المذكّرات الكاملة للّواء خالد نزار

2 - الفصل السياسي

خالد نزار

المذكّرات الكاملة للّواء خالد نزار

2 - الفصل السياسي

بمساهمة : محمد معارفيّة
شارك في الترجمة : عبد السلام عزيزي

منشورات الشهاب

© منشورات الشهاب، 2018.

ردمك : 978-9947-39-325-3

الإيداع القانوني : نوفمبر 2018.

تقديم

بعد دخول الباب الحديدي الكبير كان لا يزال يجب السيرُ بعض عشرات الأمتار على طريق عريض مُعبّد محفوفٍ بشُجيرات مغروسة خلف جدار وطيء مبني من الحجر الجاف. كان البيت يقع على مستوى هضبة تمتدّ سطحا على مساحة خضراء تملؤها حركاتُ عدد من الجِراء التي تقبل مرحّبة بالزوّار المجهولين. كان نزّار ينتظر على درج المدخل، فقد كان كعادته في الموعد، وكان يسعل سعالا ينمّ عن صاحبه المدمن على التدخين، وكأني به يقول مثلما قال برنار شوو في حكمته : « توقّفوا عن التدخين ؟ ولا شيء أسهل من ذلك، والدليل أني نجحت في ذلك عدة مرات ! ». فهذا الرجل ذو الإرادة الحديدية تغلب على كل المحن إلا أن يقلع عن التدخين.

كان المكتب رحبا، به رفوفٌ داكنة اللون مصنوعة من خشب الأرز لمنطقة الأوراس من الطراز الأمازيغي تزين الجُدران، حيث ترى عليها مستوية كتبًا في التاريخ كثيرة، فقد كان نزّار يجمع كل ما كان يُكتب حول حرب التحرير. وكانت الطاولة مليئة بالأوراق وببعض التحف التزيينية الصغيرة والسيّالات ؛ كان الرجل يسهر أحيانا إلى غاية الواحدة صباحا قبالة شاشة ذات الحجم الكبير. الهاتف يرن بجانب مذكرات الهجوم الذي قامت به الفرقة الخفيفة للورد كارديغان في حرب كريمي سنة 1858، وبقي رنين الهاتف يتصاعد ملحا ونزّار لا يرد لأن الرقم الظاهر على شاشة الهاتف الصغيرة مجهول.

أنجز نزار توسعة منزله الكبير سنة 2010 وهو لا يزال مريضا، « هنا حيث يتمّ عرض جثماني لما يأتي أجلي ». بدأتِ الأمطار فجأة تنزل بغزارة بالخارج، فتسللتْ كآبةُ الطقس رويدًا إلى الغرفة ماحيةً الشعورَ بالدّفء الذي كان يعمُّ الفضاءَ قبل لحظات. قاوم الجنديُّ ضد كل شيء، ضد الموت خصوصا الذي يحاول مرارا أخذه متحجّجا بكبر السن : المثانة، عصب ثلاثي التوائم، أقطاب كهربائية متّصلة بالمخ، وبطارية مغروسة

في الصدر لضبط نبضات القلب. وقد ترك المجهود المبذول من أجل البقاء آثارَه، إذْ يقول أن عكازته والمرذَّة المساعدةَ على التخفيف من الآلام هما خبزه اليومي. أخضعه الأطباء إلى فحوص صارمة، ففي الوقت الذي يفقد هؤلاء الأمل يستقوى هو من جديد ويتجاوز المحنة سنة من بعد سنة. كان في هذا اليوم وقد عاد من المقبرة. فقد أصبحت المقابر في الجزائر العاصمة مكانا للمواعيد واللقاءات اليومية بالنسبة للقدامى، يرحل عنا الأواخرُ واحدا واحدا وأحيانا بعد غياب طويل خلسة وباحتشام ؛ وكان الأخير من بين رفاق السلاح أثناء حرب التحرير والمناورات الكبرى بهضبة تندوف، قد ترجّاه قائلا : « لا تأتِ لزيارتي ! ». فقد كان عدّاء الجبال يريد أن يبقى أصدقاؤه محافظين على الصورة التي لا زالت في أذهانهم وليس على تلك التي صنعتها المآسي التي لحقت به. دام التأمل للحظات، ثم راح يركّز بنظراته على الصور حيث قبسٌ من التاريخ يجلّي ظلاله وأنواره خلف الستار المُعتم الذي انسدل لتوّه، أحداث بارزة يُعبر عنها بهذه الكلمات البسيطة التي تأتي من أعماق القلب، تفاصيل تعود وتأتي مضحكة أو مؤثرة : الدكتور زمّوشي طبيب بالجيش الوطني الشعبي، المحفظة المصنوعة من الجلد المحبّب لخليل[1] أو النظرة التائهة للذي يبقى وحيدا بالمنزل المهجور حيث تنعدم الحركة ويعمّ الصمت الرهيب.

أحيانا لما يريد « حرق واحدة » على راحته، يجرّ صديقه خارج المكتب باتجاه مقعد من الإسمنت الأبيض ذي السطح البارد المثبت خلف طاولة سميكة. تدوم الجلسة خمس دقائق أو ساعتين بحسب الظروف، وكوني لا أطيق رائحة الدخان أسرعت الخطى لأجلس بالشكل الذي يجنّبني استنشاقه آملا من أن تساعدني الريح في عكسه جانبا، ولما لا يسمع إلى كلامي استعمل موسّع القصبات الهوائية حتى لا أختنق، فلا تهمّ المضايقات حينما يكون الموضوع ذا قيمة. فقد أصبحت لقاءاتي مع وزير الدفاع السابق منذ قرر نشر مذكراته متكرّرة، أتركه يتكلم ولا أوقفه أبدا. أجده مرات يبتعد فجأة لينتقل بعيدا في الزمان والمكان متبحرا في أفكاره ثم ليعود متذكرا ما كان قد استفتحه حديثا.

« لما يأتي الأجلُ ». وبصفته لا يحب طنانيّة الكلام وفخفخته، يعبّر عن أفكاره وما يختلج صدره باستعمال النكتة وأسلوب الإيجاز، فقد قال لي مرة : « هل تعلم أنني

1. جنرال في الجيش الجزائري متقاعد اغتاله الإرهابيون الإسلاميون بوهران يوم 31 جانفي 1997.

كنت أخاف وأنا شاب صغير عبورَ مقبرة القرية ؟ ». أما مقبرتنا فقد كانت مسرحا لظواهر غريبة – وهَجات نورانية لافتة – كان القدماء يفسّرونها على أنها أعمال خاصة بالجنّ. غير أني اكتشفت لاحقا أن السّرَبَندة أو ضجّة الأشباح النارية التي كانت ترعبني لم تكن سوى انعكاسات لمجالات مغناطيسيّة وكهربائية.

بقي الهاتف يرنّ لا يتوقف، فيلتقطه نزّار هذه المرة رادّا على المتكلم. وباسم عائلة المتوفى يشكر الرجل المتحدثُ الجنرالَ على كرمه، فيرد عليه قائلا : « إنه أقل ما يمكن القيامُ به من أن أعبّر عن تضامني مع عائلة رفيقي ». لم يتغيب نزّار أبدا عن حضور السهرات الجنائزية التي تقام في يومها الثالث ذكرى للميت، ولا يفوّت فرصة ملاقاته مع من لا يزالون على قيد الحياة ولم يغادرونا بعدُ بمجالستهم تحت سقف بيت من رحل عنهم اليوم. لفت نظري مقال بجريدة (الوطن) كان نزار من دون شك يقرؤه. كان الموضوع يدور حول أشكال الطبّ النفسي المستعملة لعلاج داء فقدان الذاكرة. لم يكن يتصوّر بشكل مختلف الهدفَ من الكتب التي يوقّعها، فقد كان يمارس عملية العلاج عن طريق الحقيقة وشجاعة القول.

لا أريد أن أقدم له الملاحظة على أنه سبق له الحديث لعدة مرات عن الموضوع الذي يتناوله اليوم، فمَ الفائدة من ذلك ؟ لأنه سيستمر في حديثه على أية حال. صدر كتابه الأول عن مذكّراته في ديسمبر 2017، والذي يروي فيه حياته العسكرية الغنية بالأحداث، حياة لها ارتباطٌ بتاريخ الجزائر.

لما ذهب يقدم كتابه للصحافة، لم نجد إلا القلّة القليلة ممن أراد أن يتعمّق في النقاط المتناولة، وكان حضور محقّقيّ « منْ يقتلُ منْ » قويا جدا يومها ؛ قام أحدهم مهاجما « المنْدسّ » الذي وصل إلى أعلى مراتب الجيش الوطني الشعبي عن طريق الدوائر المعادية للجزائر أو ما يشبه بالطابور الخامس، ذواتِ الشارة ثلاثية الألوان المخفية تحت القبعة. « لو كنتُ حقيقة ما تقول، فهل كان بإمكاني أن أصبح وزيرا للدفاع الوطني ؟ » ؛ ثم ردّ الوقحُ مصرا على قوله : « وهذا دليل على أنك كنت محضرا جيدا للأمر ومدعما ! ». حوار الطرشان.

لم ينفعل نزّار لهذا الهجوم. ويبدو أن الشاب الوكيل لم يقرأ الكتاب فقد جاء إلى هنا لغرض « سياسي » لا غير، ولا يعرف شيئا عن مفاخر يوسف لطرش ومحمد

بن مصابيح ومقران آيت مهدي الذين كتبوا على المنحدرات الجرداء لجبل المواجَن البعيد ببعض الكيلومترات عن سوق أهراس في أفريل 1958 صفحةً لا تُمحى من المجد. وكان يوسف لطرش والآخرون رفقاء نزّار أيام الحرب.

***

بمناسبة الاحتفال بمرور 50 سنة على معركة سوق أهراس، طلب مني وزير المجاهدين السابق الذهاب إلى المنطقة لملاقاة الذين شهدوا هذه المعركة وبقوا معزولين لمدة نصف قرن من الزمن. سوق أهراس وروابي وتلال جبل المواجَن.. كانت شاهدةُ القبر هنا مرئية تحت حَزاز الصخر مؤثرة وبسيطة في نفس الوقت، نُقشت بقطعة من قذيفة على جانب من الصخرة التي مكث إليها مقاوما ثمانية أيام كاملة. وكان الجنرال فانوكسيم[2] المبهور بمقاومة الجزائريين وبالخسائر التي تكبدها جيشه يردد قائلا : « اقتلوا يوسف لطرش ! ». كما كتب جنرال آخر لاحقا : « يوجد طريقتان اثنتان للموت من أجل فرنسا، طريقة فيردون وطريقة المواجَن ». قدّم العدّو تحية إجلال للذين غادروا ساحة الثكنة ونادي الضباط ومدرج مدرسة الحرب للذهاب من أجل الموت بجبل مواجَن حبّا في الجزائر.

فالشاب المرتاب الذي كان يلقي بشكوكه حول نزاهة الفارين من الجيش الفرنسي والتحاقهم الملتزم بجيش التحرير الوطني، لم يقرأ كتاب خالد نزار ولا يعرف شيئا عن المعارك التي شهدتها منطقة سوق أهراس وعشرات المعارك الأخرى التي خاضها المجاهدون جنبا إلى جنب من أجل تحرير الجزائر. فهل هذا خطأه ؟ منذ زمن بعيد والتاريخ في الجزائر يُروى ويُحكى من قبل الذين لم يصنعوه.

نزّار يتكلم ويحاور ويكتب، والذين يصبرون على قراءة هذا الجزء الثاني من مذكراته سيقدّرون قيمة الرجال الذين كانوا في نفس المدرسة التي التحق بها يوسف لَطرش وآيت مهدي أو مصابيح، ووقفوا في طريق الأصولية ؛ سيفهمون لماذا هم يُحتقرون ويُطعن فيهم من قبل أولئك الذين لم يسمحوا لهم أبدا كونهم كانوا هنا لما انهار كل شيء.

***

2. بول فانوكسيم Paul Vanuxem، جنرال فرنسي كان قائدا على لواء المشاة والمنطقة الشرقية للقطاع القسنطيني على الحدود الجزائرية-التونسية.

علّمت محاكمة باريس الجنرالَ أشياءَ كثيرة حول مدى فهم المبادئ التي دفعته إلى التحرك هو ورفاقه في شهر جانفي 1992. حرّك الظرفُ السياسي لتلك الفترة شخصياتٍ ووسائلَ إعلام بشكل مختلف. ويذهب نزار بعيدا في الماضي لشرح حجم الإخفاق الكبير للتواصل الذي جعل ما فعله بباريس غامضا وغير مسموع لما راح يواجه أولئك الذين كانوا يطعنون في الجيش الوطني الشعبي. يتكلم ويحاور ويكتب ويقاوم. لما نصّبتِ المافيا التي جعلت من الجزائر انشغالها الدائمَ والفرِحةُ بالعثور على خطيب متمكن ومعروف إعلاميا، فخّا في باريس أو في وجنيف كانت تعلم أنه سينجح. كان يعلم أنه فخّ لكنه ذهب مع ذلك وواجه الأمر ؛ ثم تبيّن أن الطرف الآخر هو من التقط الطُّعمَ، ثم ليُجذب الحبلُ فترى على الرمال « صادحيَّ التضليل الإعلامي » يرْتعصون ويهْتزون، بارونات السياسة أنصارَ النظام بن جديد المتحوّلين إلى معسكر المعارضة المنسيين من الذين يفرِطون أوهامهم الضائعة، صغارَ الفارّين من جيش التحرير الوطني ممن باعوا ضمائرهم لشياطين يؤزّ بعضهم بعضا. كما واجه عشر سنين من بعدُ المتآمرين أنفسهم بباريس الذين عادوا إلى الواجهة مرة أخرى محاولين إنجاح خطتهم آملين رؤية الجنرال يلجأ إلى حَصينة « السيادة الوطنية التي لا تقبل التفاوض ». بل بالعكس فقد واجه الجميع لـ « يشرح وليس ليبرر موقفه »، مثلما قال.

وبهذه المناسبة ذهب مرة أخرى رجال السياسة ووسائل الإعلام بتعاليق متناقضة، فلم يكن نزار ليترك أحدا غير مبال، وتجابهت عرائضُ الدعم والعرائض المضادة بنفس الكلمات ونفس التحاليل التي صيغت سنة 2002. وأحيانا لما يريد تجاوز الحِباكَ الذي يتحصّن وراءه هؤلاء الذين لم يتخلوا أبدا عن أوهامهم على الرغم من الحقائق التي أثبتها الزمن، يذهب إلى عقر دارهم قبالة الصحافة وكل وسائل الإعلام التي تمثّلهم وتعكس أطروحاتهم ليشرح ويشرح دائما. ليس من السهل أن تنجح في مثل هذه الظروف، فلا يمكن هدم جبل بفأس، و« إنه لمن السهل جدا أن يرافع المرء إلا أمام المقتنعين »، يقول نزار.

كان العمل مفيدا على الأقل من جانب واحد : إذا كان تمّ التغلب على الحركة الإسلامية على المستوى العسكري، فإن لها على مستوى الأفكار أياما جميلة أمامها ؛ فهذا ما كان يقوله تقريبا الراحل الجنرال محمد العماري، والإخفاقات المتكررة لنزار أمام قضاة أجانب تعدّ في ذاتها أكبر دليل.

الكثير يرى أنه لو كان وزير الدفاع السابق قد احترم القانون غير المكتوب للنظام – الرّتابة الواهنة للتقاعد – لكان سُتر مقامُه وتجنّب كل هذا العداء. إن زرعَ الشبهة حول نزاهة الجنرال في التحاقه الملتزم بجيش التحرير الوطني، والتزامَ الصمت إزاء عمله الدؤوب لإدانة محاولات المساس بحقوق الإنسان، وخنقَ صوته عن طريق الاستجوابات التهديدية، والإنقاصَ من قيمة كفاحه من أجل الدفاع عن شرف جيش بلده عن طريق تحاليل واهية، فكل ذلك إنما يساهم في انحراف المسعى المُنجي الذي رسمه لنفسه ويشجّع على عودة تآمر المتآمرين.

هل يجب محاولة فهم ما تخفيه كل هذه الدسائس أم يجب غضُّ الطرف عنها ؟ يحاول المصابون بالنسيان وهم كثرٌ ردَّ ودفعَ الذكريات الصعبة التي يكشف عنها خالد نزار على مستوى محيط دائرة مدركاتهم الحسيّة في الوقت الذي تتعاظم فيه المخاطرُ على مستوى حدودنا. إن ظلَّ مقام القائد المشوّهَ بفظاعة من قبل كاريكاتوريين خبراء والمُلقى على طاولة مدعويّ الخوف يفسد علينا طمأنينتنا، إننا نبصر ولكن لا نريد أن نرى، عشنا كل شيء ولكن لا نريد أن نؤمن أنه لا زال بإمكاننا قبول المعاناة، إنه العصر الذهبي للنسيان، فكل شيء متصالحٌ فيه في أفضل أشكاله وبذلك نخفي آلامنا بكلمات لطيفة منوّمة ثم لنتحايل واهمين أنفسنا أننا نتجاهل ضجيج الموجة المزبدة الهائجة التي تأتي على القلاع والحصون التي قيل أنها منيعة.

إن رغبة النسيان السرية التي ننمّيها داخلنا تشغل أذهاننا برهف، ومثَلنا مثلَ النعامة نتحاشى أن نرى بأعيننا دمار سوريا وفوضى ليبيا وانخداع تونس وإرهاب داعش وصرير السيوف التي تُشحذ في جنوبنا القريب والمهاترات والمذمات الشرسة التي تخرج من أفواه المُدّعين أنفسَهم خلائفَ الله في الأرض الذين يسعون إلى إلباس مدننا لباس طالبان المرعب.

في الوقت الذي يشهد فيه العالم سقوط بلدان بأكملها في الدمار والخراب والفوضى، في الوقت الذي يقوم كل النّاقمين بترديد ترنيماتهم بصوت عال، فإن هذه المذكرات دعوةٌ للتأمل في عواقب ابتذال الانتفاضة المنقذة لشهر جانفي 1992، وفي الصمت المطبق على استمرار قتل جنودنا الشباب ؛ وإنه لعمري ضعف مخز لأناس يغمضون أعينهم خشيةَ أن تسلبهم الحقائقُ طمأنينتهم الهشّة. فلماذا الانشغال بما يحدث في الخارج ما دام المتعذِّر تسميته لن يعود ؟.

***

في كتابه المعنون بـ : *L'armée algérienne face à la désinformation* (الجيش الجزائري في مواجهة التضليل الإعلامي) الذي كتبه في وقت قصير للرد على مقولة « منْ يقتلُ منْ » التي أثارها التضليل الإعلامي وتناولتها العديد من وسائل الإعلام الأجنبية، يكشف نزار عن كثير من الأمور، كما هو اليوم يذهب إلى أبعد من ذلك في تنوير الرأي العام الوطني والأجنبي.

وكونه عاش الأحداث من الداخل ومضطلعا بمنصب عال في الدولة، فإن الحقائق التي يكشف عنها تسمح بالتعامل مع تصريحات وأفعال مسؤوليّ تلك الفترة بشكل مختلف. إذْ يعود بالذكر إلى الأيام التي شهدت قدوم الشاذلي بن جديد إلى الحكم بعد موفاة الرئيس هواري بومدين. ويؤكد على مسؤولية الشرطة السياسية التي اخترعت مقولة « أقدم ضابط في أعلى رتبة »، ويتطرق إلى عواقب هذا التحيّز بكل أشكاله : التدهور البطيء للوضع الاقتصادي والسياسي والأمني إلى غاية انفجار أحداث أكتوبر 1988.

فهل كان يدرك أن بحديثه عن الشرطة السياسية مثلما يقوم به إنما هو يعرّض نفسه لانتقادات أولئك الذين سيقولون : « لماذا لم يفعل شيئا لما كان على قمة الهرم، "ربّ الدزاير" لذلك الوقت ؟ فها هو اليوم يتكلم عن المعارضين. فأما الذين كانوا إلى جانبه فيعلمون ما حاول القيام به، والنظام الذي جاء من بعده راح يستولي على "حقوقه"، والنظام نفسه يشبه كرية مصنوعة من الزّئبق، تنقسم وتتضاعف أجزاؤها بمجرد أن نلمسها، وعند العقبة وأقصد الظروف تعود إلى تركيبتها الأولى وتقوم كثافة الحديد بفعل الباقي ».

ويذكر ساعة بساعة تقريبا ما حدث خلال يوم 10 أكتوبر 1988 ويشرح كيف قام الجيش المدعو من قبل السلطة السياسية للتدخل، بإعادة النظام العام بالجزائر العاصمة ؛ ولا يخفي شيئا من الأخطاء والاختلالات والمناورات والحسابات الدنيئة التي أدّت إلى إراقة الدماء.

من كان في الحقيقة بن جديد ؟ وما علاقاته مع القيادة العليا للجيش ؟ وكيف يمكن شرح تطوره البطيء إلى غاية اللحظة التي بدأ يفكر فيها تقاسمَ الحكم مع أصوليّ الفيس ؟ يكشف نزار عن تحوّلات بن جديد المخضعِ لغسيل حقيقي للدماغ من قبل المفكرين الإسلاميين الذين نجحوا في نيل ثقته بوعده وإغرائه بسلفية محترمة في الحكم. ومن هم الرجال الذين كان لهم بالغُ التأثير على نفسية بن جديد واستلهم

من أفكارهم عديدا من القرارات إلى أن جاء المدُّ الإسلامي مكتسحا مقاعد تشريعيات 26 ديسمبر 1991 ؟ لا يجامل نزارُ أحدا من الناس، ولكنه لا يغالي مع ذلك في استعمال ألفاظه ؛ فقد كان صارما مع مولود حمروش الذي كان مسعاه حسب رأيه غير مسؤول بما كان يحمله من مخاطر، إذْ يرى أن حمروش كان يريد جني لصالحه وحده ثمار صعود السلفيين وانفكاك مؤسسة الرئاسة، غير أنه يعترف مع ذلك أن أفكار مولود حمروش كانت شجاعة وجريئة.

ويتابع تصاعدَ الفيس البطيء والمحتوم الذي ساعده نكوصُ السلطة وتسامحُها المعيب وكذا انتهازية عدد كبير من الشخصيات السياسية لتلك الفترة. ويتطرق إلى تحذيرات الجيش الموجّهة لرئيس الجمهورية حتى يدرك على بيّنة أن ما كان يُخطَّط له نهاية عشرية 1980 هو مصير الجزائر ؛ وقد كان لطبع بن جديد ومخاوفه وحدة مشاوريه أنها جعلت المخرجَ الذي كان الجيش يتنبأ به محتوما.

***

بقي لمدة أشهر وهو يكشف عن قلبه، وكنت أكتب وأحيانا لما يتجاوزني السردُ أنسى نفسي فتفوتني أشياءُ، لكن طالما أنه يعود غالبا إلى نفس الموضوع أستدرك ما فاتني دون شعور مني بالذنب. ولما يعيد القراءة يستغرب قائلا : « هل أنا قلته بهذا الشكل ؟ »، ثم يشطب على الجمل التي لا تليق به، بخاصة لما تبدو الكلمات ذات غلظة، الأمر الذي يؤدّي بنا إلى إعادة صفحات بأكملها : سودانُ الترابي الذي أبدى تدخله المتوحش لما قام حكم بن جديد بجعل من الجزائر الرجلَ المريضَ للوطن العربي ؛ وقطرُ بقناتها الضخمة ترسل صِفْقات من الانتقادات اللاذعة ؛ واليسارُ الفرنسي المريضُ بسبب إخفاقاته التاريخية ولا ينتهي من البحث عن المخارج الإيديولوجية التي يتيه فيها يختنق ويضمر وينفجر، فاقدا أملَه بأن يرى الجزائر ألَمَه القديمَ تنجو من الدّمار الذي يتنبّأ به رسُلُ الشؤم المفوَّضون، والموجّهُ بالآليات المشحّمة بدُهن حقوق الإنسان؛ والمنظماتُ غير الحكومية الخضراءُ والانتقائيةُ التي ترفع متلاعبةً شعاراتِ حقوق الإنسان في بلاطوهات التلفزيونات. « لم نستسلم ! »، يؤكد نزار قائلا. ليس هنالك موضوع يعدّ من التابوهات، وليس هذا الجزء الثاني من مذكراته حربا كلامية ضد الخصوم أو محاولة لصفية حسابات حتى وإن أصابت الرمية الهدف في الصميم. قول الحقيقة ولا شيء آخر سوى الحقيقة. وهذا الكتاب بعيدٌ من أن يكون

تكرارا لما قد قيل في السابق، ولكن نجد هنا وهناك من المواضع صفحات وقد مررنا بها قراءة ؛ فالسّنون تغربل خَبث المعادن وتكلُّ الانفعالاتِ والأهواءَ وتعطي الكلماتِ الحادّةَ بالأمس مرونة وليونة أكثر.

عهدت أن أبقى منتبها لاختلاف الروايات حتى أطرح لاحقا الأسئلة التي من شأنها أن تعطي للنص صبغته الحقيقية واتساقه وانسجامه. وغالبا ما أراجع ورقتي حتى أتأكد من أني أساير أفكاره. فبخصوص مثلا مفاعل عين وسّارة يقول : « لن تكون الجزائر أبدا تهديدا للسلم العالمي. أما بالنسبة للفرنسيين أو الأجيال التي يزعمون أنها جلبت الحضارة للأنديجان الجزائريين بنهب خيراتهم وتشريدهم وتقتيلهم، فلم يعودوا موجودين في عالمنا هذا، ففرنسا اليوم تقيم علاقات تعاون معنا. وسلاحنا الفعّال إنما يتمثل في وحدة شعبنا وتماسك جيشنا والاستقلالية الاقتصادية » ؛ ثم يصمت لحظة ليضيف قائلا : « فممثلو اليمين المتطرف وأدعياؤهم الآخرون ممن لا يزالون يحنّون إلى الاستعمار يعلمون من نكون، فلا يجرؤون لمجاراتنا أبدا ». ويلخص كلّ السياسة الخارجية للجزائر في هذه المقولة : « لما سُئل أحد الفنلنديين عن بلده وماذا كان يفعله حكامه للمحافظة على العلاقات الطيبة مع قوة الإتحاد السوفييتي سابقا، أجاب قائلا : « عندنا وزير للشؤون الخارجية محنّكٌ ».

وبحركة بيده يشير لي بأن ما يقوله لا يجب أن يُدوّن، وأنه يبقى إسرارًا بيني وبينه لا يجب أن يتعدى مجلسنا هذا. وكان يعلم أني لا أدوّن ما يفضل ألا يطّلع عليه الغير لا سيما لما يتعلق الأمر ببعض الانزلاقات الخفيفة لمن خالطهم. ولما يقوم الآخر بعد عشرات السنين ليستعلي على نعالٍ متصلة بالساق مترفعا على إخوانه، يدمدم متذمرا بهذه الكلمة التي تدعو المختالين الكاذبين إلى الحذر « طالما لا يزال قدامى القرية على قيد الحياة ». ويعلم أن هذا الكتاب سيُثير كثيرا من الجدل، ويريد تصحيح ما قيل حقارةً أو خطأً عن الذين أُلبسوا لباسَ الصّغار وحُشروا في خانة « جانفي » من الروزنامة للتأكيد على أنهم تصرّفوا ضد المنطق وأن تدخلهم المفاجئَ والعنيفَ على مستوى الحِراك السياسي قد أجهض ثورة أخلاقية واجتماعية وأنهم لم ينتهوا بعد من تلقي سموم الذين كانوا غائبين ساعة الحقيقة أو أنهم لم يقدّروا أبدا ما تجنبتِ الجزائرُ الوقوعَ فيه ولمن هي مدينةٌ بخلاصها.

***

لا يريد نزار أن يكون نطاقا باسم أي أحد ولا باسم أي مؤسسة كانت ولا باسم « مجموعة الأربعة » المشهورة التي اختلقتها الإشاعة، ولا باسم تكتل خفي. وفي هذا يقول : « كنت دائما أصرّ على أن وحده من بيده زمام القيادة ويتحمل مسؤولية الإخضاع له الامتياز بأن يقرّر أن يتكلم باسم المؤسسة ». ولكن هذا الحدَّ الذي رسمه لنفسه لا يمنعه أبدا من القول أن التقاعد حالة مواتية تسمح بالعودة حديثًا إلى أحداث جرت قبل عشريتين أو ثلاث من دون حاجز التابوهات ولا اهتماما باختيار الألفاظ.

« المهم ليس هو معرفة إذا ما كنت أتكلم باسم فلان أو علان، ولكن يجب التساؤل حول ما إذا كان ما أقوله يتناقض حقّا مع المبادئ التي دفعت عددا من الرجال إلى التحرك في الوقت الذي كانت فيه الجزائر في خطر ». وقد تأثر كثيرا للمنع الذي سُلّط على ضباط الجيش القدامى من التعبير عن الوضع الذي كان يمر به بلدهم، ولكنه احترم هذا الإجراء في الروح والنص ؛ فـأثناء تقديم كتابه رفض الجواب على أسئلة أولئك الذين أرادوا معرفة رأيه حول مسائل متعلقة باستحقاقات سابقة : « أنا بعيد عن هذا كله اليوم، ولن أتحدث سوى عن التاريخ »، أجاب قائلا هؤلاء الذين أتوا يبحثون عن السبق الإعلامي. ويبدي امتنانه للرئيس بوتفليقة الذي وقف صامدا ضد أولئك الذين كانوا يريدون جرَّ الجزائر إلى التدخلات العسكرية خارج حدودنا وسانده أمام محاكمة القضاة الأجانب.

***

فما الذي يمثله إذًا نزار في الجيش الوطني الشعبي ومن هو بالنسبة إلى هذه المؤسسة العسكرية ؟ نتذكر أنه أثناء الدعوى التي أقامها ضد أحد المغرضين ممارسي القذف في 2002 بباريس، دافع عن نفسه من حيث كونه يتكلم بصفته ناطقا باسم الجيش. وذكّر دون كلل في كل تدخلاته بمراحل حياته العسكرية، منذ معارك حرب التحرير الوطني مرورا بالخرجة المصرية وإلى غاية المناورات الكبرى بهضبة تندوف. يعرف سيره الداخلي واستصنع بعضا من دواليبه الحيوية، وميّز عددا من الرجال الذين يقودونه اليوم وساعد على تحديد الشفرات التي تحكمه. والتحرك المخلّصُ لشهر جانفي 1992 الذي كان قائده الأساسي تمّ تنظيمه باسم مبادئ ثورة نوفمبر، وتحمّل الجيش كل مسؤولياته وإلى الناهية في محاربته دون هوادة الإرهاب الإسلامي

ولا يزال يواصل عزمه هذا تحت قيادته الحالية. ولكن بعيدا عن الرمزية، فما بقي من تأثير نزار في الجيش الشعبي الوطني ؟ وباختصار، هل كان نزّار « عرّابا » له وسطاء أقوياء أو مجرد رجل قام بعمل مطابق لما كان يفكر فيه معظم نظرائه ؟ وكونه قاد الجيش لبضع سنين ويكنُّ احتراما لرفقائه، فهذا لا يجعل منه مع ذلك « قائد المقطورة » طوال كل تلك المدة.

الجيش العصري هو الجيش الذي يتفاعل مع ديناميات التغيير والتطور الحاصل في العالم، ويُسيّر على أساس مخططات تنظيمية دقيقة، ولا يخضع إلى شفرات معدّة في مراكز خفية، والرجال الذين يقودونه يسلّمون المشعلَ للآخرين بحكم التحوّلات والإحالات على التقاعد، ومن غادرها قبل عشرين سنة فيصعب عليه أن يتعرف عليها اليوم ؛ ولكن إذا كان نزّار قد أصبح خارجا عن فضاء هذه المؤسسة بصفة نهائية على المستوى التنظيمي، فإنه يبقى مع ذلك يقاسم نفس القيم مع أولئك الذين تسلّموا المشعل، وإنه لهذا هو الإيمانُ المشترك الذي يهمّ، أما الباقي فلا يعدّ إلا ثانويّا.

***

أُنهكت الجزائر وسُلب منها عنفوانُها بسبب ممارسات الحزب الواحد وتفسّخ مؤسسة الرئاسة وبقيت تعيش لا تدري ما الذي سيحمله لها الغدُ الشاكُّ، وبدأ الفيس يفرض بالتخويف والترهيب مشروعه للمجتمع وينظم نفسه عسكريا للاستيلاء على الحكم، فاستولى الخوفُ على الكوادر وعلى المجتمع المدني، واهتزّت أركان نظام بن جديد وكان يبدو سائرا نحو جرّ الدولة إلى السقوط.

وجاءت نتائج الدور الأول من الانتخابات التشريعية لشهر ديسمبر 1991 مدوّية دويَّ الرّعد، فأصبح بن جديد حائرا من أمره لا يرى مخرجا للوضع المتأزم، فماذا عساه أن يفعل ؟ هل يقبل بحكم الصندوق ومحاولة لعب دور « المغلاق الدّستوري » لمنع الفيس من تنفيذ تهديداته ؟ فلم يكن يملك لا الإرادة ولا الوسائل لفعل ذلك، فاستقال تاركا الأمر للجيش. وتمّ إيقاف المسار الانتخابي وراحت الجزائر تشدّ أنفاسها. فمَن الذي سيحدث ؟ وكان العالم المندهش يتابع المشهدَ ويتنبأ بالأسوإ.

يعود نزار بالذكر إلى هذه الأوقات الحرجة التي كان يعيشها رجل رُفع رغما عنه إلى القمّة وبإمكان أي قرار يتّخذه سيكون حاسما في هذا الاتجاه أو ذلك. ويؤكّد

على التزام وشجاعة وعزم رفاقه العسكريين الذين ضرّستهم معاركُ حرب التحرير وصلّبتهم رياحُ الصحراء الممتدة وتربّوا في عقيدة ثورة نوفمبر المجيدة واحترام مفجّريها الأبرار ولم يضعوا صوب أعينهم في هذه الأوقات المتأزمة سوى المصالح العليا للبلاد. فكانت ثورة نوفمبر الملاذ الأخير، هي ورجل يجسّدها بكفاحه وتضحياته.

***

قبِل محمد بوضياف بالعودة إلى الجزائر لأن بلده يمرّ بأزمة كبيرة ولا أحد كان يعلم ما الذي كان يخفيه الغد. كان يعلم أنه إذا لم نفعل شيئا فإن عِداء الفرق المنشقة وتصادم المذاهب العنيفة والمركّبة والعقيمة التي أنتجها الإسلام السياسي ستجر الجزائرَ قريبا إلى دوّامة لا نهاية لها من الحروب الجهوية والقبلية والفئوية والعائلية. والوثائق التي تمّ العثور عليها بمكاتب الشيوخ يوم إيقافهم تبيّن حجم المؤامرة الأجنبية التي دُبّرت لجعل من الجزائر الأخت الصغرى لإيران آيات الله وفرعًا تابعا لسودان التّرابي أو دولة دينية موالية لمملكة آل سعود ؛ ولتجد الإمبريالية المنسحبة بالقوة سنة 1962 في تحجّجها بـ « حماية الأقليات » و« حماية مصالحها » أو « ضرورة وضع في مأمن مصادرها للتموين بالمحروقات »، الفرصة للعودة بقوة لـ « فرض النظام » على ما يسمّيه المخطّطون الاحترابيّون بـ « بطن أوروبا اللين ».

فبدأ التدخل يلوح بظلاله بإشارات – ضمنية ثم لتصبح صريحة شيئا فشيئا – إلى « القنبلة الذرية الجزائرية ». وضُبط وقتها ملحق عسكري تابع لسفارة بلد غربي وهو يلتقط صورا بعدسة مكبّرة لموقع عين وسارة، فقامت السلطات الجزائرية بطرده إلى بلده.

لم يكن من شيم بوضياف ليقول للذين طلبوا منه نصرة الجزائر : « هذه هي نتيجة ما قام به عسكريون آخرون منذ المجلس الوطني للثورة الجزائرية لشهر أوت 1957 إلى غاية اختيار أقدم ضابط في أعلى رتبة ». سلسلة من الانقلابات وصرف النظر عن التجاوزات والاختيارات الاقتصادية الخاطئة والخطاب الأحادي والعنف البوليسي، كل ذلك أدى بالبلد إلى ما عليه اليوم.

ولا شك أنه فهم أن الذين أوقفوا المسار الانتحاري الذي كان ينبئ به اقتراع ديسمبر 1991، كانت لهم نفس النظرة للأمور التي كانت لديه، وكان هؤلاء يعرفونه حتى ولو لم يلتقوا به أبدا. والذين كانوا يرون فيه رجوعًا إلى الأصل، رجوعًا إلى الشرعية التاريخية الحقيقية اقتنعوا به بكل ارتياح، فلما وصل إلى الجزائر العاصمة قالوا له :

« لا نريد إلا شيئا واحدا : تجيب الجزائر الرّجوع إلى الوراء ». فلم يكن في مقدور الرجل أن يدير لهم ظهره.

يروي نزار اكتشافه لأحد كبار مؤسسيّ ومفجّريّ ثورة 1954 : كيف استلم زمام القيادة وكيف كانت أفكاره بخصوص إعادة وضع البلد على السكة وما كانت علاقاته بالجيش. فمَ كانت أولويات المجلس الأعلى للدولة (HCE) إزاء حالة من الإفلاس المالي والإرهاب الإسلامي والحصار الدولي ؟

لا يطيل النقاش حول أعمال المجلس الأعلى للدولة، فقد كان يفضل المقاربة الإنسانية على الرجوع إلى الآراء والنظريات المجمّعة. اكتشفنا تيجاني هدّام غير المنتظر في موروث أولئك الذين رفعوا راية الإسلام، وعليّ هارون المحامي أكثر منه وزيرا المدافع عن حقوق الإنسان، وعليّ كافي « الكبير الصغير في نفس الوقت مثلما هم دائما الرجال العظماء »، ورضا مالك المثقف الكبير والإنساني ورجل السلم والعقل الذي أخذه الرعبُ الذي أصاب شعبَه إلى استعمال لغة المحاربين.

تذكّر الصفحاتُ التي خصّها نزار لأعمال المجلس الأعلى للدولة بالنسبة لرجال جيله – على مستوى التحديات الواجب رفعها – ما قامت به لجنة التنسيق والتنفيذ (CCE) غداة انعقاد مؤتمر الصومام. وهل من الجرأة عقد مثل هذه المقارنة ؟ بل عديد من المجاهدين يؤيدونها. لننظر في ذلك : شهدت الثورة سنة 1956 توسعا كبيرا ولكن كانت في حاجة إلى نفس جديد، وكان ثقل سكان الأقدام السوداء المقيمين بالجزائر يؤثر على قرارات الحكومة الفرنسية، ويعطي الجيشَ الفرنسيَّ شعورًا بأنه يدافع عن فرنسا وأن الكفاح ضد جبهة التحرير الوطني شرعيٌّ ؛ فاقترح سياسيّو باريس حلولا : الاستيعاب أو الاندماج. وإزاء رفض الثوار تلجأ الإدارة الاستعمارية إلى القمع بدون رحمة. انبثقت لجنة التنسيق والتنفيذ من رحم الثورة التي التقى قياديوها في مؤتمر الصومام، ونظمت نفسها وجمعت قواها وأصبحت اليد العسكرية للأمة. ومن الطبيعي أن الظروف في بداية عشرية 1990 لم تكن نفسها في 1956 وأن المشاكل كانت مختلفة وأن الفيس لم يكن جيش احتلال. ولكن على مستوى الهجوم، وإزاء الثورة المضادة التي كانت تنكر أصالة الشعب الجزائري وتلبسه عاداتٍ وتقاليدَ غريبةً عن آبائه وأجداده وإزاء العنف اليومي من أجل فرض مشروع اجتماعي رجعيٍّ مناقضٍ للذي ضحت من أجله أجيالٌ عديدة وإزاء حماقات النخب السياسية التقليدية، فإن صور وألوان اللحظتين كانت قابلة للتطابق.

وبعيدا عن محمد بوضياف وخالد نزّار ورفقائهما، يمكننا القول أن المجلس الأعلى للدولة لم يكن يسير ضد التيار في اتخاذه القرارات، بل بالعكس كان مسايرًا لآمال وطموحات الشعب الكبيرة. يكشف لنا نزار عن « عليّ كافي رجل عصره، الكبيرِ الصغيرِ مثلما هم دائما الرجال العظماء ». وكان عليّ هارون يبدو أكثر الأعضاء قربا من وزير الدفاع، فالاثنان ينحدران من نفس المنطقة، وأحيانا لما يعودان بذاكرتهما إلى الوراء يجدان العوامل التي وحدتهما في الماضي حاضرةً والآن هي تعيد توحيدهما من جديد. كان المجلس الأعلى للدولة هيئة مُديرَة مغلقة ومجهولة تقريبا، تبعث برسائل لم يكن الكثير ليؤمن بها. ولأول مرة يذهب نزار إلى أبعد من الحباك ويدخلنا في الدائرة التي تنكشف فيها الدوافعُ والطباعُ العميقة، ونكتشف نحن بدورنا فجأة أن الرجال العاديين الذين وضعهم التاريخ في وضع غير عادي كانوا في مستوى التحديات.

يتكلم نزار عمّا كان ينوي المنفيُّ السابقُ إلى القنطرة فعلَه للخروج من الأزمة، ويتطرق إلى العقبات التي كانت تعترض طريق هذا الأخير. وكان قادة الأحزاب غارقين في أنانيتهم متمسّكين بمواقف معارِضة منغلقة في حين كانت المخاطر تحوط بالجزائر من كل جانب، ولم يتفاعلوا مع شعار « الجزائر قبل كل شيء ». ويضع على رأس مجموعة المعارضين عبد الحميد مهري الذي قدّم مصالح حزب جبهة التحرير الوطني على حساب مصالح الجزائر، الحزبِ الذي كان غائبا في الميدان وغير قادر على الدفاع عن الأفكار التي آمن بها مؤسّسوه القدامى وصعُب عليه أن يكون له وجودٌ خاص به وانتهى به المطاف ليكون عضُدا للفيس. فلولا الأولويات التي كانت تفرضها الساعة لقام بوضياف بحلّه، ولكن الفكرة كانت لا زالت باقية ضمن عناصر أجندته، إذْ كان بإمكانه فعلُ ذلك عاجلا أم آجلا. كما يتكلم نزار عن آيت أحمد الذي لم تكن أفكاره تعكس حقيقة جبهة القوى الاشتراكية، حزب الديمقراطيين والتقدميين.

من قتل محمد بوضياف ؟ ولتوضيح هذا الحدث المأساوي، يقدم نزّار تحليله بخصوص « المافيا السياسية-المالية » التي تكون هي التي دبّرت الجريمة حسب الإشاعة ؛ ويصف الجو المتأزم الذي كان يسود الجزائر نهاية شهر جوان من سنة 1992، ويذكر مطوّلا أحمد جبار أحدَ المقرّبين من بوضياف، الذي أجاب بما كان يمليه عليه ضميره أمام المحكمة على ادّعاءات أولئك الذين كانوا يريدون توريط الجيش في تنفيذ فعلةِ لْمبارك بومعرافي.

يسقط محمد بوضياف على المسرح – في المتاهة – محمولا بالسيل الفوضوي للأهواء والجنون لتلك الفترة، وكلمةُ الإسلام على شفتيْه واليدُ ممدودةٌ إلى شعبه.

***

وبدأت التهديدات باغتيال وزير الدفاع تتوالى، فنجا لمحاولات منها بخاصة تلك التي دُبّرت شهر فيفري 1993. ولتجنيب الجيش البقاء بين عشية وضحاها من دون قائد في حالة ما إذا... قام بإخراج لاَمين زروال من منفاه بباتنة. ويروي نزّار كيف تمّ ذلك وما هي العواقبُ التي انْجرت عن خياره هذا بالنسبة للبلد والجيش ولشخصه. فلا لومَ ولا جفاءَ فالحقيقة باردٌ وعاريةٌ، ومثلما يذكره عن بومدين أو بن جديد أو آخرين فإنه يقول عنهم ما يسرُّ وما يضرُّ، « وهذا للتاريخ مرة أخرى ! ». كما يذكر بكثير من التقدير السيد أحمد غزالي.

« واجه غزالي الإضرابَ العصياني لجوان 1991 وتجاوزاته، والتدخلَ الأجنبي (السودانيون الذين دخلوا بحُجة دعواهم من قِبل عباسي مدني تمَّ توقيفهم من طرف مصالحنا)، والقصفَ المتواترَ لوسائل الإعلام العربية، وعداءَ جبهة التحرير الوطني، والأزمةَ المالية، وعدوانيةَ سابقيه على رأس الحكومة، والصراعاتِ الاجتماعية، وحيرةَ وتردّدَ بن جديد وغيرها من الاضطرابات ذات الأوجه المختلفة. ودون تدخل منا في عمله، كنا حاضرين ويقظين ومجنّدين ؛ وكان مدركا لذلك ومؤمنا باتخاذ القرارات التي يراها مناسبة، فقد اشتهر بخدمة بلده ». ولكن هذه الكلمات الطيبة الموجّهة لرئيس الحكومة وبن جديد وبوضياف لم تمنعْه من الحديث عن الأخطاء والهفوات.

ولما يتكلم عن عبد السلام بلعيد فإنه يصف الرجلَ في صرامته وبساطته ووحشيته أيضا لما يقوم هذا الأخير بقلب مشكالِ الصّورِ التي تظهر على الرغم من مرور السنين. يذكر هذا الرئيس للحكومة الذي لم يستطع إعطاءَ معنى لهذه الصيغة التي لفتتْ انتباه العسكريين : لم يقبل نزّار ورفقاؤه المتأثّرون بالوضع الاستثنائي المطلوب.

انتهت مهمّة المجلس الأعلى للدولة في جانفي 1994، وتمّ تجاوز استحقاق ديسمبر بشهر، الوقت الذي يسمح بإتمام التقرير النهائي للجنة الحوار الوطني ؛ ويشرح نزار لماذا لم يترشّح ولا أحد من أعضاء المجلس الأعلى للدولة للانتخابات الرئاسية.

« فقد كان من المهم تبيين للذين فهمونا وساعدونا وساندونا أن إيقاف المسار الانتخابي لم يتم إقرارُه من أجل المحافظة على مكاسب أو امتيازات معينة. واحترام

الالتزامات كان يساوي من حيث قيمته كل البراهين والدلائل ». كما يعطي أيضا أسبابا أخرى مثيرة للاهتمام لم تنشر من قبل.

كنا على وشك الانتهاء من تحرير صفحات هذا الكتاب لما أخبرني أنه قد وجد العنوان المناسب لهذا الجزء الثاني من مذكراته، « الفصل السياسي ». رأيت كلمة مَشْهَد غير مناسبة لما يتضمنه الكتاب،فعبارة مشهد توحي بصورة أو حدث موجز ومحدود حتى ولو كانت تنخرط ضمن تسلسل واسع للأحداث، ووجدتها أكثر تقنية لا تعكس حقيقة ما شهده البلدُ طيلة سنين عديدة وتحصر بشكل من الأشكال « الفصل » أو « الفصول » بين قوسين ؛ فقراراتُ نزار وأعماله كان لها آثار وصدى تتجاوز إطار « الفصل ». رأيت أن الكلمة لا تثير فضول من ينظر إلى عناوين الكتب المعروضة على الواجهة الزجاجية للمكتبة، فأخبرته بذلك فبدا لي موافقا على ما ذهبت إليه، غير أنه أصرَّ على الإبقاء على كلمة « مشهد »، لأنه كما يرى فبالرغم من كثافة الأحداث التي عاشها والكيفية التي واجهها بها، تعدّ هاتان السنتان أبعدَ من أن تُقارنا بمسيرته العسكرية التي دامت أربعين سنة تقريبا في الخدمة حيث كان يتمنى دائما ألا يقحم نفسه في السياسة. لكن المشهدَ هذا فرض نفسه عليه وتمنّى لو أنه كان بإمكانه تجاوز ذلك لو لا نداء الواجب. فاقترحت عليه عناوين فرعية بسيطة وقوية، فوافقني على ذلك : كلمات تلخّص مضمون الكتاب وتعطيه نبرة متميّزة. ما الذي فعله، لماذا ومع منْ، منذ أكتوبر 88 إلى غاية اللحظة – جانفي 94 – التي أسدل فيها بيده السّتارَ عن مسيرته السياسية.

يتضمن الكتاب جزأين اثنين، الجزء الأول بعنوان : « تصاعد المخاطر » ؛ والثاني : « سنوات المجلس الأعلى للدولة ». وجزء ثالث يروي ما الذي جرى للذين قاوموا لما قام مناضلو الفيس السابقون المدعّمون من قِبل الأحزاب السياسية الأجنبية والمنظمات غير الحكومية وشخصيات جزائرية منفية تلقائيا بأوروبا، بشنِّ حملة إعلامية مضللة كان الهدف منها إلصاق التهمة بالجيش الجزائري على أنه هو صاحبُ الجرائم التي كانت تقوم بها الجماعات الإسلامية المسلحة بالجزائر. ورأى نزار بعد تفكير عميق أنه لن يخوض في هذا الموضوع في الوقت الحالي. « وعلى أية حال فقد انتهى المطاف بالعالم أنه اكتشف أن كل ما قلناه بخصوص مجانين الله كان لا يزال دون الحقيقة ».

محمد معارفيّة

الفصل الأول

البيت الجزائري يوم رحيل هواري بومدين

سلّم الرئيس هواري بومدين الروح بعد معاناة طويلة. فلقد أنهك المرض قواه، وقهر إرادة من كانوا حوله وهم يأملون، إلى آخر لحظة، في زوال العلة ويجنّدون كلّ ما في الدنيا من كبار الأطباء للتمديد من عمره. وفي اللحظة التي غادر فيها هذا الرجل الاستثنائي الحياة الدنيا، التي طالما زعم أنّه قد غيرّها، كان الجزائريون من الشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى الجنوب، يبكونه بصدق، متناسين الظروف الشاقة التي كانوا يعيشونها إلى حدّ ما بسبب سياسته. فأقام له الشعب البسيط جنازة عظيمة. فهذا الذي كان يمقت التجمّعات التي تهتف فيها الجماهير وتصرخ لسماع الشعارات الجوفاء أشد المقت، كان له في رحلته الأخيرة أكبر وأعظم صور الحب والوفاء من قبل الجزائريين.

في الصالونات الفخمة، جلس البعض يعدد الأخطاء والتجاوزات وأعمال العنف ومواضع الفشل، لكن الجزائر العميقة لم تحتفظ سوى بسطر واحد من حصيلة الرجل، غير مبالية بالمشقّات التي تعاني منها في حياتها اليومية، ألا وهو صدقه غير المحدود.

ما هي الخصال والمناقب التي جعلت بومدين ينال إعجاب وتقدير الناس البسطاء ؟ فالسلطة المطلقة التي تولّد بمونولوجاتها وقواعدها الصارمة النفور والرفض تطلي عنده الأقوال والأفعال بالنوايا الحسنة.

إن حجم تراكماته وقوة استقامته اللّذين يثيران الكثير من الأحقاد وسط نخب معينة، يلقيان بالعكس من ذلك حبّ الجماهير وتعاطفها، لأنها تدرك بأن كل ذلك يخدم مصالحها.

علّمته المعارك التي خاضها أن يفرض على نفسه مبدأ بسيطا، وهو أن يكون دائما سيّد ميزان القوى. ثم إن إدراكه بطباع أبناء جلدته « غير المنضبطين » و« المتمردين »

و« القساة »، وزعمه بأنه الشخص الوحيد الذي يعرف ما ينفعهم وما لا ينفعهم، أثّرا على نهجه في الحكم. كان بومدين مقتنعا بديكتاتوريته، لكنه يقول، تحسبا لمحكمة التاريخ، أنّه يترجم على أرض الواقع إرادة الشعب. عندما تكون الأهداف المسطرة هي « بناء الدولة التي لا تزول بزوال الرجال والأحداث، والعدالة الاجتماعية، وتصنيع البلاد والتعليم للجميع والتضامن مع المستضعفين والمضطهدين في جميع أنحاء العالم »، فإن هذه الغايات النبيلة تبرر في ذهنه كل الوسائل.

منذ أن انفرد هواري بومدين بمقاليد الحكم[1]، حكم مع حفنة من أتباعه والمخلصين له منذ أيام حرب التحرير في المغرب. فشغل هؤلاء الأتباع، الذين لم يكن للكثيرين منهم ماض تاريخي ولا قدرات فكرية حقيقية، المناصب السيادية التي تقرر مستقبل البلد. وهم من كانوا يلهمون التوجهات الرئيسية للنظام الرامية في نظرهم إلى تأسيس اقتصاد قوّي وفعّال في مجتمع مبني على المساواة. لكن على الرغم من الملايير من الدولارات المستثمرة والتوجيهات الصارمة، تبيّن شيئا فشيئا أن كل ذلك لم يكن سوى مشروع طوباوي.

كان الاستثمار المفرط وغير المتحكم فيه جيدا بسبب ضعف التأطير وموارد بشرية غير مهيأة للهدف المسطّر، وتهميش الكفاءات بمجرد ما تبدي نوعا من النقد، والخطأ الذي ارتكب بمنح الأولوية للصناعات « التصنيعية »، بدلا من إعطاء الأفضلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المولّدة للثروة، والإيديولوجيا المطبّقة على الأرض التي حالت دون إيجاد التسوية القانونية لمشكلة الأرض، أفشلت كل المحاولات لتحقيق الاكتفاء الذاتي في المجال الغذائي[2]، أضف إلى ذلك الوسائل البوليسية والبيروقراطية المستعملة في التسيير المخطط الذي يعتبر كل رأي مخالف « مساسا بالثورة »، كل ذلك أثّر منذ البداية على المشروع الاقتصادي والاجتماعي الطموح الذي جاء به هواري بومدين.

أتذكر ذلك اليوم الذي جاء يصلح بطلعته وهيبته العجز الكبير الذي يشوب فترة من الحكم ولم يعد خافيا على أحد. وأنا واحد من الذين لا يعتزون حقيقة بمقابلة

1. أسفرت حركة 19 جوان 1965 عن رحيل قادة الداخل الذين نجوا من اضطرابات صيف 1962 الدموية. بعد فشل انقلاب ديسمبر 1967، الذي قاده الطاهر زبيري، أصبح لهواري بومدين الحرية المطلقة ليحكم كيفما شاء مع الرجال الذين يختارهم. ولم يعد بمستطاع أحد أن يفرض نفسه عليه أو يعارضه. وكان الأمن العسكري في أوج قوته يردع أي رغبة في المساس بالنظام.

2. مع ما يتبعه من تأميم للأراضي، وتجزئة المستثمرات والاحتكارات المطبقة على الدوائر التجارية.

رجال جاؤوا من « هناك »، من الجبال والأرياف، في أروقة قصر الأمم وهم مرتبكون ومشدوهون ومنبهرون أمام بريق الثريات والأثاث والأرائك والأرضيات المفروشة والمراسيم والبروتوكول، ولقد أتى بهم على حين غرة وأجلسهم وسطها هذا الرئيس المهاب ذو النظرات الحادة، بعدما أخرجهم من عالمهم الصامت والمنغلق، وطفق يكشف لهم بحماس وبلاغة – بعيدا عن لغة الأرقام والموازنات والتوقّعات التي لا يفهمها الكثير منهم – العلاقة الحركية بين الأسباب والنتائج.

كان هواري بومدين، ابن الفلاح الفقير والمولود في منطقة ڤالمة التي احتكر الغزاة الأجانب ومرتزقتهم المحليّون أجود أراضيها، توّاقا لرد المظالم التي ارتكبت في حق المستضعفين، مستعبدي الأمس.

كانت ذكرياته عن الفلاحين في الجزائر المستعمرة تلهم أفكاره وكلماته. البؤس المدقع والظلم المطلق. جحافل الرجال الذين ينزلون أيام السوق الأسبوعي من تلالهم حفاة وبجلابيبهم الرثة، يقفون طوال اليوم أمام متاجر بائسة تبيع بعض الخضروات أو بعض البيض...

كانت لديه طريقة خاصة ونافذة في التعبير : « لو تفشل الثورة الزراعية فستظلوا عبيدا أبد الدهر... » وكان الناس يتلقون كلماته كموازين فعلية لحقهم الشرعي في فرض أنفسهم على أرضهم المستردة. فكان تأميم الدولة للأراضي المغتصبة وتقسيمها وإعادة توزيعها على من يخدمها يشكّل حجر الزاوية في الإصلاح الزراعي الذي أعلن عنه وشرع في تنفيذه.

في نهاية كلمته، تعالت أصوات غريبة من المدرج، ثم عمد اختزال المسافة لكسر قواعد البروتوكول. وسرعان ما التف حوله الرجال ذوو العمائم في حشد كثيف. كان بومدين منصهرا معهم ومرحا وسعيدا وكثير الكلام معهم. ابتسامات وعناق وتبادل للمجاملات على طريقة أهل الريف... تحسّ وكأنه أصاب هدفه في القلب – وهو إحساس يقاسمه الجميع – وهذا ما ينشر بهجة وإشراقة على وجهه النحيل والقاسي، وهو إحساس البسطاء والمشرّدين باسترجاع كرامتهم. منحهم الفرصة لتكوين صورة أخرى عن العالم الذي يعيشون فيه. يومها كبر شأنه في أعيننا. كان جيش التحرير الوطني يتكوّن بشكل أساسي من الفلاحين ومن أبناء الفلاحين. وكان العنف الذي عانى منه آباؤهم قد بدأ مع الأرض وفي سبيل الأرض. وكان رجال جيش التحرير الوطني قد

حملوا البندقية باسم الأرض، الأرض التي يزرعونها، وبشكل أوسع أرض الوطن. في قصر الأمم البهيج وضع بومدين ختم الثورة على هذا التتويج : العدالة الاجتماعية تتحقق أو لا تتحقق عن طريق الأرض.

العدالة الاجتماعية من خلال تأميم الأراضي. الرقي والرفاهية والتعليم بفضل ترقية السكن[3]. والقدرة الشرائية بفضل توزيع الأرباح، آمنت بهذه الأفكار وانخرطت في المسعى بكل جوارحي على غرار الآلاف من الإطارات. تجنّدنا كلّنا. وبذل الجيش الوطني الشعبي قصارى جهده وضحّى الضباط والجنود بأنفسهم.

عقائد هواري بومدين هي عقائدنا. ونحن كلّنا معه عندما يعلن إيمانه بعالم خال من التحيّز والاستغلال والهيمنة... « كل ما هو صالح لفلسطين هو صالح للجزائر... » « بترولنا ليس يتيما »...« الجزائر ستكون قبلة الثوار »... وبعد نكسة الجيوش العربية في جوان 1967 في مواجهة إسرائيل، أحس بالخيبة والذل واكتشف فجأة السياسة الواقعية السوفيتية[4]، وأطلق هذه الصرخة التي خرجت من أعمق أعماقه : « إنهم يريدون سحق العرب ! »... كان لنا شرف المشاركة بعرقنا في الورشات التي فتحها هواري بومدين : العبادلة، الطريق العابر للصحراء، والسد الأخضر والعديد من المشاريع العملاقة الأخرى التي كانت بحجم آمالنا، وكان هناك مشروع آخر، قناة السويس، للتعبير بدمنا عن رفض الهزيمة. كنت أنا في مقدّمة الذاهبين إلى مصر المهانة والصامدة مع ذلك، مع لوائي الثاني للمدرّعات.

يشير إلياس بوكراع في كتابه الممتاز « الجزائر، الإرهاب المقدّس »، إلى التطور الاقتصادي وتحسن مستوى معيشة السكان الذي حققه نظام هواري بومدين. وجاء فيه : « هناك ثلاثة خطط تنموية متعاقبة تبلور استراتيجية التنمية الجزائرية : خطة ثلاثية (1967-1969) وخطتان رباعيتان (1970-1973 و1974-1977). وقد تميزت الخطة الرباعية الأولى بحجم الاستثمارات فيها : 33.1 مليار دينار، وكانت تهدف إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 37٪. وفي الخطة الرباعية الثانية، بلغت الاستثمارات 110 مليار دينار. كان هذا مستوى من الاستثمار لم يتم بلوغه من قبل في أي بلد في العالم، في مثل تلك الفترة الزمنية القصيرة : ما يقرب من 28 ٪ من الناتج

3. حملة الألف قرية.

4. الروس، مثل الأميركان، لا يتدخلون فعلا إلا إذا كانت مصالحهم مهددة. فإسرائيل هي رأس حربة أمريكا في هذه المنطقة، بينما نحن الجزائريون، كعدد كبير من الدول العربية « الحليفة »، فرفضنا أن يكون لهم قواعد.

المحلي الإجمالي في عام 1969 وأكثر من 50 ٪ في عام 1977. ونال القطاع الصناعي حصة الأسد : 45 ٪ من المبلغ الإجمالي المستثمر في الخطة الأولى و43.5 ٪ في الخطة الثانية، مقابل 15 ٪ فقط للزراعة في كلا الخطتين. وكانت نتائج هذا الجهد الاستثماري الضخم ملموسة. فكانت الجزائر كلها تعج بالورشات خلال هذه الفترة. فأنشئت مئات من المصانع. وأصبح للجزائر قدرة على صنع الجرارات في قسنطينة، والشاحنات في الرويبة، وآلات الحصد في سيدي بلعباس، والحديد والصلب في الحجار... وتمييع الغاز الطبيعي في أرزيو وتكرير النفط في سكيكدة وفي الجزائر العاصمة.

خلال عقدين من الزمن، احتلت الجزائر مكانتها بين كبرى القوى الاقتصادية في حوض البحر الأبيض المتوسط. فبفضل ناتجها المحلي الإجمالي (36 مليار دولار في عام 1980)، تبوأت مرتبة تأتي مباشرة بعد إسبانيا، ومتعادلة مع تركيا ويوغوسلافيا، ومتقدّمة على اليونان والبرتغال والمغرب ومصر. في العام نفسه، كان نصيب الفرد من الدخل 1935 دولار، وهو ضعف دخل المغرب المجاور. وقد أدت هذه السنوات العشرين من النمو المتسارع إلى تحسن ملموس في مستوى معيشة السكان. كما تم خلق أكثر من 600 ألف منصب شغل. من عام 1966 إلى عام 1987، ازدادت نسبة المساكن الموصولة بشبكة المياه الجارية من 34٪ إلى 60٪، وارتفعت نسبة المساكن التي استفادت من الكهرباء من 30.6٪ إلى ما يزيد عن من 72٪، وانتقلت نسبة السكان الذين يملكون جهاز تلفزيون واحد على الأقل من 4٪ إلى 60٪. وارتفع عدد الأطباء من 1219 في عام 1963 إلى 17.760 في عام 1987. وعدد الصيدليات من 204 إلى 1.752، وعدد أطباء الأسنان من 151 إلى 5.684. وفيما يتعلق بالتعليم، ارتفع عدد الملتحقين بالمدارس من 809.000 في 1963-1964 إلى ما يزيد عن 5 ملايين في 1987-1988، في المدارس الابتدائية. أما في المدارس الثانوية، فانتقل من 19.500 إلى 600.000 خلال الفترة نفسها. كما ارتفع عدد الملتحقين بالتعليم العالي من 2.800 إلى 174000. » هذه الأرقام المسجلة بعد فترة السبعينيات هي ثمرة الجهود التي بذلها بومدين، وتُحسب له.

الحكم الفردي

لكن كان من الممكن أن تكون هذه الحصيلة، الإيجابية عموما، أفضل لو كان بومدين أكثر انفتاحا على الآراء المعارضة والنقدية وعلى النقاش الديمقراطي.

فالفلاح الذي أعيدت إليه حقوقه فد تخلى عنه الجميع. أين هي المدارس الفلاحية التي كان من المقرر أن تتولى تكوين مئات المهندسين القادرين على إرشاد هذا الفلاح وتوجيهه ؟ أين هم المسؤولون المؤهلون لتسيير شئونه ؟ لم تكن الذهنيات مهيأة لتلك القفزة إلى الأمام، ولم تكن أدوات التأطير والمراقبة قادرة على مسايرتها. إلى ذلك، أدى انحسار الأراضي الصالحة للزراعة بسبب تآكلها الطبيعي[5] أو بسبب اجتياح الإسمنت إلى اختلال واضح في النسبة بين عدد السكان وعدد الهكتارات. فالفلاح « المستوظف » والمدلل لم يعد يستيقظ عند الفجر ليحرث أرضه. والبيض الذي يستهلكه أصبح مستوردا وحلّ الخبز الذي تصنعه المخابز الحديثة محل الرغيف التقليدي.

أدى التقليد الإيديولوجي وشعارات الثورة التحريرية إلى تخدير طبقة بأكملها من إطارات الأمة، بمن فيهم المنحدرين من الريف، وبالأخص منهم الذين يفترض أنهم يعرفون الفلاحة وذهنية الفلاحين.

عندنا، حينما يلتقي إثنان من « البلاد » بعيدا عن مسقط الرأس، فإن السؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو : « كاش الصابة السنة ؟ ». نعم الصابة : الغلة أو المحصول الوفير !... العولة التي تضمن الاكتفاء الذاتي الغذائي للأسرة. للأسف، إن الفلاحة المؤمّمة لم تعد توفر « العولة » للجزائريين.

سفن شحن تعبر المحيطات لترسوا في موانئنا. وأصبحنا نعتمد في عيشنا على الواردات. وصرنا نقترض لنأكل ! وديناميكية المديونية هي مثل شوكة تزداد تضييقا أكثر فأكثر على الجزائر.

وفرضت التجربة الفاشلة في مجالي الزراعة والصناعات الحديثة على الرجل الذي أراد أن يغيّر طباع الناس بالخطابات، اللجوء إلى نوع من الشعوبية بإعادة توزيع ريوع النفط، كحل مؤقت يسكّن به الأوجاع، لكنه أدّى إلى تخدير عام للمجتمع.

ساهمت المثالية والنظرة العاطفية لجيلي في حجب المتطلبات الملموسة التي لا مناص منها لتحقيق تنمية حقيقية لقطاع الفلاحة في بلدنا.

كما قاد البحث عن الاستقرار السياسي بأي ثمن، الذي كان يُنظر إليه كشرط أساسي لاختزال الزمن وتحقيق قفزة نوعية، إلى فرض الصمت على كل من كان يسعى

5. ولعل الحالة التعيسة التي آلت إليها السهول المحيطة بوادي الصومام ووادي الشلف أحسن مثال على ذلك.

في البلاد، وحتى في أوساط الجيش الوطني الشعبي وفي القيادة العليا لجبهة التحرير الوطني، أن يبدي رأيه بكل ديمقراطية، ليس في الورشات المفتوحة، وإنما في صياغة المشاريع وكيفية اختيار الرجال وسبل تنفيذها.

هل كان يا ترى سيغيّر النهج الذي اتبّعه لو راودته شكوك في آخر أيّامه، كما قيل ؟ وكم سيكلفه ذلك ؟ وبكم من الخطوات سيتراجع إلى الوراء ؟ لكنه لم يشك أبدا. فهذا العناد الذي جعله لا يسمع تحذيرات حتى المقربين منه، غير مكترث بالحصيلة المخيّبة، لم يأخذ في الاعتبار الواقع الميداني، وأسكت الأصوات المتشككة أو المعارضة وحوّل النهج الذي خطّته تهليلات الجماهير العريضة إلى حالة من الهروب إلى الأمام على الدرب الضيق والوعر والشائك الذي يسلكه الإنسان الوحيد.

وبدأ رفاق الدرب يرحلون الواحد تلو الآخر. قايد أحمد المدعو الرائد سليمان، والذي يلقبه المجاهدون باسم « سليمان كلاتة ». كان وضعه في وزارة المالية أصلا غير مريح أمام الرئيس وعدد من الوزراء المقربين منه. كمسؤول لجهاز الحزب[6] حذّر من تأميم الأراضي وتجزئتها من دون « صمام أمان ». كلّفه ذلك منصبه ونفيه من الوطن، ثم جاء دور علي منجلي، أحد مساعديه أيضا في هيئة الأركان العامة، الذي تمنى إجراء مناقشات حرة في مجلس الثورة وتطبيق حكم الأغلبية على القرارات المصيرية، ومن بعده مدغري الذي قيل إنه انتحر، ثم شريف بلقاسم لصراحة لسانه وتحفظاته، ثم بوتفليقة الذي أجبر على غياب طويل في أمريكا، وغيرهم من الإخوة والأصدقاء والرفاق، حتى داخل الجيش، ممن أبعدوا من مناصبهم وفرض عليهم الصمت أو النفي أو الانتحار. العقيد زبيري الذي سهّل له انتصاره عام 1962، والرائد عبد الرحمن بن سالم، الرجل القوي والمؤتمن به في القاعدة الشرقية والمنطقة الشمالية خلال حرب التحرير، والرائد سعيد عبيد وغيرهم الكثير...

عقدان من الخطابات الأحادية ومن سياسة الأمر الواقع ضيّقا المشهد السياسي الجزائري، بما في ذلك مجلس الثورة، إلى أبعد حد... نعم، في أواخر السبعينات، كان بومدين عشية وفاته رجلا وحيدا. من كان بمستطاعه أن يتحمل الإرث ويصحّح الأخطاء الموجودة فيه ويستثمره ؟

6. من 1967 إلى 1974.

هذا الوهن ظهر بكل تجلياته عندما اختفى الرجل فجأة. في ظل غياب منافس على كرسي الخلافة، أصبح الشاذلي بن جديد، قائد الناحية العسكرية الثانية وعضو مجلس الثورة، رئيسا للجمهورية بعدما استفاد من انحياز الأمن العسكري له ومن الحسابات الضيقة لبعض الضباط. وبذلك خلّف من دون أي مؤهلات رجلا شغل الدنيا على مدى عقدين من الزمن بشخصيته القوية وجاذبيته وقوة حضوره.

إن مأساة هواري بومدين هي في ادعّائه بربوبية صامتة وباردة وقاسية لا يقوى عليها غير الزمن. يحاول تقليص المدة الطويلة التي تتطلبها فترات الحمل والنمو والنضج لينسخها على مدة عمره المحدودة. إنه نتاج هذه المعادلة المستحيلة التي تركها هواري بومدين للجزائر.

الموت المشبوه لهواري بومدين

كانت سياسة هواري بومدين الخارجية من شدة تميّزها وجرأتها تثير مخاوف، وتقلق الأنظمة العربية التي تبيع ثرواتها الطبيعية بأبخس الأثمان لقاء الاستقواء والاحتماء بمستغليها. وكانت تزعج القوى الإقليمية الطامعة في نهب المزيد من الأراضي دائما. وتزعج الفرنسيين الذين يتوجسّون من صعود بلد قوي ومزدهر ومجهّز بأحدث الأسلحة[7]، قادر على مواجهة سياساتهم التقليدية في إفريقيا ويمثل على المدى المنظور خطرا على أمنهم الوطني. فمنذ تأميم المحروقات عام 1971 و« تحكّم » الجزائر على جبهة البوليساريو، كان هواري بومدين أبعد ما يكون صديقا للممالك والإمارات البعيدة منها أو القريبة، أو للفرنسيين والأمريكان[8]، ناهيكم عن إسرائيل. وكان التصويت في الأمم المتحدة والتدخلات في قناة السويس و« جبهة الرفض والتصدي »، والمساعدات المالية والعسكرية الممنوحة لحركات التحرير في جميع أنحاء العالم، كل ذلك جعل العديد من الدول تصنّف جزائر بومدين في خانة العدو رقم واحد.

---

7. اختبر الأمريكان نوايا الجزائر فيما يتعلق بالسلاح النووي بواسطة أحد عملائهم الذي تمكن من نيل ثقة الرئيس، وأقصد به مسعود زوقار. عرض هذا الأخير على الجزائر تزويدها بالملف التقني الكامل والمكونات اللازمة لصنع القنبلة الذرية. لكن عبد العزيز بوتفليقة، بواقعيته، والصادق قلال، سفيرنا في واشنطن بحذره الشديد، أجهضا المشروع. لكن ومع ذلك، ظلت أجهزة المخابرات الأجنبية تتعقب الجزائر. وسأتحدث بمزيد من التفصيل عن الموضوع حينما سيحين وقت الحديث عما جرى في أواخر الثمانينات وفي أوائل العقد التالي، لما وضع الإنكليز والأمريكان مفاعل عين وسارة المتواضع نصب أعينهم.

8. أثناء مراسيم تسليم الملفات « الحساسة » بين شيراك وساركوزي، عقب انتخاب الأخير رئيسا للجمهورية، نوقش مشروع اغتيال معمر القذافي. ولقد تم الكشف عن ذلك على قناة تلفزيونية عام 2017.

قناعتي هي قناعة العديد من الجزائريين. لا يستبعد أن يكون هواري بومدين ضحية مؤامرة دبّرها أعداء أقوياء ومصمّمون. لا يهمّ ما هي اليد التي وضعت السم. فالجناة يجب البحث عنهم بين من كان لديهم مصلحة في اختفاء الرجل الذي كان على وشك أن يجعل من الجزائر « بروسيا » شمال إفريقيا.

لم يكن جهاز الحماية المقربة لهواري بومدين، وعلى رأسه عبد المجيد علاهم وفرحات زرهوني، قادرا على منافسة المحترفين الذين تكوّنوا وتجهزوا لمثل تلك العمليات.

بعض رجال السياسة الفرنسيين النافذين، مثل جاك فوكار، غير محتاجين لشروح مفصّلة، إذا كان قرار تصفية هذا الزعيم العربي أو ذاك الإفريقي قد اتخذته السلطة السياسية. وهناك قائمة طويلة من الأسماء التي تملأ سجل مديرية مكافحة التجسس[9] (DECE)، التي كنّا نعرف كثيرا عن دسائسها أيّام حرب التحرير[10].

الأمن العسكري

في أواخر عام 1979، كانت الناحية العسكرية الثالثة تضم أكبر وحدات الجيش. وكان قطاع العمليات جنوب تندوف، الذي كنت مسئولا عليه، يضم في صفوفه معظم هذه القوى. كنّا نعتقد أنا ورفاقي أن « صنّاع القرار » الذين نصبّوا أنفسهم في الجزائر

9. أصبحت اليوم تعرف باسم المديرية العامة للأمن الخارجي.

10. معمر القذافي « المتهم » بزعزعة استقرار إفريقيا « الفرنسية »، قتل يوم 20 أكتوبر 2011. توماس سانكارا يوم 15 أكتوبر 1987، وقبله باتريس لومومبا، وكذلك ليون مبا الغابوني، وسيلفانوس أوليمبيو الطوغولي، ودولسي سبتمبر ممثلة حزب المؤتمر الوطني الإفريقي في باريس، وملكيور نداداي البوروندي، الذي اغتيل يوم 21 أكتوبر 1993. في الخمسينات، فرحات حشاد، النقابي التونسي، وعيسات إيدير الجزائري، وآيت احسن، ممثل جبهة التحرير الوطني في ألمانيا، ومصطفى فروخي، سفير الحكومة الجزائرية المؤقتة في طريقه إلى تسلم المنصب الذي عيّن فيه في بكين بعدما انفجرت الطائرة التي كانت تقلّه في الجو، في الوقت الذي بدأت الأسلحة الصينية تصل إلى جيش التحرير الوطني، والمهندسون الجزائريون الشباب الذين لقوا حتفهم في »تحطم « طائرة CSA بالقرب من القاعدة الأمريكية في قاعدة نواصر بالمغرب، يوم 11 جويلية 1961. على متن تلك الطائرة كان هناك عبد الحفيظ إحدادن، وهو طبيب متخصص في العلوم النووية. محاولات اغتيال الطيب بولحروف ممثل جبهة التحرير الوطني في روما، وأحمد بن بلة في طرابلس في بداية الثورة، من دون أن ننسى الطرود وأجهزة الإرسال والرسائل المفخخة التي قتلت كثيرا من الوطنيين الجزائريين من أمثال مصطفى بن بولعيد. وحدهم من كانت لديهم « البركة » أو جهاز الحماية ذكي، نجوا من التسميم أو الانقلاب أو إسقاط طائرتهم أو الاغتيال الإعلامي والقضائي مثل عمر البشير السوداني. وقد تأخذ الأضرار الجانبية أحيانا اسم داغ همرشولد. ولقد أباد الإسرائيليون، الخبراء في هذا المجال، خيرة عناصر الحركات الوطنية الفلسطينية، الذين تعرضوا للاغتيال في العواصم الأوروبية بتواطؤ من مخابرات تلك الدول. وفي الآونة الأخيرة، أصبحنا نشهد شكلا آخر من أشكال الإعدام خلف ستار الدفاع عن حقوق الإنسان برواية برنار كوشنير ونوئيل مامير وبرنار هنري ليفي.

العاصمة وشرعوا في العمل، سيوسّعون المشاورات لتشمل الشخصيات الوطنية التي لعبت أدوارا رئيسية خلال الثورة والذين ظلوا على هامش النظام، وتمتد إلى المؤسسات المدنية المتبقية، وبطبيعة الحال أيضا لجميع قادة النواحي الجهوية وقادة القوات. لكن التجاهل كان قد بدأ. فبسبب إضعاف الحلقة المفكرة نتيجة عقدين من السلطة الشخصية، صار بإمكان حفنة من رجال البوليس داخل المؤسسة العسكرية، تقرير مستقبل البلاد. لأن المعيار الذي اعتمد لاختيار « أقدم ضابط في أعلى رتبة » كان غريبا فعلا.

في كتابي : « الجيش الجزائري في مواجهة التضليل »، أتحدث عن الظروف التي جرت فيها الأحداث:

طلب مني سليم سعدي، الذي كنت نائبه في بشار، الذهاب إلى الجزائر العاصمة لمقابلة قاصدي مرباح، لكي أوصيه بعدم اتخاذ أي قرار متسرّع قبل أن يلتقي بجميع المسؤولين العسكريين ويدرسوا الوضع الناتج عن حالة شغور السلطة. جاءت هذه المبادرة من سليم سعدي عقب اجتماع ضم كافة ضباط الناحية العسكرية الثالثة، التي كانت بحكم حساسية حدودنا الغربية، الأقوى من حيث الإمكانيات العسكرية.

كان سليم سعدي يعرف الشاذلي معرفة جيدة، مثلي أنا بحيث كنت نائبه أثناء حرب التحرير. كان كلانا على قناعة بأن قائد الناحية العسكرية الثانية غير مؤهل لتولي منصب القاضي الأول للبلد. وكنا متوجّسين أشد التوجّس من توليه مصير الجزائر. لأن الصلاحيات التي يمنحها الدستور الجزائري يمكن أن يؤدي بالبلد إلى التهلكة إذا ما تبيّن عجز الرجل الذي تولى هذا المنصب، لسبب أو لآخر. إن الشاذلي بن جديد، وأنا بكل تأكيد لا أقول ذلك حبا في الإساءة إلى شخصه، لديه معرفة محدودة جدا وشخصية عاطفية وقابلة للتأثر.

عندما وصلت إلى الجزائر العاصمة، اتصلت بقاصدي مرباح هاتفيا لأطلب مقابلته. أجابني بأنه لا يستطيع مقابلتي بحجة كثرة مشاغله. ومع ذلك أبلغته تحفظاتنا. لم يكن مدير الأمن العسكري من الناس الذين يكثرون الكلام على الهاتف، لذلك لم يكن بمقدوري أن أقول شيئا غير ذلك. أخبرني عبد الحميد لطرش، الأمين العام لوزارة الدفاع الوطني، في اليوم التالي أن الأمور حسمت وأن الشاذلي بن جديد تم تعيّينه منسّقا

للجيش. وعلمنا لاحقا أن المسألة تمت تسويتها بين قاصدي مرباح وعبد الله بلهوشات ومحمد عطايلية، بحيث أن هذين الأخيرين هما من منحا بطريقة تعسفية تزكية جميع قادة النواحي.

في مقر المركزية، عدد قليل فقط من الضباط كانوا يؤيدون الشاذلي بن جديد. وكان مصطفى بن لوصيف أكثرهم تحمسّا للموضوع. وما يبرر ذلك التحمس هو الانتماء الجهوي والطمع في ارتقاء المراتب تحت ظل الرئيس المقبل.

بعد ذلك، ضمّ الحزب والإطارات العليا للإدارة أصواتهم وسلّموا بالأمر الواقع الذي فرضه أصحاب القرار.

بمجرد تعيين الشاذلي بن جديد من قبل اللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني أمينا عاما للحزب، وعند عودتي إلى الناحية، استقبلني في مطار تندوف تقريبا جميع الإطارات العسكرية قادمين من أعماق الصحراء. سألوني « ماذا فعلت ؟ » وهم يعبّرون عن خوفهم من وقوع البلاد بين يدي رجل لا يملك تجربة في التسيير ولا معرفة بمميزات عصره ولا إلماما بالتوازنات الكبرى للمجتمع الجزائري ولا رؤية جيواستراتيجية دقيقة لاستيعاب الملفات الدبلوماسية الكبرى أو غيرها التي تمس الجزائر، ولا مشروعا سياسيا لبلده. عندما كشفت لهم بأن « الأمور باتت محسومة »، كما يقول لطرش، وأن قاصدي مرباح وحفنة من الضباط هم من رتبوا كل شيء، كان الوجوم مرتسما على الوجوه. جزء من الجيش يحل محل جميع المؤسسات والقوى الحية للبلد لاتخاذ قرار يحدد مصير البلد.

كان الصراع من أجل السلطة قصير جدا بين المتنافسين. المنافسان الآخران هما عبد العزيز بوتفليقة ومحمد الصالح يحياوي. لكن بن جديد، ومنذ أن تولى قيادة الجيش، أصبح يمسك في يده المقاليد الأساسية. أما بوتفليقة الذي كان ينظر إليه عن حق أو غير حق على أنّه الوريث الشرعي لفكر هواري بومدين، فكان يحظى بدعم النخبة الإدارية وكل من كانوا يؤمنون بسياسة ترقية الدولة الوطنية والنمو الاقتصادي ومساعدة الشعوب المضطهدة التي كان ينتهجها الرئيس الراحل. لكن هذه الآراء لا وزن لها أمام تحركات قاصدي مرباح ومن معه غير مكترثين برأي الكثير من إطارات البلد، لإيصال بن جديد إلى سدة الحكم.

الصراع بين قاصدي مرباح وعبد العزيز بوتفليقة قديم ومعقّد. فالأول قوي بقوة الأوامر ومنطق النظام الذي يخدمه، أنشأ شبكة متينة اخترقت المجتمع والإدارة لرصد كل شيء والتحكم في كل شاردة وواردة، فيما كان الآخر يرى في تجاور الهياكل مؤامرة مقصودة تحدّ من حريته في الحركة. صرّح بأنه ليس حليفا ظرفيا أو مجرد موظف أو « متعاون تقني » يمكنه أن ينتج معارضة في يوم ما، وإنما هو في حد ذاته النظام بعينه. شرعيته لا تسمح بوجود للمخابرات في وزارته.

لقد كان رفض عبد العزيز بوتفليقة السماح لـقاصدي مرباح بفرض عناصر من الأمن العسكري في مختلف السفارات وفي وزارة الخارجية موضوع خلاف بين الرجلين لفترة طويلة. رفع بوتفليقة القضية إلى رئيس مجلس الثورة وكسبها، بعدما صاح : « يجب أن نثق في بعضنا البعض... ». أما قاصدي مرباح، فقد أثبت بعد وفاة بومدين أنه هو وجهازه لم يعلن ولاءهما إلا لشخص واحد فقط، وليس لأي جماعة.

ما هي المعايير التي اعتمدها قاصدي مرباح لفرض بن جديد ؟ الماضي التاريخي ؟ الشجاعة البدنية ؟ الكفاءة ؟ سهولة التلاعب في المستقبل برئيس مسيّر ؟ الكلّ غارق في تخميناته. أما قاصدي مرباح، فمن المؤكد أنه كان يعرف من الذي اختاره، وأهمّ من ذلك، يعرف من الذي لا يريده.

وكان محمد الصالح يحياوي غير مرحّب به أيضا من قبل صنّاع القرار العسكريين المغامرين. مسيرته العسكرية تختلف اختلافا جوهريا عن مسيرة غيره من الوجوه البارزة في الجيش الوطني الشعبي. فهو من مجاهدي الداخل ومن كبار جرحى الحرب، وليست لديه أي علاقة بمعظم كبار الضباط وقدماء ما يعرف بجيش « الحدود ». وبالتالي، فإن السماح له بالوصول إلى سدة الحكم من شأنه أن يحدث، في نظر معارضيه، تغيرات غير محبذة داخل المؤسسة. وإن علاقته القديمة مع الطاهر زبيري قد تفتح مجالا لتصفية الحسابات التي سيدفع ثمنها كل الذين شاركوا في هزيمة قائد هيئة الأركان السابق، في حالة ما إذا عاد هذا الأخير بقوة. بالإضافة إلى ذلك، كان من المعرّبين المغالين ومرجعياته الثقافية وصداقاته الخاصة تجلب له أحيانا انتقادات حادة من قبل فريق المسئولين الذين فرضهم الرئيس الراحل. فكان ذلك عاملا آخر للذين اختاروا الشاذلي لتبرير « عدم مطابقة » الشخصية.

كان الشغل الشاغل لقاصدي مرباح، كما أوضح ذلك هو بنفسه لاحقا، هو تمكين ضابط قادر على الحفاظ على وحدة وتماسك المؤسسة العسكرية ضامنة استقرار البلاد، من اعتلاء السلطة، وتجنيبها الوقوع بين يدي رجل لن يتوانى في جزرها وتفتيتها. المهمة الأولى للشاذلي بن جديد – ولقد نجح فيها – هو منع الصدمات والتصدعات التي كانت تهدد الجيش الشعبي الوطني في أعقاب الرحيل المفاجئ للرجل الذي شيّد هذا الجيش على قاعدة متينة.

وعلى نطاق أوسع، كان لقاصدي مرباح تحليل قياسي مبني على أحكام ذاتية وقيمية : « أن الشاذلي رجل الشرق يتبنّاه رجال الغرب ». وإن مثل هذا الصورة من هذه الناحية تنطبق على صورة هواري بومدين. عندما اكتشف قاصدي مرباح لاحقا أن الظلال المرتسمة في الظلام لا تسمح برؤية قسوة النظرات ولا علو الجبهة، كان قد فات الأوان.

قبل بضع سنوات مضت، جلست صدفة إلى جوار السيدة مرباح بينما كنت في رحلة على الطائرة. قالت لي هذه المرأة التي حلّت عليها مصائب كبيرة وتحملت مأساتها بشجاعة نادرة : « كان زوجي يردّد دوما بتنهّد ويقول : كان عليّ أن استمع إلى خالد نزار. »

قائد الجوق

من بين كل الذكريات التي رسخت في ذهني عن اجتماع اللجنة المركزية الذي زكّى هذا الاختيار، ما زلت أتذكر صورة الرائد معاوية، أحد مساعدي مرباح، وهو واقف يمد ذراعيه ويضبط مثل قائد جوق حركات المربع الذي كان يحتله ممثلو الجيش : الجميع يقوم بإشارة منه، لحظة دخول الشاذلي بن جديد ! والجميع يجلس، دائما بإشارة منه، عندما يدخل محمد الصالح يحياوي وبوتفليقة...

بفضل هذا الدعم القوي، أصبح الشاذلي بن جديد رئيسا للجمهورية من غير أدنى مقاومة.

إن القوة الهائلة التي كان يتمتع بها الأمن العسكري هي نتاج الخيار الذي تبناه هواري بومدين. فلم يكن يستطيع أن يظل صانع القرار المطلق إلا إذا كانت لديه أداة للسلطة المطلقة. ولقد أصبح الأمن العسكري على مر السنين هذه الأداة. لم يكن بومدين يسعى لكسب انخراط الشعب إراديا بل كان يريد خضوعه « من أجل

مصلحته العليا ». وكان الأمن العسكري ينسّق وينظم الجهاز البوليسي الواسع الذي ترتكز عليه أركان النظام.

كان هذا هو الدور السيادي للبوليس السياسي هو الذى وضعته مرارا نصب عينّي[11] ونددت به علنا على التليفزيون، وفعلت كل ما أستطيع لإعادة الأمن العسكري، بأيّ مسمّى كان، إلى مهامه الأصلية، ألا وهي حماية البلاد والجيش، وليس فرض الوصاية على الجيش وإدارة شئون البلاد وراء الستار. كان هدفي من الحد من تركز الوسائل في يد جهاز واحد وقائده وفرض المعايير المعمول بها في البلدان التي لا تعلو فيها الشرطة على بقية المؤسسات، من خلال تعيينّ عسكريين على رأس هذا الجهاز غير منتمين إلى الاستعلامات وإبعاد المديريات المتخصصة في التخطيط السياسي ومراقبة السكان عن الجيش الشعبي الوطني، وضعت جيش الشعب الجزائري في خدمة الشعب الجزائري وليس في خدمة النظام.

أردت أن يتوقف الخلط بين الجيش الوطني الشعبي والبوليس السياسي. ويشهد على ذلك تعيين الجنرال كمال عبد الرحمن ثم الجنرال فضيل سعيدي، وهما من المشاة، على رأس المخابرات، وإعادة هيكلة هذه الأجهزة نفسها التي شرعت فيها عام 1989 والتي عارضها بعض المسؤولين[12] بشدة.

الاستطراد يأخذني بعيدا وأقفز على مراحل بعدة سنوات. سأعود إلى هذا الموضوع عند حديثي عن الحملات الموجّهة، عبر شخصي، ضد الجيش الوطني الشعبي ودائرة الاستعلام والأمن. سأعود لأتحدث عمّا أنجزته أجهزة الأمن، وبالأخص دائرة الاستعلام والأمن، لحماية الجزائر، وكذلك عن انحرافات نفس تلك الأجهزة التي لا تزال الجزائر تدفع ثمنها، وستستمر في دفع ثمنها لوقت طويل.

---

11. في أواخر السبعينات، كنت في أحد المكاتب داخل وزارة الدفاع الوطني. وبينما كنت أتبادل أطراف الحديث مع بعض الرفاق، انضم إلينا الغوثي من الأمن العسكري. طلب منه أحد الضباط الحاضرين التدخل لصالح أحد أصدقائه في عنابة الذي يتعرض لمضايقات أحد المواطنين بسبب خلاف حول شقة. أمسك الغوثي بالهاتف ونادى أعوانه في عين المكان ليأمرهم بإلقاء القبض فورا على المواطن وإحضاره على جناح السرعة إلى الجزائر. قلت له : « أبهذه الطريقة تعاملون الناس ؟ إذا لديكم السلطة لاختطاف أي مواطن جزائري تعسفا، دون إجراء أي تحقيق، وبناء على مجرد بلاغ ؟ ». كنت ساخطا ممّا سمعت، لاسيما وأنني أعرف كل الطقوس. فسيء الحظ الذي يقع بين أيدي الأمن العسكري يقتاد مكبّل اليدين ومغلق عليه في الصندوق الخلفي للسيارة وهو معصوب العينين. وبما أن الرحلة بين عنابة والجزائر العاصمة تستغرق آنذاك ما بين سبع وثماني ساعات، تصوّروا العذاب الذي يعيشه هذا الانسان المسكين الذي « استدعاه » الغوثي !

12. وضع البعض استقالته في الميزان في محاولة يائسة لإفشال التغييرات التي أدخلتها.

الفصل الثاني

الجزائر في الثمانينيات

كانت الجزائر في بداية الثمانينيات لا تزال تنعم بالهدوء، لكنّها لم تعد صامتة. بدأت هنا وهناك تظهر ملامح توتر وقلاقل تهز أعماقها.

بعد وفاة الرجل الذي كان مهابا في البداية وأحس الجزائريون في النهاية بفقده، بدأت القوى التي كانت نائمة في الاستيقاظ وأخذت تنظّم نفسها وتُسمع صوتها. وبدأت توزع سريا منشورات لاذعة تنتقد النظام. كما قررت بعض التنظيمات السياسية السرية التي تضم في صفوفها عددا من النخب الجامعية ومن عالم الشغل توسيع نفوذها. فبالنسبة ليساريي حزب الطليعة الاشتراكية، فإن تفاوت الدخل هو الدليل على أن « الصراع الطبقي » قد بدأ ويجب أن يتوّج بإعلان ثورة جديدة. لم يكن لهؤلاء النشطاء أي امتداد شعبي حقيقي، لكن نشاطهم وطريقتهم الجدلية في طرح المشاكل كانت محرجة.

أما الإسلاميين فكانوا يرون أمامهم الفرصة مواتية « لإعادة أسلمة » المجتمع والتخطيط للاستيلاء على السلطة. كسبوا أتباعا وأنصارا جدد. الإسلام الذي لم يكن أحد بالأمس يفكر في احتكاره لنفسه أصبح يُستغل بطريقة تحريضية في خطاب سياسي غير مألوف. وكان النظام الجديد عاجزا عن تقدير الخطر الذي تشكله الحركة السلفية. بل بالعكس، فقد شجّع انتشاره وتمدده لصد اليساريين وشباب الربيع البربري الذين يطالبون بترقية الثقافة الأمازيغية وبالديمقراطية.

كانت للمديرية العامة للأمن الوطني وسائلها لإجراء تقييمات دقيقة. ورفعت تقارير وافية إلى رئيس الجمهورية الجديد، بمجرد توليه منصبه، في شكل ملف ضخم عن الوضع الحقيقي للبلد قطاعا بقطاع. ليس من اختصاص هذا الجهاز الأمني أن

يحل محل السلطة السياسية أو يقترح حلولا بديلة، لكن من مسؤوليته إبلاغ صاحب القرار الأعلى بأحوال الشعب الحقيقية وأسبابها الموضوعية. وكان الاستنتاج العام هو أن السباق المحموم قد أنهك المجتمع. وأشير في التقرير أيضا إلى أن الحفاظ على النظام ليس مشكلة تتعلق بحجم الوسائل فحسب، وإنما هي مشكلة تتعلق بحل مشاكل الشعب. لكن بن جديد لم يستفد من هذه الخبرة.

كانت المظاهرات الاحتجاجية وأعمال الشغب المتكررة مؤشرا واضحا على استياء وسخط قطاع واسع من السكان. وكان الجميع في الجيش يدركون ذلك. كنّا نترقب اليوم الذي ستضع فيه عوامل موضوعية، مثل الاستدانة الجامحة والإنفاق على الكماليات ولإشباع رغبات زبانية النظام، ورفض الشروع في إصلاحات اقتصادية حقيقية، والاستخدام الشعبوي لريوع النفط، المورد الوحيد للبلاد، ونشر ذهنية الاعتماد على الدولة في أوساط جميع الطبقات، وباختصار الشعبوية التي تستنزف الأموال العامة، تضع البلد على حافة الهاوية وتضع النظام أمام مسئوليته وتخلق أزمة سياسية كبيرة ستجبره على اللجوء إلى إجراءات استثنائية.

استطيع أن أقول أنّا نحن العسكريين رزقنا بموهبة النظر المزدوج وأنّا رأينا قبل الجميع إلى أين كان بن جديد سيقود البلاد. كان كلّ شيء باديا للعيان، ولدينا من المراقبين في جميع الأوساط ما يكفينا لمعرفة إلى أين وصلت الأمور. فنحن جزء فقط من النظام وقطع أساسية لكنّها هامشية، وخارج تلك التي بيدها القرار. نحن جيش منقسم إلى نواحي ووحدات ومديريات ومكاتب وغيرها من الهياكل والمفاصل، جيش صامت ومطيع لكنه حاضر وواع، مثله مثل شعبنا. كان من مسئوليتنا ودورنا أن يكون لنا إطلاّع على الأوضاع، لكن ليس لنا أن نتدخل، إلا للتحذير من وقوع انفجار شعبي عام ينذر بفتح آفاق مظلمة. ولم نتأخر يوما عن القيام بذلك في الوقت المناسب.

فبينما كان الرئيس الجديد منهمكا في رفع شعارات جوفاء، وإطلاق مبادرات عديمة الجدوى[1]، والشروع في حملة اجتثاث رموز البومدينية وعزل كل من له مواقف

1. من بين الإجراءات التي اتخذها بن جديد فور تسلّمه زمام السلطة، لإثبات أن الأمور تغيرت، إرسال رجال الشرطة لمنع نشر الملابس على شرفات المنازل.

لكن يجب علينا أن نشهد له بإجراءات ترمي إلى التخفيف من التضييق على الحياة السياسية، لاسيما بإطلاق سراح السجناء السياسيين وعودة المعارضين من المنفى.

معارضة لسلطته، كانت الحركة الإسلامية التي نشأت على ضفاف النيل، وصمّمت في المملكة الوهابية كمخدر سام للشعوب الإسلامية وأتمت بعد ذلك تدريباتها المسلّحة في أفغانستان، مدعومة بمال وإعلام وكلاء أمريكا، وسُمح لها بالنشاط في الجزائر لأن حكّاما قصيري النظر يظنون أنّهم يستطيعون توظيفها، كانت آخذة في الانتشار والتوسع وبدأت تنظّم نفسها رويدا رويدا وتستعد لمواجهة السلطة القائمة.

الإفلاس الاقتصادي : التربة الخصبة لنمو الإسلاميين

كان من الممكن أن تخصص عهدة الرئيس بن جديد الأولى للتباحث ومناقشة الحصيلة الاقتصادية للعقد الذي انقضى لاستخلاص الدروس المفيدة وإعادة توجيه محاور العمل بما يخدم مصالح البلد. وكان ارتفاع سعر البترول يمثل فرصة ذهبية لمراجعة محركات النمو والتسريع من وتيرتها. لكن هذا لم يتم.

بدلا من أن يحيط نفسه بكفاءات حقيقية تستطيع مساعدته بفعالية في مهمته، فتح الشاذلي الأبواب على مصراعيها للرداءة واللامسؤولية. فوضع في أعلى المناصب في الدولة أشخاصا موالين له دون اعتبار لمهاراتهم في التسيير. وتحت سطوة القرابة المتعجرفة والفاسدة، تحوّلت الرئاسة إلى ما يشبه بلاط الملوك ثم إلى سرايا. وأصبحت القرارات التي ترهن مصير البلد تتخذ في دوائر ضيقة وفقا لمصالح الجماعة بدلا من مصلحة البلد[2].

اعتمد الشاذلي على المهارات الممتدحة لرئيس حكومة مهووس بالسعي عن أداة اقتصادية مبتدعة كانت نتيجتها مشاريع « إعادة الهيكلة » المتكررة التي أطلقها، دون أن يدرك أن الخلل موجود في الصياغة الأولية.

عبد الحميد إبراهيمي، الملقب بـ« حميد لاسيانس » نسبة لثقته العمياء في أفكاره ورئيس حكومة لم يزحزحه أحد من مكانه، هو نموذج مثالي عن هؤلاء الوصوليين الذين صنعوا لأنفسهم مكانة سياسية عن طريق التغلغل والخداع. كان طالبا ضعيفا ومناضلا يخاف من صوت المدافع[3]، كما كان واليا هزيلا وشخصية متحذلقة ومغرورة.

2. عن اللواء شلوفي، المسؤول عن الدرك الذي أدلى بهذه الملاحظة، قال : « الرجلة برجالهم ».

3. أيّام كان ضمن فريق الإمداد بين معسكر الزيتون والحدود، (كمجرد ناقل لأنه يعود أدراجه بمجرد أن تلوح له التلال الجزائرية في الأفق).

أجهز على كل ما أنجزه بلعيد عبد السلام وسيد أحمد غزالي. وبحججه الواهية أفقد سوناطراك سوق الغاز الأمريكي الذي كان كفيل بالتخفيف من آثار الأزمة المالية في منتصف الثمانينات. وبتفتيت الشركات العمومية الكبرى إلى قطع صغيرة، بدعوى صعوبة تسييرها، ضاعف من عدد هياكل التسيير وقتل الإنتاجية.

في بداية الثمانينيات، أخذ ينفق من غير حساب مع تزايد ارتفاع سعر النفط. كانت سنوات حكم عبد الحميد إبراهيمي، قبل صدمة عام 1986 العنيفة، أحلى السنوات لتجار الخردة على الضفة الأخرى من البحر الأبيض المتوسط.

وكان وقتها أيضا الحاج محمد يعلا، وزير المالية، يقول وهو يستعير جملة لغيزو في غير محلها : « نحن أغنياء ! » وتم التوقيع على عقود ضخمة. فيما كانت الحكومات الفرنسية المتعاقبة تدفع إلى مزيد من الإنفاق. فبدأت الجزائر تستدين... كان هذا الجنون في الإنفاق تجسيدا لشعار « من أجل حياة أفضل » الذي أراد من خلاله الرئيس الجديد كسب ود الجزائريين.

عندما بدأ بعض الانتهازيين المحيطين برئيس الجمهورية يدخلون دنيا الأعمال، لم يكن عبد الحميد إبراهيمي يمتلك الشجاعة للرد. فبالرغم من اعترافه لاحقا بأنه كانت عنده تفاصيل كل حسابات الصفقات المبرمة، وأعطى رقما إجماليا، لم يستقل من منصبه ولم يصدر أي تحذير[4].

لم يقم أحدٌ بتنبيه الرئيس وتذكيره بأن الوقت ينفد. وعندما كانت تقدّم له تحاليل غير متفائلة من وقت لآخر من قبل شخصيات يقابلها صدفة في المناسبات، يشعر بالقلق ويستفسر. استطاع الهادي الخذيري، المدير العام للأمن الوطني لسنوات طويلة، والمطلّع على هذا الأساس على أحوال البلد، أن يقنع الرئيس بالضرورة الملّحة لاتخاذ إجراءات « تنفيسية » في البداية، تليها إجراءات أخرى للانفتاح. لكن أصحاب المشورة الحسنة لا يستطيعون تحويل النظام لوحدهم. فسارع عبد الحميد إبراهيمي ومحمد الشريف مساعدية إلى إعادة تخدير الشاذلي، ليذكّروه بـ« الإنجازات العظمى » المحققة في عهده والهدوء والطمأنينة السائدين تحت كنفه. كان عبد الحميد إبراهيمي قائد الجوق الذي أدت الأعزوفة القائلة : « كل شيء على ما

4. اتهم المتعاملين العموميين بتحويل 26 مليار دولار. هذا الرقم الذي يعادل مبلغ ديون البلد ساعد كثيرا الجبهة الإسلامية للإنقاذ أثناء الحملات الانتخابية.

يرام »، والتي يستمتع الشاذلي بسماعها. وكان هو مؤلف الشعار الذي التزمت به معظم القيادات السياسية السامية آنذاك : « لا تقل شيئا قد يزعج راحة الرئيس ! »، والذي ردده غازي حيدوسي[5] بقوله : « إن الأزمة في أماكن أخرى ولا تعني الجزائر » ! في الوقت الذي كانت البلاد تغوص تحت الماء. لم تكن الأوضاع كما كانوا يقولون. هم لا يريدون أن يخبروه، لكن هم أنفسهم واعون بأن سكوت المجتمع لا يعني صكا على بياض، بل هو راجع إلى غياب قنوات تعبير وأيضا إلى الخوف من القمع. هو الهدوء الذي يسبق العاصفة. أحداث الشغب الأولى التي انفجرت في أوائل الثمانينيات لم تُستوعب ولم تدرس دراسة موضوعية، بل طبقت عليها مقاربة أمنية بحتة.

فلم تستثمر النجاحات الفعلية المحققة في مجال الطاقة في سبعينيات القرن العشرين ولم تطبّق قواعد التخطيط السليم، كما همّشت النخب التقنية وتعززت البيروقراطية وسمح بتجارة « الترابندو »[6] وبسوء التسيير ولم يحارب الفساد، ولم يقم حساب لتراجع أسعار المحروقات، كل هذا أدى بالبلاد إلى الإفلاس.

عملية سعر البرميل

كانت هناك قوى أجنبية مهتمة بإعادة تشكيل خارطة العالم وفقا لمصالحها، ودول إقليمية لها خصومة إيديولوجية أو ترابية مع الجزائر، شرعت في تنفيذ خطط مركبّة لإسقاط البلد.

كانت الاستراتيجية الأمريكية بسيطة في مفهومها ومعقدة في تنفيذها، كما سنرى لاحقا مع شارل كوغان. بسيطة لأنها محددة بدفتر أعباء واضح ولا لبس فيه : حماية المصالح الأمريكية في كل مكان وبكل الوسائل، ولكنها معقدة بحكم الوسائل المستخدمة لتحقيقها. ومن بين هذه الوسائل نذكر حقوق الإنسان المستعملة كسلاح دمار شامل ضد بعض الأنظمة العربية، انتخاب البابا، جائزة نوبل لإعطاء هالة من العالمية لبعض معارضي الدول المشاكسة، تنظيم الألعاب الأولمبية تحديا للاتحاد السوفيتي، وأخيرا سعر النفط لهزم الدول المتمردة على النظام الأمريكي اقتصاديا.

5. غازي حيدوسي وزير الاقتصاد في حكومة حمروش.
6. السوق السوداء.

عملية « سعر البرميل » في منتصف الثمانينات التي أركعت ماليا جزائر الشاذلي، أطلقتها الوكالة الدولية للطاقة وأسندت مهمة التنفيذ للوكلاء العرب المموّنين الأوفياء لأمريكا.

أما جزائر بومدين الغيورة على سيادتها والمناهضة للرأسمالية، والتي استقدمت منذ أولى خطواتها متعاونين من التكتل الاشتراكي وتتسلح من دول هذا التكتل، والتي اتبعت خلال الستينيات والسبعينيات سياسة نفطية مبتكرة وجريئة[7]. الجزائر التي استقبلت تشي غيفارا واحتضنت قادة حركات التحرر الإفريقية، وساندت سياسيا أنظمة أمريكا اللاتينية التقدمّية، وحاولت توحيد البلدان المنتجة للمواد الأولية للدفاع عن مصالحها، ولعبت دورا مهما في منظمة دول عدم الانحياز، وجعلت من القضية الفلسطينية قضية وطنية، فهذه الجزائر كانت مستهدفة من قبل مهندسي سعر النفط المستخدم كوسيلة للضغط السياسي. فهذه الجزائر، بعد سنوات من رحيل هواري بومدين، دفعت ثمن قرارها المستقل و« عنادها »، يوم تبددت كثافتها التي صنعتها معاركها النموذجية بسبب سوء إدارة الشاذلي بن جديد وعبد الحميد إبراهيمي. ومع انهيار سعر البرميل كانت بداية النهاية.

وما إن بدأ غليان الجبهة الاجتماعية بسبب المشاكل الاقتصادية، دخل على الخط طابور خامس موجّه من الخارج. وكانت الأصولية الإسلاموية، عدوة التقدّم ومعول الهدم والتفرقة التي تتغذى من الخطابات الوهابية ويغدق عليها بالمال، هي التي أطلقت رصاصة الرحمة، إما عن طريق الشريعة أو الحرب الأهلية. وكانت مرة أخرى الحسابات الأمريكية، بدعم متحمّس من الوكلاء العرب، هي التي سمحت للإسلام السياسي، بفضل سلاح سعر النفط، بأن يتهيكل ويتسلّح وينتقل إلى مرحلة الهجوم من أفغانستان إلى الجزائر، مرورا بمصر وإيران والشيشان.

هذا ما كتب إيف بوني في عام 2015. وما يقوله المدير السابق لجهاز مراقبة الإقليم الفرنسي (دي اس تي)، كنّا نعرفه منذ السنوات الأولى لاستقلالنا.

« في واشنطن، كان هناك هاجس واحد. يجب القضاء على الأنظمة "العربية" العلمانية وإفساح المجال لدعوة الحليف السعودي ودعايتها، وهذا ما يصبّ في مصلحة الصديق الإسرائيلي الدائم. ومن الآثار الجانبية التي يمكن لأمريكا أن تجنيها

7. لما التقى هنري كيسنجر بعبد السلام بلعيد في بهو قصر كبير في فيينا، قال هذه الجملة : « ها هو الرجل الذي يسبب لي الكثير من المتاعب ! ».

من ذلك، أن غطس رأس العدو الروسي تحت الماء من شأنه أن يساعد على تعزيز الهيمنة الأمريكية، وهي من أبجديات الدبلوماسية عند الرئيسين كلينتون وبوش الابن اللذين تناوبا على إدارة دفة الحكم. ولم تكن وزارة الخارجية راضية بدور الجزائر بسبب علاقاتها القديمة مع دول حلف وارسو، التي ساهم متعاونوها في وضع اللبنات الأولى في ما يسمّى بالجمهورية "الديمقراطية والشعبية"، والتي لا تزال محتفظة بمظهرها الاشتراكي. وهذا في حد ذاته تحديّ بنظر الأمريكان...

في الواقع، لم يكتشف الأمريكان القارة الإفريقية سوى من خلال الفوهات التي فتحها لهم الفرنسيون، في شمال أفريقيا عام 1942، ثم في عام 1962، ومنطقة الساحل عام 1960... لا شيء أعز للديمقراطية الأمريكية من الملوك والأمراء، في الرياض والرباط وعمان. هدفهم على المدى الطويل هو تذليل هذه العقبات المتمثلة في الدكتاتوريات العلمانية و"التقدمية". وكان لا ينظر إلى الجزائر إلا لما تختزنه أراضيها من احتياطي المحروقات ».

عجز جبهة التحرير الوطني

في مطلع الثمانينيات، لم تعد جبهة التحرير الوطني التاريخية والمنصهرة مع الشعب موجودة. فبعد كل ما عانته من صراعات ومواجهات مع الحكومة المؤقتة عام 1962، والتجاذبات الداخلية التي انهكتها[8]، كان واضحا أن الحزب سوف لن يذهب بعيدا. وبعد انفراد بومدين بالحكم، استخدمه كمنفى للشخصيات « المشاكسة ». وهكذا حوّل قادة الولايات السابقين الذين عارضوا بن بلة عام 1962 وانضموا إليه بعد 19 جوان، إلى أعوان لسلطته. لم يمكثوا طويلا في المكتب السياسي الذي يديره أحد أقاربه، الشاب الشريف بلقاسم. لا يحب بومدين الحزب الذي يناقش وينتقد ويدعّي أنه يملي خارطة طريقه على النظام. إنما جبهة التحرير الوطني تصلح فقط كوسيلة للترويج لأفكار الزعيم، وإقناع الناس بالتصويت « الصحيح » والمراقبة والإبلاغ. هي مجرد ملحقة للبوليس السياسي. ولقد تولى قايد أحمد هذا الدور لفترة من الزمن.

أما في عهد بن جديد، فقد أصبحت جبهة التحرير الوطني جهازا بيروقراطيا ومتحجرا. وتحوّلت المنظمات الجماهيرية التي يفترض أن النظام الجديد يؤسس عليها

8. قبل 19 جوان 1965، حاول كبار قادة الحركة الثورية تطبيق النموذج السوفيتي، أي أولوية الحزب على الجيش والإدارة العليا. فحاول خيضر، على وجه الخصوص، كسر الولاء للسلطة التنفيذية. وقد كلّفه ذلك الفشل والنفي، ثم الموت. ذلك أن ازدواجية الحكم غير مسموح به في النظام السياسي الجزائري.

قاعدته، إلى مرتع للانتهازيين والطامعين في مكاسب مادية. على خلاف هواري بومدين، حاول بن جديد إحياء جبهة التحرير الوطني فوفّر لها إمكاينات بشرية ومالية سمحت له بالانتشار والتواجد في جميع ربوع الوطن. واستفادت من برنامج مهم لإنشاء القسمات والمحافظات. وكان المال عليها متدفقا، ما سمح لاتحاد النساء الجزائريات بفتح مراكز للتكوين المهني للفتيات، وللاتحاد العام للعمال الجزائريين بتجديد مقاره، ولودادية الجزائريين في فرنسا بالقيام بنشاطات اجتماعية كثيرة.

أسندت لإدارة الحزب في الظاهرة مهمة مراقبة دواليب الدولة، لكن جبهة التحرير الوطني أصبحت بسبب تضخمها العددي والنزاعات الداخلية التي لا تنتهي إلى جهاز طفيلي وممر إلزامي لكل من يطمع في وظيفة أو منصب ما في الإدارة.

وشجعت السلطة على إنشاء منظمات تحمل شعار الوطنية والثورة والاشتراكية، وباستحداث منظمتي أبناء المجاهدين وأبناء الشهداء، أرادت أن توهم به النظام على أنّه يمتلك قاعدة شعبية.

في مجتمع تسوده الندرة وتزداد آفاقه انسدادا من سنة إلى سنة، كان ينظر إلى هذه الفئة من المواطنين على أنّهم استغلاليين وجشعين. وكان التسابق على الامتيازات في كل مكان. أصبحت الثورة التحريرية سجلا تجاريا. والكل يجري لاستصدار تلك الشهادة الثمينة التي تجعل منه مواطنا محظوظا وتدخله مجالس الكبار. ونجد منهم قدماء اللاجئين في تونس والمغرب من الذين لم يلمسوا في حياتهم سلاحا ولا حتى اقتربوا من أي وحدة قتالية من وحدات جيش التحرير، ومنهم أصدقاء لمجاهدين حقيقيين عرفوا حرب التحرير مما روي لهم من حكايات، ومنهم أيضا موظفون يسعون وراء الترقيات، وتجار يرغبون في الاحتماء بعباءة الثورة.

كان مسئول الحزب محمد الشريف مساعدية رأس حربة المحافظين المتمسكين بالشعارات الشعوبية القديمة. وكان منشغلا بالبروتوكول وبعقد الاجتماعات الروتينية والرتيبة. ولما كان يعرف بن جديد معرفة جيدة، لم يسمح لنفسه بالتغطية على الرئيس، بحيث احتفظ في مقر الحزب بمكتب خاص به امتنع عن الجلوس عليه. وبذلك ترك مسافة بينه وبين الرئاسة، وحرص على تلميع صورته عند المفكّرين، كما أقام علاقة متميزة مع الهادي لخذيري، الرجل الصاعد. وأفهمه بأنه ليس منافسا أو غريما، وإنما خادما يسهر على حسن تدبير شئون البيت. لكن سرعان ما وضعته الضغوط التي مارسها مولود حمروش لتمرير إصلاحاته في موقف محرج وأرغمته

على إعلان المقاومة الصامتة. فهذا الصراع الخفي هو الذي دفع بن جديد، بنصيحة من مولود حمروش، إلى الاستنجاد بالشارع[9]. وسأعود إلى هذا الموضوع.

عندما انتفض الشباب في أيام أكتوبر، صبوا جام غضبهم على رموز الحزب الدولة. وكان الفساد المستشري والثراء السريع والفضائح المتتابعة أظهرت حزب جبهة التحرير على أنّه مصدر كل المعاناة والمحن.

وبمجرد أن أضحت السلطة مهددة بالانهيار، كشف الحزب عن وجهه الحقيقي، وهو أنه ليس سوى جمعية من أشخاص عديمي الهمّة والذمّة، يجترون شعارات شعبوية جوفاء لا يعريها الشعب أدنى اهتمام.

عندما بدأت الأخطار في التصاعد، لم يكن للحزب أية قدرة على تقديم قراءة واقعية للظواهر التي تحرك المدن. ولم يكن لقياداته بُعد نظر ولا إلمام بالرهانات ولا الشجاعة ولا الإمكانيات اللازمة للتصدي لدعاية السلفيين. فحتى قبل مجيء بن جديد إلى السلطة، عندما كان الأصوليون يستغلون شعار المساواة التي يدعو إليها الخطاب الاشتراكي لنسج علاقات مع من كانوا يشكون من عمليات التأميم التي قررها بومدين، لم يقم الحزب بأية حملة شرح فعّالة للدفاع عن وجهة النظر الرسمية، مع أن دوره تحديدا يكمن في الدفاع عن الخيارات الاشتراكية الكبرى وحث الجماهير على تبنّيها.

في منتصف الثمانينات، كانت الحركة السلفية تضم في صفوفها، قبل حتى اعتمادها، عشرات الآلاف من المناضلين والأنصار الذين يرفعون شعارات سياسية ودينية بارزة، ويظهرون أمام الملأ بملابسهم وهيئتهم الخاصة. تتشكّل الحركة الإسلامية من تيارات عديدة، لكن القاعدة تعتنق إيديولوجيا واحدة وتطيع أوامر مطبقة على الجميع. فلا توجد أي حدود إيديولوجية بين الراغبين في دخول الجنة[10]. كل الرموز والتشكيلات موحّدة تحت راية واحدة[11].

---

9. خطاب 19 سبتمبر 1988 « لازم الشعب تاعنا يتحرك »...

10. اختار الإمام محمد الغزالي، ذلك الأصولي الذي كان لديه مجلس لدى رئيس الجمهورية، الحديث في أحد دروسه الدينية عن « الاستشهاد » يوم أعلن عن سقوط بويعلي، قائد أول جماعة إسلامية إرهابية، في اشتباك مع قوات الأمن.

11. يعتبر الهجوم الذي شنّته جماعة مصطفى بويعلي على مدرسة الشرطة بالصومعة بمثابة نقطة الانتقال الحقيقي إلى مرحلة الإرهاب بالنسبة للإسلاميين. في البداية، كان كل نشاط بويعلي، العضو السابق في جيش التحرير بالولاية الرابعة، يقوم به تحت لواء المعارضة التقليدية التي عرفت بها الولاية الرابعة التاريخية ضد النظام، قبل أن يتخلى عنها ويعلن جهاده ضد الدولة.

المدّ الأصولي

لا أحد في الحزب ولا في رئاسة الجمهورية كان يبدو قلقا على هيمنة الأصوليين المتزايدة على قطاعات واسعة من المجتمع. ولقد دفع الربيع البربري وما يشكّله من « خطر »، من وجهة نظر حرّاس النظام، بالسلطة إلى استخدام الحركة الإسلامية كدرع واقي ضد « الخطر البربري ». وهكذا، تمكنت شخصيات من الحركة، وسط صمت السلطات ولامبالاتها، من تجنيد شباب جزائريين للجهاد في أفغانستان بشكل علني. في المساجد، تعالت أصوات خطباء تدعوا إلى الجهاد ضد « الشيطان » السوفيتي، من دون أن يثير ذلك ردود فعل من قبل الحكومة. الحماية التي كان يحظى بها القادة السلفيون شلّت حركة السلطة القضائية وقيّدت أيادي الأجهزة الأمنية عندما قررت توقيفهم بتهمة الضلوع في تنظيم شبكات جهادية. في البداية، حاولت السلطة أن تحارب الإسلاميين في أزيائهم الأفغانية بالسخرية والاستهزاء. كان كمن يريد وقف فيضان الوادي بتعويذة. إذ سرعان ما اكتشفت السلطة حقيقة هؤلاء. فكل الأوصاف والنعوت المزدرية التي كانت تهدف إلى الحط من معنوياتهم، زادت من رص صفوفهم. ولقد كشف التجمّع الضخم الذي أقيم في وسط العاصمة، أمام الجامعة المركزية[12]، حجم شعبية الأصوليين وقدراتهم التنظيمية. ولم يصدر عن بن جديد الذي واجهه أعضاء سابقون في مجلس الثورة، أي ردّ فعلي صارم.

أصبحت الجزائر العاصمة مجمّعا ضخما للبيوت القصديرية، فيما ساهمت القوانين الجديدة الخاصة بالتمدين في تهميش أحياء بكاملها.

كما أدى غياب رؤية بيئية للتحكم في التوسع الديمغرافي إلى انحسار الأراضي الصالحة للزراعة، كما منع تطبيق سياسة حضرية منسجمة[13].

ويعتبر التجمع الذي أقيم أمام الجامعة المركزية بالجزائر العاصمة، بتخطيط وأمر من عباسي مدني وشركائه، أول ظهور علني وجماهيري للأصوليين. كانت أجهزة الأمن يومها متواجدة لكن سريّا.

12. كان محافظ الشرطة المركزي عمر عبد الصمد، المسئول الوحيد المتواجد في المكان. مع توافد الأصوليين، كان نائما في سيارته من نوع « 403 » السوداء. لم يتلق أي أمر لتفريق الحشد الذي شل الحركة في وسط المدينة كلّها.

13. من لا يتذكر القرار غير الدستوري الذي اتخذه بن جديد من أجل « تخفيف الخناق » على العاصمة بإرجاع المواطنين الوافدين إلى العاصمة بحثا عن عمل إلى قراهم الأصلية ؟ كما أمر بن جديد والي الجزائر العاصمة بهدم المساكن التي شيّدها المواطنون بشكل قانوني، بحجة أنها مبنية على أراضي زراعية. هذه التصرفات الرعناء أثارت الحقد على الدولة، كما سنرى ذلك في أيام أكتوبر.

عندما يواجه الفرد صعوبات من شتى الأنواع، يفقد مفاهيم التحضر التي تضبط المجتمعات المتحضرة. يستهويه الشغب للتعبير عن سخطه وغضبه، أو أنّه ينساق وراء من يعده بحياة أفضل شريطة أن تسقط دولة « الطواغيت » وتغرق جمهورية « الملاحدة ».

وكذلك ساهمت البطالة المتفشية في أوساط السكان، ولاسيما الشباب، واستياء عشرات الآلاف من خريجي الجامعات والمعاهد الذين تلقوا تعليمهم باللغة العربية ولا يلقون وظائف في إدارة يسيطر عليها المفرنسون، على تعزيز قاعدة الأصوليين.

تتكون النواة الأصلية للسلفيين، قبل الزحف الذي أتى بكل من هب ودب وأودى بالجبهة الإسلامية للإنقاذ في نهاية المطاف إلى التهلكة، من مناضلين جد حريصين على لياقتهم الخارجية ولا يجيزون لأنفسهم أبدا بالتفوه بكلمات تافهة أو القيام بسلوك طائش. يعطون للسلوك مفهوما دينيا خالصا قبل الانتقال إلى المطالب السياسية. يعرفون كيف ينشرون شعارات قادتهم الروحيين بصبر وأناة، واستطاعوا بفضل ذلك أن يكسبوا أصواتا كثيرة. أصبحوا بين عشية وضحاها قدوة في الإيمان والتقوى وتحوّلوا في سلالم العمارات – التي لم تزل فيها رائحة القنب – إلى معجزة من المعجزات. وتخلى الشباب العاطلون عن حياة الفسق والمجون، وتابوا إلى الله ليدخلوا في صفوف الجماعة ويدعّوا هم أيضا النبوة في أحيائهم الشعبية. وصار لكل هؤلاء نقاط التقاء هي المساجد. وسط الصفوف ومن بعدها على المنبر. وسرعان ما طغت خطبهم النارية على الدروس الرتيبة التي يلقيها الأئمة الرسميون. وساعدت نظرياتهم على تثبيت المتعصّبين في معتقداتهم. وطالما أن الناس لا يعرفون من معاناتهم سوى نتائجها، أخذوا يعددون لهم أسبابا تصب في مصلحتهم. ولقد ولّد غلو خطاباتهم المسيّسة والمستفزة في آن ضد سلطة مترنحة، ولّد في نفوس الأنصار المزيد من الجرأة والتحفيز.

لا نستطيع نحن العسكريون الملتزمون بالحدود المفروضة علينا أن نتدخل مباشرة على أرض الميدان، لكننّا حذّرنا من التجنيد الزاحف للشباب ومن العواقب الوخيمة لانتهاك القانون على معنويات المواطنين.

الجيش الوطني الشعبي عشية أكتوبر 1988

كيف كان الجيش الوطني الشعبي عشية أحداث أكتوبر 1988 تحديدا ؟ هل سيجد نفسه في نفس دوامة الانحلال التي أودت بالمؤسسة الرئاسية وجبهة التحرير الوطني وبجزء من الإدارة ؟

وكما أوضحت في أول كتاب من مذكراتي، كان عام 1984 هو العام الذي أنشئت فيه قيادات القوات البرية والبحرية والجوية،وزوّدت بهياكل عضوية خاصة بكل واحدة منها، مع توزيع دقيق للمهام.

بفضل إعادة الهيكلة التي شرعنا فيها إلى أن أتممناها في نهاية الثمانينات، تحطّمت كل « المعاقل » الجهوية التي تشكّلت وتطورت منذ عقدين. ولقد سمحت للجيش الوطني الشعبي بالانتقال من مستوى اللواء إلى مستوى الفرقة، ليصبح قادرا على تنفيذ عمليات مشتركة. ولقد ساعدت تجربة المناورات المتكررة التي أجريناها على هضبة تندوف خلال معظم سنوات السبعينيات والثمانينيات على اختبار الرجال والعتاد وقدراتنا التنظيمية.

بعدما أعيد تنظيم الجيش، صار بإمكانه التعامل بفعالية مع الأخطار التي تهدد الدولة الجمهورية والتي بدأت تلوح بداية من النصف الثاني من الثمانينيات. وجدير بالإشارة إلى أن إعادة الهيكلة لا تعني بتاتا الاحتراف بمفهومه المتداول. فالموارد البشرية للجيش الوطني الشعبي لا تزال شعبية أكثر من أي وقت مضى. ولا يزال مشروع هواري بومدين الأساسي ساري المفعول. تتكون النواة الرئيسية للجيش من الفلاحين والعمّال، لتتدعّم منذ عام 1971 بوحدات أكثر تطورا قادمة من مختلف مدارس وجامعات القطر.

كانت النواة الرئيسية للجيش الجزائري لفترة من الزمن تتكون بشكل أساسي من رجال منحدرين من الشرق الجزائري، أو ممن يعرفوا بالتسمية الشهيرة « BTS » ولا خشية من استخدام اللفظة « المعيبة » (باتنة، تبسة، سوق أهراس) كما كان يسمّيهم البعض. والسبب تاريخي. فالتوظيف خلال السنوات الأخيرة من الحرب كان يتم في مخيمات اللاجئين الجزائريين حيث يقبع عشرات الآلاف من سكان المناطق الشرقية. منذ الأشهر الأولى للثورة، انتفض الشرق الجزائري عن بكرة أبيه. وكانت أحداث ماي 1945 في قالمة وسطيف وخراطة قد تركت آثارا عميقة في نفوس هؤلاء السكان، مما شحذ إحساسهم الوطني. بعد 1962، بقي الشباب المجنّدون على الحدود في الجيش حبّا في مهنة السلاح أو لأسباب اقتصادية. هم صعاب المراس وأشداء في المحنة ومنضبطون أشد الانضباط في أداء الواجب العسكري، وباختصار لديهم كل المواصفات التي تؤهلهم لأن يكونوا جنودا بأتمّة معنى الكلمة.

يُلزم القانون المتعلق بالخدمة الوطنية كل جزائري تخرّج من المدرسة بأداء سنتين متتاليين بالزي العسكري، وغالبا ما يكون في وحدات تعني بتنفيذ أشغال ذات منفعة عامة، مثل بناء القرى الفلاحية والطرق والمرافق العامة وحملات التشجير، وما إلى ذلك[14].

تعتبر الخدمة الوطنية عامل تماسك ووحدة، وتربّي الجنود الشباب على حبّ المساعدة والتكافل. وقد برهنوا على ذلك في مختلف المناسبات كالكوارث الطبيعية التي تضرب البلد ونالوا إعجاب الجميع. إن معرفة الآخر وأخوة السلاح والمشاركة في مواجهة قسوة الحياة في الثكنة، ومختلف العراقيل التي تعترض حياة الجندي، كلّها تذيب الفروق وتمحوا الخصوصيات وتجعل شبابنا يدرك بأن ليس هناك أعظم من خدمة الشعب الجزائري. ولقد أثبتوا ذلك خلال عقد التسعينيات المأساوي.

أصبح الجيش الجزائري أكثر تجانسا بعد إعادة الهيكلة التي تمت في الثمانينيات. أذكّر بذلك كثيرا في كتاباتي. فبفضل ذلك تحررت الرتب التي جمّدها هواري بومدين عند مستوى منخفض نسبيا، طالما أن الكفاءة التقنية أصبحت متوفرة. وتلاشى الصراع النسبي الذي كان قائما بين قدماء جيش التحرير وضباط الجيل الجديد بفعل تقاعد العديد من الإطارات الذين بلغوا السن القانونية أو بسبب عدم قدرتهم على التكيف مع التطورات العامة. (أقدّم بالمناسبة توضيحا يسمح بإلقاء الضوء بشكل مختلف على حكاية تقسيم أفراد الجيش الوطني الشعبي إلى مجاهدين حقيقيين ومجاهدين مزيّفين. طبعا إن الذين يلقّبون بالفارين من الجيش الفرنسي ويصطلح عليهم بمصطلح (DAF)، أو « الاستئصاليين قتلة المسلمين » الذين تتحدث عنه أبواق الجبهة الإسلامية للإنقاذ، والذين قيل عنهم أنّهم اجتاحوا الجيش بإشارة من « ضابط يصدر إليهم الأوامر من البلد المستعمر سابقا » والقابعين في الظل ويترصدون من بعيد، لا وجود لهم. فالذين وصلوا في عامي 1957 و1958 اندمجوا تماما وقبلوا كمجاهدين من قبل إخوانهم في الكفاح. وهم لا ينتظرون قبولا أو رضا من أحد. نالوا ألقابهم كمجاهدين

14. كان الزلزال المدمّر الذي ضرب مدينة الشلف (الأصنام سابقا) وضواحيها امتحانا لقدرات الجيش الوطني الشعبي على التدخل برجاله وإمكانياته لإسعاف السكان. ولقد كان الزلزال وعواقبه المأساوية دافعا لتحرك واسع للجيش الذي شارك بعفوية وفي ظروف استثنائية، منذ الإعلان عن الكارثة. وبفضل الوسائل الهامة التي تم تعبئتها، استطاع الجيش أن يسيطر على الوضع ويوفر شروط العودة إلى الحياة الطبيعية. أتذكر ذلك لمّا وقع « زلزال » من حجم آخر يوم 5 أكتوبر 1988، زعزع أركان الدولة. وعندما سقطت أمطار طوفانية على العاصمة في 10 نوفمبر 2001، تسببت في أضرار جسيمة وعدد كبير من الضحايا، قامت الناحية العسكرية الأولى، تلبية لطلب السلطات المدنية التي فاجأتها الكارثة، بنشر آلياتها ورجالها لنجدة المواطنين. وكانت الجهود التي قدّمها الجيش الوطني الشعبي في عمليات إجلاء الأشخاص وإزالة الرواسب والحطام وفتح قنوات صرف المياه وتعزيز المرافق والمباني كبيرة جدا.

بالكفاح والسلاح وهم يواجهون نفس الصعاب ونفس المحن التي كان يواجهها شعبهم. أما الفارين من الجيش الفرنسي الذين جاؤوا عام 1962، قبيل الاستقلال أو بعده بقليل، فقد استقبلهم عبد القادر شابو بموافقة هواري بومدين. استخدمهم شابو لرفع المستوى الفني للوحدات وتحسين مستوى أداء المديريات الإدارية بالوزارة. ثم جاء الشاذلي بن جديد، وبضغط من أنصار الانغلاق على الذات، فأمر بفصلهم عن صفوف الجيش. ولقد قمت بتنفيذ هذا القرار في عدة حالات كانت غير مبررة تماما. لماذا يرحّب بهؤلاء الرجال ويحتفظ بهم لمدة عشرين سنة، ثم يطردوا بهذه الطريقة الفجة ؟ هناك بالتأكيد طعن في شرف الأفراد لا يغتفر. ومن بين الضباط الذين أجبروا على خلع زي الجيش الوطني الشعبي، القائد عبد العزيز بن معطي، وهو قائد كفؤ ونشط ينتمي لإحدى الفرق المدرعة. مع مرور الزمن، ما زلت أعتقد أن العديد من هؤلاء الشباب الجزائريين يمتلكون الصفات الإنسانية والمهارات المهنية التي تؤهلهم لكي يؤدوا واجبهم في جيش بلدهم بشرف. بدليل أن معظم المستبعدين تم توظيفهم على الفور من قبل الشركات الوطنية التي أثبتوا فيها عن جدّهم وجدارتهم. ثم، لماذا نشكّك في وطنية هؤلاء الذين خدموا بتفاني وإخلاص لأكثر من عشرين عاما في وقت يقبل متعاونون فرنسيون في شتى هياكل الجيش الشعبي الوطني ؟ طيارون في بوسفر ومدرّبون في الدرك وإطارات مالية واقتصادية تحت إمرة الشريف جوغري الذي لا يمكن التشكيك في وطنيته والتزامه. أطباء وإداريون في الصحة العسكرية، وأخيرا مكوّنون في مجال النقل العسكري.

أضيف إلى ذلك، حتى لا يكون هناك سوء فهم، أن المرتزقة القلائل الذين حملوا السلاح ضد الجزائر، وتمكنوا من التسلل داخل صفوفنا (خاصة في الدرك)، سرعان ما كشفهم العقيد أحمد بن شريف.

أول محاولة لزعزعة استقرار الجيش

كان الرئيس بن جديد، ولقد أشرت إلى ذلك مرارا، يحسن الإصغاء واتخاذ القرارات الصعبة عندما تعرض عليه القضية من زاوية المصلحة الوطنية[15]. وبصفتي قائدا للأركان، حصلت من الرئيس على إلغاء مشاريع عقود لا تخدم مصلحة الجزائر.

15. يوم عارض سيدي سعيد، والي عنابة، شقيق الرئيس، وكان رجل أعمال سيئ السمعة، آثر الرئيس بن جديد الوقوف في صف الوالي.

كان هناك ضباط شباب – برتبة عقيد أو مقدّم في ذلك الوقت –، أشهرهم عبد المالك قنايزية ومحمد تواتي ومحمد العماري وبن عباس غزيّل ومحمد مدين وأحمد جنوحات، كانوا كلّهم شديدي اليقظة لقطع الطريق أمام المراوغين الذين تبوؤوا أحيانا مناصب عليا من قيادة الجيش والدولة.

فيما يلي بعض المشاريع التي « أحبطتها »، بدعم خفي وفعّال من الرجال المذكورين أعلاه : في ديسمبر 1984، مشروع CRAC (تغطية الرادار الجوي والساحلي، التكلفة : ألفي مليار للشطر الأولى من المرحلة الأولى فقط) وكان مقررا مع طومسون الفرنسية. وكان المفاوض هو الجنرال بلان، مندوب التسليح آنذاك. مشروع أجهزة الإرسال (مشروع SIED) المقرر إنجازه مع الإنكليز. مركز نقل الدم في مستشفى عين النعجة مع شركة « بويـغ » الفرنسية. ولقد تولت إنجاز هذا المشروع شركات جزائرية. في الأصل، كان هذا المركز جزء لا يتجزأ من المستشفى. تم فصله عن الملف الرئيسي ليعرض على شركة أخرى من أجل الحصول على « عمولات ». مشروع « كاسكافيل » (مركبات مدرعة ذات عجلات) الذي منح للبرازيل في إطار اتفاق بالتراضي، أجهض بقرار منّي، وكان سيكلف الجزائر مبالغ طائلة دون أي نقل للتكنولوجيا يذكر، ولقاء معدات متوسطة الجودة. في وقت لاحق، وكوزير للدفاع الوطني، عهدت للشركة الوطنية للمركبات الصناعية إنجاز جميع الآليات ذات العجلات (بما في ذلك ناقلات الدبابات)، بدلا من عرض المشروع على شركات أجنبية.

المشروع الوحيد الذي أنجز مع الخارج تم مع الاتحاد السوفيتي سابقا، في إطار الاتفاقيات الشاملة التي تربط بين البلدين.

كما تم إلغاء مشروع قاعدة بوفاريك الجوية الذي تم التفاوض عليه مع الأمريكان، من برنامجنا بفضل يقظة العقيدين أحمد جنوحات ومحمد مدين. ولم ينجز منها سوى المواقع الفنية من قبل شركة يوغسلافية : المسار، وبرج المراقبة ومأوى المحاكاة C130. وكان الجنرال بن عباس غزيل، الذي كان آنذاك مديرا لمنطقة الشلف التي ضربها في عام 1980 زلزال مدمّر، قد لفت انتباه مختلف المتدخلين إلى الضرورة الملّحة لاحترام القوانين بعد عقد الصفقات. وضع آليات جد صارمة لمراقبة عمليات توزيع التبرعات وإعادة تأهيل المباني المدمّرة تفاديا للاختلاسات، حتى لا تضاف مصيبة أخرى على مصيبة الزلزال. ولما رأى أن صرامة أسلوبه تزعـج، أخلى مسئولية الجيش ليحصرها

في حدود الإغاثة وتأمين السكان وحماية المواقع العامة. وهكذا أبرمت العقود الضخمة الموقّعة لتوريد وتركيب المساكن الجاهزة تحت المسؤولية الكاملة للإدارة المدنية، دون أي تدخل من السلطة العسكرية.

أكرر أن الرئيس بن جديد، في كل مرة ألفت فيها انتباهه إلى « العيوب » التي تشوب بعض الصفقات أو مشاريع الصفقات، يأمر باتخاذ إجراءات حازمة. فهكذا ألغى مشروع C.R.A.C بمجرد إدراكه بأنه تم استغلال حسن نيته، بعدما أمضى على كل صفحة من صفحاته. وبغض النظر عن المبالغ التي كان سيتم تسديدها، كان يراودني شك بشأن الفعالية الحقيقية لمثل هذا النظام الراداري. فالتهديدات المحتملة ضد الجزائر لا يمكن أن تأتي إلا من جارنا الغربي التوسّعي، وأكثر من ذلك في مناطق جغرافية محددة ومحمية جيدا من قبل قواتنا التقليدية. لأن حرّاسنا في تخوم صحرائنا يعتمدون على قوات كلاسيكية متينة ومتمرسة. وهذا يكفي. أما بالنسبة للبلدان الأخرى الممحيطة بالبحر المتوسط، فأعتقد أنه ليس لديها أي دافع لمهاجمتنا. وحتى لو كان لإحدى هذه القوى الأوروبية نية للقيام بذلك، كيف يمكننا منعها ؟

كان من دون شك أن الجيش الوطني الشعبي سيقوم بواجبه، ولو أن نتيجة المعركة معروفة مسبقا. بعد مرور سنوات، قامت طائرات دخيلة باختراق مجالنا الجوي لتصوير منشآتنا النووية في عين وسارة، ومما لا شك فيه أن عواقب أي رد عسكري جزائري ستكون مكلفة للغاية بالنسبة لنا. وسأعود إلى هذا الموضوع لاحقا. وكان الحوار والحكمة والعقل والشفافية والتعاون مع من يشك في رغبتنا في صنع أسلحة دمار شامل أفضل غطاء أمني لبلدنا. أكرر ما قلته في الجزء الأول من مذكراتي : سئل أحد الفنلنديين : كيف ستتعايش بلاده مع جار قوي مثل الاتحاد السوفيتي، فكان جوابه : « لدينا وزير شؤون خارجية جيّد ». ففيما سيفيدنا وجود تغطية رادار جد متطورة إذا لم يصحبها دفاع مضاد للطيران فعّال ؟ لأن تطور الأسلحة سريع، والجهود المطلوبة للاحتفاظ بها في نفس مستوى تلك القوى المصنّعة باهظة الثمن. كما أنه يجب إعادة تأهيل الإطارات باستمرار. وبما أنني لم أؤمن بوجود نوايا عدوانية آتية من الضفة الشمالية للبحر المتوسط، تمسكت بموقفي وعارضت شراء هذه التجهيزات. تحدثت عن قضية مصطفى بن لوصيف، ولا أجد بدا للعودة إليها. وقد أجبت بالحقائق والوثائق أولئك الذين اتهموا الجنرالات الذين أعدّوا التقرير بـ« المؤامرة »، وهو التقرير الذي رفعت على إثره دعوى قضائية ضد بن لوصيف. وسوف لن أقول

أكثر من ذلك اليوم. فبن لوصيف رحل عنّا، رحمة الله عليه. ومع ذلك، فإن المثل الذي قدّم على أعلى مستوى من الجيش الوطني الشعبي شجّع بعض المتعاملين العسكريين الصغار على التورط في ممارسات غير مشروعة، لاسيما في مجال الخدمات الاجتماعية.

ولقد تعامل الشاذلي بن جديد بصرامة مع الضباط المتورطين. من بينهم بدر الدين، وهو من قدماء المجاهدين ورفيق درب الرئيس، وكان مديرا للخدمات الاجتماعية. ومن بينهم أيضا ضابط برتبة نقيب نهب الوحدة المركزية للبناء التابعة للناحية العسكرية الأولى، بصفته مديرا لها، بالإضافة إلى مسئولين آخرين، عددهم قليل لحسن الحظ.

كان قادة الجيش حريصين أشد الحرص على فرض حسن السلوك، ونجحوا في أول مناورة ردعية برفض الاستدانة والتبذير والممارسات الفاسدة. وكان هذا الموقف الأخلاقي هو الذي سلّح الجيش الوطني الشعبي في معارك أخرى عندما ظهر التخريب بوجه السلفية.

نهج جديد عنوانه « التفتّح »

بلغت الضغوط التي ما انفك فرانسوا ميتران يمارسها على الشاذلي بن جديد لدفعه إلى الإنفاق مداها أثناء الزيارة الرسمية التي قام بها هذا الأخير إلى باريس. كان فرانسوا ميتران يعرف أن الأزمة المالية تلوح في الأفق وأن الجزائر على وشك إعلان حالة العجز عن الدفع. كما أن قرار فرض تأشيرة الدخول إلى فرنسا على المواطنين الجزائريين قد اتخذ في تلك الأيام. فالجزائري الذي لم يعد يملك أي بترودولارات يصرفها في محلات لافاييت ولاردوت وتاتي، أصبح غير مرغوب فيه.

كان الرئيس الفرنسي يدفع الجزائر إلى الإنفاق حتى يغرقها في المديونية ويصادر بالتالي قرارها. وعندما أصبحت الظروف صعبة بالنسبة للجزائر، وبعدما استشاره بن جديد، نصحه بالافتتاح الاقتصادي والديمقراطية وحث نظيره الذهاب بعيدا وبسرعة...

ولقد وجدت النصيحة آذانا صاغية...

يدعو النهج الجديد الذي أطلق عليه اسم « التفتح » وطبّق بسرعة، إلى التخلي عن الأعباء والالتزامات الاجتماعية التي يستفيد منها السكان. ولقد كان لهذا الفطام المفاجئ آثار وخيمة على ذوي الدخول المتواضعة. وزاد التضخم من ضيق العيش لدى الكثير من الناس، وكانت بوادر الانفجار لائحة في الأفق.

كان امتصاص غضب الشعب الذي كشفت عنه أعمال الشغب المتكررة، الشغل الشاغل للسلطة. وحينما بدأت أعمال الشغب تنفجر في كل مكان، فكّرت السلطة في تقليص « الفائض » من السكان في العاصمة فقامت بما يشبه عملية « تطهير » بإخلاء الفقراء من الأحياء القصديرية وتهجيرهم قسرا إلى دواويرهم الأصلية. تبيّن أن أبناء هؤلاء الناس الذي أخضعوا للإقامة الجبرية كانوا رأس حربة احتجاجات الشباب الذين أشعلوا النيران في المدن الجزائرية يوم 5 أكتوبر 1988 وفي الأيام التي تلته. وأدت الإصلاحات التي أدخلت في وقت كانت فيه التوازنات الكبرى للمجتمع الجزائري مختلة بسبب الأزمة الاقتصادية، إلى تعريض نظام بن جديد إلى هزات داخلية عنيفة. لحظتها دخل مولود حمروش الساحة بقراءة شخصية للأحداث.

كانت رؤية حمروش بلا أدنى شك جديدة، والحلول التي اقترحها ثم حاول تنفيذها نابعة بلا شك أيضا من رغبة في فك الخناق على الجزائر سياسيا واقتصاديا. فالبلد الذي يفتقر لأفكار جديدة أصبح يسيّر من طرف وزير أول لا يملك بُعد النظر. اصطدم مشروع انفتاح النظام الذي أحكم عليه هواري بومدين وتحوّل إلى فوضوى في عهد بن جديد، منذ البداية بحاجز رتّبته قيادات جبهة التحرير الوطني، وعلى رأسها محمد الشريف مساعدية وأتباعه في دواليب الإدارة، ترتيبا « علميا ». الشرط الأساسي لتحريك الأمور يبدأ بالسياسة. وعليه بدأ مولود حمروش بالسعي لإزالة ذريعة « الشرعية » التاريخية لحزب جبهة التحرير الوطني ولمن يوفر لها تغطيته، وذلك بتجنيد أوسع قاعدة ممكنة. إن « الثوابت » التي يدافع عنها حزب جبهة التحرير الوطني أشبه بزنزانة. لأن « أم المعارك » هي معركة الأفكار. ومما لا شك فيه أن حمروش أبدع في هذا المجال. ومن بين الأمور المستحسنة التي أتى بها إدخال نوع من التعددية في إطار محدود ومراقب على مستوى المجالس الشعبية البلدية. فإذا كان الشعب متعوّد على صب جام غضبه على المنتخبين المحليين، فالأحرى به أن ينتقد من ينتخبهم هو بنفسه. هي طريقة فعالة لتحسيسهم بالمسئولية. وكان هناك القانون التوجيهي الخاص بالمؤسسات الاقتصادية العمومية (القانون رقم 01-88 المؤرخ في 1988/01/12) الذي يمنح صلاحيات مهمة لمجالس الإدارة ويجعلها مستقلة عن الإدارة المركزية. هذا الإيقاع الذي فرضه حمروش هو الذي جعل الأمور، مع تردد بن جديد وتفاقم الأزمة الاقتصادية، تخرج عن السيطرة إلى أن قامت الانتفاضة الشعبية. وكان لنهاية الإجماع

في أعلى هرم السلطة حول مسائل رئيسية مثل الحزب الواحد والتوجّه الاقتصادي ومسألة الأرض ودور الصحافة ومكانة « الأسرة الثورية » في المجتمع، عواقب وخيمة على الجزائر. وكان حزب جبهة التحرير الوطني لا يتفق مع حمروش في أي شيء. لكن هذا الأخير مضي قدما مدعوما بثقة الرئيس فيه. أراد أن يسحق الجميع. ولم ينج أحد من هجومه، بمن فيهم الضباط الذين حذروا الرئيس من علاقة مستشاره بالأصوليين ومن مراميه. فالجنرال بتشين الذي اكتشف نوايا حمروش الحقيقية، سرعام ما ألفقت له قضية تخص بنادق صيد في مدينة ورقلة.

كانت للديناميكية التي أطلقها مولود حمروش، الذي كان يبحث في مسعاه عن تحالف مع قوى من خارج السلطة ومستعدة لأعنف المواجهات، عواقب وخيمة. وكان مساعدية، الرجل المسالم والمستعد دائما للموت من أجل أفكاره لكن بموت بطيء، قد فوجئ بشدة الهجمات الآتية من أعلى هرم السلطة. شك في وجود تواطؤ بين بن جديد وحمروش وظل ينتظر المعجزة التي ستعيد النظام القديم إلى مجراه الطبيعي. كان يقول أن البلاد ربما لا تملك الإمكانيات التي تضمن له التحكم في التصدعات المفاجئة والعنيفة. ويقول إن « العجلة المتحركة بحرية » لمّا تنطلق ستعمل عمل كرة ثلج، ستدمر كل شيء في طريقها. ولقد أثبتت الأيام صحة كلامه. فنتائج الهجوم العنيف على جبهة التحرير الوطني الموجّه من أعلى هرم السلطة فتحت الطريق واسعا أمام الإسلاميين وجعلتهم في وضعية الحَكم[16]. استعمل الإصلاحيون كل الوسائل، فكان أكتوبر 1988 وما انجر عنه من تفاعلات مهّدت السبيل للإسلام السياسي.

لم يطبّق شعار « أمرّ أو أكسر كل شيء ! » الذي رفعه مولود حمروش بهذا القدر من التصميم والتهور !

أما بن جديد، وبدلا من استخدام صلاحياته الدستورية لإعادة كل شخص إلى مكانه وفرض التغييرات التي يريد مستشاره إدخالها، استنجد بالشارع وجعله حكما من غير حسن تقدير للعواقب. وكان مولود حمروش، مثل العديد من سياسيّنا، يطبّق بشكل آلي حلولا مجرّبة في بلدان أخرى بنجاح. فمثلا الثورة الثقافية التي أطلقها ماو تسي تونغ في الصين لاجتثاث كبار مسؤولي الحزب المحافظين أو المصنّفين

16. سمحت قضية بويعلي لأجهزتنا الاستعلامية بمعرفة حجم ومدى تصميم الشبكات السلفية التي كان هدفها، على المدى القصير، الاستيلاء على السلطة.

في خانى البرجوازية، بتأليب الجماهير الشعبية عليهم، تم التحكم فيها في الوقت المناسب من قبل مهندسيها لأنها كانت مؤطرة تأطيرا محكما. في 2 أكتوبر 1988، تلقت أجهزة الاستعلامات أمرا بتدبير مظاهرات. ما هي الإمكانيات التي يملكها حمروش لضبط الغضب ومنعه من التحوّل إلى فوضى وعبثية ؟ كانت تطلعات الشعب بسيطة وغير معقدة، تنحصر في العيش في كنف بلد قوي ومزدهر، تحترم فيه حقوق الجميع. أما ألاعيب الحكم المتقوقع داخل برجه العاجي ومن دون رؤية للمستقبل، فلا تهمّه.

بعنف رهيب، استهدف المراهقون في غضبهم العارم[17] الذي لم يكن بوسع أي جهاز لحفظ الأمن احتواءه، مباني الدولة وبالأخص منها مقرات وسيارات جبهة التحرير الوطني. وانتشرت الأحداث كالنار في الهشيم في جميع أنحاء القطر. لم تعد أجهزة الأمن الجوارية قادرة على استعادة النظام أمام هذا الموج الجارف. لم يعد نظام بن جديد هو المهدد، بل وجود الأمة بأكملها. وظهرت للعيان لأول مرة هشاشة المجتمع الجزائري الذي يفتقر لأي وسيط قادر على ضمان استقراره وتجنيبه مغبة اللجوء إلى العنف. إن ما يضمن صلابة أي نظام سياسي هو تماسك عقيدته والتفاف الشعب حوله. لكن نظام بن جديد، الذي لا يملك مشروعا على المدى الطويل والمقطوع عن الشعب ويرتكز على أجهزة ذات أرجل من طين، انهار مثل برج من ورق. كما انفجر الحزب الواحد ومعه منظماته الجماهيرية. ولم تصمد سوى مؤسسات الدولة النظامية المهيكلة.

استخدم الحمروشيون المطرقة لقتل ذبابة. ولم تتوقف اهتزازات السندان في التصاعد إلى أن نهار الصرح كلية.

استولى الرعب على الطبقة الحاكمة، ولم تقو على تقديم شروح مقنعة لما يجري. واكتشف الجزائريون ضعف النظام القائم على « قائد ملهم » وعلى حزب واحد ووسائل قمع. لإنقاذ ما تم إنجازه منذ استقلال البلاد، تم إقرار حالة الطوارئ. والجيش الذي كان قد أبعد عمدا عن العاصمة تم استدعاؤه بشكل مستعجل. كانت التعليمات والتوجيهات التي تحكم العملية متماشية مع القانون. كقائد للقوات البرية خلال هذه الأحداث المأساوية، عيّنتُ لقيادة الوحدات المكلفة باستعادة النظام، لكن في العاصمة

17. يتذكر الكثيرون الشائعات التي راجت في الأحياء الشعبية بالعاصمة سنتي 1985 و1986، والتي بيّنت عمق المأساة التي كان الشباب غارقا فيها. وهي أن سفينة أسترالية أو « بابور أستراليا »، كما كان تسمى في أوساط الشاب، على وشك الرسو في ميناء الجزائر العاصمة لأخذ جميع الشباب الراغبين في الهجرة. ولم يخضع خليج الجزائر لرصد أدق من ذلك الرصد في تلك السنوات.

فقط. في مساء يوم الخامس من أكتوبر، أمرت اللواء الآلي المستقر في الجلفة بالتحرك باتجاه الجزائر العاصمة، كما استقدمت قوات المظليين ببسكرة، فضلا عن جنود المشاة الذين أخذوا من الوحدات العملياتية الموجودة ببشار. كانت الأولوية لحماية الأرواح والحفاظ على المباني العمومية.

الهدف من إدخال آليات إلى الجزائر العاصمة، هو إحباط المتظاهرين أمام الاكتظاظ والازدحام. وكان لا مفر من كسر سلسلة القيادة بسبب البيئة الحضرية التي تدخلت فيها القوات.

بسبب الأرق والإرهاق الذي نال من جنودنا الشباب وسط الصخب والعداء، لكونهم تدربوا على القتال الكلاسيكي وليس من أجل استعادة النظام مثل رجال الشرطة أو الدرك، وجدوا أنفسهم ينفذون الأوامر التي تبدر من قادة الفصائل الميدانية وحدهم. واضطروا مكرهين على فتح النار في موقعين محددين لإنقاذ أرواحهم ومعداتهم.

لم يكونوا مهيئين للتدخل في وسط حضري، فقاموا بتوجيه فوهات بنادقهم نحو الأرض حرصا منهم على عدم تعريض من كانوا أمامهم لإصابات قاتلة.

الاشتباك الأعنف والأكثر إيقاعا للضحايا وقع في حي باب الوادي. فعقب تجمع كبير في ساحة أول ماي، وجّه الشيخ سحنون، وهو شخصية إسلامية ذو نفوذ، نداء يدعو فيه إلى التزام الهدوء. وبعد تدخله، تفرق غالبية المتظاهرين. في تلك اللحظة، قرر علي بن حاج، على رأس حشد أخذ يكبر شيئا فشيئا، السير باتجاه باب الوادي...

كشف بعض الشيوخ تحدثوا مؤخرا على قناة « الشروق » التلفزيونية، بخصوص أحداث العاشر أكتوبر هذه، أنه بأمر من رئيس الجمهورية، أجريت مفاوضات منذ يوم 6 أكتوبر بين الشيوخ، ومن ضمنهم علي بن حاج، من جهة، وممثلين عن السلطة من جهة أخرى.

السلطة التي دبّرت المظاهرات لم تستطع تأطيرها. فأسندت « هذه المهمة » إلى الجبهة الإسلامية للإنقاذ، على أمل أن يجعل من هذا الحزب الأصولي عونا له للتحكم في الشارع.

الجنرال لكحل عياط، مسئول الأمن الداخلي الذي جرّد من صلاحياته منذ 7 أكتوبر لصالح الجنرال محمد بتشين، أكد لي أن احتلال ساحة أول ماي والمسيرة نحو باب

الوادي قررا بعد حصول على ترخيص. ذهلت عند سماع مثل كذا حماقات. طلبت منه أن يذكرّ الجهة التي أصدرت تلك الأوامر، إن كان ذلك في حدود إمكانياته، بأننا تحت حالة الحصار وأننا حظرنا التجمعات في الأماكن العامة. وإلا لماذا نستقدم عشرة آلاف جندي مدجج بالأسلحة، ونعلن حالة الحصار ونخرق بعد ذلك قواعدها ؟ فلو أردنا إراقة الدماء، ما كنّا نتصرف بطريقة أخرى !

لمست حجم اللامسؤولية عند أولئك الذين نشروا الفوضى في العاصمة، وبعدما تجاوزته الأحداث، أخذوا يرتجلون.

وحلّت الكارثة...

وبينما كنت أسخط على المتآمرين، أخذت على مسئوليتي السماح للمتظاهرين بمواصلة مسيرتهم، موصيا بعدم إطلاق النار تحت أي ظرف من الظروف. وأخذت الجموع التي كانت تستجيب لنداءات علي بن حاج تتضخم وتتدعم بصفوف أخرى من المتظاهرين، إلى أن شكلّت في الأخير موجة بشرية هادرة.

سارت الأمور بسلاسة وهدوء إلى غاية باب الوادي.

عندما وصل المتظاهرون إلى مفترق الطرق المسمّى « الساعات الثلاث »، وبتحريض من بن حاج، حاصروا الوحدة العسكرية المتواجدة هناك. وأدت المصادمات التي ترتبت عن ذلك تراجع الحشود نحو الشارع الذي يوجد فيه مقر مديرية الشرطة الوطنية. وهنا تسبب إطلاق النار من قبل محرّضين متسترين في ما لا يحمد عقباه[18].

وأكد التحقيق الذي فتح بعد هذه المأساة، بأن الطلقات التي أثارت رد فعل عشوائيا للجنود كانت آتية من صفوف مجموعة من عناصر « التكفير والهجرة » الذين تسللوا بين المتظاهرين. لكن ما هو مؤكد هو أن هناك طلقات استفزازية وقعت.

في ذروة أحداث باب الوادي، تساءلت عن طبيعة الإصابات التي تلقاها العديد من المواطنين. ففي حالة الطوارئ القصوى، وفي هذه الحالة فقط، يسمح للجنود باستخدام أسلحتهم، لكن مع الحرص على استهداف السيقان فقط. لكن خلال مظاهرة 10 أكتوبر، كان الوضع مختلفا. وبدأت تنتشر شائعات، وكلّها منصبّة على مديرية

18. سجّل مائة وتسعة وستون حالة وفاة عبر جميع أنحاء التراب الوطني. وقد روّجت شائعات مغرضة لرقم يفوق هذا الرقم بثلاث أضعاف.

الاستعلام والأمن. أبلغت الرئيس بما يجري. قرر اعتقال مسئول جهاز الأمن المجهز بهذا النوع من الأسلحة. لم يحدث ذلك لأن المحققين، في غضون ذلك، وبعد معاينتهم للنتائج نفوا الشبهات. ثبت أن الرصاصات التي اصطدمت بالسطح الصلب للأسفلت، كانت تتشظى وترتد على زاوية عشوائية. أمرت بإحضار الذخيرة على الفور. كانت كلّ هذه الحيثيات مؤشرات...

لو تنفجر دبابة مليئة بالقذائف والوقود، تكون آثارها كارثية على مسافة 300 متر.

في الأبيار، أنقذ قائد اللواء الميكانيكي دبابته من التدمير والمباني المحيطة، بعد أن رمى إلى الخارج الزجاجة الناريّة التي انتشر محتواها الملتهب على ذراعيه وصدره ووجهه. موقفه البطولي سبب له حروقا من الدرجة الثالثة. ولا يزال إلى اليوم يحمل آثارها على جميع أنحاء جسده. لقي أخوان مراهقان، وهما ابنا شرطي، حتفهما. الأول أمام الدبابة بعد إطلاق الزجاجة الحارقة والثاني تحت الدبابة.

الضابط المساعد الذي أمر بإطلاق النار، والذي تأثرت حالته النفسية بذلك، أعفي من الخدمة وأرسل للعلاج. أخبرني قائد الكتيبة المعنية بهذا الحادث المأساوي أنه زار عائلة الضحايا[19] لتقديم تعازيه باسمه وباسم رجاله. وهذا دليل على أن الجنود الذي استدعوا لاستعادة النظام لم يفعلوا ذلك عن طيب خاطر. لأن الوحدات المشاركة كانت متكونة بنسبة ثمانين في المائة من شباب الخدمة الوطنية.

كانت بالنسبة لنا كضباط وضباط صف وجنود كارثة حقيقية. فبسبب سلطة فاشلة وغير مسؤولة، وجدنا أنفسنا نقف في وجه شبابنا الذين يعبّرون عن غضبهم. ومع ذلك بذلت الوحدات التي استقدمت من داخل البلاد، وهي غير مهيأة لمثل هذه المهمات، قصارى جهدها في وضع صعب للغاية[20].

وردا على الذين يرددون أن « النظام البوليسي الذي يمتهن القمع »، هل يعلموا أنه في عشية أكتوبر 1988، كان تعداد كل قوات التدخل في سلك الدرك لا يتجاوز 13 ألف رجل ؟ وفي تلك الأثناء كان تعداد وحدات الدرك في كل من المغرب وتونس أكبر بكثير !

19. شقيقان مراهقان، أحدهما هو من ألقى بالزجاجة الحارقة، لقيا مصرعهما تحت الدبابة.

20. كان عدد الضحايا الذي أعلنته أصوات غير مسؤولة مناقضا للواقع. والرقم الحقيقي يطابق إلى حد بعيد الرقم الذي قدّم في الندوة الصحفية التي عقدت في عين النعجة بمبادرة من القيادة العملياتية لاستعادة النظام. والفارق الطفيف راجع إلى وفاة بعض المصابين بإصابات بليغة لاحقا.

في عز تلك الفوضى، اضطر الجنرال بن عباس غزيل، قائد الدرك الوطني، للاستنجاد بالجنرال عبد المالك قنايزية الذي يقود القوات الجوية لكي يضع تحت تصرفه طائرة من طراز « C.130 » لنقل وحدة من رجال الدرك من وهران حيث كانت تنشط، للمشاركة في نفس ذلك اليوم في كل من الجزائر العاصمة وعنابة !

التعذيب

بعد انتهاء حالة الحصار بمدة طويلة، علمت بوقوع حالات تعذيب في بعض الأماكن. اندهشت. فكيف لوحدات لا تعرف الوسط الذي تنشط فيه ومهمتها لا يتمثل في تقصي المعلومات، أن ترتكب مثل هذه التجاوزات ؟

أمرت بفتح تحقيق، ولقد أكد هذا التحقيق صحة الشائعات. تبيّن أن عناصر من أجهزة الأمن يخضعون على ما يبدو لأوامر الرئاسة، هم الذين أشرفوا على عمليات الاستنطاق القاسية.

الرئيس الذي وعد بفتح تحقيق في أحداث 88، سارع بعد بضعة أيام إلى الإعلان عن عفو عام، مع إعلانه تحمل مسؤولية كل ما حدث خلال الفترة من 5 إلى 10 أكتوبر. ولم يعد منذ ذلك اليوم ينطق بكلمة « تحقيق » لأنه كان يعرف ماذا سيكشف، وهو تورط محيطه تورطا كاملا.

هل كان هو نفسه يرغب في ذلك ؟ لا اعتقد ذلك. بعد مرور فترة، قدّم الأستاذ ميلود براهيمي، المكلف بحقوق الإنسان، أمام جمهور من الصحفيين العدد الدقيق لضحايا أكتوبر. فثارت ضجة في القاعة. كان الحاضرون يعتبرون أن عدد الضحايا أكبر بكثير مما أعلنه المحامي ميلود إبراهيمي – 198 –. وكان رد هذا الأخير : « إن عدد الضحايا الذين تعتبرونه أعلى من الرقم الذي أعطيته له صبغة سياسية. فهو لن يمحى من ذاكرة الجزائريين، لكن الواقع مختلف. »

في مقابلة مع وكالة الأنباء الجزائرية، في 9 سبتمبر 1990، تطرقت للموضوع على النحو التالي:

سؤال:

« أمام هذه الحالة من الفوضى، ألم تتوقعوا حدوث مثل تلك التجاوزات ؟ أليس من المفروض أن تُصدر أوامر صارمة في هذا الشأن ؟

جواب : « بعد إصدار تعليمات واضحة ودقيقة، لم نكن نتصور أن ذلك يمكن أن يحدث. وكررنا نفس التعليمات طيلة أيام أكتوبر. المهم كان هو تجنب إراقة الدماء. وكان هاجسنا. كان هناك 200 آلة مدرعة وعشرة آلاف رجل في الجزائر العاصمة.

« بالطبع لدينا دائما ميل للقول بأننا لسنا السبب، بل غيرنا، لكن في المحصلة، الأمر يتعلق بهيئات رسمية تابعة للدولة الجزائرية وتورطها لا يقل خزيا. ما يمكنني إضافته في هذه المسألة هو أن حالات التعذيب التي تم الكشف عنها خلال أحداث أكتوبر هي وصمة عار يجب أن تمحى. وهذا لا يمكن أن يتم إلا إذا تأكدنا من زوالها تماما. اعتقد أننا نسير على الطريق الصحيح، أولا بفضل الضمانات التي يوفرها دستور 1989، ثم بفضل حرية الصحافة واستقلالية القضاء. يبقى هناك عامل أخير : الطريقة التي يمارس بها المسؤولون صلاحياتهم. فلا ينبغي أن يؤدي البحث عن الفعالية، على أي حال من الأحوال، إلى انتهاك القوانين أو انتهاك حقوق الأفراد الثابتة. وما يمكنني إضافته قبل طي هذا الملف، هو أن التعذيب خلال هذه الأحداث، لم يأخذ يوما حجم ظاهرة مؤسساتية ومعممّة كما تدّعي بعض وسائل الإعلام. الحالات التي تم الكشف عنها ليست سوى نتيجة لسلوك غير مسؤول، ولكن هذا لا يقلل من خطورة الوقائع والحاجة الملحة لتحريم هذه الممارسات المشينة ».

إن العمل الذي قام به الجيش الوطني الشعبي، تنفيذا لأوامر رئيس الجمهورية، بوسائل غير ملائمة وفي ظروف غير مواتية وسط أعمال شغب ومزايدات الإسلاميين، لم يكن ليسمح له بالخروج سالما من المأزق. وسوف لن ينسى الجيش الوطني الشعبي ذلك أبدا...

عواقب أحداث أكتوبر

استعاد الجيش الهدوء وسكتت الهتافات. يمكننا بهدوء استخلاص العبر والدروس. أكتوبر 88 هو قبل كل شيء فشل سياسة التدخل في المجال الاقتصادي، التي انتهجها هواري بومدين. ومن ثم فهو نتاج الوصفات الخاطئة التي تهدف إلى تصحيح عيوب تلك السياسة، التي نفذها خليفته في الحكم. وكان الحل الوحيد الذي تمليه الشجاعة السياسية والأخلاق العالية والكرامة يبدو هو استقالة رئيس الجمهورية. أبلغنا بن جديد بهذا الرأي عن طريق قنوات سرية لكنها فعالة. وحتى داخل المكتب

السياسي، كان هناك وزير، وهو مسؤول كبير سابقا في الجيش الوطني الشعبي، تجرأ على الحديث عن القضية أثناء انعقاد مجلس الحكومة. وكانت هناك مجموعة « الثمانية عشر » التي طالبت بذلك أيضا. في البداية أعطى بن جديد انطباعا بأنه فهم رسالة الشعب والشخصيات الوطنية والجيش. ذلك أن المأساة كسرت نواضبه الداخلية. أظهر خطابه الذي ألقاه يوم 10 أكتوبر رجلا جد متأثر. أشهد أنه كان لحظتها راغبا في الانسحاب. حدثت رئيس الحكومة عن الأمر لكن من دون فائدة. الجماعة المحيطة به أثنته عن اتخاذ القرار. وبذلك قرر البقاء ليقود ما يزعمون أنه مشروع جديد : « الانفتاح الديمقراطي ». وفي نفس الوقت، أرغم عدد من القيادات السياسية والأمنية على الرحيل.

دفع محمد الشريف مساعدية ثمن العراقيل التي وضعها في طريق الإصلاحات. ولم يجرؤ أحد على تحديد المسئول الحقيقي عن الكارثة التي حلت بنا، أما حزب جبهة التحرير الوطني فخرج من الأزمة معززا. فانتقل إلى أيدي عبد الحميد مهري الذي سرعان ما ربطه بقاطرة الجبهة الإسلامية للإنقاذ الذي منح الاعتماد في محاولة يائسة لإبطاء زحفه. وكان لكحل عياط، مسوئل المخابرات الضحية الثانية لتلاعبات السلطة، وأيضا عبد المجيد بوزبيد، مدير الأمن الوطني، بدعوى أنه « غير شديد في مواجهة الاضطرابات ». كما أبعد عبد الحميد براهيمي كرئيس حكومة ليعيّن في مكانه قاصدي مرباح، المدير السابق للأمن العسكري.

كان رجاء بن جديد أنه بالتضحية بعدد من كباش الفداء سيهدئ الشعب.

لم يتأخر بن جديد في تنفيذ قناعاته « الديمقراطية » الجديدة، لكنه لم يعد مثلما كان. خانته ثقته بنفسه. اكتشف عند سماع هدير الجماهير تحت نافذته، أن أولئك الذين وضع ثقته فيهم كانوا يكذبون عليه. ولما أصبح عاجزا على الحكم بنفسه على ما هو مفيد ومهم أو ثانوي، صار يتخلى في الصباح عمّا كان قد قرره في اليوم السابق. هكذا وجد الرئيس نفسه في موقع لا يحسد عليه، فبعدما كان يطبق وصفات « الخبراء »، أصبح مضطرا للإصغاء للدجالين والمشعوذين. وبقدرة قادر، تحوّل الإسلاميون الذين كانوا يصبّون الزيت على النار إلى ناس محترمين في نظره.

الفصل الثالث

الانفتاح الديمقراطي

أقر دستور عام 1989 بتعدد الأحزاب وكرّس مبدأ التناوب على السلطة. وتم تجسيد ذلك بإنشاء عدد لا يحصى من الجمعيات السياسية، وبظهور صحافة لا تعترف بأي قيود. فانتشرت حرية التعبير بطريقة عشوائية ومن غير حدود، وطفت إلى السطح كل نزعات المجتمع الجزائري لتتصادم تحت ستار شعارات جذابة، مثل « الثقافة » و« الإسلام ».. تخفي صراعا حول الهوية. ومثل البراكين، سرعان ما بدأت تقذف حممها في شكل خطابات عنيفة أو عبارات نارية. يحظر القانون الأساسي إنشاء حزب على أساس جهوي أو اجتماعي أو ديني أو جنسي. ومع ذلك، فإن الحزب الذي كان عباسي مدني ناطقه الرسمي، وهو أحد معارف أجهزة الأمن القديمة، نال الاعتماد في حين أن برنامجه يدعو إلى التطبيق الحرفي للشريعة. الإسلاميون الذين حاربهم هواري بومدين بقوة، ومن بعده الشاذلي بن جديد بعزيمة أقل، أصبح بإمكانهم النشاط في وضح النهار. بعدما استحوذ القادة الأصوليون على الدين، وفرضوا أنفسهم أوصياء « معصومين » على الجزائريين، راحوا يكفّرون كل من يرفض خديعتهم الشنعاء.

كان اعتماد الجبهة الإسلامية للإنقاذ في نظر بن جديد ومستشاريه، « تتويجا لعملية ديمقراطية »، أما بالنسبة للحزب الإسلامي فهو « انطلاقة لانتصارات أخرى »، وفي النهاية للاستيلاء على السلطة وتطبيق مشروع مجتمع آخر.

لم يكن مولود حمروش، الذي يقال عنه أن لديه إلمام شامل بالنظام وواقع المجتمع الجزائري، أو أنّه لا يريد أن يرى طبيعة الحركة الإسلامية ونفوذها لدى الكثير من الشباب الجزائري الذي أنجبته المدرسة الأساسية والتعريب الشامل والتدجين الإيديولوجي. بل كان يدّعي أنه قادر على توظيفها لصالحه.

موجة غير مسبوقة من التدين اجتاحت البلاد. ومع كل تنازل للسلطة تأتي الجبهة الإسلامية للإنقاذ بطلب جديد. وهنا بان الإخفاق التام للحزب الحاكم سابقا. وبدأ الغليان يسري في البلد، ولاسيما في الجزائر والعاصمة. وكانت معنويات الرئيس في أدنى مستوياتها خاصة بعد سقوط ضحايا أكتوبر، ولم يعد يملك الإمكانيات المالية لتهدئة الجبهة الاجتماعية، فاستسلم لضربات الجبهة الإسلامية للإنقاذ. ولقد كشفت أزمة أكتوبر عن أشياء كثيرة، من بينها ضعف شخصية بن جديد. وكان القادة الأصوليون أول من استشفوا ذلك.

الانعكاسات على الجيش

كرّس دستور 1989 الانتقال من عصر الإيديولوجيا إلى عصر يزعم البعض أنه يقوم على سيادة الشعب. وأصبح الوضع بالنسبة للجيش الوطني الشعبي مختلفا. فثنائي جبهة التحرير الوطني والجيش الوطني الشعبي الذي استخدم كذريعة للحزب وشكّل القاعدة العامة للدولة الوطنية، لم يعد صالحا في الإطار السياسي الجديد.

كان علينا إذن الانسحاب من حزب جبهة التحرير الوطني. وكان أول من أثار قضية الانسحاب هو الأمين العام لوزارة الدفاع وأنا، بصفتي قائد هيئة الأركان العامة. ثم تم توسيع النقاش ليشمل ضباط آخرين. قدّم قرار الانسحاب من الحزب الواحد إلى رئيس الجمهورية الذي وافق عليه وأعلن عنه في بيان رسمي صادر عن وزارة الدفاع. لكن الجيش لم ينسحب من جبهة التحرير الوطني ليغلق على نفسه خلف جدران ثكناته. ما يحدث في البلد مثير للقلق لدرجة أنه اضطر للبقاء على يقظته لمواجهة جميع الاحتمالات.

من أين جاءت الجبهة الاسلامية للإنقاذ ؟

من « جمعية العلماء المسلمين الجزائريين » التي أسّسها عبد الحميد بن باديس في عام 1931 والتي تعد البوتقة الأصلية، إلى جبهة الإنقاذ الإسلامية التي قادها عباسي مدني، تولّدت تيارات متعددة تدعو إلى « الرجوع إلى منابع الإسلام الأولى ». ولقد مرت هذه التيارات بمراحل مختلفة.

دفعت ظروف الحياة الصعبة خلال العهد الاستعماري وأجواء العنف التي ميّزته، لاسيما محاولات المسخ الثقافي، بالجزائريين إلى التمسك بعناصر الهوية : « الإسلام

والعروبة والجزائر ». ولقد استطاع المنظّرون الأيديولوجيون الإسلاميون انتحال هذا الشعار الثلاثي لصالحهم، مع حذف كلمة الجزائر واستبدالها بكلمة « الأمة ».

دعائم الفكر الأصولي ذات التوجه الوهابي، بعد الاستقلال، هي المدارس القرآنية والمدرسة الأساسية والمدارس الدينية وأماكن العبادة والجامعة. والبقية تكفلت به الكثافة السكانية.

ساهم نجاح الصحة العمومية نسبيا في أهدافها – انخفاض معدل وفيات الرضع والقضاء على الأوبئة – بالإضافة إلى الارتفاع المحسوس في مستوى المعيشة والغياب الكامل لسياسة سكانية، وتشجيع الدولة لرجوع الأسرة الجزائرية إلى عاداتها القديمة في مجال الإنجاب والمحظورات الدينية واستعباد النساء من خلال قانون أسرة رجعي، كل ذلك ساهم في ارتفاع متنامي للكثافة السكانية. وبسبب ذلك باتت أي محاولة للرفع من المستوى الثقافي للسكان أمرا غير واقعي[1].

ما لبثت المدرسة التي تعد أول بوتقة تتكوّن فيه روح المواطنة، أن وقعت بين أيدي الذين نصّبوا أنفسهم حماة « القيم الوطنية » التي تقوم على نبذ الثقافة المزدوجة وعلى تصور بال لتنظيم المدينة يعود إلى القرون الوسطى[2].

يعتبر نظام هواري بومدين أول من يتحمل مسؤولية الكارثة التي أصابت المدرسة الجزائرية. ففيما أسند هواري بومدين تنظيم الجيش الوطني الشعبي وأجهزة الأمن إلى فنيين أكفاء[3]، سلّم المدرسة لموظفين لا يعرفون أو لا يريدون وضع هذه الركيزة الأساسية على سكة الحداثة والعقلانية.

وكانت النتيجة تدهور نوعية التعليم، واجتياح مظاهر التدين وفقدان مرجعيات الهوية. والشبان الجزائريون الذين يتظاهرون في الشوارع، متنكرين في ملابس سعودية أو أفغانية أو سودانية، هم ضحايا الأشخاص الذين استولوا على المدرسة الجزائرية[4].

---

1. قام جارنا المغرب منذ الستينيات بإدخال وسائل للحد من النسل بطرق فعالة.

2. تعرض مصطفي الأشرف، المفكر الحداثي ووزير التربية الوطنية في عهد هواري بومدين، لهجوم شنّه عليه محمد الصالح يحياوي وعثمان سعدي اللذين يعتبران من أشد أعداء الازدواجية اللغوية.

3. عبد القادر شابو، قاصدي مرباح، أحمد بن شريف، أحمد دراية والهادي الخذيري.

4. يقول جاك بيرك : « مع الزمن، يمكننا أن نفهم أنه خيار طبقي فرضه الجناح الأكثر محافظة في جبهة التحرير الوطني، ردا على المد الاشتراكي في السنوات الأولى ورفضا لأن يكون هناك شباب متعلم وذكي وتقدّمي قادر على دعم هذا الاتجاه وتقوية مضمونه. »

الباحث في علم الاجتماع إلياس بوكراع، في الكتاب الممتاز الذي أشرت إليه، حلل الحركة الإسلامية متتبعا مراحل صعودها الطويلة. توصل إلى تحديد ثلاث مراحل في تطورها.

1. المرحلة الأولى : زمن النخب *(1962-1966)*

« بعد مضي أشهر قليلة من الاستقلال (جويلية 1962)، وجد عمل الدعاة المنعزلين في المساجد إطارا منظما للتعبير عن أفكارهم، ويتمثل في "جمعية القيّم"، التي تأسست في عام 1964 برئاسة الشيخ الهاشمي تيجاني، بمساعدة الشيوخ عبد اللطيف سلطاني ومحمد سحنون ومصباح حويذق. وبسرعة استطاعت هذه الجمعية أن تفرض وجودها على الساحة السياسية بفضل نشاطها المكثف في المساجد وندواتها في "نادي الترقي" وإصدار مجلة شهرية بعنوان "التهذيب الإسلامي" ».

« سرعان ما نشب الصراع بين الجمعية والسلطة القائمة. وساهم التوجه الاشتراكي الوارد في ميثاق الجزائر (1964) في تعميق الخلاف بين بن بلة وقادة الجمعية. »

« في يوم 22 سبتمبر 1965، تم حظرها من قبل النظام الجديد بقيادة هواري بومدين »، بسبب دعمها للإخوان المسلمين الذين حوكموا في مصر أمام محاكم عبد الناصر. ومن يومها دخلت الحركة الإسلامية النشاط السري.

« اقتصر نفوذ الحركة الإسلامية على الجامعة، ولاسيما في كليات الطب والعلوم الدقيقة والتكنولوجيا، ليمتد بعد ذلك إلى كليات العلوم الإنسانية، وخاصة منها كلية الحقوق. وكان هناك عاملان أسهما في تهميش جناحها الفرانكفوني : صعود اليسار وسياسة تعريب التعليم. »

2. المرحلة الثانية : زمن السرية *(1966-1980)*

« منذ نهاية الستينيات وبداية السبعينات، ظهرت العديد من الجماعات الإسلامية، أغلبها تنشط في السرية: "أنصار الله"، "جنود الله"، "جماعة المودودي"، « الموحّدون »، إلخ... وتكاثرت في جميع أنحاء القطر مجموعات تسمي نفسها جماعات "الأمر

ويضيف جاك بيرك:

« شكّل هذا الصراع فخا كان ينبغي إحباطه بترقية ثقافة مزدوجة تقوم على تعريب يأخذ أحسن ما في تراث الإسلام وانفتاحه على المعرفة والعلوم. لكن الغلبة كانت لخيار آخر، لتعريب رجعي ودوغمائي يشرف عليه مدرّسون غير مؤهلين، وقد تبيّن فيما بعد أن الكثير منهم، وقد استقدموا من الخارج، كانوا مناضلين أصوليين. »

بالمعروف والنهي عن المنكر". إنه الانتقال إلى مرحلة العمل الذي يدّعي أصحابه تهذيب المجتمع وإصلاح شئونه.

« ابتداء من 1971، سنة إصدار "ميثاق الثورة الزراعية"، بدأت الحركة الإسلامية تظهر في السرية معارضتها السياسية لنظام بومدين عن طريق المنشورات والأشرطة الصوتية والفتاوى، لعل أشهرها في ذلك الوقت تحريم الصلاة على الأرض المؤمّمة.

« وبداية من أواخر السبعينيات، خرجت الحركة الإسلامية من الحرم الجامعي إلى الشارع لتشرع في غزوها للمجتمع.

« باختصار، يمكننا القول أنه في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات، كانت الحركة الإسلامية الجزائرية في مرحلة هيكلة متقدّمة.

« في هذه الفترة، انتقل عملها من المعاهد والجامعات إلى المساجد والشارع. وأصبح بذلك لديها حضور اجتماعي أقوى وفي بداية الثمانينات ظهر الزي الإسلامي (اللحية والقميص للرجال والحجاب للنساء).

« على المستوى الإيديولوجي، اكتمل تشكّل كل العناصر التي كان من شأنها أن تقود المناضلين الإسلاميين لاختيار أسلوب العنف.

« ساعدت وفاة الرئيس بومدين (1979) ووصول الشاذلي بن جديد إلى السلطة إلى خلق ظروف مواتية لبروز الحركة الإسلامية كأول قوة سياسية على الساحة الوطنية ».

3.* المرحلة الثالثة : الظهور على الساحة واللجوء إلى العمل المسلح *(1980-1988)

« في الجزائر، كما هو الحال في البلدان الأخرى في المنطقة المغاربية والشرق الأوسط، ظهرت الحركة الإسلامية كقوة سياسية مهيمنة مع المنعطف الكبير الذي جرى في الثمانينيات. فبعد العمل الدعوي وتعبئة فئة الطلبة، انتقلت الحركة إلى مرحلة التدخل العلني.

خلال هذه الفترة، نجد أيضا هذه الميزة الدائمة في الحركة الإسلامية، المتمثلة في التوفيق بين إستراتيجية موجهة للاستيلاء على السلطة من الأسفل، وإستراتيجية المواجهة العنيفة. فمن ناحية، ومع تجنب استخدام المصطلحات السياسية، شغلت نفسها بالعمل الاجتماعي والثقافي في بناء مجتمع مضاد للدولة سعيا لتقويض مصداقية النظام ».

وعملت جبهة الإنقاذ الإسلامية بعد حصولها على الاعتماد الرسمي، على تطوير إستراتيجية إغراء الطبقات الشعبية من خلال الأعمال الخيرية وترويض إيديولوجي مكثّف يتمحور حول فكرتين : « الإسلام في خطر » و« الإسلام هو الحل ! ».

تتكوّن مصادر تمويل المشروع الخيرية الإسلامي من التبرعات في المساجد واشتراكات المناضلين والضريبة « الطوعية » المفروضة على التجار، وأيضا من المساعدات السرية التي يقدّمها أثرياء من دول الخليجي، ومن إعانات بعض أجهزة المخابرات الأجنبية التي تستعمل طرقا سرية وملتوية[5].

سمحت هذه الإمكانيات المالية الهائلة للجبهة الإسلامية للإنقاذ بجذب الطبقات المحرومة من الشعب، من زيارة المستشفيات لتوزيع المؤن الغذائية وفتح « سوق الرحمة » خلال شهر رمضان 1991 حتى يعرف الجميع أنّه مع « الفيس » كل شيء سيكون مجانا في المستقبل.

سمح هذا الاستيلاء على قطاعات واسعة من المجتمع الشاب للإسلاميين بدخول الانتخابات في أحسن الظروف للحصول على نتائج أعلى من نتائج منافسيهم.

هناك مجموعة من العوامل على المستوى الوطني والإقليمي والدولي ساهمت في صعود الحركة الإسلامية، كما أوضحها إلياس بوكراع:

1) على الصعيد الدولي:

- الثورة الإيرانية (فيفري 1979)،
- دخول السوفييت إلى أفغانستان (ديسمبر 1979)،
- النزاع العراقي الإيراني (سبتمبر 1981)،
- الأزمة في الدول الاشتراكية وتراجع اليسار.

2) على الصعيد الإقليمي:

- اتفاقيات كامب ديفيد (مارس 1979)،

---

5. أنكر السعوديون في البداية تمويلهم للجبهة الإسلامية للإنقاذ، لكن عندما خيّبت ظنهم بعد تأييدها لصدام حسين، أقرّوا بأنهم أغدقوا عليها ملايين من الدولارات.

وهناك دول خليجية أخرى، خائفة من نجاح الديمقراطية في الجزائر وانتقال عدواها الخطيرة إليها، فراحت تنفق بسخاء لمساعدة الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

- الهجمات على الحرم المكي (20 نوفمبر 1979)،
- اغتيال الرئيس السادات (6 أكتوبر 1981)،
- دخول الجيش الإسرائيلي إلى بيروت (جوان 1982)،
- مذبحة حماة التي ارتكبها الرئيس السوري الأسد (1982).

3) على الصعيد الوطني:

- التراجع عن « التوجه الاشتراكي » بقرار من الرئيس الشاذلي بن جديد، تجسد بتنفيذ سياسة ليبرالية غير معلنة. ومع ذلك، فإن البرجوازية الجزائرية ليست هي التي استفادت من الوضع، بل جناح منها، وهم المضاربون ورجال الأعمال وتجارة الجملة والوسطاء وكبار التجار والوكلاء، الخ.. وجزء من البرجوازية الريفية، التي خرجت من تفكيك التعاونيات الإنتاجية وتعاونيات الخدمات التابعة للثورة الزراعية ومن تحرير تسويق المنتجات الزراعية.

استعمل القادة الأصوليون الدهاء وعرفوا بدقة تطلعات الناس من أجل حياة أفضل. فهل بإمكان أي مواطن، حتى لو كان موظفا، أن يشتري منزلا ويتزوج ويسافر ويقتني سيارة بمرتبه فقط ؟

كل الآثار النفسية لهذا الإحساس بالإحباط الشديد : « الحقرة » والتعطش للعدالة وأزمة الهوية، كانت ضمن حسابات مهندسي التمرد الإسلامي من أجل تأثير أفضل لدعايتهم. أظهروا أنفسهم كأبطال التغيير الفوري، ولو اقتضى ذلك استعمال العنف. اتساع شعبيتهم في وقت سريع دليل على مدى فعالية خطتهم المرتكزة على مبادئ الإسلام، التي استعملوها كوعاء لاحتواء حالة اختلال التوازن الاجتماعي وضعف الدولة. تمكنوا بسرعة من تهيئة الظروف لتوحيد الجماهير الريفية والحضرية حول عنصر الدين الذي يُنظر إليه على أنه أفضل سبيل لتهذيب الأخلاق وإرساء المساواة الاجتماعية.

بعد نجاح الخطة، تولّدت عن الحركة الأم، لاسيما في العاصمة وضواحيها، شعارات متعددة : الحركة الإسلامية المسلحة، الجبهة الإسلامية للجهاد المسلح، الجماعة السلفية للدعوة والقتال، والجماعة الإسلامية المسلحة. وكما نلاحظ، صفة « الإسلامية » حاضرة بقوة ووضوح في كل العناوين.

تتشكل النواة الصلبة للجماعات الإسلامية المسلحة التي اشتهرت في التسعينات من قدماء اللفيف العربي في أفغانستان.

دور المخابرات المركزية الأمريكية (سي آي إي)

ارتأيت أن أفرد بضعة أسطر للحديث عن السياسة « الإسلامية » التي تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية، لما لها من أهمية في نظري. إن كلمة « مرتزقة » المقترنة بالقتلة الجهاديين السلفيين الذين زرعوا الرعب والدمار في المدن والأرياف الجزائرية بعد ذلك بفترة وجيزة، لها كل دلالتها.

كشف تشارل كوغان، رئيس قسم الشرق الأوسط وجنوب آسيا في مديرية العمليات بالوكالة المركزيبة « سي آي إي » بين عامي 1984 و1989، في كتاب حول الاستخبارات والدبلوماسية، أن بلاده أنفقت 3 ملايير دولار لدعم حركة التمرد الأفغانية ضد الاتحاد السوفيتي سابقا. يقول المسؤول الأمريكي : « لقد كانوا (أي الأفغان) ورقتنا الرابحة ضد الزحف الشيوعي وكان واجبا علينا مساعدتهم »، مضيفا : « لكننا لا نخدع أنفسنا بالأوهام. » أوهام !... كان لعبد الله عزام أهداف بعيدة، مثلما أدرك الأمريكيون في الأخير. « بعد أفغانستان، لا شيء مستحيل ! »، كما صرّح بذلك قائد الأممية الإسلامية في منتصف الثمانينات. لم تكن كلمات عزام كلاما في الهواء. مع ذراعه الأيمن تميمي العدلاني، وهو إسلامي من أصل فلسطيني، قام عزام بنسج شبكة في ما لا يقل عن ثمانية وثلاثين ولاية في أمريكا الشمالية. وكان « حلفاؤه » الأمريكان يعتقدون اعتقادا راسخا بأن أفغانستان ليست سوى محطة صغيرة في طريق العمل الإسلامي الطويل. ولم يمض وقت طويل حتى أثبتوا نواياهم.

لكي يصبح الحلم حقيقة، عقدت أول ندوة في بروكلين برئاسة عزام شخصيا. ثم ندوة أخرى، بعدها بوقت قصير، في كانساس سيتي، في ميسوري وأيضا في أطلانطا. تم اختيار القادة المعيّنين فكل بلد : بونوة الملقب بعبد الله أنس، صهر عزام، عيّن للجزائر، وراشد الغنوشي لتونس، وتوفيق مصطفى للأردن، ويوسف القرضاوي لمصر.

بعدما بدأ عزام يتحرر على نحو خطير اغتيل عام 1989، في بيشاور على الحدود الباكستانية الأفغانية، على يدّ رعاته القدامى. ومع اشتداد مكافحة الإرهاب الدولي، أدت الصراعات الداخلية إلى انقسام الحركة إلى عدة فصائل. والأمريكان الذين كانوا

يظنون أن بإمكانهم استرجاعها بعد القضاء على زعيمها التاريخي خاب أملهم. ومع غياب « طرف محاور موحّد »، انتهى الأمر بوكالة « سي آي إي » إلى الاعتراف بأنها فقدت سيطرتها على الجهاديين الإسلاميين...

بعد وفاة عزام، تولى ابن عمه فايز القيادة بعده، وفي عام 1990، أعاد إطلاق النداء للجهاد العابر للحدود من أطلانطا. وكان فايز عزام من فصيلة الذين لا يحبذون اللف والدوران طويلا : « يجب أن يسيل الدم. علينا بقطع الأيدي وسفك الدماء في كل مكان ! ».. ولقد أحصيت العديد من ميادين التدريب على الرماية في تسع ولايات بالولايات المتحدة الأمريكية. استغلوا القوانين الأمريكية الخاصة بالسلاح لاقتناء وجمع ترسانة هائلة. وفتحت معسكرات تدريب حقيقية، صدّر بعد ذلك نموذجها إلى الجزائر والسودان ومصر وعدد آخر من الدول الإسلامية.

مع فايز، حدث الانتقال من الخطاب إلى العمل المباشر. وكانت الجماعة تعمل بكامل راحتها أمام إدارة أمريكية متساهلة وأجهزة استخبارات عاجزة عن تحريك رجال السياسة الذين يتحججون بحرية المعتقد والتعبير. أوليفير ريفيل، المسئول السابق لمكتب التحقيقات الفيدرالي (أف بي آي)، عبّر عن أسفه بوجود قوانين في بلاده منعت جهازه من التدخل في الوقت المناسب، ويعترف بأن كل شيء قد جّهز لتعبيد الطريق أمام الجهاديين.

تعرف المخابرات الأمريكية أن المصري عمر عبد الرحمن، الذي اختير على رأس الأممية الأصولية، قد أصدر فتوى ضد الرئيس السادات، لكنها لم تتحرك. وفي 6 أكتوبر 1981، تم اغتيال السادات. عندما ألقي القبض على عبد الرحمن بتهمة الضلوع في الهجوم بالقنابل على مركز التجارة العالمي يوم 26 فيفري 1993، قام عبد الوالي الزنداني، وهو أصولي يمني (دأب التلفزيون الجزائري على بث دروسه في الثمانينات) بتجديد الدعوة للجهاد، انطلاقا من الولايات المتحدة دائما. يقول أوليفيي ريفيل : « كنّا نعرف أنّهم (أيّ الإسلاميين) يصنعون القنابل وينقلون أسلحة إلى الخارج. »

بعد مرور سبع سنوات، في 11 سبتمبر 2001، وقع التفجير الذي دمّر البرجين التوأمين وأودى بحياة آلاف من الأشخاص. وأقّر مكتب التحقيقات الفيدرالي، في اللحظات التي خرج بن لادن من السرية بتلك الطريقة المثيرة : « إن التهديد الأكبر نابع من عدم معرفتنا بما كانوا قادرين عليه ».

لم تكن أجهزة الاستخبارات الأمريكية على علم فحسب، بل كانت لديها خطط مسبقة. قرأنا كثيرا من النظريات والمفاهيم التي صاغها مفكرون بارزون فكرّوا في مستقبل العالم المسيحي اليهودي الذي يشمل خاصة أمريكا الشمالية وإسرائيل. استوحوا أفكارهم الجديدة من نظرية قديمة تسمّى بحرب الحضارات.

وهذا هو تعريف نظرية أزمة القوس:

نظرية قوس الأزمة (بالإنجليزية : Crescent of Crisis) مفهوم جيوسياسي يرمي إلى تعريف السياسة الأمريكية ومعها الغربية تجاه العالم الإسلامي. وقد تطور هذا المفهوم كثيرا، ومرّ بتحولات مختلفة، منذ نشأته على يد الأمريكي زبينيو برزيزينسكي في عام 1978، وتبنّيه من قبل المؤرخ البريطاني برنارد لويس في الثمانينيات.

أصلها

أول من صاغ نظرية قوس الأزمة هو البريطاني برنارد لويس، وكان مستشارا في وزارة الخارجية الأمريكية بين عامي 1977 و1981، قبل أن يتلقفها وينشرها الخبير السياسي الأمريكي زبينيو برزيزينسكي في عام 1978. يوجد تشابه بين هذه الاستراتيجية الجيوسياسية الأمريكية ثم الأطلسية ومخطط يينون للسياسة الإسرائيلية في الثمانينيات، وكان هدفها في المقام الأول زعزعة استقرار الاتحاد السوفيتي وإيران.

تطويرها

يرى أتباع نظرية أزمة القوس، أي القوى الغربية التي طوّرها لها برزيزيسكي ولويس هذه النظرية، إمكانية إنشاء دول نفطية صغيرة أسهل للمراقبة من الدول ذات السيادة وذات الهويات القوية، مثل إيران والعراق. الطريقة المستخدمة هي « بلقنة » الشرق الأوسط.

تغيّر نطاقها الجغرافي مع مرور الزمن. شملت في عام 1978 جميع الدول الإسلامية الناطقة بالتركية والإيرانية الممتدة من البوسفور إلى الهند، ثم ربطت في عام 1979 باكستان بالصومال مرورا بمصر وإثيوبيا. وفي عام 2010 انعكس قوس الهلال وأصبح يربط الشرق الأدنى والعراق وإيران، وشرقي أفغانستان وباكستان.

مشروع الشرق الأوسط الكبير

في كتابه « في قلب الأجهزة الخاصة »، يقدّم لنا آلان شوي، المسئول السابق لجهاز الاستخبارات الأمنية في المديرية العامة للأمن الخارجي الفرنسية تحليله للمشاريع التي

أطلقتها إدارة بوش. ويوضح أن الحرب التي قادتها الولايات المتحدة في العراق لم تكن حربا على النفط، ولو أن التحكمّ على موارد الطاقة كان عنصرا مهمّا في مثل هذا الصراع.

يبدو مع ذلك أن هذا التدخل كان خطوة أولى نحو تغيير الوضع الاستراتيجي في المنطقة. وهكذا روّجت خطة « الشرق الأوسط الكبير » لمفهوم « الشرق الأوسط الديمقراطي والبرجوازي والتجاري، بعدما يستعيد هدوئه وهو مقسّم إلى طوائف بالشكل الذي يتيح تكوين مجموعة من الدول المتجانسة الصغيرة والمتنافسة، ولا أحد منها لديها القدرة على معارضة المصالح الأمريكية أو المصالح الإسرائيلية. »

يسعى هذا المشروع تحديدا إلى تفجير البلدان المجاورة لإسرائيل : ليبيا وسوريا والأردن والعراق وتقسيمها إلى دول صغيرة الحجم وبالتالي أقل خطورة. هذه الدول الجديدة المرتكزة على الانتماءات المذهبية أو الطائفية ستكون بمثابة السد المانع أمام المحيط السني، وذلك « مع تبرير وجود إسرائيل كدولة قائمة على أساس ديني. فإذا كانت هناك دولة درزية ودولة علوية ودولة مارونية ودولة شيعية، إلخ... لماذا لا تكون هناك دولة يهودية ؟ ».

يستند مشروع « الشرق الأوسط الكبير »، الذي يطلق عليه البعض اسم « عقيدة بوش »، على عدة أعمال. ظهرت أول خريطة في عام 1979 بقلم برنارد لويس. هذا الرجل المعروف بدفاعه المستميت عن إسرائيل (ولد في بريطانيا، ويملك حاليا جنسية مزدوجة أمريكية وإسرائيلية) كان مستشارا لمجلس الأمن القومي للولايات المتحدة (NSC)، ولا يزال إلى اليوم مقرّبا من المحافظين الجدد. في ذلك الوقت، تصوّر ب. لويس هذه الخريطة من أجل خلق منطقة تسودها الفوضى على الحدود الجنوبية للاتحاد السوفييتي، سمّاها « الفوضى الإسلامية » وترمي إلى زعزعة استقرار القوة السوفييتية.

اليوم، اختلف العدو لكن الأساليب بقيت نفسها. تبيّن الأعمال الأخيرة التي قامت بها مراكز الفكر الأميركية التابعة للمحافظين الجدد أن بلقنة الشرق الأوسط برعاية أميركية لها مستقبل مشرق في انتظارها.

« لا ميثاق، لا دستور »

بعدما نصبّت الجبهة الإسلامية للإنقاذ نفسها الوريث الوحيد لكلام الله، فلا وجود لأي قانون آخر ولا أي دستور آخر غير قانونها ودستورها هي : « لا ميثاق، لا دستور، قال الله، قال الرسول »، هو شعارها. وكل من لا يقول ذلك هو كافر يجوز قتله.

بعدما استحوذت على انتفاضة 5 أكتوبر 1988، وحوّلت لصالحها ما حدث في باب الوادي خلال مسيرة العاشر من نفس الشهر، ضاعفت الجبهة الاسلامية للإنقاذ من عدد المظاهرات في الشارع التي تُهتف فيها عبارات قرآنية تحت إيقاع « الله أكبر » وشعارات تحمل عداء شديدا للسلطة. أمام تساهل السلطة، تشجّع « الفيس » وتجرأ أكثر للكشف عن مطلبه الأساسي، ألا وهو إقامة الدولة الإسلامية وتطبيق الشريعة. أمام مثل هذا التصور الذي يظهر عداءه للديمقراطية التي وصفت بالكفر، كيف يمكن للجمهورية الجزائرية أن تتعايش مع الوضع ؟ كيف يمكن القبول في اللعبة الديمقراطية بحزب لا يعترف بمرجعية أخرى غير شرع الله، ويقول كل يوم وبصوت عال ومسموع أن « الديمقراطية سمّ يهودي مدسوس » ؟

دعونا نرى فحوى برنامج الأصوليين، مثلما ذكّره عبد الله جاب الله، وهو أحد أبناء هذه الحركة، في رسالة موجهة إلى رئيس الجمهورية ومؤرخة في 9 ديسمبر 1990 : « أمام إفلاس الإيديولوجيات المستوردة، وحده الحل الإسلامي يستطيع أن يحقق الاستقلال السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي [للجزائر].

وجوب القبول بالعلماء والمصلحين كأعضاء في المجلس المقبل بحكم وظائفهم.

- منح الحصانة للعلماء.
- اعتبار الزنا والشذوذ الجنسي جرائم يعاقب عليها مرتكبها طبقا للشريعة.
- الحكم بمبادئ الشريعة وتعاليمها.
- احترام سيادة الشرائع السماوية.
- مراجعة القوانين والمراسيم طبقا لأحكام القرآن والسنة.
- تكريس كافة الحريات في حدود مبادئ الشريعة.
- إنجاز الوحدة المغاربية والعربية تمهيدا للوحدة الشاملة للأمة الإسلامية.
- تحديد العلاقات الخارجية مع الدول غير الإسلامية طبقا لمبادئ الشريعة.
- تنظيم ندوات تحسيسية حول تطبيق مبادئ الإسلام.
- تخصيص فترات استراحة خلال ساعات العمل للسماح بأداء الصلاة في أوقاتها.
- منع أي تأثير للاقتصاد الأجنبي على السوق الوطنية.

- إشراك علماء الدين في مجالس الشؤون الاقتصادية والتخطيط.
- إنشاء صندوق للزكاة تحت إشراف العلماء.
- تحريم الفوائد.
- محاربة الغزو الثقافي الأجنبي.
- السماح فقط بالبرامج (السينمائية والمسرحية والتلفزيونية والإذاعية) المتماشية مع تطلعات المجتمع الإسلامي.
- مصادرة الكتب والروايات والصحف التي تطعن في كرامة الأمة وفي عقيدتها.
- مراجعة البرامج وتكييفها مع الشريعة.
- التمييز بين مناهج تعليم البنين والبنات.
- تعميم تعليم القرآن على جميع المستويات واعتباره شرطا أساسيا لنيل الشهادة.
- إقرار اللغة العربية لغة وحيدة في التعليم الأساسي.
- التدقيق في اختيار النصوص.
- تعليم التاريخ الإسلامي والوطني.
- نشر الثقافة الإسلامية.
- تكييف [المجتمع] مع القيم الإسلامية.
- حماية الصحفيين والكتّاب من أيّ متابعات قضائية على آرائهم، ضمن الحدود التي رسمها الإسلام.
- غلق الحانات ومصانع إنتاج الخمور ومعاقبة كل من يخالف الأمر.
- غلق جميع قاعات الرقص ومعاقبة كل من يخالف الأمر.
- منع مظاهر الخلاعة والاختلاط الجنسي في المسابح والشواطئ.
- حماية المرأة من الاستغلال والانحراف.
- محاربة اللباس غير المحتشم عند النساء.
- منع الاختلاط في كل الأماكن ومعاقبة كل من يخالف الأمر.
- حصر توظيف النساء في التعليم والصحة النسائية.

- تشكيل فرق من المراقبين [شرطة أخلاقية] لفرض احترام هذه التوصيات.
- معاقبة من لا يصوم رمضان ولا يقيم الصلاة بمحض إرادته ويسبّ الذات الإلهية، طبقا لأحكام الشريعة.
- حماية الأئمة من أي متابعات قضائية.
- إقرار مسئولية الدولة عن الدين. »

تلاعب مولود حمروش

فهم قاصدي مرباح، الرجل المجتهد والمتقن لعمله، بعدما عيّن خلفا لعبد الحميد إبراهيمي، السياسي الفاشل الذي أطاح به الغضب الشعبي في 5 أكتوبر 1988، أنّه لقي لدى دوائر القرار في الرئاسة حسن النية والتفّهم، لكنه لم يجد سوى العداء وسوء النية.

كانت فرصة لمولود حمروش، الذي نجا من « الحملة التطهيرية »، ليوهم بن جديد المتشكك في كل شيء بنوايا المدير السابق للأمن العسكري لمنافسته. كانت كل كلمة وكل موقف لرئيس الحكومة الجديد محل اشتباه : ارتداء البرنوس، السيجار، الدروس المكثفة في اللغة العربية، استقبال الجنرال جياب، مشروع زيارة رسمية ليوغوسلافيا. وساعدت ندرة بعض المواد الاستهلاكية المدبّرة والتي ضخّمت من آثارها صحافة تأتمر بأوامر « الحمروشيين »، على تكثيف الضغط إلى درجة تخويف بن جديد من 5 أكتوبر جديد. ولقد أثمرت كل هذه الضغوط، بدليل أن حمروش أجبر مرباح في الأخير على رمي المنشفة. لم يستسغ الرجل الذي استنجد به لإطفاء البركان المنفجر الطريقة التي عومل بها، فانفجر غضبا بعبارته الشهيرة : « هنا يموت قاسي ! ».. الجنرال محمد بتشين، الذي لم يشك بعد في كون أن الاتفاق المبرم بين بن جديد وحمروش خيار استراتيجي، والذي سيرمي هو بدوره أيضا المنشفة بعد فترة قصير جدا، هو الذي ذهب ليشرح لرئيس الحكومة المقال بأن قرار بن جديد لا رجعة فيه.

في الحقيقة، تنتمي مجموعة الأشخاص الذين لديهم نفوذ على الشاذلي بن جديد إلى جماعتين مختلفتين. جماعة من المقرّبين والأقارب ترغب في بقاء بن جديد رئيسا للجمهورية، مهما كان الثمن الذي سيدفعه البلد، وجماعة متكوّنة من بعض السياسيين، وعلى رأسهم مولود حمروش، يعملون لحسابهم الخاص، حتى لو اقتضى الأمر أن يمسحوا الموسى على بن جديد عندما يحين الوقت.

لا يزال حزب جبهة التحرير الوطني في نظر الحمروشيين[6] يملك قدرا من الطاقة الذي يمكن أن يعيد له الحياة. يمكنه أن ينتعش وأن يكون قويا في المجلس الشعبي الوطني القادم. لذا ينبغي الإجهاز عليه. الإسلاميون وحدهم... وما عدا ذلك فهو مجرد مسألة فنيّات واغتنام فرص. أثناء إضراب الأيام الخمسة عشر الذي شنّته الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وأمام الفوضى التي أحدثتها المسيرات والمسيرات المضادة، كلّمت حمروش عن ضرورة وضع حد لهذه الفوضى المستمرة ! قال لي بتعجب : « لكن يا سي خالد، من سيمسك لي الشارع ؟! »

كان حمروش ينتهج عن وعي وقصد سياسة الأسوأ. هدفه الاستيلاء على السلطة، كل السلطة، وفي أقرب أجل، وهذه الغاية هي التي كانت تملي عليه كل مساعيه. تسامحه مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ، التي يعتقد أنه يستطيع توظيفها وتوجيهها، يثبت ذلك بوضوح. لكنه أخطأ في أمرين : طبيعة الأصولية والمشاعر الحقيقية للشعب...

ولديّ شواهد صغيرة تدل على ما أقول. فقبل الانتخابات البلدية لعام 1990 بفترة قصيرة، تلقت الشرطة أمرا بمطاردة الباعة المتجولين[7]، وبوقف وحجز كل سيارة يقودها شخص آخر غير مالكها الشرعي. أول من تضرر من هذا الإجراء هم المجاهدون وذوو الحقوق الذين تنازلوا عن رخص الاستيراد التي يملكونها وهم غالبا يصوتّون على جبهة التحرير الوطني. فمن خلال التعرض لهذا الامتياز وإلغاء وزارة المجاهدين، كان حمروش يريد إضعاف قاعدة جبهة التحرير الوطني، علما بأن السواد الأعظم من المشاركين في حرب التحرير ينتخبون على هذا الحزب. المشاكل المفتعلة في التعامل مع المسافرين في المطارات، والندرة المدبّرة بإتقان لبعض المواد الأساسية، مع أن المخازن تعج بكل أنواع السلع.. كانت اللعبة مكشوفة، ذلك أن استياء السكان يخدم مباشرة مخططات الأصوليين.

---

6. يلعب بينهم وزير الداخلية محمدي، ووزير الاقتصاد حيدوسى، الأدوار الأولى. وكان وجود إطار سابق في مديرية الأمن الوطني، محمد قنيفد، ضمن هذا الفريق حيرّ المخابرات. فيما كان حمروش يرى أن وجود أحد « الأوزان الثقيلة » في الأمن الوطني مفيدا في التفاعل مع ردود فعل الشرطة في اليوم الموعود.

7. في تونس، كان إقدام أحد الباعة المتجولين في عام 2010، السبب الذي فجّر المظاهرات الشعبية التي أدت إلى سقوط بن علي.

كما أن احتجاجات الريف في المغرب عام 2017 كانت نتيجة موت أحد تجار السمك في ظروف مشابهة.

الديمقراطية من وجهة نظر الجبهة الإسلامية للإنقاذ

بينما كان « الإصلاحيون » منهمكين في بناء قصور على الهواء، كانت الجبهة الإسلامية للإنقاذ، مدعومة بسياسة الشاذلي، تزداد قوة. كانت السلطة في متناول أيديها. وكان السؤال المطروح هو : كيف تصل إليها بسرعة ؟

تذهب إلى الانتخابات أو لا تذهب ؟ المناقشات الواسعة التي فتحها حول الموضوع « شيوخ » ذوو مؤهلات إسلامية مؤكدة كانت تميل في الأغلبية إلى الرفض. يقول « مفتون » شباب من خريجي قندهار أن صندوق الاقتراع مفتوح على حفرة من غير قاع، وأن كل شياطين جهنم متجمّعة فيها. يعجز حتى غويا[8]، في أحلك فترات اكتئابه، عن تخيّل مثل هذا المشهد السوداوي. يعتبر هؤلاء السلفيون المتحجرون أن الاقتراع هو في حد ذاته كفر. لأن لتطبيق كلام الله، ليست هناك حاجة للحصول على موافقة الشعب. وكان عباسي في كل تجمع يشرح ما هي الجبهة الإسلامية للإنقاذ وإلى أين يقود الجزائريين. يقول بصوت عال وواضح أن « الحرية شعار ماسوني، وسمّ يهودي الهدف من ورائه إفساد العالم... إن الديمقراطية عندما لا يحكمها ويضبطها الإسلام هي مرادف للفوضى والانحطاط والانحلال... سيادة الشعب تتنافى جوهريا مع حكم الله ».

كيف يمكن التوفيق بين هذا المفهوم والديمقراطية التي تنعت بالكفر وبالبدعة المستوردة من الغرب ؟ وكما كتب محمد عصامي : « إنه بالنسبة للحركة الإسلامية، والجبهة الاسلامية للانقاذ تصرح بذلك علنا بصوت علي بن حاج : "لا يهمّ إرضاء الشعب بقدر ما يهمّ ارضاء الله"، موضّحا بذلك مهمة حزبه ومفهومه الذي يصوّر الشعب والله كشيئين متضادين. أما الذين يقولون : "جب إعطاء لقيصر ما لقيصر ولله ما لله"، فهم مصنّفون في خانة أعداء الإسلام والمسلمين. "ليس من حق أي جماعة بشرية ولا أي حوار أن يجيز لنفسه إعادة صياغة هذا المبدأ الأزلي، وتكييّفه مع متطلبات العصر..."

"كل تفسير آخر لهذا الكلام، جديدا كان أو قديما، لا يمكن إلا أن يكون بدعة منبوذة ومحكوم عليها ومحرّمة وفقا لتعاليم السنّة النبوية"، التي حوّلت حسب القراءة السلفية المتزمتة للجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى مبادئ حزبية. »

8. فرانسيسكو دي غويا، رسام ونقاش إسباني.

في تصريح لأسبوعية « الجزائر الأحداث »، بتاريخ 1989/12/24، كان عباسي أكثر وضوحا : « نحن لا نقبل بهذه الديمقراطية التي تسمح للمنتخبين بمخالفة لإسلام والشريعة ومخالفة عقيدته وقيّمه ». في الحقيقة، كان زعيم الحزب الأصولي بحكم سنّه مستعجلا للوصول إلى الحكم، فلا يرغب في تضييّع الوقت بالمرور عبر صناديق الاقتراع. كذلك هو بعيد عن التأويلات الدينية التي يتداولها أصحابه. فهو يردد ويجتر الكلام العقائدي من غير أن يؤمن به لحظة واحدة. إنه رجل اللحظة. يريد كل شيء في الحين. لا داعي لوجود أي تصويت لتزكية هذه الحقيقة البيّنة وهي أن « الحكم لله ». أيّ لعباسي الذي يرى نفسه في مقام الله. وبما أن الله معصوم عن الخطأ وهو المنجّي... على الدولة، شاءت أم أبت، أن تسلّم بهذه الحقيقة وتسلّم مفاتيح الجزائر لعباسي وأتباعه الذين احتكروا لوحدهم كلام الله. ويقول من جهته السعيد مخلوفي[9]، الذي أصبح منظّرا للوصايا العشر لحركة التمرد الإسلامي وأثبت قدراته خلال عصيان جوان 1991 : « إن الديمقراطية هي وسيلة تستخدم لسلب إرادة الناس وإجبارهم على الخضوع للمنحرفين، طالما أنه ليست الأغلبية هي لا تحدد الحق والعدل... وإنما الله وحده هو الذي يقرر ».

وفي حوار مع يومية « أوريزون » نشر في 23 فيفري 1989، بمناسبة الاستفتاء على الدستور، قدّم علي بن حاج شرحا أوفى وأوسع لموقف الجبهة الإسلامية للإنقاذ من التعددية السياسية والديمقراطية، وقال عن المادة السادسة من الدستور التي تنص على أن « الشعب هو مصدر كل السلطة » : « إذا كانت التعددية تسمح للأحزاب السياسية بنشر الكفر والآراء التي تخالف معتقدات الأمة، فإن هذا أمر غير شرعي... ومن واجب الحكّام أن يضعوا حدا لهذا الوضع »... إن التعدد الحزبي غير مقبول لأنّه نابع من رؤية غربية. فإذا عبّر الشيوعي عن رأيه وعبّر البربري عن رأيه، وغيرهم، فإن بلادنا ستصبح ساحة للمواجهة بين الإيديولوجيات المختلفة والمتعارضة مع دين شعبنا. لا توجد ديمقراطية لأن مصدر السلطة الوحيد هو الله، من خلال القرآن وليس الشعب. فإذا صوّت الشعب ضد شرع الله، فإن لن يكون سوى كفر. في هذه الحالة، يجب قتل هؤلاء الكفار على أساس أنّهم يريدون استبدال سلطتهم بسلطة الله[10].

9. حكم عليه بالإعدام بتهمة الإرهاب، وعفا عنه بن جديد.

10. علي بن حاج، « أوريزون » 1989-02-23.

وقام « الشيوخ » المعروفون في الساحة بالمزايدة على هذا الكلام:

« اعلموا أن الديمقراطية غريبة عن بيت الله. احذروا من أي شخص يأتي إليكم ليقول لكم أن مصطلح الديمقراطية موجود في الإسلام. لا توجد ديمقراطية في الإسلام. الديمقراطية كفر. »[11]

« حركتنا مثل صاروخ من طابقين : طبقة الإطلاق الأولى ديمقراطية. والثانية هي وضع المجتمع الإسلامي في المدار »[12]. هكذا يخطب في أواخر هذا القرن العشرين من يدّعي أنه يعبّر عن صوت الشعب، نفس الشعب الذي يراد إخضاعه بقوانين سنّت في القرن السابع، في عهد الملك داغوبيرت.

وكان ما يسّمى بتيار الجزأرة، ويتكوّن من مثقفين معرّبين يرغبون في الانتقام من الفرانكفونيين، من أنصار المشاركة في الانتخابات، حتى لو اقتضى الأمر وكانوا يقولونها في كل تصريحاتهم وقف تنظيم أي انتخابات بعد الوصول إلى السلطة. ففي نظر هؤلاء الأصوليين الذين ينظرون إلى الأمور خارج الأحكام العقائدية عندما يخدم ذلك مصلحتهم، فإن استشارة الشعب مجرد إجراء شكلي و« قنطرة » أو ممر ضيق ومظلم « نعبره رفقة من لا يحبّوننا، لكن المهم أنّنا سنبقى وحدنا في النهاية ». إن الغاية الكبرى وهي الوصول إلى السلطة تستحق بعض التضحية بالمرور ولو مرة عبر مراكز الاقتراع، مرددين هذا الشعار الذي لا يعرفون أنه للزعيم الشيوعي لينين : « إن الديمقراطية هي الحبل الذي سنستخدمه لشنقهم ».

هذا الاختلاف الجوهري فيما يتعلق بالاستراتيجية الواجب تطبيقها لتحقيق نفس الهدف تسبب في خلافات وانقسامات وفي تصفيات داخلية. بعض المعلقين الأجانب خدعتهم المظاهر وقالوا أن هناك « أصوليين معتدلين » يؤمنون بالديمقراطية طالما أنهم يسعون للوصول إلى السلطة عن طريق الانتخابات، لكنّهم لم يروا (أو لا يريدون أن يروا) أنّ كلا التيارين في الواقع يسعى لبلوغ نفس الهدف : وهو تحويل الجزائر إلى جمهورية إسلامية.

ظل عباسي مدني يرفض مبدئيا فكرة إخضاع « شرع الله » للتصويت، لأنه كان مستعجلا للوصول إلى السلطة، إلا أنه كان حذرا. لا يزال يحتفظ ببعض الذكريات

11. علي بن حاج، نائب رئيس الجبهة الإسلامية للإنقاذ، « المغرب » عدد 173 الصادر في 1989-10-20.
12. عبد الله جاب الله، رئيس حركة النهضة، في تجمع انتخابي بالجزائر العاصمة، ديسمبر 1991.

المؤلمة عن المدة التي قضاها نزيلا في سجن لامبيز (تازولت) بعدما تم تفكيك جماعة بويعلي في أوائل الثمانينات، ويعرف ميزان القوى الحقيقي. بل كانت التنازلات التي يقدّمها بن جديد وتراجعاته هي التي نفخت فيه هذه الجرأة. في أعماقه هو واثق من أنه لا يستطيع الوصول إلى السلطة دون المرور عبر الانتخابات. يعرف أن الضغوط التي يمارسها حزبه دفعت بالمعارضة إلى توحيد صفوفها. المعاقل الجهوية التي يهيمن عليها أنصاره لم تقو على الانتشار. ذلك أن الشرق والغرب والجنوب ومنطقة القبائل بقيت في معظمها غير مبالية وأحيانا مناوئة لخطاب حزبه وأتباعه. وكان الكثير من الجزائريين خائفين من تصدع المذهب المالكي الذي تتبّعه الأغلبية في البلد، بين مطرقة الفتاوي المفبركة وسندان التأويلات المخادعة.

هذا ما كتبه محمد مولود[13] في سبتمبر 2017 في جريدة « ليبرتي ». ونلاحظ عند قراءته أن السلفيين لم يتغيروا قيد أنملة : « تطرح السلفية نفسها بوصفها عقيدة عدمية، بالنظر إلى صفة التشدد والتزمت الملازمة لها خلافا لتنوّع المجتمع الجزائري، كبديل يؤسس تصوراته ومصدره وبقاءه على ماض بعيد يستلهم مثله الأعلى من مؤسسي الفكر. تصرفاتها في الغالب عنيفة، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالتعرض للفئات الوطنية التي ما زالت تحتفل بالطقوس الشعبية. ويتجلى ذلك في الاعتداءات المتكررة التي تستهدف مختلف الطقوس الشعبية (منع تمشرط أو الوزيعة في تقصرين بالجزائر العاصمة على سبيل المثال)، والممارسات الثقافية (التنديد بالحفلات الموسيقية وغيرها)، وعدم الاعتراف بالمرجعية الدينية الوطنية (الاستيلاء على بعض أماكن العبادة)، وترويج النساء وفرض "البوركيني" كلباس "حلال" في الشواطئ... بغض النظر عن كون هذه التصرفات تشكّل قبل كل شيء مساسا بالنظام العام، فهي تندرج في إطار "عملية خطّط لها من الخارج" ».

نعم من الخارج. ولدينا الأدلة، ولقد تصرّفنا في الوقت المناسب بناء على ذلك. لكن لا نتسرع ولنواصل الاستماع إلى الأصوات المأذونة في الجبهة الإسلامية للإنقاذ. عن النساء تحديدا، اللواتي يلقين عموما في نفس « سلة المهملات » الاجتماعية. ففي رأي بن حاج، إن الفسق مرتبط بالاختلاط الجنسي في المدارس والجامعات وأماكن العمل. كما يرفض الاختلاط في جميع العلاقات الاجتماعية.

13. باحث وأستاذ في جامعة نانت الفرنسية.

فهو يعد بحبس المرأة الجزائرية داخل « البرقع » بمجرد وصوله إلى السلطة. ولقد علّق على هذا الموضوع في كل مناسبة أتيحت له، مكررا ما قاله لجريدة « أوريزون » في 1989/02/23 : « إن المكان الطبيعي للمرأة هو البيت... لو كنّا في مجتمع إسلامي حقيقي، لا يجوز للمرأة أن تعمل. لا يجب أن تترك بيتها حتى توهب حياتها لرسالتها العظيمة التي تتمثل في تربية الرجال. المرأة صالحة لإنجاب الرجال. فهي لا تنتج أشياء مادية، وإنما تنجب هذا الشيء الأساسي الذي هو الانسان المسلم. هل يجوز السماح بالاختلاط الجنسي في مؤسساتنا التعليمية والجامعية ؟ هذا أمر يتعارض مع الأخلاق الإسلامية. يجب أن نفصل بين البنات والبنين... كما أن السماح للرجل والمرأة بالعمل جنبا إلى جنب في نفس المكتب يتنافى كليا مع أخلاقنا... »[14].

كان عباسي يراقب بقلق وتوجس صعود حزب منافس[15] يطرح تصوّرات أقل عدائية عن الإسلام والديمقراطية، ويحمل خطابا تعود فيه كلمتا « الحوار » و« التسامح » بشكل ساعده على استقطاب أعداد متزايدة من الأنصار. لم يشك أبدا في موقف القيادة العسكرية. تهديداته بإعلان الجهاد ورفضه إدانة الأعمال الإرهابية التي تستهدف رجالنا ومنشآتنا، أثارت حفيظتنا. كيف يمكنه أن يسيئ فهم ما يفكر به غالبية الجزائريين والجيش والأجهزة الأمنية، عندما يكون في أعلى هرم الحركة التي يرأسها كثيرون ممن اختاروا طريق « الجهاد » منذ بداية الثمانينات ؟ فهو من فصيلة القادة الذين لا يكونوا قادة إلا إذا اتبّع رأي رجاله. مع أن رفضه لمبدأ التصويت قد يكلفه ثمنا غاليا. لا بديل عن العملية الديمقراطية التي تمسك بها بن جديد ومستشاروه، عدا اللجوء إلى الانقلاب. لكنه لا يملك الإمكانيات للقيام به. فحاول إقناع المناضلين المترددين سرا بأن الزاوية التي اختاروها تنطوي على سلبيات قد تشكل خطرا قاتلا على القضية التي يدافعون عنها. لكل هذه الأسباب، غيّر رأيه وقرر إشراك الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الانتخابات البلدية. واختار لها شعارا يسعى من خلاله لاكتساح الأصوات : « صوتك هو طريقك إلى الجنة ». وفي التفاتة أراد من خلالها أن يظهر بمظهر الرجل الشهم، دعا إلى خروج مشرّف للشاذلي وحمروش الذي أراد أن يرد له الجميل على تسامحه معه،

14. في الأحياء الجامعية، تتعرض الطالبات لكل أشكال المضايقات والمراقبة. ومنذ أن حكمت الميليشيات الإسلامية على ملابسهن بأنها غير محتشمة وتخالف القيم الإسلامية، تكاثرت الاعتداءات عليهن بالمواد الحارقة. ففي الليلة من 22 إلى 23 جوان 1989، بورقلة، قام عشرات من العناصر المتطرفة بإشعال النار في منزل امرأة مطلقة متهمة بالدعارة. ابنها البالغ من العمر أربع سنوات مات محترقا.

15. ونقصد به حركة « حماس » بقيادة محفوظ نحناح.

من غير أن يكلف ذلك الجبهة الإسلامية للإنقاذ كثيرا. وجد سلواه في تهافت الأنصار والتكبيرات التي تعلوا من كل الجهات وتبشّر بعواقب محمودة لاختبار الاقتراع الذي فرضته عليه سلطة « مرتدة ». « كما لو أنه يجوز للمرء أن ينزوي في ركن ليصوّت على الله ». بقية مشواره، قبل الفوز الساحق في الانتخابات المحلية، هي عبارة عن سلسلة من التصريحات التي يجمع فيها بين الدعوة إلى الصلح وبين التشدد بغرض تعجيز السلطة أثناء المفاوضات التي فتحت حول الترتيبات العملية الخاصة بالانتخابات القادمة.

بعد البت في مسألة المشاركة، انطلق « الفيس » في هجومه بسلاحين : السلاح الأول هو صندوق الاقتراع الذي شبّهه، مثلما أشرنا إلى ذلك، بنعش الديمقراطية، لأنه لن يستخدم إلا مرة واحدة، والسلاح الثاني هو الكلاشنيكوف الذي شرع الكثير من أتباعه باستخدامه على نطاق واسع. في تلك الأثناء بدأت تنتشر شعارات حربية من مثل : « بالفوط ولاّ بالبلوط ! »[16]

الجيش الاسلامي

كان الجيش الاسلامي، حسب مهندسيه، متكوّنا في البداية من فرق شبه عسكرية تستعرض قواتها يوميا في الشارع وتتميز بهيئتها الخاصة. توحي المسيرات التي ينظمها الشبان الملتحون بالعشرات على طول الطرق والتدريبات التي يقومون بها في الحقول المهجورة تحت إشراف قدماء أفغانستان بأن تدريب المجندين قد بدأ. وكشفت هذه الأعمال التي تقام تارة خلف جدران بعض المساجد وتارة أخرى في العلن، أن الأصوليين فقدوا قدرتهم على الصبر لامتلاك الوسائل اللازمة لهم للوصول إلى السلطة بقوة السلاح.

تكاثرت سرقة المتفجرات في المحاجر، وانتشر عناصر « التكفير والهجرة » بعد اندماجهم مع العائدين من أفغانستان، عبر جميع أنحاء التراب الوطني. وفي تلك الأثناء، أعلنت الحركة الإسلامية المسلحة صراحة أنها تجهز نفسها للجهاد. وأنشئت خلية متكوّنة من خمسة عناصر ميليشيات في كل بلدية. وحفرت مخابئ وأعيدت تهيئة المخابئ القديمة التي صنعها جيش التحرير الوطني. كما فتحت معسكرات للتدريب يشرف عليها عبد القادر شبوطي[17] في الجبال.

16. أي سنأخذ السلطة عن طريق الانتخابات أو بالحرب.

17. عضو سابق في جماعة بويعلي وأحد منفذي الهجوم على مدرسة الشرطة بالصومعة في عام 1982.

نصحني البعض بأخذ زمام المبادرة، قبل أن تحس الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالقوة التي ستحثها على طلب معدات عسكرية و« متعاونين » من جهات خارجية، ستصنع منها طرفا محاربا حقيقيا يصعب التغلب عليه. كان جوابي واحدا لم يتغير : « يتعين على السلطة السياسية اتخاذ القرار ! ». الهجوم على مدرسة الشرطة بالصومعة من قبل جماعة مصطفى بويعلي عام 1982، وسرقة متفجرات في مخازن البارود التابعة للشركة المكلفة ببناء سد الأقرم (جيجل) في الليلة من 16 إلى 17 ماي 1990، والهجوم على الثكنة التابعة لحرس الحدود في قمار بالشرق الجزائري يوم 29 نوفمبر 1991[18]، والهجوم على فرقة الدرك الوطني في بني مراد (البليدة) في 23 ديسمبر 1991 [19]، كلها تمت بدافع واحد، وهو التسلّح بأي ثمن. ذلك أن البحث عن أسلحة لخوض العمل المسلح هو هاجس قديم عند الإسلاميين الجزائريين. من بين اللجان السبع التي تتشكل منها حركة بويعلي الإرهابية، نجد لجنة الأسلحة والمعدات والتعبئة. هاجس الأسلحة في كل مكان وكل زمان ! بدأت أجهزتنا الاستعلامية تشك في قيام مسئولين في « الفيس » باتصالات مع أطراف أجنبية. من جهة المغرب، لا أعتقد كثيرا. لأن أي حماقة من قبل القصر الملكي ستنجر عنها مباشرة عودة القوات الصحراوية إلى النشاط. لكن ليبيا التي يحكمها رجل يصعب التنبؤ بما يخطط له، يمكن في أي لحظة أن تمد الأصوليين بإمكانيات تقوّي قدراتهم. جنّدت وسائلنا الاستخبارية لتقصي الأمر من هذه الجهة، وضاعف حرس الحدود من يقظتهم. لكن في تلك الساعة، تكفي نقرة بالأصبع لإبادة الجحافل الصاخبة التي تعج بها شوارع وسط الجزائر. وكشف تذكير عباسي بنكسة المدرعات الروسية في غروزني، أنه لا يستبعد قيام تمرد مسلح كفيل بتعريض دبابات الجيش الوطني الشعبي التي ستأتي إلى العاصمة لنفس المصير الشيشاني. في الجزائر العاصمة. لم تخيفنا هذه التهديدات، بل عززت قناعتنا بأن لا شيء سيوقف الأصوليين لتحقيق غاياتهم. وكانت كلمة « اليقظة » تعود في كل التوجيهات التي أصدرها.

خلال الأشهر التي تلت أحداث أكتوبر المأساوية، تم اتخاذ إجراءات لمنع أي هجوم على الثكنات أو أماكن تمركز الجنود. لم يعد هناك وقت للتغيّب لأداء العمرة

18. عملية قامت بتنفيذها مجموعة من « الأفغان » بقيادة عيسى مسعودي المدعو « الطيب الأفغاني » ومحمد دهان، تحت إشراف عمار لزهر، وهو عضو منتخب في بلدية الوادي ينتمي إلى الجبهة الإسلامية للإنقاذ ورئيس المكتب المحلي للحزب عبد الحميد بغلي.

19. نفذتها الجماعة الإرهابية « الباقون على العهد ».

أو للتسوق في تعاونيات الخدمات الاجتماعية التابعة للجيش الشعبي الوطني، أو ببساطة لأن بعض الضباط اعتادوا ترك مداومتهم للالتحاق بفراش الزوجية الدافئ. ففي هذه اللحظات العصيبة التي تستلزم التعبئة الشاملة، كلّ في منصبه.

أتاحت الحرب الأمريكية على العراق فرصة لعلي جدي، الذي كان يتحدث باسم « الفيس »، لمحاولة الدفع بخيار الكفاح المسلح إلى الأمام. فانهالت الطلبات على الشاذلي. وبأمر من هذا الأخير، استقبلتُ عدة أعضاء من قيادة الحزب الأصولي، أو ما يسمّى بمجلس الشورى. أعرب « الشيوخ » عن رغبتهم في تنظيم معسكرات تدريبية لمناضليهم المتطوعين من أجل القتال في العراق. لكنّهم في الحقيقة يريدون إعداد رجالهم للعمل المسلح. وكان الشيوخ برغبتهم في أن يتم استقبالهم بوزارة الدفاع الوطني، يقصدون التأثير النفسي. إلا أنّهم ما كان عليهم إلاّ أن يكتفوا بمكتب في قصر الحكومة. طيلة المدة التي استغرقها الاجتماع، ظل وزير الداخلية محمّدي يطلب مني أن أمنحهم « بضعة » معسكرات. وهذا بالنسبة لي تأكيد إضافي لمّا كنت أعرفه من قبل، وهو أن مسيرات الأصوليين أقيمت بموافقة حكومة حمروش، ولاسيما القطب « الثلاثي » المتكوّن من حمروش ومحمّدي وحيدوسي.

جاء الشيوخ بقوة. وكان علي بن حاج متنكرا في زي جندي. وكان الإمام النحيف يبدو كأنه يعوم داخل لباسه الفضفاض[20]. فهذا الشاب ذو البشرة الطينية والأمرد وسط الوجوه الكثة يعاني من نفس العقدة التي يعاني منها ذلك الغلام المخصي الشهير في قصر السلطان التركي الأكبر. خدوده الناعمة تعطي لنبرة صوته اهتزازات معدنية. مفرداته حربية. إلهه هو إله العقاب. وإسلامه هو إسلام الإكراه والوعيد. لا يعد بملء المصانع وإنما المقابر. لا يتحدث عن راحة المساكن، وإنما عن سكينة القبور. شهداء الإسلام أجدر بالتقدير من شهداء ثورة 1954. خزائنهم « المقدّسة » تحفزّه لتولي دور المخلّص والمنقذ. بعد التحية كعسكري منضبط، تركت لهم المبادرة بالكلام. كان عباسي هو من فتح النار : « الجزائريون ساخطون من موقف الجيش عندما يتعرض بلد شقيق للهجوم من قبل الصهاينة. أمريكا يقودها الصهاينة. فهم الذي يقودون الطائرات التي تقصف العراق. إن دعم العراق واجب على كل مؤمن. إذا كانت الجزائر الرسمية غير قادرة على التحرك لأسباب دبلوماسية، أو لأي سبب آخر، فلتسمح لنا بإرسال

20. همس أحد جنود الحراسة عمد مروره بالقبة : « اللباس العسكري كبير عليك ».

المتطوعين. لدينا مئات الآلاف من الرجال المستعدين للذهاب لدعم الشعب العراقي الشقيق. دعونا نفتح معسكرات التدريب واعطونا الأسلحة ! ».

بينما كان الشيخ يسترسل في خطابه الذي اختلط فيه الحابل بالنابل : الإسلام والعروبة وعدم اعتراف الأمة بالحدود وواجب التضامن، كنت أفكر في المحنة الرهيبة التي تنتظر الجيش والشعب العراقيين.

الموت في سبيل صدام حسين ؟ لقد اكتسب الجيش العراقي وهيئة أركانه خبرة كبيرة خلال الصراعات الإقليمية التي أقحمه فيها الدكتاتور بدافع من الغرور وجنون العظمة. على الأرض، عندما يواجه رجال بمعداتهم رجال آخرين بمعداتهم، فإن ميزان القوى هو الذي يحسم في الأخير مصير المعركة.

كانت هيئة أركان الجيش العراقي متكوّنة من عسكريين أكفاء وواقعيين. درسوا في أحسن الكليات العراقية والانكليزية والسوفيتية. خلال حرب التحرير، تابع عشرات من الضباط الجزائريين دورات تكوينية في العراق تحت إشراف أخصائيين معترف بكفاءتهم. خاصة في مجال المدفعية. أنا متيقن من أن القيادة العسكرية العراقية لم تنخدع بنتيجة أي حرب محتملة مع أمريكا القوية وحلفائها وترسانتهم الجبارة. لماذا لم تحذّر هذه القيادة العسكرية صدام حسين ؟ لا شك لأن الدكتاتور لا يسمح بأي نصيحة أو نداء للتعقل. وعلى غرار هتلر بالأمس (مع كل الفروق بين الرجلين) يعتقد أنه قادر على الوقوف في وجه العالم بأسره. ومثل هتلر، قاد جيشه إلى الهاوية، وبلده إلى الدمار وشخصه إلى الطريق المسدود. لقد صنع صدام بيديه الحبل الذي شنق به يوم 30 ديسمبر 2006.

وقع الدكتاتور في الفخ الذي نصبّه له الدبلوماسية الأمريكية التي قامت بقراءة صحيحة للنموذج البسيكولوجي للرجل الذي أطلقته الولايات المتحدة على إيران الخميني، ثم بعد ذلك على الكويت. فانطلق صدام وكان اسما على مسّمى زاحفا على الكويت. أراد صدام أن يعيد تشكيل الشرق الأوسط على طريقته الخاصة. لم يكن يعرف أن الشرق الأوسط الجديد كان جاهزا في أوراق جورج بوش الأب والابن. قدّر للعراق أن يتحوّل إلى مجموعة من الأقاليم زاد من تشتيتها وتمزيقها تناحر الطوائف الدينية وفتنة الفقهاء الجدد.

هل من سياسي جزائري أو عسكري الجزائري يمكن أن يفكر في إرسال الجيش الوطني الشعبي لنجدة صدام حسين ؟ وهل الجزائر مسؤولة عن نكسات صدام في شيء ؟ إن مشاعر التعاطف والتضامن تجاه الشعب العراقي الشقيق الذي قاده إلى الهلاك دكتاتور مصاب بجنون العظمة، أحسّ بها كأي جزائري، لكن المشاعر والعواطف الصادقة شيء ومصالح بلدي شيء آخر.

قبل ذلك بأيام، عندما طُلب من بن جديد الانضمام إلى التحالف الذي دمّر فيما بعد نظام صدام والعراق معه، أعلنت باسم الجيش الوطني الشعبي، رفضنا لدعم هذه العملية بأي شكل من الأشكال.

في يوم 2 أوت 1991 وعلى السابعة مساء أي قبل سبع ساعات من إعلان الحرب على العراق، أخبرني الجنرال الراحل فضيل سعيدي مديرُ المصالح الخارجية أن الحرب ستندلع في هذا المساء نفسه. وكوني أعرف جدّية الرجل، كان أول قرار اتّخذته هو إخطار المكلّف بالأعمال لدى السفارة العراقية بالجزائر ؛ وفي الوقت نفسه اتصلتُ بالجنرال العربي بلْخير أطلب منه التأكّد مما وصلني عن طريق معارفه. وفي ظرف ساعة إلا ربع عاود الاتصال بي ليؤكّد لي أن الهجوم سيتمّ فعلاً هذا الليلة، فطلبت منه الاتصال بوزير الشؤون الخارجية السيد أحمد غُزالي ثم الالتحاق بنا بمقر الرئاسة. أبلغت الوزير الخبرَ وطلبت منه – في حدود الساعة العاشرة ليلا – الاتصال هاتفيا بالرئيس لإعلامه بما يحدث ؛ وسمعت من خلال الهاتف الرئيسَ يسأله قائلا : « من أين وصلك هذا ؟ ». ولما أجابه الوزير أني أنا الذي أخبرته بالهجوم الوشيك، أخذ الرئيس الأمر بكثير من الحذر، واعتبرتُ هذا احتقارا في حقي لما أضاف : « ولكن من أين لخالد أن يتحصّل على مثل هذه المعلومة ؟ » ؛ فتساءلت في نفسي بالنظر إلى قوله، فقلت لماذا عيّنني وزيرا للدفاع إذًا.. لا يهم.

بقينا ننتظر مع العربي بلْخير ونتطّلع من حين إلى آخر إلى ما تأتي به الأخبار على شاشة التلفزيون. لكني كنت أنا متأكدا أن الحلفاء سيضربون في أية لحظة من اللحظات. وعلى الساعة الواحدة صباحا بعد النشرة الأخيرة، جاء الخبرُ مدوّيا : حَربُ الخليجِ قد بَدأتْ. استدرت نحو غزالي وقلت له : « والآن، انقضْه ! ». سمعت صوت الشاذلي متلعثما مشتبكًا بالنعاس على خط الهاتف، فهمستُ إلى غزالي بأن يقول له بعقد مجلس للوزراء هذا الصباح. وبقينا ثمة في مكاننا نتابع مجرى الأحداث، حيث كانت الهجومات بالقنابل الثقيلة تتوالى متساقطة على أرض العراق، ولم يأتِ ردٌّ

العراقيين عليها إلا بعد خمس ساعات طويلة بإطلاق صاروخ واحد من نوع سْكود ؛ وفهمت حينها أن القوات العسكرية العراقية قد أصبحت غير قادة على الردّ مثلها مثل مركز القيادة ووحدات الدفاع ضد الطائرات.

وعند اجتماع مجلس الوزراء بعدما بتُّ الليلة يقظا، منحني الرئيس مباشرة الكلمةَ بعد افتتاحه الجلسة. لخصت تدخلي يومها أن العراق يخسر الحرب، وشرحت أن الهجومات بالقَنْبلة الثقيلة ستستمر إلى غاية تحطيم وتهديم كل الإمكانات العسكرية والصناعية العراقية. وردّا على سؤال رئيس الحكومة، أضفتُ أن هذا الخيار سيأخذ وقتا يمتد بين 20 إلى 30 يوما لغرض تهيئة احتواء ردود الأفعال العربية. وبعد الزوال من اليوم نفسه قدمت نفس العرض في اجتماع مجلس الحكومة. وعلمت لاحقا أن البعض من بين الوزراء بخاصة وزير التربية، السيد عليّ بن محمد المتكوِّن في الشرق الأوسط، قد صُدموا لما عرضته عليهم في تدخلي مُعتقدين أن العراق كان يملك قدرة أكبر للرد على هذا العدوان وأن هذا البلد لم ينفذ إستراتيجيته بعدُ. فهمت مرة أخرى أنه وللأسف الكثير كان يفكر بعاطفته وليس بالمنطق الصارم للحقائق التي تفرضها الحرب.

وبعد لقائه الرئيسَ صدّام، ناشد سيد أحمد غُزالي هذا الأخير بالانسحاب من الكويت، إذْ كان ذلك يعدّ بمثابة الفرضية الوحيدة المعقولة علما أن الترسانة العسكرية التي أعدّها الأمريكان في مواجهة العراق لم تكن لمجرد استعراض العضلات، وإنما لتنفيذ هجوم حقيقي وقوي. وهذه النظرة قد طُرحت على العراقيين لعدة مرات عن طريق العديد من مبعوثينا إلى العراق.

وطبيعي جدا أن العراق كان ليستفيد كثيرا بانسحابه من الكويت أو على الأقل يحفظ ماء وجهه، ولجنّبَ تكاليفَ هذه الحرب المدمرة ووجَّه بذلك إهانة حقيقية للأمريكان من دون حساب الخسائر المادية الكبيرة لتنقل قوّاتهم إلى المنطقة مقابل لا شيء. لكن للأسف، فقد كانت العواقب وخيمة على العراق الذي عرّض نفسه للمخاطر وعرّض للدمّار أهمَّ قوة عسكرية للوطن العربي التي كان بإمكانها خدمة قضيتهما.

بطاقة موجّهة لرئيس الجمهورية ردّا على طلبه ببعث فرق عسكرية إلى العراق

تعرض البطاقة التقنية حول العراق الوقائع التالية:

قام العراق عن طريق عملية عسكرية خاطفة باحتلال أرض الكويت وتنصيب نظام جديد يواليه، وبعد وصول قوات عسكرية أمريكية وأجنبية كبيرة إلى منطقة الخليج

وخاصة إلى العربية السعودية، ألحق النظام العراقي هذه الإمارة إلى مقاطعاته. وبحجة التهديد المزعوم لعدوان عراقي ضد العربية السعودية، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بنشر قوات برية وجوية وبحرية واسعة بإقليم العربية السعودية ومنطقة الخليج.

وتقوم الولايات المتحدة الأمريكية بممارسة الضغط بكل أشكاله على البلدان الغربية والبلدان المجاورة للعراق والبلدان العربية من أجل جرّها للانخراط إلى ما تراه الطريقة الأنسب لحل الأزمة.

واعتبارًا لـِ:

– غيابِ تهديد عسكري عراقي حقيقي ضد العربية السعودية وبلدان الخليج، وهي الحقيقة التي تم تأكيدها عبر التصريحات المتكرّرة للسلطات العراقية ؛

- القواتِ التي تقوم الولايات المتحدة الأمريكية والبلدان الغربية بحشدها ثم نشرها لغرض تنفيذ هجومات قوية بالنظر إلى طبيعتها وحجمها وقدراتها على التدمير ؛

– كونِ العراق يمثل القوة العسكرية والتكنولوجية العربية الوحيدة القادرة على تشكيل تهديد محتمل ضد إسرائيل الحليفِ الإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية بالمنطقة وعدوِّ العربِ ؛

يتبيَّن:

1.3- أن رّدَ الفعل الغربي المتفاوت في ظاهره والذي أخذ بعد العقوبات الاقتصادية الجائرة شكلا لحملة تأديبية-عقابية ضد العراق تمّ التحضيرُ لها ببراعة وسط الرأي العام الدولي، يسعى إلى تحقيق هدفيْن اثنين:

– تمكين استقرار المنطقة المعرضة للاضطرابات المتكررة بضمان الأمن للأنظمة الهشّة الموالية للغرب، وذلك لفائدة القوى الغربية بطبيعة الحال ؛

– الاستفادة من سلبيّة أو بالأحرى من تواطؤ الاتحاد السوفييتي وارتباك الوطن العربي المنقسم.

2-3. أن نيةَ الولايات المتحدة الأمريكية لا تقتصر على ردع العراق حتى لا يقوم بعدوان ضد العربية السعودية وبلدان الخليج فحسب، ولكن...

3-3. نيّتَهم النهائية هي تدمير الإمكانات العسكرية والتكنولوجية للعراق لغرض تأمين حليفهم الإستراتيجي والمفضّل أولا، ثم وضعه في موقف قوة في حال تمّت تسوية محتملة للقضية الفلسطينية ثانيا ؛

3-4. أنه لإضفاء الشرعية على عملية عسكرية حتى لو كانت محدودة ضد بلد عربي واستمالة الرأي العام الدولي والمحلي أيضا، تسعى الولايات المتحدة الأمريكية للحصول على موافقة الأمة العربية بمشاركتها بفرقها العسكرية في حربها ضد العراق.

4. لا بد من الإشارة إلى أن القمة العربية المنعقدة يوم 10 أوت 1990 بالقاهرة تستجيب إلى انشغال قادة الولايات المتحدة الأمريكية طالما أن القرار المُتبنى يرمي إلى موافقة وشَرْعَنَة عملهم العسكري المساند من قبل حلفائهم الغربيين. غير أنه وإلى حد الساعة اثنان فقط من الدول العربية وهما مصر والمغرب، من استجاب لطلب الولايات المتحدة الأمريكية ببعث إلى المنطقة فرق عسكرية يمكن وصفها بالرمزية على أية حال. وبالنظر إلى طبيعة نظاميْ هذين البلدين العربيين المتميّزين بعلاقاتهما ذات الامتياز مع الولايات المتحدة الأمريكية وعلاقاتهما الأخرى الوثيقة والمستمرة مع إسرائيل، فلا يمكن لوجود فرق مصرية ومغربية أن يشكّل ضمانة كافية على العدوان لدى الرأي العام للأمة العربية. ففي هذا الإطار يجب أن نتوقّع مضاعفة الجهود وتشديدا في الضغوطات مختلفةِ الأشكال من قبل الولايات المتحدة الأمريكية من أجل كسب إلى جانبها حضورَ فرق بلدان أخرى ذات تمثيل معتبرٍ في أعين الأمة العربية، مثل الجزائر بالدرجة الأولى وسوريا والأردن وتونس وليبيا وحتى اليمن.

5. فالإرسال المحتمل لفرق من الجيش الوطني الشعبي إلى العربية السعودية في هذا الوضع الذي يميّزه انتشار في هذا البلد قوات أمريكية وغربية موجّهة من دون شك إلى تدمير الإمكانات العربية، يمكن أن يذهب:

5-1. على المستوى الدولي:

– في عكس الموقف الرسمي للجزائر المعبّرِ عنه في القمة العربية بالقاهرة، وبناء عليه المخاطرة بمصداقية الالتزامات الدولية المستقبلية لبلدنا ؛

– ويمسَّ بالحظوة التي لا زالت الجزائر تتمتع بها لدى الرأي العام على مستوى الجماهير العربية ؛

– ويساهمَ في إضعاف القضية الفلسطينية وتعزيز الموقف الإسرائيلي بالمنطقة ؛

وحقيق أنه لا يمكننا أن ننكر أنه يمكن لإرسال فرق من الجيش الوطني الشعبي إلى العربية السعودية أن يعود احتمالًا على الجزائر ببعض الفوائد المالية والاقتصادية.

5-2. على المستوى الوطني:

– أن يؤدي إلى فقدان مصداقية الدولة بالتصرف عكس الموقف الرسمي لبلدنا المعبّرِ عنه في القمة العربية بالقاهرة؛

– وفقدان تأييد الشعب الذي يلتف في أغلبيته العظمى ضد الفرق العسكرية الأجنبية المتواجدة بالعربية السعودية وبالخليج ؛

– والمساهمة في تعزيز أكثر مصداقية الأحزاب السياسية المعارِضة مع اقتراب الانتخابات التشريعية.

5-3. على المستوى العسكري:

– أن يؤدي إلى خطورة تدمير فرق الجيش الوطني الشعبي إذا ما اعتبرنا إمكانية استعمال السلاح الكيماوي من قبل المحاربين في ظل الغياب الكلي للتجهيزات المكيّفة في صفوف قواتنا ؛

– وإلى تأجيل تطور إعادة هيكلة قواتنا العسكرية بما أن حجم الفرق المحتمل إرسالها إلى العربية السعودية لا يمكنه أن يكون أقل من وحدة عسكرية أو وحدتين كبيرتين مدرّعتين ومختلطتي الأسلحة.

6. في الختام وبناء على ما سبق بخاصة ما يتعلق بالجوانب التي تعود سلبًا على الجزائر سواء على المستوى الدولي أو الوطني أو العسكري، لا يُمكن التوصيةُ بإرسال إلى العربية السعودية أو إلى أي بلد آخر بالخليج فرقا من الجيش الوطني الشعبي بأي شكل من الأشكال. إلا أنه يبقى من الممكن التفكير في مشاركة فرق الجيش الوطني الشعبي إلى جانب قوة عسكرية عربية بعد الانسحاب القبلي لعامة القوات الأجنبية من المنطقة.

لمست بهذه المناسبة انعدام المسؤولية لدى « الشيوخ » الذين لن يترددوا في تعريض الجزائر لحملات انتقامية رهيبة. كان من الممكن أن تدمّر قواتنا حتى قبل وصولها ساحة المعركة، وكان شعبنا سيموت جوعا بسبب الحصار. كيف يمكنني أن أشرح كل ذلك للمتوترين الجالسين قبالتي ؟

ولدي سبب آخر يجعلني لا أكنّ أي تعاطف خاص لصدام حسين. فهو الذي أصدر الأمر بإسقاط طائرة « غرومان غلف ستريم 2 » الرئاسية التي كانت تقل وزير خارجيتنا

محمد بن يحي والوفد المرافق له في مهمة سلام في المنطقة. توفى محمد الصديق بن يحي في 3 ماي 1982 رفقة ثمانية إطارات من وزارة الخارجية، بالإضافة إلى صحفي وأربعة أعضاء من طاقم الطائرة. ولقد عثرت لجنة التحقيق التي أرسلت إلى المكان برئاسة وزير النقل آنذاك، صالح قوجيل، في حطام الطائرة على شظايا الصاروخ جو-جو الذي فجّر الطائرة الجزائرية[21].

من كان باستطاعته اتخاذ قرار بإسقاط مثل هذه الطائرة، من غير الدكتاتور ؟ ما هي « أسرار الدولة » التي منعت بن جديد من نشر نتائج التحقيق ؟ في الحقيقة، كانت محاسبة صدام ومطالبته بتوضيحات تفوق قدرات بن جديد. وبعد مرور سنوات، تخلى وزير النقل ورئيس لجنة التحقيق تماما عن موضوع المسؤولية في تفجير طائرتنا.

استشهد بن يحي في سبيل السلام، مات في خدمة الشعبين الشقيقين الإيراني والعراقي، مات لأن الديكتاتور العراقي وآيات الله في إيران كانوا مصمّمين على مواصلة الاقتتال[22]. هنا وأكثر من أي مكان آخر في المنطقة، يبدو الشرق في كامل تعقّده. خليط من الأعراق والشعوب والحدود والأديان والطوائف والمصالح المتعددة والمتضاربة ومن أسرار الدولة المتشابكة والمتقلبة التي لا تخضع، في معظم الحالات، إلا لجنون الحكّام وطموحات وأنانيات انتحارية للجماعات الحاكمة المهتاجة، تديرها أيدي خبيرة يسحب كل إصبع منها أو يزيل خيطا من شبكة العنكبوت الهائلة التي أقامتها دول قوية وعازمة.

وهذا ما كتبه القانوني والصحفي عمّار بلحيمر في الذكرى الثلاثين لوفاة محمد الصديق بن يحي قائلا : « حتى الراحل بشير بومعزة رئيس مجلس الأمة السابق الذي لا يمكن التشكيك في صداقته النزيهة التي كان يكّنها لنظام صدّام وفي نفوره واشمئزازه من نظام الملالي الإيراني، اعترف أنه كان حائرا ومتشككا ؛ وكان أمرٌ يشغله ويورقه إلى درجة أنه صرّح به لطارق عزيز قائد الدبلوماسية العراقية المشهور، وهو غيابه

21. الصاروخ جزء من المعدات التي اقتناها العراق من الروس. وقد تحصلت الجزائر على الرقم التسلسلي لهذا الصاروخ.
22. خلال ما يسمى « أزمة الرهائن »، كان بن يحي هو صاحب الفضل في الإفراج عن الأمريكان المحتجزين في شهر جانفي 1981 بإيران.

تقدر إيران رسميا بـ 300 مليار دولار ثمن إعادة بناء اقتصادها. فيما يقدره العراق من جانبه ما بين خمسين وستين مليار دولار. أما تقديرات الخسائر في الأرواح فتتراوح ما بين 300 ألف وأكثر من مليون قتيل إيراني و 800 ألف عراقي. خسارة كبيرة كان بإمكان كلا الشعبين تفاديها.

مراسيم جنازة بن يحي ! ». فردّ عليه طارق عزيز : « فهمت من أسئلتك أن كلامي لم يقنعك ». وختم بومعزة تقرير حواره مع المسؤول العراقي بعبارات محزنة نوعا ما.

لم تكن القومية العربية التي يدافع عنها حزب البعث العراقي وادعاءاته بقيادة الوطن العربي تقبل بأي معارضة أو منافسة. لكن الوساطة الجزائرية كانت تستند على ملف متين ويقودها أشخاص ضالعون. وكانت لديها كل فرص النجاح. كان صدام لا يستطيع أن يعترف بأن يكون عربي حكما في صراع قائم بين عربي وغير عربي. ففي نظره، « إن عدو أي بلد عربي هو عدو كل العرب ». ويعتبر أن الجزائريين جاؤوا للتدخل في شؤون لا تعنيهم.

ليست هذه هي المرة الوحيدة التي تجاهل فيها بن جديد المصلحة الوطنية، بل واستخف بها. عندما قرر القذافي إنشاء نهره الاصطناعي الضخم بضخ المياه الجوفية المشتركة بين الجزائر وليبيا، لم يرفع بن جديد أدنى احتجاج للدفاع عن ممتلكات الجزائر. إن الاحتياجات المائية للمناطق الصحراوية في الجزائر لا تقل أهمية عن احتياجات ليبيا. ومع ذلك، تضخ الموارد الجوفية غير القابلة للتجديد دون أن يثير ذلك أي رد فعل من قبل السلطة السياسية.

كان بن جديد كلّما واجهته مشكلة تتطلب التفكير والعزم، يتردد ويدع الأمور للأيام والزمن. لكن الزمن كثيرا ما يزيد من تعفين الأمور !

قابلت الراحل محمد الصديق بن يحي خلال رحلته الرئاسية التي قادتنا إلى بلغراد ونيودلهي وبكين ثم إلى الإمارات العربية المتحدة. كانت هذه الرحلة التي دامت ما يقرب من شهر مفيدة لأكثر من سبب، لكنها من غير أي مصلحة لبلدنا. الملف الوحيد الذي تم تناوله خلال هذه الرحلة يخص إنجاز مصنع للأسلحة ومصنع آخر للذخيرة. الأسعار التي حصلنا عليها من الصينيين كانت أقل بأربع مرات من تلك التي عرضها علينا « أصدقاؤنا » الصرب.

بمجرد وصولنا إلى بلغراد، أخبرنا الصرب بأنهم لن يأخذوا على نفقتهم الخاصة سوى عشرة أنفار، أي أعضاء الوفد الرسمي فقط. أما البقية، وعددهم حوالي 115 شخصا، فستكون إقامتهم على حسابنا. ذكّرهم صالح قوجيل، المكلف بالمحادثات مع « مضيفينا » أننّا، عندما جاء السيد تيتو إلى الجزائر لحضور المؤتمر الأفروآسيوي،

أفرغنا فندق أوراسي بأكمله. فردّوا عليه من دون حرج : « أنتم أردتم ذلك. نحن لم نطلب منكم شيئا » !

لقينا نفس المعاملة في الهند والصين. وفي الإمارات وجدنا كرم العرب وحسن الضيافة.

عودة إلى الجزائر، وبينما كنت جالسا بجوار بن يحي، فاتحني بالقول : « كان من المقرر أن أذهب إلى إيران من الإمارات، طائرتي تنتظرني هناك، ولكن بما أنني تغيبت لفترة طويلة، توحشت ابنتي، لذلك سأعود معكم وسأذهب من هناك. عند وصولنا إلى الإمارات، لمحت على مدرج المطار طائرة "الغرومان" وكذلك سفيرنا في إيران، السيد غريب ضمن لجنة الاستقبال. بعد أسبوع من عودتنا، بلغني النبأ المفجع : أن طائرة وزير خارجيتنا أسقطت فوق سماء العراق. لم ينج أحد من أعضاء الوفد وطاقم الطائرة. رحمهم الله برحمته الواسعة ! »

لكن لنعد إلى هذا اللقاء مع الشيوخ.

أتساءل ما إذا كان الشيخ الذي يقابلني لا يسخر مني عندما يقول أنه يريد الذهاب لنجدة صدام. لا يهم ! آثرت معه التأني في الحديث والشرح. درس في الجيوستراتيجيا : بعد المسافة، العداء الموجود عند جيران العراق، سياسة القوى الغربية العظمى وإمكانيات الجزائر الحقيقية. تمسك عباسي بموقفه بعناد أكبر. وبينما كان يحلق في أحلامه، عادت إلى ذهني صورة الزحف الجماهيري على الثكنات الذي أحدثه نداء بن بلة في عام 1963، خلال حرب الرمال القصيرة التي نشبت بين الجزائر والمغرب[23] والصعوبات من شتى الأنواع خاصة اللوجستية- التي انجرت هنه. كانت ثكنة علي خوجة على مرتفعات الجزائر العاصمة[24] غرقة وسط أمواج من الجماهير. وكانت الملحمة التي عاشها بضع مئات من المتطوعين الذين اختيروا كارثية ومريرة. لكن الأوضاع مختلفة. فهؤلاء الناس أمامي لديهم خلفيات أخرى. في نواحي المتارس وبلزمة على مشارف جبال الأوراس الغربية التي ولدت ونشأت فيها تحكى قصص كثيرة عن الأسود. كان هناك أسد اشتهى اللحم الطازج، فعرض صفقة على أحد الحيوانات الآكلة للعشب : « أعطيك قنطارا من الشعير، لكنني سآكلكم فيما بعد ». لم يفهم الشيوخ معنى ابتسامتي. رأيت علي بن حاج يزمجر ويلوّح بيديه وبشاهده، وهو يستشهد بآيات قرآنية وبكلام العلماء والأقوال المأثورة. كان يرى نفسه في تجمع

23. عبارة « حقرونا » التي نطق بها بن بلة ألهبت قلوب الشباب الجزائري.

24. كنت أنا مسئول هذه الثكنة، وكنت آنذاك برتبة نقيب.

شعبي. وراح يتوعد : « إذا لم يلبّ طلبنا في ثلاثة أيام، سنتحرك ! » هل هذا إنذار ؟ ردّ على السؤال : « نعم ! »

ارتمى عباسي بنفسه إلى الخلف من شدة فزعه من جرأة صاحبه. أما باقي الشيوخ فطأطئوا رؤوسهم. صمت يصم الآذان ساد القاعة. أمسكت أعصابي وقمت إشارة مني على نهاية المقابلة. وفعل الآخرون مثلي. « إذن، في ثلاثة أيام ؟ ». علي بنحاج يؤكد : « في ثلاثة أيام ! » أومأت برأسي من أعلى إلى أسفل، على أنني فهمت كل شيء. ضغطت على زر، فجاء حاجب لمرافقة قيادات « الفيس ».

لو كان لدى القادة الأصوليين معرفة أقل سطحية بأسباب وآثار الأزمات التي أصيبت بها الحياة السياسية الجزائرية منذ عام 1962، لعرفوا أن أحد أسباب انقلاب 19 جوان 1965 كان إقدام أحمد بن بلة على تشكيل ميليشيا شعبية لقلب ميزان القوى لصالحه، أمام جيش وطني شعبي في قبضة هواري بومدين[25].

ليس شباب الجبهة الإسلامية للإنقاذ المجنّدين الذين ينفخون في صدورهم عند مرور المواكب الرسمية، وهم يلوّحون باللافتة المكتوب عليها : « بالفوط ولاّ بالبلوط »، ولا عنتريات عباسي في حديثه عن انتكاسات الجيوش الروسية في الشيشان هي التي تقلقني، بقدر ما تقلقني قدرات الأصوليين في حشد الشارع. لا تزال ذكرى اللحظات المأساوية التي عشناها في أكتوبر 1988 ماثلة في كل الأذهان.

كان على عناصر التدخل في أكتوبر 1988 تحمل أعباء تزن الجبال لدرء الحريق الذي المتصاعد من جميع النواحي. وكانت حاملات سلاح الجو الكبيرة تحلق دون توقف من نقطة إلى أخرى من التراب الوطني، لتفرغ حمولاتها من رجال الدرك وهم منهكو القوى من قلة النوم.

الجماهير آلة حرب

الحشود الهائجة آلة حرب حقيقية. مع الزمن، عندما تأبى السلطة سفك الدماء فإن الكلمة الأخيرة تبقى دائما لها.

---

25. أسندت الميليشيا التي أنشأها بن بلة إلى الرائد محمود قنز، وهو من قدماء جيش التحرير الوطني. كنت مسؤولا عن الخدمات اللوجستية في الجيش الوطني الشعبي، فاستلمت شحنة السفينة الصينية التي أرست في ميناء الجزائر. لم ترك نوعية وكمية المعدات الموجهة للمليشيا لنا أدنى شك عن نوايا بن بلة.

كان الضغط على بن جديد لإرغامه على إقرار الانتخابات كإجراء شكلي في أسرع وقت مستمرا.

تحتل الجزائر العاصمة مكانة مهمة في استراتيجية الجبهة الإسلامية للإنقاذ، أسوة بالنموذج الإيراني. كل ما يحدث في العاصمة تتناقله على الفور وسائل الإعلام الأجنبية ويسمع عنه الدبلوماسيون الذين يُطلعون حكوماتهم.

تكفل منظّمو المظاهرات بتنقلات الأنصار بكثافة من المناطق الريفية إلى الجزائر العاصمة مقابل أموال تدفع لهم. فما كانت المساجد التي تعج بها الأحياء الشعبية تتناقل نداءات التعبئة. وكان المناضلين الأكثر تمرسا المهيكلين على مستوى العمارة والشارع والحي، هم الذين يقودون المسيرات. عزيمتهم وتحكّمهم في التنظيم هما مفتاح النجاح لأي عملية.

أراد عباسي مدني أن يرفع من درجات تعصّب أنصاره إلى مداه، فأدخل اسم الله مباشرة في اللعبة. ففي شهر ماي 1990، وفي عز الحملة الانتخابية للمحليات، فوق أرضية ملعب امتلأ عن آخره بالعاصمة، وعقب سلسلة من الخطب الدينية المدوّية، ذكر الزعيم الأصولي اسم الله وإذا بالحروف التي تشكل عبارة « الله أكبر » تظهر مشّعة تحت السحب. فهذه الومضة السحرية التي صنعت باستخدام الليزر، أثارت موجة هستيرية لا توصف. وصرع الآلاف من الشباب برؤية « المعجزة الإلهية ». هذه الخدعة البسيوكولوجية الدنيئة تبيّن مدى استعداد الأصوليين لاستعمال أي وسيلة لكسب تأييد الجماهير[26].

بعد مرور شهر على هذا التجمع، فازت الجبهة الإسلامية للإنقاذ بأغلبية البلديات. استولى على السجلات الانتخابية. في كل ولاية وبلدية، يعرف من هو من. وقام مناضلوه بعملية فرز. وبهذه الطريقة تم إتلاف مئات الآلاف من البطاقات الانتخابية. الميزانيات، كما أصبحت الميزانيات والوسائل المادية والبشرية في هذه البلديات، تقع تحت سيطرتهم. لتوضع تحت تصرف المجموعات شبه العسكرية التي كانت تعدّ للهجمات الإرهابية التي ستحرق الجزائر في التسعينات. وفي تحد للدستور والقانون، حذف شعار الجمهورية « من الشعب وللشعب » من على واجهة البلديات، ليحل

26. كانت فرصة ذهبية لم تستغلها السلطة لإثبات دجل ونفاق الجبهة الإسلامية للإنقاذ. لكنها لم تفعل أي شيء. لم تصدر أي تعليق على القضية، فضاعت منها الفرصة لإظهار الأصوليين على حقيقتهم.

محله « بلدية إسلامية ». وكانت الجدران تئن تحت النقوش الدينية التي تدعوا إلى تعبئة المؤمنين ضد « الكفار » وإلى الجهاد[27] و« محاربة الفسق ».

وكانت هناك فرق من البلطجية تحت إمرة القيادات الإسلامية تسيّر المجتمع بالترهيب. كما حرّمت الموسيقى واحتلت المعاهد الموسيقية وحطّمت الآلات الموسيقية، ومنعت كل أشكال العروض الفنية.

وخرّبت فنادق ومطاعم بدعوى أنّها أقامت احتفالات برأس السنة الجديدة[28]، يتم نهب الفنادق والمطاعم. كما أرغم مطربون شعبيون، مثل مسكود وآيت منقلات، على وقف حفلاتهم وهم على خشبة العرض[29]. واضطرت شرطة مكافحة الشغب للتدخل من أجل حماية الفنانين وجمهورهم. أضف إلى ذلك أن الرياضة ممنوعة على الفتيات. وطوردت فتيات على الشواطئ واعتدي عليهن. وأوقف فتيان وفتيات في الأماكن العامة وعوملوا بقسوة. وكانت المرأة مستهدفة بشكل خاص.

بعد الاستيلاء على البلديات، أصبح لدى الإسلاميين منصة انطلاق إدارية قوية للقفز إلى ما هو أبعد. هل كان « الهدوء » الذي تباهى به مولود حمروش في اللحظات التي بلغت الفوضى أوجهّا دليل على قصر نظر أم هو استهزاء ؟ أنا اعتبر ذلك تأكيد إضافي على بعد الإصلاحيين الكبير عن الواقع.

تحضيرا للفوز في الانتخابات التشريعية، ركّزت الجبهة الإسلامية للإنقاذ جهودها على الشباب بالتكثيف من ترويضهم وتعبئتهم.

في تلك الأثناء، أقيمت تجمعات شبه عسكرية في كل مكان، وتحوّلت المساجد إلى قاعات تدريب على فنون القتال، وقام مناضلون بتخزين المؤن المخصصة لمخططات الطوارئ لتوزيعها على السكان عشية الانتخابات التشريعية.

---

27. شهادة من السيدة القاضية ليلى عسلاوي (مقتطفات):

بعد انتصاراتهم في الانتخابات البلدية في عام 1990، ازداد منتخبو الجبهة الإسلامية للإنقاذ شراسة. منعوا الاختلاط في المدارس ابتداء من المدرسة الابتدائية ! وفي مقار البلديات ومكاتب البريد والمواصلات وغيرها من إدارات الخدمة العمومية، تم الفصل بين النساء والرجال، وحذاري من أي امرأة تتسلل إلى الطابور الخاص بالرجال ! وأطلق على البلدية اسم جديد : « بلدية إسلامية »...

28. في يوم 31 ديسمبر، تعرّض « فندق الصيادين » بسيدي بلعباس لتخريب شبه كلي على يد « شرطة الأخلاق الإسلامية » بعدما رفض مديره إلغاء حفلة ليلة رأس السنة.

29. السبت 23 مارس والاثنين 25.

ركّز قادة « الفيس » كل اهتمامهم على الموعد الانتخابي، فراحوا يستقطبون المزيد من الأنصار مستعملين كل الوسائل المتاحة لهم.

العقبة الأخيرة

أصبح « الفيس » الآن سيّد الشارع. واستمر جلاوزته في ترهيب السكان. فيما بقي رئيس الجمهورية ساكتا. بعد أن هوجم من كل جانب وخانه الأقربون إليه، وتلاعب به من كان يصبو لأن يحل محلّه، لم يعد يعرف إلى أين يدير رأسه. لا تزال هناك عقبة أمام قادة « الفيس » : الجيش ! هنا أيضا، استلهموا من النموذج الإيراني. أرادوا منه أن يستسلم طالما أن بن جديد وحمروش موجودان وقادران على حمايتهم. وبما أنه يستحيل استدراجه إلى صفهم، فوضعوا استراتيجية تهدف إلى تفكيكه من الداخل، ريثما يتسنى لهم تعزيز الجيش الإسلامي للإنقاذ وهيكلته وتجهيزه. هذه الاستراتيجية التي انطلقت قبل اعتماد الحزب بزمن طويل، أخذت تتعزز أكثر بنشر شعارات على نطاق واسع تستهدف المجنّدين الشباب[30] : « الذين يدافعون عن نظام الطواغيت » لحثهم على الفرار أو التمرد أو لزعزعة ثقة وثبات بعض الضباط المنحدرين من أوساط تجذّر فيها الإسلام السياسي. فكلّ من لديه أقارب في الجيش حاول بكل الطرق جذب بعض الحلقات القريبة من الأطروحات الإسلامية في سلسلة القيادة.

في بعض الأحيان، وفي لقاءاتي مع الجنود، استشف عبر كلمات الحديث علامات تأثير الأصوليين. وفي التقارير التي تعدّها المخابرات، علمت أن أحدهم قد ألبس زوجته وبناته الجلباب، وآخر يواظب على الصلاة في المساجد التي يتردد عليها المتطرفون. وبما أني أرفض مبدئيا التدخل في الأمور العقائدية للناس، اكتفيت بالتونيه بحرف « S » (surveiller، أي يُراقب).

---

30. بلغت الدعوات إلى التمرد أوجّها بعد إلقاء القبض على الشيوخ ووقف المسار الانتخابي، بنداء إلى الجيش وجهه عبد القادر حشاني، الرئيس الجديد للمكتب التنفيذي للجبهة الإسلامية للإنقاذ، أو « التيمّم » الذي حل محل الوضوء، (يقصد بذلك القادة الشرعيين المسجونين في البليدة). قام حشاني، في 18 جانفي 1992، بنشر نداء يدعو فيه جنود الجيش الشعبي الوطني إلى التمرد، وكان يصفهم بـ« القوة الضاربة للجزائر المسلمة ». لهذا لم يتصور أن يمتثل هذا الجيش لإرادة « طغمة عسكرية » تتعدى حدود الله وتنتهك اختيار الشعب والدستور. وراح يتوعد : « اتقوا أيها جنود من غضب الله ومن انتقام الشعب... ! ».

مع انطلاق الحملة الإرهابية، أصبح كل مجندي الخدمة العسكرية محكوم عليهم بالموت. ولقد أعدم المئات منهم بطرق تقشعر لها الأبدان.

كل عسكري حر بإسلامه بشرط ألا يرتدي زيه العسكري. كانت بعض التقارير تنذر بالخطر، فقررت إنشاء لجنة خاصة مكلفة بدراسة حالات انتشار الإيديولوجية الأصولية في صفوف الجيش. لم تعثر على الكثير. لم يكن هناك سوى حفنة من الضباط أحيلوا على التقاعد المبكر. ومجموعة أخرى متأثرة بالإيديولوجية الإسلامية، لكنها في نفس الوقت موالية للمؤسسة، فطالبت بمغادرة الجيش[31]. ولقد لبيّت رغبتهم عن طيب خاطر.

توالت الفتاوى، وبعضها منسوج من الكلام الدعائي الدنيئ، ولم يتورع أصحابها من تشويه النص القرآني. تصف الخدمة العسكرية في « صفوف جيش يقوده خونة في خدمة فرنسا » بعمل يتعارض مع تعاليم الإسلام. وراح الأنصار وأبواقهم يطلقون سيولا من الشتائم والافتراءات في حق أعضاء القيادة العسكرية العليا، مرددين الأغنية القديمة عن « المنشقين من الجيش الفرنسي ». تم الاتصال بكل المستخدمين المنزليين، من خادمات وسائقين وبستانيين. كما قام مسئولو الأحياء بتحقيقات لإيجاد العناوين المضبوطة لكبار الضباط والتعرف على عاداتهم وتحديد المدارس التي يذهب إليها أبناؤهم[32]، تحسبا لعمليات استئصال مباغتة وعنيفة وواسعة النطاق، شبيهة بتلك التي شنّها الحزب الشيوعي الإندونيسي[33] في الستينات وقضت في ليلة واحدة على قسم من أركان الجيش الإندونيسي. وأطلقوا شائعات : أن بن جديد قد قرر إحالتي على التقاعد المبكر، ومعي اثنا عشرة جنرالا[34]...

كان هناك ضباط سامون يأتوني بحجة الاستفسار عن ملف ما. لا يعبّرون صراحة عمّا يريدون منّي أن أفعله، لكني أعرفهم جيدا، وأتكهن ما يفكرون فيه. أحس بهم ساخطين وناقمين من الانتهاكات الجسيمة التي تهدد النظام العام ومن صمت المؤسسة الرئاسية وعدم تحركها. وكان التذمر الذي أقرأه على وجوههم يبيّن لي أن الجيش يكظم غيظه.

أملا في تعقل قادة الحزب الأصولي، طلبت من الجنرال محمد العماري، قائد القوات البرية أن يشرح لهم الخط الأحمر الذي لا يمكن تخطّيه. لكن وعلى الرغم من تقييمي

31. يعدّون على أصابع اليد الواحدة.

32. كشفت أجهزة الأمن عن محاولة خطف واغتيال أحد أبنائي في الثانوية التي يدرس فيها.

33. بقيادة ديبا نوسانتارا عيديت آنذاك. وكانت فرقة الحرس الرئاسي « تشكراباوا » رأس حربة العملية.

34. لم أكن أشك أبدا في أن مجموعة من الأصوليين شرعت في إعداد الهجمات التي كادت تودي بحياتي.

المتفائل لصلابة المؤسسة التي أقودها، فإن التقارير الخاصة بالأعمال الاستفزازية والدامية التي يشنّها « الفيس »[35] تتكدس على مكتبي. فحصتها وأعدت فحصها. شعرت باللحظة التي سيصبح فيها هدير الدبابير المتصاعد يوما بعد يوم غير محتمل. فقررت، كإجراء وقائي، تقريب بعض الوحدات من العاصمة.

إضراب وعصيان ماي وجوان 1991

بعد امتلاكها غالبية البلديات منذ جوان 1990، وفرض سيادتها تدريجيا على الشارع عن طريق مختلف أشكال العنف التي وصفتها، أخذت الجبهة الإسلامية للإنقاذ تضغط على السلطة للحصول على انتخابات تشريعية ورئاسية مبكرة حتى يتسنى لها « تنحية مسمار جحا »، وبمعنى آخر إبعاد آخر صمام دستوري بإزاحة رئيس الجمهورية عن كرسيه.

كانت اللعبة بين طرفين قواهما النفسية غير متكافئة. لاعب شطرنج داهية وكثير الحسابات، هو عباسي، يواجه لاعب دومينو ساذج ومتراخي، هو بن جديد. ولكلاهما طريقة تفكير ونوايا مختلفة عن الآخر. ليس في مشروع رئيس الجبهة الإسلامية للإنقاذ، الذي درس علم النفس على يد أحسن الأساتذة، أن ينتصر بالسلاح، (ليس لديه الإمكانيات بعد)، وإنما أن يدمّر خصمه بسلسلة من المناوشات الموجعة التي تعطيه الانطباع بأنه محاصر، وأن نظامه مترنح، وأنه لا جدوى من المقاومة بحيث يقضي فيه على الرغبة في القتال إلى أن يعاد فرز الأصوات التي تخرج من صناديق الاقتراع.

رفع المتظاهرون كماشات خشبية ضخمة، تعبيرا عن إرادتهم لاقتلاع الشاذلي (مسمار جحا[36])، كما يقتلع مسمار من الحائط. يريدون الوصول إلى البرلمان ورئاسة الجمهورية قبل أن يكتشف الشعب هول رداءة المناضلين الذين أوصلتهم أصواته إلى السلطة المحلية، وقبل أن يهجر الحزب. هاجسهم أن يتحوّل الفوز الذي أحرز في جوان إلى نصر على طريقة الملك بيروس، أي باهظ الثمن. لأن المواطنين كانوا قد بدؤوا، هنا وهناك، يطالبون بتنفيذ وعود الحملة الانتخابية. البلديات غنيمة مسمومة. كان هناك مشروع قانون انتخابي أثار حفيظة الشيوخ. خفوا أن يخدعوا. فقرروا أن

35. تمكن ضابط من إدخال حقيبة مليئة بالمتفجرات إلى وزارة الدفاع. ولقد تم إحباط الهجوم في آخر لحظة.
36. كان عالقا في الحائط. كيف يمكن منعه من المجيء عدة مرات في اليوم لزيارة « ملكيته » ؟ الكماشة والقوة هما الحل الوحيد.

يضربوا ضربة كبيرة. وكانوا يعتبرون أن لديهم الإمكانيات لذلك. دخلوا في اجتماع وخرجوا منه بقرار سيغيّر كل شيء...

البرنامج، الذي أنشر هنا مقتطفات منه، والذي صاغه في بداية عام 1991 سعيد مخلوفي، عضو مجلس الشورى، طّبق تطبيقا حرفيا.

« دون رضانا وسكوتنا لا يمكن للنظام الحاكم أن يتحكّم في ما يزيد عن عشرين مليون إنسان بأربعمائة ألف جندي وشرطي، ولتغيير المنكر والظلم والفساد علينا أن نسحب الثقة من النظام الحاكم وأن لا نتعاون معه وألا نطيعه وذلك هو الأساس والطريق في استراتيجية العصيان المدني.

« فجوهر القضية هو مقاومة إرداة الحكومة الظالمة المُفسدة. أي سحب الثقة منها وتغييرها. ولأن الحكم كان السبب ولا يزال في ظلم وفساد عظيمين وهو مقدم على فساد وإفساد كبيرين بسبب السياسة الليبرالية وتفتحها على أعداء الإسلام من نصارى ويهود ووضعه قدرات البلاد بين أيديهم وتحت تصرّفهم.

« إنّ الشعب الذي يركن للظالمين خوفا أو طمعا يُصبح حليف الحكم الذي يضطهده ويظلمه ومن هنا لا تُصبح معارضة الحكم هي الواجب فقط، بل يجب كسر جسور التعاون مع النظام الحاكم ومع الظالمين المفسدين وممارسة الضغوط عليهم ومقاومتهم حتى يظهر الحق ويزول الظلم والباطل.

« إنّ الديمقراطية وسيلة من الوسائل المستعملة لدفع الفرد وإرغامه على الركون للظالمين، فليس رأي الأغلبية هو الذي يحدد ويبين الحق والعدل بل الله سبحانه وتعالى هو الذي يُبيّن و يحدد. إنّ رأي الأغلبية لا اعتبار له كما أنّه ليس القانون الذي يُملى علينا الحق والعدل بل ما هو حق وعدل هو الذي يُملي القانون وشرع الله سبحانه وصراطه المستقيم هو الحق والعدل وما سواه ظلم وفساد وباطل. فالذين لهم مهمّة إرغام النّاس على "احترام" القانون الظالم، سواءا كانوا سلطة تنفيذية كالحكومة والولاة والشرطة والدرك أو سلطة قضائية كالمحاكم والقُضاة، أو سلطة تشريعية كالمجلس "الشعبي" الوطني يشتركون في جريمة واحدة هي خيانة الله ورسوله عليه الصلاة والسلام.

« وأفضل السبل في الوقت الراهن لتغيير النظام هي المقاطعة الكاملة الشاملة لكل عناصره ومؤسساته.

« هذا فإنه من العبث أن يقتصر العمل السياسي والنقابي على مجرد التنديد والإستنكار بتنظيم المسيرات وإصدار البيانات أو القيام بالإضرابات المتقطعة والجزئية.

« إنّ الحل الوحيد هو قلب النظام رأسا على عقب بالمقاومة الشعبية المبنية على مبدأ اللاّركون (العصيان المدني)...

« ... إن العصيان المدني أو اللاّركون يُعد منزلة وسطا بين العمل السياسي والعمل المُسلّح من حيث استعمال الوسائل. إنّ اللجوء إلى العنف من طرفنا يكون مبررا للنظام كي يتخلى عن مسؤولياته ويبرر بذلك استعماله للعنف والقوة. أما اللّجوء إلى العصيان المدني فإنّه ينتزع من النظام هذا المبرر و يظهره عاريا على حقيقته المبنية على الظلم والطغيان واستعمال القوة.

« وأهمّ الطرق المستعملة لبلوغ ذلك في إطار استراتيجية العصيان المدني هي:

1 - البيان : تُصاغ البيانات وتُعرض فيها أسباب وأهداف العمل والنشاط النقابي والسياسي ومواقفه في الأحداث والسياسيات والقوانين والقرارات وكذا المقالات والأخبار وما إليها.

2 - العارضة : هي جمع أكبر عدد من الإمضاءات على نص معين ضد ظلم أو مُنكر أو أفساد معين أو نص يطالب بحل معين تكون الإمضاءات بمثابة الدعم وتعبير عن موقف مؤيد كما تُعبر عن إرادة جماعية مصرة على حل المشاكل أو إزالة الظلم المذكور في العارضة.

3 - المظاهرة: وتُسمّى الإستعراض، تكون في شكل صفوف تنتقل عبر الشوارع تُرفع خلالها لافتات للإعلام وتبيان مطالب المظاهرة.

4 - المسيرة : نتحدّث عن المسيرة عندما ينتقل المتظاهرون من مدينة إلى أخرى. الهدف منها استنفار الناس.

5 - الإنذار النهائي : يصحب كل التحرّكات من (بيانات ومظاهرة ومسيرات) حوار مع الجهات صاحبة القرار. وعند فشل كل محاولات الحوار يُصبح من الضروري تحديد آخر أجل للانتقال إلى مرحلة ثانية من العمل تتميز بالعمل الميداني المباشر.

6 - **الصراع المباشر ووسائله** : عندما يُصبح من الضروري والمحتم الدخول في صراع ومعركة مع النظام بعد فشل وسائل الإقناع، يكون من المفيد اللجوء إلى وسائل

أعنف في هذه المرحلة لا يُدعى الرأي العام لإبراز موقفه من المُشكل المطروح بل يُصبح من الضروري دعوته للعمل والنزول إلى الميدان وساحة الصراع. وتتميز هذه المرحلة بالتواصل وعدم انقطاع المظاهرات والمسيرات وقد يشتد الصراع إلى درجة تمنع فيها السلطة المظاهرات ولابد في هذه المرحلة من ضرورة تقييم قدرة المتظاهرين على مواجهة السلطة

ونجد أن الوسائل و الطرق المستعملة في هذا الصراع هي:

1 - الإخلاء : أنه يوم إضراب عام يُطالب فيه من كل الشعب مغادرة أماكن العمل والطرق. إنه يوم تتعطل فيه كل النشاطات وقد يقرر الإخلاء لتدشين مرحلة الصراع والمواجهة المباشرة.

2 - المقاطعة.

3 - الجلوس في المكان.

4 - الإضراب.

5 - الإضراب العام.

6 - تعويض السلطة: بدل ترك مكان العمل والتوقف عن كل نشاط يمكن أن يكون من المجدي بهدف إفشال النظام بأن يتم تعويضه من الداخل برفض أوامره وتوجيهاته وتطبيق فقط توجيهات القيادة النقابية أو السياسية، إنها طريقة تتطلب الخروج عن كل القوانين وتستلزم تطبيق توجيهات القيادة النقابية أو السياسية التي تُصبح هي السلطة الفعلية في البلاد.

النص الذي أعّده سعيد مخلوفي، أحد مقربي بوعيلي سابقا وعضو في مجلس شورى الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وبذلك يلزم حتما الحزب وكل قيادته، غني عن التعليق. وتأتي الاستراتيجية التي وضعها هذا القائد الأصولي تدعيما للعمل المسلح المتقطع الذي شرع فيه ميدانيا في شكل اشتباكات مع أجهزة الأمن وأعمال عدوانية من شتى الأنواع.

وصلت بالجبهة الإسلامية للإنقاذ ثقته بقاعدته الشعبية وبالعزيمة التي تحذو مناضليه، أنّه انتقل بسرعة إلى تطبيق النقطتين الخامسة والسادسة من النداء إلى العصيان لتجسيد ما يسمّى « تعويض السلطة ».

في تصريح له بحضور الولاة يوم السبت 16 مارس، وبينما كانت المدن الجزائرية تحترق، قال حمروش وكله اغتباط أن « الجزائر تتطور بوتيرة ممتازة، وتشهد استقرارا مثاليا وحرية تعبير هائلة ». في شهر ماي، وفي زيارة إلى عنابة، حيث استهل حملته الانتخابية، وعد ببناء 6 آلاف سكن لعمال الحجار، وزار الأحياء القصديرية في سيدي سالم وسيدي بومروان ثم واصل جولته عبر مدن أخرى في الشرق الجزائري، ووزع وعودا كثيرة. ومعها بدأ يلوح في الأفق بديل اسمه حمروش.

في يوم 25 ماي 1991، أمرت جبهة الإنقاذ الإسلامية بإضراب عام غير محدود. بعدما فوجئت بضعف الإقبال الشعبي في الأيام الأولى، لجأت إلى التخويف والعنف. فنصبّت المتاريس على شوارع العاصمة الرئيسية. واحتلت الأماكن العامة. وحوّلت الجسور التي تصل بين بعض الشوارع أبراج مراقبة تطل على أمواج هائجة من القمصان واللحى. ونصّبت خيام لاعتصام طويل. واضطر التجار لإنزال ستائر محلاتهم. وأقيمت مسيرات ضخمة يشرف عليها « الأفغان »، وهم الجهاديون الجزائريون الشباب الذين ذهبوا في أوائل الثمانينات للقتال في أفغانستان ضد « الشيطان السوفياتي »، وعادوا إلى الجزائر لمواصلة الكفاح من أجل نصرة إيديولوجيتهم. وبدأ أتباع « الفيس » الذين يقطنون الولايات الداخلية يفدون إلى العاصمة، زارعين الرعب في نفوس السكان بسلوكهم الذين يسعون من ورائه إظهار عدم جدوى أي مقاومة. كما زادت الخطب المدوية وإلصاق قوائم الأشخاص الذين كتب أسماءهم ضباط الحزب وعيّنوا للمثول أمام المحاكم الشعبية من نشر الخوف والهلع.

فلق وجد أفراد من قوات الأمن وضباط الجيش الوطني الشعبي في الصباح أمام بابهم كيسا فيه قطعة من الصابون وكفن[37]. فبعدما تيقن « الفيس » من هشاشة السلطة، دفعت بالأمور إلى الأسوء، لأنه متأكد من الانتصار في الصراع الذي يخوضه. إلا أن دعوته للمواجهة كان نابعا من تقديره خاطئ لميزان القوى. فهو لا يعرف أن الجيش، بمجرد توليه المهمة الدستورية لاستعادة النظام، سيفعل ذلك بعزم وحزم.

النظام أثنى ظهره لكنه لم ينهر. ساعتها، قرر القادة الأصوليون الانتقال إلى مرحلة أعلى، بالدعوة إلى « الجهاد ». خطبهم أشعلت النار في العاصمة.

37. للدلالة على من يستلمها أن أجله قد حان.

مشاهد محزنة

الوضع أصبح خطيرا في الجزائر العاصمة. وهنا قرر حمروش إخلاء الأماكن المحتلة. نجح رجال الشرطة والدرك في ساحة أول ماي، لكن لفترة من الزمن فقط. وأخفقوا في ساحة الشهداء.

عاد الإسلاميون في اليوم التالي لاحتلال الأماكن التي أخلوها البارحة، موقعين ضحايا في صفوف الشرطة.

يومها، كان عليّ أن أذهب إلى الرئاسة لمهمة محددة. قررت أن أقوم بجولة إلى المدينة مرفقا بسيارة حراسة واحدة. في ساحة الشهداء، رأيت مشهدا محزنا : معسكر مصنوع من الخيام والبطانيات وقطع من الأقمشة المتنوعة.

شارع حسيبة بن بوعلي أبيض من القمصان. السيارتان تتقدّمان بصعوبة. المتظاهرون بعصب فوق رؤوسهم وسراويل جينز تحت القمصان، يهتفون بأعلى أصواتهم. وفجأة دوّى صوت رصاص. اقتربت السيارة الثانية من سيارتي بشكل لصيق وهي تدفعني إلى الأمام. أسمع طلقات رصاص أخرى. وهنا أطلق حرّاسي النار في الهواء. وبدأت الأقمصة تهرول في كل الاتجاهات. عندما وصلنا إلى مستوى ساحة أول ماي حيث مجموعة التدخل الجهوي، أخفى رجالي أسلحتهم. وكانت سيارتهم تحمل آثار رصاص.

سألني النقيب صالح أمغشوش، قائد مجموعة التدخل الجهوية للدرك عمّا حدث، فطمأنته.

بدأت تعزيزات من المتظاهرين تفد خاصة من بلكور، حيث يوجد مسجد « كابول ». وجدوا أن هذه الفرصة التي لا تضيّع للهجوم بقوة على قصر الرئاسة، وهو ليس بعيدا. أوصيت رجال الدرك بالثبات والحفاظ على هدوئهم.

وصلت بعد مشقة كبيرة إل قصر الرئاسة. كان الجنرال العربي بلخير ورئيس البرلمان عبد العزيز بلخادم هناك. هذا الأخير، وعندما علم بما حدث اتصل هاتفيا بعباسي مدني. تركهم لهمومهم وعدت إلى مكتبي.

الكيان السياسي الجزائري في أضعف فتراته

تبيّن أن استراتيجية الضغط عن طريق الشارع كانت فعّالة. وافق الشاذلي على تحديد موعد جديد للانتخابات، التي كان قد قرّبها إلى 27 جوان 1991، لكنها تأجلت

بسبب اضطرابات العصيان المدني، على أن تجرى في جانفي 1992، بما أن موعد اختتام السنة التشريعية الجارية محدد في فيفري 1992. وسبق لأحزاب وشخصيات كثيرة أن أعلنت عن مشاركتها في هذه الانتخابات التشريعية.

في هذه اللحظات العصيبة يدرك المرء حجم الضرر الذي ألحقه النظام السياسي بالمجتمع الجزائري. فلقد دمّر النخبة التي أنجبها قرن من النضال ليخلق نخبة أخرى تحرّكها نوايا واعتبارات لا علاقة لها بالمصلحة العامة. مزيّفو الثورة الذين اختبئوا لفترة طويلة في حزب جبهة التحرير الوطني ما بعد الاستقلال، والانتهازيون الذين استخدموا المادة 120[38] كوسيلة لتحقيق مكاسب ونجاحات مبهرة، انقلبوا وغيّروا جلدتهم.

في تلك الأثناء، فقد الأمين العام لجبهة التحرير الوطني، عبد الحميد مهري، أعصابه وبدأ يلمّح للجيش. فيما تجرأت بعض الشخصيات، البعيدة كل البعد عن الممارسة الدينية، على كلام غير مسئول فيه كثير من التضليل من مثل : « لماذا الخوف من الإسلام ؟ ».

ولم تتوان الطبقة السياسية في معظمها، بخذلانها وانتهازيتها، بتزكية خيانة تاريخية، بل وطالبت أحيانا بالمزيد. إلا أن هناك عددا من قادة الأحزاب الواعين وغير الانهزاميين رفضوا الانسياق وراء الدعوات إلى الاستسلام. فهذه الطبقة السياسية وافقت على الذهاب للانتخابات لمنافسة حزب أعلن أنه سيذهب إلى صناديق الاقتراع مرة واحدة فقط، « لأن شرع الله هو فوق مشيئة البشر »، حزب يضع على لسان الشعب الكلمات التي يختارها له. قبلت بالمنافسة مع ناس متعصبّين لم تخرج عقولهم من القرن السابع الميلادي، وأعداء للثقافة وحرية الفكر والتسامح وحرية المرأة ويتوعدون الشعب الجزائري بإلقائه في بحر من الظلمات. وهي لم تحتج عندما نصّبوا أنفسهم أوصياء على الأمة ويدعّون أن بيدهم يأتي « الخلاص ». هذا الاحتكار الأخلاقي جعلهم لا يعترفون سوى بشرعية واحدة : شرعيتهم. ذلك إن هذه الطبقة السياسية، باستثناء عدد قليل منها، لم تحتج عندما ادعّوا بانتشار « الفساد الأخلاقي » وتعميم « الردة » بين الجزائريين على غرار ما يحدث في الشرق الأوسط. قبلت بنسف المبادئ العظيمة التي جاء بها بيان أول نوفمبر 1954 والمواثيق الوطنية وبرامج المجلس الوطني للثورة الجزائرية، ومختلف الدساتير التي عرفتها البلاد. ففي الوقت نجد الجزائريين بأمس

38. تقصي المادة 120 من الحزب كلّ من هو ليس عضوا في جبهة التحرير الوطني من مناصب المسئولية.

الحاجة إلى ترسيخ الأمل في الصخور، أسماء كبيرة تركت أثرها في تاريخ الثورة التحريرية آثرت لنفسها بأن تكون أذنابا للجبهة الإسلامية للإنقاذ. أثبتوا بذلك أن معارضتهم للنظام لم تمليها مصلحة الجزائر، وإنما أنانيتهم المفرطة وطموحهم. الصورة المشرقة التي صنعتها وصقلتها ثلاثة عقود من الادعاءات الكاذبة بدأت تتلاشى وتتشوّه تحت طعنات الخوف والانتهازية. لقد كان الكيان السياسي الجزائري في أضعف فتراته في تلك الأيام.

طوارئ في الرئاسة

قلت قبل قليل أنني قررت، كإجراء وقائي، تقريب الوحدات من العاصمة. في الثاني من شهر جوان، تلقيت مكالمة من الجنرال العربي بلخير، مدير ديوان الرئيس : « الرئيس قلق. أخبر عن وجود تحركات للقوات العسكرية تبدوا له غير عادية. يريد أن يأتي إلى هيئة الأركان العامة ». كان ردّي : « هذه التحركات تمليها غاية واحدة : مواجهة الوضع الأمني في حال تدهوره، ولا شيء آخر ». وبعد مرور لحظات، أعاد العربي بلخير الاتصال بي : « إنّه يصر على مقابلة المسئولين ». « طيب. الجميع سيكون هناك لاستقباله. ريثما التحق بمكان الاجتماع الذي سيعقد في مقر الوزارة. »

نتمنى أن يعلن عن قرارات تطمئن البلد.

تحركات للقوات ؟... أنا في حيرة من أمري. ما زلت أتساءل كيف يمكن للرئيس أن يتجاهل ما يجري في الخارج ؟ ألا يفهم أن وزير الدفاع يقوم بدوره للتنبؤ بالأحداث حتى يكون مستعدا لمواجهة الأسوأ ؟

أثبتت مكالمة بلخير أن كل حركة أقوم بها وكل كلمة أقولها، وكل قرار اتخذه يبلّغ بها بن جديد وللحاشية الصغيرة المحيطة به. الجنرال خليفة رحيم، المقرّب من الدوائر الرئاسية، هو أبرق بالخبر عن تحركات القوات، مصحوبا بتعليقات مهوّلة. وكان خليفة رحيم قد تطوّع لمواجهة أي « محاولة انقلابية ». قبل هذا، وفي عز أزمة أكتوبر 1988، كان الجنرال عطايلية، قائد الناحية العسكرية الأولى، قد فسّر تحرك الوحدات الذي أملته الظروف، على أنه تمهيد لحركة انقلابية. وكان من شدة توتره أن مدير ديوان الرئيس طلب مني الذهاب إلى البليدة، مقر الناحية الأولى، من أجل وضع حد لحالة الاستنفار المستبدة. ويبدو أن التاريخ يعيد نفسه !

إن الأخطار التي تهدد الدولة الجمهورية والديمقراطية حقيقية. ليست من تأليف ضباط عسكريين يبحثون عن ذرائع لتنفيذ انقلاب.

في تقرير مؤرخ في ديسمبر 1990[39]، أعربت القيادة العليا للجيش بوضوح عن مخاوفها. وإذا كان علينا تلخيص هذا النص في بضع كلمات، فإننّا نكتب : « الحرية من دون سلطة تؤدي إلى الفوضى ».

في الوقت الذي يتدنى مستوى المقاومة المعنوية عند فئة معينة من الشعب، وفي الوقت الذي يبدو حجر الأساس للصرح المؤسساتي – رئاسة الجمهورية – ضعيفا ومهلهلا، هل يجب على الجيش الشعبي الوطني أن يظل مشلول الحركة أم مجنّدا ومتفاعلا ؟ في الحقيقة، لا يوجد تباين في التحليل بين السلطة الرئاسية والقيادة العليا للجيش. الرئيس بن جديد يدرك جيدا المخاطر التي تمثّلها جبهة الإنقاذ الإسلامية على الوحدة الوطنية وعلى مصالح الجزائر الحيوية، لكنه متأرجح بين مشاعر وآراء متضاربة. وهو أيضا أسير خيار الانفتاح الذي أقرّه. كل قرار يخطّط له لإرشاد الأصوليين على طريق الصواب والعقل يبدو له بعد التفكير خطرا على شخصه. ليس من طينة الرجال الذين يحسمون في الأمور، وإنما رجل يهمّه أن يهيء لنفسه « طريق الرجعة » أو طريق النجدة. اهتم بمصيره الشخصي أكثر مما اهتم بمصير الوطن. عبد الحميد مهري، وفي حديثه عن الانتخابات المقبلة التي علّق عليها آمالا كبيرة، طمأنه بأن حزب التحرير الوطني سيحصل على أكثر من 60٪ من الأصوات، بينما نصحه آخرون بأن يأمر جهاز المخابرات بإثارة خلافات بين قادة الحركة لتحطيم وحدتهم وكسر شوكتهم، فيما حاول آخرون إقناعه بأن الجزائريين، الذين تعلموا في المدرسة الفرنسية وسافروا عبر جميع أنحاء العالم، لن يرضخوا في معظمهم للتردي الحضاري، مضيفين أن التصويت سيظهر الجبهة الاسلامية للإنقاذ في أبسط حجمها.

أما نحن العسكريين، فرأينا كان مخالفا تماما. رؤيتنا لأسباب الأزمة وتطورها وانعكاساتها ولطبيعة الأصولية ألزمتنا بأن ننصح الرئيس بتوخي الحذر والوعي والتحلي خاصة بالحزم السياسي.

كتبنا له : « منذ سنة 1954، والمؤسسة العسكرية ملتزمة أشد الالتزام بمسئولياتها كلما كانت هناك ظروف خطيرة تهدد مصير الأمة. آخر مرة تحملت مسئوليتها فيها

39. بعنوان : « مذكرة حول الوضع في البلد ووجهة نظر الجيش الوطني الشعبي »، وزارة الدفاع الوطني، ديسمبر 1990. ولقد أسال هذا التقرير، الذي سميّ بتقرير « الجنرالات »، الكثير من الحبر.

تعود إلى أكتوبر 1988. إن الوضع الحالي يحمل بما لا يدع مجالا للشك بذور اضطرابات، إن لم نقل تمرد قد يفرض مرة أخرى تدخل الجيش الشعبي الوطني لضمان استقرار ووحدة البلاد وحماية مؤسساتها ».

« إن السلطة السياسية، وبحرصها الزائد على احترام مبادئ الديمقراطية، قد اعتمدت تشكيلات سياسية تسعى لتطبيق برنامج دينيا، مراهنة على وفائها باحترام لعبة الديمقراطية ومؤسسات الدولة. إذا كان الجيش الشعبي الوطني، على غرار بعض السلطات العمومية والمؤسسات الوطنية، قد احترم شروط اللعبة الديمقراطية على أكمل وجه، إلا أن ذلك لا ينطبق على عدد من التشكيلات السياسية، خاصة منها التشكيلات ذات الصبغة الدينية ».

لقد حققت الجبهة الإسلامية للإنقاذ فوزا كبيرا في الانتخابات البلدية والولائية، مستغلة الوازع الديمقراطي للسلطة، وذلك إثر حملة شهدت وقوع اعتداءات على الأشخاص وانتهاكات ومخالفات، مما خلق جوا من انعدام الأمن كان مواتيا لعمله التعبوي. لا شك أن هذا النجاح الباهر الذي أحرزته الجبهة الإسلامية للإنقاذ في انتخابات 12 جوان 1990[40]، يرجع إلى قدراتها التنظيمية والتعبوية، لكنه يرجع أيضا إلى الموقف الخاطئ بل والسلبي للأطراف المشاركة الأخرى، بما فيها تلك المكلفة بضمان نزاهة العمليات التحضيرية والتنظيمية للاقتراع. وبفضل هذا الفوز تعززت عندها فكرة أن السلطة أضحت في متناول اليد، وأنه من أجل الوصول إليها، يكفي لها أن توازن بين أعمال قانونية وشرعية وأخرى انقلابية وتخريبية على نطاق أوسع وأكثر كثافة، بدءا بعرقلة عمل السلطات العمومية ووصولا إلى خلق جو من انعدام الأمن والترهيب.

التطاول المنهجي على مؤسسات الدولة والدعوات إلى العصيان، وعرقلة عمل السلطة المركزية وانتهاك القوانين، وإخضاع المجالس الشعبية البلدية والولائية التابعة للجبهة الإسلامية للإنقاذ لتوجيهات « مجلس الشورى »، والاستيلاء شبه التام على مساجد القطر حيث تدّعي بأنّها **الخلاص** الوحيد لمشاكل الجزائريين.

إن الهدف المعلن هو التوصل بأسرع وقت ممكن إلى انتخابات تشريعية نتائجها شبه محسومة مسبقا، ببث مزيج من الخوف والأمل، يقوم على استغلال نقمة

40. الانتخابات المحلية.

الشعب بعد إخضاعه لسلوكيات تنّم عن اللامعقول. إن رموز الثورة ومؤسسات الدولة وقوانينها سيحكم عليها بالزوال التام لأنها تبدوا لهم منافية للشريعة الإسلامية.

في الحقيقة، السؤال الذي كان مطروحا هو:

أ- إن كان قيام نظام ثيوقراطي شمولي مقبولا من الناحيتين الشرعية والتاريخية في الجزائر ؟

ب- وإن كان أمرا محتوما في الظروف الحالية ؟

إذا كانت العواقب على البلاد، كما هي مقدّرة أعلاه بعد قيام نظام ديني شمولي، أكيدة ولا مفر منها، وهي أكيدة للعديد من الأوساط، فإن ظهور مثل هذا النظام غير مقبول تماما لكونه من الناحية التاريخية مخالفا لروح نوفمبر، ومن الناحية القانونية مخالفا للدستور ومن الناحية الأخلاقية معاديا للوطن.

أما بالنسبة للسؤال الثاني، فإن قيام مثل هذا النظام ليس حتمية، إذا تم اتخاذ وتنفيذ التدابير اللازمة لمنعه بحزم ومن دون تماطل، وفق استراتيجية جديدة واضحة المعالم.

بن جديد أمام المرآة

في الثاني من جوان، عندما ذهبت إلى رئاسة الجمهورية، كنت أتذكر كل كلمة وردت في الوثيقة الموجهة إلى بن جديد والتي لم يستجب لها. ليس لدي أية نية لأعرض أمامه موقف « قلنا لكم ذلك ! ». بل أردت أن أطمئن رئيس الدولة على نهج الشرعية الذي كان عليه الجيش وأن أشرح له أن تنقل الوحدات تمليه حالة التوتر القصوى التي سببتها عمل الجبهة الإسلامية للإنقاذ. كيف يمكن للمؤسسة الرئاسية أن تكون حصن البلد إذا لم يجنّد الجيش ويتأهب للتحرك، في حالة ما إذا.. ؟

يؤكد دفتر أعباء الجيش، وهو صالح لكافة جيوش العالم، على دور عامل الاستقرار الذي يلعبه هذا الأخير عندما تكون البيئة السياسية والاجتماعية مضطربة. لأقول له : ما هي أولوياتكم، سيدي الرئيس، وما هي أهدافكم ؟ وأقول له : إن العوامل التي تحددون وفقها أهدافكم لا تعنينا. إنها مسؤوليتكم، لكن أولوياتكم تهمّنا لأنها لا يمكن أن تنال أهدافها إلا إذا كنا مستعدين ومجنّدين وجاهزين في الحين للتحرك طبقا لأوامركم. هذا هو سبب تحركات القوات. ولا توجد أسباب أخرى.

في هذه الحالة النفسية ذهبت إلى الرئاسة. أرد أيضا أن أبلغ الرئيس بآخر التطورات المقلقة على الصعيد الأمني. كثرة الانتهاكات عبر جميع أنحاء القطر. هل هو مدرك بالأثر الذي يحدثه ذلك على معنويات الشعب ؟ لا يهم إذا كان ما سيسمعه سيزيد من قلقه وانفعاله. يقول عنه من يحتكون به يوميا أنه « إنسان منفعل ». أنا أعلم ذلك أكثر من أي شخص.

منذ أيام وهو يعيد إلى ذهنه صورة إعدام تشاوشيسكو وزوجته. الطريقة التي عذّب بها الرئيس الروماني وحرمه جعلته يتصبب عرقا من شدة الخوف. يفرغ شحنته على العربي بلخير[41] لأتفه الأسباب. لكن بلخير يتحمّله ويحاول أن ينسى الجو الثقيل الذي يسود في الرئاسة بالعمل المتواصل. ولم يعد الرئيس يستقبل تقريبا أحدا. يدور في مكتبه أو يشاهد لساعات الأشرطة التي تم تصويرها على المباشر في الشارع. الفوضى التي تعمّ البلد جعله نزقا وقلقا على مدار اليوم.

وكان أقرب مساعديه يخشون دخوله إلى مكاتبهم. يعرفون اهتمامه بالتفاصيل، فلليس هناك أوراق مبعثرة والملفات مرتبة ترتيبا جيدا، وسلال المهملات في مكانها، وعندما يدخل على حين غرة، يقف الموظفون باستقامة ونظرة غير مميزة ومن غير نفس. يغادر وهو يغمغم عبارات متقطعة.

كان هناك موظف رفيع المستوى في الرئاسة، تجاذبت معه أطراف الحديث للحظات، قال لي : « يا سي خالد، إنني أتوسل إليكم، حاولوا أن تقنعوه. لمصلحته ولمصلحة البلد، عليه أن يرحل ! ». على طاولة المداخلات الموظف السامي لفائف من الملفات كانت تنتظر أشهرا طويلة للحصول على مصادقة بن جديد عليها. فليست الشوارع فقط هي المعطلة، بل المؤسسة الرئاسية أيضا.

كانت عندي فكرة عن الكيفية التي استطيع أن أحرّك عنده رد فعل حازم. فأثناء حالة الحصار التي فرضتها أحداث أكتوبر 1988، أنا من دفعته بشكل ما إلى مخاطبة الشعب. كانت العاصمة غارقة في الفوضى. الحرائق مشتعلة في كل مكان. ناديت العربي بلخير : « أبلغ الرئيس بأننا لم نعد قادرين على المواجهة. المظليون في بلكور وحسين داي. "يقصفون" من نوافذ المباني بشتى انواع المقذوفات. نحن مقبلون على حمام دم ! ».

41. مدير ديوان الرئيس.

في اليوم التالي، تحدث بن جديد إلى الشعب. خطابه والعواطف المرتسمة على وجهه أتوا بالهدوء. وبعد مرور عامين ونصف، نجد أنفسنا في نفس النقطة...

في نفس اليوم، أي الثالث جوان، كان بن جديد في وزارة الدفاع. تقريبا كل قادة الجيش موجودون. وكانوا كلّهم ينتظرون تفسيرات أو على الأقل توضيحات على المسعى الذي يريد انتهاجه. الوجوه مشدودة، وكان التوتر على أشده. من النوافذ المفتوحة تأتينا الأصوات والروائح المميزة لأعمال الشغب، لتذكّر الجميع بالواقع الرهيب : صراخ يصل إلى أعلى مرتفعات « الطاڤران »[42]، أصداء متفرقة وأخرى مكثّفة لإطلاق رصاصات تحذيرية، ورائحة الغاز المسيل للدموع الخانقة. رأفة بالجميع، قام مسئول أمن الوزارة فأغلق شبابيك النوافذ. لكن هذه الحركة زادت من قلق بن جديد. في الماضي، كانت الاجتماعات مع الرئيس لقاءات تسودها الحيوية ويلتئم فيها الشمل. يتجاوز خلالها الحاضرون كل الحواجز البروتوكولية بعفويتهم. وكان بن جديد يستأنس كثيرا بالأحاديث اللطيفة وذكريات الحرب التي تنشر جوا من الحرارة والأنس. وكان شغوفا بالاستماع إلى نكت بونيفة – الكابران بونيفة – التي لا يملّ منها. ويحب بوجه خاص طرائف فريزي والقاردة، اللذين كانا يضحكانه عندما كان في المنطقة الشمالية عام 1962/1961.

لا أدري لماذا تقفز إلى ذهني صورة قديمة : بن جديد وهو جالس على جذع شجرة مقطوعة من أسفلها وهو يقرأ قصة مصورة حافلة بشخصيات وضعها رسام ماهر. البطل يفلت من الرصاص ومن الكمائن وأيادي الغدر ويجد دائما الحل المناسب. إنه الماضي...

وعلى عكس ما كان معتادا في الماضي، طال الصمت في ذلك اليوم. ثم راح بن جديد يتكلم. حديثه مع رفاقه – ومعظمهم كانوا معه خلال حرب التحرير – متقطع ومرتبك. لم يشر ولو لحظة إلى الوضع السائد في البلد.

من وقت لآخر، يتطلع إلى جهة النوافذ، كما لو أنه خائف من أن يفتحها أحد مرة أخرى.

كنت على وشك أن أهمس في أذنه : « تكلموا عن الوضع، سيدي الرئيس. رفاقكم ينتظرون أن تخبروهم بجدول أعمالكم في الأيام القادمة. لماذا جمعتموهم إذن ؟ قولوا لهم ما تنتظرونه منهم ! » رفاقكم ! نعم، رفاقه ! لقد جعل بن جديد – أكثر من أي

42. اسم الحي الذي يوجد فيه مقر وزارة الدفاع.

قائد عسكري آخر قبله، من إعادة تنظيم الجيش أولوية عمله. الجميع في القاعة يدركون ذلك ويقدّرونه. ولقد فعل الكثير، والجيش « الراكد » الذي تركه بومدين وصمّم وفق توزيع جغرافي خاص من أجل مراقبة السكان، أصبح جيشا حديثا بكل المقاييس. مركزية القيادة بإنشاء هيئة أركان، وإصلاح الخدمة العسكرية، وتشكيل وحدات قتالية كبيرة، وتشبيب سلسلة القيادة وإضفاء طابع الاحترافية عليها، والتقليص من تعداد وحدات الدعم تعزيزا لقوات العمليات، وتسوية مشاكل الإدارة من أجل تكفل أفضل بالمستخدمين العسكريين. كل هذا يسجل له. ولا أحد يعرف ذلك أفضل منّي، بما أنني أنا الذي كنت اقترح وأعدّ وأنفذ مشاريع التحويل التي أعطت للجيش وجها آخر.

ماذا يفيد كل هذا ؟ أي مستقبل للجيش الوطني ؟ إن الذين يطعنون في الثورة وأسسها ورجالها وإنجازاتها، قد خططوا لكسر وتحطيم هذه الأداة الجميلة تحطيما نهائيا.

ينتقل بن جديد من موضوع إلى آخر، ويخطب في الديمقراطية، ويلتفت غاضبا عندما يفقد في بعض الأحيان الخيط الذي يربط به كل شيء : « الديمقراطية ! ». فلقد ضاع الخيط في متاهة متشابكة وشائكة من المخططات غير المنجزة والحسابات الخاطئة والتطمينات التي فنّدها الواقع ومن تحذيرات « أولئك الذين لا يريدون له سوى الخير ».

لم يكف القذافي عن مضايقته منذ أن قام باعتماد الجبهة الإسلامية للإنقاذ. « أنت لا تعرفهم. هم قادرون على ما هو أسوأ. لن تستطيع توقيفهم. وستكون أول من سوف يُذبح. كل ما حدث في البلد أكد تحذيرات القائد الليبي، نقطة بنقطة. أما مولود حمروش ومعه عبد الحميد مهري، ومن بعيد روكار وميتران، فكان حديثهم من نوع آخر : « يجب إغراقهم في فيض من الديمقراطية. الأحزاب التقدمية والمجتمع المدني والصحافة الحرة هي الترياق الوحيد للسّم الأصولي ! ». اقتنع بذلك كل سهولة، لاسيما وأن الجو كان مهيئا والطريق معبّدة من قبل مناورين دهاة. بالعودة إلى تلك السنوات التي لم يزل فيها بن جديد حاكما وسيّد قراره، أتذكر الرجال الذين أقنعوه بأن الإسلام الإسلامي هو مجرد وجه من أوجه الإسلام. لم يتفطن إلى كون أن قراءتهم للإسلام ضيقة وطائفية وعدائية.

منحه الإمام الغزالي لقب « بطل الإسلام »، وشرح له بأسلوبه المعسول والطاغي أن الإسلام هو خميرة النهضة القوية والنداء الذي يوقظ « الأحياء الأموات »

من المحيط الأطلسي إلى إندونيسيا. لكن الإسلام « التحرري » محاصر من قبل المادية الغربية والقوميين العرب « العلمانيين والمرتدين ». نسي الغزالي أن يقول لمضيفيه في المأدبات الرمضانية أن الإسلام، عندما يقترن به البؤس، يتحوّل إلى اسلام وهابي وعدمي وعدائي من خلال التفاسير الخاطئة للنص القرآني واندثار المرجعيات التقليدية. أقنعته نظريات الغزالي وخطابات مولود قاسم نايت بلقاسم الرنانة، والدروس التي ألقاها بعض الضيوف السعوديين المشهورين[43]، بأنه إذا كان العالم الإسلامي قد تراجع وتأخر، فذلك لأن النخب السياسية في البلدان الإسلامية قد منساقة وراء المادية والفلسفات الوضعية المتّبعة في الغرب. فالقومية العربية في مصر والبعث العراقي والسوري يرتكزان على رؤية تضع ضمن أولوياتها البحث عن الرفاهية المادية. هل هذه هي الغاية من الوجود ؟ فإذن، للعودة إلى طريق المجد والقوة، لا مناص من الرجوع إلى مبادئ الإسلام. تعرض بن جديد لعملية غسل دماغ مكثفة على يد مشايخه، فراح يلزم حرمه بالحجاب الإسلامي. وفي شهر فيفري 1989، ظهر على شاشة التلفزيون في مسجد بمدينة فاس رفقة علماء مغاربة. كان الهدف من هذا الظهور داخل جامع مرموق طمأنة الحركة الإسلامية التي كانت تخشى استبعاد الشريعة في الدستور الجديد.

في تلك الفترة، قرر الحج إلى بيت الله. وعندما سقط بويعلي، سفاح الصومعة، على أيدي وحدات الأجهزة الأمنية، ألقى الغزالي في نفس الأمسية حديثا دينيا بثه التلفزيون الجزائري، يبارك فيه من يموت في سبيل الجهاد. ما قاله الإمام السلفي أذرف الدموع في البيوت. وانطلاقا من ذلك، لم تعد أفكار ثورة نوفمبر، كالاستقلال من أجل الكرامة والمساواة، من المحرّمات. أظهر له مرشده ومعلّمه الغزالي فضائل السلفية التي تطيع الحاكم ولا تخرج عنه. وفي الحقيقة، جاء الغزالي في المكان المناسب وفي الوقت المناسب، تزامنا مع الربيع البربري وما يحمله من أفكار « هدّامة » وبدع « خطيرة »، مثل حرية التعبير وحقوق الإنسان والمطالبة بالاعتراف بلغة وثقافة الأجداد، التي ألقت في الشوارع مئات الآلاف من المواطنين. وتحت إشراف البوليس السياسي، استطاع الإسلاميون أن يتصدوا لما سمّي بـ« الخطر البربري ». إن ما يفسّر اعتماد الجبهة الإسلامية للإنقاذ والعفو عن المحكوم عليهم في قضية بويعلي، ثم القبول بفكرة التحالف مع حركتهم لاقتسام السلطة، هو اكتشاف بن جديد على مراحل لفكرة الصحوة الإسلامية مثلما شرحها له الغزالي. منذ ذلك الحين، مرّت أحداث كثيرة

43. الذين يتخلون عن قناعاتهم الدينية على أبواب القصور اللندنية والباريسية.

مريرة. نتصور حينئذ خيبة بن جديد وهو يقول في نفسه : « الذين دفعوا الثمن ليسوا الوعاظ والمرشدين – الإمام الغزالي وغيره – وإنما أنا وحدي ». بلى، إن الذين دفعوا الثمن هم جزائريون ! ما الذي يمثّله الإصلاحيون المسعورون الذين لا يعرفون شيئا عن الجزائر العميقة، وماذا يمثل المجتمع المدني والأحزاب الديمقراطية ؟ في الجهة المقابلة، ناس متعجرفون متجبّرون ويتقنون فن الديماغوجيا احتكروا لأنفسهم راية الإسلام وجهزوا جيشا جرارا ! فجأة، أحسست بجسامة مسؤولية الرئاسة تلقى عليّ. كان بن جديد يثير في نفسي بعض الشفقة. الرئيس ليس فقط هو الشخص الذي يتولى التمثيل البروتوكولي ويستمتع بوجوده في موقع يضعه في منزلة الإله على الأرض، بل هو أن من يعرف كيف يدير دفة السفينة حينما تهب العاصفة...

بحركة مباشرة ومباغتة استطاع الجنرال عبد الحميد جوادي أن يخرج الرئيس من أفكاره. وقف وطلب الكلمة، ولا أحد يمنع من الكلام هذا المجاهد المخضرم المعروف بجرأته وصراحته : « سيّدي الرئيس، لا نتوقّع أي خير من جهة الأصوليين. وسوف ينجحون في شيء واحد فقط : سيقودون البلد إلى حرب أهلية ! » هذا الكلام أعاد بن جديد بعنف إلى أرض الواقع، لكنه لم يرد، من شدة صدمته بلا شك من خرجة المجاهد القديم غير المتوقعة.

قام من مكانه بعد أن قال كلمته : « ادرسوه »[44] متلعثما وفض بذلك الاجتماع. كان انصرافه أشبه بالهروب.

أما الذين جاءوا للاستماع إليه فظلوا جالسين وهم مذهولون ومغتاظون. فهموا أن البلاد أصبحت بلا رئيس...

عندما عرفنا لاحقا أنه في تلك الأثناء التي طلب فيها مقابلة ضباطه، كان يفاوض « الفيس » الخفية على نهاية عهدة آمنة له، فهمنا أسباب هذا الانصراف غير اللبق. هل كان يظن أننا على علم بتلك المفاوضات وأننا ندينها على لسان المجاهد المخضرم جوادي ؟

لم يكن للشاذلي بن جديد، باستثناء الدستور – « حشرجة كريهة » كما يصفها الأصوليون – ليعارض به برنامج هؤلاء لا حزبا سياسيا ولا قوة شعبية إلى جانبه. لذلك، فإن التعايش الذي كان يخطط له غير مضمون على المدى القصير[45].

---

44. هي العبارة التي يقولها بن جديد كلما استعصى عليه الأمر.

45. في يوم 9 جانفي، كشفت جريدة « الوطن » في مقال من توقيع عمر بلهوشات عن اللقاء الذي جرى بين الشاذلي وحشاني، « والذي استمر لأكثر من أربع ساعات ».

أدى اختفاء القاعدة الاجتماعية التي تسمح للنظام بالاستمرار والازدهار، وتهرب جبهة التحرير الوطني ومنظماتها الجماهيرية وانتشار حالة الخوف والهلع وانتهازية الطبقة السياسية التقليدية، ورفض بن جديد الاستعانة بالقوى السليمة في البلد والانفتاح صراحة على للجيش، الذي ما من شك أنه يأتمر بأوامره، أدى به كل ذلك إلى قبول الحل الاستسلامي.

وجدت صعوبة في الالتحاق به في الساحة الشرفية. لم ينتظر لا التحية الشرفية التي سيقدّمها له الجنود الحاضرون ولا وزير دفاعه الذي يريد مرافقته. ولم يكن للواء حسين بن معلم الذي جاء معه الوقت ليأخذ مكانه في السيارة الرئاسية. كان بن جديد مستعجلا على الانصراف فتركه مسمّرا هناك.

عدت إلى مكتبي، وأمرت بألاّ يزعجني أحد. أدركت وأنا حزين على ذلك أن بن جديد ضيّع يومها فرصة قد لا تعوّض لتصحيح الوضع. كدت أصرخ في الاجتماع : « الجيش بحاجة إلى خارطة طريق، يا سي الشاذلي ! ». كانت نظرات بعض رفاقه القدامى – الذين أيّدوه عندما جعلته قضية بن لوصيف يشك في ولاء الرجال وأغرقته في داومة من الحزن التي حطّت عليه تشبه المقاييس السنتيمترية. كيف سيستعيد بعد ذلك هيبته ومركزه كقائد أعلى للقوات المسلحة ؟

حالة الحصار المقررة في 4 جوان 1991[46]

كان الوضع يزداد خطورة يوما بعد يوم في الجزائر العاصمة. قرر حمروش إخلاء الأماكن المحتلة. نجحت أجهزة الأمن في ساحة أول ماي، لكن لفترة من الوقت فقط. لكنهم أخفقوا في ساحة الشهداء.

أعيد ما كنت قد ذكرته آنفا:

يومها، كان عليّ أن أذهب إلى الرئاسة لمهمة محددة. قررت أن أقوم بجولة إلى المدينة مرفقا بسيارة حراسة واحدة. في ساحة الشهداء، رأيت مشهدا مؤسفا : معسكر مصنوع من الخيام والبطانيات وقطع من الأقمشة المتنوعة.

شارع حسيبة بن بوعلي أبيض من القمصان. السيارتان تتقدّمان بصعوبة. المتظاهرون بعصب فوق رؤوسهم وسراويل جينز تحت القمصان، يهتفون بأعلى

46. تعمل بموجب أحكام المنشور رقم EM-ANP/ SES / 238/91

أصواتهم. وفجأة دوّى صوت رصاص. اقتربت السيارة الثانية من سيارتي بشكل لصيق وهي تدفعني إلى الأمام. أسمع طلقات رصاص أخرى. وهنا أطلق حرّاسي النار في الهواء. وبدأت الأقمصة تجري في كل الاتجاهات. عندما وصلنا إلى مستوى ساحة أول ماي حيث مجموعة التدخل الجهوي، أخفى رجالي أسلحتهم. وكانت سيارتهم تحمل آثار رصاص.

سألني النقيب صالح أمغشوش، قائد مجموعة التدخل الجهوية للدرك عمّا حدث، فطمأنته.

بدأت تعزيزات من المتظاهرين تفد خاصة من بلكور، حيث يوجد مسجد « كابول ». وجدوا أن هذه الفرصة التي لا تضيّع للهجوم بقوة على قصر الرئاسة، وهو ليس بعيدا. أوصيت رجال الدرك بالثبات والحفاظ على هدوئهم.

وصلت بعد مشقة كبيرة إل قصر الرئاسة. كان الجنرال العربي بلخير ورئيس البرلمان عبد العزيز بلخادم هناك. هذا الأخير، وعندما علم بما حدث اتصل هاتفيا بعباسي مدني. تركهم لهمومهم وعدت إلى مكتبي.

ما شاهدته في المدينة والأصداء التي تأتيني من كل مكان لا تبعث على التفاؤل. بقيت على اتصال مع مختلف القيادات، وبالأخص مع الدرك المشارك بكثافة، لاسيما في ساحة أول ماي، والذي لا يزال يصدّ كل الهجمات. في خضم ذلك، علمت أن هناك عناصر من أجهزة الأمن قد اختُطفوا واقتيدوا إلى مسجد « كابول » حيث تم استنطاقهم وتعذيبهم بحضور بن حاج، وأن النقيب أمغشوش الذي رأيته قبل ذلك ببضعة ساعات، قد قُتل للتو إثر تلقيه لكرة حديدية أصابته في الرأس.

أبلغني اللواء بن عباس غزيل بأن رجال الدرك لن يقووا على الصمود لفترة أطول. ماذا سيحدث لو أنهم فقدوا السيطرة على الوضع أو قتل بعضهم مثل نقيبهم ؟ وأضاف أن الوحدة المشتبك معها بحوزتها 250 ألف خرطوشة. لم أكن بحاجة لشروح أخرى لكي أفهم بأننا مقبلون على كارثة. أين هم أصحاب القرار ؟ الرئيس انكفأ في بيته بزرالدة. أما حمروش، الذي ظل يترقب النجوم وما ستحمله إليه، فبقي صامتا. وأتصور أنه لن يبقى كذلك طويلا.

اتصلت باللواء عبد المالك قنايزية، قائد هيئة الأركان، لاستدعاء قادة النواحي العسكرية إلى العاصمة. يجب الاستعداد لكل الاحتمالات. وذهبت إلى الرئاسة مرة

أخرى. الجنرال العربي بلخير وعبد العزيز بلخادم لا يزالان هناك. بلخادم الذي لا يزال إلى حد الساعة همزة الوصل بين السلطة والإسلاميين، وبعد الاستماع إليّ، اتصل هاتفيا بعباسي مدني. طلب منه تهدئة الحشود. وردّ عليه عباسي : « حسيبة بن بوعلي، نعم، لكن كابول ليس من اختصاص ! ». وأمام تفاقم الوضع، نصحت الجنرال العربي بلخير بنشر الحرس الجمهوري حول قصر الرئاسة.

عدت إلى مكتبي. وجدت أن المسؤولين العسكريين قد وصلوا.

اجتمعنا وحللنا الوضع. وعكف الجنرال العماري، قائد القوات البرية، والجنرال قنايزية، على وضع آخر اللمسات لدخول الوحدات إلى المدينة في حال ما إذا طلب منها التدخل.

بعد مرور فترة قصيرة، ظهر حمروش : « سي خالد، دورك الآن، لم يعد ما نفعله، إنّهم يهيجون في الشوارع ! ». بعد عشر دقائق، جاء دور عبد الحميد مهري للاتصال بي وليقول لي نفس الكلام.

ولمّا كان الأمر لن يصدر إلا من رئيس الجمهورية، لم أتحرك. هذا الأخير، وبعدما أبلغه مهري أو حمروش على ما اعتقد، اتصل بي في الأخير. سألني عمّا يمكن عمله. كان من الواضح أن الأحداث تجاوزته. قلت له : « سيّدي الرئيس، استخدموا صلاحياتكم الدستورية ». ثم أمرنا بالتدخل.

- بأي شكل ؟ من المستبعد تماما بالنسبة لنا أن نتدخل دون توضيح قانوني.

- قرر فرض حالة الحصار.

كان الجنرال العماري بجانبي، وهو يمسك جهاز لاسلكي في اليد. أرسلت إليه إشارة. وبعد ثلاث ساعات، كانت الدبابات والآليات الميانيكية قد احتلت جميع النقاط الحساسة. وفي الوقت نفسه شكلّت فوج عمل مكوّن من الجنرالات عبد الحميد جوادي وعبد المجيد تاغيت والطيب دراجي ومحمد تواتي لصياغة مشروع المرسوم المتضمن حالة الحصار ومشروع مجلس استشاري لدى رئيس الجمهورية يضم كافة ممثلي الأحزاب.

كان من شأن هذا الاقتراح الذي عرضناه، لو يحظى بالقبول، أن يمنح الرئيس وزنا وثقة أكبر وأن تخرجه من حالة العزلة والتذبذب التي أغرقته فيها المبادرات العشوائية التي نصحه بها بعض الأشخاص المحيطين به. وكان من شأن هذا المجلس الحد من نفوذ أولئك الذين ويقالون ويكررون، بينما كان البلد يحترق، أن كل شيء يسير

على ما يرام. يقولون ذلك بلا شك للتقليل من مسؤوليتهم في المنحى الخطير الذي عرفته الأحداث. تتألف هذه المؤسسة من ممثلين عن الأحزاب، ويمكن أن تكون ساحة للمناقشات المفيدة والسلمية. لكن عبد الحميد مهري، وخوفا من نهاية صفة الامتياز التي يتمتع بها حزب جبهة التحرير الوطني، أفشل المشروع الذي كان من الممكن أن يجنّبنا حدوث تطورات مأساوية في وقت لاحق. وأخذ يلقي باتهاماته للجيش على نحو متصاعد. إن في لحظات الشدة تظهر طبيعة الرجال. خلال حرب التحرير – وقد كتبت ذلك – كانت القذائف والرصاصات هي التي تعيد الرجال إلى حجمهم الحقيقي. لأنه عندما تتساقط الادعاءات الكاذبة وزخرفة الكلمات وتذوب، يظهر الفرد على حقيقته الداخلية العارية. مسيرة عبد الحميد مهري السياسية تشبه مسار الحجرة التي ترتد على سطح الماء ولا تترك فيها سوى عدد قليل من الدوائر الملتفة التي يغمرها الموج بسرعة ويمحو أثرها. كان « الباءات الثلاثة » الذين سيّروا الثورة بقبضة حديدة لأن لديهم غاية واحدة، هي خدمة الجزائر، عادة ما يضعون في « النظام » الرجل المناسب في المكان المناسب. لأول مرة يجد عبد الحميد مهري نفسه في الواجهة، هو الذي كان دائما متواريا في الصور العائلية. لكنه لم يكن منشغلا بالجزائر بل بالحزب الذي يرأسه. أرهبته المظاهرات الصاخبة المتعالية من الشوارع، فكان مستعدا للاكتفاء بمقعد صغير خلف كراسي « الفيس » الوثيرة.

في نفس يوم الذي أعلنت فيه حالة الحصار، أمر مولود حمروش وزير الداخلية بعقد ندوة صحفية تحدث فيها هذا الأخير عن « قرع الطبول ».

وأثناء حالة الحصار، أقيلت حكومة حمروش.

كانت أحسن فرصة لتغيير الأمور بشجاعة وبعمق. أرسلنا مذكرة إلى الرئيس على أمل أنه، مع الصدمة التي خلقتها لحالة الحصار، سيتصرف أخيرا كرجل دولة حقيقي.

مذكرة عن الوضع الاجتماعي والسياسي سلّمت إلى رئيس الجمهورية في صباح يوم 4 جوان 1991

لقد أدى فشل الإضراب العام وغير المحدود الذي أطلقته الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى تشدد في موقفها الذي يتميز حاتليا باللجوء العصيان المدني، ما من شأنه أن يؤدي إلى خلق جو من الانتفاضة الشعبية كفيل بأن يضع السلطة في متناول يدها.

أما السكان، فلقد احتفظوا على هدوئهم في الأيام الأولى من الإضراب، إلا أنهم بدؤوا يشعرون بحالة من القلق والخوف المتزايد بسبب المظاهرات والخطب النارية واستعراض القوة على الطريق العمومي، ومؤخرا بسبب الدعوة للجهاد على مستوى عدد من الأحياء.

في البداية، كان عدد مناضلي الجبهة الإسلامية للإنقاذ قليلا، ثم ومع توالي المسيرات وإذكاء أجواء التوتر، انضمت إلى صفوفهم مجموعات من المتظاهرين جاؤوا من أماكن أخرى، بالإضافة إلى السكان المحليين. الظاهر أنّهم مستعدون بكل تفاني وإخلاص لتلبية نداء قادتهم مهما كان تهوّرهم. إنهم يشكّلون مادة للمناورة في أيدي الجبهة الإسلامية للإنقاذ، ولا يبدون أي رغبة في الإصغاء لنداءات العقل أو لأي اعتبارات وطنية أو ديمقراطية. إن العودة إلى الهدوء في مثل هذه الظروف لا يمكن أن يتم دون مواجهات خطيرة قد تؤدي إلى استخدام السلاح وإلى القمع على نطاق واسع.

وهذا لن يساهم في السير العادي للانتخابات ولا في تحسين الوضع السياسي في حالة تأجيل هذه الانتخابات، علما بأن تعديل الأحكام التشريعية المتعلقة بالانتخابات المقبلة سوف لن يقبله المجلس الحالي، حتى وإن تم تعديلها. بالإضافة إلى ذلك، إن الشروط التي وضعتها الجبهة الإسلامية للإنقاذ من خلال الإضراب المفتوح، وما ترتب عنها، تثبت بما فيه الكفاية أن أي تنازل جديد سيكون بمثابة تشجيع لطموحات هذا الحزب.

فإذن، وأمام هذا الانسداد وفي غياب الحلول الكفيلة بنزع فتيل المواجهة من أجل التوصل في أقرب الآجال إلى سير عادي للحملة الانتخابية، إن مصلحة البلد تستدعي البحث، ليس عن حلول ظرفية وجزئية، وإنما عن حل سياسي حقيقي.

إن هذا الحل لا ينبغي بأي حال من الأحوال أن يمس بمصداقية الدولة. ويرجى منه أن يساهم إلى حد كبير في الحد من مخاطر المواجهة وتجنب الخيار القمعي، ويندرج حتما ضمن حل يجمع بين الحكمة والحزم. وينتظر منه أن يكسب فور الشروع في تطبيقه تأييدا واسعا للتشكيلات السياسية والمجتمع المدني والهيئة الانتخابية.

يمكن لهذا الحل أن يتمثل فيما يلي:

- تدخل رئيس الدولة ليطلب من رئيس الحكومة:

- استعادة النظام والهدوء العمومي،

- استعادة السير العادي للخدمات العمومية ونشاطات البلد،
- التذكير:
- بالمثل العليا للثورة التحريرية
- وبالحريات الديمقراطية
- وبالطابع الجمهوري للدولة في ظل احترام القيم الإسلامية
- وبديمومة النظام الدستوري
- وباحترام الأحكام الدستورية بحيث يتم تنظيم وإجراء الانتخابات الانتخابية للمجالس الشعبية وكذلك للسلطة القضائية العليا.

تخلينا عن واجب التحفظ مضطرين ومكرهين بالتدخل في المسائل السياسية. عبّرنا عن رأينا بصراحة وكنّا ننتظر ردّا من قبل المعني الأول. لن بن جديد لم يتحرك.

لقد تم نشر الجيش في العاصمة، ويتعين عليه استعادة النظام مرة أخرى، لكن إلى متى ؟

أعطى إقرار حالة الحصار دفعا جديدا للمناضلين الأصوليين. حسم الصراع. لافتات كبيرة تذكّر بما كان يقوله المتوتر علي بن حاج عن القوانين : « أنا لا أحترم القوانين. أدوسها بقدميّ.. »[47]

بينما كنت متواجدا في مكتبي، أبلغني الجنرال توفيق أنه في طريقه للالتحاق بنا، تعرض عند مروره بحي السقالة لرمي بالحجارة كسر زجاجه الأمامي وأصابه في الوجه. وأضاف أن الشوارع مسدودة بمتاريس كثيرة، لاسيما منها تلك التي تؤدي إلى وزارة الدفاع. خرجت تحت حراسة سرية من الدرك. كانت الرحلة قصيرة، لكنها استغرقت ساعتين. « الحواجز الأمنية » في كل عشرة إلى عشرين مترا. وكان الإسفلت مليئا بالزيت والغاز النفطي. والهدف من صب هذين السائلين، حسب خبراء « الفيس »، هو إبطاء تقدّم الدبابات. كما تعرضنا لإطلاق نار كان آتيا من المباني المجاورة.

عن وصولنا إلى زرالدة، مقر إقامة رئيس الجمهورية، كنّا حوله أنا وعبد الحميد مهري والعربي بلخير وعبد العزيز بلخادم. بعدما تناول كلّ منّا الكلمة لإبداء رأيه في الأحداث، اقترح بلخادم على الرئيس اتخاذ قرار سياسية.

47. في تجمّع شعبي بالمدية، نقلا عن جريدة « آلجي ريبوبليكان » بتاريخ 05-04-1991.

وجاء رد الرئيس : « الحكومة تروح ! » تلقائية رد فعل الرئيس دليل على أنه فكّر في الأمر في تلك اللحظة فقط، وأن رحيل حمروش لم يكن في أي وقت من الأوقات، كما كان يقول دائما هذا الأخير، مطروحا قبل ذلك اليوم من قبل بن جديد.

بالنسبة لنا نحن العسكر، كانت تلك مسألة محسومة. ففي رأينا، حمروش فشل، فما عليه إلا بالرحيل. وبضفته رئيسا للحكومة، كان مسؤولا عن جميع الاضطرابات التي وقعت في العاصمة وفي باقي أنحاء الوطن.

التحريض على الحرب الأهلية

في يوم 27 جوان، وجّهت شخصيات من الحركة الإسلامية من بينهم فقيه ومراني ومحمد إيمان، عبر نشرة الثامنة على التلفزيون، دعوة إلى عباسي مدني لالتزام الحكمة. حذروه فيه قائلين : « إننا جالسون فوق بركان قد ينفجر في أي لحظة ». لكن من دون جدوى ! بعدما بلغ الوضع تلك الدرجة، كان لابد من التحرّك بسرعة وبحزم أو القبول بالهوان والهلاك.

في يوم الجمعة 28 جوان، هددّ علي بن حاج، وكان في مسجد ابن باديس بالقبة رفقة عباسي، بإعلان الجهاد إذا لم يتم رفع حالة الحصار. أخذنا هذه التهديدات على محمل الجد. وكان هاجسنا الأول حينئذ هو تفادي التجاوزات المأساوية التي تسبب في سفك الدماء وتحرك ديناميكيات لا رجعة فيها[48]. لكن ما العمل لضبط الأمور عندما تزداد حدة الضغوط والهجمات ؟ ما العمل لتجنّب الوقوع تحت رحمة مجموعة من المحرضين « المتقمصّين » تستعمل أسلحة نارية ؟ كيف يمكن تجنّب ردود فعل عنيفة من قبل جنود واقفين لساعات طويلة على مفترق طرق ومنهكين من قلة النوم ومن شدة القلق والتوتر ويواجهون جيوشا هائجة من الشباب، عندما يشاهدون أحد رفاقهم مصابا بحجرة أو عيار ناري ؟ تقلقني مفاجآت الشارع أكثر مما تقلقني تلويحات قادة « الفيس ». لا يزال هناك حل محتمل واحد، وهو أن يلتزم الأصوليين بالاعتدال.

48. في يوم 22 أكتوبر 1985، في نواحي الشريعة، تسبب دخول قوات غير متكافئة للقضاء على حفنة من الإرهابيين، كانت بحوزتها أسلحة جلبت من مدرسة الشرطة بالصومعة التي هاجمتها جماعة بويعلي، في خسائر كبيرة في الأرواح. وكان تعنت الجنرال عطايلية وعدم كفاءته واستخدام ذخائر غير ملائمة من قبل المروحيات القتالية، سببا في وقوع مذبحة في صفوف رجال الدرك.

قبل الإعلان عن الاستقلال، عندما كانت منظمة الجيش السري تنشر الدمار في المدن الجزائرية الكبرى، كلّفت مع ضباط آخرين بالإشراف على تكوين خاص بمميزات حرب الشوارع لفائدة كافة قادة الكتائب في الناحية الشمالية. فإذن أعرف جيدا الأضرار التي يتكبدها الشعب والجيش وكذلك البنايات، عندما تواجه العصابات المتحصنة وراء حواجز شتى. منذ أن قضى الربيع العربي على أحلامنا بعالم عربي من صنع برنار هنري ليفي وأصدقائه، يمكن للجزائريين أن يلاحظوا كيف أصبحت المدن السورية والعراقية التي كانت في الماضي منسّقة ومزدهرة. ويمكنهم أيضا أن يفهموا الآن لماذا بذل الجيش الوطني الشعبي قصارى جهده منع الأصوليين من افتعال الوضعيات التي تمهّد للقصف الجوي.

تغيّرت طبيعة الخطر. في أكتوبر 1988، واجه الجيش الوطني الشعبي مظاهرات احتجاجية فوضوية وعنيفة. لكن في شهر جوان من عام 1991 هذا، الشارع في أيدي قيادة متمردة تستعمله وفقا للقواعد الكلاسيكية لحرب المدن. « الفيس » لا يزال لحد الساعة يؤطر الحركة الاحتجاجية. إلا أن غدا قد تخرج عن سيطرته – هو ربما لا يعرف ذلك، لكننا نحن متيقنون مع بروز مئات من أمراء الحرب الصغار، بتحريض وتوجيه من الخارج. وستكون نهاية الوحدة الوطنية على الطريقة السورية.

لم يساعد إقرار حالة الحصار وتواجد الجيش في الشوارع على تهدئة سعير المتظاهرين الأصوليين. وأصبح معظم القادة الأصوليين مسعورين. ولدينا نموذج عن ذلك في « المحافظ السياسي » للحزب يخلف شراطي الذي صرّح وألحّ في إحدى خطبه : « إن رأي الأغلبية لا يهمّ، مثلما ليس للقانون أن يملي علينا الحق والعدل، لأن شرع الله وحده هو الذي يملي علينا الطريق الواجب اتباعه. كل من كلّفوا بمهمة إجبار الناس على احترام القانون المجحف، سواء كانوا في السلطة تنفيذية، أي الحكومة، أو من الولاة والشرطة والدرك والمجلس الوطنية، كلّهم شركاء في نفس الجريمة وهي خيانة الله ورسوله... » كل محاولات غزالي باءت بالفشل. فيما لم يرض كبار قادة الحزب السلفي، الذين يراهنون على ضعف بن جديد، بتقديم أي تنازل. بل كانوا يدفعون إلى الأسوأ. وكان بن حاج في حالة من الهستيريا. وكل النداءات إلى الهدوء التي أطلقها رجال من ذوي النيات الحسنة الموجودين في صفوف الحركة الإسلامية ذهبت أدراج الرياح.

توالت مظاهرات « الجمعة السوداء ». فبعد الصلاة، يتجمع المناضلون بكثافة ويهاجمون أفراد الأمن لاستفزازهم على أمل التوصل إلى نقطة اللارجوع. وكانت الصحافة الدولية، وخاصة القنوات الفضائية الممولة من قبل الوهابيين وبعض المعلقين الفرنسيين، يعلون كل يوم عن قرب نهاية الجمهورية الجزائرية وسقوطها في براثن الأصولية. وكان أجهزة الأمن التقليدية قاب قوسين أو أدنى من فقدان السيطرة تماما على الوضع. نحن على أبواب كارثة أكبر من تلك التي وقعت في أكتوبر 88.

من ناحيتي، لم افقد الأمل في بزوغ حل سياسي. بقيت متتبعا باهتمام لجهود الشخصيات الراغبة في تهدئة عباسي وبن حاج. لكن بعد كثرة التطاول والشتم المتناقلة، صرت أشك في إمكانية التوصل إلى حل.

يوم السبت 6 جويلية، صرّحت في ميكروفون عمار بخوش، مدير الإعلام في التلفزيون الذي سألني، أن اضطرار الجيش الوطني الشعبي للتدخل مرتين في غضون سنتين ليس مؤشرا جيدا لسمعة الجزائر، وأكدت أن الجيش عازم على الحفاظ على النظام الجمهوري والديمقراطي. وأضفت أن العصيان المدني، الذي نادت إليه الجبهة الإسلامية للإنقاذ، له آثار سلبية على البلد.

سيد أحمد غزالي، بلا هوادة...

سقطت حكومة مولود حمروش في 18 جوان 1991، وباشر سيد أحمد غزالي العمل على الفور. وعد بانتخابات « نظيفة ونزيهة ». بذل جهودا جبارة لمواجهة آثار الإضراب العام والعصيان. ومنها تصاعد الحركات الاجتماعية في كل مكان، حتى في الإدارة العليا. و إذا استمرت الأمور على هذه الحال، فسوف لن تكون للإطارات السامية في الدولة سيطرة على أي شيء بعد مدة قصيرة. كيف يلام الموظفون المضربون عندما يرون أعلى هرم السلطة ينتهج مسعى غير مضمون ويتنازل عن مساحات كاملة من السيادة لأشخاص مهووسين ؟ سلطة الدولة تنتهك يوميا في الشوارع. ورجال الشرطة المكلفون بالخدمات العامة – تنظيم حركة المرور وأمن الأشخاص – يختطفون ويقتادون إلى مساجد ويعذّبون. النظام يفقد كل يوم شيئا من مصداقيته. وقمة الإهانة التي ارتكبت في حق الجزائر، أن الإيراني علي أكبر ولايتي طلب من سيد أحمد غزالي السماح للأئمة الشيعة بإلقاء خطب في المساجد الجزائرية. يقول المثل القديم عندنا : « عندما يسقط

الثور، تتكاثر عليه السكاكين... » لم يكن لغزالي سوى الامتعاض والاحتجاج للرد على آية الله المتنكر في زي دبلوماسي. ولقد أبلغ في كل مكان عن وجود أعوان سريين سعوديين وسودانيين وإيرانيين آواهم متعاطفون مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ. يخطبون علنية ويلقون محاضرات. فيما وصلتنا أصداء عن مشاجرات من أجل السيطرة على المساجد في العديد من مدن البلد. فقد دمّر شيعة الإسلام، بملاياته وعنفه، الإجماع الوطني حول مسألة الدين. لكن هذا لم يثن غزالي : « كل شيء في وقته »، كما قال. واجه الوضع بشجاعة. كان لا يزال متفائلا، لكنه كان بحاجة إلى وقت حتى يبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود. صمم على لقاء العباسي مرة أخرى. فاللقاءات السابقة لم تسفر عن أي نتيجة. وهو لا يعرف ما إذا كان الزعيم الأصولي سيكون هذه المرة أكثر اهتماما وتقبّلا لنداءات العقل والحكمة. إن استمرار الاضطرابات التي أثارها أنصاره الذين أطلقت أياديهم، قد يؤدي إلى ما كان يخشاه أكثر الجزائريون الذين لم يفقدوا عقولهم بعد – ونحن العسكريون ضمن هذه الفئة من الناس –، وهو اندلاع المواجهة بين الجيش والإسلاميين... التي يترجاها الكثير من الجيران و« الأشقاء » و« الأصدقاء ».

كان السفير غزالي لمدة طويلة بعيدا عن الجزائر، وظل يتابع باهتمام التطورات الجارية في بلاده. لما استدعي إلى الحكومة لكفاءته العالية في مجال المحروقات والمالية، اكتشف وضعا أكثر تعقيدا مما كان يتصور. من الناحية الاقتصادية، اقتصاديا، كانت البلاد منهارة. الخزينة فارغة. السلم المدني غائب. وازدهرت الأصولية على أنقاض الإفلاس الاقتصادي وسوء التسيير. أليس هناك رجال قادرون على بث أمل جديد ؟ كان يعرف ويشعر بالمرارة مما يقال في صالونات العاصمة : « لم يشارك في إضراب عام 1956[49] »، وأيضا : « لم يعد إلا لفترة فقط ». نسوا أن يضيف أن زوجته كانت مريضة جدا ولا تزال طريحة فراشها في مستشفى ببروكسل. ولأنه لم يكن سياسيا محترفا، تأثر بما كان يقال وأبدى نوعا من الضعف. لكن ولأن في انتظاره أشياء كثيرة مستعجلة، ولأنه يعرف أننا نسانده ونتمنى له النجاح في مهمته، لم يكترث للأمر. في ظل غياب الرئيس، عرف أن إمكانياته محدودة فتصرّف بحذر. الجبهة الاسلامية للانقاذ في زحف مستمر. وكتائبها احتلت كل الشوارع. ليس لدى رئيس الحكومة أي شك في نتيجة المواجهة الجارية، إذا لم تكن هناك أي محاولة لاستعادة سلطة الدولة. الخطوة الأولى

49. خلال حرب التحرير، التحق طلبة الجامعات والثانويات بجيش التحرير الوطني في 19 ماي 1956 تلبية لنداء الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين.

التي اتخذها غزالي تحمل دلالة رمزية كبيرة. لم يكن برنامج الجبهة الإسلامية للإنقاذ مجرد كلام خرافي، بل واقعا مريرا يعيشه المواطنون على الأرض، وخاصة المرأة التي يصفونها بالشيطان. يقول الكثير من دعاتهم أن كل سنتيمتر من جسمها يكشف للرجال يعتبر « عورة ». كما قررت بلدية الجزائر الوسطى، وكذلك المجلس الشعبي الولائيي، اللذان كانا في أيدي منتخبي « الفيس »، إغلاق القاعات الرياضية الخاصة بدعوى أنها « أماكن لممارسة الزيلة » بسبب الاختلاط الممارس فيها. كما أغلقت الملاعب المفتوحة للفتيات والفتيان. عينّ غزالي امرأة على رأس وزارة الشباب والرياضة، السيدة ليلى عسلاوي، وهي صاحبة مبادئ واجهت الأصوليين بشجاعة وعزيمة. وتعتبر قضية القاعات الرياضية والملاعب هذه أول انتصار لرئيس الحكومة ووزيرته الشابة.

كان غزالي يعرف مصدر البلاء، فاتجه نحو البرامج التعليمية، وهو يدرك تماما بصعوبة المعركة، خاصة مع تصاعد المزايدات هنا وهناك، حتى في صفوف جبهة التحرير الوطني. كانت هناك شخصيات سياسية تفرش الأرض أمام الجبهة الإسلامية للإنقاذ، مطالبة بالتعريب الشامل والكامل، من غير استثناء ولا أعذار. يريدون تطبيق اللغة العربية في جميع مجالات الحياة العامة، مع تجريم كل من يخالف الأمر. لو طبّق فعلا هذا الإجراء لكانت عواقبه وخيمة، لأنه سيؤدي إلى شلل كامل وفوري للإدارة[50]. فالمدرسة القديمة التي تستمد أصولها من الحداثة والتي تتهمها الأيديولوجية المهيمنة بانسلاخها عن هوية الجزائريين وبكونها مصدر كل « الآفات »، تركت مكانها لتعليم يسعى إلى « استرجاع التراث الثقافي الأصلي ». هذا التعليم الذي يتغذى من عقائد تعود إلى القرون الوسطى ومن البحث عن عالم أكثر « أمومة »، أنتج أزمة الهوية والتقليد الهدّام. وكانت الملابس الآسيوية في الشوارع تعكس هذا الاضطراب المؤسف الذي سيطر على أذهان كثير من الشباب الجزائري، نتيجة غسل الدماغ الكثيف الذي تعرضوا له. ثلاثون سنة، ثلاثة عقود من الارتجال والحلول الخاطئة وتزييف التاريخ ومن التغني بحرب التحرير، بتشغيل نفس الأسطوانة المشروخة نصف البطولية ونصف الفلكلورية إلى حد الملل والغثيان والاستياء وإلى حد الجنون الجهادي. في هذه البيئة التي يبدو أن الجميع قد فقد فيها كل المعالم، تذكّر سيد أحمد غزالي أن وجود الأمل ليس شرطا ضروريا لمباشرة العمل، فالتقى بعباسي في عز الإضراب العام. حذّره

50. كان رد هواري بومدين، وهو معرّب ومؤمن مع ذلك بالحداثة، على الذين يريدون التعميم الفوري للغة العربية : « سنتحدث من جديد عن القضية عندما لا تكون اللغة العربية هي لغة الغراميات والشعر فحسب، بل لغة العلم والحديد والصلب ».

من تصرفات أتباعه. وترجاه أن يقرأ الوضع قراءة فاحصة. لكنه كان حديث الطرشان. عباسي يسبح في السماء عاليا. وكان لحظتها في ذروة نشوته. وكانت الجماهير تهتف باسمه. والحكومات الأجنبية تتودد إليه، والأموال تتدفق عليه. وكانت السعودية وإيران وسودان حسن الترابي تتنافس لضّمه إلى صفوفها. وكانت ضمن هذه الدول أيضا قطر، التي بدأت تقحم نفسها في نادي الكبار. قنوات تلفزيونية ووسائل إعلام عربية كثيرة، أصبحت مهووسة بما يحدث في الجزائر وتعلن على مدار الساعة قرب قيام « الجمهورية الإسلامية الجزائرية ». كيف يمكن لزعيم الجبهة الإسلامية للإنقاذ أن يهدأ وكل شيء يدفعه للمضي قدما وبتسريع الخطى ؟ ما العمل ؟ من أين ستأتي المعجزة ؟ بن جديد لم تعد له أية قدرة على نجدة الوطن. بل راح يتفاوض سرا لانتزاع نصف عهدة من الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

كل الذين ترجّوا عباسي أن يكف عن الدعوة إلى العنف، وأن يوقف سياسته الدافعة إلى الأسوأ، فشلوا. وكل الذين طلبوا من بن جديد أن يتحرك وأن يكون في مستوى مسؤولياته فشلوا أيضا. يتفاعل لم يتحوّك بن جديد إلى لتهدئة الشارع بفضل الجيش، لكنه لم يجرؤ على علاج المرض من جذوره.

في يوم 30 جوان، على إثر الدعوات إلى الجهاد التي أطلقها عباسي مدني وعلي بن حاج، وتنفيذا لأوامر رئيس الجمهورية وبموجب أحكام القانون التي تضبط حالة الحصار، ألقي القبض على عباسي مدني وعلي بن حاج وحوالي ستة من مسئولي « الفيس ». ولقد تم اتخاذ هذا القرار بعدما خابت كل النداءات والمساعي لحث قادة « الفيس » على تقدير الأوضاع والخروج بموقف حكيم ومشرّف.

أمرتُ بالإعلان عن توقيف قيادة الحزب الأصولي في نشرة الأخبار الثالثة على التلفزيون، موضّحا، بأمر من الرئيس، أنه لن يواجه أي حزب إسلامي آخر نفس المصير، وأن الإجراء لا يشمل إلا الذين يدعون إلى الجهاد من الحرس القديم الذي يجسّد الإيديولوجية السلفية بعناد أكبر. كانت صدمة حبست الأنفاس في كل البلد. في نفس البلاغ، وبناء على تعليمات صريحة من رئيس الجمهورية، ذكّرنا بأن الجبهة الإسلامية للإنقاذ ستظل حزبا شرعيا.

ولقد دفعت الجزائر، بعد ذلك، ثمن افتقاد بن جديد للفطنة السياسية والشجاعة غاليا. لأن برفضه اتخاذ القرار بحظر الجبهة الإسلامية للإنقاذ، ألقى بالبلد في وضع لا يطاق وعرّضنا، بعد وقف المسار الانتخابي، لحملة الانتقادات والحصار والدعاوى

القضائية. وكان شركاؤنا الأقل اشتباها في معاداتنا يقولون لنا : « طالما أنكم منحتم الاعتماد الرسمي لهذا الحزب ووافقتم على السماح له بالمشاركة في الانتخابات، يجب عليكم أن تستمروا إلى النهاية.. » كان لعدم حظر الجبهة الإسلامية للإنقاذ، في أعقاب القبض الشيوخ، أثر قنبلة موقوتة لم يتوقف دوّيها.

« الجمعات السوداء »

كان المراقبون مهتميّن بردود فعل المناضلين بعد اعتقال قادتهم. اقترح الإيرانيون جعل كل يوم جمعة يوما للمظاهرات الحاشدة والمواجهات مع رجال الأمن.

ولم تفوّت الصحافة الفرنسية الفرصة بتعاليقها اللاذعة. الإشارة أعطتها مذيعة قناة « تي أف 1 »، كاترين جنتيل. وكانت كلها تعاليق تصوّر عمل الجيش بتحيّز مكشوف ينذر بقدوم ما هو أسوأ للشعب الجزائري.

بعد توقيف الذين لم يترددوا في الدعوة إلى الحرب الأهلية، انطلقت ديناميكية لا رجعة فيها. نزل الجيش مكرها ومجبرا لمواجهة الأصوليين. وتزحزحت بفعل ذلك كل أشكال التردد والمماطلة والتسويف التي دأب عليه بن جديد. ففيما يخصّنا، إن قرار اعتقال أكثر الشيوخ تطرفا لم يتخذ فقط بسبب الانتهاكات الخطيرة للنظام العام، والاستبداد وترويض عقول الناس والدعوات إلى الجهاد، بل هو تذكير واضح وراسخ بأرواح الذين صنعوا أمجاد جيش التحرير الوطني[51] : لم يراود قادة الولايات الأبطال وكذا أعضاء المجلس الوطني للثورة والمجاهدون الذين سقطوا فوق قمم الجبال المتفحّمة، والمحكوم عليهم بالإعدام الذين واجهوا المقصلة بشجاعة، والسجناء في أعماق زنازينهم المظلمة والباردة، الشك أبدا في أن الجمهورية الجزائرية ستكون في يوم من الأيام حقيقة واقعة. قرارنا هو تذكير بالثوابت الوطنية التي حملها الجيش

51. « انتهى عقد الثمانينات بصدور كتاب ع. سلطاني : « سهام الإسلام »، الذي حاول من خلاله ربط حركة التحرر الوطني بالحركة الإسلامية التي كانت تفتقد الشرعية التاريخية... فهو يميزّ من استشهد في سبيل الله ومن مات في سبيل « الأرض » (الجزائر) وينفي عن هذه الفئة صفة « الشهادة ».

« كانت لهذه القراءة التراجعية للتاريخ الوطني انعكاسات عملية كبيرة. تسببت في عدم الاعتراف بقدسية الثورة التحريرية، مما نسف فكرة « الشرعية التاريخية » التي كان يرتكز عليها النظام القائم آنذاك. كما أنها أدت إلى رفض مفهوم الدولة الوطنية المحددة في إقليم جغرافي، واعتبارها من مخلفات العهد الاستعماري، وتكريس مفهوم الدولة متعددة الأقطار التي تعيش على ترابها أمة المؤمنين قاطبة، وعدم الاعتراف بالإيديولوجية الوطنية التي تعتبر أساس الحركة الوطنية الجزائرية منذ نهاية عشرينيات القرن الماضي ». إلياس بوكراع.

الوطني الشعبي، ورفض لقبول انهيار تاريخ الجزائر العريق وتقاليدها وإسلامها المالكي المتسامح والإنساني والجامع. في خضم تلك الأحداث، طلبت من الأجهزة المعنية بالسهر على حماية تراث البلد المادي وغير المادي. فكانت المباني التي تحتضن الأرشيف الوطني تحت حماية عناصر من الحرس الجمهوري. ولقد تعرّضت هذه المباني لهجوم من قبل عصابة إسلامية. وقتل أحد الحراس داخل برج حراسته. يجب أن يتذكر الجزائريون أنه بعد سقوط بغداد، صارت المتاحف العراقية عرضة لأعمال النهب والسرقة. لا يتم التغلب على شعب إلا عندما تمحى ذاكرته. لنتذكر أيضا تدمر.

بعد قرار اعتقال هؤلاء الأشخاص الذين غرّتهم قوتهم، أصبح الجيش الوطني الشعبي، الذي لا تتذكره السلطة سوى عندما تستنجد به، تصبح طرفا ثالثا بموقف سياسي يتعارض ظاهريا مع النهج الذي اتبّعته وتبنته منذ أن بادرت بمغادرة صفوف جبهة التحرير الوطني في أعقاب المصادقة على دستور عام 1989.

ولقد أجبرت الأحداث المتوالية الجيش الوطني الشعبي على البقاء في الساحة السياسية لفترة طويلة.

كانت استقالة بن جديد الآتية، وحل الجبهة الإسلامية للإنقاذ والتصدّي لكتائبها المسلّحة كلّها مدرجة في المسعى الانتحاري الذي سلكه عباسي وشركاؤه.

وثائق شارع « حماني »

ألقي القبض على عباسي في مكتبه الكائن في شارع « حماني »، بقلب الجزائر العاصمة. اضطر عناصر « النينجا » الذي أرسلوا إلى هناك لمداهمة باب مكتبه. أراد الزعيم الأصولي كسب بعض الوقت لإتلاف وثائق تثبت تورطه هو وحزبه، منها الدفاتر التي قيّدت فيها التبرعات التي تلقاها حزبه[52]. لكن لم يسعفه الوقت لإخفاء كل شيء. ولقد كشف تحليل الوثائق التي تم العثور عليها عنده تورط الإيرانيين، إلى جانب أثرياء سعوديين وقطريين، مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ. كما عثر على عشرات بطاقات الزيارة في أدراج مكتبه، بعضها مثير للدهشة. فمثلا عبد المجيد علاّهم[53] ترك بطاقة،

52. أكد وزير الدفاع السعودي سلطاني في تصريح لجريدة « الشرق الأوسط » أن السعودية تموّل الجبهة الإسلامية للإنقاذ. وفي يوم 27 مارس، قدّم الدليل للجزائريين في نشرة أخبار الثامنة على التلفزيون.

53. شغل عبد المجيد علاّهم منصب مدير بروتوكول الرئيس هواري بومدين، ثم منصب الأمين العام للرئاسة في نهاية السبعينات، وقد أمر محمد بوضياف، رئيس المجلس الأعلى للدولة، بعدما حذّرته، بإخراج علاّهم من مكتبه عندما جاء يتسول عنده أي وظيفة.

وكذلك محمد الصالح يحياوي، وكانت أكثر من خمسة باسم قاصدي مرباح، ناهيكم عن بطاقات أعضاء نقابة المحامين بالجزائر وقادة الأحزاب الصغيرة التي خرجت من « الانفجار الأعظم » الذي وقع في أكتوبر 88.

أما علي بن حاج، فقد ألقي عليه القبض أمام مقر التلفزيون الذي ذهب إليه في محاولة للمرور أمام الكاميرا. ومحمد سعيد، أثناء عقده ندوة صحفية في القبة[54].

عثر على مقالات ونصوص كان قد أعدّها فريق عباسي لكي تبثها القنوات الفضائية العربية التي تساند نشاطه. وعثر على أدلة تثبت تدخل سودان حسن الترابي وخواطر جميلة بقلم عبد العزيز بلخادم[55]. وبيّنت بطاقات الزيارة الخاصة بالشخصيات المنسية أنه بالنسبة للكثيرين منهم، لم يعد هناك شك في انتصار الجبهة الإسلامية للإنقاذ[56].

سمحت الوثائق المحجوزة بالكشف عن استراتيجية الجبهة الإسلامية للإنقاذ في لعبة العلاقات الدولية. ولأول مرة في تاريخ الجزائر المستقلة، وجد هناك جزائريون مهيكلون في حركة سياسية، يبحثون في سعيهم للاستيلاء على السلطة عن دعم خارجي بالدخول في مسعى يتعارض مع مصالح بلدهم.

وجدت مملكة آل سعود، من خلال الجبهة الإسلامية للإنقاذ، ما من شأنه أن يعزز نفوذها بالقضاء على جمهورية ديمقراطية وشعبية. لأن سقوط الجزائر في شباك السلفية هو بمثابة لبنة هامة تضاف إلى قلعة الهيمنة التي يعتبر آل سعود مهندسيها ومصمّميها[57].

تنص القوانين الإسلامية التي تنوي الجبهة الإسلامية للإنقاذ تطبيقها على أحكام على أحكام اقتصادية جديدة تسمح لرأس المال السعودي، عن طريق البنوك الإسلامية، بتكرار تجربة السودان منذ عام 1979 بالجزائر، وتتمثل في تمويل المضاربة التجارية في مجال الاستيراد. وهكذا سيقضى على ما تبقى من إنجازات الستينات والسبعينات.

لم تكن بناية شارع شاراس مجهزة سوى بمصعد واحد، ويعمل فقط للوصل بالطابق العلوي، حيث توجد مكاتب الشيخ عباسي. من هناك يستمتع بإذلال بعض من أولئك

54. العماري متوجسا من الآثار الإعلامية لعملية توقيف « على المباشر » أمام الصحافة الوطنية والدولية، فاتصل بي ليعرب لي عن إحساسه. قلت له : « الآن ! ».

55. رسائل تعبّر عن شدة الإعجاب والتشجيع.

56. عندما سُئلت في وقت لاحق لماذا لم تحلّ الجبهة الإسلامية للإنقاذ عقب اعتقال الشيوخ مباشرة، أجبت بأن هذا قرار سياسي وليس من اختصاصي. ولقد كلّف وقف المسار الانتخابي، الذي اعتبره بمثابة « استدراك »، البلد ثمنا غاليا.

57. لم ينخدع الكونغرس الأمريكي بالمحسنين الكرماء الذين تختبئ وراءهم السلطة الرسمية السعودية لإشعال النار في العالم الإسلامي، عندما عرّف، في عام 2016، بالمسئولين الحقيقيين عن تفجيرات 11 سبتمبر 2001. تشتري الأسرة السعودية إفلاتها من العقاب بمئات الملايير من الدولارات في شكل مشتريات عسكرية وانحياز لسياسة إسرائيل.

الذين كانوا بالأمس القريب أسيادا في العاصمة، وهم يتسلقون عدة طوابق سيرا على الأقدام ويركنون في قاعة الانتظار خلف بابه.

نشوة « الفيس » بالنصر

أغلقت أبواب سجن البليدة الثقيلة على الشيوخ. وازداد غليان الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الشوارع، وظلت تصدح وتتوعد. البلد كلّه يحترق. فيما حذّر الجيش[58] من خطر تدهور الوضع الأمني وحث الرئيس على البقاء وفيا لمبادئ نوفمبر. وفي تلك الأثناء، أعرب المجتمع المدني عن استيائه، وتولى الصحفيون بشجاعة مهمة شرح الطبيعة الحقيقية للإيديولوجية الإسلامية. وقالت الأحزاب الديمقراطية أن أي انتخابات تجري في مثل تلك الظروف السياسية التي تسودها الفوضى ستكون حتما انتحارية. لكن بن جديد لا يزال مراهنا على الانتخابات التي قيل له أنها سوف تقلص من حجم الأصوليين. وخرجت صحيفة أسبوعية بعنوان عريض على صدر صفحتها الأولى : « الصندوق القاتل ! » ونشر قاصدي مرباح رسالة مفتوحة إلى الرئيس بن جديد يتهمه فيها بكونه المسؤول الوحيد عن الأزمة ويطالبه بالاستقالة. عندما قرأت النص، راودتني رغبة للرد عليه : هذه، يا حضرة العقيد، نتيجة الانحراف البوليسي الذي حصل في ديسمبر 78. هذا ما يحدث عندما ينفرد المرء بإقرار ما هو صالح وما هو غي صالح لبلد كبير مثل الجزائر. هذه هي نتيجة اختيار « أقدم ضابط في أعلى رتبة ». بقي بن جديد متمسكا بموقفه وهو مصمم على تنظيم الانتخابات التي تعهد بأن تكون « نظيفة ونزيهة ». بالنسبة للسلطة، فهذا لا شك فيه، لكن هل الطرف الآخر ملتزم بذلك ؟ علما بأن هذا الطرف الآخر اكتسب خبرة كبيرة في التزوير[59].

عشية الانتخابات، قام عبد الحميد براهيمي، الرئيس الأسبق لحكومة بن جديد، بطعن حكومة غزالي في الظهر بتهمة اختلاس 26 مليار دولار من قبل مسؤولي الدولة. وكان هذا الرقم يعادل قيمة ديون الجزائر. ومنها موّلت حملة « الفيس » الانتخابية بسخاء[60].

58. في شهر أفريل، ألهمت افتتاحية صدرت في مجلة « الجيش » للتنديد بتصرفات الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

59. بفضل البلديات التي فازوا بها في عام 1990، تلاعب الأصوليون بالقوائم الانتخابية، فمنعوا توزيع تسع مائة ألف بطاقة انتخابية على المواطنين باعتبارهم معادين لأطروحات الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

60. بعدما طالبت العدالة عبد الحميد براهيمي بتقديم أدلة على ما صرّح به، طلب مهلة لإحضار ملفاته السرية في أوروبا. اقتطع تذكرة سفر لى لندن ولم يعد...

كان عبد الحميد براهيمي بإقران المبلغ الإجمالي للاختلاسات بحجم الديون، يريد أن يقول للجزائريين : « إن سبب الاستدانة لا يعود إلى سوء تسييري، وإنما للرشوة والاختلاسات ! » وبرفضه إعطاء تفاصيل وأسماء، فقد شهّر بكل الإدارة الجزائرية، ليحطّم بذلك آخر ما بيد خدّام الجمهورية من سلاح يدافعون به عن شرفهم : ألا وهو النزاهة. وبإشعال الفتيل البطيء لآلته الجهنمية، تزامنا مع الهجوم الزاحف لمروّجي الفتن والأراجيف، ساعدهم على شحذ شفرات سكاكينهم. ذلك أن عبد الحميد براهيمي لم يتهجم على النظام وإنما على الدولة. وبذلك قطعت خطوة مهمة أخرى في عملية التقويض، ومرة أخرى على يد رئيس حكومة سابق آخر...

جرى الدور الأول في 26 ديسمبر 1991 في جو من التوتر الشديد. وحدد موعد الدور الثاني في 16 جانفي 1992. من أصل أكثر من 13 مليون ناخبا مسجلا، حصلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ على 3.260.222 صوتا. وفازت بـ 188 مقعدا. ونالت جبهة القوى الاشتراكية 510.661 صوتا، وفازت بـ 22 مقعدا. أما حزب جبهة التحرير الوطني، الذي حصل على ثلاثة أضعاف عدد الأصوات التي حصلت عليها جبهة القوى الاشتراكية، فلم يفز سوى بـ 15 مقعدا. وما يقرب من خمسة مليون ونصف ناخب لم يصوتوا.

لا شك أن النتيجة الانتخابية التي حصلت عليها الجبهة الإسلامية للإنقاذ، تعود إلى قدرتها على تعبئة الناس بفضل العمل الجواري، من جهة، وللضغوط الممارسة على الناخبين حتى داخل مراكز الاقتراع. وكان « العمل الخيري » ذات الغرض السياسي الذي يقوم به نشطاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ عاملا حاسما لانتزاع أصوات بالجملة. ففي هذا المجال استثمرت بعض « التبرعات » التي يرسلها السعوديون. قبل الانتخابات البلدية لعام 1990، كان غازي حيدوسي، وزير الاقتصاد في حكومة مولود حمروش، قد ساعد بشكل فعال الجبهة الإسلامية للإنقاذ على إنجاح مشروع « الأسواق الإسلامية » الديماغوجي. ولقد صرّح مدير وكالة جيفارا للبنك الوطني الجزائري، محمد الصفصاف، الموقوف بتهمة الاختلاس، للمحققين أن المبالغ التي أخرجت بصفة غير قانونية من خزائن البنك الذي كان مسؤولا عنه، أخرجت بتعليمة من وزير في حكومة حمروش، وأنها ذهبت، عن طريق تاجر من باب الوادي ألقي عليه القبض هو أيضا، لتمويل

« الأسواق الإسلامية » التي أظهرت الحزب الأصولي في صورة الحزب « المُحسن لشعبه ». كما تعكس النتيجة حالة الرفض والرغبة في الانتقام من حزب جبهة التحرير الوطني[61].

تأكدت صحة التقديرات المتشائمة التي قامت بها قبيل التصويت أجهزة الاستعلامات. ففي حدود الساعة السابعة صباحا، أبلغني وزير الداخلية العربي بلخير بنتائج الدور الأول وسألني إن كان يجب عليه إعلانها للصحفيين الموجودين في القاعة. سألته : « ما رأي الرئيس ؟ » قال لي : « لا يجيب ». فقلت له : « إذن، أعلن النتائج ». الجبهة الإسلامية للإنقاذ منتصرة على طول الخط بنتائج باهرة. كان عجز الإدارة أمام نشاط ورؤساء البلديات عاملا مساعدا لمناضلي « الفيس » لتسيير العملية الانتخابية على هواهم. ولقد وصل التلاعب والتزوير والتهديد إلى درجة أن ممثلي الأحزاب الأخرى الحاضرين في مراكز الاقتراع لم يستطيعوا ممارسة صلاحياتهم منذ بداية التصويت، وكذلك أثناء عملية فرز الأصوات. وسمح النظام الانتخابي – على اسم واحد في دورين – للجبهة الإسلامية للإنقاذ بتحقيق هذه النتيجة. ولا داعي للتذكير بالموقف المعارض الذي وقفه المجلس الشعبي الوطني برئاسة بلخادم، والذي كان يتشكل من نواب جبهة التحرير الوطني فقط، ضد حكومة غزالي، برفض اقتراح لتعديل نمط التصويت بالأغلبية بالنظام النسبي. كانى النواب واثقين من حزبهم سيأتي في المقدمة أمام الإسلاميين. كما رفضوا الاقتراح بإلغاء الفقرة الثانية من المادة 54 من قانون الانتخابات الذي يمنح الزوج حق التصويت في مكان زوجته بأغلبية الأصوات. وكان المجلس الدستوري هو الذي ألغاها بإخطار من الرئيس بن جديد.

هذه نتيجة غباء نواب جبهة التحرير الوطني وعنادهم وحساباتهم الضيقة ظاهرة أمام الجميع. فالجبهة الإسلامية للإنقاذ، وبنسبة 26٪ فقط من الأصوات، فازت بالأغلبية المطلقة في المجلس ! وهي تستعد للجلوس على الحكم لمدة عقود.

بعد الإعلان عن نتائج الدور الأول في الجريدة الرسمية، بمساعدة متواطئين أو بسبب وجود اختلالات ما، ومن غير انتظار أي تأكيدات للدور الثاني والطعون التي قدّمها منافسو لهذا الحزب، وضعت جبهة الإنقاذ الإسلامي الجميع أمام الأمر الواقع.

61. قضيت الليلة في مقر قيادة الدرك رفقة الجنرال بن عباس غزيل. وبمجرد أن عرفت النتائج اتصل بي وزير الداخلية العربي بلخير. أخبرني بالاكتساح الذي حققه الإسلاميون وسألني ماذا يجب أن يفعله. فأجبته قائلا : « لا يوجد شيء آخر تفعله غير إعلان النتائج، وعلى أي حال، فإن الجبهة الإسلامية للإنقاذ لديها هذه النتائج ».

هذا الاعتراف الرسمي بنتائج « الفيس » هو في نظر المتحدثين باسمه أنور هدام ورابح كبير حجة قوية لإظهار « النظام الجزائري » على أنه « طغمة عسكرية معارضة لاختيار الشعب » !

وكانت فرصة متاحة للسيد آيت أحمد، وهو مخطئ طوال الوقت من شدة ما يريد أن يكون على حق، للإدعاء بأن السلطة تدبّر مؤامرة تهدف إلى خلق نوع من الصدمة الكهربائية في وسط الشعب تجعله يتقبل وقف المسار الانتخابي ! ...

ومن دون انتظار الدور الثاني، استمرت الخطب الحماسية، واشتدت معها التهديدات على الحريات العامة. انطلقت الحركة الإسلامية في سباقها المحموم الذي لا يبدو أن شيئا سيوقفه. وفي غمرة هذا السباق، دعا محمد سعيد، وهو أحد قادة الحركة، الجزائريين لأن يحضروا أنفسهم لتغيير عاداتهم وتقاليدهم ونوعية غذائهم وملبسهم. وفي يوم 3 جانفي، خطب موغني وحشاني في مسجد « السنّة » : « إن الفوز بالدور الأول هو خطوة نحو استعادة الخلافة الراشدة ».

القادة الإسلاميون، بمن فيهم الذين كانوا مسجونين في البليدة، هم في قمة الابتهاج والنشوة. يقولون أنهم بمجرد استلام المجلس الشعبي الوطني، سيلغون الدستور ويمزقون الميثاق الوطني ويكفّرون بالديمقراطية. كما أعلن رابح كبير، العضو في مجلس الشورى في الجبهة الإسلامية للإنقاذ، أن هناك عشرين ألف إطار إيراني مستعدون لأخذ مكان الجزائريين الذين سيختارون المنفى. رعب كبير استولى على الشعب الجزائري. بالترهيب والتخويف من القمع، أرادوا أن يتفادوا مسبقا أي خطر على النظام الإسلامي الجديد. وبدأت معه مطاردة الأعداء في كل مكان.

وكانت كلمة « التطهير » تعود في كل التجمعات. وكل جزائري لا يشارك أفكار الأصوليين تصنّفه لجان العمارات والأحياء في خانة « الطاغوت » أو « المرتد » أو « حزب فرنسا ». يحتل الصحفيون مكانة في المقدّمة على قائمة المعذبّين الجاهزة، ويليهم مناضلو حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية الذي يقوده الدكتور سعيد سعدي، ثم « صقور حزب فرنسا »[62]، والفرانكفونيين والفنانين الموسيقيين

62. هكذا سمّاهم عباسي مدني. « تعتبر المظاهرات النسائية الأخيرة ضد العنف واللاتسامح من أكبر الأخطار التي تهدد مصير الجزائر... هذه المظاهرات تمثل تحديا لضمير الشعب الجزائري وتنكرا لقيّم الأمة ... عن تصريح لعباسي مدني لوكالة الأنباء الفرنسية بتاريخ 1989.12.10.

ورجال المسرح وشاربي الخمر والنساء اللواتي يرفضن الانصياع لقوانين اللبس التي سنّتها شرطة الأخلاق التي أنشأها الحزب بشكل غير قانوني قبل الانتخابات البلدية بفترة، ويليهن قدماء المجاهدين، ومعهم موظفو الدولة الذين أبدوا نوعا من الفتور تجاه الجبهة الإسلامية للإنقاذ. وحددت حتى المواقع التي ستنصّب فيها المشانق : الرافعات الموجودة في ميناء العاصمة والبهو الأمامي للبريد المركزي، وساحة الشهداء وجسور المشاة المحاذية لساحة أول ماي. وكثر الجلادون المتطوعون الذين جاؤوا من كل حدب وصوب.

كان هناك من أئمة « الفيس » من نادى بالتطبيق الفوري للحدود (بتر الأيدي والجلد والرجم في الساحات العامة العام حتى الموت، والشنق، والتمثيل بجثث المعذّبين). وكان هناك إمام، من جنجل على وجه التحديد، لم ينتظر للانتقال إلى مرحلة التنفيذ. فأوقفته أجهزة الأمن وقدّمته إلى النيابة.

باسم « العدالة الاجتماعية »، قام « الفيس » بجرد كل الفيلات والشقق « غير المشغولة كلية ». فعلى الجميع أن يقتسموا بيتوهم مع المشرّدين، حتى لو بنوها بعرق جبينه. والويل للمالكين الذي لا ينتسبون لحزب عباسي..

وهكذا تحوّلت العدالة الاجتماعية التي تغنّى بها « الفيس » إلى انتقام اجتماعي. فلم يعد الأمر مقتصرا على معاقبة « اللصوص » و« الفاسدين » و« الطواغيت »، بل يجب استبدال مجتمع بمجتمع آخر. ولم تعد الترقية الاجتماعية تتم بفضل العمل والجهد والادخار، وإنما بالعنف الذي يمارسه القوي على الضعيف. وتحوّل مشروع المجتمع ذات الملامح الدينية السطحية، الذي كان يدعو إليه « الفيس » منذ زمن، فجأة إلى مجتمع شمولي وعدواني يدمّر في لحظة تقاليد وقيم الأجداد المبنية على احترام الجار والعادات والأعراف التي تجسّدها الحكمة الشعبية وحق الملكية وحرية الأفراد في اختيار نمط حياتهم.

هذا اللغط الذي يزايد عليه دعاة وأدعياء « الفيس »، وتدخلهم السافر في شئون الناس الخاصة، نشرا إحساسا بالذعر والخوف في أوساطهم. وبدأ العديد ممن صوّتوا للجبهة الاسلامية للإنقاذ يحسّون بالندم على الاختيار الذي قاموا به.

اقتربت نهاية الدولة الوطنية، التي ضحّت من أجلها عدة أجيال من الجزائريين، ولم يبق عليها سوى أيام. وبدأ الكثير من الذين لا يؤيدون الجبهة الإسلامية للإنقاذ

يفكّرون في المغادرة، لكن إلى أين ؟ وآخرون، وهم الأكثرية، لم يستسلموا للأمر الواقع وأظهروا قدرة كبيرة على الصمود، كما تجلى لنا ذلك في مظاهرات 2 جانفي، وكذلك عند ميلاد اللجنة الوطنية لإنقاذ الجزائر.

أسماء كبيرة من المجتمع المدني حثّت الجيش على التدخل. فيما دعا بعض القادة السياسيين إلى المقاومة. وفي تلك الأثناء، أوردت يومية فرنسية كبرى أن السفارة الفرنسية اقتنت عشرات من الأفرشة الأرضية تحسبا لتدفق الشخصيات الجزائرية المتوقع لطلب اللجوء. مشاهد الذعر التي ميّزت آخر أيام سايغون طبعت في أذهان العديد من المراقبين الأجانب.

شرع عبد القادر حشاني في تنظيم « مسيرة المليون » نحو مدينة البليدة. وكان في تخطيطه أن يستقطب مليون شخص إلى عاصمة المتيجة من أجل إطلاق سراح الشيوخ المسجونين بالقوة. وحتى يكون الجميع على بيّنة من الأمر، داخل وخارج الوطن، أدلى حشاني بتصريح لجريدة « ليبراسيون » بتاريخ 4 جانفي 1992، قال فيه : « إن نضالنا هو نضال يواجه نجاسة الديمقراطية بالطهارة الإسلامية ». وهو نفسه الذي ندد بعد مرور أسبوع فقط بوقف المسار الانتخابي، مستعملا عبارة « المساس بالديمقراطية ! »

ماذا سيفعل الجيش ؟

منذ الاعلان عن نتائج الدور الأول وأنا ماكث في مكتبي. آكل وأنام في نفس المكان. وأكاد لا أسمح لنفسي إلا ببضع ساعات من النوم المضطرب.

كان لي مع ذلك بعض الوقت لقراءة الصحف. وجدت أن الصحفيين لا يعرفون من أي طرف يأخذون القلم. البعض يأخذه من الوسط. فيما تحلى آخرون بشجاعة كبيرة، وهم يقارعون بعزم وثبات لسان حال الجبهة الإسلامية للإنقاذ : أسبوعية « المنقذ » وقرينتها بالفرنسية « الفرقان ». هاتان الجريدتان تطبّقان شعار غوبلز على أحسن وجه، ولا شيء يردعهما عن ممارسة الكذب والدعاية الخسيسة. وكتّب أحدهم مقالة توجّه فيها بنداء إلى الجيش : « إذا كان لدى أي جنرال قلب بدلا من الآلة الحاسبة فليعطه للجزائر ». عادت إلى ذاكرتي مقولة الجنرال المنتصر في أكثر ساحات المعارك دموية في الحرب العالمية الأولى : « لقد وهبت نفسي لوطني ». فهذا الجندي العظيم أنهى أيامه فوق صخرة يتأمل بألم وحسرة في أمجاد الحياة العسكرية وبؤسها

وفي جحود الرجال الذين يستغيثون عند الحاجة وينسون وينكرون بمجرد أن يزول الخطر. « سوف لن تجني يا سي خالد سوى الجحود والشماتة عندما تصمت الأبواق ! » « إذا كان لدى أي جنرال قلب بدلا من الآلة الحاسبة... ». أحسست في تلك اللحظات بالبون الشاسع الذي كان يفصلنا نحن الجنود عن أولئك الذين يعتقدون أنهم يعرفون كل شيء. نفس الجمر المتقّد تحت أقدامنا، ونحن نحسّ بحرقتها مثلهم، لكن هل يعلمون بذلك يا ترى ؟

رأيت إلى أي مدى كان بعض « المثقفين » الذين تناولوا إشكالية الأصولية بعيدين عن الواقع. ومن الأطروحات الغريبة التي عرضت علينا بعد أيام أطروحة « الانحدار الخصب » التي قلّبتها من جميع الاتجاهات عساني أجد لها معنى. حقا إن النزول إلى قاع البئر والعودة إلى الهواء الطلق، ريثما ينتهي حفارو القبور من عملهم، لاكتشاف عظيم. مثل هؤلاء المثقفين، التقيت بهم إحدى المرات في مستشفى مصطفى باشا. وكانت وقتها طائرة بن يحي قد تحطمت في مالي. أصيب فيها محمد بن يحي بعدة كسور، وأرسل إلى أوروبا للعلاج. يومها نظم الأطباء هناك مظاهرة رافعين لافتة كتب فيها : « عظم الفخذ لمن يخدمه »، على وزن شعار الثورة الزراعية : « الأرض لمن يخدمها ». نظرت بنوع من السخرية إلى حشود البزات البيضاء التي احمرّت من الغضب ومن حسرتها على فقدان عظمة من العظام. كما ألهمتني عبارة « الانحدار الخصب » شعورا آخر مليء بالرأفة والشفقة، وهو أن كلمة « المثقف » مشتقة من كلمة الثقافة. لكن بالنسبة للبعض فهي مأخوذة فقط من القاموس.

نعم أخذت وقتا للقراءة والتأمل. في أول كتاب من مذكراتي، تحدثت عن مدرسة سريانة والتعليم الذي كان يتعلّمه فيها أبناء الأهالي. لم أبق فيها سوى المدة التي كفتني لتعلّم القراءة والكتابة. بعدها، ونظرا لصعوبة الظروف في تلك الفترة، اضطررت الدخول في الحياة العسكرية. لم يترك لي تزاحم الالتزامات والقيود في حياتي مجالا لمطالعة ما ألّفه كبار الكتّاب، ولا أحمل شهادات جامعية. لكن في أعماق نفسي أعرف كيف أميّز بين الأمور. أعرف كيف أمحص أصعب المفردات وأغربل أكثر النصوص غموضا وتعقيدا. يكفي لي أن أصفّيها بغربال الحكمة الذي كان يستعمله الأجداد. فما يبقى هو ما جعلنا نتحمل معاناة الليل الاستعماري الطويل : الإيمان برب الرحمة والمحبة والتسامح واحترام الغير.

قراءتي لبرنامج الأصوليين، قمت بها من زاوية ما تراكم في نفسي وفي روحي من انطباعات وذكريات. فخطاباتهم والعنف الملازم لها لا تمر عبر غربال الحكمة الذي تركها لي أجدادي. يتحدثون عن « الإسلامي المعتدل »... قولوا لي ما هي الأحاديث النبوية الصحيحة، والسور القرآنية الكريمة، ونداء العقل الذي يمكن أن يعقّل رجالا من فصيلة جاب الله أو عباسي أو بن حاج ؟ يقولون : « الانحدار الخصب » ؟ أنا بصراحة لست مستعدا للذهاب معهم في هذه الرحلة من دون عودة.

قررت الخروج كثيرا في جولات عبر المدينة لأجس النبض. مظاهر الفرح غائبة تماما عن شوارع العاصمة، وهذا ما أحزنني. في أي لحظة يمكن أن استهدف. لكن هذا لم يثنيني عن تكرار هذه الزيارات الميدانية[63].

كانت تلك المغامرات المنفردة مواتية للتفكير والتأمل. الجزائريون، وبغض النظر عن تلاعبات الأصوليين، لديهم ألف حجة وحجة تبرر غضبهم وثورتهم، لكن هل الجبهة الإسلامية للإنقاذ هي الحل ؟ فأنا وبعدما فهمت طبيعة النظام الذي يريد « الفيس » أن يفرضه فهما جيدا، متيقن ألف مرة بأنه ليس هو الحل.

ما زلت على إيماني بأن الحل لا يمكن أن يكون إلا سياسيا. كل تصريح لزعيم حزب أو شخصية من المجتمع المدني، يسترعي انتباهي. ومثل غزالي قبلي، ومثل كثيرين آخرين في الآونة الأخيرة، أتساءل : « من أين سيأتي الفرج ؟ ».

نقابيون وقادة أحزاب صغيرة طلبوا مقابلتي. قبلت باستقبالهم من طرف أحد معاونيّ. وكان هناك مجاهدون، من رفاق السلاح أيام حرب التحرير، لم يصدّقوا بأن الجزائر التي حرّروها، والتي أصبحت الرجل المريض في العالم العربي ومحاصرة بكل مصائب الدنيا، ستسقط في براثن الوهابيين. كانوا خائفين من هذا المصير. وبضراحتهم المعهودة، كانوا يقولون : « من أوسع الأبواب أو من أضيق النوافذ، على بن جديد أن يرحل »[64]. فهمت أنّهم يلحّون عليّ بالتحرك. آه، لو كانت الأمور بهذه البساطة..

63. لا أعرف إلى حد الساعة أنني متابع من قبل فرقة من الأصوليين، وأن هناك خفر إنذار نصّبوا على طول المسافات التي أقطعها للوصول إلى مقر وزارة الدفاع.

64. عبد السلام بلعيد، يوم 30 أفريل، أمام مجموعة من الصحفيين في فندق السفير، وعلي كافي بعده بفترة قصيرة أمام شخصيات جزائرية.

وعندما طلب منّي جنرال ومن قدماء جيش التحرير الوطني أن « أتجرأ » متحججا بخطر الحرب الأهلية : « إن جوهر المشكلة هو هذا الرئيس. أجبته قائلا : ابعدني ! (دعني !). الدكتاتورية العسكرية كمن يداوي العلة بالعلة. »

لا أحد يعرف بن جديد أفضل منّي. أحسست بقرب النهاية وانفراج الوضع. فما كان عليّ إلا أن أصبر. المحن والشدائد تكشف شخصية المرء على حقيقتها. فأثناء حرب التحرير، كان المسئول السابق للناحية الشمالية يجدد دائما الذريعة حتى يبقى هو في منأى عن الخطر ويرسل الآخرين – وخاصة أنا – إلى مواجهة ذلك الخطر. فأنا متيقن من أن بن جديد سوف يرمي المنشفة عاجلا أم آجلا، وأن الجيش سيجد نفسه من جديد أمام الأمر الواقع. الظروف مختلفة، لكن الثوابت عند بن جديد لا تتغير. أنا واثق جدا من ذلك. لذلك احتفظت بهدوئي وأوصيت برص الصفوف.

كان أعضاء القيادة العسكرية العليا دائما محترمين الشرعية. في مطلع التسعينات، كان على رأس الجيش الوطني الشعبي الجيل الأول. فهذه الشرعية، التي تفسّر في بعض الأحيان على أنّها نوع من السلبية، تقوم على مبدأ أنّه على الرغم من الأخطاء والهفوات وإهدار الوقت، كانت البلاد، قبل أن يأتي « الفيس » الذي خرب كلّ شيء، تتقدّم مع ذلك نحو الهدف الذي سطرته، ألا وهو بناء دولة وطنية قوية ودائمة وتحقيق النجاح الاقتصادي. فلا داعي لإضافة صدمة التغيرات العنيفة، المفروضة بالقوة، إلى دولة أضعفها سوء التسيير. كانت هذه الرؤية الإيجابية رؤيتنا طوال مدة حكم بن جديد. عندما خطط بعض كبار الضباط، بقيادة قائد ناحية عسكرية مهمة، قبل أزمة أكتوبر بقليل، لانقلاب عسكري للإطاحة ببن جديد، قمت بإجهاض العملية في سرية تامة. ولتجنب أية إجراءات عقابية ضد الانقلابيين، ولتجنيب الصدمة على الجيش الوطني الشعبي، عمدت أن تعالج القضية « داخليا »، دون أي صدى خارجي. هل عرف بن جديد شيئا عن الأمر ؟ بعض المتآمرين لا يزالون على قيد الحياة. لم يكفّوا عن الإشادة برباطة الجأش وروح المسئولة والحكمة التي تعاملت بها مع الملف. فلم أكن أريد للجيش الشعبي الوطني أن يعيش مرة أخرى ما حدث بعد 14 ديسمبر 1967[65]. لكنني أفتهم رفاقي بما أنني كنت أول من قال بأن المسعى الذي يسلكه بن جديد ومن يقفون وراءه، قد أصبح مسعى انتحاريا للبلد بأتم معنى الكلمة.

65. المحاولة الانقلابية التي قادها قائد الأركان السابق الطاهر زبيري والتي كانت لها عواقب وخيمة على الجيش الوطني الشعبي.

استقالة بن جديد

بعد الدور الأول مباشرة، أجريت أربع مقابلات مع رئيس الجمهورية، ثلاثة منها بمبادرة منّي.

في المساء وفي عزلة مكتبي اتخذت القرار بالذهاب لمقابلته ولأخبره بأن الجيش لم يعد قادرا، بعد صدمة أكتوبر وما حدث في جوان 91، على القيام بعمليات « مسح جبس » أخرى، وبأننّا مقبلون على انفجار داخلي للدولة، إذا استمرت مظاهرات « الجمعة السوداء » التي يشعلها مرتزقة الترابي وطهران.

المقابلة الأولى جتي يوم السبت 28 ديسمبر. لم تستغرق سوى بضع دقائق. كان الرئيس لا يزال تحت وقع الصدمة التي تركتها نتائج الدور الأول، ففضّل مقابلتي « لوقت أطول لاحقا ». لم ألّح عليه. لأن ما أريد أم أقوله له يفترض أن يسمعه من هو قادر على الاستماع والفهم. وفي غضون ذلك، كان لا بد لي أن أتعامل مع القلق المتزايد في أوساط إطارات الجيش الذين ينتظرون من المسؤول الأوّل في البلد أن يقول إلى أين يقود هذا البلد.

اللقاء الثاني تم في قصر الرئاسة بالمرادية. وجاء بعد اجتماع عين النعجة بين كبار قادة الجيش وقادة الوحدات القتالية. خلال هذا اللقاء مع الضباط، قدّمت تقيّيما للوضع السياسية والأمني للبلد، مشددّا على اليقظة والتعبئة.

أخذ عدد من الضباط الكلمة ليعرضوا وجهة نظرهم عمّا تمر به البلاد. هم يدركون بأن الجزائر تسقط في المجهول، ويعرفون أن البلد بات مقسّما إلى مناطق نفوذ يتنازعها العملاء السودانيون والسعوديون والإيرانيون. فيما أعلنت الدول المجاورة حالة الاستنفار منعا لانتقال العدوى. كل هذا كان القادة العسكريون يعرفونه.

أقسمت أمام الملأ بأنه إذا فرضت عليّ الظروف إلى اتخاذ أي إجراء، فسأفعل في الإطار الذي يحدده الدستور. استبعد مسبقا فكرة الانقلاب التي طالب بها صراحة جزء من الضباط. أوصيت الجميع بالبقاء في موقعهم وأن يظلّوا يقظين.

كان هناك جنرال استغرب دعوة قادة الوحدات القتالية، فأبلغ شقيق الرئيس ووعده بأن يبلّغه بما سيقال في عين النعجة. أساء رئيس الجمهورية فهم اجتماع عين النعجة والغاية منه، فشرع في القيام ببعض الحركات يمينا وشمالا. استشار عددا من الضباط المتقاعدين. ولأنني أعرف حسّهم الانتهازي و« شجاعتهم »، ولأنّ ضميري مرتاح، لم أعر للأمر أي أهمية.

خلال المقابلة الثانية مع بن جديد التي جرت كما قلت عقب اجتماع الضباط، ذكرّته طالما أنه كان يعطي الانطباع بأنه لم يعد يتذكر – بأن الجيش قد اتخذ إجراءات اليقظة الواجبة وفقا لتعليماته الخاصة. فكيف يستخلص من ذلك أن هناك مؤامرة ضده ؟ في الأخير تغلبت ثقته في الجيش الوطني الشعبي وطريقتي المباشرة في عرض الأمور، على « المخبرين ».

في السابق، كان من الذين يعرفّوني بهذا الوصف : « سي خالد كي يحب يقول كلمته يقولها ! »، ما يعني تقريبا : « هو ثرثار، لكنّه يقول الأشياء كما يحسّ بها ».

كنت خائفا من أن يتفادى الرئيس مرة أخرى التطرق للمواضيع الأساسية ويجرّني إلى أحاديث بعيدة عن المشاكل التي تهمّني. فلقد فعل ذلك قبل بضعة أسابيع في وزارة الدفاع، لولا إصرار البعض منّا على أن يتناول الأحداث التي تمر بها البلاد. أجبر على التطرق إليها، لكن بطريقته الخاصة المليئة التي يطغى عليها الحذف والجمل الناقصة والحركات الواسعة بالأيدي والنحنحات المتكررة. طلبت منه بإصرار أن يركّز انتباهه كاملا عليّ.

سمح لي بالكلام فأعدت عليه نتائج مختلف التقارير والمذكرات والتقييمات والآراء التي وردت إليه موقّعة من طرفي، والتي تنبأت للأسف بدقة بالمآل الذي آلت إليه الجزائر. لم يقاطعني. كان كل شيء واضحا لي. فحالة اليأس المطلق التي كان فيها، وطريقته في تجنب النظر إليّ توحيان بشكل واضح أنه مدرك بالمأزق الذي وضع البلد فيه بسبب تردده وقصر نظره السياسي.

ماذا عساني أقوله أكثر مما قلت ؟ بعد صمت طويل، أخبرني بعزمه على اتخاذ مبادرة، دون تفاصيل أخرى. استنتجت أنه يفكر في حل البرلمان المقبل. لكن هل بإمكانه أن يجسّد هذه الفرضية في جو من التوتر الشديد والانفلات الأمني ؟

هل يستطيع في الحالة التي كان فيها أن يتصدى لهجوم الأصوليين الذين يقولون أنه بمجرد أن يستولوا على البرلمان سيرحلوّنه[66] ؟

لم نكن نحن العسكريين في وضع يسمح لنا بقبول المخاطرة لحظة واحدة بمطالبة الجيش للمرة الثالثة بالتدخل لإصلاح أخطائه بمواجهة السكان. نعرف ما الذي تحمله

66. « الشاذلي برّا ! » كان الشعار الذي يردّدونه كل يوم.

الشعب من معاناة بعد مأساة أكتوبر 1988 ومن جراء التلاعبات الحمروشية سنتي 1990-1991. فما هي يا ترى هذه « المبادرة » التي يريد اقتراحها ؟ لم اتأكد بعد من أي شيء.

أجريت مقابلتي الثالثة معه يوم الاثنين 6 جانفي 1992. كان جالسا في مكتبه مديرا رأسه عليّ وهو ينظر من النافذة سارح الذهن وساكتا، ثم وبصوت خافت وباهت لكنه مسموع، قال لي وهو يلتفت إليّ أنه لا يرى مخرجًا آخر سوى « تسليم الأمر مرة أخرى للجيش »، وأوصاني بتجنب « الشوشرة ». قلت في نفسي : هي إذن الاستقالة !. أجبته بأنه لابد لنا من مهلة بضعة أيام قبل أن يعلن عن قراره. أخبرته بأنني انتظر نتائج تقرير المجموعة التي تدرس جميع الاحتمالات المتوقعة.

أبلغته من جديد برغبة الضباط في مقابلته. فكّر للحظات ثم سألني إذا كان عليه أن يستقبلهم في المكتب أم في إقامته بزرالدة. في نهاية المطاف قرر أن يتم ذلك في إقامته تفاديا لتسرب الخبر، لكنه لم يفعل. ربما لأنه كان محرجا من مواجهة نظراتهم بعدما تجاهل كل الإشارات التحذيرية التي أرسلوها إليه ؟ قبل الانصراف، أردفت قائلا : « سيدي الرئيس، نريد مقابلة الجنرال ذيب مخلوف، قائد حرسكم ». تساءل مستغربا : « لماذا مخلوف ؟ ». حتى أريحه أجبته : « إن الفيلق المكلف بأمن الرئاسة يبقى في مكانه، كذلك الفيلق الذي يتولى حراستكم في زرالدة. الجنرال مخلوف يشرف على مركز تدريب من ألف جندي نود أن ندمجه في التخطيط ». عندما قام ليصافحني، كلّمته كأخ في الكفاح وقلت له : « سيدي الرئيس، اعلموا أن حياتكم وعائلتكم شيئان مقدّسان عندنا ». أردت أن يعرف الرئيس أننّا سنحميه من أولئك الذين يشهّرون باسمه واسم زوجته كل يوم في الشارع. لأن أتباع الجبهة الاسلامية للإنقاذ قادرون على اركاب كل الحماقات عندما سيرون انهيار المبنى الذي يمثّل فيه بن جديد صورة الهيكل غصبا عنه.

كنت في مقر هيئة الأركان العامة يوم الأربعاء 8 جانفي، لمّا أبلغني مدير مكتب البروتوكول الجنرال بن قرطبي، بأن الرئيس يود إعلان استقالته يوم الخميس 9 جانفي. أفهمته بأن هذا غير ممكن لأن الوحدات هي في طريقها إلى العاصمة وأننا سنحتاج إلى مزيد من الوقت. طلبت من بن قرطبي أن يستقبلني الرئيس مرة أخرى. بعد موافقة هذا الأخير، وضعت في جيبي مسودة نص الاستقالة التي كتبها علي هارون والجنرال محمد تواتي، ثم وبمعية الجنرال أحمد جنوحات، ذهبنا إلى مقر الإقامة الرئاسية.

لماذا علي هارون ولماذا الجنرال محمد التواتي ؟ كم كثر الكلام عن اختيار هذين الاسمين لتحرير مشروع رسالة الاستقالة ! والسبب مع ذلك بسيط للغاية، وهو أن الرئيس لا يكتب أبدا بخط يده، ومن ثم فإن أجواء نهاية الحكم التي تعيشها الرئاسة لا تضمن السرية التي يقتضيها حدث مثل هذا.

الجنرال جنوحات يعرف الشاذلى بن جديد منذ أيام الثورة وتربطهما علاقة صداقة وثيقة[67]. وجوده إلى جانبي كفيل بأن يثبت للرئيس أنّنا، قبل كل شيء، رفاقه وأقرباءه. عند وصولنا إلى الإقامة الرئاسية، انتظرنا قليلا قبل أن يؤذن لنا بالدخول. قبل الرئيس برأينا واتفقنا على تاريخ 11 جانفي. الأصعب كان إقناعه بالتحدث مباشرة عبر التلفزيون. رفض. ألحّ عليه جنوحات : « نحن أبناؤكم، سوف لن تتركوا الناس يعتقدون أننا قمنا بانقلاب ؟ » وبما أن اختبار الخطاب المباشر كان يبدو فوق طاقته، اقترحت عليه أنه يخاطب الجزائريين من خلال المجلس الدستوري. وافق على الفور. أخرجت من جيبي مسودة خطاب الاستقالة وسلّمتها له. « هذا سيدي الرئيس مسودة رسالة ستقدّموها إلى المجلس الدستوري. إذا لم تناسبكم، يمكنكم إضفاء أي تغييرات ترونها ضرورية. » استأذننا بعد التحية وغادرنا الإقامة. ومن يومها لم أر الرئيس بن جديد.

في طريق العودة، رحت اتساءل لماذا هذا الرجل الذي جاءت به ظروف خاصة لتولي منصب القاضي الأول للبلد، لم يقدّر في الوقت المناسب حدوده ويترك السلطة بشرف بعد انتهاء عهدته الأولى ؟ لماذا لم يقرر، بعدما أحدث عاصفة أكتوبر، الانسحاب بإرادته ويخدم بذلك وطنه. كان لابد من انتظار نتيجة الدور الأول للانتخابات التشريعية وآثار الصدمة على عموم الشعب، حتى يدرك بن جديد أنه في عنق الزجاجة، وأنه لن تنفعه أي مناورة أو حيلة للخروج منها.

يسألني الناس كثيرا عن رأيي في الشاذلي بن جديد. أي من هؤلاء الثلاثة : رفيق الكفاح أيام حرب التحرير ؟ أم الرئيس أم الرجل الذي اختار الاعتزال والصمت ؟ احتفظ في ذاكرتي عن بن جديد المجاهد صورة الرجل الحكيم والمحترس. أما عن الشاذلي الرئيس، فأتكلم بلا مبالغة. حصيلته معروفة للجميع. منذ أن أصبح كل شيء مباحا، أسمع كلاما هنا وهناك يقصد من ورائه الطعن في شرف وذمة الناس. أقولها

67. بعد قضية بن لوصيف والوضع الكارثي الذي عرفته مالية وزارة الدفاع، طلب الرئيس من أحمد جنوحات بإعادة ترتيب الأمور في هذه الإدارة الحساسة. وبذلك تحوّل جنوحات من ضابط مشاة إلى محاسب. ولقد أدى هذه المهمة الخاصة باقتدار وجدارة.

الآن لأنها قناعتي : إن الشاذلي بن جديد إنسان نظيف. لم يأخذ فلسا واحدا من أي شخص، ولا من الدولة. يبذر المال في مباني فخمة، لكنه لا يأخذ أيّا منها لنفسه. يحبّ حياة الرفاهية ويجد من يرشده في دهاليز الملذات المعطّرة. لكن من بين جميع الهدايا التي يتلقاها، الهدية الوحيدة التي يأخذها في حقائبه بعد خروجه الأخير، وقد أهداها إياه أمير قطر، هو مصحف مزخرف بزخارف قليلة. في السنوات الأخيرة، كتب بن جديد مذكراته...

لابد، في يوم ما، من إجراء قراءة نقدية لكل ما قاله عن الثورة و« الباءات الثلاثة »، وعن رفاقه ودوره على رأس الدولة، ولابد من إثبات الحقيقة، احتراما لكل الذين استشهدوا وتقديرا لكل الذين كتبت لهم الحياة، ولجلالة المقام الرئاسي، بالاستناد إلى حقائق وأدلة دامغة.

الجيش الوطني الشعبي أمام مسؤولياته

فرضت استقالة رئيس الجمهورية على الجيش أن يكون الحكم المطلق للوضع القائم. وبصفتي وزير الدفاع الوطني، كانت مسؤوليات هائلة ملقاة على عاتقي.

وكان الليل بالنسبة لي طويلا جدا.

أنا ابن الشعب. نشأت في بيئة كانت فيها المعيشة صعبة. وكانت الثلوج تتساقط بكثرة في الشتاء فوق جبال سريانة، لدرجة أننا قمنا في أحد الأعوام، بتغيير اتجاه فتح الأبواب حتى نتمكن من فتحها في الصباح، لأن الثلوج تمنعها من تدوير مفصلاتها باتجاه الخارج. أتذكر عندما أذهب إلى المدرسة، كان والدي الراحل، رحمه الله، يوصيني بالتوفير على حذائي - الوحيدة التي أملكها كطفل وأظل بها إلى أن تئن قدماي بداخلها. ولكي لا أمشي حافي القدمين في الثلج، أضع نوعا من الأحذية الجلدية المصنوعة من جلد البقر اليابس مثل قرون تؤلمني بشكل رهيب. نسميها عندنا « القْع ». ولا أخلع هذه النعال لأرتدي حذائي إلا عند الدخول إلى ساحة المدرسة. بعد مرور خمسة وأربعين عاما، وأنا وحدي في حديقتي ليلا، وبينما يصلني هدير الجموع شبيهة بهدير البحر الهائج، تتبادر إلى ذهني هذه الصور من طفولتي وتقوّي قناعتي بأنني سوف أعيش أياما أكثر قسوة وإيلاما بكثير من نعال الدروب الجليدية في طفولتي، وأصعب من سنوات الثورة والسنوات السبعة عشر التي قيتها في فيافي الصحراء. كانت هذه

المسؤولية، التي لم أطلبها ولم أكن أودّها، لكنني مضطر لتحملها في مصلحة بلدي، محنة جديدة أشد وأقسى من أي شيء عرفته في الماضي. لكنني جندي، بل وأوّل جندي في الجمهورية. كنت واعيا بمسؤولياتي، وإن الجيش الوطني الشعبي سيواجه الموقف. وكان رفاقي يشاطرونني هذا العزم وهذا التصميم.

تماسك الجيش

كل الدول والشعوب المعاصرة، في أوروبا وأمريكا وفي بقية القارات، نشأت من الصراعات الاجتماعية والسياسية. وعرفت هذه البلدان تحولاّت عنيفة قبل أن تتحوّل إلى مجتمعات حديثة. أي أن العنف هناك أيضا « موّلد للتاريخ ». كما شهدت دول العالم الثالث بدورها مراحل تكوين الدول والأمم المتطلعة للحداثة. لا يزال بعضها يعيش حالة من الاضطرابات الدامية الاختلالات الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية التي تفاقمت بسبب الكارثة الثقافية.

إن الالتزام بالحفاظ على مقدّرات البلد والدفاع عن حرياته الأساسية، ليس حكرا على الجيش الجزائري. فالعديد من الجيوش في بلدان أخرى عبر العصور لبت النداء في وقت الشدائد.

كقادة للجيش الجزائري، الذي حارب من أجل تحرير الوطن وساهم في بنائه، لدينا رؤية ونهج خاص. نعتبر بأن الجزائر، التي نحن خدّامها، إرث ثقيل من العرق ومن الدم. عندما تكون هناك قوى حاملة لإيديولوجيات شمولية مصمّمة على هدم الأساس الجمهوري الذي شيّدته أجيال مؤمنة بنفس القيم، لا يسعنا إلا الوقوف في طريقها. الجيش هو أداة للدفاع عن شعب. وهو يحكم على هذا الشعب بالموت المحتوم إذا تراجع أمام مسؤولياته.

إن تماسك الجيش هو ثمرة عمل طويل الأمد. فأثناء الحرب مع الفرنسيين، كانت الوحدات متكوّنة في غالبيتها من رجال منحدرين من مناطق تحارب فيها نفس تلك الوحدات. وكان أبناء النمامشة والأوراس متواجدين بكثافة في وحدات الوسط الشرقي. فيما كان أبناء سوق أهراس وضواحيها يشكّلون القسم الأكبر من فيالق القاعدة الشرقية. وكان أبناء القل وجيجل وسكيكدة موجودون في الكتائب المستقرة في معسكر « الزيتون » قبالة « غاردماو »، من عام 1959 حتى وقف إطلاق النار.

هذه الكتائب آتية من الولاية الثانية التي تشمل منطقة الشمال القسنطيني. وكان القادة يحتفظون على مراكزهم القيادية بفضل مآثرهم الحربية أو ولاءاتهم. وهم في غالب الأحيان لا يتزحزحون من أماكنهم. ولقد عانى بلقاسم كريم أولا، ثم هواري بومدين، الكثير لتخليص جيش التحرير الوطني من « الروح الإقطاعية » التي أحطت من قيمتها القتالية وتسببت في إشكاليات صعب حلّها.

بعد استقلال البلاد، ساعدت فكرة التعيينات والاختلاط بين الرجال، على ربط أواصر الصداقة والتعايش، مما أدى إلى تلافي الفوارق الصغيرة في الفهم واللكنة والذوق الموجودة بين كل أنحاء الجزائر. فإذن، الأزمات المتكررة التي عانى منها جيش التحرير الوطني خلال حرب التحرير، بسبب التصرفات والعقلية الجهوية، لم تعد سوى ذكرى من الماضي. وأصبح الجيش الوطني الشعبي الذي تشكّل بسرعة بفضل الوحدات المتتالية القادمة من كافة أرجاء القطر، أكثر تماسكا.

لم تتكوّن وحدة الجيش فقط بانتهاء النزعة الجهوية والإقطاعية، بل وإنما أيضا بفضل قيادة مركزية وتناسق في التسلسل الهرمي وتقنية عالية المستوى وتناسب طبيعي بين الرتبة والكفاءة، والانضباط، وكذلك بفضل قاسم مشترك وهو الإحساس بخدمة الوطن. وهذه الفكرة العظيمة عن دور الجيش التي نضجت خلال حرب التحرير، عززتها الأحداث التي كشفت عن حيثياتها الرهيبة أمام أعين كل عضو في الجيش الوطني الشعبي.

جنود مواطنون

إذا كان هناك سؤال واحد يتردد بحدة على ألسنة بعض الناس الذين لا يكنّون بالضرورة أي عداء، بل يريدون ببساطة أن يفهموا، هو السؤال المتعلق بإلغاء مدارس الأشبال. لماذا اتخذ خالد نزار قرارا بغلق مدارس الأشبال ؟

في فترة من الفترات، كانت تنهال علينا الطلبات من الجنود المتقاعدين أو من المجاهدين، وأحيانا من مواطنين عاديين. وكان هناك مشهد مألوف : رجل مسنّ يمسك في يده ابنه الذي فشل في اجتياز مرحلة المراهقة: « جبتوه لكم تدريسيوه لي ». كيف تشرح لهذا الأب الحائر أن الجيش الشعبي الوطني ليس إصلاحية لكل من أقصته المنظومة التربوية والفاشلين في حياتهم والمتمردين على سلطة الأب ؟

كان أعضاء ما تسمّى « الأسرة الثورية » أكثر الناس إقبالا على الطلب من الجيش الوطني الشعبي لقبول إبن لهم أو ابن أحد الأقارب. عندما يصلني طلب ما، أدرسه طبقا لنفس المعايير المطبقة على الآخرين. لا أقبل أن أسيّر بالعواطف. الأمر صعب في بعض الأحيان، لكنني لم استسلم. ما هي الأسرة الثورية ؟ ليست أكثر من فئة من الناس مصمّمة على الاستفادة من الامتيازات التي تمنح للمجاهدين ولذوي حقوق بكل الطرق الممكنة. هذا الانتساب المباشر أو غير المباشر، وغير المؤكد في بعض الأحيان، إلى الشخص الذي حمل السلاح أو تظاهر بحمله قبل عقود خلت، لا يمكن أن يكون امتيازا للتمتع بكل شيء.

لكن هذا لم يكن السبب الرئيسي لإلغاء مدارس الأشبال.

في مرحلة معينة، لم تكن مدارس الأشبال منتجة. ففي إطار إعادة الهيكلة التي أجريت عام 1986، أجرينا تقييما شاملا لمدى صلاحيتها. استخدم صيغة الجمع هنا لأن القرار جاء بعد إجراء دراسة قامت بها مجموعة بحث شكّلتها هيئة الأركان. توصلت هذه المجموعة خلاصة مفادها أن المورد البشري الذي توفره المدارس الثانوية كافية لتلبية احتياجات الجيش الوطني الشعبي. وهذا القرار مندرج في إطار إعادة الهيكلة وصادق عليه رئيس الجمهورية.

لم نحتفظ سوى بمدرسة واحدة فقط، هي مدرسة الطيران. بالنسبة لهذه الشعبة، التكوين طويل، ويدوم أربع سنوات. والتلاميذ الذين أخذوا في سن الثالثة عشر يتابعون دروسا في الرياضيات والعلوم. كل الإمكانيات مسخّرة لإنماء حب الأجواء في نفوسهم. يطلق الطلبة بمفردهم على طائرات مدرسية صغيرة. وفي نهاية المطاف، لا يبقى سوى الموهوبين. أفضلهم يوجّهون إلى الطائرات القتالية، والآتون في المرتبة الثانية يحوّلون إلى النقل والآخرون إلى المروحيات.

إن وضع طائرة باهظة الثمن بين أيدي غير ماهرة، معناه ضمان تحويلها إلى حطام وخردة. وكان هناك أحيانا طائرات متحطمة وضحايا بشرية.

لكن شعوري الشخصي يذهب أبعد من الجانب التقني البحت الذي وقف عنده الضباط الذين عكفوا على هذه المسألة. كنت أريد أن أحفظ للخدمة الوطنية كل معانيه وقيمه. لأن شباب الخدمة الوطنية، في جميع مفاصل الجيش الوطني الشعبي التي تشرّفوا بالخدمة فيها، يظهرون بعد التكوين الخبرة والالتزام اللذين يصنعان الجندي الكفء.

أريد أن يظل الجيش الوطني الشعبي شعبيا حتى يشعر بنبضات المجتمع العميقة ويحتفظ، في بعض المواقف، بحرية قراره وإرادته.

قرأت قبل فترة مقالا في صحيفة يومية[68] يتناول موضوع مدارس الأشبال التي أعيد فتحها تحت اسم آخر بعد خروجي من الخدمة. وصفت هذه الأماكن على أنها « حاضنة نخبة الغد ». أنا اعتبر نفسي من الذين لا يعطون صورة مثالية عن العسكري أو يعتقدون أن هناك صفات معينة تجيز لمن اختار مهنة السلاح أن يحسب نفسه فوق مستوى شعبه. إن حيازة السلاح والخيط الذهبي على الأكتاف تجعل أحيانا الحدود بين « النخبة » و« الطبقة » رفيعة جدا. إن هذا « القالب » هو الذي يصنع على المدى الطويل « النخبة » المنعزلة عسكريا التي لم أكن أريدها للشباب الجزائري. في كتاب سابق، تحدثت عن طفرات الجيش الجزائري وعن تطوراته وتحوّلاته، بسرد كل الصعوبات التي لقيناها من أجل ترقيته إلى مصاف الجيوش الحديثة. لهذا أظن أنه كان من حقي آنذاك أن أعرف ما هو صالح له، حتى يبقى دائما وإلى الأبد في خدمة الشعب الجزائري والجمهورية.

لا أريد جنديا مسيّرا مثل آلة صماء، يدرّب منذ الصغر على الطاعة « الوراثية » وعلى المشي على الإيقاع، مثلما كان يدرّب الانكشاريون والبريتوريون. أنا كنت من ضمن الذين تعرضوا للتشهير والتصنيف. لأننا جئنا، أناو رفاقي في نهاية الخمسينات، من مدارس أبناء الجنود (كانت الجزائر مستعمرة، والكثيرون ينسون ذلك) ولأننا احترفنا العمل العسكري، كان يشار إلينا بالبنان في الستينات والسبعينات على أننا نشكّل « سرية » من قساة القلوب في خدمة دكتاتور. البعض لعب هذا الدور، وهذا صحيح. وهم حفنة صغيرة فقط.

أريد إنسانا يعرف كيف يميّز، حينما تكون مصالح الوطن الأساسية مهددة، بين مهمة الجندي وواجب المواطن. أنا طبعا لا أدعو إلى الفوضى أو الخروج عن الانضباط. وأحترم رؤية من جاؤوا بعدي. وهي قائمة على اعتبارات تختلف عن اعتباراتي – اعتباراتنا – في ذلك الوقت. لا شك أن الأمور تطورت مع إعادة تنظيم الخدمة الوطنية وظهور عوامل جديدة. ذلك أن أهمية تكوين سلك ضباط في جو من الاحترافية طغت على الاعتبارات الأخرى. لكن يجب التأكد من أن هذه الأماكن التي تتكوّن

68. « الوطن » الصادرة بتاريخ 18 جوان 2017.

فيها إطاراتنا العسكرية المستقبلية لا تزال متشبعة بروح نوفمبر ومبادئ الجمهورية. وعندما نرى كيف أصبح المجتمع الجزائري، بعد موجة التعصب الأعمى واللاعقلانية، فإن الحذر مطلوب. ليس لديّ أدنى شك في أن الذين هم الآن على رأس الجيش الوطني الشعبي واعون بذلك. حينئذ يمكننا الحديث عن النخبة... الجمهورية. عندما يقال عن الجيش الوطني الشعبي أنّه سليل جيش التحرير الوطني، فهذا يعني أنه يتبنى هذه القيم التي عددتها. هذه القيم هي القاسم المشترك لجنودنا بصرف النظر عن الظروف الاجتماعية والانتماءات الجغرافية والطبائع الشخصية.

تنبيهي، ومع كل احترامي للمدربين والمدرّسين، ليس درسا في الأسلوب والبلاغة.

لدينا أدلة، خلال التسعينات، على أننا لم نكن منتبهين جيدا عندما أعلن أشبال تلقوا، على ما نعتقد، كل الرعاية والمودة (والكلمة ليست في غير محلها) لخدمة بلدهم، عن تمردهم وانضمامهم إلى صفوف من قرروا محاربة جيشهم وشعبهم.

لست أعني أن هناك دفعات كاملة من مدارس الأشبال متورطة. فقد استشهد العديد من هؤلاء الطلبة القدامى على يد الوحشية الإرهابية. عدد قليل منهم فقط انحرف، لكن هذا في حد ذاته كثير.

فالفتيان الذين نعلّمهم كيفية استعمال الأسلحة وكل أسرار القتال دفاعا عن الجمهورية وفق التقاليد التي غرسها في الجيش ثلاثة أجيال من القادة، يجب علينا أن نفعل كل ما هو من مقدورنا لحمايتهم من التأثيرات التي يمكن أن تغشي بصيرتهم وتحوّلهم إلى دمى بين أيدي مرشدين من ذوي النوايا المشبوهة.

أحكام مسبقة وتحاليل موجَّهة

حاول العديد من الملحقين العسكريين المعتمدين في الجزائر الاتصال بي. وتكاثرت عليّ الدعوات. لكنني لم استجب لأيّ منها. ظلوا يستفسرون عنّي ويريدون أن يعرفوا ما هي الحالة النفسية عند الجيش. وكيف ستتصرف ؟ أما الممثّلون الدبلوماسيّون الفرنسيون، فكانوا منزوين داخل مكاتبهم ولا يتواصلوا مع الخارج إلا بمناسبة حفلات الاستقبال التي يقيمونها أو تلك التي يدعون إليها، ولا يصغون إلا للجزائريين المصابين بحالة هوس حادة، فضللوا حكومتهم وهم يروّجون في الوسط الدبلوماسي بالجزائر العاصمة لسيناريو « الانتصار الحتمي للإسلاميين ». فهذا الانتصار، في نظرهم، لم يعد

مجرد فرضية. إنها حقيقة. بسبب تحيزهم وأحكامهم المسبقة والقطعية وتحاليلهم الموجهّة، فإنهم يتحملون مسؤولية كبيرة في ضبابية الرؤية الجزائرية ليس فقط عند حكومتهم، بل وأيضا عند بقية الدول الأوروبية التي تنظر إلى ما يحدث في الجزائر عبر المرآة الفرنسية. وكان مراسل جريدة « لوموند »، جورج ماريون، يتحدث عن الجزائر كالموحى إليه. قرأت ما يكتبه واكتشفت عمق الفجوة بين ادعاءاته والواقع. كانت الأقلية المتوترة التي تملأ الدنيا ضجيجا كل يوم جمعة تخفي عليه الغابة الجزائرية الكبيرة وهادئة والعازمة على الصمود والمقاومة. في أوج ذلك الضجيج والاستبداد وتهديدات الأصوليين، ظل أطفال المدارس يذهبون إلى المدرسة. وعندما يذهب تلميذ إلى المدرسة، فهذا يعني أن والده غير خائف من الحظر، ويعني أن هذا الأب مستمر في الذهاب إلى العمل وأنه يفي بالتزاماته كمواطن. يدفع ضرائبه وفواتير الماء والكهرباء ويحترم الشرطي أو الدركي اللذي يحميه. لا حاجة للمرء أن يكون عالما لتتكوّن عنده قراءة سليمة عن هذا الواقع السلوكي للمجتمع الجزائري. لكن هؤلاء الذين يتنبئون بقيام القيامة كانوا في الحقيقة أكثر الناس جهلا. بعدما رؤوا أن الأمور لا تسير على النحو الذي يتمنون، جرّبوا يائسين التأثير على مجريات الأحداث بتنبؤاتهم السوداوية.

مدير الأمن الداخلي الفرنسي في الجزائر

انتقل مدير مخابرات الإقليم الفرنسية « دي اس تي » شخصيا إلى الجزائر. استقبلته بناء على طلبه، وكان بصحبة الجنرال راندو. بتكليف من حكومته، جاء لضمان أمن الدبلوماسيين والمباني الفرنسية، وإعطاء أسماء الشخصيات الجزائرية التي يحق لها طلب اللجوء والحماية من السفارة أو القنصليات[69]، وأيضا للتباحث مع حشاني من أجل الحصول على ضمانات للحفاظ على المصالح الفرنسية. كما جاء لتقييم الآثار الجانبية للانتصار المعلن للجبهة الإسلامية للإنقاذ. كانت فرنسا متوجسة من حدوث موجة من الهجرة عبر البحر المتوسط.

كل قنوات التلفزيون الفرنسية كانت تزيد من التهوّيل. ميشال كوتا على قناة « تيى اف1 »، تسأل سيرج جولي وفيليب ألكسندر. كلهم يتوقعون هروبا جماعيا للجزائريين « المفزوعين من فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ » إلى أراضي المتربول سابقا.

69. كان بودّنا أن نعرف أسماء المحظوظين الذين اختيروا للإبحار على سفينة نوح هذه التي أرست في حيدرة.

كم هم مخطئون ! مصالحهم القنصلية لم تسجل أي ازدحام ولا أي غليان خاص أمام شبابيكها. وعرفنا أن عدد طالبي التأشيرات لم يزدد. لكن هذا لم يمنع من أن الحكومة الفرنسية كانت تستعد لتنفيذ خطط كانت قد أعدتها منذ فترة طويلة. أول إجراء يتعلق بمنع النزوح المتوقع وفقا لهؤلاء المحللين إلى فرنسا، بأي ثمن، وإذا اقتضى الأمر تسمير الطائرات الجوية الجزائرية على الأرض ومنع رسو بواخر الشركة الوطنية للملاحة الجزائرية. في الحقيقة، كانت شركة الخطوط الجوية الفرنسية قد شرعت، منذ مطلع شهر ماي من عام 1990، فيما يشبه بروفة عامة، في التخفيف من برامجها باتجاه الجزائر، وجمّدت رحلاتها الجوية إلى كل من عنابة ووهران وتلمسان. في يوم 5 جانفي، صرّح برنار كوشنير للمذيعة التلفزيونية آن سنكلير على القناة الأولى، قائلا : « لن تكون هناك أي قارب يحمل لاجئين جزائريين ! ». علمن أن وحدات تابعة للبحرية الفرنسية كانت في حالة تأهب قصوى، وغواصات تحوم بالقرب من شواطئنا. وتشير تسجيلات أجرتها أجهزتنا إلى أنه هناك أوامر صدرت لوقف أي مركب يرفض العودة.

لم يخطئ في قوله مخترع « التدخل الإنساني »، الذي أثبت مفعوله المدمّر في ليبيا والسودان ومناطق أخرى. ففعلا، لم تكن هناك هرولة إلى فرنسا لأن الجزائريين ليس لهم وطن بديل وأنهم سوف يقاومون على أرض وطنهم. الهدوء والطمأنينة اللذين كانا باديين عليّ أدهشا ضيوفي. سألني مدير « الدي اس تي » : – « هل أنتم واثقون يا حضرة اللواء ؟ » – « ولماذا لا أكون واثقا ؟ ». فاجأته إجابتي. قلت لهم : مرة أخرى، تسيء فرنسا فهم قدرة الشعب الجزائري على المقاومة. « تعوّدتم النظر إلى الثلاثين مليون جزائري على أنّهم شعب شبح في فضاء شاسع بلون الصحراء في الخرائط. وعندما تريدون النظر إلى هذا البلد عن قرب، فلا ترون، عن جهل بالتاريخ وبتنوّع وتعقّد وثراء هذا البلد، إلاّ قلاع عسكرية تضايقها مجموعات إرهابية. أما الجزائريون، فليسوا سوى كتلة هلامية لا ترى ولا تسمع ولا يصغى لها »[70]. أحسست بأن الفرنسيين[71] غادروا مقر وزارة الدفاع وهم أقلّ وثوقا بكثير من سقوط الجزائر مما كانوا عليه منذ فترة قليلة.

---

70. هذا ما قاله فيما بعد البروفيسور أحمد جبار أمام فرنسيين آخرين، في عام 2002، أثناء الدعوة القضائية التي رفعتها في باريس ضد الذين أرادوا أن يجعلوا من الجيش الشعبي الوطني ثلة من القتلة.

71. عمل الجنرال راندو لفترة طويلة في الجزائر. وقد فعل كل ما في وسعه، خلال التسعينات، لمحاولة توريط المخابرات الجزائرية في تفجيرات باريس وفي اغتيال رهبان تبحرين.

أشرت إلى أن مجموعة من الضباط عكفت على دراسة جميع الاحتمالات الممكنة. كان هناك سيناريو واحد لم يطرح أصلا، وهو السيناريو الأسوأ، ويتمثل في احتمال تصدع الجيش الوطني الشعبي وتمزقه إلى فصائل متناحرة. كل قيادات هيئة الأركان وكل الضباط، على جميع المستويات، على يقين من صحة الجيش وسلامته، ليس بحكم متانة التسلسل القيادي وطبيعة النظام العسكري الصارم والمنضبط إلى أقصى درجة، بقدر ما هو راجع للقناعة التي كانت لدى الجميع بأنه بعدهم هم لن يبقى شيء وسيعمّ الخراب. في اجتماع عين النعجة، لم تكن لعبارة « التحدث باسم الجيش » دلالة أقوى من تلك التي رأيناها يومذاك. الرجال الذين كانوا هناك، ترجموا تماما شعور جميع رفاقهم.

عشية الدور الثاني من الانتخابات التشريعية، كان الجيش الوطني الشعبي واقفا وموّحدا ومجنّدا. أمام ترهل السلطة المدنية، كان الجيش هو الحصن الأخير، وهذا الحصن لا يزال متينا وثابتا. وكان كل جندي واعيا بذلك. ويهمّني أن يعرف ذلك الجميع...

عندما يسقط الثور...

وقعت الجزائر ضحية نظامها السياسي وما ينتجه هذا النظام، فأصبحت هدفا لمخطط تفكيك منسّقة ترمي إلى تدمير توازناتها الكبرى. عندما يكون رئيس الدولة عاجزا عن أداء المهام التي انتخب من أجلها، فإن الجماعات والمال القذر وأصحاب النفوذ والأجانب ينقضّون على البلد المشلول. في غضون ذلك، شرعت بعض الشخصيات في المناطق التي ترفض العيش في ظل نظام طالبان في إعداد السكان للمقاومة المسلحة. وكان هناك وزير دفاع فرنسي قدّم وعودا محددة وبالأرقام لرئيس حزب، في حالة ما إذا اختارت المناطق التي يملك فيها هذا المسئول السياسي كثيرا من المؤيدين، « الانعتاق من النير العربي الإسلامي الآتي، وقررت المطالبة باستقلالها ». يوردّ عليه رئيس ذلك الحزب : « أنا لا أسعى لحماية دشرتي، وإنما لإنقاذ الجزائر ». فيما حاول القذافي بمناوراته تحريك طوارقنا لخلق حركات انفصالية، لكن من دون جدوى هو الآخر. وكانت أيضا فرصة لإثارة شبهات جديدة حول مفاعل عين وسارة المتواضع. كلّها أعذار جاهزة للتدخل العسكري في الجزائر. عندما تطرقت القناة الفرنسية الخامسة في يوم 30 أبريل إلى موضوع « النووي في الجزائر »، أصدرت توضيحا نشرته وكالة الأنباء الجزائرية للتأكيد على الطابع المدني والسلمي لمفاعل عين وسارة. طائرات

من طراز « U2 » حلقت فوق الأراضي الجزائرية على ارتفاع عالي، وعندما انشغلت الجزائر بالأمر وسألت الأمريكان، كان الجواب في منتهى الوضوح : « نعم نحن، ولا تقتربوا ! » وفي يوم 6 جانفي، أخرجت صحيفة « صنداي تايمز » البريطانية أسطوانتها القديمة عن « القنبلة الذرية التي تطورها الجزائر مع العراق ». وفي تلك الأثناء، ازداد نشاط بعض القوى الخفية من الشرق الأوسط عبر عملائها الذين يبثون في مساجدنا بذور الفتنة والتقسيم تمهيدا للحرب الأهلية. لقد أصبحت أماكن العبادة في بلدنا مراكز لنشر أسوأ وأخطر الدعوات التخريبية التي تنزع للبلد هويته وللإنسان إرادته الحرة، وتجعله يتقبّل الفتاوي التي تشرّع وتحلّل أكبر الكبائر، مثل القتل والنهب والاغتصاب. كما تشكلت جماعات مسلحة حول أدعياء « الفيس » الصغار، وحُفرت مخابئ في الجبال.

حسن الترابي هو صاحب الخطة التي تقسّم الجزائر إلى مناطق متدرجة حسب درجة حساسيتها للعقيدة السلفية. يشرح كيف وبأي وسيلة يمكن تسريع عملية تفكيك الدولة. يقول الترابي أن المرحلة الأولى تتمثل في التصفية الجسدية للمثقفين الفرانكفونيين والشخصيات السياسية المناهضة للعقيدة السلفية و« الصحفيين الذين يعملون لحساب فرنسا ». وقادت توجيهات الداعية السوداني مباشرة إلى اغتيال كل من بوخبزة وسنحضري واليابس وجاووت، ثم بعد ذلك بلقايد وحيو وبن حمودة وغيرهم من المثقفين والسياسيين الجزائريين.

اللجنة الوطنية لإنقاذ الجزائر

« إن الاختيار بين مواصلة المسار الانتخابي وإيقافه لا يخصّنا، فهذه المسؤولية تقع على عاتق كل من يفكر في ملايين الجزائريين الذين يعيشون اليوم في حالة من اليأس ». كان ذلك ردّي على إحدى الصحفيات التي سألتني عمّاذا ينوي الجيش القيام به.

بعد مرور أربعة أيام، وفي 30 ديسمبر بمقر المركزية النقابية، أسسّت اللجنة الوطنية لإنقاذ الجزائر برئاسة عبد الحق بن حمودة. وتضم كلاّ من الاتحاد العام للعمال الجزائريين وممثلين عن المنظمة الوطنية للمجاهدين، بالإضافة إلى عديد من الجمعيات النسائية والممثلة للفنانين والمثقفين والصحفيين وبعض الأحزاب السياسية. المجتمع المدني الذي كان مقموعا ومهمّشا لسنوات طويلة، خرج إلى النور وبدأ يثبت وجوده

ويعبّر عن مواقفه. وانطلقت في نفس الوقت حركة عميقة نابعة من هذه الجماهير القلقة للمطالبة بوقف المسار الانتخابي. في نهاية ديسمبر 1991، عقد المجلس الشعبي الوطني آخر جلسة من فترته التشريعية، بحضور جميع النوّاب وأعضاء الحكومة. عبد العزيز بلخادم، الذي وصل إلى رئاسة المجلس بالولاء والمحاباة والدسائس أعلم من أي شخص آخر ما إذا كان هناك في جانفي 1992 تزامن مدبّر بين شغور السلطة الرئاسية وانتهاء عهدة المجلس. لأنه هو من أعلن، بعد ظهر يوم الاثنين 30 ديسمبر 1991، في قاعة قصر زيغود يوسف، بعد إشادته بدور المجلس في « إرساء المسار الديمقراطي ونجاح الإصلاحات »، عن انتهاء عهدته. وبقوله بعد ذلك بأنّه لم يكن هناك شغور للسلطة عندما أعلن عن وقف المسار الانتخابي، كان يؤيد أطروحة الانقلاب العسكري ويثمن ويزكّي في آن واحد الأصوات التي كانت تتّهم من أوروبا الجيش الوطني الشعبي بالإطاحة برئيس الجمهورية وبمصادرة صلاحيات البرلمان. بتزييّفه الحقيقة، كانت نية بلخادم أن يدّعم أطروحات الجبهة الإسلامية للإنقاذ الزائفة.

كرد فعل على ما كان متوقعا من نتيجة الدور الأول وعلى تصريحات الأصوليين النارية، لم يتأخر الشعب وهو لا يزال تحت أثر الصدمة على التعبير عن موقفه. وشارك المجاهدون والمنظمات الجماهيرية (خاصة النسائية)، وحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية والإتحاد العام للعمال الجزائريين وحزب جبهة القوى الاشتراكية بقيادة آيت أحمد، في المظاهرة الحاشدة التي جرت يوم 2 جانفي، برفع شعارات : « لا للفاشية »، « الجيش مع الشعب » و« لا للدولة البوليسية، لا للجمهورية الإسلامية ». وظهرت إلى الوجود لجان دعم للجنة الوطنية لإنقاذ الجزائر في جميع أنحاء القطر. ومع اقتراب موعد السادس عشر جانفي المصيري[72]، ازداد الضغط على الجيش الوطني الشعبي واتسّع. استجابة لنداءات الاستغاثة المتعالية من أعماق الوطن ولاسيما من المجتمع المدني، لعب الجيش الوطني الشعبي دورا تحفيزيا بتشجيع قادة الأحزاب الديمقراطية وممثلي المنظمات الجماهيرية والمجتمع المدني، على تنظيم أكبر مظاهرة ممكنة بشعارات واضحة لا لبس فيها. وأريد أن أوضّح للتاريخ أن الأشخاص الذين ذكرتهم آنفا التقوا في مقر قيادة الدرك الوطني لتنسيق عملهم من أجل إنجاح هذه

72. موعد إجراء الدور الثاني من الانتخابات.

المظاهرة المليونية. فكان الجيش الوطني الشعبي متآلفا مع مشاعر الشعب الجزائري في تلك اللحظات العصيبة.

بعض الأحزاب السياسية دعت إلى رفض « كل الانتخابات » وأخرى أمدت استعدادها (حزب الطليعة الاشتراكية) لتوحيد جهودها مع « جميع القوى والمنظمات والشخصيات (...) للمطالبة بإلغاء الانتخابات وحظر الأحزاب الشمولية الأصولية، وفقا للدستور الجمهوري ».

وعبّرت مجموعات سياسية أخرى، أكثر قلقا من الأخطار التي تنطوي عليها عواقب الدور الأول، عن مواقفها. وأدلى الدكتور سعيد سعدي، الأمين العام للتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، بتصريح قال فيه : « لا أريد أن أحضر جنازة الجزائر... » و« إن السبيل الوحيد لوقف هذا الانحطاط التاريخي هو تعطيل المسار الانتخابي الجاري... » فدعا إلى « الوقوف بكل الوسائل القانونية ضد تنظيم الدور الثاني من الانتخابات »، لأنه يعتقد أنه « لا يمكننا الحديث عن الديمقراطية مع الذين يقولون إن الديمقراطية كفر »!

بعد انتخابات 26 ديسمبر هذه، وجدت الأحزاب السياسية الجزائرية نفسها منقسمة إلى تيارين متباينين : تيار يرغب في مواصلة المسار الانتخابي، وتيار لا يقبل، باسم التطبيق الآلي للقواعد الديمقراطية، بوضع حد نهائي للتجربة الديمقراطية التي بدأتها الجزائر.

باختصار، فإن أغلبية ما تزخر به البلد من شخصيات وسياسيين وممثلين للمجتمع المدني المنتمين للحركة الديمقراطية مقتنعون بأن استيلاء الحزب الأصولي على السلطة سيؤدي إلى تراجع مأساوي، وسيعيد بالبلاد إلى القرون المظلمة وسيشعل في الأخير حربا أهلية.

آيت أحمد أو المفارقة الديمقراطية

قابلت آيت أحمد للمرة الثانية قبل استقالة رئيس الجمهورية في « دار العافية ». ففي الظروف التي نعيشها، كان لابد من أخذ رأي جميع الفعاليات السياسية القادرة على الإسهام بخبرتها وتجربتها في الجهود التي يبذلها الساهرون على حماية المصالح الأساسية للبلد.

عقب الدور الأول من الانتخابات التشريعية، انتشرت شتى أنواع الشائعات في الجزائر العاصمة. فما يعتزم الشاذلي القيام به وما سيفعله بعد بضعة أيام، كان ينتظره الكثير من الناس. أردت أن أعرف رأي آيت أحمد، فسألته : « ما رأيك في فرضية وقف المسار الانتخابي ؟ ». قال لي : « الديمقراطية شيء إضافي »، ثم أضاف : « مهما كان الأمر، هناك رئيس. يمكنه حل المجلس والدعوة إلى انتخابات جديدة. »

بقيت مذهولا أمام جهل هذا الرجل السياسي المتمرّس والمحنك بطبيعة الحركة الأصولية وتصميمها والوسائل التي تستعملها، وأمام تجاهله لانهيار رئيس الجمهورية، المستقيل عمليا منذ أحداث أكتوبر 1988.

بعده عن الواقع تركني في حيرة من أمري. يتحدث عن الديمقراطية في الحالة العامة، كما لو أن هذه الكلمة على لسان عضو منتخب في أحد الكانتونات السويسرية كان لها نفس المعنى الذي يقصده رجل مثل حشاني الذي كان يردد في كل اجتماع مع أصحابه : « إن الديمقراطية خدعة. لنأخذ السلطة ما دام أنّ ديمقراطيتهم تمنحها إيّانا ! »

إن الديمقراطية، حسب مفهوم آيت أحمد، هي ديمقراطية علي بن حاج، الرجل الذي يحرك الحشود ويقول ويكرر : « إن مصدر السلطة الوحيد هو الله تعالى من خلال القرآن الكريم... فإذا انتخب الناس ضد شرع الله، فهذا كفر. ولقد أمر العلماء في هذه الحالة بقتل هؤلاء الكفار لأنهم يريدون استبدال سلطان الله بسلطتهم » ؟

هل بإمكان حشاني، الذي يعرّف نفسه على أنه مجرد حجر التيمم – ولديه نفس المواصفات كونه مستديرا وأملسا، ومثله، يستغنى عنه ما إن يحضر ماء الوضوء[73] – أن يلجم جموح أتباعه ؟ وبالتالي ما هي الضمانات التي يستطيع أن يعطيها لآيت أحمد هذا القائد بالنيابة الذي يتصدى للمزايدة بمزايدة أكبر ؟

بالنسبة لي، وبالنسبة إلى جيلي، يعتبر آيت أحمد من كبار الحركة الوطنية. والمنظمة الخاصة التي كان قائدها في لحظة حاسمة من تاريخنا، هي البوتقة التي تشكلت فيها أدوات أول نوفمبر. وقد خاض هذا الرجل معركة ثانية لكنه انهزم فيها. وأودت به إفكاره إلى السجن، وأذاقته الرعب وعذاب المنفى. أنا لست في وضع يسمح لي بالحكم على أفكاره السياسية. لقد كتبت عن هواري بومدين أن « مختلف فرقاء العمل

73. ماء الوضوء، على لسان حشاني، يعني الشيوخ المسجونين.

السياسي الجزائري، الذين يستوحون أفكارهم من الخيارات الإيديولوجية الكبرى للحركة الاستقلالية، يسيرون كلّ بطريقته الخاصة ومبرراته ورؤيته ووتيرته، لكن من أجل بلوغ نفس الغاية ». وآيت أحمد موجود، بشكل ما، في نفس الفلك السياسي الذي أنا فيه. كبواته، ولا أقول هزائمه، تثير نوعا من التعاطف. لأن الحالة التي وصلت إليها البلاد هي من دون شك ثمرة الأخطاء التي نددّ بها. كيف لزعيم منطقة منسجمة وحيوية ومتطلعة لحداثة، ولديه ذلك الرصيد الثري من التجربة النضالية، لم يفكرّ في الرد « حاضر ! » لنداء الجمهورية يوم سقطت كل الأقنعة، لأنه كان بإمكانه أن يكون مفتاح الأمل أو مثل ذلك الشراع الذي كان يرفعه البحارة قديما عندما تكون العاصفة على أشدّها ؟

انتظرت منه – ولم أكن أنا وحدي – أن يقول : « لقد قررت أن أوسّع عنوان حزبي. بأن استبدل حرف "الألف" (اشتراكية) بحرف "الواو" (وطنية). » كان الناس يرون حزب « الأفافاس » في شخص آيت أحمد، ويرون آيت أحمد رمزا لبلاد القبائل. تمنّيت لو أن زعيم الحزب الذي ينظر إليه البعض على أنه رجل منطقة معينة، يقدّم المثل في تلك الظروف التي يمر بها بلده، مثلما كان في زمن ماضي. النار وصل إلى البيت، وطلبنا نحن الجنود، أبناؤه، النجدة لإخمادها. لم تنتشر تلك النار دفعة واحدة، بل أضرمتها ألف شرارة وشرارة صغيرة. ولعل كانت أكثرها تدميرا أنانية بعض المسؤولين.

المظاهرة التي أشركها فيها اسمه، يوم 2 جانفي 1992، مثله مثل سعيد سعدي من حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطي، وبن حمودة من الاتحاد العام للعمال الجزائريين، وأعضاء اللجنة الوطنية لإنقاذ الجزائر الشجعان والعديد من المنظمات والجمعيات المدنية، استقطبت مئات الآلاف من المواطنين بشعارات لا لبس فيها : « لا للأصولية ! »، « الجيش مع الشعب » و« لا للدولة البوليسية ولا للجمهورية الثيوقراطية ! ».

الوضع في شهر ديسمبر هذا لا يحتمل مزيادا من الصبر والتريث. الطرح النظري الذي قدّمه آيت أحمد لم يراع أهم المعطيات : الانفلات الأمني، وتهييج المشاعر وحرب المزايدات وهشاشة الوعود التي جاء بها حشاني، وأخيرا تماطل الرئاسة.

المحادثات بين حشاني ومهري وبن جديد التي أفضت إلى اتفاق التعايش والضمانة التي أعطيت للرئيس بالخروج « الباب الواسع »، شريطة أن يحزم أمتعته بسرعة، أي بعد الدور الثاني بثلاثة أشهر، معروفة عند الكثير من الناس، لكن يبدو أنها لم تكن كذلك عند آيت أحمد.

في لحظة من اللحظات، خطرت في بالي فكرة أن أدعو الزعيم التاريخي لمرافقتي إلى وزارة الداخلية – بما أنه يبدو غير واعي إلى هذا الحد بحقيقة الأصولية وأهدافها – حتى يطلّع، بأدلة مكتوبة ومرئية موثوقة، على الخطة التي رسمها أولئك الذين يعتبرهم قابلين للتأقلم مع الديمقراطية والتجاوب مع الفيتو الرئاسي، للاستيلاء على السلطة.

عدلت عن الفكرة لأن لدي إحساس بأن ذلك سيكون من غير فائدة. لا يعقل أن يدعّي آيت أحمد تجاهله لشيء يعلم به رجل الشارع.

أطول ليلة

منذ يوم 11 جانفي هذا الذي انتظره وأتوجسّ منه في نفس الوقت، وأنا مطلوب في كل لحظة. كان عليّ السهر على كل شيء والحضور في كل مكان، دون كلل ولا حتى ساعة من النوم. « لماذا رحل بن جديد ؟ لماذا يتعين علي أن أحلّ محل من كان دورهم ممارسة السياسة ؟ أين هي رموز الثورة ؟ »... « لا يزال الجيش يعتبر القوة المنظمة الوحيدة في بلد لم يتوصل في تاريخه إلى خلق نظام سياسي حديث. » تعريف بديهي للجيش الجزائري أصبح له فجأة دلالة عظيمة. كل كلمة من هذه الجملة تخترقني وتملؤني بفهم آخر لأهمية الجيش.

سيد أحمد غزالي

عندما أبلغت غزالي بأنني أريد مقابلته وأنني سأكون مرفقا بالجنرال توفيق، كان رئيس الحكومة يعدّ تعليمة توجيهية لوزير التجارة. يريد اتخاذ تدابير لتفادي تخزين الأغذية أو تهريبها، مما قد يؤدي إلى حدوث ندرة ستنعكس على حياة السكان. استقبلنا في مقر إقامته. فهم في الحين أن قراءتنا للتداعيات المترتبة على نتائج الدور الأول صحيحة، وأننّا منتبهون إلى الأصوات المتزايدة التي تطالب بوضع حد للعملية التي تقود بالبلاد إلى المجهول. لم يردّ. قام من مكانه وراح يخطو خطوات متتالية بين

حائطي الحجرة. انتظرنا بتأني ما سيخرج من تأملاته. وقال توفيق بصوت خافت : « يخممّ ». في الأخير، جلس غزالي. كان لديه سؤال واحد فقط : « وماذا سيحصل بعد ذلك ؟ » أجبته قائلا : « لا يوجد ما أسوأ مما نعيشه »، وأردف غزالي بقوله : « لا يوجد ما هو أسوأ للجزائر من نظام طالبان، وهذا ما نحن مقبلون عليه. »

بالكل شيء واضح في نظر غزالي، لكنه عاد مرة أخرى إلى الاتصالات التي كان قد قام بها بشكل مباشر أو غير مباشر مع عباسي مدني، ليؤكد أن الأصوليين لا يراعون أية مصلحة وطنية. فلا ينتظر من جهتهم أي منطق أو حكمة أو اعتدال. حتى في المأزق الذي أوصلتهم إليه دعواتهم للحرب الأهلية، هو وأصدقائه، ظل عباسي يرفض النداء إلى التهدئة.

في نفس اليوم الذي كان لقاؤه معنا، على الساعة العاشرة ليلا، استدعى سيد أحمد غزالي اجتماعا لحكومته. معروف عن الحكومات الجزائرية أنها كانت دائما تتكوّن من شخصيات ذات تكوين وثقافة وأصول اجتماعية مختلفة. مع بن جديد، كان التوازن الجهوي قاعدة ملتزم بها. وفي الفريق الحكومي الذي يقوده غزالي، كان هناك اشتراكيون وخريجة المدرسة الوطنية للإدارة من غير توجه سياسي، ملتزمون ومنضبطون، وأتقياء ملتزمون بالشعائر والأعياد الدينية، وسيدات رائعات كنّ في مستوى المحنة التي كان يمر بها بلدهن. في حكومة سيد أحمد غزالي، المجتمعة في ذلك اليوم من شهر ديسمبر 1991، كان هناك أيضا العربي دماغ العتروس. دماغ العتروس هو طارق رمضان ولكن ببراعة أكبر في فن البلاغة. وكان من اختيار غزالي. أثناء محاكمة باريس التي واجهت فيها عام 2002 « فطاحل التضليل الإعلامي »، أكد غزالي بكل قناعة أنه لم يكن يوما واجهة للعسكر، بل رئيسا للحكومة بأتم معنى الكلمة.

دماغ العتروس معروف بتغنّيه باللغة العربية، ويفعل ذلك بنوع من التشدّق والتكبّر. يستغل أدنى زلة لسان، أو بالأحرى أدنى كلمة باللغة الفرنسية، لينطلق في هجائيات لا أول لها ولا آخر. خلال هذا الاجتماع المأساوي لمجلس الحكومة، حدّقت النظر في الرجل عسى ذلك يوقفه عند حدّه. لم يترك غزالي في مقدّمته أي مجال للشك عن غرض الاجتماع... « إثر نتائج الانتخابات التشريعية في دورها الأول، نجتمع للحديث عن الدور الثاني. كل من يريد منكم التدخل يمكنه أن يتدخل بكل حرية ».

كانت « الأوزان الثقيلة » في الحكومة، لاسيما وزير الداخلية ووزير الخارجية، واضحين في كلامهم. وكان مزاجهم متعكرا للغاية، بسبب حالة التوتر الشديد في الأيام

الأخيرة التي أحرقت أعصابهم. ومع ذلك يتحكمّون فيها. وزير المجاهدين انفجر بكاء. فيما كان بن خليل، وزير العدل، مرتبكا ومتلعثما في كلامه. فتح الملف أمامه وأقفله مرة بلطف، ومرة ثانية بعنف من شدة التوتر. أم عبد العزيز زياري فراح يطلق سهامه على جبهة التحرير الوطني بقيادة مهري : « غياب الوضوح وغياب الشجاعة وغياب في الميدان ». وهنا تتدخل ليلى عسلاوي : « طيب، لكننا نحن حاضرون. لا فائدة من مهاجمة من ضل السبيل في مسار انتخابي لا رجاء فيه ».

البعض عاب على حزب جبهة التحرير الوطني، الذي كان يشكّل آنذاك المجلس الشعبي الوطني، رفضه التصويت على نظام الاقتراع النسبي الذي اقترحه سيد أحمد غزالي. وكان تدخل أبو بكر بلقايد واضحا : من دون أي تردد، يستبعد الذهاب إلى الدور الثاني، وموضوع المناقشة هو إيجاد السبيل لوقف المسار الانتخابي دون المساس بالدستور. وكالعادة، كانت مداخلته وجيهة.

منذ إنشاء وزارة حقوق الإنسان، كان رئيس الحكومة يعيرها قدرا كبيرا من الاهتمام، وكان يعطي الوزير الكلمة الأخيرة، وهذا مهّم جدا لكسب تأييد الحضور. اختتم علي هارون كلمته بالقول : « اليوم نحن أمام معضلة : مواصلة المسار الانتخابي احتراما لنص الدستور، أو وقفه لإنقاذ البلاد وحرياتنا. فيما يخصّني أنا، القرار متخّذ. يجب أن نضع حدا لهذا الانحراف »[74].

أغلبية الوزراء التسعة والعشرين أيدوا وقف المسار. أما المتبقون فلم يجرؤوا على الكلام.

بعد انتهاء الاجتماع، اتفقنا أنا ورئيس الحكومة على تشكيل لجنة خاصة مهمتها دراسة مختلف الآراء وتحليل الوضع، على أن ترفع تقريرها إلى الحكومة.

لتمثيل الجيش، اقترحت جنرالين : عبد المجيد تاغيت، قائد القوات البحرية، ويمتاز بثقافة واسعة ومزدوج اللغة ومعروف باستقامته ورزانته، والثاني هو محمد تواتي، الذي يشهد له على خدماته في الدرك وكفاءته التي كانت محل تقدير من قبل جميع رفاقه. من جانبه، قدّم غزالي اسمين : أبو بكر بلقايد وعلي هارون. الأول كان على رأس عدة وزارات : الداخلية، العلاقات مع المجلس الشعبي الوطني، والتعليم العالي. وكان يشغل آنذاك منصب وزير الاتصالات. أما الثاني فكان خلال حرب التحرير عضو اللجنة الفيدرالية لفدرالية جبهة التحرير الوطني في فرنسا، ثم عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية. وكان يشغل آنذاك منصب وزير حقوق الإنسان.

74. انظر علي هارون في كتابه « الصفاء. ترقية حقوق الإنسان ومخاوف 1991 – 1992 »، منشورات القصبة، الجزائر، 2011.

لدى المجموعة المخصصة من « الأربعة » مهمة الاجتماع في نفس المساء. دون مزيد من اللغط، يبدأ عمله في دار العافية.

من المهام الموكلة إلى المجموعة « الرباعية » الاجتماع في مساء نفس ذلك اليوم. ومن دون انتظار، باشر عمله في « دار العافية ».

آيت أحمد واستقالة بن جديد

ساعات قليلة بعد الإعلان الرسمي عن استقالة الرئيس، طلبت مقابلة آيت أحمد. جاء مع اثنين من مرافقيه. دهشت من شحوب وجهه وارتجاف كل جسمه. لا شك من وقع الصدمة عليه بعد سماع الخبر مثلما سمعه كل الجزائريين. كانت كلماته الأولى : « إنه انقلاب !... والآن ماذا سيحدث ؟ » أجبته قائلا – وأنا صادق في قولي – أنني شخصيا لا أدري بشيئ، إلا أننا مستعدون لأي احتمال، وأن هناك مجموعة من الضباط تدرس القضية.

كرر نفس الجملة : « إنه انقلاب ! » ثم أضاف : « والديمقراطية في كل هذا ؟... حشاني رجل حوار ». أدركت أنني أسأت تقدير الموقف إلى أبعد الحدود.

توقعت منه أن ينظر إليّ وإلى رفاقي، ليس كانقلابيين وإنما كوطنيين توارثوا فكره، ذلك الفكر الذي خاطر بحياته من أجله في الماضي، وتوقعت أيضا التحفظات من مثل : « لا للدولة البوليسية ! ». كنا سنقوم لمعانقته ونقول له : « لتكن رجل التجديد. ولتقض في هذا البلد على كل الآثام. لكن لنطفئ النار أولا، ولنجنب بلدنا الوحشية الأصولية. هذا ليس وقت العتاب ! ».

المجلس الدستوري

خلقت استقالة رئيس الجمهورية[75] في فترة شغور البرلمان مشكلة هي من اختصاص المجلس الدستوري وحده. اجتمع المجلس في اليوم نفسه وأقرّ بحالة الشغور النهائي لرئاسة الجمهورية، بانيا قراره على اعتبارين أساسيين أصيغا على النحو التالي:

---

75. بغض النظر عماً قيل عن الطريقة التي غادر بها الرئيس بن جديد منصبه في جانفي 1992، يبقى أنه أمام انهيار المؤسسة الرئاسية وشغور السلطة والانفلات الأمني، كانت هناك صحوة للقوى الحيّة في البلد التي منعت البلاد من السقوط في المجهول. والذي جعل ذلك ممكنا هو القناعة التي اشتركت فيها جميع القوى العسكرية الفاعلة التي كانت تنشط في بداية التسعينيات وتطلعات غالبية الشعب الجزائري، والمتمثلة في الوقوف ضد الهيمنة التي تريد فرضها على الجزائر حركة هدفها المعلن هو بناء مجتمع مبني على مفاهيم تعود إلى القرون الوسطى، ويتحقق بتدمير هياكل الدولة الحديثة

– « ... من ناحية أخرى، نظرا إلى أن الدستور لا ينص في أحكامه على حالة شغور المجلس الشعبي الوطني بحلّه، وشغور منصب رئاسة الجمهورية بالاستقالة ».

– « ... نظرا إلى أن الظروف التي جرت فيها استقالة رئيس الجمهورية مرتبطة بالوضع الذي تعيش فيه البلاد ».

قرر المجلس أنه « يتعيّن على المؤسسات المتمتعة بصلاحيات دستورية، بمقتضى المواد 24 و75 و79 و129 و130 و153 من الدستور، أن تسهر على استمرارية الدولة وتوفير الشروط الضررية للسير العادي للمؤسسات والنظام الدستوري ».

قد تختلف الآراء عن شرعية هذا القرار بموجب المادة 84 من الدستور، وخاصة الفقرة 10 منه التي تولي رئيس المجلس الدستوري منصب رئيس الجمهورية بالنيابة لمدة 45 يوما، ريثما تنظم انتخابات رئاسية جديدة. ومن الواضح أن المجلس احتسب أن حالة الشغور بالاستقالة تنتج نفس الآثار الناجمة عن الشغور بالوفاة.

فعلا، إن الفقرة الرابعة من نفس المادة 84 تتحدث عن آثار مماثلة بين حالتي الاستقالة والوفاة. وكان بإمكان للمجلس، استنادا إلى الفقرة الرابعة، التوصل إلى نفس الاستنتاج فيما يخص الفقرتين 9 و10، وبالتالي، تعيين رئيسه رئيسا بالنيابة لمدة 45 يوما. لكن المجلس فصل في الأمر بطريقة أخرى. وقراراته نهائية وغير قابلة للطعن.

يتعيّن إذن على المؤسسات المتمتعة بصلاحيات دستورية ضمان استمرارية الدولة.

وبناء عليه، اجتمع المجلس الأعلى للأمن، وهو مؤسسة دستورية تضم الأجهزة المعيّنة بموجب قرار المجلس الدستوري في 12 جانفي 1991 بمقر الحكومة وخلص بالإجماع إلى ما يلي:

« 1 - استحالة مواصلة المسار الانتخابي إلى أن تتوفر "الشروط الضرورية للسير العادي للمؤسسات"، على النحو المشار إليه في الفقرة الأخيرة من قرار المجلس الدستورية،

والتصفية الجسدية لثلثي الجزائريين المناهضين للفكر الأصولي (التقييم الحسابي قام به قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ).

ما قيمة التأويلات الدستورية وتصريحات من يقول أن حالة استقالة الرئيس غير منصوص عليها في الدستور، وأنّه بالتالي يتعذر عليهم الإقرار بشرعيتها. هل يأخذون نص المادة أم روحها ؟ هل هي حالة ذهنية أم التزام حرفي بنص القانون ؟ ما قيمة بضعة فدادين من الشرعية أمام مفهوم المصلحة العليا للوطن ؟ إن هذه المصلحة العليا للوطن هي التي دفعتنا، غداة 11 جانفي 1992 وتماشيا مع الدستور، إلى صياغة غير مسبوق، ليس كما يقول النقاد المحترفون، لحماية ثروات وامتيازات وإنما للدفاع عن الجزائر.

2- وبناء عليه، فإن المجلس الأعلى للأمن يقرر توليه مؤقتا كل المسائل التي يمكن أن تمسّ بالنظام العام وبأمن الدولة،

3 - يعلن أنه يبقي على اجتماعه مفتوحا وبلا انقطاع من أجل الوفاء بالتزاماته إلى أن تجد الهيئات الدستورية التي تم إخطارها، بوجود حل لشغور رئاسة الجمهورية ».

منذ أن تأسست « لجنة البحث والتفكير الخاصة » في أعقاب مجلس الحكومة المنعقد يوم 28 ديسمبر 1991، وهي تجتمع تقريبا بلا انقطاع بحثا عن طريقة لتأجيل موعد الدور الثاني من الانتخابات، دون المساس بأحكام دستور 1989 الساري آنذاك. في يوم 8 جانفي 1992، وفي ساعة متأخرة من الليل، عرض علي هارون وأبوبكر بلقايد فكرة اللجوء إلى محمد بوضياف، وكلاهما كان يعرفه معرفة جيدة أو نشط تحت إمرته أثناء حرب التحرير. وأيّد الجنرالان تواتي وتاغيرت الفكرة. وقاموا في الحين بإبلاغي بالأمر.

اتخذ القرار لإقناعه بقبول ترؤس الهيئة الانتقالية المزمع إنشاؤها، لأن الشاذلي أبلغني بقراره بالانسحاب من السلطة. ذهب علي هارون إلى المغرب في التاسع من الشهر لإجراء أول اتصال سري، تلته بعد يومين رحلة، سرية هي أيضا، قام بها بوضياف إلى الجزائر العاصمة قضى فيها ليلتين، وكان الهدف منها الإطلاع على الوضع في عين المكان مع الأشخاص الذين يريد مقابلتهم.

في يوم 14 جانفي، أعلن المجلس الأعلى للأمن، الذي لم تنقطع اجتماعاته، عن قرارها.

– « تم تأسيس مجلس أعلى للدولة متكون من خمسة أعضاء...

– يمارس المجلس الأعلى للدولة جميع الصلاحيات التي يمنحها الدستور الساري لرئيس الجمهورية.

– لا يمكن أن تتجاوز هذه المهمة انتهاء العهدة الرئاسية المنبثقة من انتخابات ديسمبر 1988.

– يساعد المجلس الأعلى للدولة « مجلس استشاري وطني ».

– ينتهي الاجتماع المفتوح للمجلس الأعلى للأمن بمجرد أداء أعضاء المجلس الأعلى للدولة اليمين الدستوري.

وقد وقع على القرار أعضاء المجلس الأعلى للأمن، وهم : رئيس الحكومة، ووزير الاقتصاد، ووزير الداخلية والجماعات المحلية، ووزير الخارجية[76]، ووزير العدل، ووزير الدفاع الوطني وقائد أركان الجيش الشعبي الوطني.

المجلس الأعلى للدولة

المجلس الأعلى للدولة برئاسة محمد بوضياف، أحد المؤسسين التاريخيين لحركة الاستقلال والموجود في المنفى منذ عام 1963، يتكون من علي كافي، الأمين العام للمنظمة الوطنية المجاهدين، وتيجاني هدام، عميد مسجد باريس، وعلي هارون، وزير حقوق الإنسان، وأنا بصفتي وزير الدفاع الوطني.

إن وقف المسار الانتخابي، الذي تحملنا مسئوليته بوضوح، يعني بالنسبة لنا نحن ضباط الجيش الجزائري، رفضنا اللتخلي عن حريتنا الفكرية وعاداتنا المتوارثة، ورفضنا التضحية بالدولة المبنية على أسس ومبادئ ثورة نوفمبر باسم شرعية الواجهة.

إن الذين يعيبون على الجيش دورها في وقف مسار ديمقراطي وبالتالي التسبب في « كارثة » أودت بأرواح عشرات الآلاف من الضحايا، يجهلون أو يتجاهلون أن قسما كبيرا، أو قل أغلبية السكان، ليست مستعدة للعيش في ظل نظام ثيوقراطي كشف عن مفهومه للحريات الفردية.

كان هناك خطر من أن يؤدي التناقض بين النظام القانوني القائم على مفاهيم وقواعد فقهية سادت في المجتمعات الإسلامية إبان القرون الوسطى، والتقاليد الديمقراطية والليبرالية الراسخة بقوة في المجتمع الجزائري، إلى حدوث مواجهات خطيرة على الاستقرار السياسي للجزائر. فكان هناك فعلا أن يؤدي إلى حرب أهلية.

هناك مناطق هامة في البلد، الأوراس ووادي ميزاب والجنوب، تمارس إسلاما منفتحا ومتسامحا، ولم تكن لتتقبل هذه الإيديولوجية المبنية على الإقصاء والمواجهة المستوردة من آسيا. وماذا نقول عن بلاد القبائل المعروفة بتقاليدها الاجتماعية القوية، والمنفتحة على العالم والحداثة بفضل المدرسة الفرنسية والهجرة وخاصة بفضل حكمة شعبها، وهي محصنّة تماما من كافة العقائد، أيّا كانت ؟

76. كان وزير الخارجية الموقّع هو السيد الأخضر الإبراهيمي، الذي كان آنذاك الممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان، وبعد ذلك مبعوث الأمم المتحدة الدولي إلى سوريا. من غير المعقول أن يقال أن الموقعين، بمن فيهم الأخضر الإبراهيمي نفسه، كانوا شركاء في انقلاب عسكري أو أنّهم زكّوا هذا الانقلاب.

إنّ غرضي هنا ليس تكرار ما سبق أن ذكرته في مناسبات أخرى، وأقصد بذلك انشغال الجزائر العميقة وتجنّدها، واللجنة الوطنية لإنقاذ الجزائر، وكل هذه القوى الحيّة التي جاءت لتدعم عزمنا على التحرك العاجل قبل فوات الأوان.

لقد فعلناها ونتحمل مسئوليتنا. أقول فيما يخصّني، دون أي تردد، أنني سأفعلها مرة أخرى لو يعود كل شيء من جديد. لم يخطر في بالي أبدا أن أجادل مع أولئك الذين أيّدوا ويؤيدون مواصلة العملية الانتخابية طالما أن لدينا، في نظرهم، ضمانات دستورية ومؤسساتية كفيلة بوقف الإسلاميين في حالة وقوع « انزلاقات ». يقول مثل فرنسي ما معناه : « الناصحون ليسوا هم الدافعون ».

إن وجهات النظر الحزبية، مثل الأذواق والألوان، لا نقاش فيها...

من موقع مسؤوليتي، كنت أعرف بالتحديد ما هي برامج ووسائل الجبهة الإسلامية للإنقاذ. أعرف أن هيمنتها التشريعية واستيلائها على قصر المرادية سيخلقا وضعا لا رجعة فيه تماما.

كان الجيش الوطني الشعبي متجاوبا مع نبض المجتمع، ومتفاعلا مع المجتمع المدني من خلال اللجنة الوطنية لإنقاذ الجزائر، التي كانت تضم، إلى جانب الاتحاد العام للعمال الجزائريين بقيادة النقابي المقدام عبد الحق بن حمودة، جمعيات إطارات (الاتحاد الوطني للمؤسسات العمومية) وأحزاب سياسية وشخصيات علمية وأدبية وإعلامية، وتصرف كما وجب عليه أن يتصرف. عمله الوقائي جنّب الجزائر كارثة على لون الطالبان الأفغان !

مهمة ثقيلة

في كل مكان يتساءل الناس من هم هؤلاء الرجال الذين تجرأوا على الوقوف ضد الموجة الإسلامية وحملوا على أكتافهم العبء الثقيل المتمثل في استعادة الهدوء والطمأنينة، اللذين يعتبران شرطين أساسيين للرجوع إلى النظام الدستوري الذي يضمن الطابع الجمهوري للدولة. كانت المهمة فعلا ثقيلة جدا. وكانت طبيعة المخاطر وخيبة الأمل في السياسيين وخيانتهم في غالب الأحيان، استدعت الاستنجاد برجل يجسد في شخصه الشرعية الثورية الأصيلة والنزاهة وهيبة المعارض القديم للنظام الذي أدى بالبلاد إلى الهاوية... لن يكون إلا محمد بوضياف !... تم الإجماع على شخص هذا الرجل الكبير. محمد بوضياف وحده يعتبر كتاب تاريخ. يرمز لجيل بأكمله إلى فكر وعمل الآباء

المؤسسين لثورة نوفمبر. وهو أحد الذين شقّوا الطريق الطويل والمليء بالآلام والمحن الذي قاد إلى أول نوفمبر 1954. بعدما صودر مشروع حياته الكبير وبعد كل ما عاناه من آلام وبلده بسبب الأطماع والأنانية، تقوقع داخل هذا المنفى المعزول وهو يتجرع مرارة الخيبة. وما إن طلب منه العودة إلى الوطن، وافق على الرغم من سنه وشكوكه. إن إدعاء الأيديولوجيين الإسلاميين بالقول أن الغاية من الكفاح التحرري هو نصرة الإسلام فقط، محوّلين الثورة الجزائرية بذلك إلى حرب دينية، لهو طمس للأفكار العظيمة التي أضفت الشرعية على الكفاح من أجل الاستقلال مثل التحرر والحداثة والتقدّم. وطبعا إن مثل هذا الطمس للحقيقة وهذا الخداع الفكري، يؤدي إلى إلغاء الدولة الوطنية. لم يقبل محمد بوضياف بنظام الخلافة الذي يريدون فرضه بذبح الجزائريين، فعبّر عن شعوره بعبارة : « الجزائر قبل كل شيء ! ». وجاءت خريطة الطريق لتؤطر النقاش وتضعه في حدوده البسيطة والواضحة. فأعطت الأمل للجزائريين.

يعتبر علي هارون وتيجاني هدام من كبار المثقفين وكانا في طليعة الحركة من الاستقلال. الأول دكتور في القانون والثاني بروفسور أمراض القلب. أما علي كافي فهو قائد ولاية تاريخية مرموقة خلال حرب التحرير. وكممثل للجيش، كنت عضوا في هذه الهيئة الجماعية الوطنية المخولة بممارسة جميع الصلاحيات التي يمنحها الدستور لرئيس الجمهورية. وجدت نفسي في الواجهة من غير أن أسعى وراء ذلك.

وسأتحدث فيما بعد عن وزن هذه الشخصيات المرموقة.

أين هي هذه الطغمة العسكرية التي يندد بها رعاة ومناصري الأصوليين في كل المنتديات ؟

الصعوبات بالنسبة لي ولرفاقي في المجلس الأعلى للدولة كبيرة جدا. فالجزائر كانت في حالة غليان شديدة. والبلاد موشكة على الانهيار بسبب ضعف حكم الرئيس بن جديد. ثارت فئة معينة من المواطنين ضد الدولة وهاجمت رموزها. والجزائريون محبطون ومتشائمون. رأوا أثناء انتفاضة أكتوبر 88 كيف صار أبناء الطبقة الحاكمة الذين كانوا بالأمس متغطرسين ومتبجحين، مرعوبين ومتحصنين في أماكن آمنة. لقد رأوا أيضا الصعود القوي لشتى التيارات الأصولية التي شجّعها تراخي السلطة التي راحت تداهنهم وتتساهل معهم بتقديم المزيد من التنازلات. لم يعد هناك أي احترام للدولة من قبل المواطن. فأمام الإرهاب والإفلاس المالي والعداء الخارجي الذي أخذ شكل

الحصار غير المعلن، وأمام هرولة الطبقة السياسية التقليدية (باستثناء الذين، كما قلت، فضلوا مصالح البلاد على مصالحهم الشخصية)، فرض علينا وضع مخطط طوارئ.

« الجهاد »

منذ الإعلان عن استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد، تلقت العناصر شبه العسكرية المهيكلة على مستوى البلديات والمجالس الولائية أمرا بالدخول في السرية. أخذوا معهم وثائق فارغة مثل البطاقات الرمادية وجوازات السفر والأختام الرسمية، وكذلك ملفات وبعض الأدوات والتجهيزات المكتبية.

حفرت مخابئ وممرات اسمنتية بالموازاة مع بناء منازل فردية. وكانت الممرات تستعمل لربط البنايات بعضها ببعض.

وكانت أجهزة الأمن مستهدفة بشكل خاص. وتنفيذا لتوجيهات حسن الترابي والإيرانيين، مثلما أشرت إلى ذلك آنفا، كانت شخصيات معروفة من المجتمع المدني تسقط كل يوم.

في تلك الأثناء، أصدر يخلف شراطي، مسئول اللجنة المركزية للدعوة والإرشاد، وهو قائد إرهابي من أكثر القادة دمويا، فتواه معلنا الجهاد. ونشرت في جميع المساجد التي تسيطر عليها الجبهة الإسلامية للإنقاذ. وتحديثا للرئيس بوضياف الذي صرّح في أول ظهور علني له : « ...هذه يدي، أمّدها للجميع بثقة وأمل وتجديد العهد من أجل المصالحة والمساعدة والتعاون لبناء الجزائر... »، استمرت قيادة جبهة الإنقاذ في نداءاتها للعنف. وفي 18 جانفي 1992، وجّه عبد القادر حشاني[77]، الرئيس الجديد للمكتب التنفيذي للجبهة الإسلامية للإنقاذ، نداء للتمرد والعصيان إلى جنود الجيش الوطني الشعبي الذي قال فيه إن « الجبهة الإسلامية للإنقاذ تنظر إلى الجيش الشعبي الوطني كقوة ضاربة للجزائر في سبيل الله والدفاع عن الإسلام والمسلمين في الجزائر المسلمة ». ولهذا لا يتصوّر أن هذا الجيش « ستنحني لإرادة الطغمة الحاكمة التي تتعدى حدود الله واختيار الشعب والدستور ». وبأسلوب التهديد، قال : « احذروا أيها الجنود من غضب الله ومن انتقام الشعب ! ». وختم النص بدعوة إلى « الثورة ضد أتباع الهيمنة والوصاية، بالدفاع مخلصين عن الإسلام، عروة الأمة، وعن سلامة التراب الجزائري، وبحماية اختيار الشعب الذي تحقق في 26 ديسمبر 1991 ».

77. اغتيل فيما بعد على يد جناح منشق عن الجبهة الاسلامية للإنقاذ.

الفصل الرابع

سنوات المجلس الأعلى للدولة

« ها هي ذي يدي أمدُّها للجميع من دون استثناء »

كان المجلس الأعلى للدولة يقيم اجتماعاته على الدّوام، وكنا نلتقي بمقر رئاسة الجمهورية بالقاعة الكبيرة التي يجتمع فيها مجلس الوزراء عادة. كان الرئيس متميّزا باحترامه المواعيد إذْ كان أول من يصل، وكانت الأجواء وديّة وهادئة في الغالب، وكنا كلّنا فخورين بالعمل تحت سلطته ونجتهد في تقديم ملفاتنا بشكل مختصر، وكان هو يتعرّض لأهمّ الأمور.

يجب أولا إقرار الحقيقة التالية : في اللحظة التي بدأ فيها المجلس الأعلى للدولة عمله مع وزير للدفاع بصفته عضوا من أعضائه، فلم يعد بإمكاننا القول أن الجيش الوطني الشعبي انسحب من الساحة السياسية. إلا أننا لم نكن نسيّر البلدَ مثلما يفعله العسكرُ في بعض البلدان بآسيا أو أمريكا اللاتينية أو إفريقيا، الذين يستولون عنوة على كل مؤسسات الدولة.

لما تمّ التصويت على الدستور الجديد الذي يسمح بالتعددية الحزبية عن طريق استفتاء 23 فيفري 1989، طلبنا بألَّا نقحم أنفسنا في العمل السياسي من جديد، وذلك حتى نتفرّغ لمهامنا الدّستورية فقط. ومن أجل المحافظة على وحدة صفوفنا وعلى الانضباط الذي يقوّيها، انسحبنا من اللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني، وهذا ما لخّصه الناطق الرسمي باسم الجيش في إعلانه الصادر يوم 4 مارس 1989 ؛ ولم ننسحب من جبهة التحرير الوطني فحسب، بل باركنا أيضا ميلاد التعددية الحزبية في الجزائر. وفي الوقت الذي كان لا يزال فيه مشروع الانسحاب من كل مؤسسات الحزب محلَّ نقاش على مستوى القيادة العليا للجيش، ألقيت بكل ثقلي حتى لا يُقحم الجيشُ الوطني الشعبي من جديد في قضايا خارجة عن مهامه الدستورية.

وهل يجدر التوضيح أن إعادة الهيكلة التي باشرتُ فيها سنة 1987 بعد لَملمَة القيادة، هي التي سمحت بتجنيب إمكانية مناقشة هذا الموضوع خارج إطار القيادة العسكرية العليا ؟ وبعد تنصيبنا شرعنا في التفكير في أسباب الأزمة وآثارها على المؤسسات ومستقبل البلد وحدّدنا أهدافنا والطريق الواجب إتباعه لتحقيقها. وخلُص تحليلنا المتعلق بالنصوص القانونية المنظمة لمؤسساتنا السياسية منذ تبنّي دستور 1989، إلى أن سيرها يتدافع ويتصادم مع مسعى الفيس، لأن هذا الحزب رفض الاحتكام إليها نصّا وروحا.

تسببت السلوكات العنيفة للسلفيين في تفجير الانسجام الاجتماعي هنا وهناك، وظهور كلمات ومفاهيم جديدة على المستوى الفردي والجماعي. وأعاق الغموضُ السائدُ العديدَ من الفاعلين السياسيين على التّبصر والتحليل، وكنا بذلك واعين ولكننا كنا نأمل أنه بقوة التواصل المنهجي والصّبر سنصل إلى إقناع أكبر عدد ممكن من السياسيين والمواطنين للالتفاف حول شعار « الجزائر قبل كل شيء »، الذي أطلقه محمد بوضياف.

وأول شيء كان يجب القيام به هو إعادة التأكيد على الطابع الجمهوري للدولة وتعزيز الجهاز التنفيذي وإقحامه ضمن إستراتيجية شاملة للوصول إلى تجاوز الأزمة ووضع شروط التجديد، وكان لنا أملٌ كبير في ذلك. وغداة الظهور الأول لمحمد بوضياف على شاشة التلفزيون حيث أعلن مخاطبا الشعب الجزائري وكل التوجهات السياسية قائلا : « ها هي يدي أمدُّها للجميع من دون استثناء وبكل ثقة وأمل، وأجدّد عهدي لتحقيق المصالحة والتعاون من أجل بناء الجزائر »، خرج علينا الدّمويّ يخْلف شرّاطي مُطلقًا فتواه بإعلان الجهاد، وهي الفتوى التي تمّ إلصاقها على كل جدران المساجد التي كان يسيطر عليها الفيس.

وعندئذ سيتحمّل البلد مكابدَ التطبيق العنيف للنقاط : 15، 16، 17 و18 للنداء الذي وقّعه عباسي مدني وعلي بن حاج يوم 16 جوان 1991 « باسم اللجنة الوطنية للجبهة الإسلامية للإنقاذ المكلّفة بمتابعة الإضراب بالجزائر العاصمة »، التي كان يخْلف شراطي نفسُه يشغل بها مركزا هاما.

« 15) على كل بلدية أو ولاية أو دائرة أن تضع مخططا للدفاع عن نفسها ؛

16) تخريب أعمدة الإنارة ليلا ؛

17) تحضير وسائل المقاومة الكفيلة بالدفاع عن المنطقة والأفراد والممتلكات والعِرض ؛

18) جرد أسماء الأشخاص المتوفّين والمفقودين أو المجروحين في كل حيّ ».

كتبت في الصفحات السابقة أن عبد القادر حشاني[1] المسؤول الجديد بالمكتب التنفيذي للفيس، نشرَ في 18 جانفي 1992 نداء موجّها إلى أفراد الجيش الوطني الشعبي يدعوهم فيه إلى العصيان ؛ ولكن دعوته هذه لم تلقَ أي صدى في صفوفنا. لم يكن حشّاني يعلم ما الجيش وكيف يُسيّر وما الذي يجعله يتحرك، فما كان نداؤه هذا في الحقيقة سوى مواصلة لعديد المحاولات لتفكيك الجيش الوطني الشعبي المدبّرة منذ سنوات من قبل الأصوليين، والتي اصطدمت كلها بحصن منيع.

ثم وبعد فترة قصيرة واستنادا إلى مُرشديهم المخفيين في بعض مقرات السفارات، يلجؤون إلى الاغتيالات لزعزعة استقرار الجيش. وهذه الفكرة للتصفية الجسدية للمسؤولين العسكر كانت دائما موجودة في أجندة الأصوليين، فبُويَعلي الرجل الذي قرّر الدخول في العمل المسلح لفرض مشروعه للمجتمع غداة انتخاب بن جديد رئيسا للجمهورية، خطط لقتل العديد من الشخصيات السياسية والعسكرية للبلد منها الرئيس بن جديد نفسه، والوزير الأول أحمد بن أحمد عبد الغني، ورئيس حزب جبهة التحرير الوطني، ومحمد الشريف مساعدية والجنرال عطايلية وآخرين.

أشعلت نداءات الجهاد النارَ في بعض الأحياء الشعبية كحيّ بوعقل بباتنة، وخلفت المواجهات عشرات القتلى والجرحى ؛ ودخلت تيارت وتنس والبليدة في هيجان عنيف وكذا الأحياء الكبيرة بشرق الجزائر العاصمة. وفي 10 فيفري بشارع بوزرينة بحي القصبة السفلى بالعاصمة، دورية تابعة للشرطة تسقط في كمين : 6 من أفراد الشرطة قُتلوا كلهم. وفي يوم 12 من نفس الشهر يتعرّض زوّرق قاذفٌ للطربيدات تابعٌ للبحرية الوطنية لهجوم : 10 بحارة من الذين كانوا يكوّنون طاقمه قُطّعت رؤوسُهم وأُخذت منهم أسلحتُهم.

بقيت مجزرة أفراد الشرطة متواصلة وتزيد حدّة، وهذا في الحقيقة نتيجة اللاتأهب : نقص التكوين، نقص اليقظة، تسليح غير متطور ؛ فالشرطي العامل بالجوار

1. هو نفسه تم اغتيالُه على يد فَصيل منشق عن الفيس.

المحتكّ بالمواطنين هو أول مظهر ممثل للدولة، يتواجد في مفترقات الطرق لتنظيم المرور، ومحافظته مفتوحة للجميع ويقوم بالدوريات بزيّه الرسمي ويتدخل في الأزقّة الأكثر كثافة، ما يجعله هدفا سهلا للمتربصين به ؛ يسقط شبابنا من الشرطة من دون حتى التّمكن من القيام بحركة دفاعية عن أنفسهم. ومن طبيعة إرهاب المدن أنه صعبٌ توقع عملياته المباغتة، فالقاتل المحميّ من قبل مساعديه يبرز فجأة فيَقتل ثم يتوارى فارًّا بين الجموع، وتلك هي نظرية السمكة في الماء ؛ فقد تبيّن أن تفكيك المخابرات العامة كان له عواقب وخيمة، وقد بات من الواجب إعادة بناء كل شيء.

كانت البلديات المسيّرة من قبل الفيس بمثابة الأماكن الإستراتيجية للتخطيطات الجهادية. كما قام هذا الحزب ببعث الأمل لدى أصحاب الشهادات المعربين المهمّشين جراء سياسة التوظيف العرجاء للدولة : تكوين عشرات الآلاف من الشباب المعرّب من دون توفير لهم فرص الحصول على منصب عمل، فهذه الفئة من المتعلّمين هي التي كانت تمثّل الأغلبية على رأس البلديات التي وضعت وسائلَها اللوجيستية تحت تصرف شبكات الدعم للجماعات المسلحة. وللقيام بنشاطها بعيدا عن الأنظار، قامت بعض البلديات ببناء أسوار عالية على مستوى محيط البناية، وكنا على علم بكل ما كان يدور في هذه الاجتماعات التي كانت تُعقد خلف الأسوار، كما تم بناءُ تجمعات للدولة الإسلامية حول البلديات لا تقبل العمل تحت وصاية الإدارة الولائية، وتنظم نفسها تحضيرا للمواجهات المسلحة مع قوات حفظ الأمن.

وأصبحت المساجد العديدة حيث تنشط الجماعاتُ المتطرفة أماكن للتحريض ضد السلطة، فتوالت أيام « الجمعة السوداء » إذْ يقوم المناضلون بعد الصلاة بمهاجمة أعوان الشرطة، وكانت الصحافة الدولية تعتقد أنه بإمكانها التصويرُ على المباشر نهاية الجزائر الجمهورية وانتصار الأصوليين.

وأعطت الحصيلة الأمنية لشهر واحد أرقاما مقلقة، وراح الشيوخُ الأصوليون يتركون مكانهم لبعض مئات الإطارات المتوسطة المجتمعين سرّا للنداء إلى « مباركة » العصيان الشعبي العام، فلا يوجد أي شك من مسؤولية الزعماء الأصوليين في الأعمال الإرهابية، فقد نال مرتكبو مجزرة أفراد الشرطة الستة بشارع بوزرينة يوم 10 فيفري، مُباركةَ عبد القادر حشاني شخصيا، إذْ عشية الجريمة وبدار بحي القصبة يضع حشاني بعد تلاوة

الفاتحة ثم قراءة فتوى تحلُّ قتلَ « الطغاة » شفتيْه على جبين كل واحد من الكومندو المكلف بتدبير الكمين المسلح ضد أفراد دورية المديرية العامة للأمن الوطني.

فمعظم المنتخبين الإسلاميين الذين كانوا ينادون إلى الجهاد وبدؤوا في تأطيره، كانوا يرون في إيقاف المسار الانتخابي ظلما لا يغتفر ولم يفهموا لماذا قام الجيش الوطني الشعبي معارضًا لـ« اختيار الشعب »، فلم يكونوا ليفهموا الرهانات التي دفعتنا إلى التحرك. إن الوصول إلى الفهم الصحيح لعهدهم ذاك وللأسباب الخفية لؤلئك الذين وضعوا في رؤوسهم أن في الجزائر يوجد شعبان – « شعب الله » الذي ينتمون إليه هم، وشعب « المرتدين » أي الباقين –، يستلزم كثيرا من الوقت.

برهن محمد بوضياف عن ذكائه السياسي وحنكته ومعرفته بشعبه بالقول أن النداءات إلى الجهاد والإرهاب إنما هي دليل على ضعف الأصوليين. « الحزب الذي يقول أنه يملك ثلاثة ملايين من المناضلين، هل هو في حاجة إلى اللجوء إلى الإرهاب الذي يعد بذاته عملا انتحاريا سياسيا ؟ ». « ولما تقوم حركة معارضة بمهاجمة السكان والجيش المكوَّنِ من أبناء الشعب، فإن هذه الحركة قد حكمت على نفسها بالإعدام ». وأنا أوافقه الرأي، غير أني وبصفتي رجل ميدان، أعلم أن ذلك لن يكون بهذه السهولة التي قد تتبادر إلى الذهن.

التحرّك

باتت حقيقةٌ جليةً في تلك الآونة، فلا شيء يمكن القيام به من دون القضاء على العنف، فكان يجب تعزيز قوانا وحشد طاقتنا وتوحيد صفوفنا وتبيين للجميع أننا نحارب بدون هوادة – لكن في إطار دولة القانون – الإرهابَ الإسلاميَّ.

لن نتنازل وها هي إرادتنا يُعبّر عنها ظاهرةً للعيان في الجزائر العاصمة حيث المشهد المقام، وها هو الجيش الوطني الشعبي يسجل حضوره الردعيَّ بالأماكن التي أسمتها إحدى الدعوات المغرضة لمناضليّ الفيس بـ« معاقل الجبهة الإسلامية » : الأحياء التي تكثر بها البطالة والحياة الصعبة وغياب الدولة فأنتجت أصوليين، ومنها بن جراح، براقي، خميس الخشنة، الأربعاء، لبعزيز، سفوح الجبال البُلَيْدية والثنايا الخفية للمتيجة، فكان يجب التحرك بسرعة قبل أن تستقر الجماعات المسلحة متمركزة في مواقفها لمدة طويلة أين تقوم بالتخطيط لهجوماتها.

ولمواجهة الوضع الأمني، يوقع الرئيس بوضياف على مرسوم يتضمن إعلان حالة الطوارئ[2]. ولتوضيح الأمور ووضع الفاعلين الآخرين أمام مسؤولياتهم، يرفع الأمرَ إلى العدالة لتبتَّ في قضية حزب استمد شرعيته من الديمقراطية وهو الآن ينكرها ويقتلها يوميا بأعماله، فأراد أن يصلح اللاّمنطق الذي يقتضي إيقاف القادة الأصوليين بسبب هذه المطاعن نفسها وترك تنظيمهم حرا في مواصلة مضرّاتهم وأذيّاتهم. وإيقاف المسار الانتخابي الذي كان عملا سياسيا محضا والذي كان من المفروض أن يشكل إنذارا للفيس حتى يدرك بشكل واقعي طبيعة محيطه، فقد كان بالنسبة له حجة شرعية لإعلان الجهاد.

وفي تاريخ 4 مارس تعلن الغرفة الإدارية لمحكمة الجزائر العاصمة حلَّ الجبهة الإسلامية للإنقاذ، ليعقبها بعد ذلك النداءات المتتالية للحرب المقدسة على ألسنة أصحابها عبد الرزاق رجّام أمين عباسي مدني، وعبد القادر حشاني وأنصارهم الآخرون. لتطلعنا حصيلة الأعمال الإرهابية يوم 12 مارس – التي أعدّها محمد بوضياف – بسقوط 103 قتلى و440 جريحا.

وعلى الرغم من هذا قررنا نهاية شهر مارس إطلاق سراح من معتقلات الجنوب 400 موقوف تم وضعُهم تحت الإقامة الجبرية منذ إضراب جوان 1991. وقد جاءت إجراءات الرحمة هذه لاعتبارين اثنين، أولهما أخلاقي : فقد تم إيقاف أشخاص تم نقلهم ضد إرادتهم وبحجة أنهم فقط تظاهروا في الشوارع ملبّين نداء حزب شرعي ولم

2. يجدر الذكر أن الجزائر وقّعت على العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية بمرسوم 16 ماي 1989 (المنشور بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية).

حالة الحصار المعلنة في جوان 1991 وحالة الطوارئ الأخرى المعلنة في 1992، قد تمَّ إقرارُهما طبقا للمادة 4 من العهد الذي ينصّ : « في حالات الطوارئ الاستثنائية التي تتهدد حياة الأمة، والمعلن قيامها رسميا، يجوز للدول الأطراف في هذا العهد أن تتخذ في أضيق الحدود التي يتطلبها الوضع، تدابيرَ لا تتقيّد بالالتزامات المترتبة عليها بمقتضى هذا العهد، شريطة عدم منافاة هذه التدابير للالتزامات الأخرى المترتبة عليها بمقتضى القانون الدولي ». وطبقا للفقرة 3 من هذا العهد قامت الحكومة الجزائرية بإعلام الأمين العام للأمم المتحدة بالتدابير الاستثنائية المتخذة في إطار حالة الحصار في 1992 وحالة الطوارئ في 1991.

يستند هذا النصّ لـ 9 فيفري 1992 في خطوطه العريضة إلى المرسوم الرئاسي رقم 196-91 الصادر في تاريخ 4 جوان 1991 المعلن لحالة الحصار. يترجم هذا التنظيم انشغال أي ديمقراطية وأي بلد تحكمه دولة القانون بالتزوّد بنصوص شرعية من شأنها أن تحميها من كل عمل عنيف يحمل مساسا خطيرا بالنظام العام وأمن الأشخاص والممتلكات. والنصوص الجزائرية المستوحاة من القوانين الفرنسية الخاصة بهذا الشأن، لا تخرج عن المبادئ العامة للحق العام التي تتبناه البلدان الديمقراطية.

نكن في الحقيقة نجهل مدى الشعور بالخيبة والغضب الذي أدى إلى اندلاع أحداث أكتوبر 1988، ثم من بعد ذلك إلى حكم صناديق ديسمبر 1991. وكان الاعتبار الثاني سياسيا، وحتى لو كان الجيش ومصالح الأمن يقومون بعملهم من دون أن يضعفوا، كذلك كان يجب أن نثبت أن خيارنا لم يكن محصورا فقط في الجانب الأمني، كما أن المجلس الأعلى للدولة كان يريد إثبات أنه لم يكن هيئة قيادية استئصاليه وإنما كان يبحث عن استتباب الأمن وعودة الهدوء حيت يتمكن العقلاء من كل التوجهات أن يجلسوا إلى طاولة الحوار من جديد.

الشرح والحوار

كما نعلم أنه لا يمكننا الخروجُ من الأزمة من دون مشاركة شعبية واسعة، فالناس لا يتّفقون على شيء إذا كانت أشياءُ كثيرة تفرقهم، وجمعُهم من دون وضع حدّ أدنى من المبادئ التي يمكنهم الاتفاق حولها، فذلك يعني الذهاب إلى التصادم في الآراء وإلى الفشل وربما إلى المواجهات. لا أحب كلمة « إجماع » فهي تتضمن كثيرا من المقاربات والمختصرات، وتذكرنا عادة بتلك النسب البريجنيفيّة التي يمنحها لأنفسهم « رجالُ المعجزة » في الاستشارات الانتخابية. ذهبنا إذًا لملاقاة أشخاص ونحن نعلم يقينا أننا لا نحقق الإجماع.

وغالبا ما كنت أذكّر بمجهودات المجلس الأعلى للدولة لإقناع الأسماء الكبيرة في الطبقة السياسية لتبني شعار بوضياف « الجزائر قبل كل شيء ». أما بالنسبة لنا فقد قدمنا الدليل على انخراطنا إلى هذا النداء بطمأنة الشعب الجزائري أننا لا نبحث عن البقاء في السلطة، والمادة 4 من إعلان 14 جانفي 1992 جاءت واضحة في هذا الشأن : « يُتمُّ المجلس الأعلى للدولة مهمته إلى غاية توفير الظروف الضرورية للسير العادي للمؤسسات والنظام الدستوري، ولا يمكن لهذه المهمة أن تتجاوز نهاية العهدة الرئاسية المنبثقة عن انتخابات ديسمبر 1988 ». فأين هم الرجال العقلاء في هذا الشهر من مارس لسنة 1992 ؟

فاتفق السّتون حزبا المولودون عن طريق « الانفجار الأكبر » لأكتوبر 1988 ألاّ يتفقوا ويطعن بعضهم بعضا عبر الصحافة، ويتموقعون إلى جنب النظام ثم يبتعدون عنه، ويجتمعون في تحالفات زائلة : مجموعة السبعة والاثني عشر والثلاثة... وكان

الجمهوريون والديمقراطيون يلاحظون محاولين فهم ما يجري، فهل هذا مفيد للبلد أم هو اللغطُ الذي لا يزيده إلا خبالا ؟ كان بوضياف يرى أن الديمقراطية لا تُقرّ بقرار ولا تعني بتاتا تعددَ أو تضاعفَ الأحزاب بالمال العام.

كان المشهد السياسي يصدح بالاتهامات والتنديدات، فالادعاءاتُ المتعلقة بالفساد، والهيجانُ الذي لا يغادر بعض أحياء العاصمة، وضيقُ الوسائل المالية للدولة، وقضيةُ إعادة جدولة الديون – إذْ كنا نقترض من أجل دفع مستحقات خدمة الديون لاستيراد المواد الغذائية الضرورية التي كان يحتاجها المواطنون – والحصارُ الظالمُ الذي أُخضعنا له، والإرهابُ الذي كان يتوسع، وعداءُ بعض البلدان العربية، فكلُّ ذلك أدَّى ببعض الملاحظين إلى القول أن المجلس الأعلى للدولة « لن يصمد طويلا ».

وكان بوضياف ينتقد النقاش السياسي المجرد الذي يرفض تناول المشاكل الحقيقية، ويأسف لسلوك بعض الشخصيات التي تزرع الغموض وتقيم التحالفات غير الطبيعية، وكان الانشغال الوحيد لهؤلاء السياسيين هو كيف يمكن الفوز بتركة الفيس الانتخابية : إن السياسة لعبة سيئة فاسدة، إذْ يحاول كل واحد منهم بحسب طول أنيابه وقوة فكّيه افتكاك واقتلاع من الفريسة الساقطة أرضا أكبر كمية ممكنة من اللحم.

وكان العائق الأكبر يأتي من أولئك الذين كانوا لا يريدون الاعتراف أن قادة العصيان الذين تمَّ في هذه الأوقات تحييدُ البعض منهم، كانوا منخرطين في الأصولية العالمية ويعملون بإيديولوجية الدولة الدينية الشموليّة التي يريدون بناءها على أنقاض الجمهورية ؛ والذين كانوا يقولون أنه يمكن للأصوليين قبولُ اللعبة الديمقراطية، لم يفهموا في الحقيقة شيئا من جوهر عقيدتهم. فالمتطرفون الذين رفعوا راية الجهاد كانوا قبل ذلك معارضين للانتخابات لأن « صوت الله لا يتوقّف على حكم البشر، بل يجب أن ينبعث من خضوعهم وتسليمهم ». ولم يكن الفيس بحاجة إلى حجج هؤلاء الذين كانوا يدعون مناضليه المتعصّبين بأن يتحلّوا بسلوك المواطنة. وكل ما تبقى أيّ قبول فكرة الانتخاب أو التصويت، لم يكن سوى تكتيك بحت، أوَ لمْ يقلْ خبراءُ الصناديق الإستراتيجيون أن « الحرب خدعة ». وكان آيت أحمد بالتأكيد من الذين لا يقبلون بهذه الحقيقة. لا يهم، فقد قرّرت في إطار المشاورات المباشر فيها أن ألتقي به من جديد، في حين دخل أعضاء المجلس الأعلى للدولة الآخرون في محادثات مع رؤساء الأحزاب الآخرين.

لا شك أن آيت أحمد شخصية تاريخية متميّزة، وبالنسبة إلي فهو عضو سابق في جيش التحرير الوطني وقائد الجيش الوطني الشعبي، وهذا يعني الكثير ؛ مثلما هو زعيم تشكيلة سياسية لها قاعدة شعبية واسعة وقوية ويتمتع بسمعة دولية لا نقاش فيها. وكلمة « زعيم » التي يمتدحه بها أنصاره ومحبّوه لم تكن تثير فيَّ أبدا شيئا من التهكم أو السخرية.

كان يبدو على الزّعيم أنه « هضم » إيقاف المسار الانتخابي ولم يكن يظهر عليه أنه كان ساخطًا على حرمانه من محاولة إحداث المعجزة وإنقاذ الديمقراطية مع نوابه الـ 22 « الناقمين »[3]، فقد قال لي بالحرف الواحد : « فالذي وقع وقع، ولم يعد من الممكن العودة إلى الوراء ! ». والحقيقة أن لقائي مع آيت أحمد ترك فيَّ نوعًا من الخيبة إذْ كنت أتمنّى منه أنه سيفيد البلد بتجربته وكاريزماتيته، ولكن ولا شيء من ذلك حدث. أعتقد أن منطقه قد بقي منحصرا ضمن نظرة مَانَويَّة للأشياء، فقلت في نفسي : من هو الديمقراطي الحقيقي ؟ هل هو القيادي الوطني الذي يقبل بأن يقضي السَّلفيون على الجمهورية التي يقف جنودُها ضد كل من يريد إلغاء الديمقراطية إلى الأبد ؟ فقد فهم الزعيمُ الوطنيُّ الكبيرُ الذي يقف أمامي موقفَ الجيش على أنه نفاقٌ يراد من ورائه التكفيرُ عن « الخطيئة الأولى » المقترفة في جانفي 1992. كما أن التحرك من أجل إنقاذ الجيش منحه بشكل غريب الفرصةَ لاتّهام المؤسسة التي جنّبته في أفضل الحالات ليكون عنصرا ثانويا في مجلس تشريعي إسلامي، أو لتوسيع قائمة ضحايا عملية تطهير المجتمع من كل « مرتدِّيه ».

يقول آيت أحمد أنه « جاء في الدّستور ما ينصّ على أن الطعون تسمح بالمحافظة على الحريات ومنع القوى الشمولية من الاستيلاء على السلطة ». فما هي المؤسسات القادرة على منع الانحرافات الشموليّة ؟ هل هي الرئاسة ؟ بالطبع لَا. فلا أظنه يقول بذلك ؛ فآيت أحمد لم يكن يجهل أن بن جديد قبِل بالانسحاب لصالح عباسي مدني، وماذا عن الجيش ! والجيش أيضا. وهذا يقودنا للقول أن الجيش سيكون على أية حال مدعوا للتحرك ضدّ حكومة شرعية، ما يعنى التراجع قليلا إلى الوراء من أجل القيام بقفزة تُسقطك في شرَك متشابك.

3. تحصّلت جبهة القوى الاشتراكية (FFS) على 22 مقعدا في الدور الأول من الانتخابات التشريعية.

أثناء محاكمة قادة الفيس يوم 15 جويلية 1992، صرّح عبد العزيز بلخادم لرئيس المحكمة بوشارب قائلا : « كنت في مهمة إلى اليمن قبل 25 ماي 1991. ثم التقيت بالرئيس بن جديد لتسليمه تقريري الذي أعددته واقترحت فيه القيام باتصالات مع قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ من أجل الحوار. وبقي عباسي مصرّا على مطالب الفيس المعروفة، والمتمثّلة أساسا في رحيل الرئيس الشاذلي ومراجعة القوانين الانتخابية. ولم يكن الرئيس يرى مانعا من تنظيم انتخابات رئاسية مسبقة، وكان عباسي مدني يشترط على أن يتمَّ الإعلان على تنظيم الرئاسيات في أقرب وقت ممكن واعدًا إيَّانا بوضع حدّ للعنف. وفي لقاء تمّ يوم 4 جوان قرّر كل من عباسي ومهْري التوقيع على الإعلان الذي ينصّ على تنظيم انتخابات رئاسية مسبقة ». وكان آيت أحمد يعرف كل هذا.

وبعدما فهمت أنه لا يمكن الوصول إلى توافق ممكن مع آيت أحمد، قررت قلب ورقة الفيس مؤقتا وانتظار فرص أخرى لإعادة فتحها من جديد. وكان علينا أنا ورفاقي التحرك بسرعة إزاء هذه الظروف لتفادي ما لا يُحمد عقباه. وكانت الأصداء التي تصلنا تبيّن لنا أن الكثير من الدوائر في الداخل كما في الخارج هي الآن تتحالف ضد القيادة السياسية الجديدة بالجزائر، وكانت بعض الأوساط بفرنسا على رأس هذا التحالف.

باسم حكم الصندوق

زعما أنها تدافع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، تبدي فرنسا المعروفة بتزويرها الانتخابات وقانونِها للأهالي وظلمِها كل الجزائريين، شعورَها المبهمَ لما رأت صعود الإسلاميين نحو الحكم يعترضه تدخلُ الجيش الجزائري. فقد كان يختفي من وراء هذا الاهتمام اللّجبِ مشاعرُ وأحاسيسُ غير مشبعة وأحقادٌ وضغائنُ لطالما بقيت مكبوتة. وهذا فرانسوا ميتران وزيرُ الداخلية السابق الدموي عهدَ الثورة الجزائرية المموِّنُ الكبير لآلة الطبيب جوزيف ڤيوتين، الصامتُ أمام عمليات التعذيب والمقابر الجماعية، يخرج علينا هكذا فجأة منصّبًا نفسه لسنا ندري كيف محاميّا مدافعا عن الشعب الجزائري ليقول في عبارة تهديدية مقتضبة : « يجب أن يستمرّ المسار الانتخابي ».

« لقد كان لإيقاف المسار الانتخابي الذي يعدّ في الحقيقة عملا سياسيا، الأثرُ البليغُ في مصير البلد بدخوله في دوامة من الإرهاب غير المسبوق، وقسّم الطبقة السياسية إلى فرق حيث وصف البعضُ منها هذا العمل – ولا زال إلى اليوم يقول بذلك –

بالانقلاب على الدولة الجزائرية. وقد أثّر هذا التحليل على الرأي العام الخارجي وخصوصا على العالم الغربي الذي يحترم الديمقراطية. هكذا ليصبح المناصرون لمجتمع تيوقراطي تحكمه شريعة الله التي كانوا يحتكرون تفسيرها، المدافعين الحقيقيين على الديمقراطية في نظر الغرب ما داموا يستندون إلى إرادة الشعب المعبّر عنها في 26 ديسمبر 1991. فكان هؤلاء مجانين الله يريدون إخضاع كل قانون وكل دستور لعقيدتهم المبنية على شعار "لا ميثاق لا دستور قال الله قال الرسول" »[4].

فهؤلاء السياسيون الكبار أنصار احترام قوانين اللعبة الديمقراطية في الجزائر المتظاهرون بعدم فهم طبيعة الإسلام الرّاديكالي وأهدافه كانوا يعرفون جيدا رأيهم العام المفبرك منذ زمن طويل ضمن عداء مبيّت ضد الجزائر، فكل شيء امتزج واختلط : الهجرة المكتسحة، أسباب البطالة في فرنسا التي شرحها جان ماري لوبان، باعة المخدرات عند مداخل العمارات، السيارات التي تحترق في المواقف، الشوارع المحتلة من قبل المصلين أيام الجمعة، انتشار محلات الحلال. فهذه المستعمَرة السابقة، هذا البلد العجيب الواقع في الضفة الأخرى من البحر المتوسط، الذي خرّبه « التطرفُ وكسلُ ساكنيه » لا يستحق إلا الأصولية. يتامى « جزائر العهد الذي ولّى » الذين يبنون نُصبًا تذكارية على شرف منظمة الجيش السري (OAS) ويطلقون الأسماء على الشوارع والساحات لتخليد ذكرى مفاخره المُخزية، ويُعرقِصون شوقًا ليشفوا غليلهم وهم يرون الخرابَ والدمارَ يفني الجزائرَ.. هؤلاء المنكرون لجرائم الجيش الفرنسي في حرب التحرير، الممجدون للاستعمار ورثةُ غي مولي المحرضِ الشّرسِ على الحرب، المدعّمون من قبل صحافة موجّهة محبة للدمار، وأسماء كبيرة من الطبقة السياسية التقليدية.. فلا شقاق ولا فراق لما يتعلق الأمر بالجزائر التي أضحت الآن سببا في توحيد التوجهات الحزبية المتضاربة. فقد كانوا يتوقعون انتصارا للفيس وهزيمة لمن طردهم من الجزائر : جبهةُ التحرير الوطني، فجاءت ردة فعلهم مطابقة لخيبتهم.

يكتشف الجزائريون أن المشروع القائم على فكر القرون الوسطى الذي يريد مجانين الله فرضه بالسيف والكلاشينكوف، لا يطرح أي إشكال ذي طابع أخلاقي بالنسبة لمناصريّ الديمقراطية المتحمّسين، فالمهم هو « احترام حكم الصندوق »، ولا يهمّ إذا كانت شرعية هتلر أدّت إلى أكبر خراب شهده التاريخ. والجزائريون المتحجّجون

4. علي هارون، مقدمة كتاب : *Echec à une régression programmée* « فشل لنكوص مبرمج ».

بكلمات مدرسة الأنوار الفرنسية، لم يكونوا يعون أن القيم التي صنعت مجد فرنسا تتوقف عند حدود التراب الفرنسي.

ولما بدأت الجماعات الإسلامية المسلحة (GIA) بعد فترة قصيرة بارتكاب جرائمها الشنيعة، راح مراقبونا الفُضلاءُ يصغون بآذان الرضا إلى الذين سيقولون أن الجيش « المحصور » يقتل أفراد شعبه وأن « الإرهاب هو صناعة الجنرالات » وأن الشعب الجزائري يقف في معظمه إلى جنب المتطرفين والمتعصبين.

وحاول الجزائريون المعرّضون للعدوان أن يشرحوا عبثا أن الحركة الإسلامية الرجعيّة وذات الفكر الطائفي التي تجمع بين التّدين والرّعب -باتباع الثقافة والعلم وحرية الضمير والديمقراطية-، تمنع وتعيق كل تطور وتضْعف مؤسسات الدولة وتؤدي بالاقتصاد الوطني إلى الانهيار وتخرب النسيج الاجتماعي وتعيد المرأة إلى الرّقّ والعبودية وتثير التفرقة والانقسام وتدفع بالنخبة إلى المنفى والمواطنين إلى الهجرة.

« لم يكن أمرًا سهلا العملُ على شرح أن إيقاف المسار الانتخابي لم يكن يشكّل طعنًا في المسار الديمقراطي. وهل باسم نزعة ديمقراطية مثالية كان يجب تسليم الحكم للأصوليين الشموليين، ولا يهمّ إنْ كان هؤلاء قد أعلنوا بوضوح فيما سبق عن نيتهم في ليّ عنق الديمقراطية التي يصفونها بالكُفر ؟ ومن وجهة نظر تحليل موضوعي، فإنقاذ الجمهورية وما ترعاه فيما هو متصل باحترام حقوق الإنسان وترقية الحريات وقبول الآخر، لا يمكنه أن يشكّل "جريمة" للرد على "العنف" على الرغم من كل المظاهر المتناقضة والسّفسطات الإفلاسية »[5].

« لما كلّف بوضياف البعضَ منا بالذهاب إلى البلدان الأوروبية بخاصة منها المتشككة لشرح القضية حول ظروف استقالة الشاذلي بن جديد وإلغاء الانتخابات، لم يكن الاستقبال متوقعا بالشكل الذي رأينا ؛ فلم يكن بإمكان محدّثينا الأوروبيين أن يتصوّروا بأن الإسلامويّة السياسية ماضيةٌ بالضرورة لتحويل ديمقراطيتنا المتلجلجة إلى ديكتاتورية دينية شمولية. فلم يكن يرى هؤلاء أن التداول بين يمين ويسار أو بين محافظين وتقدميين ليهدّد بأي حال من الأحوال أسس الدولة والأمة، وكان يكفي في الاستحقاقات الانتخابية القادمة التصويت بشكل مختلف ! وبالطبع كان الناطقون

5. نفس المرجع السابق.

الرسميون باسم الأصولية بالخارج يخفون نيتهم بأنه بعد وصولهم إلى الحكم لن يعملوا بنظام الانتخابات في اختيار البرامج السياسية لأنهم سيُطبّقون الشريعةَ دستورَهم، فإذا أمكن للدولة الإسلامية وأن قامت فلا يجوز بعدها السماح لأي نظام آخر أن يحلّ محلّها لأن ذلك يعدّ ذنبا لا يُغتفر.

« كنا نذكّر بتجربة الإيرانيين والأفغان الذين سبقونا وبالعواقب الوخيمة التي تجرّها الأصوليةُ الفاسدة على الشعوب. كنا نذكّر كيف يمكن أن ينتج عن اقتراع شرعي حكمٌ مستبدٌ يُبيح لنفسه كل التجاوزات طالما هو يقوم على إيديولوجية تتنافى ومعاييرَ الإنسانية الحالية. كنا نذكّر بتغلل النازيّة في المجتمع السياسي الألماني ووصوله الحكمَ عن طريق انتخاب عادي، وببطلان كل محاولة إقصائه عن طريق الصندوق. فقد كانت حالتنا نحن خاصة !

« كنا نبدو أقل إقناعًا من الحزب السياسي الجزائري الأساسي الذي راح قياديوه يدينون إيقاف المسار الانتخابي وعمد قادة آخرون تاريخيون مسانَدون من قبل تنظيمات دولية قوية يندّدون بفضيحة "الانقلاب" ؛ وراح ممثّلو الفيس يتظلّمون رافعين أصواتهم كضحايا للخيانة المرتكبة ضدهم ومتحجّجين بدليل الجريدة الرسمية التي نشرت – من دون أن نعلم لماذا طالما لم يتم تنظيم بعدُ الدور الثاني – نتائجَ الانتخابات، ووجدوا إلى جانب القارة العجوز من يستمع إلى قولهم من الولايات المتحدة الأمريكية »[6].

فهذه العقبة المصنوعة من الحذر والغموض التي كانت تعترضنا إنما كانت نتيجة لإخفاق كبير في عملية التواصل، فكل واحد منا في المجلس الأعلى للدولة قد أدرك ذلك وكنا كلنا نعلم في الوقت الذي كانت اللعناتُ والتنديداتُ تتهاطل من كل جانب، أن الأمور ستستمر بهذا الشكل إذا لم نقم بمجهود شرح عملنا وإقناع نوايانا.

وجوب التواصل مهما كلّف الثمن

دأب النظام الجزائر في كل الأوقات على تفضيل الغموض في معالجة الأمور، فقد عمد عبد اللطيف بوصوف عضوٌ لجنة التنسيق والتنفيذ (CCE) ثم وزير في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لأسباب يفهمها الجميع أيام الحرب، على تطبيق قانون

6. نفس المرجع السابق.

الصّمت وكتم الأسرار، فـ « الجدران لها آذان »، و« العدو يتنصّت علينا »، و« الصمت من ذهب »، و« السرّ المتقاسم خبرُه مع رفيق لم يعد سَّرا ». ووضع تلاميذ بوصوف، ومن أبرزهم قاصدي مرباح وفرحات ويزيد زرهوني زعماءُ الشرطة السياسية بعد الاستقلال، لغرض مساعدة بومدين لتقوية نظامه واستمراره، وضعوا نظامَ مراقبة شديدَ الإحكام على جميع المستويات الاجتماعية، بدء من البلديات إلى المجلس الشعبي الوطني مرورا بالوزارات أو الشركات الاقتصادية الكبرى. وكان عملاؤهم يندسّون بين مختلف فئات الشعب، في المقاهي والأسواق وأثناء السهرات لرصد أدنى كلمة تحمل دلالة « انقلابية » ؛ كما كانت الشرطة السياسية متواجدة في الجيش بيقظة أكبر مما هي عليه في أماكن أخرى تحت غطاء « أمن الجيش »، حيث كانت تراقب وتعدّ التقارير. فقد حدث لي مرة وكلمت قاصدي مرباح شخصيا في الموضوع فقلت له : « هل تعلم أن عناصرك لهم سمعة سيئة في الجيش، وأنه في بعض الوحدات تجدهم معزولين لا يكلمهم أحد ؟ »، فتظاهر لي بأنه تعجّب لقولي. وكان عميله الأساسي يختار الأوقات التي نكن فيها مجتمعين لينضم إلينا خلسة بحجة تلاوة علينا بلاغًا، فاتحا أذنيه ملتقطا أية كلمة لحق بها.

يقوم التواصل الجيد على شرط حرية الإبداع وحرية التعبير، ولكن كل من يخالف قوانين النظام فلا يلومنّ إلا نفسه، فكان كل مسؤول يحذر من أن يتعدى حدود اختصاصه. وحتى أولئك الذين حاولوا من بين المسؤولين إعادة إحياء التواصل بعد رحيل من فرض الصّمت على الجزائريين، صُدموا بالخطوط الحمراء موصدة دونهم. فلم يكن بإمكان فعل التواصل بالمعنى الذي كان يفهمه ويريده النظام سوى تحقيق هدف واحد : تمجيد الرجل « صاحب المعجزات » أساسُ النظام وقوامه، فلا مكان للحديث عن أمور الحياة الأخرى بشكل مختلف، فلما تُطمس الحقائق أو تشوّه فذلك يؤدي لا محالة إلى المساس بمناعة الشعب وجرّه إلى المجهول، فالقيود الإعلامية التي تخفي الحقيقة تكلّف دائما غاليا في النهاية ؛ وقد علمتُ شيئا من ذلك شخصيا بعد سنين تلت، لما حاول متآمرون مخادعة قضاة أجانب بتشويه الحقائق حول أحداث ديسمبر 1990 وما قام به هؤلاء وأولئك.

وعيّا مني بالرّهانات وحتى قبل تشريعيات ديسمبر 1991، أردت « صعود العقبة من جديد » والبدء بهدوء وترو ثم الانطلاق لاقتحام ميادين لم يكن إلى وقتها سهلا الوصول إليها، وفكّرت في أحد الضباط كنت أعلّق عليه آمالا كبيرة، كان مزدوج اللغة

يتقن العربية والفرنسية ما يمكّنه من التواصل الجيد مع الآخرين، ويمتاز بالطلاقة والذّلاقة وملكة الرّد السريع من مواليد مدينة معروفة بكرم الضيافة. أردت أن يجعل هذا الجنرال من كلمة « جمهورية » فعلا مصرّفا إلى الحاضر والمستقبل. فطلبت منه إذًا أن يهتم بالأمر ويشتغل عليه اشتغالا بتشكيل فريق عمل يتكوّن من صحافيين وكتاب وشخصيات من المجتمع المدني. وكانت مهمة هذه الهيئة تقوم على تحديد محاور العمل وإيجاد الوسائل والأدوات الكفيلة بتنفيذ المهمة. ولم يكن الأمر يتعلق بالنسبة لنا بمجرد الاستجابة الوقتية عن طريق بلاغ أو إعلان في كل مرة يُخاصم فيها الجيشُ، لكن بامتلاك نظرة شاملة عن الوضع الذي كنا نعيشه، عن أسبابه وآثاره على المدى المتوسط والبعيد ؛ كنا نريد تمزيق الشَّرك الذي حيكَ حولنا عن طريق حوار لم يكن ليتراجع أمام أي بهتان والذي سينتهي به المطاف إلى جعل منّا أشخاصا انقلابيين وقتلةَ الشعب الجزائري. وبعد التشويش الذي لحقها من كل جانب ولأسباب عديدة لم يُكتب لهذه الهيئة أن ترى النور.

وفي هذه الآونة لم يكن أمامنا من خيار آخر سوى بعث بعض من « نشطائنا » لدى شركائنا الأجانب لمحاولة شرح أمرين اثنين في غاية البساطة لكنهما مهمّان : طبيعة الأصوليّة ولماذا إيقاف المسار الانتخابي. ذكرتُ في الصفحات السابقة عليّ هارُون الذي لم يكن يجد من جواب يُلقى عليه حيثما حلَّ إلا كوننا لا نمثل سوى أناس خاسرين. وقد كتبتْ ليلى عسْلاوي بخصوص هذا الجفاء والعداء اللذين كنا نجدهما لدى محدّثينا في العديد من العواصم الأوروبية طيلة عشرية 1990:

« مع أننا كنا كثيرين نساءً ورجالاً دُعينا من قِبل بعض الجمعيات، حيث تنقلنا إلى أوروبا وإلى الولايات المتحدة الأمريكية لشرح ما كان يحدث حقيقة في الجزائر ؛ ولاحظنا أنه كان صعبا – بل مستحيلا أحيانا – لإقناع السياسيين والمجتمع المدني وذلك لسبب بسيط : لما يرفض الآخر السماع إليك لأنه يتمسّك بـ "حقيقته" التي يؤمن بها، فلا سبيل لك لتحريره من نيته السيئة. نعم وجدنا هناك من ساندنا أمثال السيدة سيمون فاي، والراحل ستيفان هيسال، وجان بيير شوفنمان، وهارم بوتجي، الصحفي الهولندي الذي بعدما أقام مدة بالجزائر، كتب قائلا : "الدولة تسيّر شؤونها بشكل عادي"، وأونو كيوتو من جنسية يابانية، وبوا بيكي مونسيرا، صحفي إسباني ؛ لكن أصواتهم وكتاباتهم كان يغطّيها سوءُ نيّة الآخرين.

« لم يكن فقط يوم 22 مارس 1993 الذي وجدنا فيه أنفسنا لوحدنا، حيث لا أحد جلس يستمع إلينا ليفهم ما الذي يجري في الجزائر، وليس بمعنى لم نشرح لهم الأمر جيدا، ولكن بمعنى أنهم "لا يريدون الفهم حقيقة". أتذكر أنه في 2 نوفمبر 1994 التقيت ببرنار كوشنر أثناء إحدى زياراته إلى باريس. وكانت المحادثة تدور حول الجزائر بطبيعة الحال. شرحت له الوضع فراح يجيبني قائلا : "يُؤسَف لرؤية سقوط كل هؤلاء القتلى، ولكن ما الذي تريدين أن أقوله لك سيدتي، فالعنف لا يولّد سوى العنف. فالكثير من بين الديمقراطيين المغتالين أخطؤوا بتأييدهم الانقلاب العسكري، فالفيس هو الفائز في الانتخابات". فقد كان "بطل" العمل الإنساني يُفهِّمني بلا انفعال أن ضحايا الإرهاب الإسلامي يستحقّون القتلَ، أو مثلما يُقال عندنا بالعامية "الشّهْ فيهم". تحكّمت في أعصابي وكتمت غيظي، ثم رددت عليه قائلة : "السيد كوشنر، أنت حرّ في أن ترى أنه بإمكان الشّموليّة أن تحمل اسم الديمقراطية لما يتعلّق الأمر ببلدي، لكن اعلمْ أن الجزائر لن تسقط وسيأتي اليوم الذي ستُجبر فيه على تغيير رأيك لأن الإرهاب لا حدود له". ولما رأيه على شاشة التلفزيون يشارك في مسيرة 11 جانفي 2015 بباريس، تساءلت مع نفسي ما الذي بإمكانه أن يقوله لي اليوم لو التقيته، ولكني لن ألتقي به ثانية لأن 2 نوفمبر 1994 تبقى ذكرى أليمة.

« في 8 ديسمبر 1994 دعتني أندري مشال وهي صديقة لي منذ سنين عديدة تنتمي إلى الحزب الاشتراكي، للقيام بمداخلة بأوبيرفيلييه بباريس حول "وضع النساء بالجزائر". وقد أوحت لي السِّيماءُ الشاحبةُ لهنرْي إيمانويليّ وجيرار فولك (من المكتتب السياسي للحزب الاشتراكي) الحاضرين بالقاعة بالنوايا الحقيقية لمنظميّ هذا الحزب في تلك الأمسية. تحدّثت عن مقاومة النساء، عن النساء اللّواتي تمّ خطفهن واغتصابهن وذبحهن ؛ وكان يُنتظر مني التأكيدُ على الأطروحة التالية : لا فرق بين الوحشية الإسلامية وبين من يقوم بمحاربتها.

« ولكن لماذا لم تريد أوروبا رؤية منطق التدمير والخراب والعَدميّة الذي كان يتبنّاه الإسلاميّون بالإضافة إلى حقدهم ومعاداتهم العمياء للأجانب ؟ فلماذا انتظرت أوروبا حتى مُسّت في أمنها لتفهم أخيرا أن كفاحنا ضد الإرهاب الإسلامي كان عادلا وشرعيا ؟ ولماذا إعلان حالة الطوارئ يعدّ أمرا عاديا في أوروبا ومستنكرا في الجزائر سنوات الإرهاب بعد وصفه بخرق لحقوق الإنسان ؟

« كما أتذكّر أيضا بروكسيل في فيفري 1995، حيث كانت بلجيكا تمنح الإسلاميين في هذه الفترة حقَّ اللجوء السياسي وترحبّ بهم على ترابها. إذً في هذا التاريخ أي مباشرة بعد الاعتداء العنيف بشارع عميرُوش بالعاصمة، حيث كنت أتواجد وقتها بمركز الصحافة الدولي بالمدينة الأوروبية لإلقاء محاضرة حول الجزائر. ولا أحد من المتدخّلين أثناء النقاش تتطرق لبشاعة العملية الإرهابية المرتكبة بشارع عْميرُوش، وكان الصحفيّون البلجيكيّون والسياسيّون وآخرون يعودون بالحديث إلى إيقاف المسار الانتخابي، إلى "الحرب الأهلية". لا أمينة بوعبد الله 20 سنة، ولا سعاد مهدي 20 سنة، ولا رشيد جودي 21 سنة، ولا زكية بوحيرد 20 سنة، ولا حكيم بوغتي 20 سنة، هؤلاء الذين نسفتهم القنبلةُ أشلاءَ لم يكونوا من اهتمامات أحد منهم بخاصة الصحافة البلجيكية المتعاطفة أكثر مع المجرمين القتلة. شابات وشبان جزائريون قُتلوا غدرا وبأي طريقة على أيادي هؤلاء الذين لم يكونوا بحاجة إلى هذا الدافع المتمثل كما يقولون في "إيقاف المسار الانتخابي" حتى يُخرجوا علينا قنابلهم وأسلحتهم من الكلاشينكوف والخناجر. أوَلَمْ يسبق لهم في 1981 ثم في 1985 – قبل تشريعيات 91 – وأن رفعوا السلاح ضد الجمهورية الجزائرية ؟ ببروكسيل لا تقول الصحيفة البلجيكية *Le Soir* "إنّا مع ضحايا شارع عْميروش"، بل راحت تتناول تصريح أنور هدّام المشؤوم : "كان الهدف محافظة الشرطة الواقعة بشارع عْمِيروش، وفي اللحظة نفسها كانت حافلة تقلُّ مدنيين مارّةً من هناك". وكان هذا الشخص في هذه الآونة يتنعم بالدفء بالولايات المتحدة الأمريكية ؛ وقد حاول انطلاقا من سجنه بفيرجينيا سنوات من بعد أن ينكر تصريحه هذا متهما الصحافة بتشويه أقواله ».

كثيرون هم الجزائريون والجزائريات الذين تنقّلوا خلال هذه السنوات الداميّة إلى أوروبا وإلى الولايات المتحدة الأمريكية وحتى إلى آسيا ليشرحوا للناس وينقلوا لهم حقيقة ما عاشوه. وعادة ما كانت الجمعيات تدعوهم إلى القيام بمحاضرات حول ما كان يحدث بالجزائر، ولكن ألَا يُقال أن أقبح الناس صمًّا هم أولئك الذين يرفضون السَّماعَ ؟

تحرّكات عبد الحميد مهْري

لم يكف عبد الحميد مهري الذي كان يرى نفسه المحرك الرئيسي لكل مبادرة بمفاجأتنا بتحرّكاته المضادة للمجلس الأعلى للدولة. فمَ الذي كان يريده ؟ بكل بساطة

إعادة الاعتبار للفيس. وكنت أصرُّ على ملاقاته محاطا بعديد من المسؤولين العسكريين ؛ وطرحنا عليه هذا السؤال : « ما الذي تنتظره من الجيش في مثل هذا الوضع ؟ فأجابنا مخاتلا : « وهل كان ذلك حلاً مناسبا ؟ »، مشيرا إلى إيقاف المسار الانتخابي. ولما قلنا لمهْري : « يجب أن تتفّق معنا على حقيقة أن الأصوليين قد قسّموا البلد وهم الآن يجرّونه إلى الفوضى » ؛ اتفقْ معنا على أنهم لا يريدون إصلاح بيتهم وأنهم اصطفّوا حتى قبل إيقاف المسار الانتخابي إلى جنب الذين اختاروا العنف. وأنت تعلم جيدا – بل وحاولت أنت نفسك لتقنعهم – أنه منذ أكتوبر 1988 وإلى غاية إيقاف المسار الانتخابي ونحن لا نفتأ تحذّرهم ونقول لهم : « نظّموا أنفسكم، نظّفوا صفوفكم ! ». ولكنهم صمُّوا آذانهم لأنهم لم يكونوا يريدون قطعَ دابر المتهوِّسين المحرَّضين الذي يسمحون لهم بإخافة النظام والمواطنين ؛ أجابنا قائلا : « نعم هذا صحيح، ولكن.. »، بإقرار النبرة على « لكن » وليس على « نعم ». وبقي مهْري على موقفه هذا الغامضِ إلى غاية لقاء سانْتيجديو Saint' Egidio أين سيلعب الأدوار الأولى في المسرحية التي كتبها أولئك الذين كانوا يريدون وضع الجزائر تحت وصايتهم، فإرادة البقاء عنصرا ضروريا في كل الأوقات وبكل الأثمان إنما هو ضرب من ضروب إكسير الحياة كما يراه مؤرخونا ؛ فقد كان يظهر شخصا معتدلا حكيما محبا للصلح لدى بعض الدوائر من وراء البحار التي كانت تريد أن تفهِّمنا أننا قمنا بشيء غير معقول وسيُكلّف غاليا.

لما كنا نجتمع للنظر في نتائج اللقاءات مع الشخصيات الوطنية، لم يكن بوضياف لتزعزعه بلاغةُ وفنُّ خطابة هؤلاء المتحاور معهم، بل أدرك يقينا أنه لا شيء يمكنه انتظارُه من هؤلاء الذين يرفضون الحقيقة أمامهم ولا يغادرون مواقفهم التسويفية إن لم تكن انهزامية أو عدائية صراحة، وبصفة عامة فهذه العدائية كان يتمّ التعبير عنها بالمطالبة بعودة الفيس.

كان مهْري يرفض كل فكرة تقصي الفيس من الحوار، فقد كان يحضّر نفسه لتحركات أخرى بالجزائر وخارجها لتثمين وجهة نظره. فبالنسبة لبوضياف لا يمكن أبدا التحاور مع من حملوا السلاح، ولم يكن اللجوء إلى القنابل ليُخيفه أبدا ولن يستسلم للضغوطات، بل بقي على موقفه الثابت : لن تمرّ الأصولية ! أما التدخل الأجنبي فسيواجهه بكل قوة. ستصبح الجزائر عصرية ديمقراطية. نعم كان من السياسيين ذوي الخبرة من فضّل التّملق والتّأنق. لا يهم فقد كان يعلم أنه لم يكن وحده، فالأغلبية

الساحقة من الشعب كانت معه، فسيعلمِ الذين كانوا يديرون الخرابَ والدمارَ في الجزائر أنهم كانوا على ضلال.

لا يزال بوضياف يتمتّع بذاكرته، فقد كان يعلم ما الذي كلّفته للبلد المناوراتُ والمماطلاتُ والانشقاقاتُ لبعض النُّخب السياسية التي كانت تنادي بالاستقلال قبل 1954. كان عبد الحميد مهري المركزيّ السابق يعيد عزف المقطوعة القديمة المؤلّفة تركيبتُها من نوتات ذات الألف مَلْحَن. وكان بوضياف يُسمّي الأشياء بمسمّياتها : إن الذين يقتلون إرهابيّون، والذين يرفضون إدانتهم متواطئون معهم، والذين ينادون بالتدخل الأجنبي وبالحصار خونةٌ ؛ فقد باتت الأمورُ واضحة وكلٌّ اختار معسكره.

« كان ينفعل بشدة لما يدرك أن المشاكل أضحت معقّدة وأن بعضا منها آتٍ أساسا من جهة من الطبقة السياسية، بل وكان يغضب كثيرا لما يعلم أن أشخاصا وجماعات منهم من كان من ورثة الحزب الواحد، لم يكونوا واعين برهانات الظرف. أما هذه الرهانات فكانت تتمثل في إنقاذِ الأمة والمحافظة على كيان الدولة، والخيارِ الواضح بين دولة جمهورية مهما كانت عيوبها وبين مشروع دولة دينية. وبالنسبة لبوضياف فالأمر كان يتعلق بأُنْموذجين اثنين مختلفين، ولا مجال هنا للخلط بين الأمرين ؛ فقد كان يرى أنه إذا كان سقط أكثر من مليون شهيد إبّان ثورة التحرير الوطني، فلم يكن ذلك من أجل بناء دولة دينية، وأن الكفاح المسلح الذي أُعلن عنه في 1954 إنما جاء من أجل بناء دولة جمهورية تقوم على العدالة الاجتماعية والمساواة والتنمية وتربية الشعب والترقية الاجتماعية. فمن أجل هذا انخرط بوضياف في المعركة من أجل الاستقلال ومن أجل هذا أيضا عاد إلى الجزائر. ولكن كان يعبّر موازاة لذلك عن قلقه لمستقبل الجزائر القريب لأنه ولا أحد كان يعلم إلى أين كان يسير قدرُ الجزائر ولأن تعقُّدَ المشاكل كان يزداد يوما بعد يوم. فبقدر ما كان يعتقد معرفةَ شعبه، بقدر ما كان لديه شعورٌ بعدم إحاطته بكل عناصر الطبقة السياسية الجزائرية، وبخاصة أولئك الذين كانوا لا يريدون التغيير »[7].

كان بوضياف عازما على إحالة جبهة التحرير الوطني وردّها إلى التاريخ، وكان يفكر كيف يفرض على هذا الحزب إما أن يزول وإما أن يغيّر تسميته. ولكن ربحنا إرجاء

7. أحمد جبّار، شهادة أمام الغرفة الـ 17 لمحكمة باريس للجنح، جويلية 2002.

– فكم بقي من الوقت لجبهة التحرير الوطني ؟ فرُحنا نشرح لبوضياف أن جبهة التحرير الوطني ليست عبدَ الحميد مهري وأصدقاءَه من المكتب السياسي، وإنما هي المجاهدون والمسبّلون أولئك الذين أُجبروا على المنفى إلى البلدان المجاورة لما كان سلاح الطيران الفرنسي يقنبل دون شفقة القرى والمداشر الجزائرية. وجبهة التحرير الوطني هي أيضا شعب الجزائر العميقة، الذي لا يفقه شيئا من الخطابات البلاغية المنمّقة لممثليّ الأحزاب الجديدة لما يأتون من حين إلى آخر يلعبون دور المسلِّين والمُلهين بدار الشباب بالقرية أو بمقهى شعبي استُؤجر بالمناسبة. وتُثير التّسميةُ FLN أو جبهة التحرير الوطني في أذهان القرويين والفلاحين ذكرى خطابات المحافظين السياسيين لجيش التحرير الوطني، المليئة بالكلمات البسيطة والقوية : « النظام »، « التّضحية »، « الإخلاص »، « الثورة »، « الشهداء » ؛ ثم لاحقا مع بومديْن : « الدولة »، « الثورة الزراعية ». فقد كانت الجزائر العميقة لا زالت ترى في الْجَبْهَةِ الحاضنةَ الأصلَ التي نظمت الثورة وأجبرتِ الكولون على مغادرة البلد ؛ وكانت الْجَبْهَةُ إحساسا وإدراكا : أحداث حرب التحرير الوطني غير البعيدة عنا، أحداثٌ نخزّنها في أذهاننا ونعيد استذكارها في أيام الفراغ الطويلة وأوقات استلام أجرة المعاش عند مكتب البريد نهايةَ كل شهر : قليل من المال ولكن « البركة في القليل » و« الحمد لله على ساعة اليوم ». عصفت الرياح أو قصد الرعد فالْجَبْهَة تبقى الْجَبْهَة، الخزّان الانتخابي الواسع والضخم والثابت والقوي.

ليست مصالح المديرية العامة للأمن الوطني هي من أخطأت لما قامت بالاستطلاعات والاستقصاءات التي أضّلت أولئك الذين بذلوا جهدا كبيرا للذهاب إلى الانتخابات، ولكن قيادة جبهة التحرير الوطني هي التي تلاعبت بقانون الانتخابات وكانت غائبة عن الساحة لتشرح للرأي العام الوطني أن إسلامويَّة الفيس ليست هي إسلام جيش التحرير الوطني وأن أولئك الذين كانوا يقولون لهم أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ هي جبهة التحرير الوطني زائد الجنة مضمونةً، إنما كانوا من المشعوذين والمجدِّفين. وكان غضب عبد العزيز زياري أثناء اجتماع مجلس الوزراء الأخير قبل إيقاف المسار الانتخابي موجّها إلى أولئك من جبهة التحرير الوطني الذين لم يعرفوا كيف يكونون في مستوى تطلّعات مناضليهم. ومع التجمع الوطني (RPN) الذي بدأ وقتها ينضج كفكرة في تصوّره، أراد بوضياف بناء قاطرة جديدة تقود الجزائر تحت شعار « الجزائر

قبل كل شيء »، وكان ذلك تحدّ كبير. وكان الرجل على يقين من أن أولئك الذين بقوا متمسّكين بـ« أفَالاَنيتهم الأصيلة » سيلتحقون بالتجمع الوطني أفواجا.

الجبهة الإسلامية للإنقاذ والشعب

فمَ إيديولوجية الفيس في نظر بوضياف سوى وهْم رجعيٍّ لا يقدّم أية إجابة مقنعة لبلد كان يواجه تعقيدات وتحديات أواخر هذا القرن العشرين ؟ هل العودة ثانية إلى الأوهام ومحاولة بعثها وتكييف الحقيقة بـ« المثالية » وبالأوامر الاستبدادية القسرية ؟ ولا يمكن للإرهاب والسلوكات العنيفة في الشوارع أن تحجب حسب رأيه هشاشةَ الفكر السلفي. وبعد إيقاف المسار الانتخابي، أضحى من المستحيل عليهم أن يجنّدوا المواطنين حول الدعوات التي كانوا يرددونها طويلا في خطاباتهم، مما يعدّ دليلا على أن الجزائريين لم يكونوا ينخرطون بكثرة إلى عقيدتهم، فكل ما قاله قادة الفيس وكرّروه لم ينتج ولم يُنضج علاقةً سببية ذات أثر، ذلك أن كلامهم بقي من المجرّدات ؛ ومن كان بالأمس يتجوّل في الشوارع رواحًا وغدوّا يتلجلج بشعارات ليس هو نفسه مقتنعا بها، لم يكن ليتظاهر من أجل الدخول إلى الجنة، ولكن من أجل الحصول على سكن أو سيارة أو زوجة بعدما يصل الفيس إلى الحكم. وفي الوقت الذي أبدت فيه الدولة عزمها على محاربة الفوضى، بدأ عدد المتعاطفين مع الأصوليين يتناقص شيئا فشيئا.

فأصبحت غيرَ مهتمةٍ النخبُ الوسيطةُ وصغارُ الكوادر الذين كانوا يأملون إيجاد بفضل الفيس فرصًا للترقية الاجتماعية، إذْ أمسى هذا الحزبُ غيرَ قادر على توفير أي شيء، والذين اتّبعوه بالأمس عادوا اليوم إلى بيوتهم خائبين. وقد علّمتنا ردّةُ فعل المناضلين والمتعاطفين بعد إيقاف الشيوخ أشياءَ كثيرة عن مشاعر الناس الحقيقية، فلم تقتحم الجموعُ شارع حماني[8] على الرغم من نداءات مساعدة عباسي ؛ فهذا هو الذي أدّى بنا إلى التفكير أن إبعاد لفترة معينة – كنا نريدها لتكون قصيرة قدر الإمكان – المناضلين الأكثر حماسة سيساهمُ في تهدئة الأوضاع.

عزم القادة الأصوليون أمرَهم بالنداء إلى العصيان العام انطلاقا من تحليل خاطئ لسلوك من كان يردد بإخلاص شعاراتهم قبل هزائم الفيس، ذلك أنهم لم يفهموا أن

8. شارع بوسط العاصمة كانت تقع به مكاتب قيادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

القميص واللحية وشعار « قال الله قال الرسول » لم يكن ليُتظاهرَ أو يُتباهى بها إلا لأغراض أخرى. فهؤلاء الترابنْديست والبطّالون ومرتكبو الجنح بالشوارع والتجارُ من دون سجل تجاري وأنصارُ العصيان المدني الذين يعبرون بالرفض عن دفع الضرائب أو تسديد تكلفة الكهرباء والماء، والمراهقون العصاة لسلطة الأب، وهذه الجموعُ المختلطة التي تتظاهر في الشوارع بطرق عنيفة، كل هؤلاء سيفتقدهم الفيس لحظة الامتحان. وهذا ما جعل عباسي مدني الذي كان يهدد في كل مناسبة بإعلان الخراب والدمار[9] يصيح قائلا : « أين أنت، أيها الشعب ؟ »، وأدّى في وقت قصير بالجماعات الإسلامية المسلحة الجيا إلى إطلاق العنان لنفسها والانتقام بوحشية من المواطنين.

لم تلتحق بالعصيان المسلح أعدادٌ كثيرة، حتى ولو تبيّنت الجماعات الصغيرة التي كانت تملك حدّا أدنى من العتاد صعبا حصرها. والحرب الأهلية التي كان يتنبّأ بها كل الملاحظين لأنهم كانوا يُسقطون مخططات كلاسيكية على الواقع الجزائري الذي تبيّن مختلفا، لن تحدث. ولن يتورّط المدنيون بكثافة في عمليات الجهاديين، ولن يكون هناك أبدا احتلالٌ للمدن أو أجزاءَ من الأقاليم من قبل الجماعات المسلحة، ولن يكون هناك انشقاقات في صفوف من يحارب هؤلاء.

كان تحليل بوضياف تحليلَ الرجل العارف بخبايا شعبه واهتماماته وطموحاته الحقيقية، ولم يكن يؤمن أنه بإمكان الأصولية أن تكون زرعًا يقبَل به جسدُ الشعب الجزائري. يبجّل الجزائريون إلها واحدا لا شريك له، إلهًا مقسطا يحب العدل والتسامح ويدعو إلى الطريق المستقيم بالحكمة، وتديّنُهم ينبع من الداخل حييّا عفيفًا يقدّسون بيوتَ الله وأوليّ العلم. الإسلام متغلغلٌ في الحياة اليومية للجزائريين، فكل فعل أو سلوك إلا وتجد له ارتباطا بالدين من طلوع الشمس إلى غروبها، نأكل ونشرب بقول بِاسْمِ اللهِ ولما ننتهي نقول الْحَمْدُ لِلَّه، وآخر كلمة نقولها قبل أن نخلد إلى النوم وَاضعين رؤوسنا على الوسادة هي أَسْتَغْفِرُ اللّهَ ؛ نعمل ونتزوج وننجح في حياتنا ونخفق ونموت بصيغ وعبارات مخصوصة لا يغيب عنها اسْمُ اللَّه.

الإسلام المطبّق بالجزائر هو إسلامٌ بسيطٌ خال من البهرجة والتباهي والمخاتلة، كما عاشه آباؤنا وأجدادنا الذين كانوا متصلين بربهم على سجيتهم وطبيعتهم. ورفض

9. قال عباسي مدني أثناء خطاب له قصير أدلى به بتلمسان يوم 15 أفريل 1991 ما يلي : « سنحارب الجيش إلى غاية إفنائه في حال ما إذا تدخل ضدّنا ».

الفردُ الجزائريُّ دائما أن يرى في الإمام وكيلاً أو خليفةَ الله على الأرض، ولم يكن ليرى هذا الخادمَ لبيت الله إلا في مقدمة الصفّ ليؤمَّ المصلّين عند كل صلاة جماعة ؛ وهذا المؤمن المبجّلُ بلباسه الأبيض الناصع الذي يُذكّر بالثوب الأخير للمسلم قبل أن يُوضع في التراب، لم يكن له أبدا سوابق تاريخية بالجزائر. فلا يمكن إذًا للأصوليين فرضُ أحكام عقيدتهم إلا بالقسر والإكراه، ولكن الجزائريَّ لم يكن أبدا ليُلقي سمعَه للنظريات الغامضة ذات الطابع الهِرمسيّ، ذلك أن فقههم وتفسيرهم العنيفين اللذيْن يؤمنون بهما يكشفان له عن عالم مغلق لم يسبق له وأن دخله من قبل، ما يجعله يرفضه عند الوهلة الأولى ويبتعد عنه.

المافيا السياسية-المالية

الكلمة التي كانت تتردّد دائما على لسان بوضياف في تدخلاته هي « الثقة ». كيف يمكن إعادة الثقة ؟ وكيف يمكن زرع الحماس الوطني وحب الجزائر في نفوس المواطنين ؟ كان بوضياف يعلم أن الرأي العام الوطني كان ينتظر منه اتخاذ قرارات حاسمة خاصة بشأن ملفات الفساد. « الحماس الوطني » الوحيد الذي بقي حتى الآن حيّا في نفوس المواطنين هو ذاك المرتبط بقضايا الفساد، فالكل يعلم أنه بعيدا عن المشاكل الخاصة بأشخاص متورّطين بهذه الفضائح المالية، فالأمر متعلق في الحقيقة بخلق سياسي معين مرتبط بالسلطة التي تحكم الجزائر، فهذا الوجه الآخر للفساد الأقل سوادا ولكن محسوس لدى الرأي العام هو الذي يجب فحصه. وتابع بوضياف مثل الجميع قضية بلّوصيف. كما أن الاتهامات التي أطلقها رئيس الحكومة السابق عبد الحميد براهيمي بخصوص « 26 مليار » وجدت مصداقية لديه. كانت تبدو هذه الادعاءات ذات مصداقية إلى درجة أن مولود حمروش رددها في بعض تصريحاته، حتى وإن كان هذا الأخير قد خفّف من حدّتها. وكذلك وافقه قاصدي مرْباح وجرى في مجراه. وسلوكات بنِ الشاذلي بن جديد الطائشة واختلاسات بلّوصيف لم تكن حسب رأي بن بلّة الذي استولى أيضا على هذه القضايا، إلا ما كان يظهر من الجبل الجليدي العائم، والذي اتّهم نظام الشاذلي والرئيسَ الشاذلي نفسَه باختلاسات أعظم.

قال بن بلّة : « يجب أن تبدأ محاربة الفساد بفتح الملفات الكبرى، ليس تلك المتعلّقة بالمهرّبين الصّغار، ولكن بالمسؤولين السياسيين الذين بدّدوا الثروة المالية

الكبيرة للجزائر. ثلاثة من قادة الحكومة كشفوا عن أرقام مذهلة : عبد الحميد براهيمي، مولود حمروش وقاصدي مرباح، فلا يمكن أن يكذب كلُّ هؤلاء ». وجاءت هذه التصريحات لتزيد من قناعة بوضياف.

وكان بن بلّة يقول أنه بحوزته ملفات، ويذكر هكذا بلا تفاصيل قضية « تريستار » الرئاسي، وإعادة بناء مدينة الشلف بعد الزلزال[10]، ومقام الشهيد التي شُيّد بالعاصمة مع الكنديين وملف بلّوصيف ؛ ما عدا أن في كل هذه القضايا لا يوجد دليل واحد يورّط بن جديد شخصيا، بل بالعكس ففي كل مرة يُحذَّر فيها الرئيسُ الأسبقُ في بعض شبهات الاختلاسات يتصرف ويتحرك بقوة وسرعة ضد أولئك الذين كانوا يحاولون بحكم مراكزهم الاستفادة من الوضع للاستزادة من الثراء الشخصي.

وكان من المفروض على بن بلّة الذي صدّق مع كان يُشاع في الشارع أن يتذكّر الاتهامات غير المؤسَّسة التي وُجّهت ضدّه بخصوص ما أصبح يُطلق عليه بمجوهرات الجزائريات ومدخّرات الجزائريين التي تبرّعوا بها تلقائيا في صندوق التضامن غداة الاستقلال. وفي 19 جوان 1967 قامت المصالح – تنفيذا للأوامر – بشنّ عملية واسعة من الإشاعات تقوم على زرع الشكوك حول مصير هذا الصندوق. وبقي الجزائريون وقتها غير عارفين إذا كان تمَّ الإطاحة ببن بلّة لترك المكان لمنافسه أم لكونه اختلس مال الشعب.

وفيمَ تكمن مسؤولية بن جديد عن تصرّفات بلّوصيف أو بدر الدّين ؟ فهذان الضابطان الساميان لم يطعنا أبدا في بن جديد، ولما حاول أحدُهما القيام به، تمَّ نسف بسرعة ادّعاءاته عن طريق تحقيق موضوعي قام به نظراؤه. وعلى أية حال تم رفع القضية إلى العدالة بملفيْها الاثنين.

وصل بوضياف في الوقت الذي وصلت فيها الوشوشاتُ والإشاعاتُ إلى أوجّها، فالستة والعشرون مليارا التي لا يكاد صداها يتوقّف عن الدويّ إلى غاية اليوم إنما هي برقيلٌ قذفه عبد الحميد براهيمي رئيسُ حكومة بن جديد غيرُ القابل للعزل، لإلحاق الضّرر قدر الإمكان بالمسيّرين الذين عوّضوه في الوقت الذي دخل فيه البلد في حملة انتخابات ديسمبر 1991. ذكرت سابقا أن بلّوصيف فرَّ لما أخطرته العدالة بتقديم الأدلة. وكان الناس على حق حينما كانوا يقولون : ها هم ثلاثة رؤساء حكومة

10. ضرب الشلف زلزالٌ قوي في 10 أكتوبر 1980 تسبب في دمار المدينة على نطاق واسع.

خرجوا علينا بعد فوات الأوان يندّدون بسلوكات الفساد، فلماذا لم يقوموا بذلك حينما كانوا في الحكم ؟ ولماذا لم يحاربوا ذلك في الوقت الذي كانت لهم الإمكانية لفعله ؟ في الحقيقة فقد اختار هؤلاء رؤساءُ الحكومة الغاضبون لأنهم لن يعودوا إلى الحكم ثانية، ليقدّموا للأصوليين السلاحَ الأخلاقيَّ الذي كان ينقصهم، سلاحًا يجعل منهم « نماذجَ الفضيلة » أمام « بحر من الدّناءات ».

هكذا تم فتح قضية الجنرال السابق مصطفى بلّوصيف يوم 28 أفريل 1992. ولم يكن بوضياف يريد سماع أية كلمة عن تأجيلها. وسيف العدالة يطال كلَّ شيء وليس فقط لمعاقبة الفاسدين، ويطال أيضا أولئك الذين يقتلون المسلمين باسم الإسلام.

في 26 مارس يتمّ مهاجمة ثكنة تابعة للجيش الوطني الشعبي الواقعة ببوغزول وذبح شباب من العسكر. وفي منتصف شهر ماي يُحكم بالإعدام على مجموعة مهاجميّ أميرالية الجزائر والمجموعة الثانية التي نظمت هجومها على ثكنة حراس الحدود بـقمار. وازداد الوضع خطورة، وتوالت النداءات إلى العصيان العام ضد « الطّغمة » وعُلقت المناشير التي تدعو إلى ذلك على واجهات البنايات وجدران المساجد. وإزاء هذا الوضع المتأزم والخطير، سلك بوضياف الطريق الذي علّمها له أولئك الذين كانوا يريدون رؤيتَه يتيهُ في مطاردة شاقة ضد المشعوذين. فقلت له حينها : « سيدي الرئيس، الأمر بسيط، فالذين هم الآن يندّدون ويتّهمون، ما عليهم إلا أن يقدّموا الأدلة التي يقولون أنها بحوزتهم وتحرصون أنتم شخصيا على أن يعطي ذلك نتيجة وسنساعدكم بكل قوانا ». فوافقني على ذلك.

طُلب من وكيل الجمهورية بالذهاب في التحريات إلى أعمق الأمور حتى يقدّم المندّدون أو المبلّغون العناصرَ الملموسة الكفيلة بمساعدة العدالة على تأدية عملها. وقال بن بلّة أنه أعطى للقضاة الذين استجوبوه حول الملفات التي صرّح أنه يحوز عليها، « عنوانَ منظمةٍ بالولايات المتحدة الأمريكية أنشأها أعضاء سابقون في المخابرات الأمريكية (CIA) التابعة للمكتب الفدرالي الأمريكي (FBI) والبنتاغون أي وزارة الدفاع الوطني الأمريكي لإيجاد الأموال المختلسة ». فعوض أن يجيب على الأسئلة الواضحة التي طرحها عليه القضاة، راح بن بلّة يطلب منهم التوجّه إلى منظّمة أجنبية ؛ فهل أنا بصدد القول أن الكلّ كان نقيّا أبيضَ بياض الثلج ؟ لا أبد ! لكني أقول بكل بساطة

أن التنديدات والتبليغات والاتهامات التي تأتي في الوقت الذي كان يضرب فيه الإرهاب، كان لها غاية أخرى غير تلك التي تريد خدمة العدالة.

وعقب التحقيق الذي أجرته مصالح الدرك الوطني، تبينّ أن الحاج بتّو « التاجر المهرّب عبر الحدود » الذي أصبح وقتها حديث العام والخاص، لم يكن سوى تاجر غني ومقدام لا غير ؛ وقطعتا السلاح من نوع كلاشينكوف اللتان عُثر عليهما ببيته فقد كان يستعملهما للدفاع عن حمولاته المنقولة ضد قُطاع الطرق الخطّافين المنتشرين بكثرة بالمسارات التي تسلكها شاحناته بالجنوب الكبير. وشهدتْ قضية بتّو نهاية عادلة أمام المحكمة العسكرية، وكان بوضياف يتابع شخصيا مجريات التحقيق وتطوّره، ولم يجد الدرك في أي فترة من فترات التحقيق ما يكشف عن وجود ما أسمتها الإشاعة بالشبكة المافياويّة.

أعيد كلامي وأقول ثانية أني لست هنا للتأكيد على أن أعمال الفساد لم تكن موجودة، بل أقول أنه لم يكن يوجد وقتها في الجزائر تحالف أو اتحاد إجرامي قادر على التفكير والتدبير لتنفيذ عملية اغتيال ضد رئيس جمهورية ؛ ولا شك أن أعمال الفساد كانت موجودة، ولكن كانت منتشرة على مستوى الأفراد من دون أن تربطها أية علاقة، أعمال منعزلة وخفية موجودة في الصفحات غير المكتوبة للعقود الممضاة مع الخارج، ولكن يجب الحذر قبل أن نتهم هذا أو ذاك. إن الثمن الذي دفعته الجزائرُ بالنسبة إلى ما هو مقبول بالخارج بنفس المتغيرات التقنية، يمكنه أن يكون مؤشرا، ولكن يوجد دائما على طرفي المعادلة مجهولُ عدمِ كفاءة المفاوضين[11] ومجهولُ المتجاوَزين سياسيا المستلهمين باعتبارات الدولة قبل كل شيء ولا علاقة لهم بالفساد. فهذا هو الظرف الخطير المليء بالاتهامات والشبهات والمزايدات الذي دفع بالكثير بعد اعتداء عنابة ليقول أن بوضياف كان ضحية « المافيا السياسية-المالية ».

المجلس الاستشاري

لم يكن العمل على الشرح والحوار ومحاولة الإقناع ليكفي، بل كان يجب إيجاد آليات تواصل متينة مع كل فئات المجتمع. تمّ تنصيب المجلس الاستشاري يوم 22 أفريل 1992. وقال بوضياف أنه « قد شقّ عليه إيجاد ستّين شخصا نزيها »، وقوله

11. لا زالت إلى غاية 2018 مكاتبُ المحامين المختصين في النزاعات الدولية تدافع عن مصالح الدولة المتضرّرة من عدم كفاءة بعض المتعاملين العموميين عند التوقيع على عقود بين الجزائر وشركاء أجانب.

هذا فاجأ وأحزن الكثير من الناس. وأرى أن قدامى الحركة الاستقلالية الذين أخرجهم من النسيان والعزلة كان لهم رأيٌ خاص حول الأمور والأشخاص، فهم يضعون كل الناس في نفس الوعاء. هل كان الجيش الوطني الشعبي ليقدر على إيقاف الانزلاق الذي كان يجرُّ البلد نحو الهُوّة الأصولية لو لم يكن إلى جانبه أغلبيةٌ من الجزائريين ممثّلةٌ في رجال اللجنة الوطنية لإنقاذ الجزائر والاتحاد العام للعمال الجزائريين والتنظيمات الطلابية والصحافة ؟ صحافة أبدأ في معظم الفترات شجاعة ومسؤولية والتزام وطني مميّز.

كان بوضياف بعيدا عن البلد لفترة طويلة ولم يسعفه متابعة كل ما جرى على أرض الواقع. ولا يفهم أن ممارسات الحزب الواحد قد جفَّت الخيالَ والإبداعَ وأنتجت ردودَ أفعال بافلوفيَّة لدى الكثير من أعضاء الطبقة السياسية، الذين يُقبلون بعدما جُبلوا على الخضوع والولاء على خدمة مصالحهم وينفرون مما يُعكر صفوة روتينِهم أو يهدد مركزهم ؛ يخافون من الهاتف الذي لا يرنّ ومن عزل سائقهم ومن أوقات الفراغ الطويلة أين تبرز وحشية الآخرين. وهذه القوقعة الخالية من الطاقة والتحفيز كانت تبعث بالأسى على نفسية بوضياف : « إنه لَيُحزنني لما أرى أن أشياء لم تُنجز.. أن بلدا مُعطلٌ فيه كل شيء تقريبا وأن شعبنا ملَّ من هذا كله ».

اليقظة

قلت أن انشغالنا الأكبر كان يتمثل في بقائنا انتقائيين في معركتنا ضد الإرهاب، فبدأنا بالبحث عن الخبر والمعلومة، وكانت وسائلنا على المستوى الوطني غير كافية. وتكلمت أيضا عن الثمن الذي كلّفنا ابتعادُ المخابرات العامة عن مهامها التقليدية. وكان لمداومات الفيس والبلديات التي كان يسيّرها مناضلوه كل الوقت لإزالة أثر البطاقات الشخصية لعملائه الجواسيس، ولم نكن نعلم بعدُ من الذي التحق بالجبال ومن هم الذين بقوا في شبكات الدعم. وكانت صفوف الدرك الوطني ينقصها التعداد. وعلى الرغم مما عشناه في أكتوبر 1988 والعمل الذي تم القيام به من أجل إعادة تقوية وسائلنا، كنا لا زلنا بعيدين عن القدرة على الرد بفعالية على موجة الإرهاب. ومنحت الجماعات المسلحة لنفسها أسماء : الجيش الإسلامي للإنقاذ (AIS) والحركة الإسلامية المسلحة (MIA)، أما الجماعات الإسلامية المسلحة (GIA) فقد سبق ميلادها هذين التنظيمين وراحت تستهدف في اعتداءاتها المدنيين وعلى وجه الخصوص أهالي وأقارب أفراد الجيش الوطني الشعبي ومصالح الأمن.

تم إنشاء هيئات عملياتيّة أو تعمل بالتنسيق وباشرت عملها دون تأخير : مركز التنسيق لمكافحة العصيان والتخريب (CCALAS) والمركز الإقليمي للبحث والتحري (CTRI) بفروعه، اللذين ألحقناهما بوزارة الداخلية. ثم شرعنا في تحويل ونقل الضباط إلى جهات معينة حتى يتسنى لنا استعمال العناصر النشيطة وذات الخبرة على الوجه الأليق. ومن أجل فعالية أكبر عمدت القيادة بكل مستوياتها على توفير المتطلبات اللوجيستية وتمكين التسيير الإداري، بحيث كنا مصرين على البقاء في إطار عمليات حفظ النظام بمنح الولاة صلاحيات ووسائل تسمح لهم بتسيير وتنسيق عملهم مع أركان القيادة المختلطة التي نصبناها. وكانت أركان القيادة مكوّنة من قادة القطاع العمليّات، والتجمع الجهوي للدرك الوطني، وفرع المركز الإقليمي للبحث والتحري، وأمن الولاية ووكيل الجمهورية ؛ مثلما كانت الحماية المدنية والصحة ممثلتين أيضا في هذه الأركان.

كنت أحرص على تشجيع من كان يثبت شجاعته واحترافيته على الميدان، ولا أتردد على الذهاب إلى ملاقاتهم لتهنئتهم وحثّهم على المزيد من اليقظة. انتقلت يوم 3 أفريل إلى مدينة الْعَفرون لتهنئة رجال المديرية العامة للأمن الوطني الذين نجحوا في حل قضية رهائن البنك الوطني الجزائري، إذْ أبدوا احترافية عالية ببرودة دمهم وعزمهم وأنقذوا كثيرا من الأرواح وجنّبوا خسائر مادية كبيرة. كما رقيّتُ إلى رتبة رقيب الجنديَّ العريف الذي واجه مخاطرا بحياته مهاجميّ أميرالية الجزائر.

كان يجب الحرص والحرص الكبير على ألا تقع الأسلحة الثقيلة بأيدي الجهاديين، إذْ كنت أتصور جيدا ماذا كان بإمكان قطعة سلاح من نوع 12/7 مم أن تفعله ضد مروحية وسلاح البازوكا ضد مدرّعة ؛ وكانت الهيئة المكلفة بمكافحة الإرهاب تتخذ كل تدابيرها اللازمة لتجنيبنا هذه الإمكانية.

لما تغيب اليقظة فذلك يعني سقوط أرواح، وقد تبيّن ذلك لما تمّ إدخال حقيبة مليئة بالمتفجرات إلى نادي الضباط لوزارة الدفاع الوطني ؛ فبعدما هُدّد بقتل أقاربه، خضع أحد ضباط الجيش لأوامر الفيس بتنفيذ العملية. وكان ذلك ليلا بأحد الشواطئ الواقعة بين بومرداس وزمّوري بشرق العاصمة، حيث استلم الرائد المنكود الحظّ والإرهابي برغم أنفه، من يد شبُّوطي[12] نفسه القنبلةَ التي ضُبطت على توقيت يكثر

12. عبد القادر شبّوطي قائد إرهابي.

فيه عادة تواجد العسكر بالنادي. لكن يقظة مصلحة الأمن بوزارة الدفاع الوطني وانتباهها لكل أمر أجهضت محاولة الاعتداء هذه. وجُنّب الدمار لأن « شبكة » الإنذار اشتغلت جيدا. فلا يحق لأي عسكري لا ينتمي إلى الإدارة المركزية للوزارة أن يدخل النادي إلا لخدمة أو مصلحة، ولكن الذي يأتي من بعيد متجها رأسا نحو النادي فهذا ما يلفت انتباه الأمن، وزيادة على ذلك يحمل بيده حقيبة. فاليقظة التي كنت أوصي بها في كل تعليماتي وتدخلاتي سمحت بإنقاذ العديد من الأرواح البشرية، بحيث كنت أقوم أحيانا بزيات مفاجئة لهياكلنا حتى يعلم قادة الوحدات أنه بإمكاني أن أفاجئهم بحضوري في أية لحظة للتأكد من أن تدابير اليقظة مطبّقة كما يلزم. ولم نكن لنقلق في الحقيقة على أمن الضباط الذين تدرّبوا في صفوف جيش التحرير الوطني، هؤلاء الذين حنّكتهم معارك عدو الأمس ؛ وقليلون هم الضباط الذين يُهاجَمون هكذا غيلة وهم يخرجون من ديارهم أو يتسوّقون في المحلات أو يركبون سياراتهم المتوقفة عند إشارة الضوء الأحمر[13]. وكنت أمنع على أفراد الجيش ارتداءَ الزيّ العسكري بالمدن وأنصح بعدم التغافل المتمثل في وضع خلف السيارة المتوقفة أشياءَ بإمكانها أن توحي أو تكشف مهنة صاحبها. فتعليم الجيش كيف يحارب الإرهاب ليس بالأمر السهل.

وكان يجب تّعلم المشيّ من جديد على الأقدام في الجبال للكشف على المخابئ والكزْمات لتدميرها، وتنصيب الكمائن في كل الأماكن التي من الممكن أن يمرّ بها الأصوليون المسلحون، وقطع عليهم التموين وكشف شبكات الدعم، وجعل عودتهم إلى الدوائر السكنية الكثيفة أمرا مستحيلا بخاصة إلى العاصمة حيث بإمكان الطلقة الواحدة أن يدوّي صداها سياسيا بعيدا ؛ باختصار حصرهم في الجبال ثم عزلهم ثم في الأخير تضييق عليهم الخناق بأفراد الكومندو المطارِدين المنسلّين خفية إلى المناطق التي كانوا يظنون أنها قد أصبحت معاقلَ لهم آمنة.

واستفادت الفيالقُ شبه-كومنْدو ورأسُ حربة مكافحة الإرهاب بالإضافة إلى قوى الجمهورية الأخرى المسلحة من درك وشرطة، من الأعمال الفعّالة لمجموعة الدفاع الذاتي (GLD). فقد قمنا بتوزيع 200.000 قطعة سلاح على المتطوّعين في غالبيتهم من المواطنين البسطاء المدنيين والعسكريين المتقاعدين والمجاهدين ممن يأتون

13. تمكّن أحد رفاقي برتبة لواء ليقظته الدائمة من إحباط محاولة اغتياله بالرد بقوة على الطلقات النارية للإرهابي فْليشَة الذي نصّب له كمينا بحيّ السْكالة بأعالي العاصمة.

من تلقاء أنفسهم يقفون إلى أبواب مراكز الدرك الوطني. وظهر نجاح هؤلاء المتطوّعين في صدّ عمليات القتل الوحشي للجماعات الإسلامية المسلحة، وفي الوقت الذي بدأ فيه المواطنون المنهكون من همجية المأمورين المستبدّين، يتساءلون : « هذا هو إذًا الإسلام المخلّص والمنقذ ؟ ».

كان إذًا إنشاء وحدات الباتريوت وحراس البلديات ومجموعات الدفاع الذاتي أمرا حاسما. فقد كان السكان المحليون يقدمون المساعدة لأفراد الجيش الوطني الشعبي بتزويدهم بالمعلومات عن المنطقة وقاطنيها، إذْ الكل يعرف جاره ؛ وفي فترة وجيزة يتم القضاء على شبكات الدعم التي كانت تمدّ الجماعات الإسلامية المسلحة بالمؤونة.

وكان زيدان المخفي قائدا بجبال الزبربر، والْغول بمنطقة الْعفرون، واسماعيل ميرا بوادي الصومام، والعديد من المواطنين ممن كان مرابطا عبر جهات الوطن الذين غيّروا من طبيعة العمليات ؛ فقد سمحت لهم تجربتهم في الكفاح المسلح إبّان حرب التحرير الوطني أو فترة تأديتهم الخدمة العسكرية، بتطبيق توجيهاتنا المؤسسة على حقائق بسيطة وقوية : لا تفعلوا كما كان يفعله الفرنسيون أثناء الثورة، يقيمون في مراكز ثابتة ويقطعون الطرقات مسندين ظهورهم إلى حافتيْ مركباتهم، بينما كانت وحدات جيش التحرير الوطني تنتشر في الأرض مثل السمك في الماء يجوبون الدروب والأحراش لا يهابون. خسرت فرنسا الحرب في سنواتها الأولى، لأنها اعتمدت على وسائلها وآلاتها الضخمة، ولما قام الجنرال شال بوضع خطته في الميدان كان قد فات الأوان.

وحتى لا تنحرف عن إطارها هذه الانتفاضةُ الشعبيةُ المعبّرُ عنها من قبل جماعات الدفاع الذاتي التي نشأت عفويا، قامت الدولة بوضعها تحت رقابة قوات الأمن الرسمية حتى تمنعها من شنِّ حرب انتقامية قد تتحول إلى حرب أهلية. وأدرك الأصوليون خطر هذه المشاركة للسكان في العمليات التي تستهدفهم، فراحوا يقومون بأي شكل يمكّنهم من القضاء عليها، فجمعوا حلفاءهم لشنّ حملة صحفية شرسة.

وكانت هذه المعارضة الشّرسة ضد عشرات الآلاف من الجزائريين الذين وقفوا سدا منيعا ضد الوحشية والبربرية، مؤشرا على الارتباك الذي تملّك أولئك الذين كانوا يسعون إلى إعادة الفيس إلى الساحة السياسية. وأمام انتفاضة القرويين هذه لم تجد الجماعات الإسلامية المسلحة من بدّ سوى العمل على الانتقام منهم بشراسة.

التجمّع الوطني

قدّم محمد بوضياف يوم الاثنين 8 جوان في حوار تلفزيوني مشروعَه عن التجمع الوطني، وأكد فيه أنه لن يكون نسخة عن الحزب الواحد ولكن إطار مفتوح لكل من يريد إخراج البلد من الأزمة التي يمرّ بها ؛ كما أكّد على ضرورة إعادة هيبة الدولة وسلطتها ورفض الإيديولوجيات الرجعية. وكان يجيب بكلمات بسيطة وعبارات واضحة على « خطابة وبلاغة » التشكيلات الإسلامية التي جعلت من انتصار الإسلام الرّاديكالي مهمتها المقدّسة. وقال أن الذين يدعون إلى التَّكْفِير ويُفتون بأن الجهاد يبيح قتل الإخوة في الدين، إنما يخدمون مصالح البلدان التي لا تقبل بنا كما نحن ولها أهداف تتناقض مع أهدافنا.

لن يكون التجمع الوطني قوة لحكومة أو تسيير، ولكن إطارٌ للحوار والاقتراح وتقويم المسعى من أجل جعل المواطنين ينخرطون في برنامج واضح يرفع راية خدمة البلد لا غير. ويأتي برنامج بوضياف مصادما لفكرة « تغليب مصلحة الدولة على حقوق المواطنين »، ولتلك الدول التي كانت تتربّص بنا وتترقب انشقاقنا وضعفنا.

صرّح العربي بلْخير وزيرُ الداخلية في حوار أجرته معه جريدة « صوت الكويت » بداية شهر جوان قائلا : « يمكن تنظيم انتخابات رئاسية قبل نهاية السنة ». وجاءت هذه العودة إلى الانتخابات، مع محمد بوضياف كأبرز مرشّح محتمل لها، لتربك أعضاء الطبقة السياسية الذين كانوا يرون أنفسهم وقتها أجدرَ من يُختار بديلا وفعلوا كل شيء قصدا وعمدا لتأزيم الوضع برفضهم الانخراط في جبهة ضد العنف الإرهابي. ولم يكونوا يريدون بالاتحاد والتكتل من أجل إنقاذ الجزائر، إذْ كانت المصالح الحزبية وخصامات الأنانية – لماذا ليس أنا ؟ – ورغبة إغراء المنتخِبين الإسلاميين، تلهم أفكارهم وتعبّر عن مساعيهم.

أدت الإشاعات التي رُوّجت حول تغيير وشيك لرئيس الحكومة سيد أحمد غزالي ببوضياف إلى تجديد « ثقته الكاملة » في هذا الأخير، وأكد له على التعاون الكامل للمجلس الأعلى للدولة لحل المشاكل التي تواجهها الحكومة. وكان الحوار الذي باشر به غزالي مع الأحزاب التي قبلت بالجلوس إلى الطاولة، مدعَّما من قبل بوضياف والجيش ؛ وما قاله لغزالي هو تعبير لبرنامجه الخاص : « يجب مفصلةُ عمل المجلس

الأعلى للدولة أولا مع تعزيز الجهاز التنفيذي للحكومة ومع وسائله للعمل، ثم النهوض بالاقتصاد بتحديد الأولويات ورفع الممنوعات والتابوهات لتمكين مثلا البنوك من أن تلعب دورها كمحرك للاقتصاد ؛ كما يجب أن نعلم أنه لا يمكن للدولة أن تتخلى عن خياراتها الاجتماعية ».

مشروعه هو مشروعنا

كان أحمد جبّار يعمل أستاذا جامعيا وفي عمره خمسين سنة لما دعاه محمد بوضياف للالتحاق بالديوان الرئاسي يوم 18 جانفي 1992. وكان في مدينة عنابة يوم اغتيل الرئيس بوضياف. وبصفته مستشارا كان يعمل يوميا إلى جنب محمد بوضياف. وكان من المعارضين القريبين من حزب الثورة الاشتراكية (PRS) الذي أسسه بوضياف لمعارضة نظام بن بلة أولا ثم نظام بومدين ثانية، ومتبعا يوما بعد يوم ما كان يجري بالبلد وعلى وجه الخصوص منذ اندلاع أحداث أكتوبر 1988.

وكانت له الفرصة أثناء الدّعوى التي أقمتها بباريس سنة 2002 ضد أولئك الذين أرادوا أن يشوّهوا سمعة الجيش الوطني الشعبي ويردُّوا الاعتبارَ للقتلة الإسلاميين، لإعطاء بذمته وضميره توضيحا حول النقاط التالية : لماذا عاد بوضياف إلى البلد ؟ وماذا كان مشروعه للنهوض بالجزائر وقيادتها إلى برّ الأمان ؟ وما كانت طبيعة علاقاته مع القادة العسكريين ؟ وهل كان قادرا لأسباب ذات صلة بالنظام على أن يقبل بأن يُملَى عليه توجهٌ أو برنامجٌ معينان أو يُفرض عليه مساعدون معيّنون ؟ فالذي قاله أحمد جبّار في ساعة واحدة يلخص أحداثا وقعت في ستة أشهر. وجاءت شهادته هذه لتفنّد الكثير من الادعاءات، وإذا كان هناك شهادةٌ تستحق أن تدرج في صفحات هذا الكتاب فهي شهادة أحمد جبّار بكل تأكيد.

« أتنمى ألاّ تُحمل شهادتي هذه على أنها آتية عن شخص من الأشخاص، ولكني أريدها صورةً حيةً تعكس رأي العديد من الجزائريين وفئات المجتمع الذين عاشوا نفس الأحداث ولم تُتح لهم الفرصة بأن يدلوا بشهاداتهم. أولا يجب أن أشير إلى ملاحظة : لم يوجد في الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية سنوات الثمانينيات، عسكرٌ من جهة وحزب واحد من جهة أخرى؛ كما لم يوجد منذ 1990 إلى غاية اليوم، عسكرٌ من جهة وجماعاتٌ إرهابية أو أحزابٌ سياسية تريد إنشاء دولة دينية من جهة أخرى.

بل يوجد أيضا وبشكل مؤكد المجتمع الجزائري، المتنوع والغني ». أليس هذا الذي قلته سابقا لما تكلمت عن لجنة إنقاذ الجزائر والمجتمع المدني ؟

إن ما قاله الذين خالطوا محمد بوضياف خلال سنوات المنفى وما قاله أبو بكر بلقايد وعليّ هارون اللذان كانا صانعيْ عودته، إنما يكشف على قيمة الرجل وإرادته لخدمة الجزائر.

لماذا قبل بوضياف العودة

« أجاب بوضياف في البداية بالرفض القاطع المبعوثين الذين كُلّفوا بإقناعه قبول ترؤسه المجلس الأعلى للدولة وشرحوا له أن الوطن في خطر. ثم سألناه لاحقا حول هذه النقطة بالضبط لمعرفة أسباب رفضه وأيضا إذا كان ذلك راجعا إلى كون العسكر هم من كانوا يطلبون منه العودة، فردّ علينا قائلا : "نعم، كنت أظن في البداية أن العسكر هم من كان يطلب مني العودة لأنه ولا أحد كان يعلم إلى أين كان يسير الوضع الكارثي. غير أني غيّرت نظرتي بعد سفري السريّ إلى الجزائر، أين أمكنني من ملاقاة ضباط سامّين يمثلون المؤسسة العسكرية وكذا ممثلين عن المجتمع المدني أي النقابات والجمعيات، مثل المجلس الوطني من أجل إنقاذ الجزائر والمثقفين وقدامى المجاهدين ؛ وكان لي معهم حوار طوال الليل، وهو الحوار نفسه الذي أقنعني أن الطلب الذي وّجه لي كان تعبيرا صادرا عن القوى الحية بالجزائر، ورأيت أنه بصفتي مواطنا ومناضلا سابقا كان من الواجب عليّ من دون أي اعتبارات أن أساهم في إيجاد مخرج للأزمة التي كانت تمرّ بها البلاد، وعلى وجه الخصوص لما استمعت إلى المجاهدين الذين شاركوا في حرب التحرير، اعتبرت كما لو كان النداء نابعا من أعماق الشعب مثلما كان في 1954" ».

وكان خطابه لمقربيه خلال هذين الشهرين الأولين ما يلي : « جئت من أجل تحفيز الهمم وخلق الديناميكية، وبعد ذلك أرحل ». ثم – دائما حسب شهادة أحمد جبّار –، « شيئا فشيئا وبعد عديد الاتصالات والمحادثات مع العديد من ممثلي المجتمع المدني، وملاحظة سير المؤسسات وردود أفعال مختلف جماعات المصالح، اقتنع بضرورة أيجاد مشروع يحظى بإجماع واسع يساعد على محاولة الخروج من الأزمة. والحال أن المؤسسة العسكرية ليس فقط لم تعارض هذا المشروع، بل انخرطت فيه وظهر لنا ذلك أمرا عاديا بالنظر إلى التزام بوضياف بإفشال مشروع الدولة الدينية ».

فمَ الذي كان بإمكانه إذًا أن يدفعنا لنكون معارضين لبوضياف ؟ كنا نقاسم تحاليله حول الوضع في البلد وآراءه حول كيفية الخروج من الأزمة، فقد كان مشروعه للمستقبل مشروعنا نحن أيضا. وكان قادة المؤسسة العسكرية وأنا شخصيا على رأسهم نُكنّ له كل الاحترام والودّ والدّعم، فأدركَ ذلك وقال مرة للذين كانوا يسألونه عن علاقاته معنا : « لا وجود للفئوية في هذا النظام ».

ويوضح أحمد جبّار أكثر رأيَّ محمد بوضياف عن الجيش : « حاولنا أيضا عبر محادثاتنا مع أشخاص من أوساط مختلفة الإحاطةَ بالحالة النفسية والعقلية للقوى الحية للمؤسسة العسكرية، وما تلقيناه من معلومات طمأننا كثيرا. ومن جانب آخر لو كنا مقتنعين أن المؤسسة العسكرية كان لها النية من البداية في "تنصيب فخّ" للرئيس بوضياف، لكنا أقنعناه بفعل شيء ما. وأظنه لكان عاد إلى منفاه لينشغل بشُجيراته التي غرسها قبل فترة بمحيط بيته بالقنيطرة ؛ هذا وكان مقتنعا أنه كان حرا في اتخاذ أي قرار وقد أبلغنا ذلك. وردّا على السؤال إذا كان أمضى عقدا مع الجيش، وإذا كان بنعم فماذا كان محتواه، أجاب باختصار : "لم أتصرف أبدا في حياتي النضالية كلها على أساس عقد من العقود، وليس اليوم الذي سأغيّر فيه موقفي هذا" ».

ثم يضيف أحمد جبّار : « أما فيما يخص عقلية المؤسسة العسكرية لتلك الفترة، فقد وصلتُ إلى قناعة أنه كان لها في قواها الحية (وكانت لي الفرصة لاحقا لملاقاة بعض ممثليها من مختلف الرتب) الإرادة القوية للمحافظة على الطابع الجمهوري للدولة. كما اقتنعت أيضا أن المجتمع المدني كان يتبنى الموقف نفسه وكانت له مطالبُ قوية لتكريس مبادئ الديمقراطية على كل مستويات المجتمع ».

لما سأل الأستاذ كونت الذي كان محاميا لؤلئك الذين جعلوا من الجزائر ومن جيشها انشغالهم اليومي، في جويلية 2002 بحرم المحكمة أحمدَ جبّار فيما كان يُروّج « أن كلَّ وزارات العدل كانت مقتنعة أن بوضياف قد تم اغتياله على يد العسكر »، أجابه جبّار قائلا : « أما هذه الادعاءات فهي قائمة على اقتناعات وليس على أدلة، وإذا كان وُجد هناك أدلة لا سيما لما تأتي من وزارات عدل لكان انتهى بها المطاف لتُنشر متداولةً في الدول الديمقراطية، ولكان وصل خبرُها إلى المثقفين مثلي المتصلين بوسائل الإعلام والمطلعين على المنشورات شبه السرية. وبهذه المناسبة لا يحرجني البتة أن أعبّر لك عن قناعتي التي هي كالآتي : أنا حضرتُ الجريمةَ. وبعدما وقعتِ الواقعة

انتظرنا بعض الساعات ثم ركبنا الطائرة الرئاسية نفسها من عنابةَ مكانِ الاعتداء باتجاه الجزائر العاصمة. رحت مع رئيس حيّ واقف، وغدوت في الطائرة نفسها مع رئيس طريح وميت أو شبه ميت، لأننا لم نكن متأكدين في تلك اللحظات.

حطّت بنا الطائرة بمطار بوفاريك العسكري بالقرب من العاصمة. لما نزلت رأيت مشهدا لا يمكن ألا يكون له أثرٌ على الاقتناع العميق الذي كان بداخلي ؛ رأيت جنودا وضباطا يقدّمون السلاحَ على مدرج المطار، وكان البعض منهم يبكي السيدَ الرئيس. ويوم الجنازة رأيت منهم الكثير في صفوف طويلة يتملك الحزن والأسى قلوبهم. وقناعتي هي أن المؤسسة العسكرية بصفتها مؤسسة معنية بقوة بالدفاع عن الدولة الجمهورية، لم يكن لها أية مصلحة في قتل الرئيس بوضياف ؛ كما يجب أن نعلم أنه في نهاية هذا الشهر من جوان 1992، كان الرئيس بصدد إعداد حلّ للخروج من الأزمة بالاتفاق مع قوى التغيير لتلك الفترة ومع مسؤوليّ المؤسسة العسكرية. وكان يتعيّن لهذا الخروج من الأزمة أن يتجسد عن طريق إنشاء التجمع الوطني وتنظيم انتخابات رئاسية في خريف 1992 ».

– الأستاذ كونت : « بيّنتم كشاهد قناعتكم بخصوص اغتيال السيد بوضياف، فهل لكم لتخبروا العدالة بقناعة زوجته وابنه ؟ »

– أحمد جبّار : « لم تكن لدي علاقات مميزة مع السيدة بوضياف ولا مع الابن البكرِ للرئيس بوضياف، واليوم الوحيد الذي أتاني فيه بنُ بوضياف لزيارتي بمكتبي كمستشار إنما كان من أجل مشكل مادي ».

– الأستاذ كونت : « ليس هذا هو سؤالي، فأنا لا أتكلم عن العلاقة ؛ هل تعرف قناعة السيدة بوضياف وبْنها فيما يخص قضية اغتيال الزوج والأب ؟ ».

– أحمد جبّار : « قرأت هذه القناعات في الصحافة مثل أي مواطن جزائري، وسمعت السيدة بوضياف تقول أشياء تحت وطأة الصدمة والانفعال في الأيام التي تلت الجريمة ؛ وكان بإمكاني أنا أن أقول نفس الشيء تحت الصدمة والانفعال، ولكني كنت أيضا مستشارا لدى الرئاسة ورجلا سياسيا، فكان من واجبي إذًا أن أتريث وأستعلم وأقوم بتحاليل قبل أن أحكم. أما فيما هو متّصل بما كان بالإمكان معرفتُه عن المؤسسة العسكرية للقدرة على إطلاق ضدها ادّعاءات وافتراضات، فيجب أن

أوضّح فيما يخصّني أنا، أنه لم تُتح لي فرصةُ ملاقاة قائد أركان الجيش الجزائري بمقرّ الرئاسة إلا بمناسبة عقد اجتماعات المجلس الأعلى للدولة ؛ ولم أكن أعرفه إلا من خلال تصريحاته على وسائل الإعلام، ولم يكن لي أي اتصال معه مباشر. ولكن كان لي الحظ أني تكلمت على حدة مع بعض الجنود وصفّ الضباط والضباط خارج مقرّ الرئاسة، وكان ذلك مما عزّز قناعاتي ».

– الأستاذ كونت : « إنما كان سؤالي لمعرفة هل كنتم تعرفون قناعات عائلة بوضياف، وهل لكم أن تعرضوها على المحكمة ؟ ».

– أحمد جبّار : « قناعتهما هي أن المحاكمة التي تبعت اغتيال الرئيس بوضياف لم تكشف كل الحقيقة ».

– رئيس المحكمة : « وما هي الحقيقة ؟ ».

– أحمد جبّار : « أنه كان ضحية مؤامرة دبّرتها المافيا السياسية-المالية. ولكني لم أفهم أبدا ولم أستنتج من أقوال السيدة بوضياف المعلنة أو غير المعلنة، أن المسؤول عن قتل الرئيس هي المؤسسة العسكرية بذاتها ؛ ومن جانب آخر، فالفرضية التي كانت تقول أنه كان هناك اتفاقُ مصالحٍ بين جماعات مختلفة كانت تسعى لإبقاء الوضع على راهنه المتأزم وفهمت أن الرئيس بوضياف إنما جاء ليحاربه هي، كانت فرضيةً معقولة ومحتملة جدا. ربما كان هناك اتفاق مصالح ورؤى أدى إلى خلق جوّ وظرف معينين، ولكن هذا لا يتفق مع القول أن هذه المؤسسة أو تلك وبذكر اسمها أمرتْ في إطار إستراتيجية محكمة باغتيال الرئيس بوضياف ».

أصوات ترتفع

غداة الاعتداء ارتفعت أصواتٌ هنا وهناك بما في ذلك على مستوى قيادة الجيش ليتحمّل مسؤولو المخابرات ومن هم في المراتب العليا مسؤوليّاتِهم بالاستقالة أو يُقالوا من مناصبهم إن رَفضوا. وكان الجنرال توفيق مستهدفا على وجه الخصوص. نادتني أرملة الرئيس فتيحة بوضياف وقتها وطلبت مني إقالته. لم أكن في الحقيقة لأتردد في ظروف أخرى لاتخاذ قرارات طلبها مني العديد من الأشخاص، ولكن السّيرَ مع رأيِّ السيدة فتيحة بوضياف في ظرف أمني حساس كان يمرّ به البلد، يعني منح الأصوليين انتصارا كبيرا ؛ وقطع رأس المخابرات وإلقاء الخزيّ على قادتها الذين جاؤوا بعد مقتل

الرئيس، كان ليزيد من تعقيد الوضع أكثر فأكثر. وأضيفُ أن الشكّ بخصوص براءة توفيق ومساعديه لم ينتابني لحظة واحدة، فقد كنت أعرف هؤلاء الرجال وكانت قناعتي كبيرة في أنهم لم يكونوا لا من قريب ولا من بعيد متورّطين فيما حدث بعنابة.

– الأستاذ كونت : « توضيح أخير : هل تعتقدون أن الخروج من الأزمة بالشكل الذي كان يتصوّره بوضياف، بمعنى التحضير لانتخابات رئاسية، كان بإمكانه أن يتعارض مع بعض المصالح التي أطلب منكم أن تحدّدوا لنا طبيعتها بحكم مركزكم ؟ ».

– أحمد جبّار : « الشيء المؤكد هو أن فرضية أن هذا كان بإمكانه أن يدخل في تعارض مع المؤسسة العسكرية لم يخطر ببالنا أبدا ؛ إلا أننا كنا نشعر مع ذلك أن هذا كان يتعارض مع جزء من المجتمع وجزء من الطبقة السياسية. وقد بيّن التاريخ أن الأهم في الأحداث الكبرى مثل اغتيال كيندي أو بوضياف أو آخرين، أو حتى اغتيال هنري الرابع إذا أردنا الرجوع أكثر إلى الوراء، لم يكن خاصّا بالعسكر ولا بالأسباب الفعلية ولكن كان له علاقة بعوامل أعمق يجب البحث عنها في القوى الاجتماعية وفي عناصر الأزمة. وبالنظر إلى المصالحِ التي كانت في الرهان والغموضِ السياسيِّ الذي كان سائدًا وقتها في البلد والثّقةِ المفرطة التي كانت لدى الرئيس وبطانته، كان بإمكان أي واحد أن يكون رافْيَاك بالجزائر العاصمة سنة 1992 لو كان يملك شروطا أدنى لتنفيذ جريمته ».

كانت هذه الأسئلة وهذه الأجوبة مهمة لأنها كشفت عن الشبهات التي كانت عالقة في ذهن المحامي وكان يتقاسمها معه العديد من الأشخاص، وعن بديهيات يرويها شخصٌ عاش الأحداث من الداخل. وقد أجاب أحمد جبّار عن الأسئلة حسب ما كان يمليه عليه ضميره وعلى دراية تامة بما حدث. وأريد هنا أن أقدم بعض التوضيحات حول المافيا السياسية-المالية و« قناعات عائلة بوضياف » ومسألة أن « التحضير للانتخابات الرئاسية كان بإمكانه أن يتعارض مع بعض المصالح ».

أما بخصوص المافيا السياسية-المالية، فقد ذكرت في الصفحات السابقة أولئك الذين قدّموا أرقاما ومبالغَ وعيّنوا بالاسم عددا من المسؤولين : ستة وعشرون مليار هنا، وبن جديد أو هذا الجنرال أو ذاك هناك. وكشفت عما كانت تشير إليه ضمنيا ادّعاءاتُهم وكيف عَدَلوا عن كلامهم أو فرّوا لما استدعتهم العدالة لإثبات أقوالهم بالأدلة التي كانوا يدّعون حيازتَها.

لما تكلمت عن محاولات الإخلال بالواجب في الجيش بما في ذلك التي نجحت، هل كنت فعلته للإضرار برفقاء ينتمون إلى « طبقة » من العسكر المعادين في الغالب للطبقة التي وضعني فيها أنصارُ فكرة قدامى المقاومين والمدارس (السليمة هنا والمشبوهة هناك) ؟ إنما فعلته لتبيين أن الذين كانوا على رأس الجيش في جوان 1992، كانوا هم أنفسهم الذين لم يتورّطوا في اختلاس الأموال ومنعوا الآخرين على فعله ؛ فكيف يمكن الاشتباهُ فيهم أنهم هم الذين قتلوا بوضياف للاحتماء من التحقيقات في المستقبل ؟

ولا شيء كان يفصلنا عن بوضياف على المستوى العقدي، فقد كسّر موتُه قلوبنا. كان بوضياف بمثابة حجر الأساس للصرح الذي بنيناه على عجل. أجاب أحمد جبّار كما لو كنت أنا شخصيا فعلته، ولكن لم يمنعه هذا من التساؤل حول شخصية القاتل وحول عيوبنا الخاصة، مثلما سأقوم به شخصيا في الصفحات التي ستلي.

« ثم جاءت مرحلة التحقيق، فقدّموا لنا عسكريا، ضابطا من ضباط النخبة على اعتبار أنه هو من نفّذ الجريمة. لا يمكنني أن أتصوّر شخصيا أن مؤسسة عسكرية تحترم نفسها وبثرائها وتنوعها البشري وتاريخها وتاريخ البلد الراسخ في أذهان الضباط الشبان لهذا الجيش، الذين لهم فكرة معينة عن دورهم وعن واجبهم (ولاحظت ذلك في زياراتي إلى المدرسة العسكرية للتكوين العالي ENITA والأكاديمية العسكرية بشرشال)، لا أتصوّر أن مسؤولين في هذه المؤسسة أمكن لهم بأن يرتكبوا حماقة بفبْرَكة أو لم يكونوا يقظين بما يستوجب الأمر حتى يتركوا تنفيذ اعتداء عن طريق أحد ضباطها من النخبة ».

يلومنا بعض أصدقائنا أننا لم نكن يقظين بما كان يستلزم الأمر، فلم أكن أستطيع ألا أجيب على التساؤلات النزيهة والأليمة لرفقاء محمد بوضياف، فقد فعلته ليس من أجل التبرئة من المسؤولية، ولكن لكشف بعض الحقائق التي لم نعرف مواجهتها.

لم يخفِ لَمْبارك بومعْرافي القاتلُ قناعاته الإسلامية أمام اللجنة التي استنطقته. وهذه القناعات كانت معروفة وسطَ العناصر التي كانت تجنّد الشباب للالتحاق بالجبال وتنشط في محيط منشآت ومعسكرات الجيش الوطني الشعبي، وتترصد أية فجوة للدخول من خلالها لزرع أفكارها الدّعوية المغرضة ؛ وبهذه الطريقة وصلوا إلى تجنيد ضباط صفّ قاموا بفتح أبواب بعض الثكنات للقتلة الذين كانوا متربصين بجوار أسوارنا.

وقد أجاب بومعرافي متطرّفيَّ الفيس أنه لن يلتحق بالجماعات المسلحة إلا بعدما يقوم بتنفيذ مهمّته التي كانت تدور في رأسه. فمثل هذا الفعل الذي ارتُكب في عنّابة يفترض عدةَ شروط لتنفيذه : إرادةَ القيام به فعليا وجوًّا عامًّا وإتاحةَ الفرصة المناسبة. وصلتْ أجواء الأزمة عشيةَ الاعتداء إلى مستويات خطيرة بالخطابات العنيفة لأئمة الفيس وتوقيف عباسي وبن حاج وإيقاف المسار الانتخابي والنداءات إلى الجهاد ومزايدات قادة حزبيْ جبهة التحرير الوطني وجبهة القوى الاشتراكية وبعض محاميّ المتطرفين وأخيرا اقتراب محاكمة الشيوخ ؛ وكانت أصواتُ التهديدات القائمة على مبدإ « العين بالعين » تزداد ارتفاعا أكثر فأكثر مع اقتراب محاكمة الشيوخ.

والمناضلون الذين اختاروا المنفى فرارا من الضغط الذي فرضته « الطّغمة » حسب رأيهم، نظّموا أنفسهم في إطار شبكات. وقد أتاحت السياسة الفرنسية – التي أقل ما يمكن القول عنها أنها أبدت موقفا تحفظيا إزاء إيقاف المسار الانتخابي – لهؤلاء الإمكانية للإقامة على التراب الفرنسي، ومكّنتهم من الحصول على شهادات إقامة تسمح لهم بالتنقل دون عائق عبر أوروبا لتوطين تنظيمهم المتشعب الذي سيسمح لهم بمساعدة رفقائهم ممن بقي ينشط بالجزائر.

تنشر أسبوعية *L'Express* في عددها الصادر في الأسبوع الأول من شهر جوان تصريحا لأحد مناضليّ الفيس اسمه قمر الدين كربان كان متواجدا بفرنسا يهدّد فيه النظامَ الجزائري بالانتقام إذا أقدم بإصدار حكم بالإعدام في حقّ القادة الإسلاميين الذين حُدّد موعدُ محاكمتهم يوم الـ 27 من هذا الشهر. وبقدر ما كان هذا التاريخ يقترب، بقدر ما كان قلقُ فرنسا يتزايد أكثر. وكانت المخابرات الفرنسية تتوقع وقوع ردود أفعال وأعمال انتقامية عنيفة ضد دبلوماسيينا وطائراتنا التي تحطّ على مطاراتهم وبواخرنا التي ترسو في موانئهم ؛ وكنا نعلم أن قمر الدين كربان الذي شارك الأفغانَ حروبَهم وكان مسؤولا ومؤطرا لشباب الفيس، قد تلقّى ترخيصا بالإقامة من إدارة مقاطعة فال دواز الفرنسية، وهذا يعني أن الفرنسيين كانوا يبعثون بإشارات متناقضة، فلا شكّ أنهم كانوا يتصوّرون أن انتصار الأصوليين آت لا محالة ما جعلهم يحتفظون ببعض الأوراق ربما تكون في صالحهم. ومن خلال ما كان يصلنا من صدى الأخبار الآتية من الضفة الأخرى من البحر المتوسط ومما كان يُعلّق مكتوبا على أسوار البنايات ويُثار فتنةً في المساجد تحت ضغط السلفيين، عُلمنا أن التهديدات كانت تستهدف حسب

الأولوية رئيسَ المجلس الأعلى للدولة ورئيسَ الحكومة ووزيريَّ الدفاع والداخلية ؛ وهذا لا يعني أن هذه القائمة تقف عند هذه الأسماء فحسب، إذْ نجا وزراء آخرون بأعجوبة من محاولات اغتيال مثل الطاهر حمدي وامْعمر بن ڤربة، وكذلك لاحقا مقداد سيفي خليفة رضا مالك على رأس الحكومة. وعليه قامت مصالحُ الأمن بتعزيز أجهزتها والتحلّي أكثر باليقظة لحماية الشخصيات الوطنية، كما وسّعنا تدابير هذه الحماية حتى إلى قادة الأحزاب الذين كانوا مع ذلك أبعدَ الناس اتفاقا معنا.

القوى الإسلامية العالمية

« تعلن رسالة من القوى الإسلامية العالمية للمجاهدين في سبيل الله[14] نشرها مناضلو الفيس أنه : "يجب أن يُعلن الجهادُ بين الأمة الإسلامية الجزائرية من جهة، والمجلس الأعلى للدولة المتكون من عصابة من الكفّار الذين يحاربون في صفّ الطاغوت من جهة أخرى. ونطلب من المجتمع الإسلامي العالمي والجزائري خاصة أن يحاربوا في صفّ الله، باستعمال كل الوسائل الممكنة للقضاء (قتل)[15] على أعضاء المجلس الأعلى للدولة والولاة ومحافظيّ الشرطة والجنرالات والعُقداء وعائلاتهم ومعاونيهم، من الذين يقفون بالقوة مخالفين الدستورَ ومن دون وجه شرعي ضدّ إرادة الشعب الجزائري". ثم يواصل النصّ : "كما يجب أن تستهدف هذه المعركةُ الإسلامية ضد أعداء الإسلام ممتلكاتِ ومصالحَ الحكومةِ الجزائريةِ بالخارج والشخصياتِ والصحفيين[16] الذين يساندون هذه الحكومة المتكوّنة من الطّغاة والدكتاتوريين والكفار" ».

ونعود أيضا إلى قانون القصاص القديم الذي طالب المتطرّفون بتطبيقه : « إذا مات أحدُ إخواننا في السجون أو قُتل على يد قوات الأمن، يجب الانتقامُ له مباشرة بقتل أحدِ أعوان النظام العميل ؛ وإذا قُتل في مراكز الاعتقال أو في أي محافظة من محافظات الشرطة، يجب أيضا الانتقام له مباشرة بتعذيب وقتل أحد أعوان النظام العميل ».

ثم يضيف أصحاب الإعلان وهم يجدون آذانا صاغية لهم : « من اليوم (2 فيفري 1992) الذي أطلقنا فيه نداءَنا إلى محاربة الطّغمة الحاكمة وأعوانها، تمَّ قتلُ أكثر من 70 شرطيا جزائريا. وبهذا نهنئ إخواننا الجزائريين (المنتمين إلى مجموعاتنا القتالية)

14. لم نعثر على التاريخ المحدد للنص ولكن نراه صدر على الأرجح في الفترة الممتدة بين 2 فيفري و27 جوان 1992.
15. جاء ذكر كلمة « قتل » في نص الإعلان بين قوسين.
16. وكذلك كان الأمر، فقد تم اغتيالُ ما يقرب المائة من رجال ونساء الصحافة على يد الإسلاميين المتطرفين.

على هذا العمل بالقضاء على هؤلاء كلاب النظام. ولكن من أجل تحقيق النصر الشامل يجب القتلُ بأعداد كثيرة ». ويصل النداء إلى سناه عند نهاية النص مؤكّدا : « فلا أحد من أولئك الذين عيّناهم يجب أن ينجو من عقاب الله، فكل هؤلاء الذين خانوا الأمةَ الإسلاميةَ يجب أن يُقتلوا ؛ وإذا حُكم على إخواننا بالإعدام يوم 27 جوان 1992[17]، سنقتل الآلاف من الخونة انتقاما لهم. وبوضياف القذر والكلب الأجرب، يجب أن يموت موتة شنيعة ؛ وعائلته التي تختبئ بالمغرب يجب أن يلحقها نفسُ المصير »[18].

وهذه الإعلانات والتصريحات المحرّضة على جريمة القتل تمّ تناولها والترويج لها بنوع من الضخامة عبر العالم. وفي « نداء الكفاح المسلح »، تعيد مؤسسة دولية مسلمة تنشط بكندا – كاشفة عن عنوانها ورقم هاتفها وفاكسها واسم رئيسها يوسف امعمر – اتهاماتِ القوى الإسلامية العالمية، وتنطق بنفس الإدانات وتحرّض على القتل الشامل دون تمييز، ويجب أن يموت أعضاء المجلس الأعلى للدولة وكلُّ من سبق وحكمت عليهم القوى الإسلامية بالإعدام على يد المسلمين الحقيقيين الذي انخرطوا في الجهاد.

كان هذا الخطابُ للقوى الإسلامية العالمية ونداءُ المؤسسة المسلمة بكندا يعبّران حقيقة على فكر السلفي العنيف من أجل تحقيق أهدافه، وكان يجدر وقتها أن يعمّ واسعا لتذكير الرأي العام الأوروبي لعُشرية 1990 بما كان يُقصد بإيقاف المسار الانتخابي إلمْ يكن تجنيب الجزائر السقوط تحت سيطرة الدولة الدينية التي يدعو إليها « مجانين الله »[19].

ينتمي بومعرافي إلى هذه الفئة من الشباب المتعصّب الذين يقدّسون شيوخَهم ممن لا يجدون حرجًا حتى في قتل آبائهم أو أمهاتهم إذا أُفتوا أنهم قد اصطفوا إلى أعدائهم الكفرةِ حسب نظنّهم.

ضغط بومعرافي على الزّناد، لكن محمد بوضياف قتله أولئك الذين أرادوا إلغاء ثورة نوفمبر، ورفقاؤُه القدامى في السجون الفرنسية الذين رفضوا يدَه الممدودة، والبعضُ من رؤساء حكومة بن جديد الذين لوّثوا كل الإدارة الجزائرية، و« الإخوة » والأصدقاء والجيران الذين لفّقوا على المجلس الأعلى للدولة ألف كذبة، والذين رفضوا

17. تاريخ مُحاكمة قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالمحكمة العسكرية بالبُليدة.

18. يجب أن نتذكر أيضا بخصوص هذه الجملة الأخيرة، لما بُدئ بالبحث عن المحرّضين على القتل أو مدبّريّ مؤامرة اغتيال محمد بوضياف.

19. عليّ هارون « *Le rempart* » (المعقل)، ص. 139، 140 و141.

الأنموذج الجمهوري ووضعونا تحت الحصار، والذين جنَّ جنونُهم لما تكلمنا عن تنظيم انتخابات رئاسية في آخر السنة، إذْ كانت هذه الانتخابات تعني نهاية الأزمة السياسية وهذا مما لم يكن بالإمكان أن يقبلوا به. تلكم هي الألف سمٍّ التي كانت تعجُّ رأسَ الذي ضغط على الزّناد.

لَمبارك بومعْرافي

لما تكلمتُ عن مدارس الأشبال قلت أنه منذ ظهور الأصولية الإسلامية وغزوها أماكنَ العلم والمعرفة، تطورت الأمور بشكل ملحوظ ؛ ولأننا كنا بعيدين كل البعد عن التفكير أن الإسلام لما يُساءُ تعليمُه بإمكانه أن يصبح عامل حقد وفتنة، لم نكن يقظين بما كان يكفي لمراقبة كل هيئات التكوين والتدريس التي كانت تؤطّر أشبالنا حتى لا يتحول درسٌ من الدروس إلى تلقين ديني-مذهبي والسّلفيٌّ إلى قدوة. ولما كان وضع الجزائر يوصف بالسوداوية و« خلاصُها » يُقرأ ويُسمع من خطابات عليّ بن حاج الطّنانة، كان بعض المناضلين يطمحون ليكونوا مقيميّ العدل في البلاد. فقد سبق لخرّجيّ مدارس الأشبال القدامى ممن أصبحوا تحت التأثيرِ أعضاءَ في القوى الخاصة، أن قاموا بأعمال إجرامية تتحدّى كل منطق. ولا أتهم هنا أحدا ولا أعمّم، فالأمر ليس بسيطا والإنسان ذو تركيبة معقّدة، ولا يوجد قوالبُ تنتج جنودًا يشبهون قطعًا من الغيار التي تصنع في المصانع.

إن الذي أطلق النار في ظهر محمد بوضياف ينحدر من مدينة ومنطقة أعطت النفس والنفيس خلال حرب التحرير الوطني.

يعدّ الرّائدُ عمّار راجعي مساعدُ قائد ولاية الأوراس مثلًا يُحتذى به لدى شباب مدينة مسكيَانَة، وكانت صورته تعتلي الواجهات وتسكن قلوب سكان المنطقة. ففي أية لحظة حدث تغيرٌ في تصورات بومعْرافي أن محتْ صورةُ عباسي مدني صورةَ البطل الذي سقط شهيدا على خطّ موريس حينما كان يريد الالتحاق بقيادته بالأوراس ؟ ولماذا المكوّنُ الذي تسلّل إلى مدرسة الأشبال أين كان بومعرافي يتدرب فيها على استعمال الأسلحة ويتعلم قواعد القتال وأصبح أسوتَه، أفلت من يقظتنا ؟ فما هي الكتب التي كانت يقرأها منفّذ الجريمة حتى انقلب كل هذا المنقلب ؟

إن العوامل التي بإمكانها أن تؤثر في فكر المرء كثيرة ومختلفة. ويمكننا في الأكثر العملُ على قواسمَ مشتركة واسعة، وهل بإمكان ثورة نوفمبر أن تحوّل إلى حالة ؟

إن الفتراتِ والعهودَ لا تتشابه والظروفَ تختلف، والقيمَ الخالدة التي تتناقل عبر الأجيال هي التضحيةُ وحبُّ الوطن واحترامُ أولئك الذين قدموا أنفسهم فداء لهذه الأرض الطيبة ضد الغزاة، وسمح نصرُهم المحقّق لابن الفقير بأن يلتحق بالمدرسة التي وفّرت له كل الشروط لبناء حياة مهنية عسكرية واعدة ؛ لكن بومعرافي ضيّع كل هذا، فقد كان منغلقا على نفسه في قوقعة ضيّقة تهتزّ عند كل اضطراب.

« يوجد وراء كل مشروع إرهابي إيديولوجية معينة، والفكر الإرهابي يقوم على أساس إيديولوجية تفعِّل وتحيِّن على طريقتها الفكرةَ الأرسطوطاليسيَّةَ لقتل الطّغاة : حق الرعية في العنف المغطّى بشرعية أعلى من شرعية القانون الوضعي؛ وعلى هذا الأساس فإن الإرهاب له طابع اغترابيٌّ من نوع إيديولوجي وفئوي. فامتلاك الحق (المقدّس) في التصرّف في حياة الآخرين ليس هو سوى نتيجة لتصوّر لعالم يختزل السياسةَ بالطريقة الأكثر بشاعة إلى ميدان قوى يسير حسب منطق التعارض الذي لا يُقهر : صديق/عدو. وكيف يتمّ هذا الاختزال ؟ وكيف يتمّ الخيارُ وتحديدُ هُوية العدوِّ ؟ يجب البحث عن مفتاح شرح هذه الظاهرة في الجوانب الخاصة بميكانيزمات التأثير الجمعيّ ؛ ونستشف من هنا أهمية الإيديولوجيا في ميلاد وتطور النزعة الإرهابية، والمسألة المطروحة هي إذًا متعلقة بتركيبة صريحة وقطعية تُمفْصل بين نفيٍّ الواقع العام واختزال السياسة في العنف وإخراج الآخر من الملّة »[20].

لقّن بومعرافي وجَعل منه شخصًا راديكاليًّا أستاذٌ أصبح فيما بعد مسؤولا سام في إدارة الفيس[21]. قلت آنفا أنه لما طلب النشطاء الذين كانوا باتصال مع بوعرافي من هذا الأخير أن يلتحق بالجماعات المسلحة، أجابهم بأنه لا زالت هنالك « مهمة يجب عليه أن ينفّذها ». ولفهم كيف تم تنفيذ هذا العمل يجدر التذكير ببعض الأمور.

الأمن الرئاسي

أمكن لعملية الاغتيال أن نجحت على المستوى التقني لأنه كان يوجد ثمة اختلالاتٌ على مستوى الأمن الرئاسي. ولجنة بوشايب التي استمعت إلى كل المتدخّلين بمختلف رتبهم العسكرية، سجّلت كل تصريحاتهم ودوّنت نتائجها. هل أخفقنا في حماية بوضياف

20. إلياس بوكراع « *La terreur sacrée* » (الرعب المقدّس).
21. ويتعلق الأمر بعليّ جدّي.

بشكل فعّال ؟ مرت خمس وعشرون سنة ولا زلت أطرح على نفسي نفس السؤال. لم تعد تتوفّر رئاسة الجمهورية غداة رحيل بن جديد على منسّق مؤهل مسؤول عن القضايا المتعلقة بالأمن الرئاسي، فالذين كانوا يكسبون خبرة في هذا المجال وخدموا المؤسسة غادروا. وكان محمد بوضياف لا يثق في من كان قريبا من سابقه على رأس الدولة الجزائرية، فبدأت هيئة الأمن تتشكل وتنظم نفسها شيئا فشيئا، ومرت بامتحان صعب بالنظر إلى الطريقة التي كان يعمل بها الرئيس وإفراطه في وضع الثقة. وكانت تنقلاته المحضّرة بلا شك من قبل الطاقم الذي اختار بنفسه أعضاءه واحدا واحدا، تُعلن في الدقائق الأخيرة ؛ لم نكن مؤهلين لنحكم على نزاهتهم وصدقهم، فكان يجب الارتجال والعمل بما كنا نملكه بين أيدنا. وكان بومعْرافي يومَ عنّابةَ على أتمّ الاستعداد.

لم يكن محمد بوضياف من الأشخاص الذين يمكن فرض عليهم تدابير الحيطة والحذر من أجل سلامته الشخصية، أو معاونين يتحكّمون في المخططات المعقّدة لضمان أمن شخصِ رئيس الجمهورية. وهذا الأمن يبدأ من الحرس المقرب إلى مصلحة أو فريق البروتوكولات[22] مرورا بالمصالح الأخرى مهما كانت رتبها والدوائر المحيطة بشخص الرئيس في الليل كما في النهار. وهذا البروتوكول الأمني يسبقه لما يتنقّل ويحيط به لما يتوقّف ويقيم له حاجزا من الرجال لما يكون متواجدا على مقربة من الجموع. فاستقرار البلد متوقف على مثل هذه الإجراءات.

بعد سفره إلى غرب البلاد بأسابيع قليلة، كان محمد بوضياف يحضّر نفسه للتنقل إلى عنّابة. وأخبرني الجنرال توفيق أن الرئيس قد عينّ شخصا اسمه جودي لتنظيم حراسته وأمنه، ثم قال لي : « ألا يُمكنك إخطار الْعَرْبي بلْخير بإعطاء تعليمات لجُودِي لأني أراه غير ذي تجربة في المهنة ؟ فقد كنا محتارين في أمرنا حقيقة. فتقديم تعليمات خاصة بالمهمة لا يمكنه أن يعوّض تجربة متمكّنة في هذا الميدان الحساس »، ومع ذلك كلمت العَربي بلْخير في الموضوع، فردّ عليَّ قائلا : « اسمع سِي خالد، فما دام قام هو بنفسه بتعيينه فلا يحقّ لي أن أتدخل في الأمر بأي شكل من الأشكال، لا سيما لما يتعلق الأمر بقضايا تخص أمن الرئيس ». وفي الوقت الذي كان يتأهب فيه للتنقل إلى المغرب، بالنظر إلى خصوصية هذا السفر، اقترب منه الجنرال توفيق شخصيا للفت انتباهه كون

22. قُتل الشاه مسعود قائدُ الميليشيا الأفغانية التي كانت تحارب السوفييت على يد رجل انتحل شخصية صحفي أخفى سلاحه في جهازه للتصوير ؛ ولم يكن للشاه صالح فريق خاص بالبروتوكول لمراقبة الزوار.

هذا التنقل يخصّ رئيس الجمهورية الجزائرية وليس أي مواطن من المواطنين، غير أن توفيق زُجر بجفاء.

والذي صرّح به الرئيس بوضياف لعائشة لمسين الصحفية بجريدة *Le Soir d'Algérie* يوم 10 مارس 1992 حيث قال : « لا أعرف كثيرا من الأشخاص، ولكن إذا شعرت يوما أنه يُراد فرض عليّ أمور، فإني بكل بساطة أرحل ؛ وهذا ما أراه يشكل قوتي وحريتي »، قاله أيضا لمعاونه وأحمد جبّار يشهد على ذلك.

أما فيما يخص السفر إلى عنابة فقد خصّصت له مروحيتين اثنتين بقاعدة الاتصالات الجوية الوزارية (GLAM) تمَّ تجديدُهما حديثا لتجنب الطريق الصعب تأمينه بين عنّابة وسكيكدة، غير أنه تمّ إبعادُهما بكل بساطة.

لا يمكن للعمل الخاص بالأمن الرئاسي أن يتمّ هكذا بعشوائية، فالهيئات التي تشكّله تخضع لمخططات معدّة سلفا لمواجهة المصادفات والحوادث غير المتوقعة، ويجب أن تكون ضليعة بمعنى موثوق فيها على المستوى التقني البحت ومَرنة في نفس الوقت للسماح بالقيام بالمبادرة الاحترافية عند وقوع أي طارئ. لما تنقل بوضياف إلى وهران قبل سفره بقليل إلى عنّابة، اتّخذ قائد الناحية العسكرية[23] تدابير استثنائية لمواجهة أي احتمال كان. فقد قام بذلك من منطلق أنه كان قائدا على الإقليم الذي سيحلّ به الرئيس وعليه مسؤولية توفير الأمن، فوزّع على مدرجات ملعب 19 جوان عناصر كثيرة من العسكريين المسلحين وبالزيّ المدني. فكان بهذا العمل الذي كان يُراد منه تعزيز الأمن الرئاسي يؤكد على مسؤولية الجيش ويجعلها محتومة في حالة ما إذا وقع أي حادث في هذا اليوم.

وبعد العملية المأساوية، تمّ إعداد قائمة الأخطاء الناتجة عن الارتجال وأدّت إلى تمكين الجريمة من الوقوع، وأجري التحقيق واستُخلصت الدروس. ولكن كيف يمكن الانتباه للخطر لما تأتي الضربة من الذي هو نفسُه مكلّف بحماية الآخرين ؟

وبعد مرور أعوام طرحنا على أنفسنا السؤال التالي : هل أخطأنا أننا وقفنا في طريق عبد المجيد علاّهم الذي كان يريد العودة إلى الخدمة إلى جنب بوضياف ؟ رأينا أنه كان من واجبنا في تلك الفترة المتميزة سياسيا، منع عودة الأشخاص أنفسهم ثم البدء من جديد ؛ لا شك أن علاّهم كان يملك تجربة عالية في المسائل الأمنية المتعلقة بحماية

23. أحمد قايد صالح.

رئيس الجمهورية، فقد كان بإمكانه تنظيم الأمور بشكل مختلف، هو الذي كان شديد الانتباه حذرا ومنظما ومدقّقا وسلطويا.

أما أولئك الذين اتّهمونا بتدبير تمرّد الإرهابيين المعتقلين بسجن سركاجي[24] من أجل إسكات بومعرافي إلى الأبد، فقد انتهى بهم المطاف أمام الحقيقة تكشف نواياهم ؛ فقد أُعطيت الأوامرُ طوال مدة تدخل الشرطة للحفاظ على حياة قاتل بوضياف مهما كلف الثمن، وكذلك كان الأمر فقبض عليه حيّا. ولم يتم عزله عن العالم الخارجي، بل رخّص لأفراد عائلته بزيارته وأحيانا يستقبل محامين وأطباء أو نفسانيين. ولما نسأله عن أسباب إقدامه على قتل الرئيس يرد علينا دائما بالقول : « قتلته عن قناعة ».

خصومات 1962

بعد الانتهاء من مراسيم جنازة الرئيس، بقي المجلس الأعلى للدولة في اجتماعات دائمة تحت رئاسة عليّ كافي، وشرع في مشاورات واسعة مع أهم رؤساء الأحزاب. وفي هذا الإطار استقبلت يوم 3 جويلية آيت أحمد وأحمد بن بلّة وعبد الحميد مهري ومحفوظ نحناح.

أعلمتُ كل واحد من بين هؤلاء القادة بظروف وملابسات الاعتداء الذي كلّف حياة محمد بوضياف، وأكّدت لهم أن لجنة التحقيق المشكلة لتسليط كل الضوء على ما جرى بعنابة، هي مكوّنة من شخصيات مدنية ووضعتْ على رأسها أحد أعضاء المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني قريب من عبد الحميد مهري. ولم أكن بحاجة إلى تناول ما كان يعرفه كل واحد منهم، فقد كان عبد الحميد مهري أبعد ما يكون ليُبدي تسامحه معنا ؛ إنما كنت أريد أن يفهم كل واحد من بين هؤلاء المسؤولين أن الجيش الوطني الشعبي كان يريد إعطاء عربون إضافي من الشفافية ولن يُضع أيُّ مانع أمام إظهار الحقيقة ؛ فستزود لجنة التحقيق بكل المعلومات وبكل الوسائل للقيام بعملها على أحسن وجه. وكان من المهم جدا بالنسبة للشعب الجزائري والعالم كله أن نصرّح بهذا ونعمل كل شيء لإثباته.

أجبت على بعض الأسئلة المطروحة من قبل زوّاري وهم لا يزالون تحت صدمة الحدث الدرامي. فبالنسبة لي كنت أرى أن كل واحد منهم في هذا اليوم من الـ 3 جويلية 1992

24. بدأ تمرد سجن سركاجي يوم 21 فيفري 1995 وانتهي في الـ 23 من نفس الشهر.

كانت له أسباب وجيهة لتغذية الشكوك أو تقديم اللوم، فهؤلاء الرجال الذين عاشوا كل فترات الأزمة وكانوا يعلمون جيدا ما قدمه لنا بوضياف وماذا كان يمثله لنا وللبلد، لم يتلفّظوا في أية لحظة من اللحظات خلال هذا اللقاء بأدنى اتهام موجّه للقيادة العليا للجيش الوطني الشعبي.

كنت أصرّ على أن يبقى المجلس الأعلى للدولة في حوار متواصل مع الكل لإيجاد حلّ لمشاكل البلد. ويكشف آيت أحمد باسم جبهة القوى الاشتراكية عن عدد من الأفكار حتى تكون هذه المرحلة الانتقالية فرصة لتحضير القطيعة مع ممارسات الماضي التي أدّت بالبلد إلى هذا المأزق ؛ ويقترح تعيين حكومة مشكّلة من شخصيات غير حزبية وتنصيب ندوة وطنية لمتابعة ومراقبة عملية الانتقال هذه. لم أرَ فيما يخصني أنا أيةَ معارضة لدى المجلس الأعلى للدولة في تأييد مقترحات آيت أحمد، ولكن لما أضاف قائلا أنه : « من الضروري أن تعكس تشكيلة الحكومة وتشكيلة الندوة الوطنية نتائج انتخابات 26 ديسمبر »، تبيّن لي مدى عمق الهوّة التي كانت تفصلنا عن رئيس جبهة القوى الاشتراكية. فهل سيكون أعضاء الحكومة تقنوقراطيين أم مناضلين ؟ ففي الوقت الذي كنا فيه نقوم بكل شيء من أجل إبعاد الأصوليين عن مشروعهم للمجتمع، يريد حسين آيت أحمد العودة إلى نقطة الصفر ؛ فسألت نفسي حينها : هل كان آيت أحمد مع دولة دينية ؟ بالطبع لاَ !

فقد كان هذا المطلب الغريب لزعيم جبهة القوى الاشتراكية مغلّفا بذلك الخطاب الجميل عن « الديمقراطية » و« الميكانيزمات المؤسساتية » التي تمكّن من تجنيب الانحرافات الخطيرة. أجبت آيت أحمد بأن عدّدتُ له كل ما قمنا به منذ سنوات – بما في ذلك ما قام هو نفسه بمحاولته – لإقناع الفيس بتبني مواقف سلمية في مساعيه السياسية، ولكن من دون جدوى. هذا وعوض أن يوافقني آيت أحمد الرأيَ راح يكتفي بهزّ رأسه ؛ فهل يعدّ هذا إنكارا ؟ فامتنعت مرة أخرى عن المرافعة في تبيين حقيقة الأصولية ورفضها قواعد الديمقراطية ومبدأ التداول على السلطة والحريات الفردية. وحتى لا يكون هناك سوء فهم لعزمنا على القضاء على التهديدات التي كانت تحوم حول الجمهورية وقيمها، كنت ألحّ أن يبقى المجلس الأعلى للدولة أكثر من أي وقت مضى مسايرا للخطِّ الذي رسمه محمد بوضياف، الخطِّ الذي كان يتبناه – وأنا متأكد من ذلك – أغلبيةُ مناضليّ جبهة القوى الاشتراكية.

فقد كنت أنا شخصيا ومحمد تواتي ظريفيْن رقيقيْ الحاشية في حوارنا مع آيت أحمد، وكذلك كان الحال بالتأكيد بالنسبة لكل عضو في القيادة العليا في الجيش أو في المجلس الأعلى للدولة، كما كان لنا العديد من الأقارب والأصدقاء في جبهة القوى الاشتراكية. وكنا نعلم ما كانت أفكارهم حول الأصولية وما الذي كانوا يتمنونه لبلدهم، ولما نضعهم أمام متناقضات آيت أحمد يعترفون بكل طواعية أنه زوّدها نوعا ما، « ولكن الذي يقوله ليس هو الذي يفكر فيه حقيقة » ؛ والأمر يتوقف هنا فالزَّعيم هو الزَّعيم.

وطلب مني سي الحُسين قبل أن يغادرني بالتّحلي بالاعتدال والتسامح في مكافحة التمرد والعصيان، فطمأنته بالقول أنه باسم المجلس الأعلى للدولة وباسم الجيش سنتجنب القمع وأننا انتقائيون في تعاملنا مع الوضع وسنعمل وفق سياسة اليد الممدودة ونتصرف في إطار دولة القانون.

وفي اليوم نفسه بعد عودته إلى مداومته في الحزب واستقباله الصحفيين، أشاد آيت أحمد بـ« واقعية الجيش الوطني الشعبي بالتعبير عن نيته في البحث عن حلّ للأزمة لا يأتي بالضرورة عن طريق القمع، وإرادته القوية في حلّ المشاكل السياسية ». ولكن للأسف، فآيت أحمد ينسى اليوم ما قاله بالأمس أحيانا.

وكان آيت أحمد قبل هذا ببضة أشهر قد عبّر عن غضبه وهو يستمع إلى عُثمان سَعدي حديثَه المفضّل حول أصول الأمازيغ واللغة العربية الصافية السيدة. ورفض آيت أحمد بصفته مدعوا إلى نقاش تلفزيوني المجادلةَ مع شخص « فاشيّ » و« بعثيّ ». فإذا كنت فهمت، فإن عثمان سعدي الذي لم يهدّد أبدا بقتل ثلثيْ عدد الجزائريين الذين لم يُشاطروه أفكاره، وبتغيير عاداتهم في المأكل والملبس، وإلغاء الديمقراطية إلى الأبد، وتزويج البنات الصغيرات في سنّ الـ 12، وقطع يد السارق، هو الذي يجب معاداته وليس بن حاج وحشّاني ؟ أنا عسكريّ متعود على تسمية الأشياء بمسمّياتها، فلم أجد اسما يليق بمتناقضات آيت أحمد.

وإجمالا كانت مواقف الشخصيات الثلاث الأخرى التي استقبلتها في هذا اليوم من الـ 3 من جويلية 1992، توافق تلك التي عبرّ عنها آيت أحمد ؛ وكما عبّروا عن تنديدهم بتجاوزات الفيس، كانوا يتمنون بالمقابل رؤيةَ هذا الأخير يعود إلى الساحة السياسية. غير أن رأي بن بلّة كان أكثر وضوحا بخصوص إيقاف المسار الانتخابي، إذْ كان يرى أن ذلك هو ما كان يجب فعلُه لأن انحرافات الأصوليين التي باتت خطيرة،

كانت متّجهة نحو خلق انقسامات لا يمكن إصلاحها في المجتمع؛ فقد لخّص أمامي رئيسُ الجمهورية السابق ما صرّح به للصحافة قبل أيام من اغتيال محمد بوضياف.

بعد مغادرة آخر واحد من زوّاري جلسة الحوار، عادت بي الذاكرة إلى مخاصمات 1962 التي أدخلت الجزائرَ في دوامة المواجهات العنيفة حيث قام الأخ بقتل أخيه. هل كنا نسير نحو معايشة المشاكل نفسها ؟

أما مع نحْنَاح فالأمور كانت أكثر بساطة، فقد كان يريد الانتصار لأفكاره من دون اللجوء إلى العنف، وكان يخاطب الجزائريين بخطاب سلميّ والجزائريون أحرارٌ إنْ هم أرادوا اتّباعه أو أداروا له ظهورهم، ولم يكن ليجبرهم على مساندته بالسيف أو الكلاشينكوف ؛ وقد منحنا حزب نحناح الفرصة لإثبات أننا لم نكن استئصاليين في تعاملنا مع الحركة الإسلامية، على شرط ألا تتبنى العنف، فالجزائر ستحارب هذه الحركة التي كان يقال عنها « معتدلة » بالاجتهاد.

فراغ كبير

من كان له عظيمُ الثقلِ التاريخي وسديدُ النظرةِ البعيدة والشجاعة لملء هذا الفراغ الكبير الذي أحدثه رحيل رجلِ أول نوفمبر ؟ فكرنا في بداية الأمر في محمد صالح منتوري الذي يعدّ عملُه على رأس الضمان الاجتماعي أو المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي إثباتا على ما كان بإمكانه القيام به هذا الرجل الكفء ذو العزيمة، وهو الذي قدم تحاليل نقدية حول السياسة الاقتصادية التي كانت متبناة وقتها وتبيّنت صحيحة. الابنُ الرابع لعائلة متواضعة من مدينة قسنطينة (كان والده ساعي بريد) وشقيقُ الطبيب الشجاع في جيش التحرير الوطني البروفيسور بشير منتوري، ومحمود منتوري الذي سقط شهيدا بمنطقة الأوراس ؛ تربّى وترعرع في وسط متشبّع بقيم ثورة نوفمبر. فالكل كان يرى في محمد صالح منتوري (المدعو كمال) الرجل المناسبَ، ولا شكّ أنه كان ليكون في مستوى منصب رئيس المجلس الأعلى للدولة في انتظار العودة إلى المسار الانتخابي. قمنا بالاتصال به عن طريق أحد أصدقائه وقريب من الجيش الوطني الشعبي، ولكن منتوري اختفى.

ولم تكن لدينا فرصة أكبر مع محمد سعيد معزوزي الشخصية المحترمة من قبل الجميع لحكمته ولما تلقاه من معاناة كبيرة من ظلم الاستعمار، حيث مضّى سبع

عشرة سنة في الزّنزانات الفرنسية ؛ فلم تكن قواه المتهافتة لتسمح له بالخوض في حياة سياسية تميّزها ظروف صعبة مثل هذه. فقلنا حينا أنه يمكن لأحمد طالب إبراهيمي أن يستلم الشعار الذي أطلقه محمد بوضياف. يعدّ طالبٌ شخصية مثقّفة جدا، وهو الذي سمحت له واقعيتُه السياسية بخدمة كل الأنظمة التي توالت على الجزائر من دون أن يرفع صوته أبدا. وبعيدا عن الرجال، كان من دون شك يشير على الجميع أنه كان في خدمة الجزائر ولا يهمّ من يمسك بزمام الحكم ؛ وكان أكثره مسلمًا منه إسلامويًّا عهدَ جبهة التحرير الوطني لمْساعديّة ومهْري. أما فيما كان يخصّ طالبًا فلم يكن هناك سوى سببين اثنين يتلاحقان في حين كانت أسبابٌ كثيرة تتطابق لدى الآخرين. وكان يرضينا أنه كان يمثل قدمًا في اللجنة التي كانت تطالب بإطلاق سراح الشيوخ، وقدمًا أخرى قريبة منا بغض النظر عن المكان تحديدا. ولم يكن لدينا أدنى شك أن ذلك كان عن واقعيّة سياسية وليس أبدا عن انتهازيّة. وكان لطالبٍ الكثير من المعارضين، وكان هذا دائما حظّ الذين يعارضون وينشطون ويحكمون. ولم نكن نعير اهتماما للنميمة والأقاويل الجارحة والأحكام القيمية، فقد كان بإمكان أحمد طالب في الظروف التي كان يمرّ به البلد أن يساهم في إقناع قادة الفيس حتى تكون لهم رؤية متّزنة للحائق التي كانت حولهم، ولم نكن نشكّ أنه كان بمقدوره بعدما تُوفّر له الوسائل الدستورية شرح ما هو الإسلام الحقيقي وما كان يقتضيه، وإيجاد الطريقة الأفضل لإقناع الذين كانوا على حسن نية يتّبعون المتطرّفين بالعودة إلى جادّة الصواب.

كان طالبٌ يتواجد وقتها بباريس، وأخبرني أنه سيدخل الجزائر العاصمة لحضور مراسيم جنازة بوضياف وأكّد لي أننا سنلتقي بهذه المناسبة. وبعد المراسيم جلس إلى جانبي بسيارتي لننتقل إلى مقر وزارة الدفاع الوطني. وبمجرد ما جلس أمامي قال لي قولا مدهشا بيّن لي كم كنا مخطئين في حقّ هذا الرجل المشهور والذكي والسياسي : « وأيّ موتة جميلة هذه التي منحتموها أيّاه ! ». منحنا موتةً جميلة لبوضياف ؟ وبمعنى آخر : « بتركنا إيّاه حيث كان، فقد مات متخفيّا ! ».

كان أمامي الرجل الذي ظننا أنه سيشغل المكان الذي كان يجلس فيه بوضياف. فقد جلبنا إذًا بوضياف من منفاه لـ« منحه موتة جميلة » حتى يصبح أحمد طالب رئيسًا ! لا يهمُّ إذا كان يقصد هذا المعنى أو ما يخالفه، ولكن أن يَتلفّظ بها هكذا ويختار لها كلمات في الوقت الذي كان لا يزال حلقي متشنّجا وصدري ضيّقا من يوم ما استقبلت فيه على مطار بوفاريك جثّة الرئيس المغتال، فذلك الذي أثارني وأسخطني.

فاخترعت من دون تمهيد فكرة وساطة – دون تفاصيل – يقوم بها لدى أحد القادة الأصوليين الأقل تشدّدا باسم الشيخ سحنُون، لأردّ زائري إلى أدنى درجات السلم، نعم إلى أدنى درجات السلم.

علي كافي، المجاهد والدبلوماسي[25]

« وُلد علي كافي بمزرعة بنواحي الحرّوش بالقطاع القسنطيني سنة 1928 وسط عائلة قروية. كان علي كافي في سنّ الـ 16 لما اندلعت أحداث 8 ماي 1945. والتحق مبكرا بصفوف حزب الشعب الجزائري لمصالي الحاج، ثم انتقل إلى تونس حيث كان حزب الدستور الجديد يكافح ضد نظام الحماية. وبقي الشاب الجزائري مواصلا نشاطه النضالي بانسجام مع الحركة الوطنية التونسية التي عرفت بروزا قويا سنة 1952. وبعد اندلاع ثورة نوفمبر 1954 انضم إلى صفوف المناضلين بسُكيكدة ثم التحق بعدها بصفوف المجاهدين بالشمال القسنطيني.

« وشارك تحت قيادة زيغوت يوسف في هجومات ماي وجويلية وأوت 1955. وكان في شهر أوت 1956 ضمن وفد المنطقة الثانية في مؤتمر الصومام المنعقد من أجل تحديد بوضوح أهداف الثورة وانتخاب هيئاتها القيادية.

« لما غادرتْ لجنةُ التنسيق والتنفيذ التراب الوطني ونادت بعدها بن طوبال بأن يلتحق بها إلى المغرب، تمّ تعيين عليّ كافي قائدا على الولاية الثانية. وقاوم بقوة ضد هجومات الجيش الفرنسي وأبطل مناورات مصالحه الاستخباراتية في العمل النفسي ضد الثورة. إذْ كانت الولاية الثانية الوحيدة التي سلِمت مما عُرف بعملية "بلويت" (Bleuite) المضللة التي نظّمتها المخابرات الفرنسية والتي أدّت بالعديد من قادة الولايات إلى القيام بعمليات "تصفية" دموية وظالمة في حق العديد من الأبرياء ؛ وحذّر علي كافي عْميروش قائدَ الولاية الثالثة – منطقة القبائل – ضد هذا "التطهير" واسترجع إليه عناصر الولايتيْن الثالثة والأولى (الأوراس) الذين كانوا مهدّدين بالتصفية الجسدية. وباسم الشرعية ذكّر كافي عْميروش بحدود سلطته وطالب بتدخل لجنة التنسيق والتنفيذ. ولكن نداءاته بقيت دون جدوى، ولم يبقَ له سوى رفض حضوره وتكفّله باجتماع قادة الولايات الذي كان مبرمجا انعقادُه مع ذلك بالإقليم الذي كان تحت مراقبته.

25. نُقلت هذه الصفحة من مقال كتبه محمد حربي بمجلة *Jeune Afrique* لشهر جويلية 1992.

« وبعدما استُدعي في ماي 1959 إلى تونس، يتجاوز للمرة الثانية خطَّ موريس ويصبح أحد عشرة عقداء الذين سينظمون الهيئات القيادية للثورة والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (GPRA) والمجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA). واختاره المحافظون والمجدّدون لرئاسة تنظيم قدامى المجاهدين، واجتهد لجعل منه وسيلة لإعادة التوازن على مستوى جبهة التحرير الوطني، لكن مولود حمروش كان متنبها لا يغفو فقام بحرمان المنظمة من دعم الدولة المادي وحاول الحطّ من شأن عليّ كافي بتسجيل اسمه بقائمة تحمل أسماء المستفيدين من الأراضي ذات التسيير الذاتي التي تمّ خوصصتُها ؛ فاشتدت وتصلّبت معارضة علي كافي ضد حكومة حمروش، وكان من الطبيعي أن يكون في جوان 1991 إلى جنب سيد أحمد غزالي.

« فقد أبدى الرجلُ طوال حياته النضالية والسياسية تمسكه بالمصالحة من دون المساومة أبدا في استقلاليةِ قرارات الدولة و – أضيف من جانبي أنا – قيمَ ثورةِ نوفمبر المجيدة. لم يلتحق عليّ كافي بالمدرسة الفرنسية ولم تكن علاقته بلغة فولتير إلا تقريبية. وعلى عكس ما يمكن أن نتصوره، فإن هذا المعطى وشغفَه إلى توحيد الثقافة كان بإمكانهما المساعدة على تجاوز الانقسام، بمعنى القطيعة بين النخبة التي كان لها وزن ثقيل في الأزمة الجزائرية ».

لماذا ذهبتُ للبحث بعيدا ؟ عليَّ إذًا بالشرح. تنصّ المادة 4 من إعلان 14 جانفي 1992 بوضوح أننا لن نبقى في الحكم بعد الأجل المحدد في ديسمبر 1993، وقد أكّدت لي العديد من المؤشرات أن عليّ كافي سيتجاوز طواعية هذا الخطّ الأحمر الذي رسمناه لأنفسنا إن كان يملك الإمكانية في ذلك. لم يعد علي كافي من عالمنا هذا، ولن أذكر هذه المؤشرات العديدة والمتطابقة – أو على الأقل ليس كل المؤشرات. لكنه قال أمام عديد من الصحافيين يوم 23 أكتوبر : « لا وجود لتاريخ محدد بعينه، ولا وجود لسيف ديموقليس معلّق فوق رؤوسنا »، بينما كان يوجد فعلاً تاريخُ محدد حسب المادة 4 في إعلان 14 جوان. ولاحقا أمام مضاعفة الاعتداءات حاول زرْوال القيام بمسعى من أجل الحوار مع الشيوخ المعتقلين، فقد كان هذا الأخير يتمتع باحترام كبير لدى القيادة السياسية للبلد، فلم يكن أبدا ليتجرأ للتنقل إلى البُليدة لو لم يتم اقتراحُ ذلك عليه ؛ ولكن من قِبل من ؟ فهل كافي هو الذي همس له بذلك ؟

قُتل بوضياف ولم يكن من المعقول أبدا حسب رأي أن يتصرف أيٌّ منا كما لو أن شيئا لم يحدث، وكان من البديهي أن أعضاء المجلس الأعلى للدولة لا يتحمّلون أية مسؤولية في مقتل الرئيس، لكن كان يوجد أخلاق ومبادئ. فهل كانت هذه الأسباب كافية لقطع الطريق أمام علي كافي إلى المرادية ؟ فقد سمحنا لأنفسنا بالمسّ بحقوقه الدستورية، إن صحَّ التعبير.

شهد علي كافي كل شيء في الثورة. فالنقيب ليجي Léger الذي نجح في القضاء على شباب كوادر الولاية الثالثة عن طريق شخص عميل، فَشَل في فعل ذلك في الولاية الثانية لأن علي كافي كان يعرف رجاله ويثق فيهم، ما حال دون انتشار خدعة الـ « بلويت » في الشمال القسنطيني. وهو الذي أخطر لخضرَ بن طوبال بخصوص الكارثة التي نزلت بالولاية الثالثة. فقد أعطانا رحيلُ بوضياف ضربة قوية، ووجدنا أنفسنا فجأة مثل يتامى التاريخ. فعلي كافي مجاهدُ الرّعيلِ الأول وقائدُ ولاية كبيرة ورفيقُ زيغُوت يوسف، سينخرط ضمن مسعى محمد بوضياف. وفي 2 جويلية يؤدّي اليمين الدستورية. وستبقى الجزائرُ معه في إطار قيم ومبادئ نوفمبر، وسنكون نحن في هذا الامتحان الصفوفَ التي تلتفّ حوله. ومهمةُ رجلِ أولِ نوفمبرَ المغتالِ سيُواصل في تنفيذها أحدُ تلاميذه المحنّكين. وكان علي كافي المتعلمُ المعرّبُ النبيهُ يعرف كلّ شيء عن الإسلام السياسي، على ماذا يقوم وما أهدافه وما هي محفّزات زعمائه العميقة وعلاقاته مع ردود الفعل العربية وارتباطاتهم مع الدبلوماسيين المقيمين بالجزائر. كما كانت معرفته عن شعبه عميقة وفعلية، واختياره على رأس المجلس الأعلى للدولة بعث الأملَ في قلوب الذين كانوا يريدون أن تكون اللغة العربية في الحين الأداةَ اللغويةَ الوحيدة التي يجب أن تستعملها الإدارة ؛ وبعث الأمل أيضا في قلوب الذين كانوا يريدون مهما كلف الثمن إلغاء من تم القيام به في جانفي 1992.

فخيّب بسرعة الذين كانوا ينتظرون رؤيته يناقضُ قرارات بوضياف. وفي 12 جويلية حُكِم على عباسي وبن حاج بـ 12 سنة حبسا نافذا. وسرَّع في حلِّ آخرِ المجالس البلدية التي كان يحكمها الفيس ولا زالت تنشط إلى وقتها. وهذه البلديات إلى جانب أنها كانت تُستخدم قواعدَ لإطلاق الجهاد، بدّدت الثروة العقارية للدولة دون المبالاة بالتحقيقات حول الوضع القانوني للأراضي أو البنايات مما خلق العديد من النزاعات. أما بالنسبة للغة العربية فبينّ علي كافي أنه متّبعٌ نهجَ هواري بومدين، « فلما تخرج

من كونها لغة الروايات العاطفية القديمة، فهي أيضا لغة التكنولوجيا والإبداع ». ويقول كافي : « وليست اللغة العربية الشرطَ الأساسيَّ للدخول إلى الجنة ». وجاء ردّه على المحامين المدافعين عن الذين حُكم عليهم بالإعدام في قضية اعتداء المطار الذي خلّف عشرات القتلى والجرحى أو قضية الهجوم على أميرالية الجزائر، مخيّبا لآمال الجمعية التي تشكّلت من أجل المناداة بالصّفح ؛ ورفض القائد السابق للولاية الثانية التاريخية طلبات الرأفة والعفو : « فليتوقّفِ القتلةُ عن القتل وسنتكلم في الأمر فيما بعد ! ». وكان في قطاع الشمال القسنطيني الذي كان تحت مراقبته خلال حرب التحرير الوطني يجنِّد المجاهدين ويعطي الأوامر لتسليحهم وتأطيرهم ؛ فقدامى مجاهديّ جيش التحرير الوطني لن يتساهلوا من الجماعات الإرهابية.

علي هارون : عمق وحكمة

كانت ظلالُ الثروة تخيّم عادة على حديثنا مع محمد بوضياف أو عليّ كافي أو عليّ هارون، فقد كنا نبحث عن قياسات تطابق ما كنا نعيشه. اكتشفت عليّ هارون والولاية السابعة وأبطالها ومخادعيها. هذا الوطنيّ الكبير الذي هُمّش طويلا كان ينتمي إلى مجموعتنا بشغله منصبا ينسجم وضميرَه : حقوق الإنسان. وقد دافع طوال حياته النضالية والمهنية عن الكثير من بين أولئك الذين كانوا يعارضون النظام، وأحيانا كان يعرّض نفسه للخطر من أجل القضايا التي كان يؤمن بها. « أن تكون محاميا في الجزائر يجب عليك أولا أن تتحلّى بالشجاعة »، قال أحد زملائه في المهنة. والذين كانوا يعرفونه بالخارج، اندهشوا لما رأوه يدافع عن « الطّغمة »، فتساءلوا في الأمر فأجابهم بأفعاله أنه يقف إلى جنب شعبه وحقوقه محاربا الأفكار الرجعية بالخطاب النيّر ومحترما حقوق الإنسان في مواجهة الإرهاب.

أثناء محاكمة متآمريّ ديسمبر 1967 لما حاول وقتها قائدُ أركان الجيش العقيدُ الطاهر زْبيرِي الإطاحةَ بهوّاري بومدين في عملية انقلابية، رفض عليّ هارون في البداية أن يتأسس في القضية بعدما اتّصلت به نساءٌ للدفاع عن آبائهن أو أزواجهن المتّهمين ؛ فقد كان يرى أن القائد السابق لولاية الأوراس يتحمّل مسؤولية كبيرة في استيلاء الثنائي بن بلّة-بومدين على الحكم سنة 1962. ولكن أمام استغاثة تلك العائلات التي قصدته من أجل الدفاع عن ذويها غيّر رأيه ودخل المعترك. ولاحقا بعد مرور سنين، رأيت

مجتمعين حول طاولة واحدة ثلاثة رجال حمل كل واحد منهم بشخصه خصومات وعداءات فترتهم : القاضي السابق والمحامي الكبير والسجين السابق. يكشف الوقتُ عن أباطيل الطموحات وعن الطابع الزائل للمسارات السياسية، حتى تلك التي سُبكتْ قاعدتُها بالفولاذ الذي تُصنع منه الحرابُ، فانطفأ الجموحُ والهوى واندملتِ الجروح والقروح. وكان في هذا اليوم لذكريات هؤلاء الرجال الذين تقاطعت مساراتُهم في نقاط ساخنة، تميُّزها بالكدر وبهالة مشوشة عن أمور وأحداث خلت، إذْ كانوا يذكرونها بكلمات خالية من الندامة والحسرة والضّغينة.

كان علي هارون يملك هذا العمق وهذه الحكمة اللذين كانا يتجاوزان اللحظة والعوارض والاحتمالات. فقد كانت قضية 1967 الأليمة التي دافع عنها مثل الآخرين قبل وبعد هذا، أمام عدالة لا تنطق بالقانون ولكن بالحكم، كانت كل يوم وطوال النقاشات، آلامًا تحمّلها عن واجب واحتراما للذي استسلم بأغلاله. « يجب التمسك بالأمل »، كتب يوما يقول. فالأمل بالنسبة له يبعث على الحياة، أملُ عوام الناس والبائسين، أملُ شعبه. كان هذا الرجل ذو العزيمة والشجاعة بالنسبة لنا أفضل الضمانات التي تمكّن المجلس الأعلى للدولة من البقاء ضمن حدود الإنسانية. وكان علي هارون يترجم قناعاته ليس بكلمات طنّانة جوفاء ولكن بالممارسات الفعلية تحقيقا للحقوق الإنسان، فقد كان أكثره محاميا منه وزيرا لما كان يدافع عن الذين نُقلوا إلى مراكز الجنوب حُكمًا عليهم بالإقامة الجبرية. وقام بتسريع إجراءات الطعون وطلب من الولاة باستقبال الأسر والعائلات، ولا يستاء إذا رفض البعض من بين المبعدين مكالمته أو خاصمه.

بدأت النداءات إلى العصيان تحديدا بين الـ 7 والـ 14 من شهر فيفري 1992. وحتى يتم خنق مشروع التمرد العام، أمر المجلس الأعلى للدولة باستجواب الناشطين، وهي العملية التي بدأت بشكل غير انتقائي ؛ فتمّ إيقاف الأشخاص حسب مظهرهم وهندامهم. وكان علي هارون يسهر شخصيا على أن يُطلق سراحُ الأشخاص المسالمين بعد التأكد من حالاتهم ليعودوا إلى أهليهم في أسرع وقت. فالأشخاص المبعدون إلى مراكز الاستقبال وأصبحوا بهذه الصفة معتقلين، كانوا قد نظّموا أنفسهم في الغالب مجبرين ومكرهين من قبل عدد من المتطرفين ممن أعلنوا أنفسَهم أُمراءَ وكانوا يطبقون قانونهم باستعمال العنف الجسدي. وواجه علي هارون المنعَ الذي

أملاه هؤلاء « الأمراءُ » بعدم استقبال ممثليّ الدولة والمنظمات الإنسانية. وفي تقييمه الأول لنتائج عمليات الإبعاد الإجبارية، ألحّ علي هارون على الظروف المناخية وغياب المرافق الضرورية، وسعى مجتهدا من أجل غلق أكبر عدد من هذه المراكز في أقرب الآجال.

كنا مطّلعين على تقارير المرصد الوطني لحقوق الإنسان، وكنا نسهر على تقديم الإجابات في أغلبها إيجابية على الملاحظات وتوصيات هذه المؤسسة ؛ فقد كان انشغالنا منصبا حول إعادة استرجاع ثقة الجزائريين باهتمامنا بمشاكله وبدرجة أولى بمشاكل عائلات الذين حُجزوا بمراكز الأمن. وباسم المجلس الأعلى للدولة رخّص علي هارون بالزيارات للمنظمات الوطنية والدولية لمراكز استقبال الموقوفين، ما سمح مثلا للجنة الدولية للصليب الأحمر (CICR) بزيارة مراكز رڤان والهمري وورڤلة وبرج عمر إدريس ؛ كما رخّص لمنظمة العفو الدولية *Amnesty* بزيارة المعتقلين برڤان، وهي المنظمة التي لم تكن أبدا متسامحة مع الأنظمة القائمة.

كان علي هارون منارة من الاعتدال والنزعة الإنسانية أبطل نورُها وهجَ الأهواء المتربّصة. كان لي عشرَ سنين من بعد الدليلُ – إذا كان ذلك لا ي يزال ينفع – أن الذي يُعلي من شأن الرجل ويزيده عظمةً هو ثباتُه في أفكاره التي يؤمن بها.

تيجاني هدّام : برغماتي وواقعي

التقى تيجاني هدّام خلال الفترة التي كان فيها رئيس جامعة بباريس بوُعاظ ودعاة وأساتذة في العلوم الإسلامية ومثقّفين مسلمين متميّزين وأيضا بأئمة مبعوثين من قبل دول محافظة توظّف الإسلام لصالحها بالفتاوى الغريبة والقراءات الضيقة لنصوص القرآن. وكان يعلم ما كانت تخفيه خطاباتهم وأهدافهم غير المعلنة. وقد فهم تيجاني هدّام أنه إذا لم نتحرك ونفعل شيئا، فسيَجرّ الإسلامُ الرّاديكالي البلدان المسلمة إلى دوّامة من العنف لا نهاية لها حتى يفكّكها ويخرّبها. ولم تصدُق مقولة « الدين أفيُون الشعوب » أبدا مثلما صدقتْ في أواخر هذه القرن العشرين. التحق بنا الرجل إلى المجلس الأعلى للدولة للدفاع عن الإسلام الحقيقي وترقية القيم الإنسانية. انتشرت السّلفية في أوساط واسعة من المجتمع وكان ذلك عن طريق المساجد أولا، وأفسد الفيس دورَ هذه الدور للعبادة وحوّلها عن وظيفتها الحقّة، إذْ جعل منها واسطة

للتخطيط للعصيان والتمرد ؛ فحتى قبل تشريعيات 1991 تمّ اتخاذ عدد من الإجراءات لحماية المساجد من تأثير خطابات المتعصبين. والمرسوم التنفيذي الذي صدر في هذا الشأن بقي حبرا على ورق أمام تعنّت وتجاوزات الدّعاة الأصوليين المؤيّدين من قبل جحافلَ من المناضلين المجنّدين من أجل فرضهم على الأمة. أما الأئمة الرسميون الذين تخلّت عنهم الوصاية فطُردوا من العديد من المساجد ومُنعوا اعتلاءَ المنابر. ولما أعلن عليّ بن حاج أنه « لن يحترم » القانون و« الجموع » تحت قدميه، تراجعت الدولة إلى الوراء ؛ فلا يمكن تجسيد الإرادة السياسية عن طريق محافظ شرطة الحيّ أو موظّف من وزارة الشؤون الدينية، وإنما هي من مسؤولية رئيس الجمهورية الذي هو ملزمٌ دستوريا بفرض احترام القوانين. فإنها هذه هي النكوص المتتالية التي أدت بالأصوليين – مستمرّين في اندفاعهم – إلى رفع أصواتهم تحت نوافذ بن جديد ويصيحون عاليا : « الشاذلي برّا » (ارحل أيها الرئيس !). فقام المجلس الأعلى للدولة بعمله من أجل إعادة للمساجد دورها الحقيقي : الصلاة، قراءة القرآن، ومكان تُجمع فيه الصدقات التي يتقدم بها الكرماء من المصلّين. وبذل تيجاني هدّام كل جهوده من أجل إنجاح هذا المسعى. كان تيجاني رجل علم عرف ربّه بنور المعرفة وحبه للعلماء وباستعادة صرخة الاندهاش لذلك العالم الذي اكتشف النظام الساعي المذهل في ميكانيكا الأجرام السماوية. وآية القرآن المفضلة لديه لأنها تتحدث عن القبة الزرقاء (السماء)، السلام، الانسجام والنور، هي « إنَّا أنزلنَاه في ليْلة القَدرِ » ؛ كان تيجاني هدّام علمًا ووعيًّا وتواضعًا.

كان يسكن بفيلاّ صغيرة بشارع داڤير بوسط العاصمة حيث كان يستقبل عادة الأصدقاء والمجاهدين. ولما أصبح يقيم بقسنطينة سنة 1955 قام بصفته طبيبا جراحا بمداواة العديد من جرحى جيش التحرير الوطني بعيادة الإخوة غزلان بحي Bellevue. وكان ذلك نقطة التقاء وتوافق أخرى مع علي كافي الذي كان يحترم كثيرا أصحاب البدلات البيضاء لجيش التحرير الوطني أمثال الدكاترة تومي وبوذراع واليمين خان والمسؤولة عن مستشفى الولاية الثانية البطلة مريم بوعتّورة. والبروفيسور تومي الذي التحق بالولاية الثانية سنة 1957، أعطى لابنه اسمَ السَّبْتي تخليدا للمجاهد السَّبْتي بومعراف الذي ساعده رجالُه على تجاوز خطّ موريس الذي بدأ صيتُه وقتها يذاع. كانت الثورة دائما حاضرة في المجلس الأعلى للدولة، فقد كانت تقرّبنا إلى بعضنا

البعض وتزيدنا وحدة وتعزّز قناعاتنا إزاء أولئك الذين نسوا لماذا قدم شعبنا كلَّ تلك التضحيات الجسام.

كان لتيجاني هدّام أفكارٌ بسيطة ولكن سديدة حول كيفية قطع الطريق أمام الإيديولوجية الأصولية التي كانت تتغذى من الفتاوى الآتية من الخارج. فقد كان يرى بضرورة إعادة الاعتبار للمرجعية الفكرية المالكيّة ذات الأغلبية في الجزائر ؛ بحيث تُقدّم الفتاوى وتُذاع من قِبل سلطة دينية مركزية، ولا يحق لتلك الفتاوى أن تخرج عن إطار خدمة الانسجام في العائلة الجزائرية والسلم في المجتمع ومعرفة الإسلام عن طريق الاجتهاد وليس بالتقليد العقيدي الذي يتناقض جوهرُه مع من نكون نحن وما نريده.

إن إعادة استرجاع الفضاءات التي غزتْها العقيدةُ السلفية يجب أن يتمّ عن طريق أعمال سلمية تبقى متواصلة على المدى الطويل، بالمدرسة والمسجد ومع الصحافة وبخاصة مع علماء الإسلام وكذلك بطبيعة الحال مع الأحزاب السياسية التي تتبنى قيم الحداثة والتقدم في برامجها. وكان ذلك نقاشا آخر ذا ارتباط بما كان ينتظر النخبَ المدنية والعسكرية القيام به بعد مرور المرحلة الانتقالية وعودة الهدوء إلى البلد.

لم يكن تيجاني هدّام في المجلس الأعلى للدولة ليلعب دور الإمام، ولم يكن ليلقي علينا في كل مرة خطبا في مبادئ الإسلام ولا حتى في الطابع الديمقراطي والجمهوري للدولة، فما كان يجري في البلاد جعل كلَّ خطاب في هذا الاتجاه لا جدوى منه، كما لم تكن الظروف مواتية لخطاب العقل. كان الرجل براغماتيّا وواقعيا ولكن بصبغة من الحزن على أية حال، يشارك في الاجتماعات الخاصة بالحالة الأمنية، وغالبا ما نجده أكثر عزما منا لأنه كان يغضب بشدة وهو يرى المشعوذين يشوّهون الإسلام.

رضا مالك : « اصمدوا فسوف نجتاز هذا الوضع »

التحق بنا رضا مالك في المجلس الأعلى للدولة بعد اغتيال بوضياف، فأضاف إلى فريقنا تجربته كصحفي وكدبلوماسي. وكان يعرف كل قنصليات العالم تقريبا. ولم تكن عزلتنا النسبية لتُحزنه كثيرا، إذْ قال أنه لا يريد إلا أن تستعيد الجزائرُ سمعتها وهيبتها لدى أصدقائها وشركائها، وأن المشكل لا يكمن في الآخرين بل فينا نحن.

كان رضا مالك سفيرا ببلغراد وباريس وموسكو وواشنطون ولندن. وكان انفراجُ قضية الرهائن الأمريكيين المعتقلين بإيران في جزئها الأكبر بفضل ذكائه وحنكته.

وانتهى المطاف بهذا الرجل ذي الثقافة العالية والمحبِّ للسلم الذي لم يسمعه أبدا أحدٌ من بين الذين خالطوه يقول كلاما ثم يخالفه، والذي أثارته الوحشيةُ والهمجيةُ التي أنزلهما المتطرفون على شعبه، بأن أصبح يتحدث بلغة المحارب : « يجب أن يغيّر الرعبُ من معسكره ! ».

وبعد نهاية مهمة المجلس الأعلى للدولة، أصبح رضا مالك رئيسا للحكومة مع اليمين زروال. وكانت الجماعات الإسلامية المسلحة وقتها تطلق العنانَ لجنونها الإجرامي، تقتل الجزائريين دون تمييز ولا ترى أحدا بريئا والكل مرتدّ عن دينه في نظرها. مرتدّون همُ الذين لم يأتوا لنُصرة عباسي وبن حاج يومَ تمَّ اعتقالهما في جوان 1991، مرتدون همُ الذين لم يلبّوا النداءات إلى العصيان العام، مرتدون همُ المجنّدون في الجيش والصحفيون ومعلمو وأساتذة الفرنسية والرياضيون والموسيقيون، وفي كلمة واحدة كل الناس أو تقريبا كلهم يعدُّ مرتدا يُباح دمُه.

ومورست على اليمين زروال ضغوطاتٌ دولية لإرغامه على ردّ الاعتبار للفيس. وباتت صناديق الدولة فارغة. وعُقدت المشاورات بين كبريات القنصليات الغربية للبحث عن أفضل الوسائل لإخضاع النظام الجزائري. وواجه رضا مالك حيثما وُجد الحقائق ولم يخضع للأمر الواقع، وكان يردد عادة : « علينا برباطة الجأش.. فلن تبقى الأمور على حالها ! ». لم يكن رضا مالك من المتفائلين السّذج، فتجربته التي اكتسبها في حرب التحرير الوطني سمحت له بفهم الأمور وتحليلها وتقويمها، والمحن التي كان يمرّ بها بلده في بداية هذه السنة لـ 1994، لا تساوي شيئا بالمقارنة مع تلك التي شهدها لما كانت الثورة في مواجهة قوات الجيش الفرنسي المصنف الرابع عالميا ؛ وتجاوز الجزائريون كل المحن والصعاب والآلام لأنهم كانوا موحّدين ومؤمنين بقضيتهم.

وكان يكفي أن يتفق الفاعلون السياسيون حول الأهمّ لرؤية الأمور تتغير. وكان رضا مالك ينادي إلى الوحدة لمنع الأجنبي من إيجاد أدنى تصدّع في صفوفنا ؛ الوحدة من أجل القضاء على الإرهاب، الوحدة من أجل تحمل الصعاب الاقتصادية، الوحدة من أجل رؤية المؤامرة تنحلّ وتنفكّ والجزائر تنهض عزيزةً. ونشر مالكٌ في 6 أفريل 1994 مقالا في جريدتيْ الخَبَر والوطن للتنديد بالصمت المتواطئ للأحزاب أمام الإرهاب. وكانت مبادرته تبدو معاكسة لمسعى زروال الذي كان يريد إقناع قادة الفيس بالدعوة

إلى إنهاء العنف. ولا تهم التفاصيل حول الذي جرى بين قائديْ الجهاز التنفيذي، لأن في الـ 10 من أفريل يجبر رضا مالك على الرحيل.

وبعد مرور سنوات، لما علمت أن سِي رضا قد تمّ نقله إلى مستشفى عين النعجة، ذهبت إلى زيارته، وكان ذلك في 27 جويلية 2017 بيومين قبل وفاته. « إني في صحة جيدة وقد سمح لي الأطباء بمغادرة المستشفى »، ردّ عليَّ قائلا. حاول المسكين مخادعتي لأنه بعد بضع ساعات من عودته إلى بيته صعدت روحه إلى بارئها. كان الوقت يمرّ سريعا مع سِي رضا.

وأثناء هذه الزيارة بعين النعجة حدثني عن مفاوضات إيفيان فقال لي : « ألا تعلم أنه كان علينا الصمود وينتظرنا عملٌ كبير لمواجهة الفرنسيين الذين كانوا يريدون بأي حال من الأحوال أن يقنعونا بتقسيم الجزائر ؟ » : نعطيكم الشمال ونحتفظ نحن بالصحراء، ثم نعود للتفاوض بعد سنوات. « وكنا نحن مطّلعين على تجربة الفيتناميين الذين قبلوا بتقسيم بلدهم، فانجرّ عن ذلك كما هو معلوم حرب دامت عشرين سنة. صمدنا وانتهى المطاف بديغول إلى الخضوع ». وفي الوقت الذي كان هو يتكلم، عادت بي الذاكرة إلى سنوات المجلس الأعلى للدولة وفجأة اتّضح لي أمرٌ : لماذا كان سِي رضا أثناء اجتماعاتنا مع علي كافي يقول : « علينا برباطة الجأش.. فلن تبقى الأمور على حالها ! » ؛ فقد كان يعلم مدى ثقل وإمكانات بلده، وكانت له ثقة في الموارد التي كان يملك شعبه.

وقد تكلم هذا الرجل الحفيُّ والدبلوماسي إلى النخاع من كل قلبه مع العسكريين الذين بدؤوا بالتردد لما قال لهم أن : « المشكل لا يكمن في الآخرين بل فينا نحن ».

سيد أحمد غُزالي يستقيل

في الـ 8 من جويلية 1992 يستقيل سيد أحمد غزالي عن منصبه كرئيس للحكومة، ثم يُعوّض بعبد السلام بلْعيد. لم يكن أبدا رحيل غزالي عقوبة أو انعداما للثقة في حقّ الرجل. فقد واجه غزالي أصعب فترات تصاعد المدّ الأصولي وانتخابات ديسمبر 1991 المجهضة واستقالة الشاذلي بن جديد وإيقاف المسار الانتخابي واغتيال الرئيس بوضياف وموجة الإرهاب الأولى. وسيَّر الأزمةَ المالية وتداعياتها على الحياة اليومية للمواطنين بكثير من الحكمة، فقد قام بوسعه في وضع شديد التعقيد ؛ وتلقى العديدَ

من الهجومات استهدفت شخصه والكثيرَ من محاولات زعزعة الاستقرار، ولم يعفيه مجلس جبهة التحرير الوطني من أية مكيدة، إذْ كان نوابُ الحزب الواحد سابقا يحضّرون بوقاحة انتقالهم الشخصي إلى الغُول الأصوليّ الذي كان يُرعد ويُجلجل في الشوارع. واجه غزالي الوضع بشجاعة وصبر وأناة، فقد كان من زمرة إطارات الأمة الذين عبّروا بأفعالهم ومساعيهم أنهم يضعون الجزائر فوق كل شيء ؛ فمن دون حضور هؤلاء الرجال والتزامهم بالواجب الوطني، ما كانت صرخة بوضياف القلبية لتكون سوى مجرد شعار فاقد الصدى والمستقبل.

لم يكن غزالي أبدا من أنصار استئصال الظاهرة الأصولية، فكلمتا « استئصال » و« استئصاليون » رهيبتان، لم تكن مستعملة في قاموسه، إذْ يُستشف منهما هوّةٌ من المعاناة والدموع والدم، ويوحيان بإبادات مروّعة ورهيبة. فمن ذا الذي بإمكانه أن يفكّر بدم بارد، إلمْ يكن متطرفا لا قلب ولا روح له، أن يقتلع من جذورها بالتقتيل الأفكارَ التي لوّثت عشرات الآلاف من الجزائريين ؟ وكان غُزالي يظنّ أنه بالإفصاح عن قناعاته هكذا في العلن يمكنه إيجاد تزكية لدى الإسلاميين ؛ وكان الرجل مؤمنا مطبقا لتعاليم دينه، وكان يفهم الإسلام مثلما كان يفهمه أغلبية إخوانه في الدين، والاجتهاد كان يعني بالنسبة له العقل السليم والاعتدال والتسامح والسلم. أما الأصوليون فكان لهم تأويلٌ طائفي لرسالة القرآن، يختلقون لله كلاما ابتدعوه، والويلُ لمن يشكك فيما يقولون ! الذين انغلقوا على أنفسهم في عالم ضيق حرجٍ منعزلين بعادات وطقوس ومظاهر في اللباس والسلوك خاصة تختلف عمن سواهم.

لم يكن غزالي يرتدي ربطة عنق لأنها كما يقول تسبب له الحرج عندما يقوم للوضوء، وكان يفضل ربطة العنق في شكل فراشة حتى لا يجد حرجا عند الركوع والسجود. وكان لهذه المسألة المرتبطة بربطات العنق أنها استحالت إلى موضوع فتوى اعتدّت هذا السلوكَ اعتدائيا ومنافيا لما جاءت به تعاليم الإسلام وتقول بدخول إلى النار كل من صنع هذه الربطة ومن وضعها في عنقه.

كنت أتساءل كيف كان لهذا الرجل المهذب والذكي وثاقب الفكر أنه لم يدرك أن هذه الحركة التي كان يغازلها إنما كانت محوّطة ومسوّرة نهائيا وبإحكام في أوهامها وتخيّلاتها.

لم تلقَ إشاراتُ وتلميحاتُ غزالي أي صدى، فالانتخابات التي كان يتمناها « نظيفة ونزيهة » لُطخت بكثير من التلاعبات والغش، ما أدى إلى نتائج رهيبة في الدور الأول ؛

وعادة لا نطرح السؤال التالي : « لماذا تنحى غزالي بينما لم يضعف ولم يتراجع في الوقت الذي وصلت فيه الأزمة إلى ذروتها ؟ ».

كان محمد بوضياف شديدا مع الشاذلي بن جديد، وكان مقتنعا أن حكم هذا الرجل قد أدّى بالبلد إلى الهاوية. وكان يجمع ويضمّ في تحفظاته كل أولئك الذين عملوا إلى جنب الرئيس السابق. ولما استقبل العربي بلْخير – في لقاء دام ساعتين –، لم يكن يفتأ يقول لي : « يا له من رجل ! للأسف أنه كان جدّ مقرب من بن جديد ! ». ولم يكن يريد أن يقول الجزائريون : « انظروا، إنه يختار الأشخاص أنفسهم ويعيد الأمر إلى ما كان عليه ! ». وكان غُزالي في نظر بوضياف بشكل من الأشكال – ولم أتفق أبدا فيما يخصني أنا مع هذا الاستنتاج – يعدُّ من بين أولئك الذين أخطؤوا الاعتقادَ أن الانتخابات مع الفيس كان بإمكانها أن تكون نظيفة ونزيهة. وكان بوضياف يتكلم عادة عن الخطإ التراجيدي الذي ارتكبه الذين نظموا الانتخابات التشريعية. « لم يفهموا أنه لا يمكن لطريق الله أن تخرج من الصناديق، ولا يمكنها أن تخضع للنقاشات ؛ وكان النظام يخاطب الأصوليين بلغة المواطنة وهم يجيبونه بالعقيدة، أي قال الله قال الرسول. فلم يكونوا مواطنين وإنما كانوا مؤمنين ».

نفّذ غزالي أوامر الرئيس لإقناع الفيس بالمشاركة في الانتخابات، ولم تكن سبر الآراء تمنح فوزا للأصوليين ؛ فيا له من خطإ ! فقد كان مستشارو بن جديد يريدون « إغراقهم في طِفاح فيضٍ من الديمقراطية »، لكن « الزيت المقدّسة » هي التي طفحت على سطح الماء. « لقد أخطأنا في الشعب »، كان بإمكانه أن يقول أيضا. في الحقيقة لم يكن لا غزالي ولا بن جديد من قرّر الذهابَ إلى الانتخابات، ولكنها الديناميكية المحتومة التي حركتها مجموعة من العوامل. وكان بن جديد ونظامُه عائمين في سيل عارم من الفوضى ويريدان أن يجعلا من الانتخابات طافية إنقاذ لهما، وضمن غزالي إمكانية إجرائها. ويعدّ من الظلم تحميل هذا الأخير مسؤولية التحاليل الخاطئة التي ارتكبها الآخرون.

وليس غزالي هو من أعدّ ودبّر قانون الانتخابات الذي كان من المفروض في تصوّر صانعيه ضمانَ فوز جبهة التحرير الوطني، وإنما حزب مهْري الوحيدُ بالمجلس الوطني الشعبي هو من قام بذلك.

لم يكن غزالي يواجه خصوما سياسيين بل أعداء قساة يستعملون القذفَ والكذبَ واللّعانَ لمنعه من التقدم، وكانوا يخشون من رؤيته ينجح. وفكّر بوضياف في فترة

من الفترات بدعوة سعيد سعدي الذي أُعجب بخطاباته ومواقفه الواضحة، فلم أكن أعلم ما كان بإمكان الثنائي أن يقوم به. كان غزالي يريد أن يكون مسيّرا وفقط، أما سَعدي القوي بدينه – اللّائكية، ثقافة الآباء المرتكزة على القمم الوعرة لجبال جرجرة – فكان يظهر ديماغوجيا من حيث أنه كان يرفض قبول أنه كان يوجد أفكارٌ غير أفكاره في الجزائر. لست هنا لأدين قناعات سَعدي. وهذا الرجل لم يصطف لأسباب مرتبطة بالحكم إلى صفّ الذين خاضوا في سياسة السّوء. والذين كانوا يتبنون أفكار حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية (RCD) كانوا أقلية في البلاد، ولم يعد بوضياف إلى الموضوع ثانية آسفا.

والرئيس الذي كان لا يركز إلا على الأهم من دون لفّ ولا دوران، لم يكن يقدّر المشاكل الكبرى التي كان يواجهها غزالي منذ ما عُيّن على رأس الحكومة، لم يكن يقدّر مدى صعوبة الأمور مع بن جديد الغائب في المضمون والحاضر والحذر والمدقق في الشكل. وكان بوضياف يقدّر صراحة رئيس الحكومة وكان للاثنين نفس النظرة عن الواقع الذي كان المحيط بهما. ومع الظرف الجديد رأى غزالي بوجوب فتح صفحة جديدة.

تنحّى غزالي بمحض إرادته، في الوقت الذي أصبح للمجلس الأعلى للدولة رئيس جديد. ورأى بوجوب تقديم استقالته حتى يسمح لعليّ كافي تعيين رجل آخر على رأس الحكومة يختاره هو بنفسه. « أنتم محتاجون إلى رئيس حكومة تعيّنونه بأنفسكم ». وتلقى غزالي نيرانا من جوانب مختلفة، من سابقيه على رأس الحكومة ومن قيادة جبهة التحرير الوطني ومن وسائل الإعلام المتلهّفة لنشر الأخبار السيئة، فلم تترك له الإشاعة المغرضة أي مجال إلا وقد لوثّته. فـ « التّشبثُ المَرَضيّ بالكرسي » الذي ندّد به قد تغلّب عليه. تلكمُ هي « موازين قوى الشّر » كما سمّاها التي تسبب في مقتل بوضياف.

بلعيد عبد السلام

بلعيد عبد السلام رجل كامل الصفات، عنيد في يقينياته ومتصلّب في عداواته كما في صداقاته. وكان رجل الصناعة إلى أبعد حدّ ورجل « الصناعات المصنِّعة ». فنسيجُ المصانع والشركات الوطنية التي أقامها عبر التراب الوطني أدخل الجزائر في صفّ القوى الناشئة. وكان قائد تأميم المحروقات وأنشأ مجمعا للتّقنوقراطيين الأكفاء المتفانين في عملهم، وبصفته معروفًا عنه صراحته وغضبه المتزايد، استفاد في الوقت الذي كنا

نفكّر فيه لضمان قيادة الحكومة من الأحكام الإيجابية لدى الكثير من الإطارات التي تشهد له بالكفاءة في العمل وبالأمانة والنزاهة.

وللرجل تاريخه الذي يشهد له، فقد أدهشتنا حنكته وثباتُه المميّزان في حلّه قضية فيينا لما اقتحم كارلوس[26] ومجموعته من الكومندو القاعةَ التي كانت تُجرى فيها أشغال منظمة الأوبيب. وقيل أن زكي يماني وزير البترول السعودي اللاّمع كان مدينا له بحياته. والعديد من النوادر الأخرى المرتبطة بطريقته في سحب البساط من تحت أرجل الذين كانوا يحاولون – مستغلّين مراكزهم – لعب دور الوسيط بين المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين وشركائهم الأجانب. وكان ذلك يحدث بهذا الشكل حقيقة، وقد سمعته شخصيا باللجنة المركزية من بلعيد نفسه. إذْ لما وصل المتفاوضون إلى وضع آخر نقطة على العقد، رجع بلعيد عبد السلام بالحديث إلى السعر فقال مخاطبا الحضورَ المندهشَ : « أيها السادة، وأين هي نسبتي الـ10 % ؟ ». « نسبتك الـ10 % ؟ ». « نعم نسبتي الـ 10 !% ». وعموما بعد المشاورات والأخذ والعطاء تم منح الـ 10 %. فقال حينها : « من الأحسن حسمها من سعر عرضكم، وهذا ربح يضاف إلى الجزائر ». وهو الذي أقنع بالتصويت لصالح القانون الذي يمنع اللجوء إلى الوساطة في عقد الصفقات العمومية.

وصدر القانون رقم 78/02 في 11 فيفري 1978 لمنع العمل بالوساطة بين المتعاملين العموميين والشركاء الأجانب، وكان موجّها خصيصا لسد الطريق أمام مسعود زوڤار[27] الذي كان ظلُّه يرتسم أكثر فأكثر وضوحا على خلفية طاولة المفاوضات. وتم إلغاء هذا القانون بالقانون رقم 88/29 الصادر في 19 جويلية 1988 ؛ فقد جعلت نهاية الاحتكار في التجارة الخارجية هذا الإلغاء أمرا ضروريا.

وبخصوص « المحفل المافياوي » الذي كان مسعود زوڤار على الأرجح قائده الأكبر في العشرية 1980، ولما تمّ إيقاف هذا الأخير واستنطاقه مطوّلا بأوامر من الرئيس بن جديد، فقد تبيّنّ أن الاتهامات الموجّهة للشخص المستعار لبومدين حول عمليات الاختلاس كانت غير مؤسسة. وكونه كان يتميّز بالحصافة والمهارة لا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية، كان مسعود زوڤار بمثابة القناة السرية التي كانت تسمح لبومدين الاتصالَ سرّيا مع بعض الحكومات الأجنبية دون المرور على القنوات الدبلوماسية الرسمية.

---

26. إيليش راميزاز سانشيز المدعو كارلوس، إرهابي من أصول فنزويلية، منفذ عددا من الاعتداءات بفرنسا.

27. قريب ومؤتمن أسرار هواري بومدين.

كان عبد السلام هذا الرجلُ العنيد المدقق يشبه الصّخرة الصامدة التي يأتي يصطدم إليها أولئك الذين كانوا يحاولون تجويعنا بالدعوة علنا إلى وضعنا في حصار.

وسمحت ردود الأفعال التي أثارتها كتاباتُ بلعيد عبد السلام وغذّت النقاشاتِ بتسليط الضوء واسعا على فترة ما قبل 1954، فترةٍ غنيةٍ بالبطولات والأخطاء والغموض أيضا. والفرصة بالنسبة له هي أن هذه القضايا كانت تهم في تقدير مدى الشجاعة والحكمة والعزيمة التي كان يتمتع بها بوضياف، إذْ كل المؤرخين يتفقون على القول أنه بفضله هو وثلّة من الرجال تمّ حلّ عقدة الشقاق والخصومات عشية اندلاع الثورة.

وكان إعلان « اقتصاد الحرب » المشهور قد أصاب هدفه عندنا، فلم يكن لدينا المال وكانت حاجياتنا كبيرة. وفهمنا هذه الصيغة « اقتصاد الحرب » أولا على أنها اتكالٌ على النفس، والاكتفاءُ بالقليل مما كنا نملك في انتظار ما هو أفضل. كان يعدّ « اقتصاد الحرب » الذي أقامه عبد السلام في تصوّرنا التسييرَ البراغماتي والشجاعَ للفاقةِ والعِوز، والمجهودَ من أجل الإنتاج أكثر في القليل من المصانع التي تبقت لنا والحقول، والتكافلَ العائلي، وتقنينَ الاستهلاك والصبرَ. غير أنه تبيّن لنا عمليا أن الشعار لم يكن قابلا للتطبيق، فالفكرة التي تقدم بها بلعيد عبد السلام والتي تقوم على أساس إنشاء حالة استثنائية، كانت معقولة لأنه كنا مرة أخرى لنفرضَ على المواطنين قيودا ونجمّدَ الفعل السياسي مما كان ليُبعدنا عن المجتمع المدني ؛ ولم يكن في مقدور مخترعه أن يعطيه مضمونه، ما جعلنا إذًا غير قادرين على الاستجابة إيجابيا لشروط ومتطلبات سِي بلعيد حتى ننتهج هذه السياسة.

كان عبد السلام ضد اللجوء إلى صندوق النقد الدولي (FMI)، فقد كان لا يقبل أبدا الخضوع للشروط المهينة لهذه المؤسسة الدولية التي كانت علاجاتُها في أغلب الحالات أكثر دمارا من المعانات التي كانت تدّعي التخفيف منها. فلم يكن وزير الصناعة السابق تحت حكم بومدين ليواجه عن طيبة خاطر التفقيرَ المنتشرَ على مستوى فئات الشعب الواسعة واغترابَ القرار الوطني ورهنَ ثرواتنا الطبيعية على المدى الطويل.

وبعد سنين مرّت، هاجم الجنرالَ محمد تواتي الذي وصفه بلعيدُ على أنه هو المسؤول عن « سقوطه » في 1993 لما تمّ إنهاءُ مهامه كرئيس للحكومة. أعطي هنا الأسباب الحقيقية لرحيل بلعيد عبد السلام، ومحمد تواتي لم تكن تربطه أية علاقة لا من قريب ولا من بعيد بالقرار الذي اتخذه المجلس الأعلى للدولة[28].

28. أرجع إلى مقالي التوضيحي حول رحيل بلعيد عبد السلام الذي نُشر في 31 جويلية 2007 في إحدى الصحف الجزائرية، ومساهمة صالح مبروكين بخصوص نفس الموضوع في شهر أوت 2007.

فقد جرت الأمور بالشكل التالي : لما جاء الاقتصادي عبد المجيد بوزيدي المستشارُ بالرئاسة يخطرُنا أن الأرصدة التي كان يتكلم عنها بلعيد عبد السلام (600 أو 900.000 دولار) هي مدّخرات المهاجرين المودعة في بنوكنا، خضعنا لحكم الواقع ؛ ولم يكن لدى بلعيد حلول ممكنة لحل الأزمة المالية، وعليّ كافي الذي كان يؤيّده إلى وقتها انفكّت عنه أوهامُه ؛ فقرّرنا عليّ كافي وأنا شخصيا باسم المجلس الأعلى للدولة عقد جلسة عمل مع رئيس الحكومة لمعرفة أكثر ما كان ينوي فعله لمعالجة الوضع الاقتصادي للبلد. فاستقبلناه بالإقامة الرئاسية بزرالدة بالقرب من سيدي فرج ودخلنا معه في نقاش حول المسألة التي كانت تشغلنا. فأدركنا سريعا أنه لم يكن لديه حلّ يملكه بين يديه لتحسين الأوضاع، فقال لنا متملّصا : « لست مختصا في الاقتصاد، غير أن لي تصور من جانب نادي باريس ». فاقترحنا عليه عندها تعيينَ وزير للاقتصاد لتقديم حلول، فوافقنا في ذلك. ثم التقينا جميعًا مجددا في الغد الموالي عند كافي دائما، حيث فاجأنا هذه المرة بالقول : « إن تعيين وزير للاقتصاد سيكون له معنى سياسي ».

هل فهم أن ذلك كان دليلا على ارتياب أبديناه اتّجاهه ؟ ولطمأنته أضاف كافي قائلا : « فما دام هذا الوزير ستعيّنوه أنتم بنفسكم ويعمل تحت أوامركم، فأين هو المشكل ؟ »، فبقي عبد السلام صامتا لا يقول شيا. فهمنا إذًا أنه لم يكن يريد سماع حديث عن وزير للاقتصاد بينما لم يفتأ يقول لنا أنه لم يكن مختصا في الاقتصاد. فسألت أنا بدوري : « والملتقى ؟ »، فردّ عليَّ قائلا : « أما بالنسبة للملتقى فأنا موافق مئة بالمئة ».

والملتقى الذي يفتقر إلى منشط كفء وقادر على تحديد محاور التفكير والتحليل وجمع وسائل وأدوات التنفيذ مضيعةٌ للوقت. ولهذه الأسباب قررنا تغيير رئيس الحكومة. وفي الوقت الذي أبلغناه نهاية مهامه قال لنا : « ناديتموني فأجبت حاضرا، واليوم تطلبون مني الرحيل وها أنا أرحل. واعلموا أنني لن أكون أبدا صاحب عتاب ولوم واحتجاج ». وبقي عند كلمته طويلا.

وهذا الملتقى تكفّل بتنظيمه عبد المجيد بوزيدي، حيث قام بجمع أحسن وأبرز خبراء الاقتصاد الجزائريين الذين أوصوا بعد النقاشات باللجوء إلى صندوق النقد الدولي. وقام عبد الوهاب كيرمان المدير العام للبنك المركزي بمحاولة أراد من خلالها أن يُرجعَنا عن قررنا، فأجبناه عليّ كافي وأنا أن القرار قد صدر عن أغلبية المشاركين في الملتقى وعليه فإنه سيُحترم.

مهمّة معقّدة

بلغنا سنة 1993 ونحن لا زلنا تحت صدمة رحيل محمد بوضياف، وكانت حيرتنا كبيرة وكذلك عناؤنا، ولكن لم يكن لنا الحق في الاستسلام وترك الآخر يقضي علينا، فكان على المجلس الأعلى للدولة أن يكمل مهمته. كنا على المستوى الأمني في موقف دفاعي أكثر. وفي 4 جانفي يقوم وزير العدل بتنصيب المحاكم الخاصة[29]، التي أسند لها اختصاص التحقيق والتبت في قضايا الإرهاب. وفي 7 فيفري قرر المجلس الأعلى للدولة مواصلة العمل بقانون حالة الطوارئ، وفي 16 من نفس الشهر يُرفض طلب النّقض لصالح الشيوخ المعتقلين.

وباسم الجيش يحرّر الجنرال محمد تواتي يوم 10 مارس نصّا يؤكد فيه توجّهنا وخياراتنا واستعدادنا لاستقبال كل المقترحات المبنية على أساس بناء دولة عصرية وجمهورية واجتماعية ومتسامحة. وقامت معظم الجرائد بإعادة نشر هذا النداء على صفحاتها. ولم يأتِ هذا التوضيح إلا تذكيرًا بما قلناه وما قمنا به منذ ما بدأ الفيس عصيانه ومحاولته قلب النظام، وطمأنةَ المواطنين بشأن تماسك الجيش ووحدة قيادته.

وكان البعض مترددا في أن يُقحم نفسه في هذا المعترك، وهذا أقل ما يمكن قوله بشأن هؤلاء. وكان ذلك راجعا إلى الظرف المميز بالتشاؤم وثبط العزيمة الذي كان يسود الجزائر، حيث كان لاغتيال شخصيات بارزة في المجتمع المدني تأثيرٌ ردعيٌّ على كل مبادرة تسير في الاتجاه الذي كنا نريده، بمعنى حضور حول نفس الطاولة أكبر عدد ممكن من الفاعلين السياسيين. فكان يجب أن يقحم الجيش الوطني الشعبي نفسه بصفته مؤسسة وطنية عبر ثلاث شخصيات من كوادره، وهم الجنرالات محمد تواتي والطيب دراجي وعبد المجيد تاغريرت إلى جانب العقيد يوسف الخطيب في جيش التحرير الوطني قائد الولاية الرابعة التاريخية. ففي إطار هذه اللجنة للحوار الوطني تمّ تحرير أرضية الانتقال السياسي لمدة ثلاث سنوات والتي انتهت إلى رئاسة اليمين زروال. وبذلَ ممثلو الجيش كل ما في وسعهم لإنجاح المهمة المعقّدة التي كانت تقوم على تقريب وجهات النظر وشرح مسعانا في العمل وطمأنة الآخرين بخصوص نوايانا. « لا نريد البقاء في الحكم، ولا نريد تنصيب ديكتاتورية عسكرية ؛ وسنقوم بكل شيء لما يسمح به الوضع الأمني حتى يعود البلد إلى الانتخابات ». فكان العسكرُ يتصلون

29. المؤسسة بالمرسوم التشريعي رقم 22/03 الصادر في 30 سبتمبر 1992، الجريدة الرسمية رقم 70 لأول أكتوبر 1992.

ببعضهم البعض ويوضحون ويشرحون ويدرسون مختلف وجهات النظر ويؤكدون على ما تم الاتفاق حوله ويعودن إلى الموضوع مرات ومرات ويحاولون إقناع محادثيهم أن المخرج من الأزمة لا يتوقف على الجيش فحسب وإنما على كل الفاعلين السياسيين.

لم يكن لنا أمل كبير من جانب جبهة التحرير الوطني وجبهة القوى الاشتراكية. وكان الضباط الرّزينون المتنبّهون الذين ذكرت أسماءهم آنفا يجتهدون أيّما اجتهاد في المهمة من دون أن يهن عزمُهم أو تخمد همّتُهم، فلم يكن هناك بدائل أخرى سوى السمع والمحاورة ؛ ولم نكن نحتكر الوطنية، كما لم يكن يحقّ لنا فرض أجندة معينة ولكن طرح مقترحاتنا ومناقشتها مع أكبر عدد من الشخصيات، ولم يكن يهم طول الطريق لأننا سنصل إلى برّ الأمان في النهاية. ربما كانت الأمور لا زالت غامضة، ومن جانب آخر فـ « الشخصيات الثقيلة » على مستوى الساحة السياسية التي رفضت التموقّع ضد الإرهاب فكانت في الحقيقة تعطيه الشرعية بطريقة غير مباشرة، وكنا بذلك واعين أتمّ الوعيّ.

وكان الجهاديّون المشجَّعون بالإشارات والرسائل التي كانت تصلهم، يضاعفون من الاعتداءات، إذْ كان مؤيّدوهم السياسيون يروّجون لإشاعات تزعم أنه ثمة انشقاقات وسط الجيش.

وظهر رجل تميّز بنشاطه وحماسه ضد المجلس الأعلى للدولة، وراح دون توقف يقوم بالتصريحات الرّاعدة للصحافة ؛ ولم يكن يكتفي بالدفاع عن أعضاء قيادة أركان الفيس – وهذا حقه كونه محاميا –، ولكن كان يندّد بـ « حفنة من الجنرالات الذين وقفوا ضد إرادة الشعب ». فقد حيّرني عنف هذه الهجومات وتكرارها في كل مرة. فقد كان الرجل وزيرا ويعرف جيدا الأصوليين وطريقهم وهدفهم، ويعرف أيضا أن الإسلاميين الذين كانوا يحترمون القانون وينبذون العنف لم يتعرّضوا أبدا إلى إجراء يحدّ من حريتهم ؛ وحقيق أن الكفاح ضد الإرهاب صاحبته بعض التجاوزات، لكن هذه التجاوزات التي كان يندّد بها لم يكن يبلّغ بها إلى السلطات حتى يتم اتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها. فالذي كان يريده هو إثارة الرأي العام الدولي والصحافة لغرض سياسي. ولما صرّح علي يحي عبد النور، لأن الأمر يتعلق به هو، في حوار مع جريدة *Libre Algérie* [30] أن « النظام يلجأ إلى التعذيب، وهي ممارسة عادية يقوم

30. صحيفة تابعة لجبهة القوى الاشتراكية.

بها بترصد ووعي »، كان لتصريحه هذا دويّ كبير في الجزائر وفي الخارج وبخاصة في فرنسا. وفي 4 نوفمبر 1992 يردّ عليه وزير الداخلية بأن يكشف للسلطات الإدارية والقانونية عن حالات التعذيب هذه التي يعرفها. لم تكن في الحقيقة تجاوزات مكافحة الإرهاب هي التي كانت تشغل بالَ الديمقراطي الكبير، وإنما إعادةُ الاعتبار للفيس. وكانت كتابات عليّ يحي عبد النور ذات لذعٍ شديدٍ، إذْ لما كنت أقرأ ما كان يوقّعه باسمه كنت أتساءل هل كان يفهم ما الإرهابُ وما كان يحضّره لبلده ؛ لكن الأمرَ كان يتطلب ردًّا لا يتنافى وحججَ العقل والحقيقة على أولئك الذين كانوا يبحثون عن مبرر واحد ليجعلوا منا استئصاليين مريعين. هذا وكانت الحماية التي كان يتمتّع بها عليّ يحي عبد النور مضمونة ومعزّزة من دون أن يدري.

لم تكن محاولات المساس بنفسية الجيش بالأمر الجديد، فقد وُزعت منشورات هنا وهناك تعلن بوقوع عمليات فرار واسعة في صفوف الجيش، وحُددت أماكن بعينها : تلاغ، المدية، سطيف، إلخ. وكل هذه المعلومات لم يكن لها أساس من الصحة. بل بالعكس كنا لا نقبل بمن كانوا يريدون اللحاق بنا، ولما قامت وزارة الدفاع الوطني بعد أشهر قليلة باستدعاء الشباب الجزائري لتأدية واجبهم الوطني، شهدت الثكنات إقبالا واسعا من قبل أبناء الجزائر. فلم تكن تهديدات الجهاديين السلفيين ضد الذين كانوا ينوون اللحاق بالثكنات لتأدية الخدمة الوطنية لتثني أو تردع الكثير من الشباب. وكنا نرى في ذلك تأكيدا إضافيا على أن المتطرفين كانوا أبعدَ من أن يكون لهم ذانيك التأثير أو الإقبال اللذان كان ينوّه بهما الكثيرون.

وكان سجّل المناداة إلى الفرار يُثرى بأغرب اللّعان ضد أعضاء القيادة العليا للجيش، إذْ كنا نوصف بـ« المرتدّين » و« أصحاب الأخلاق السيئة » ؛ « مرتدّون » لأننا كنا نقول أن الشَّرِيعَة والخِلَافَةَ ليستا من هذا العصر بل تعودان إلى قرون خلتْ، و« فُسّاق » لأننا كنا ندعو إلى التسامح والاختلاط واحترام معتقدات الآخرين.

فلم ينجُ منهم أحد فسمّوا بوضياف بوضيوف (شيوعي ماسوني)، وعليّ كافي (الكافر)، ونزّار (الجزّار)، وهارون (اليهودي مثل عائلة هارون بحيفا)، وهدّام (الهدّام المخرّب).

مثلما قُلته أعلاه لم يكن بإمكاننا الحصول على مساعدة تأتينا من كبار الشخصيات « المرموقة » التي بقيت متحفظة إزاء مسعانا، إلا أننا نجحنا في إيجادها لدى المواطنين. فبعد أيام من صدور إعلان محمد تواتي جاءت ردة فعل المجتمع المدني، وامتلأت

الشوارع يوم 22 مارس بعشرات الآلاف من الأشخاص يتظاهرون، ولم يكن ذلك إلا عرْضا تمهيديا، إذْ تزايد العدد في 28 من نفس الشهر ليتجاوز المليون من المتظاهرين غزوا وسط العاصمة ينادون بصوت عال رفضهم للإرهاب وعزمهم على المقاومة. وأمام المحافظة المركزية للشرطة التي شهدت سقوط العديد من رجالها، كانت الأصوات تتعالى نحو أفراد الشرطة الذين كانوا يتابعون المشهد عبر نوافذ مكاتبهم وهم يسمعون تأييدات الجموع تصلهم : « الشعب مع الشرطة »، « أفراد الشرطة إخواننا ».

ومثلما هي العادة، فلما رؤوا المواطنين يثورون ضد جرائمهم، أتت ردة فعل السلفيين وحشيةً، فقام هؤلاء بالتصعيد الهمجي في اعتداءاتهم واغتيالهم أعضاءَ المجتمع المدني.

فتمّ اغتيال مثقّفين مشهورين حملةَ أفكار الحداثة اعتُبروا كملهميٍّ محمد تواتي المذهبَ المعبّرَ عنه باسم الجيش الوطني الشعبي. هكذا قُتل في ظرف أشهر قليلة جامعيون كبار : جيلالي اليابس، الهادي فليسي، حفيظ سنحضري وبوخبزة ؛ ثم تلاهم بوسبسي، بروفيسور في الطب ؛ وصاري، أستاذ في الفيزياء النووية ؛ وحمبلي، بروفيسور في الشريعة الإسلامية ؛ وبلخنشير، بروفيسور في طب الأطفال ؛ وساحلي، بروفيسور في علم الاجتماع ؛ والعديد من الصحفيين والممثلين والمغنّين والموظفين السامين والقضاة والنقابيين والسياسيين. فقد كانت تلكم « إبادة-ثقافية »حقيقية مارسها الأصوليون لتفكيك وتفتيت المجتمع وجعله لا يفكر أبدا في المقاومة، بعدما أوصت قيادة أركان الفيس السرية قتلتَها بضرب أولا أعضاء المجتمع المدني، وهذا ما كانت توصي به كذلك المختبرات السرية المتلبّدة في بعض السفارات. والدلائل التي تراكمت حول النشاط الحركي لسفارة إيران على وجه الخصوص، دفعتني بإعطاء الأوامر بغلق هذا العش من الجواسيس.

حضرت مراسيم جنازة اليَابسْ بصعودي مشيا على الأقدام شارعَ القُبة الأكثر سخونة، وأحد معاقل الفيس، إلى غاية المقبرة، وكانت النساء يناديننني من الشرفات : « أنقذوا الجزائر ! » ؛ وكان عدد من الإسلاميين الشباب المغرقين في أقمصتهم يرشقونني بأبصارهم. فضاق صدري وأحزنني وأنا أرى بجنبات هذا الشارع الصغير بالقبة علاماتِ الكسر الهُويّاتي الذي أحدثه الأصوليون في الجزائر. فقد كانت المساجد تصدح وتدويّ صومعاتُها بخطابات الوعاظ المتطرفين، وتجلب الدوائرُ التجمعية ذات الحماسة إلى آثارها شبانَ جزائريين يرْتدون لباسا غريبا عن ثقافتهم، والأفضل كان أفغانيا بامتياز لأنه كان الأكثر انتشارا ؛ وكان هذا الزّيّ الغريب يؤثر على مخيلة الناس بجملة من الصور : فقد كانت الأرْهطُ الشعثاءُ المسلحة برشاشات الكلاشينكوف الذين

يرجمون النساءَ في الساحات العمومية ويذبحون البؤساء في ملاعب كابول وكندهار، تعطي المصداقية لأرْهط الفيس الأخرى التي كانت تهدد بأشد التنكيل الجزائريين الذين يصرّون على البقاء خارج « دائرة الإحسان والحقيقة ». وجماعة أخرى كانت تقف من الجانب الآخر، أربعةُ شباب « مسْتعوَدون » (نسبة إلى السعودية) يُجحظ أعينَهم سوادُ الكحل وتُبرز لحاهم حمرةُ الحنّاء.. وفجأة ذهبتْ بي الذاكرة بعيدا إلى مسقط رأسي، إلى أعماق بلْزمَة، إلى قمم الجبال والشعاب الصخرية التي رددت صدى « الله أكبر » الذي كان يتعالى من أفواه آبائنا، ذلك الصياحُ علامةُ الوحدة والمقاومة الذي كان يؤكد أصالة الجزائر وتراثها وإيمانها ؛ وذهبتْ بي إلى رفاقي الذين سقطوا شهداء باسم هذا كله ولفننا أجسادهم الطاهرة بعلم الجزائر. وفهمت من صاح في ثورة من الانفعال قائلا : « ما الذي فعلوه بك.. آه يا بلدي ! ».

كانت الأجواء يميزها الاضطراب والغموض، كان الصحفيون يختبئون ويقاومون أيضا، والناس تتسلح، والجار لا يأمن جاره. فأضحى الجزائريون يتلاقون أكثر في المقابر مما يتلاقون في المقاهي، وبات المثقفون الأهدافَ المفضلة للمجرمين القتلة الذين لم يعودوا يميّزون بين هذا وذاك حين يجهزون على ضحاياهم ؛ هذا الصحفي الذي يقتلون، هل كان مسلما طيبا ؟ لا يهم ذلك إنه صحفي ! « إن الله يعرف عبادَه »، فقد كان الحكم يُطبق على حرفيته، وكان حفّارو القبور يحفرون اللحودَ دون توقف، والجموع لا تكاد تنقطع أمام مراكز حفظ الجثث.

وتضاعف عدد الحواجز المزيّفة، والويل لشباب الخدمة الوطنية أو الشرطي أو الدّركي الذي يُباغت في الطريق وهو راكب سيارة أجرة أو حافلة. وكان الجلادون يتفنّنون في التعامل مع قتلاهم : « بقدر ما تتعذب الضحية وتتوسل وتتخبّط، بقدر ما تنفتح أبواب الجنة أمامك، يا ناصر الإسلام ! ». مرعبةٌ هي هذه الفتوى التي تحوّل الشاب المراهقَ إلى وحش ضار قادر على ذبح والده الذي أنجبه. انتشرت الفتنة وفكّكت العائلات ومزّقتها، وكل يوم يأتي بحصته من القتلى والخراب والدمار.

وكان نقص خبرة بعض أفراد الشرطة المختلطين مع المواطنين والمعروفين لدى الجميع والقاطنين في الأحياء الشعبية، أنه أدى إلى مجزرة مروعة بسقوط العشرات من القتلى ؛ وكان شبابنا من الشرطة كل صباح عند ملاقاتهم المتجددة بساحات الثكنات يوحّدون صفوفهم التي شتّتها الموت. ونشرات المعلومات اليومية التي كانت تصلنا كانت مروّعة، ومن ذلك هجوم على منشأة عسكرية قام به كومندو بتواطؤ من الداخل.

لم نستسلم لثبط العزيمة، وكنا نعمل على الارتقاء بوسائلنا إلى مستوى تحدي الإرهاب، وسجلنا نتائج في ذلك، لكن جهودنا كانت تُثبّط بشكل منتظم من قبل السياسيين الذين كانوا لا يريدون رؤية المجلس الأعلى للدولة ينجح في مسعاه؛ فلم يكن ذلك مهما، فمبدأ الحوار كان باق الحلّ الأول وكنا نبذل في ذلك كل مجهوداتنا.

فوّضنا ثلاثة عسكريين من الرتب السامية – محمد تواتي وأحمد صنهاجي والطيب دراجي – لإعطاء مرة أخرى ثقلا للجنة الحوار الوطني الذي دُعيَ إليه كل الأحزاب السياسية التي ترفض العنف كوسيلة للوصول إلى السلطة. فكان حضور ممثليّ الجيش بمثابة الوساطة لتمكين العلاقة بين مختلف الأطراف السياسية حتى يجد الجميع طريقا يتفقون حوله لحل الأزمة. لم يكن الجيش حزبا سياسيا لكن المؤسسة التي كانت تريد أن يتحاور المدنيون فيما بينهم ويتكفلوا ببعضهم البعض. وبالخارج أرسلت لنا الإدارة الأمريكية علامات تشجيع.

وفي 8 جانفي يستقبل عليّ كافي رئيسُ المجلس الأعلى للدولة نائبَ كاتب الدولة الأمريكي المكلف بقضايا الشرق الأوسط وآسيا، السيد إدوارد ديفيجان. عبرّ الدبلوماسي الأمريكي عن نبذه العنف وشجّع على الحوار وتمنى الإقامة السريعة للهيئات والهياكل الديمقراطية في البلد والمحافظة على التعددية السياسية. وكنا متفقين كلية حول هذه المبادئ، وعلى أية حال فقد سبق لنا وأن بدأنا في هذا الطريق قبل دعوات السيد ديفيجان. وكان الفيس باق متمسكا بمواقفه لا يحيد عنها : العودة إلى ما قبل جانفي 1992 ومحاكمة المسؤولين عن إيقاف المسار الانتخابي ؛ أما حزبا جبهة التحرير الوطني وجبهة القوى الاشتراكية فكانا يعطياننا ظهورهما علانية، فقد كنا على علم بما كانوا يدبّرونه ويتمنونه : التدخل الأجنبي. وكان لقاء سانتجيديو على السكة، وكانت الاتصالات بين كبار معارضيّ المجلس الأعلى للدولة تتضاعف وتتسارع لإرغامنا على مسايرة التوجه الذي اشترطوه.

اليمين زروال

كانت الساعة تشير إلى التاسعة صباحا في يوم سبت من الـ 13 من شهر فيفري 1993. كنت في أغلب ما يمكن أغيّر مسار طريقي، ولكن جاء اليوم الذي أخذت فيه الطريق الذي كان القتلة ينتظرونني عنده. وكانت الآلة الجهنميّة تغيّر من مواقعها

على الدوام تجنبا لرصدها من قبل مصالح الأمن. فتّت الانفجارُ الزجاج الأمامي وشوّه شكل السيارة التي كنت أركبها[31]. وهذا الاعتداء الذي نظمه عبد الحق العيادة أحدُ قادة الجماعات الإسلامية المسلحة كاد أن يصيب هدفه لو لا درع السيارة المصفّحة وثبات سائقي بُوعلاَم الشجاع.

فقد جعلت عزيمةُ الجهاديين وضغطُ الخلايا الأجنبية النشطة تحت الغطاء الدبلوماسي لبعض السفارات التي كانت توصي بقطع رأس الجيش، أيَّ عمل آخر مهما كان معقولا ضدي. وعلى الرغم من اليقظة وكفاءة مصالحنا للأمن فكان الخطر دائما موجودا وواردا. ولم يكن بإمكاني أن أُقتل في أية لحظة من اللحظات، فكان يجب عليّ إيجاد « بطانة » في حالة ما إذا.. خصوصا أن عهدة المجلس الأعلى للدولة كانت توشك على نهايتها وأن بقائي بوزارة الدفاع الوطني كان مستبعدا.

ولكن لم يكن هذا فقط يدخل في معادلتي، فقد كانت حالة صحتي تتدهور بشكل خطير منذ تعييني من قبل الشاذلي بالناحية العسكرية الخامسة. لا تهم تفاصيل الحوادث المتوقعة أو غير المتوقعة التي تغلبت على قواي. ولم أكن عاجزا، غير أني لم أكن في أحسن لياقتي ؛ والظروف التي كان يعيشها البلد كانت تقتضي من قائد الجيش أن يكون حضوره شخصيا وفعليا في كل الأوقات وفي كل الجبهات في الوقت نفسه، وحتى في المكتب لا سيما المكتب الذي كان نقطة التقاء كل اهتزازات المؤسسة الضخمة التي أصبحت بمثابة الحاجز الذي يجب وضعه هنا ثم هناك ثم هنا مرة أخرى، للوقوف ضد هجومات أولئك الذين أقسموا بحرق كل المدارس وتدمير كل المصانع وقتل كل الجزائريين الذين لا ينخرطون في جنونهم. ومع هذا كله لم أبق طويلا في حيرتي.

خرج اليمين زروال إلى التقاعد سنة 1990 في الوقت الذي تم فيه اختيار مشروعي المتعلق بإعادة هيكلة الجيش على حساب مشروعه. كان الرجل مجاهدا في منطقة الأوراس وينحدر من عائلة متواضعة، وتكوّن بمدرسة عمّان للضباط وبالمدارس الفرنسية والروسية ؛ وارتقى في المراتب القيادية درجة درجة إلى أن وصل إلى رتبة جنرال. وبعد استقالته من منصبه كسفير، فضّل العيش منعزلا بباتنة من دون الانشغال بأي نشاط. وبعد إيقاف المسار الانتخابي، جاء إليَّ ليقول لي أن « هذا ما كان يجب فعله »، وقال لي أيضا « إني متطوّع للعودة إلى الجيش من أجل خدمة بلدي في أي منصب كان ».

31. نجوت بأعجوبة من اعتداءين آخرين داخل المدينة ومن اعتداء آخر بمقر سكناي تمكّن الحرّاس من إحباطه.

وفي شهر جويلية 1993 ناديته وأبلغته أني أوجّهك إلى منصب وزير للدفاع، وطلبت منه أن يصبر وينتظر ببيته ولا يكلم أحدا في الأمر وأكدت له أنني سأزوده بالمستجدات.

لم أفتأ في كتابي السابق « الجيش الجزائري في مواجهة التضليل الإعلامي » أثني على هذا الرجل الذي وضع الجيشُ والبلدُ فيه ثقتهما. فالزاوية المفتوحة للوقت الذي يمرّ تعيد إبراز الأفعالِ وتعطيها معناها الحقيقي، أفعالِ أولئك الذين وضعتهم صروفُ (أو عوارضُ ؟) التاريخ في فترة من الفترات تحت نيران القذائف ؛ لهذا أجدني اليوم أقول أكثر مما قلت في هذا الرجل، فيجب إعطاء كل ذي حق حقه. ومرة أخرى أقولها للتاريخ.

كان اليمين زروال يعمل تحت قيادتي في مختلف فترات حياته المهنية-العسكرية، ولكن لم تكن تربطني به علاقات شخصية خارج إطار رئيس ومرؤوس، والخلافات القليلة التي فرقت بيننا قصيرا وسط عشرية 1980 لم تكن إلا ذات طابع تقني ولم تتعدَّ هذا الإطار. ولم يكن خياري في استدعائه مبنيا إلا على أساس معايير موضوعية، فإلى جانب أنه كان يعمل تحت قيادته في فترة أو في أخرى عامةُ الضباط الذين كانوا لا يزالون وقتها في الخدمة، كان يبدو لي يمتلك خصالًا إنسانية وروحَ المسؤولية والقدرات المهنية للحفاظ على تماسك الجيش والسهر على تعزيز الإجماع على مستوى القيادة العسكرية العليا فيما يخص المصالح الأساسية للبلد واحترام ديونتولوجيا القائد الذي لا يعمل بالتمييز ولا يرقّي إطارًا إلا على أساس الاستحقاق وليس حسب القرابات الشخصية ذات الطابع المدرسي (« فئة » المدفعية) أو الجهوي. والجيش هو عبارة عن نظام ميكانيكي مصنوعة دواليبُه من الرجال الأشداء ذوي الجَلد كُوّنوا ودُرّبوا لمواجهة الأهوالَ والنيران، ويستعملون أشياء وأدوات صنعت لإعطاء الموت ؛ ولكن الجيش حيث توجد مجتمعةً كلُّ رجوليَّات الرجال هو في نفس الوقت آلة ميكانيكية هشة، إذْ يكفي لزعزعتها أو الحدّ من قدراتها أو تحويلها عن مهامها الدستورية أن يكون من يقودها غير ذي كفاءة مهنية وينمّي النزعة الفئوية في الصفوف ولا يحترم رفقاءه ويكنّ الولاء لحزب من الأحزاب على حساب مصالح البلد.

لما وُجّه لي اللومُ كوني عيّنت ثلاثة قادة من القوات ينحدرون كلهم من نفس منطقة وسط البلد، رفضت هذا الاعتراض لأني لم أعزم على اتخاذ هذا القرار إلا على إيماني الكبير بقدرة هؤلاء الضباط على إنجاح المهمة وليس على شيء آخر. وكان يبدو لي أن زروال سيحترم قرارات العدالة بخصوص أولئك الذين استغلوا مناصبهم لنهب أموال الجيش.

وقبل تعيينه وزيرا بقليل، مهّدت له الطريق بالقيام بإحالة على التقاعد بعض الضباط الذين كانت لهم أقدمية أكثر منه لتجنب الحساسيات وما يسمى بحق التصدر. فكان عبد المالك قنايزية رفيقي الدائم الذي كان وقتها قائد الأركان أول من رحل. ويمكنني القول أنني كنت باختصار أسهّل المهمة على اليمين زروال في كل شيء.

وبعد إخطار أعضاء المجلس الأعلى للدولة، تحادثت حول المسألة مع معاونيَّ المباشرين فوافقوني الرأي. وهكذا تم تعيين اليمين زروال على أساس الاقتراح الذي تقدمت به وزيرا للدفاع الوطني بمرسوم صادر عن المجلس الأعلى للدولة.

قبل استقالة الرئيس بن جديد بأيام قليلة، قمت بتجميع الإطارات العسكرية بعين النعجة[32]. فقد أصررت حينها على التأكيد أن كل ما كنت أقوم به إنما كان يندرج في إطار الدستور. وأتذكر أنني تلقيت بعض النظرات التي كانت تبدو لي تذكرني بما سبق لي وقلته يوم سمح دستور 1989 بالتعددية الحزبية : « يجب على الجيش أن يكون بعيدا عن السياسة ». هكذا ألمحت بعين النعجة إلى مبادرات من شأنها أن تعيدنا إلى ما قصدته. فقد كنت أتصور رحيلي عن الجيش في هذا الشهر من جويلية 1993 كعودتي إلى التزامي الذي قطعته سنة 1989.

بعد أيام من إيقاف المسار الانتخابي، جاءت مجموعة من كبار قدامى الجيش في زيارتي. وخلال كل المدة التي استغرقها اللقاء، ولا أحد منهم تلفّظ بكلمة ؛ لا أعلم إن كان لصمتهم هذا نفس المعنى لنظرات الضباط الذين كانوا حاضرين بعين النعجة. فتركي منصبَ وزيرِ الدفاع كان تأكيدا على أنني لم أكذب عليهم بطمأنتهم أن المصالح العليا للبلاد هي التي تُلهم دائما قراري وتوجّه عملي.

غادرت إذًا منصبي كقائد على الجيش الجزائري لأتفرّغ لمهامي بالمجلس الأعلى للدولة إلى غاية ديسمبر 1993 بالشكل الذي التزمنا به، رفقائي وأنا شخصيا، عند استقالة الرئيس بن جديد. فأصبح الآن الطريق ممهّدا ومعبّدا لليمين زروال.

وقمت بواجبي كمسؤول بتحذير زروال لما فكّر في دعوة الجنرال محمد بتشين للعمل إلى جانبه. إذْ كانت الإشاعات تنتشر وقتها هنا وهناك، سواء أكانت صحيحة أم كاذبة، وحذّرته منه مرتين ؛ إلا أنه لم يسمع لكلامي بل بالعكس راح يبوح للمعنيّ بأسراره : « إن الرجل صاحب العكّازة لم يكن يريد أن تكون معي ».

32. مركز قيادة الأركان وقيادة القوات البرية.

وبمجرد ما تمكّن هذا الرجل وأقصد بتشين، من وضع يده على دواليب القرار، قام بكسر المخطط الذي أصبح بفضل مجهودي تقليديا في الجيش والقائم على مبدإ عدم التمييز بين الضباط ولا ترقية تمنح إلا على أساس الاستحقاق وليس انطلاقا من الحسابات الضيقة. هكذا تمت الإحالة على التقاعد ضباط ذوي كفاءات عليا بشكل غريب.

كانت هذه الإحالات تتم بالنسبة للكثيرين بطريقة فظّة تؤكّد القطيعة مع ما بنيته. لما عُينت وزيرا للدفاع، غادر محمد عْطايلية منصبه – وأكتفي بهذا المثال – وخرج من الباب الواسع مع كل التقدير الذي كان يستحقه كضابط سام ومجاهد فضلا عن ذلك، ولم تكن مشاعري الشخصية لتدخل في الحسابات فيما كان يخص هذا الرجل ؛ وعطايلية الذي كان الشاذلي سمّاعا له، كان من بين أولئك الذين قاموا بعمل تقسيمي وتفكيكي ضرّ كثيرا تماسك الجيش الوطني الشعبي. وانطلاقا من أحكام قيمية حاسمة مسبقة، دمّر الحياة المهنية-العسكرية لكثير من الإطارات وأجهض بظلم ترقيات كانت مستحقّة. وكانت لي تحفظات أخرى فيما كان يخصه، لكن ولا تحفُّظ واحد منعني من أن أحفظَ له كرامته يوم غادر الجيش.

أصبحت الإحالات على التقاعد مع بتشين الذي أمسى صاحبَ القرار مكان الوزير المعين، تشبه تصفيات الحسابات. ومع هذا الرجل الذي أصبح الذراع الأيمن لزروال، كانت تسير الجزائر نحو التعقيدات التي شهدتها سنتا 1986 و1988. والذين كانوا أنفسهم يتحرّكون اضطرابا ولا تتلفّظ أفواهُهم إلا بأحكام قيمية، كانوا يرفضون الظهور والمواجهة، ولكن القدومَ القوي لبتشين أعطاهم أخيرا الفرصة لتصفية حسابات القديمة.

همُّ التداول على السلطة

من البديهي أنني كنت أبعد مِن أنْ أشكّ بأنّ زروال كان سيتجاهل العدد الهائل للأصوات التي أعطاه إياها الجزائريّون في الانتخابات – وكان ذلك بمثابة استنجاد حقيقيّ[33] – والثّقةَ التي وضعها فيه الجيش الوطني الشعبي إذْ استقال من منصبه كرئيس للجمهورية في ظرف عامين دون إتمام عهدته. وقد تردّدت كثيرا قبل كتابة صفحة زروال هذه، لكن كان يجب أن أقوله وأشرحه.

33. شرحت في كتابات أخرى كيف أصبح زروال رئيسا للدولة. ولا أعود هنا إلى هذا الحدث وإلى الظروف التي أحاطت به.

صحيح أنه ندم على قرار استقالته وأنه كان يريد العدول عنه، ولكن كان قد فات الأوان بالنسبة للرجال الذين كانوا وقتها على رأس الجيش. فقد حاوروه وكلموه بكل صراحة وفعلوا كل ما كان ممكنا إنسانيا من أجل إقناعه على تغيير فكرته يوم أبلغهم نيته في الاستقالة.

عذرٌ تافه مثل عذرِ همِّ التداول على السلطة. فما دام رئيسا للدولة فذلك يعنى أنه كان القائد بلا نزاع يمسك بكل زمام الأمور، فلا محمد العماري ولا توفيق ولا أي جنرال آخر كان ليحاججه أو ينوي فرض عليه سياسة أو طريقة أو شخصية معينة.

وقبل حتى أن يصبح رئيسا للجمهورية، قرر زروال التنقل إلى البليدة للحديث مع الشيوخ المعتقلين. فبحكم الواقع، حلّ محلَّ النظام السياسي الذي عينه من قريب، ولا أحد من أعضاء المجلس الأعلى للدولة لَامَه على مبادرة مثل هذه خارج صلاحياته ؛ أما أنا فلم أرَ إلا الجانب الإيجابي الذي كان من الممكن أن ينتهي إليه المسعى، بمعنى التنديد الصريح بالإرهاب ؛ كما أني غطيت زروال. فبعد حكم بعدم قبول الدعوى الذي واجهه به عباسي وشركاؤه ورسالةِ بن حاج التي عُثر عليهاً بجثة ڤوسمي شريف أحدِ قادة الجماعات الإسلامية المسلحة الذي كان يُشعل ضواحي العاصمة نارًا ويُريقها دمًا، الرسالةِ التي يقول فيها الإمامُ الثائرُ لحي القبة سابقا أنه يضع نفسه تحت تصرف الجماعات الإسلامية المسلحة ويشجّع على القتل، علم زروال عندئذ وهو يقف على حقيقة هؤلاء الذين كان يزعم إرجاعهم إلى جادة الصواب أنه يجب تسميتُهم بأسمائهم الحقيقية : « الخونة والمرتزقة والمجرمون ». فقام حينها بمحاربتهم دون هوادة.

وبالنظر إلى المجازر الرهيبة التي كانت ترتكب في حق سكان القرى والأرياف، فكّر زروال في نقل مركزه للقيادة إلى قلب المتيجة ظانّا منه أنه بكونه قريبا من مسارح العمليات، سيتمكّن من التخفيف من معاناة المواطنين المستهدفين من قبل الإرهابيين، لكن قيادته للأركان أثنته عن ذلك.

وترك زروال من بعد ذلك الشكوك تحوم حول الأسباب الحقيقية لاستقالته، ولم يرَ من واجبه تبرئة من كل شبهة رفقاءَه المتهمين بالإشاعة أنهم أرغموه على الرحيل.

ما يمكنني قوله أنه لم يستقيل بسبب أن الجنرال إسماعيل العماري الذي كان يسهر على حقن دماء أبناء الجزائر وقدم خدمة جليلة للبلد، تحصل من لسان مدني مزراق قائد الجيش الإسلامي للإنقاذ (AIS) اعترافَه بقوانين الجمهورية وإيقافَه العمل

المسلح. ولم يكن زروال يستطيع ألَّا يكون موافقا لما يأتي اقتراحٌ حكيم لحل الأزمة. وأتذكر حزنه العميق لما وصله خبر موت رفاق شباب في المعركة، أعلم ذلك لأني مررت من نفس الأهوال. وقام بكل شيء بموافقة كبار مسؤولي الجيش من أجل إقناع قادة الجيش الإسلامي للإنقاذ بوضع السلاح.

فهل كان للمجرى الذي أخذته قضية آدمي وزيرِ العدل عقب تقريرِ رئيس نقابة مجلس القضاء المندِدِ بسلوك الوزير عاملٌ حاسمٌ في قرار الاستقالة ؟ البعض يؤكد ذلك. وهذه القضية التي وصل خبرُها إلى زروال ولم تُتابع إلى النهاية، قام بإخراجها إلى العلن رئيسُ نقابة مجلس القضاء. وظنّا منه أن « الفرار » سلوك العسكر، استنتج زروال من ذلك أن الجيش الوطني الشعبي لم يعد يثق فيه، وبهذا الشكل يكون قد اتخذ قرار الاستقالة. إلا أني أنا أشكّ في هذا التفسير.

لم يكن ينقص زروالَ لا الشجاعة ولا العزيمة وكان فوق العوارض المادية، فأسباب استقالته في نظري أنا كانت مرتبطة بالضغط الكبير والمتوتر وبكونه اعتقد أنه من واجبه تحمّل مسؤولية خطئه في اختيار بعض معاونيه.

هكذا كانت تسير الأمور...

قلت في الصفحات السابقة لماذا قررت ترك منصبي كوزير للدفاع وقدّمت أسبابا مرتبطة باعتباراتِ الحفاظِ على الدولة وأسبابا أخرى أخلاقية. وكنت أيضا في نظر دعاة ومروّجيّ الفيس المدبّرَ « الانقلابي » لعملية إيقاف مسار انتخابي « ديمقراطي » لأسباب مادية دنيئة. وكان دعاة الفيس يندّدون بأعلى أصواتهم بـ« الطّغمة » و« ديكتاتورية العسكر »، ولم أكن مستعدا بتشبّثي بالسلطة لأجسّد هذه الاتهامات ؛ ورعاية لهيبة مؤسسات الدولة كان عليَّ أن أتنازل عن مهامي. ثم كيف كان يمكنني البقاء في حين كان رفقائي في المجلس الأعلى للدولة يغادرون مناصبهم ؟ وكيف كان يمكنني البقاء في الجيش كجنرال في الوقت الذي كنت أمارس فيه مسؤوليات رئاسية ؟ فطلبت إذًا حقوقي في التقاعد في شهر جانفي 1994 مباشرة بعد انتهاء عهدتي في المجلس الأعلى للدولة ؛ وكان زروال نفسه الذي أجل تاريخ خروجي لأن ذلك كما قال لي كان في مصلحتي الأمنية، وكوني تعرضت لعديد محاولات الاغتيال رأيت بالعمل بفكرته، ولكن من دون ممارسة إي عمل قيادي، فقد كنت حرا في الحقيقة.

كان اليمين زروال واعٍ بضخامة عجز تواصلنا وحوارنا، كنت أتصور أنه سينتقل من الكلام إلى الفعل. وكونه كان مأخوذا بوقائع الجنون الإرهابي المتصاعد، أصبحت حلوله التواصلية الحسنة ثانويةً إلى درجة أن أقبح الاتهامات المرفوعة بعنف من قبل أشخاص ليسوا بالضرورة معادين لنا، كانت تدعم من الفكرة التي تقول « السكوت علامة الرضا ». كنا نتلقى ما نتلقى من دون أن تكون لنا ردّة فعل أو قليلا ما كنا نفعل، كنا نتعرض للانتقادات والتجاوزات اللفظية ولا نرد، والأدهى أن كل ذلك خُتم بلقاء سانتيجديو، إذْ صرّح عبد الحميد مهري بعد عودته من روما[34] أن « التدويل هو نتيجة أفرزتها التيارات الرّاديكالية » ؛ وكان البعض يطلب تنظيم ندوة دولية حول أزمة الجزائر ويجوب العواصم الأوروبية لعزل الجزائر.

كنا نواجه مدّا إعلاميا واسعا ومحركا من قبل مهري وشركاؤه والمدافعين عن الفيس ومن قبل وسائل الإعلام التي كانت تلعب لعبة القوى العازمة على جعلنا ندفع ثمن سياستنا الخارجية و« كبريائنا السابق ».

ذكرت فيما سبق أن التواصل – أقصد التواصل الجيد – كان شرطا أساسيا لشرح ما كنا نواجهه وما كنا نفعله لنصمد، ولنبيّن حقيقة الفترة التي سبقت رحيل الرئيس بن جديد والظروف التي أحاطت بهذه الاستقالة والعمل الذي باشر به المجلس الأعلى للدولة من أجل إعادة النظام والتخفيف من درجة توتر الساحة السياسية. وكانت المؤامراتُ المتكررة ذاتُ الهدف الواحد المتمثلِ في تحطيم نفسية الجيش بوصفه بـ « عصابات من المجرمين الذين يخضعون لأوامر حفنة من الجنرالات الجشعين والوحشيين »، تحاول إعطاء مصداقية للادعاءات الملفقة من أجل المساس بشرف الجيش الوطني الشعبي. وكان ضباط الجيش السّامّون في نهاية عشرية 1980 احترافيين مؤهلين ولم يكن لأي أحد منهم طموحات أخرى غير طموح خدمة بلدهم بزيّهم العسكري.

كانت قيادة الجيش عهدَ مجلس الثورة متكوّنة من عسكريين مُسيّسين لأن بومدين أراد ذلك وهم قبلوا أن يكونوا كذلك بصفتهم مجاهدين سابقين في معظمهم. وكان لقائد ناحية عسكرية في سنوات السبعينيات والثمانينيات الإمكانيةُ في التدخل سياسيا والتأثيرُ على قرارات الوزراء والولاة ؛ ولكن الأمر لم يعد كذلك اليوم. فكيف يمكن الردُّ

34. المدينة التي تم فيها عقد اجتماع سانتيجديو.

على الشبهات الملفقة والالتفافات المخادعة والاتهامات المباشرة والرميات المستقيمة التي كانت تزداد تصاعدا، من دون تنمية جدّية لتواصلٍ فعّالٍ لشرح ما أصبح الآن يمثله الجيش حقيقة وماذا كان يفعله من أجل الجزائر ؟ كان يجب القول ثم القول أننا سنترك الحكم في الوقت الذي يصبح فيه ذلك ممكنا على المستوى الأمني. وتكلمت في الصفحات التي سبقت عن خيبتي لما توارى واختفى الجنرالُ الذي كنت ظانّه قادرا على خلق نظام أو هيئة تواصل ثم ينشطها ويتناول على دراية وتمكّن المواضيعَ التي كانت تهمنا. وهذا الإخفاق الأول أقنعني بأن أصعد أنا شخصيا إلى الواجهة. وبحكم الموافقة الصريحة لزروال قرّرت بأنه لم يعد بإمكاننا التكبّدُ والتحملُ من دون أن نردّ، وقمت في 15 ماي 1996 بتصريح أول بخصوص الـ DEC لشرح لماذا تم إنشاؤها وما العمل الذي قامت به والتضحيات الواسعة التي قدمتها.

جاء زروال في فيفري 1992 ليقدّم خدماته ويشارك في الكفاح ضد الإرهاب الإسلامي. أما أنا ومن المكان الذي أضحيتُ فيه الآن، كنت أريد تقديم مساعدتي للدفاع عن شرف الجيش الوطني الشعبي ؛ وأعتقد أنه لو كان ثمة تواصلٌ جيد لجُنّبَ الارتباكُ والغموضُ اللذان كانا يستوليان على الإطارات والبلد لما بدا زروال أمام الضغوط الدولية وهجومات « الأوزان الثقيلة » المحلية، يحضّر نفسه لتبني ما كان يقترحه سَانْتيجديُو. فهذا « التقلب والتراجع » هما اللذان كلّفا منصبَ رضا مالك. فرأيت حينها بأنه قد حان الوقت لفعل شيء ما، وكانت الإشارات التي تصلني من جانب زروال مشجّعة في بداية الأمر، فكتبت في أفريل 1996 نصا بعنوان « *Devoirs et vérités* » (واجبات وحقائق) في روح ما كتبه الجنرال محمد تواتي في شهر مارس 1993 في الوقت الذي انتشرت فيه الشكوك حول عزم الجيش الوطني الشعبي. ثم سلّمته لزروال الذي وافقني على محتواه في أول الأمر. لكن بعد برمجة النصّ ليُنشر في العدد الموالي لمجلة الجَيْش، تمّ منعُه من الصدور من دون أي تفسير ؛ غير أني كنت مصرا على نشر ما كتبت، فنشرت مقالي على صفحات جريدتيْ الوطن والخَبَر. فمَ الذي كان يُخشى منه من جانبي أنا وما الأضرار التي كان بإمكاني أن أسبّبها ؟ ولا شيء !

أياما من بعد، يقف راكب دراجة نارية أمام باب بيتي ليسلّمني قرارا يخطرني بالتوجه إلى مقر صندوق التقاعد للاستفادة من حقوقي. قمة الإهانة : الرسالة ممضاة من قبل أمانة الرئاسة ؛ والأمر لا يتوقّف هنا ! فالوثيقة الرسمية التي تؤكّد إحالتي

على التقاعد ووصلتني من بعد أيام قليلة، مؤشّرٌ وموقّعٌ عليها من قبل قائد أركان الجيش الجنرال العماري عوضا عن وزيرِ الدفاع الوطني، رئيسِ الجمهورية. فأضحيت بعدها حرّا بإمكاني القول ما شئت ولا أحد سيمنعني من ذلك.

الحصيلة

أحالني الحديث عن فترة زروال إلى زمن بعيد نوعا ما وعودتي إلى الوراء. في الوقت الذي تم فيه تسليم المهام من يد المجلس الأعلى للدولة، جُمع الأمر على التركيز على المخطط الأمني. قمنا بإعادة تأسيس إستراتيجيتنا وتحسين وسائلنا في الكفاح. وكان يستحيل على السّلفيين احتلال مناطقَ على مستوى التراب الوطني باستثناء بعض الجهات التي كانوا ينتشرون فيها من أجل السيطرة. وكان السكان يشاركون عن طريق جماعات الدفاع الذاتي مجهوداتِ قوات حفظ الأمن لمواجهة الإرهابيين، إذْ وزعنا 200.000 قطعة سلاح على المواطنين الذي كانوا يريدون الدفاع عن أنفسهم وعن عائلاتهم وممتلكاتهم. والذين كانوا يقولون أن التزامَ ووقفةَ هؤلاء المدنيين دليلٌ على أن الجزائر دخلت في حرب أهلية، لم يفهموا أو بالأحرى لم يكونوا يريدون تقبّل حقيقةَ أن المواطنين رفضوا الإرهاب وأصحابَه وبرهنوا على دلك في الميدان.

كانت مجهودات قوات الأمن تحقق النجاحاتِ شيئا فشيئا، إذْ تمكّنت من القضاء على يخْلف شرَّاطي ثم أتبع ذلك سقوطُ عدد من قادة العصابات. وفي شهر أفريل 1992 يتمّ القضاء على عُمَر العُلمي والسلاح بيده، الذي كان مسؤولا على النقابة الإسلامية للعمل (SIT) سابقا، وصاحبَ فتوى تبيح قتلَ أفراد عائلات عناصر قوات الأمن. وفي نهاية شهر جويلية يتمّ القبض على عبد القادر شاقنْدي منفّذ الهجوم على محكمة البليدة ومنصورِي ملياني الرفيقِ السابق لبويَعلي وصاحبِ جرائم قتل بمدرسة الشرطة بالصومعة. وفي 29 سبتمبر يسقط مُوحْ لِيفيّي قتيلا بمنطقة بابا حسن ؛ لما كان هذا الإرهابي أميرا على جماعة من الإرهابيين، كان يبدي عضلاته مستعرضا على رأس ما كان يقرب الخمسين من رجاله المسلحين بـ « حصن » السّحاولة والتّلْعات الكثيفة بالأشجار وراء منطقة تقصْراين، وزرع الرعب في هذه الضاحية بجنوب العاصمة بالقتل والتخريب. فقد كان القضاء على موحْ ليفيّي وجَعفر الأفغاني بداية نهاية الإرهاب المنظم والمهيكل والظاهر عيانا بالجزائر العاصمة. لكن لم ننتهِ نهائيا

من كسر شأفة هذه الجماعات كثيرةِ الحركة والمستفيدة من تواطؤ بعض الأماكن بمنطقة المتيجة. وبعد مرور سنة يتمّ القضاءُ على ڤوسمي شريف هو بدوره، الذي خلف رفقاءه الذين سقطوا قتلى أو باتوا معزولين غير قادرين على الحركة. والوثائق التي عُثر عليها بحوزة هذا الإرهابي وبخاصة رسالة بن حاج، سجّلت تغيير توجّه سياسة اليمين زروال ؛ وفقدت كل تلك الأسماء الإرهابية من أمثال بولبراوط، فليشا، الخان، ليفيّي، الأفغاني، جانيتو، الطوليي، وتلك العصابات التي كانت تتباهى بالمحشوشة[35] والخنجر، كل أولئك فقدوا من بريقهم أمام قوات حفظ الأمن التي حاربتهم دون هوادة.

استهدفت الاعتداءات العديدَ من الشخصيات السياسية ومن المجتمع المدني، ولكن الأصوليين لم يستطيعوا أبدا خلق قوة عسكرية قادرة على فرض أنفسهم كمحاربين حقيقيين. نُفّذت هجومات بالقنابل وخلّفت العديد من القتلى والجرحى وروّعت السكان الآمنين، وقُتل الكثير من الأجانب، ودُمرت ممتلكات ومنشآت وتجهيزات عمومية.

وحتى يتمَّ إدراج الكفاح ضد التمرد والإرهاب ضمن إطار شرعي، أنشأ المجلس الأعلى للدولة تشريعًا خاصًّا يتماشى والوضعَ الاستثنائي الذي كان يعيشه البلد. وكان يقوم هذا المسعى على تسهيل عمل الشرطة ولكن لم يكن يعني ذلك أن تكون هذه التدابير حججا للمساس بسلامة وكرامة الأشخاص الموقوفين ؛ فقد تم رفع دعاوي ومتابعات قضائية ضد أفراد من قوات حفظ الأمن اتّهموا بسوء المعاملة. وكان عليّ هارون باسم المجلس الأعلى للدولة باتصال دائم مع الراحل كمال رزّاق بارة رئيس المرصد الوطني لحقوق الإنسان، وكان يطلب من وزير العدل تأسيس وكلاء جمهورية حتى تكون الإدانات التي تصدر عن المحاكم الخاصة ضد المتهمين مؤسسة على دلائل وقرائن دامغة لا يمكن الطعن فيها. فعلى ألف شخص امتثلوا أمام هذا القضاء الاستثنائي، النصف منهم تم الإفراج عنه.

وكان من مستلزمات تطبيق القانون أنه يقيّد من الحريات والحقوق، وكانت مراكز الأمن أحدى هذه الحقائق بحيث كانت تشكل انشغالنا الشاغل والدائم ؛ وعند نهاية عهدتنا تمّ إغلاق كل هذه المراكز تقريبا وتمكّن الأشخاص الذين كانوا معتقلين بها من العودة إلى أهليهم.

35. بندقية صيد مقطوعة الماسورة.

وكنا نعمل على تقديم المساعدة للصحافيين ونسهر على أمنهم وكان ذلك من بين أولويّاتنا، ومن البديهي أننا أوقفنا الانحرافات ؛ فواجبُ الإعلام لا يعني توقيعا على بياض من أجل القذف أو الذهاب للبحث عن الخبر لدى الملْحقين بالصحافة التابعين لهذه الصفارة أو تلك التي لم نكن من الغافلين عن نواياها ومقاصدها الخفية. وكان هناك جريدة على وجه التحديد قد تخصّصت في الإعلان عن الأعمال الإرهابية، وأحيانا في اللحظة نفسها التي يُرتكب فيها الاعتداء، فكيف كان يتمّ ذلك ؟ فلم يكن هذا إعلاما بل عملا تخريبيا ومعرقلا لعمل المحققين وتحطيم نفسية المواطنين. فلما يُرتكب الاعتداء الإرهابي يجب على مصالح الأمن أن تتحكم فيما سيحدث في الساعات القادمة، الساعات التي يُشهد فيها العائلاتُ حائرة ومرتبكة بل ومرعوبة ويعمُّ فيها الخوف والاضطراب جريا في الطرقات والشوارع نحو مكان الاعتداء لمعرفة الخبر. والإعلان السابق لأوانه من شأنه أن يعرقل إجراءات التحقيق والبحث العادية. كما كنا نتجّنب أن تكون ردة فعل الناجين من الاعتداءات عنيفةً ضد من يرونه أمامهم مشتبهًا فيه تحت تأثير الغضب والانفعال. فلا يمكن الإعلان هكذا على العاجل عن خبر هجوم نُفّد ضد منشأة عسكرية أو مَفرزة درك أو محافظة شرطة من أجل السبق الإعلامي المربح، فلما تقوم جريدة ببث صدى نداء يدعو إلى العصيان في الثكنات العسكرية، فذلك يعدّ مساسا بالأمن الوطني ؛ غير أن معظم الصحافيين كانوا واعين برهان الساعة وحاولوا بشجاعة عبر تحاليلهم وافتتاحياتهم فضح طبيعة الأصولية واصطفّوا في صفّ الوطنيين. وكذلك أصبح الصحفيون أنفسُهم الهدف الرئيسي للأصوليين الإرهابيين الذين قتلوا منهم العشرات، فقمنا بتسليحهم وإسكانهم في مواقع آمنة وجمعنا مكاتبهم في بنايات يسهل حمايتها.

وأدت استحالةُ بناء جبهة موحّدة ضد العنف وحساباتُ بعض القوى إلى عدم قدرة قوات حفظ النظام على القضاء نهائيا على الإرهاب، فقد عشنا عامين مهولين سادهما الدمار والخراب والأحزان والدموع. فالوحش الضّاري البشع الذي كان يقتل الجزائريين ويخرب بلدهم لم يستطع البقاء حيا إلا لأنه كان يُنعش ويُمدّ بالقوة من قبل أولئك الذين كانوا يريدون استعماله ضمن إستراتيجيتهم للوصول إلى الحكم.

تكلمت عن عزم الجيش الوطني الشعبي والتزامه بالعمل على تسهيل إقامة حوار وطني يكون بقدر أوسع ما يمكن. وبعد مرحلة شهدت تطورا ونضجا في هذا المسعى، دخل الحوار الوطني منتصفَ أكتوبر 1993 وعشيةَ تركنا الحكم، مرحلة أخرى حاسمة جدا.

وكان يُنتظر أن يؤدّي الإجماع الوطني الذي جمع الشركاء السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين حول الطرق والوسائل الكفيلة بإخراج البلد من الأزمة، إلى العودة إلى المسار الانتخابي بعد استتباب الأمن واستقرار مؤسسات الدولة وإنعاش الاقتصاد الوطني.

تلكم هي المسؤولية الثقيلة والمعقدة التي تحمّلها المجلس الأعلى للدولة : تحقيق إجماع حول فترة انتقالية مناسبة مع تحديد أهدافها المختلفة والتدابير الضرورية الواجب اتخاذها والتنظيم الأنجع وآليات التسيير الفعالة، وأخيرا قواعد اللعبة السياسية التي على الفاعلين السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين احترامها. فقد قام المجلس الأعلى للدولة وممثّلو الجيش الوطني الشعبي بكل شيء، بالحوار والصبر من أجل إقناع أكبر عدد ممكن من الفاعلين للانخراط في المسعى.

في الحقيقة لم يكن العنف الإرهابي يأتي من الفيس فحسب، ولكن أيضا من الذين كانوا يرفضون التنديد به وبرّروه بعدم قبولهم مبادئَ الحوار الوطني الذي بذل الجيش كل ما في وسعه من أجل إنجاحه. فقد كان هؤلاء الأشخاص يتحركون وفق اعتبارات ومصالح شخصية. وعلى الرغم من تأكدنا أنه ولا شيء إيجابي يمكن الخروج به مع هؤلاء الذين فضلوا الجلبة والصخب والمزايدات، فلم نكن أبدا لنقبل لأن نسقط أمام محاولة فرض « الحل على الطريقة الشيليّة ». وكان لي أن تهكّمت على من تعجّب أمام تعصّب حُكّامه قائلا : « ومع ذلك بقيت الأمور تسير ! ». ومهما كان رأيهم فأمور الجزائر كانت تسير على أية حال يوم سلّم المجلس الأعلى للدولة مهامه ؛ كانت تسير بفضل المجتمع المدني، وبفضل ذاك الذي كان يذهب إلى العمل كل صباح، والتلميذ الذي كان يذهب إلى المدرسة بالرغم من محرمات السلفيين، وذاك الذي قدّم تطوّعا يد المساعدة لإعادة بناء المدرسة التي أُحرقت، وبفضل تلك المرأة التي كانت تقلع « الأقفال » من باب صالونها للحلاقة وتستقبل زبوناتها. تلكم هي المقاومة الكبيرة التي كانت تمثل الحصيلة الحقيقية للمجلس الأعلى للدولة.

وتم التعبير عن هذا الأمل خلال انتخابات 1995 التي أفزت صناديقها فوز اليمين زروال بمنصب رئيس الجمهورية. وكانت نسبة المشاركة والنتائج التي تحصل عليها زروال ضربة مهينة للذين كانوا يقولون أن في الجزائر كان يوجد خصمان متحاربان : الجيش من جهة، والشعب من جهة أخرى ؛ فقد بيّن انتخاب زروال أن الشعب كان مع الجيش ضد الإرهاب وعملائه.

انهزم الإرهابيون لأنهم ذهبوا بعيدا وأسرفوا في العنف، وقد أدرك البعض من بين صفوفهم حجم سوء مسعاهم ولم يفتْه التعبير عن ذلك ؛ لكن الحزب كان بين أيدي « الطموحين » الذين كانوا يستخدمون المتطرفين والمتحمسين الذين قتلوا الأبرياء وخرّبوا بلدهم من أجل دخول الجنة كما كانوا يعتقدون ويدّعون. وهذا الكتاب يكشف عن جزء بسيط مما ارتكبوه من جرائم. ويبقي تاريخ الوحشية الأصولية بالجزائر ينتظر من يكتبه.

أختم هذا الجزء الثاني من مذكراتي بذكر ما كتبه رضا مالك في مقدمة الكتاب المعنون « *Enjeux et démocratie* » (رهانات وديمقراطية) الصادر بمنشورات مارينور سنة 2002 : « إذا كان صحيحا أن إيقاف المسار الانتخابي هو الذي تسبب في خلق الإرهاب، فلا يجب أن نخفي أن هذا الأخير قد اصطدم بمقاومة شعبية قوية انتهت بفضح أوهامه وتضييق عليه الخناق وكسر شوكته ».

« لا جدوى من الخوض في تقييم الخسائر أو المنافع انطلاقا من كوننا ألغينا الانتخابات التشريعية لديسمبر 1991 أو أقررناها، إلا أن الذي يبقى غير قابل للتقييم وفوق كل الحسابات هو مبدأ المقاومة ضد وحشية القرون الوسطى لإسلامويّة ضالة زائغة استُخدمت كقوة مهدّمة لكل تطورٍ وكل آفاقٍ لانعتاق سياسي أو إنساني ».

« وبمواجهتها بكل شجاعة الإرهابَ داخل حدوده، ساهمت الجزائر في الحفاظ على الاستقرار والأمن في كل منقطة الجنوب المتوسطي. كما لا يجب علينا أن نخطأ، فبعد هزيمتهم المتكبّدة في ميدان الإرهاب، يحاول الإسلاميون استعادة المبادرة على المستوى السياسي ؛ فالهجوم المعلن مؤخرا ضد خالد نزار المعتبرِ أحد أكبر صانعيّ إيقاف المسار الانتخابي، ليس له من معان أخرى ».

ملاحق 1988

تعليمات لإعادة النظام

(Texte Original)

Application des mesures et consignes pour le rétablissement de l'ordre.

Outre les cas de légitime défense, de défense , de protection des personnes , des lieux ou des biens, on doit ouvrir le feu dans des cas d'indiscipline graves.

-Attroupements interdits : lorsque les attroupements sont interdits et que les manifestants refusent de se disperser malgré les appels en ce sens, on peut alors ouvrir le feu sous certaines conditions.

Mode d'usage des armes :

-refus d'obtempérer et « délit » de fuite après injonction : lorsque la troupe chargée du maintien de l'ordre opère des contrôles, vérification d'identité, perquisitions et que des personnes s'enfuient et ne veulent pas se soumettre aux vérifications, perquisitions ou fouilles, on peut ouvrir le feu.

-résistance armée aux contrôles et perquisitions.

Autres pouvoirs :

Les opérations de rétablissement de l'ordre public s'accompagnent également de prérogatives très importantes pour les militaires engagés dans ces actions :

-droit d'interpellation : le droit d'interpellation peut s'exercer systématiquement en vue de vérifier la situation et l'identité de quelqu'un , en cas de recherches de personnes suspectes ou non.

-droit d'arrestation : le droit d'arrestation et de conduite au poste des suspects et des auteurs d'infraction s'exerce dans les cas de port d'armes illicites, d'objets interdits, de produits suspectés de provenir de pillages ou de vols collectifs, etc.

Le droit d'interpellation comme le droit d'arrestation s'applique aussi à l'égard des contrevenants à l'interdiction de rassemblement et d'attroupement et à l'égard de ceux qui refusent de se disperser après appel an ce sens. Il concerne également ceux qui ne respectent pas les consignes de couvre-feu.

Modalités d'action :

-Pour les militaires en groupe ou en unité déployée face à des attroupements interdits ou hostiles, l'ouverture du feu se fait sur ordre. Le chef désigne le ou les tireurs ainsi que l'objectif et précise le nombre de cartouches. Ce cas se rencontre surtout lorsque des attroupements refusent de se disperser.

-Le chef ne donne l'ordre de tirer qu'après sommation :

« Attention, nous allons ouvrir le feu si vous ne vous soumettez pas ou si vous ne vous dispersez pas ! » lorsqu'il se trouve face à une foule menaçant de s'emparer d'un lieu, d'un bâtiment local, d'un véhicule ou d'une personne que l'on protège.

-Militaire isolé : Il peut ouvrir le feu de sa propre initiative pour se défendre ou pour accomplir sa mission dans les cas cités ci-dessus.

- *Ouverture du feu spontanément au sein d'un groupe* : lorsqu'un militaire, même en présence de ses chefs, voit une menace imminente dirigée contre lui-même , contre autrui ou contre un lieu protégé, il doit ouvrir le feu sur le ou les auteurs de la menace.

Rappel :

Les personnes habilitées à ordonner l'ouverture du feu ou à l'exécuter doivent agir avec calme et pondération et uniquement pour faire disparaître la menace, obtenir un début d'exécution de l'ordre de dispersion, ou obtenir le respect d'une consigne générale.

L'ouverture du feu s'accompagne toujours d'un compte rendu au supérieur avec indication des circonstances et des résultats.

تعليمات أساسية لإعادة النظام العام في العاصمة

ANNEXE 2 سرّية محظورة
à l'instruction de base pour le rétablissement
de l'ordre public dans la capitale

(CONSIGNES PARTICULIERES)

ETAT DE SIEGE

L'état de siège est une situation grave où des mesures exceptionnelles sont prises pour sauvegarder soit les institutions, soit une portion du territoire, face à des troubles provoqués dans des circonstances d'indiscipline civile. Il permet l'usage de la force et des armes ainsi que l'arrestation des fauteurs de troubles, par les militaires lorsqu'ils sont désignés pour rétablir l'ordre, comme c'est le cas.

USAGE DES ARMES

On ouvre le feu dans les cas de :

1. Protection des personnes.

1.1. Légitime défense en cas de :

- Menace contre soi ou contre une autre personne et qu'on ne peut pas se protéger autrement que par l'ouverture du feu ;

1.2. Tentative par des manifestants d'arracher une arme au militaire. Le militaire doit faire usage du feu pour se protéger et préserver son armement.

2. Protection des biens publics :

2.1. On doit ouvrir le feu lorsque les agresseurs veulent détruire par la force des installations, des équipements, des édifices ou des monuments ;

2.2. lorsqu'on garde un lieu ou qu'on est chargé de le défendre en cas d'attaque ou de menace, on doit ouvrir le feu si les manifestants refusent de s'arrêter ou de s'éloigner du lieu menacé.

3. Protection des biens privés :

- Toute action de pillage et/ou de destruction est réprimée par l'ouverture du feu si les pillards n'obéissent pas aux sommations.

4. Défense de points sensibles :

- Les points sensibles peuvent être soit un bâtiment ou édifice public, un entrepôt où sont emmagasinés des produits, un lieu où sont rassemblés des détenus ou des personnes sous garde, un local doté d'équipements spéciaux, un véhicule en stationnement ou en mouvement et dont on assure la garde et enfin quelque chose ou quelqu'un dont on assure la garde ou la protection.

5. Application des mesures ou consignes pour le rétablissement de l'ordre :

- En plus de la légitime défense, de la défense et protection des personnes, des lieux et des biens, on doit ouvrir le feu dans des cas d'indiscipline civile grave.

5.1. Attroupements interdits :

- Lorsque les attroupements sont interdits et que les manifestants refusent de se disperser malgré les appels en ce sens, on peut dans ce cas ouvrir le feu dans des conditions spéciales (voir le chapitre "mode d'usage des armes").

5.2. Refus d'obtempérer et délit de fuite après injonction

- Lorsque la troupe chargée du maintien de l'ordre opère des contrôles (vérification d'identité, perquisitions) et que des personnes fuient et ne veulent pas se soumettre aux vérifications, perquisitions ou fouilles, on peut ouvrir le feu.

6. Résistance armée aux contrôles et perquisitions :

AUTRES POUVOIRS

Les opérations de rétablissement de l'ordre public s'accompagnent également de prérogatives très importantes pour les militaires qui sont engagés dans ces actions.

نشرة محدودة

1. Le droit d'interpellation :

Le droit d'interpellation peut s'exercer systématiquement pour vérifier la situation et l'identité des personnes (cas de recherche de personnes et de suspects).

2. Le droit d'arrestation :

Le droit d'arrestation et de conduite au poste des suspects ou des auteurs d'infraction (port d'armes illicite, d'objets interdits, de produits suspectés de provenir de pillage, vols collectifs, etc ...)

Le droit d'interpellation et d'arrestation s'applique aussi à l'égard des contrevenants à l'interdiction de se rassembler (attroupement) et à l'égard de ceux qui refusent de se disperser après appel en ce sens. Il s'exerce aussi sur les contrevenants aux consignes sur le couvre-feu.

DU MODE D'USAGE DES ARMES

1. Militaires en groupe ou unité déployée :

1.1. Face aux attroupements interdits et hostiles :

- L'ouverture du feu se fait sur ordre. Le Chef désigne lui ou les tireurs, ainsi que l'objectif et précise le nombre de cartouches. Ce cas se rencontre surtout face aux attroupements qui refusent de se disperser.

نشـــرة تعليمية

- Le Chef ne donne l'ordre de tirer qu'après sommation "Attention nous allons ouvrir le feu si vous ne vous soumettez pas ou ne vous dispersez pas".

1.2. Face à une foule menaçant de s'emparer d'un lieu, bâtiment, local, véhicule ou personne que l'on protège.

2. Militaire isolé :

Ouvrir le feu de sa propre initiative pour se défendre ou accomplir la mission entrant dans l'un des cas cités ci-dessus.

3. Ouverture du feu spontanément au sein d'un groupe :

Lorsqu'un militaire, même en présence de ses Chefs, voit une menace imminente contre lui-même ou autrui ou le lieu protégé, il ouvre le feu sur le ou les auteurs de la menace.

4. Rappel :

Les personnes habilitées à ordonner l'ouverture du feu ou à l'exécuter doivent l'accomplir avec calme et pondération et uniquement pour :

- soit faire disparaître la menace ;
- soit obtenir un début d'exécution de l'ordre de dispersion ;
- ou obtenir le respect d'une consigne générale.

L'ouverture du feu s'accompagne toujours d'un compte rendu au supérieur avec indication des circonstances et des résultats.

ARMEE NATIONALE POPULAIRE

COMMANDEMENT MILITAIRE CHARGE DU
RETABLISSEMENT DE L'ORDRE PUBLIC
DANS LA CAPITALE

N° 001/88/COMIRO/B2/S

Aïn Naadja, le 09 OCT 1988

نشرة معلومة

INSTRUCTION DE BASE
POUR LE RETABLISSEMENT DE L'ORDRE PUBLIC DANS LA CAPITALE

Pour faire face à la situation qui s'est développée dans la capitale à partir du 5 octobre 1988, des unités ont été balancées sur Alger.

Sous l'autorité directe du Commandement Militaire chargé du rétablissement de l'ordre dans la capitale, ces unités et fractions d'unités ont été déployées dans certains quartiers pour la protection et la défense d'objectifs importants et ramener le calme.

Ces mesures ont abouti à une certaine stabilisation permettant d'engager une phase plus rationnelle dans l'organisation devant se traduire par une structuration des échelons d'autorité exerçant des prérogatives en matière de police, ensuite par une réarticulation des moyens d'intervention.

- 7 -

نشـــرة محدودة

Elles feront l'objet d'une étude attentive de la part des Commandants des secteurs militaires d'intervention ainsi que de celle des Commandants des unités d'intervention de sorte qu'elles puissent être explicitées aux djeunoud et aux cadres afin d'en obtenir une excellente compréhension et applictien. Dans le cas où des significations équivoques apparaitraient , demander des éclaircissements à l'Etat-Major du C.O.M.I.R.O.

LE COMMANDANT MILITAIRE CHARGE DU
RETABLISSEMENT DE L'ORDRE PUBLIC DANS LA CAPITALE



إمضـــاء : العميد نـــزار خالـــد

INTERVIEW

DU GENERAL-MAJOR KHALED NEZZAR
MINISTRE DE LA DEFENSE NATIONALE

PAR

L'AGENCE «ALGERIE PRESSE SERVICE»

LE 09 SEPTEMBRE 1990

QUESTION :
L'opinion publique algérienne a réagi positivement à la décision du Président de la République de nommer un Ministre de la Défense Nationale. Cette nomination exprime, dans le même temps, la volonté d'approfondir, sans limites, le processus démocratique inauguré par la Constitution du 23 février et d'instaurer durablement l'esprit Républicain au sein des institutions nationales. Qu'en pensez-vous Monsieur le Ministre ?

REPONSE :
Effectivement, comme vous dites, la designation d'un Ministre de la Défense nationale va dans le sens du processus démocratique bien sûr ; mais, pour nous, ceci équivaut aussi à une "normalisation" de l'institution militaire permettant, sans aucun doute, une meilleure intégration et association avec les autres départements ministériels ainsi qu'avec les autres institutions nationales telles que l'A.P.N. De plus, cette désignation met fin au caractère "tabou" qui a entouré jusqu'ici l'armée. La défense est le problème de tous et de tout un chacun, et d'ailleurs l'une de nos préoccupations majeures est de concretiser ce principe fondamental.

QUESTION :
Pour des raisons historiques évidentes, l'Armée en Algérie, comme dans beaucoup de pays du tiers-monde, a joué un rôle politique considérable. Va-t-elle continuer et sous quelle forme ? Ce grand corps de l'Etat va-t-il intervenir dans la vie de la nation ? Que signifie dès lors l'Armée dans les casernes ? Faut-il considérer que son retrait du champ politique direct est une conséquence d'une volonté populaire, au même titre d'ailleurs que la demande faite au Président de la République d'accepter le retrait des Officiers de l'A.N.P. de la Direction du Parti du F.L.N.?

REPONSE :
Si vous faites allusion au 19 juin, il est vrai que l'ANP a joué un rôle majeur à cette période de notre histoire. Depuis, sans être au pouvoir comme beaucoup se plaisent à l'affirmer, l'ANP a été plus ou moins associée comme l'ont été d'ailleurs beaucoup d'institutions nationales (UGTA-UNPA-Organisation de masses-Conférences de cadres, etc...). Maintenant, il est vrai



Le general-major Khaled NEZZAR Ministre de la Défense Nationale

que plusieurs dirigeants politiques sont issus de l'ANP mais ils étaient aussi de l'ALN. Il n'y a pas eu que des dirigeants issus de l'Armée, il y en a eu d'autres, finalement, dans d'autres secteurs.

L'Armée va-t-elle continuer à jouer un rôle et sous quelles forme va-t-elle intervenir dans la vie de la nation ? A cette question, il y a lieu de préciser que l'ANP assurera le rôle qui est le sien, comme elle l'a déjà assuré et qui est prévu par la Constitution. Elle s'interdit toute immixtion dans les fonctions dévolues aux autres autorités publiques, tel que le stipulent les lois d'ailleurs. Cependant, s'il advient que les pouvoirs publics obtiennent que la loi associe l'ANP à des tâches d'intérêt national. Elle ne peut qu'y répondre dans les conditions et les procédures qui seront prévues.

Je dois à la vérité de souligner que l'ANP n'a jamais constitué le moindre frein à l'avènement de la démocratie, bien au contraire. Comment s'en étonner d'ailleurs, Elle, qui s'inspire des idéaux de novembre et pour qui la Democratie et les libertés individuelles constituent une pierre angulaire à l'édifice de l'Etat et de la Nation algérienne rêvés par les pères fondateurs de la révolution. S'il subsiste encore un doute sur l'attitude de l'ANP vis-à-vis des réformes politiques, je vous renvoie à la déclaration faite par l'ANP à ce sujet à la tribune du 6ème congrès du FLN et aussi au retrait des membres militaires du Comité Central aussitôt promulguée la Constitution de 89.

Devant les dangers encourus, devant l'ampleur des troubles, l'état de siege a été décrété à Alger et un Commandement Militaire désigne pour rétablir l'ordre et la sécurité publique.

cela ne l'a pas été jusqu'ici c'est que l'autorité militaire ne s'est contenté que du rétablissement de l'ordre et de la sécurité sur la voie publique, sans prendre aucune autre mesure de restriction autre que le couvre-feu et l'interdiction des rassemblements et manifestations.

Il n'y a pas eu de censure, de la part de l'autorité militaire ; la presse étrangère n'a pas été refoulée.

QUESTION :
Revenons, si vous le permettez Monsieur le Ministre, sur ce moment douloureux pour nous tous : l'état de siège, la torture, la répression. Quel commentaire pourriez-vous faire ? Pensez-vous qu'une telle situation puisse se reproduire ?

Comment l'état de siège a été administré par l'autorité militaire :

Bien que non préparée à ce genre de mission, l'armée a répondu à la réquisition et au devoir d'épargner au pays et à l'Etat Algerien l'extension des troubles pouvant déboucher sur une situation d'anarchie et de guerre civile.

Oui. Mais juste après les événements nous avons convoqué, nous militaires, la presse, nous avons essayé de lui expliquer la situation. Nous lui avons même parlé des pertes. Nous avons donné aux journalistes la liste de pertes. Nous leur avons dit, je m'en souviens, ne publiez rien avant d'avoir vérifié sur le terrain. Rien n'a été fait. Les informations n'ont pas été reprises. Il n'y a pas eu de contrôle des communications. Il n'y a pas eu de rafles ou de perquisitions systématiques.

A ce sujet, je tiens à préciser qu'hormis la fusillade de Bab-El-Oued, sur laquelle je reviendrai, l'usage du feu par l'ANP contre les manifestants n'a pas ordonné et ouvert que dans des cas d'extrême nécessité, afin de défendre et de protéger les véhicules et engins de tentative d'incendie ou de saisie de la part des manifestants organises en véritables commandos en cagoule, armés de coktail molotov et de machette.

Les interventions des forces de l'ordre ne se sont opérées qu'en protection de points menacés pour parer au plus pressé. Il est vrai que nous avons frémi aux risques encourus par le patrimoine culturel lorsque, nous avons eu à intervenir, en vain d'ailleurs, sur le centre de recherche et d'études historiques de l'ex-villa CEZINI mis à sac hélas.

Connaissez-vous une armée au monde, qui tolère que ses unités se laissent prendre et désarmer sans faire usage de leurs armes ? Par ailleurs, il a été fait usage des feux de sommation en l'air pour disperser les manifestants hostiles. C'est vrai que ceci a crée une ambiance très angoissante : il est possible, même probable que des balles perdues aient provoque des victimes sur les balcons.

Donc au sujet de la répression dont vous parlez, il était inconcevable et cela l'est toujours, que l'armée laisse les villes du pays livrées au feu et à la destruction et les citoyens exposés à l'anarchie et à l'insécurité. L'armée considère avoir accompli son devoir. Elle l'a fait du mieux possible, mais avec beaucoup de douleur et de peine. Les vrais responsables ne sont sûrement pas les jeunes victimes, qui se lançaient à l'assaut des engins de l'ANP, a la mémoire desquels on s'incline encore une fois.

Moralement les vrais responsables sont les organisateurs des troubles et des tentatives, soit de destabilisation de l'Etat, soit d'étouffement des réformes et d'ouverture économique, voire politique.

Souvenez-vous, nous étions le lundi 10 octobre et un discours du Président était annoncé pour le soir. Les deux jours précédents s'étaient écoulés sans fait notable. La situation se normalisait presque. Le couvre-feu demeurait en vigueur et les regroupements et manifestations étaient toujours strictement interdits. C'est dans ces circonstances qu'un grand rassemblement s'est constitué devant la Mosquée de Belcourt et se proposait de traverser la ville pour atteindre Bab-El-Oued, malgré l'interdiction. Des personnalités religieuses ont adressé des appels au calme et à la dispersion, qui ont été partiellement suivis.

D'autres leaders religieux ont persisté à conduire la manifestation jusqu'à Bab-El-Oued, sous prétexte que les autorités l'avaient autorisée. Je saisis l'occasion ici pour y apporter le démenti le plus catégorique.

La marche a eu lieu sans incidents jusqu'à Bab-El-Oued qui était le point final. Aucun militaire n'a ouvert le feu sur la foule tout au long de l'itinéraire. Pourquoi alors la fusillade à Bab-El-Oued ? Il y a eu provocation. Plusieurs témoins et indices l'ont prouvé. Une fusillade incontrôlée s'en est suivie, provoquant une panique, avec les conséquences tragiques que vous connaissez.

QUESTION :
De la torture.

REPONSE :
Mes fonctions, durant l'état de siège, m'impliquent moralement sur le sujet. Taire la réponse serait une injustice à l'endroit des victimes et une dérobade devant l'opinion algérienne ; aussi affrontons cet obstacle et parlons-en.

Personnellement, je n'ai eu à être informé de ceci qu'après la levée de l'état de siège et deux ou trois jours avant que la presse n'en face état, précisément à l'issue d'une réunion d'universistaires à Pierre et Marie Curie à Mustapha. Les faits m'avaient été rapportés, à titre privé par un ami, en écho du sujet débattu durant la réunion.

J'avoue avoir été réticent à croire les faits rapportés, mais hélas, par la suite, il a bien fallu se rendre à la triste évidence de la réalité.

QUESTION :
Est-il possible que vous soyiez moins informés que les universitaires et les journalistes sur les actes de torture ?

REPONSE :
Ce n'est pas impossible lorsuq'il s'agit d'infractions clandestines et c'était le cas.

QUESTION :
Dans cet état de confusion, ne vous attendiez-vous pas à ce type de dépassements ? Des consignes strictes auraient pu être données ?

REPONSE :
A partir du moment où on a donné des instructions claires, nettes et précises, on n'avait jamais pensé que celà puisse se produire. Tout au long des journées d'octobre on a répété les mêmes consignes. L'important était d'éviter l'effusion de sang. C'était une obsession. Il y avait 200 engins de combat et dix mille hommes à Alger.

Bien sûr on a toujours la ressource de dire ce n'est pas nous, c'est les autres, mais ceci serait puéril car, quels que soient les autres, il s'agit toujours de structures officielles de l'Etat Algérien, et l'implication est tout aussi honteuse. Ce que je peux dire de plus sur cette question, c'est que les cas de torture révélés durant les événements d'octobre sont une salissure qu'il faudra s'employer à effacer ; ceci ne peut s'obtenir que s'ils ne se reproduisent plus jamais. Je crois que nous sommes sur la voie, d'abord des garanties appuyées, apportées par la Constitution de 1989, ensuite l'accès à la liberté de la presse.

En troisième lieu, l'indépendance de la justice. Reste un dernier facteur ; c'est la façon dont les responsables des corps incriminés exerceront leurs prérogatives. Pour eux, la recherche de l'efficacité ne devra, en aucun cas, conduire à des infractions aux lois ou à des atteintes aux droits imprescriptibles des personnes. Ce que je peux ajouter avant de clore ce sujet, je persiste à croire et donc à dire que la torture, durant les événements d'octobre, n'a jamais atteint les dimensions d'un phénomène institutionnalisé et généralisé comme l'ont soutenu certains médias. Les cas relevés ne sont que le résultat de comportements irresponsables, mais ceci ne diminue en rien la gravité des faits et l'impérieuse nécessité de proscrire ces pratiques indignes.

REPONSE :
La réponse a déjà été donnée. ils doivent rechercher l'efficacité à travers des structures et des missions adaptées, et ce dans le strict respect des lois des pays.

Vous faites sans doute allusion à ceux qui demandent pourquoi pas un ministre civil, n'est-ce pas ?

Que voulez-vous que je vous dise, je suis en activité, je suis le plus haut gradé, je suis devenu Ministre. Dans pas mal de pays il y a la même forme. Mais je dis à l'avenir pourquoi pas un civil ?

Laissons la démocratie se faire.

LES DEMOCRATES
Dans notre contexte, les démocrates sont le ferment nécessaire à l'épanouissement de la démocratie naissante en Algérie. Mais ils ne peuvent jouer ce rôle, que dans la mesure où ils parviendront à se débarasser de certains concepts peu familiers à notre société. Je crois que chaque formation politique regroupe en ses rangs des démocrates sincères, imprégnés des valeurs de notre civilisation musulmane, et arabo-berbère, mais également tournés vers le modernisme.

28ème ANNEE – N° 9 Mercredi 1er Mars 1989

الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية

الجريدة الرسمية

اتفاقات دولية قوانين أوامر ومراسيم
قرارات مقررات . مناشير . إعلانات وبلاغات

Abonnement annuel	Algérie Tunisie Maroc Mauritanie	Etranger	DIRECTION ET REDACTION : SECRETARIAT GENERAL DU GOUVERNEMENT
	1 An	1 An	Abonnements et publicité : IMPRIMERIE OFFICIELLE 7, 9 et 12 Av. A. Benbarek — ALGER Tél. : 65. 18. 15 à 17 — C.C.P. 3200-50 ALGER Télex : 65 180 IMPOF DZ
Edition originale.....	100 D.A	150 D.A	
Edition originale et sa traduction.....	200 D.A	300 D.A (Frais d'expédition en sus)	

Edition originale, le numéro : 2.50 dinars ; Edition originale et sa traduction, le numéro : 5 dinars — Numéros des années antérieures : suivant barème. Les tables sont fournies gratuitement aux abonnés. Prière de joindre les dernières bandes pour renouvellement et réclamation. Changement d'adresse : ajouter 3 dinars. Tarif des inscriptions : 20 dinars la ligne

JOURNAL OFFICIEL DE LA REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
CONVENTIONS ET ACCORDS INTERNATIONAUX — LOIS, ORDONNANCES ET DECRETS
ARRETES, DECISIONS, CIRCULAIRES, AVIS, COMMUNICATIONS ET ANNONCES
(TRADUCTION FRANÇAISE)

SOMMAIRE

Procès-verbal de proclamation des résultats du référendum du 23 février 1989, p. 184.

DECRETS

Décret présidentiel n° 89-18 du 28 février 1989 relatif à la publication au *Journal officiel* de la République algérienne démocratique et populaire de la révision constitutionnelle adoptée par référendum du 23 février 1989, p. 188.

Art. 40. — Le droit de créer des associations à caractère politique est reconnu.

Ce droit ne peut toutefois être invoqué pour attenter aux libertés fondamentales, à l'unité nationale, à l'intégrité territoriale, à l'indépendance du pays et à la souveraineté du peuple.

Art. 86. — En cas de nécessité impérieuse, le Haut Conseil de Sécurité réuni, le Président de l'Assemblée populaire nationale, le Chef du Gouvernement et le Président du Conseil constitutionnel consultés, le Président de la République décrète l'état d'urgence ou l'état de siège, pour une durée déterminée et prend toutes les mesures nécessaires au rétablissement de la situation.

المحافظة على أمن القانون الفرنسي 1995

Inspection de la Défense opérationnelle du territoire

Cycle EOS
Pièce 1



ENSEIGNEMENT OPERATIONNEL

CYCLE EO.8

DEFENSE, PROTECTION ET SECURITE DU TERRITOIRE

- Pièce 1 : Mémento sur la défense militaire terrestre
- Pièce 2 : Instruction ministérielle n° 500 / SGDN / MPS / OTP du 09 mai 1995 relative à la participation des forces armées au maintien de l'ordre
- Pièce 3 : Article « Les armées et la sécurité intérieure ».

SESSION 1997 - 1998

- hypothèse n°1 : des désordres graves sur le territoire national (métropole et DOM-TOM) sans intervention extérieure, mettant en cause la continuité de l'action gouvernementale, la vie économique de la nation ou la sûreté et la liberté d'action des forces armées ;

Quand la réquisition a pour objet la dispersion d'un attroupement par l'emploi de la force, la mention ci-dessous devra obligatoirement être portée dans le texte de la réquisition :

- s'il s'agit d'une réquisition complémentaire spéciale : "l'emploi de la force pour l'exécution de la présente réquisition comporte l'usage des armes, l'autorité militaire reste libre d'en régler l'emploi".

ARTICLE 41 :

Dans les cas d'attroupements prévus à l'article 431-3 du code pénal [12] , les forces armées participant au maintien de l'ordre doivent être accompagnées par l'une des autorités mentionnées à l'article 11 ci-dessus [13] . Seule cette autorité est habilitée à décider de l'emploi de la force et de l'usage des armes et à délivrer les réquisitions particulières et complémentaires spéciales dans les conditions fixées aux articles 24 et 25 ci-dessus.

Si elle n'effectue pas elle-même les sommations, l'autorité civile responsable de l'emploi de la force désigne un officier de police judiciaire pour y procéder [3] [14]

ARTICLE 42 :

En application de l'article 431-3 du code pénal, les représentants de la force publique appelés en vue de dissiper un attroupement peuvent faire directement usage de la force si des violences [illegible] ont exercées contre eux ou s'il ne peuvent défendre autrement le [illegible] [15] .

La légalité de ce [illegible] est réglée par les articles 1224 à 122-7 du code pénal [5].

Dans ce cas, le [illegible] ité, quand les circonstances le lui permettent, a le devoir d'avertir les a[illegible]s prononcé à haute voix que l'emploi de la force ou l'usage des armes va être ordonné. A cet effet, il est fait emploi dans la mesure du possible d'un appareil haut-parleur. En principe, l'avertissement est précédé soit d'un signal sonore, soit d'un signal lumineux (fusée rouge).

Avant d'agir, le commandant de la force armée laissera s'écouler autant de temps que lui permettra la sécurité de son unité ou l'accomplissement de la mission qu'il a reçue.

---

[12] Décret n°93-726 du 29 mars 1993 portant réforme du code pénal, 2eme partie (annexe2/I).
[13] Annexe 1/V.
[14] Article 4 du décret n°95-573 du 2 mai 1995 relatif à la dispersion des attroupements (annexe 2/IV).
[15] Sous réserve des dispositions de la loi n°85-1196 du 18 novembre 1985 (annexe 1/IV).
[16] Article 431-3 du code pénal (annexe 1/V), articles 122-4, 122-5, 122-7 du code pénal (annexe 1/V).

Quand l'usage du feu ou d'engins explosifs doit être renouvelé, il doit être procédé toutes les fois que cela est possible à un nouvel avertissement.

ARTICLE 43 :

Tout officier de police judiciaire territorialement compétent sur les lieux de l'attroupement est habilité à procéder aux interpellations avec, en cas de besoin, l'aide de la force armée requise.

ARTICLE 44 :

Ainsi qu'il a été énoncé à l'article 5, l'emploi de la force n'implique pas nécessairement l'usage des armes.

Les forces armées, et particulièrement les cadres, doivent s'employer à éviter tout usage des armes en faisant preuve jusqu'aux dernières limites de calme et de sang froid.

Il pourra être fait emploi de matériels spéciaux et moyens passifs de défense prévus à l'alinéa 4 de l'article 40 ci-dessus afin d'éviter, dans toute la mesure du possible, l'effusion de sang.

L'usage des armes par les forces armées est toujours commandé par leurs chefs militaires.

Il comprend l'usage :

- des armes blanches ;
- du feu ;
- des engins explosifs.

S'il est fait usage du feu ou d'engins explosifs, le commandant de l'unité fait cesser le tir immédiatement après les premiers coups.

L' usage des armes dont la liste est définie ci-dessus ne peut se motiver pour des militaires isolés qu'en cas de légitime défense.

L'emploi du tir à blanc ou du tir en l'air est interdit.

Lorsque le commandant d'une unité des forces maritimes ou aériennes a reçu mission comportant l'usage des armes depuis un bâtiment ou un appareil, il doit avertir de l'ouverture prochaine du feu par tout signal approprié (sirène, flamme ou pavillon rouge, fusée ou feu rouge, etc.).

ARTICLE 45 :

La présente instruction abroge et remplace l'instruction interministérielle n°500 SGDN/AC/REG du 20 juillet 1970 relative à la participation des forces armées au maintien de l'ordre ainsi que l'instruction interministérielle n°00400/SGDN/AC du 25 juin 1968 relative à la participation des forces armées au maintien de l'ordre dans les territoires d'outre-mer.

Article R 431-1 :

Pour l'application de l'article 431-3, l'autorité habilitée à procéder aux sommations avant de disperser un attroupement par la force :

1°- annonce sa présence en énonçant par haut-parleur les mots: "obéissance à la loi, dispersez-vous" ;

2°- procède à une première sommation en énonçant par haut-parleur les mots : "première sommation : on va faire usage de la force" ;

3°- procède à une deuxième et dernière sommation en énonçant par haut-parleur les mots : "dernière sommation : on va faire usage de la force".

Si l'utilisation du haut parleur est impossible ou manifestement inopérante, chaque annonce ou sommation peut être remplacée ou complétée par le lancement d'une fusée rouge.

Toutefois si, pour disperser l'attroupement par la force, il doit être fait usage des armes, la dernière sommation ou, le cas échéant, le lancement de la fusée qui la remplace ou la complète doivent être réitérés.

55. Les états d'exception : état d'urgence, état de siège.

551. L'état d'urgence.

(Référence: loi n°55-385 du 3-1-1955 [modifiée par la loi n°55-1080 du 7-8-1955 et l'ordonnance n°60-372 du 15-4-1960]).

L'état d'urgence peut être déclaré sur tout ou partie du territoire :

- soit en cas de péril imminent résultant d'atteintes graves à l'ordre public ;

- soit en cas d'événements présentant le caractère de calamité publique. Il est décrété en Conseil des ministres pour une durée de 12 jours et ne peut être prorogé que par le parlement (loi).

Son champ d'application est fixé par le décret ou par la loi. Il a pour effet de donner à l'autorité civile des pouvoirs de police exorbitants du droit commun. Il permet d'office :

- au ministre de l'Intérieur (pour l'ensemble du territoire où est institué l'état d'urgence) :

  - d'assigner à résidence toute personne dont l'activité compromet l'ordre public ;
  - d'ordonner la fermeture provisoire des salles de spectacle, débits de boissons et lieux de réunion ;
  - d'interdire les réunions de nature à provoquer le désordre ;
  - d'ordonner la remise des armes de 1ème, 4ème et 5ème catégories (guerre, défense et chasse).

- au préfet (dans son département) :

  - d'interdire la circulation des personnes ou des véhicules dans les lieux et aux heures fixes par arrêté (couvre-feu) ;
  - d'instituer par arrêté des zones de protection ou de sécurité où le séjour des personnes est réglementé ;
  - d'interdire le séjour dans tout ou partie du département à toute personne cherchant à entraver l'action des pouvoirs publics ;
  - d'ordonner la fermeture provisoire des salles de spectacle, débits de boisson et lieux de réunion ;
  - d'interdire les réunions de nature à provoquer le désordre.

Il confère à ces autorités, sous réserve d'une disposition expresse du décret ou de la loi, le pouvoir :

- d'ordonner des perquisitions à domicile de jour et de nuit ;

- d'assurer le contrôle préalable de la presse, des émissions radio et des spectacles (cinéma et théâtre).

L'état d'urgence est institué au seul bénéfice de l'autorité civile, il ne confère à l'autorité militaire aucune compétence nouvelle, hormis l'établissement éventuel (par décret en Conseil des ministres) de tribunaux territoriaux des forces armées dans les conditions prévues par le Code de justice militaire.

552. L'état de siège.

(Références : loi du 9-8-1849 modifiée par la loi du 34-1878 ; décret du 16-6-1940 ; article 36 de la Constitution de 1958).

L'état de siège ne peut être déclaré, sur tout ou partie du territoire, qu'en cas de péril imminent résultant :

- soit d'une guerre étrangère ;

- soit d'une insurrection à main armée ;

Une loi peut seule déclarer l'état de siège.

Il a pour effet :

- de transférer à l'autorité militaire les pouvoirs de maintien de l'ordre dont l'autorité civile est habituellement responsable (pouvoirs normaux). L'autorité civile continue néanmoins à exercer ceux de ces pouvoirs dont l'autorité militaire ne l'a pas dessaisie. Les pouvoirs de police dévolus à l'autorité militaire par l'état de siège sont ceux du ministre de l'Intérieur dans les départements où siègent les pouvoirs publics ;

- d'attribuer, en outre, à l'autorité militaire des pouvoirs exceptionnels de police :

  - perquisition à domicile de jour et de nuit ;
  - éloignement des repris de justice et des personnes non domiciliées dans les lieux soumis à l'état de siège ;
  - remise, recherche et enlèvement des armes et des munitions ;
  - interdiction des réunions et des publications de nature à exciter ou à entretenir le désordre.

En cas d'état de siège déclaré, un décret en Conseil des ministres peut établir des tribunaux territoriaux des forces armées dans les conditions prévues par le Code de justice militaire. Ces tribunaux peuvent être saisis des crimes et délits contre l'ordre et la paix publics.

L'état d'urgence et l'état de siège sont exclusifs l'un de l'autre (avis du Conseil d'Etat du 10-5-1960).

إستعمال الأسلحة لإعادة النظام

Instructions de base concernant l'usage des armes pour le rétablissement de l'ordre :

On ouvre le feu en cas de :

- protection des personnes ;
- légitime défense :menaces contre soi ou contre une autre personne qu'on ne peut protéger autrement que par l'ouverture du feu ;
- tentative, par des manifestants d'arracher une arme aux militaires : le militaire doit ouvrir le feu pour se protéger et préserver son armement ;
- protection des biens publics : on doit ouvrir le feu lorsque les agresseurs veulent détruire par la force des installations, des équipements, des édifices ou des monuments.

Lorsqu'on garde un lieu qu'on est chargé de défendre en cas d'attaque ou de menace, on doit ouvrir le feu si les manifestants refusent de s'arrêter et de s'éloigner du lieu menacé ;

- protection des biens privés : toute action de pillage et/ ou de destruction est réprimée par l'ouverture du feu si les pilleurs n'obéissent pas aux tirs de sommation ;
- défense des points sensibles : les points sensibles peuvent être soit un bâtiment ou édifice public, soit un entrepôt où sont emmagasinés des produits, soit un lieu rassemblant des détenus ou des personnes placées en garde à vue, soit un local doté d'équipements spéciaux, soit un véhicule en stationnement ou en mouvement dont on assure la garde, enfin tout ce, bien ou personne, dont on assure la garde ou la protection.

Application des mesures et consignes pour le rétablissement de l'ordre.
Outre les cas de légitime défense, de défense, de protection des personnes, des lieux ou des biens, on doit ouvrir le feu dans des cas d'indiscipline graves.

- Attroupements interdits : lorsque les attroupements sont interdits et que les manifestants refusent de se disperser malgré les appels en ce sens, on peut alors ouvrir le feu sous certaines conditions.

Mode d'usage des armes :

- refus d'obtempérer et « délit » de fuite après injonction : lorsque la troupe chargée du maintien de l'ordre opère des contrôles, vérifications d'identité, perquisitions et que des personnes s'enfuient et ne veulent pas se soumettre aux vérifications, perquisitions ou fouilles, on peut ouvrir le feu ;
- résistance armée aux contrôles et perquisitions.

Autres pouvoirs :
Les opérations de rétablissement de l'ordre public s'accompagnent également de prérogatives très importantes pour les militaires engagés dans ces actions :

- droit d'interpellation : le droit d'interpellation peut s'exercer systématiquement en vue de vérifier la situation et l'identité de quelqu'un, en cas de recherches de personnes suspectes ou non ;
- droit d'arrestation : le droit d'arrestation et de conduite au poste des suspects et des auteurs d'infraction s'exerce dans les cas de port d'armes illicites, d'objets interdits, de produits suspectés de provenir de pillages ou de vols collectifs, etc.

Le droit d'interpellation comme le droit d'arrestation s'applique aussi à l'égard des contrevenants à l'interdiction de rassemblement et d'attroupement et à l'égard de ceux qui refusent de se disperser après appel dans ce sens. Il concerne également ceux qui ne respectent pas les consignes de couvre-feu.
Modalités d'action :

- Pour les militaires en groupe ou en unité déployée face à des attroupements interdits ou hostiles, l'ouverture du feu se fait sur ordre. Le chef désigne le ou les tireurs ainsi que l'objectif et précise le nombre de cartouches. Ce cas se rencontre surtout lorsque des attroupements refusent de se disperser ;
- Le chef ne donne l'ordre de tirer qu'après sommation :

« Attention, nous allons ouvrir le feu si vous ne vous soumettez pas ou si vous ne vous dispersez pas ! » lorsqu'il se trouve face à une foule menaçant de s'emparer d'un lieu, d'un bâtiment, d'un local, d'un véhicule ou d'une personne que l'on protège ;

- Militaire isolé : Il peut ouvrir le feu de sa propre initiative pour se défendre ou pour accomplir sa mission dans les cas cités ci-dessus ;
- Ouverture du feu spontanément au sein d'un groupe : lorsqu'un militaire, même en présence de ses chefs, voit une menace imminente dirigée contre lui-même, contre autrui ou contre un lieu protégé, il doit ouvrir le feu sur le ou les auteurs de la menace ;

Rappel :
Les personnes habilitées à ordonner l'ouverture du feu ou à l'exécuter doivent agir avec calme et pondération et uniquement pour faire disparaître la menace, obtenir un début d'exécution de l'ordre de dispersion, ou obtenir le respect d'une consigne générale.

L'ouverture du feu s'accompagne toujours d'un compte rendu au supérieur, avec indication des circonstances et des résultats.

ملاحق 1992

ACTES D'INTOLERANCE - DEPASSEMENTS - AGRESSIONS

ACTES D'INTOLERANCE – DEPASSEMENTS – AGRESSIONS

1 – PERIODE ALLANT DU 13 MARS AU 30 DECEMBRE 1989

- ALGER

13.05.1989 : Rassemblement de religieux devant le n° 103 de la Rue DIDOUCHE Mourad (Alger), en signe de solidarité avec le concierge occupant un logement astreint suite à son expulsion sur décision de justice.

14.05.1989 : Rassemblement aux abord du Palais de Justice à Alger, d'un groupe d'intégriste du F.I.S, lors de l'inculpation de l'Imam "MERANI Ahmed ", BENHADJ Ali, était à la tête de ce groupe.

19.05.1989 : Alger, un groupe de 17 intégristes s'est présenté au Bar à l'enseigne " EDEWLISS ", sis 187, Rue DIDOUCHE Mourad (Alger), pour lui signifier l'ordre de fermer le Vendredi avant de se diriger aux Bars " Le ", au 64, Rue DIDOUCHE Mourad (Alger), 05 Juillet, sis au 10, Rue Rabah Noel et " Bleu Note ", sis 97, Rue DIDOUCHE Mourad (Alger) et chez les marchands de cuirs, sis 133, Rue DIDOUCHE Mourad (Alger), leur demandant de fermer leurs locaux le Vendredi, sous peine de représailles.

Les auteurs de ces exactions ont été identifiés comme étant les fidèles de la mosquée " Khaled Ibn Walid ", sis Boulevard Ibn Khattab (Alger), et qui se sont manifestés lors de l'affaire d'expulsion courant Mars 1989, du concierge " LAMOUTI Rabah ", demeurant 103, Rue DIDOUCHE Mourad (Alger).

20.05.1989 : Un groupe de 50 intégristes s'est présenté au Bar " Bou Nouas ", sis 125, Rue DIDOUCHE Mourad (Alger), et au Bar " El-Nahdja", 10, Rue Ferhat Bousaad (Alger), pour leur demander aux gérants de convertir leurs activités commerciales.

20.05.1989 : Interpellation de 04 intégristes devant le marchand de vins, sis 125, Rue DIDOUCHE Mourad (Alger), qui invitaient les consommateurs attables les invitants à cesser de s'adonner à la consommation d'alcool.

25.05.1989 : Trois (03) jeunes intégristes, en l'occurrence les nommés : " AFRIT Salim, SEBAA Karim et DJEBOUT Tewfik, qui a eu lieu au Parquet d'Alger, 300 à 400 religieux environ qui attendaient à l'extérieur l'ouverture du procès parmi lesquels, il a été remarqué la présence de BENAZOUZ Zebda, BENHADJ Ali, MERANI Boudjemaâ et TEDJAR Mouloud ", entre autre, ce dernier a depuis la matinée hargneux la foule pour les inciter à ne pas respecter les autorités, ajoutant que les policiers étaient des "MOUNAFIKINE ", homme d'Etat, le Chef de l'Etat où il fallait supprimer les importants, en outre, a demander l'instauration d'un régime islamique.

24.05.1989 : Cité Universitaire de Bab Ezzouar (Alger), incident entre un groupe d'étudiants résidents suite à une soirée musicale avec autorisation de la Direction que les étudiants intégristes ont voulu empêché prétextant qu'ils se sentaient dérangé dans leurs prières, malgré la promesse des organisateurs de ce gala d'arrêter la musique pendant le déroulement de ces prières, les intéressés n'ont rien voulu savoir pour mieux intimider leurs camarades, les intégristes ont même fait appel a des non résidents de la Cité, une légère échauffourée a éclaté entre groupes antagonistes sans gravité.

01.07.1989 : A Alger, un groupe, composé de 10 personnes parmi lesquels les nommés "GUESSOUM Omar) et (TEDJAR Mouloud), connus comme intégristes virulents à la mosquée " Omar Ibn El-Khattab ", du Plateau, et parmi les auteurs de la campagne anti-Bar, ont exigé d'être reçu par M. le Ministre de la Justice, pour réclamer la libération des détenus de l'affaire de " Bouiali ". Insatisfait, ils ont quittés les lieux en scandant les slogans que " Allah Akbar " – " Djihad Fi Sabil Allah " – " Ennemis de Dieu vous payerez ".

Courant Novembre toujours critiques par les intégristes et notamment " ABBASI Madani ", BEN HADJ Ali, NAHNAH Mahfoud ", à l'endroit de feu (Kateb Yacine), qui selon eux ne doit bénéficier d'aucun hommage, en sa qualité de communiste, ainsi une contestation a été manifestée par les fidèles de la localité "Ouled Hadadj ", (Daira de Boudouaou), en date du 01.11.1989, à l'égard de la baptisation par M. le Wali du nouveau C.E.M sous la domination de cet écrivain ce qui a contraint les services de l'APC d'enlever l'enseigne en date du 12.11.1989.

- DJELFA.

13.07.1989 : A Djelfa, un groupe d'intégristes parmi lequel le nommé " BENATALLAH Messaoud ", s'est attaqué à un dépôt de stockage de boissons alcoolisées, appartenant au sieur (AMRANBE Ziadi), lui saccageant un lot de 600 bouteilles.

- ORAN

Courant 1ère décadre de Novembre, manifestations dans plusieurs localités à l'échelle nationale et notamment à Oran, à l'instigation des militants du F.I.S, pour dénoncer la venue dans notre pays en qualité de touristes d'un groupe de " Pieds noirs ", ce qui a provoqué la réaction de l'Association de pieds-noirs " recours ", principale association de rapatries, qui déplore que " quelques centaine d'extrémistes puissent tenir l'image d'hospitalité de l'immense majorité des Algériens pour l'accueil des pieds-noirs en pèlerinage.

27.11.1989 : A Es-Sénia, 15 étudiants français environ de la cité mixte " Le Volontaire ", ont occupé la chaussée pour protester contre l'insécurité au niveau de ladite cité, caractérisée par l'agression perpetrée le soir même sur les personnes des étudiants " BENHAMOU Mohgamed " et " BENHAMOU Wahiba", par un groupe d'étudiants appartenant au courant intégriste.

- MEDEA

Fin Novembre 1989, une délégation d'une quinzaine de personnes représentant les Villageois de Bani Djeghal (Tablat), s'etait rendue au siège de la Kasma F.L.N de la localité pour se plaindre des actes de vandalisme commis par des intégristes au préjudice de leur communauté en incendiant la " Zaouia ", (Sidi Ahmed), à la suite d'une " Zerda ", organisée en ces lieux par la population locale. La Gendarmerie enquête.

Nuit du 14.03.1990 : à 22 Heures, à la Cité Universitaire " El-Alia ", des étudiantes ont été agressées tandis que d'autres intimidées par des individus portant, barbes et gandouras, prés du portail de ladite Cité, en leur disant : Vous aurez argents, appartements et maries, mais rentrez chez vous ", et juré qu'il reviendraient pour imposer la fermeture du portail à 18 heures.

07.04.1990 : Période de Ramadhan, une cinquantaine d'islamistes ont contraint le seul restaurant de la Pêcherie d'Alger, qui a ouvert ses portes à la clientéle étrangère, de fermer, alors qu'une quinzaine de touristes étrangers y déjeunaient.

19.12.1990 : Au sujet de l'affaire " Linda De Suza ", le courant intégriste a fait campagne contre la venue de la chanteuse portugaise, qui a été qualifiée lors d'un Dars donné par " Ali BENHADJ ", à la mosquée " Es-Souna ", de Bab El-Oued (Alger), de " Juive, payée en devise, alors que les enfants du peule manquent de l'essentiel ", et les sinistrés du séisme qui n'ont pas à ce jours été recasés.

L'élu du F.I.S a ainsi pris la parole pour inciter à la violence contre toute personne du parti dont l'idéologie est contraire à celle de son parti.

23.05.1990 : Lors de Meetings à Tissemsilt, Bordj Bou Naâma et Tebessa, BENHADJ Ali, s'attaque aux services de sécurité et les Imams avant de dire " Ceux qui ne voteront pas pour le F.I.S, répondront de cet acte devant Dieu ".

16.01.1990 : Vers 09 heures 30 du matin, 06 individus armés d'un pistolet et d'armes blanches ont fait irruption dans la salle d'audience du tribunal criminel de Blida, action qui s'est soldée par la mort d'un Gendarme et autre grièvement blessé, et deux morts parmi les assaillants.

01.06.1990 : A Annaba, lors d'un Meeting, ABBASI Madani, a lancé un appel à l'A.N.P pour rejoindre les rangs du F.I.S et déclaré " En cas de coup d'Etat Militaire ", la population sortira dans la rue.

NUIT DU 10 AU 11 MARS 1991

Perturbation d'une soirée artistique à la salle HARCHA, par des extrémistes religieux dont des membres de l'organisation "El-Hidjra Oua-Tekfir" et quelques ex-combattants d'Afghanistan.

500 religieux se sont rassemblés pour prendre position à hauteur de la cité Mahieddine et lancer des projectiles sur la salle HARCHA (pierres, coktail molotov, pneux enflammés).

M. ABASSI Madani arrivé sur les lieux a pris contact avec le directeur du C.C.I auquel il a demandé de s'abstenir à l'avenir de programmer des soirées artistiques notamment pendant le mois sacré du Ramadhan.

Le porte parole du FIS a fait savoir que par l'organistaion de ce genre de soirée, le pouvoir entend défier la mouvance islamique.

.../...3

24 MARS 1991

A l'occasion du gala artistique animé par le chanteur AIT-MENGUELLAT, programmé à la salle "ATLAS" de Bab-El-Oued dans la soirée du 24/03/1991, une réunion s'est tenue au bureau de la mosquée "TAKOUA" de Bab-El-Oued regroupant 1200 personnes avec la participation de MM. Ali BENHADJ, GUEMAZI Kamel, KHETIB Abderrahmane, président du bureau exécutif de wilaya (FIS) ainsi que les présidents des APC de Bab-El-Oued et de Mohammadia.

A l'issue de cette rencontre, le président de l'APC a été chargé de s'occuper de l'affaire et Ali BENHADJ de calmer les esprits.

Dans son intervention, à l'intérieur de la mosquée, Ali BENHADJ a qualifié l'organisation de cette soirée artistique comme un " DEFI" avant de dénoncer les organes de presse notamment l'ENTV d'avoir prédit des troubles pour cette soirée.

Il a affirmé que ces soirées étaient contraires à l'esprit de l'Islam.

L'orateur a cautionné, sans les nommer, les extrémistes de l'organisation "EL-HIDJRA-OUA- TEKFIR", en approuvant leur réaction, jugée conforme aux principes islamiques, mais devant respecter le principe de la choura.

Au terme de son intervention, Ali BENHADJ a déclaré en substance "Nous n'allons pas éliminer un mal par le mal".

.../...

Après la prière du d'hor, M. ABBASI Madani a déclaré à l'assistance que la grève avait réussi et qu'elle durerait jusqu'à ce que l'Etat réponde positivement à leur revendication.

AU 24 JUIN 1991, plus de 8.600 cassettes vidéo, se rapportant aux derniers événements survenus consécutivement à la grève prônée par le FIS, ont été écoulées sur le marché intérieur par la section audio-visuelle de ce parti.

Courant JUIN 1991, les responsables du FIS auraient expédié en Europe et Arabie Séoudite par l'intermédiare de certains représentants diplomatiques complices, plusieurs cassettes vidéo retraçant les derniers événements survenus à travers le territoire National.

Des étudiants venus de l'université " EMIR ABDELKADER" et de l'université centrale se sont joints au rassemblement à l'issue duquel tous les responsables du SIT ont incité à la poursuite de la grève jusqu'à la destitution du Président de la République.

A cette occasion, le FIS a de nouveau utilisé le laser pour inscrire le nom d'" ALLAH " sur un nuage.

Il cite aussi, l'instauration de l'Etat de siège et du report des élections, considérés comme un succès pour l'action du FIS.

Suite au discours du Chef de l'Etat, quelques 10.000 citoyens ont assisté à un meeting au cours duquel un communiqué de M. ABASSI Madani a été lu et qui fait état " de la poursuite du mouvement de grève jusqu'au départ de CHADLI".

- une vingtaine de cassettes vidéo sur les marches et manifestations organisées par le FIS dont une sur l'AFGHANISTAN,

نداء مؤسسة مسلمي كندا

La guerre (Jihad) doit s'intensifier entre d'une part, la Nation Musulmane d'Algérie, et d'autre part, la JUNTE au pouvoir, formées d'une bande de mécréants, qui combattent dans le sentier du Tagût.

.....Et tuez-les, où que vous les rencontriez; et chassez-les d'où ils vous ont chassés: l'association est plus grave que le meurtre. Mais ne les combattez pas près de la Mosquée sacrée avant qu'ils ne vous y aient combattus. S'ils vous y combattent tuez-les donc. Telle est la rétribution des mécréants." (Coran S.2 V.190-191

Il faut continuer de lutter sur le sentier d'Allah, par tous les moyens possibles pour éliminer (tuer) les Membres de la JUNTE au pouvoir, les Préfets, les Commissaires de Polices, les Généraux, les Colonels, leurs familles, leurs collaborateurs qui s'opposent anticonstitutionnellement et illégalement par la force à la volonté librement exprimée du peuple Algérien.

Tout les collaborateurs du Gouvernement fantoches doivent être abattus. Depuis le jour (2 Février 92), ou nous avons lancé notre premier appel à la Lutte Armée contre la JUNTE au pouvoir et ces collaborateurs plusieurs mécréant ont été tués. Nous félicitons nos frères Algériens Saints-Combattants et Martyrs (membres de nos cellules de Combats) pour l'élimination de ces chiens du pouvoir, mais pour la victoire finale, il nous faut en tuer beaucoup plus, afin que nous puissions avoir un État Islamique en Algérie. Aucun parmi ceux que nous avons designés, ne doit échapper au châtiment d'Allah. Tous ces traites à la Nation Musulmane doivent mourir.

Vous qui avez voté démocratiquement pour élire un Gouvernement Islamique, ne laissez pas l'impérialisme Américain et le Colonialisme Français annuler votre choix légitime, car ce sont eux qui tirent les ficelles des marionnettes de la JUNTE au pouvoir.

Ceux qui acceptent la JUNTE sont complices de toutes les souffrances infligées à nos frères.

Il n'y a pas de juste milieu. Il y a ceux qui ferment les yeux et qui acceptent sans bouger la situation, ceux là sont pour la JUNTE et contre l'Islam. Il y a ceux qui ont les yeux grands ouverts et qui n'acceptent pas ces usurpateurs du pouvoir ceux-là sont de vrais croyants.

1- Nous demandons à la Communauté Musulmane Internationale et Algérienne en particulier, de lutter sur le sentier d'Allah, par tous les moyens possibles pour éliminer les Membres la JUNTE au pouvoir, les Préfets, les Commissaires de Polices, les Généraux, les Colonels, leurs familles, leurs collaborateurs qui s'opposent anticonstitutionnellement et illégalement par la force à la volonté librement exprimée du peuple Algérien.

A P P E L S A U D J I H A D

Lui succédant ZEBDA Benazouz après avoir fait état de sa récente visite en Irak et l'éloge de ce peuple, s'est adressé à l'Ambassadeur de ce pays en déclarant "que le peuple Algérien est prêt pour le Djihad et le sacrifice mais que le régime s'est opposé à la volonté populaire". Cependant, il a assuré que les intérêts des occidentaux et des mécréants seront attaqués là où ils se trouvent en Algérie.

Dans son intervention, BENHADJ Ali a d'abord tenté de démentir la rumeur selon laquelle les Islamistes profiteraient de la guerre du Golfe pour mener une campagne électorale précisant pour cela que des Algériens s'étaient portés volontaires pour combattre en Afghanistan et qu'ils ont été interpellés à leur retour en Algérie. Il a déclaré "pour cela nous irons en Irak d'une manière ou d'une autre et que l'heure du Djihad a sonné", indiquant, qu'un Million de volontaires sont prêts pour le faire.

BENHADJ Ali qui s'est déclaré indiqué par l'opposition des Autorités à propos des entraînemen des volontaires, a menacé de créer des troubles si les Islamistes ne sont pas envoyés en Irak, assurant qu ces entraînement auront lieu à partir du 26 JANVIER 1991, d'autant plus que des spécialistes en la matiè ont été engagés, a t- il précise.

Considérant la caserne comme propriété du peuple, il s'est interrogé sur les raisons du pouvoir de s'opposer à l'entraînement des militants de son parti, alors qu'il avait mobilisé l'Armée pour la répression du peuple Algérien qui a t – il déclaré " est prêt à tous les défis".

Il a clôturé ses propos en déclarant que la collecte initiée par le FIS au profit du peuple Irakien a été un succès.

Près la prière de l'Icha, Ali BENHADJ, a qualifié cette grève de lutte entre le bien et le mal s'agissant selon lui d'une épreuve et d'un examen divin. Il a déclaré que l'établissement d'un Etat Islamique n'est pas une honte et que le peuple algérien a accompli le DJIHAD, pour la réalisation de cet Objectif, mais qu'après l'indépendance les responsables qui se sont succédés au pouvoir ont mal géré le pays après avoir torturé selon lui des hommes sincères.

Concernant les autorisations exigées au FIS lors de chaque manifestation, il a ajouté que son parti a été crée non pas pour soutenir le pouvoir défaillant, qui au lieu de construire des écoles et des instituts, réalise des cabarets et des prisons destinés à entraîner les jeunes à la débauche et les mettre en prison.

S'adressant à l'assistance, BENHADJ Ali s'est exclamé où était M. HAMROUCHE lorsque les biens du Peuple étaient détournés. Au chef de l'Etat, il déclaré que celui - ci n'est pas prêt à céder le Pouvoir, et qu'il utilisera tous les moyens pour se maintenir, ajoutant que s'est la raison pour laquelle il avait mis fin aux fonction de KASDI MERBAH et EL HADI KHEDIRI. Ce dernier devait préciser l'orateur. avait torturé des frères à EL HAMIZ te que le même sort lui sera réservé aussi qu'a CHERIF MESSADIA et CHELOUFI.

Au terme de la marche effectuée le 27 Mai 19991 de 17H00 à 19H45 de la place du 1er Mai à la place des Martyrs, le nommé LEFKIH Bachir, membre du FIS, Président du bureau exécutif de Wilaya de Sid Bel Abbes a prononcé une brève allocution dans laquelle il a déclaré "Si un commandement est confié à une personne qui ne le mérite pas, il faut s'attendre à l'heure ultime", indiquant que le peuple algérien n'a jamais confié la Direction du pays au Président CHADLI, que le pouvoir a été pris sans l'approbation du peuple.

L'orateur présenté à l'assistance comme étant un compagnon de feu BOUIALI Condamné à 3 ans de prison, a clos son intervention en déclarant "Si le pouvoir nous défie, nous lui déclarerons la guerre"

A la place du 1er Mai devant 3000 personnes, BELKACEM Lounis, s'est étonné qu'il y ait une faible assistance avant de déclarer "si nous mourrons et si nous sommes frappés, le sang qui coulera arrosera l'arbre de la SAHOUA Islamique et le pouvoir sera islamiste.

Evoquant les résultats de l'entretien avec M. le Chef du Gouvernement, il a affirmé qu'il s'agit d'une rencontre à l'issue de laquelle " le FIS a obtenu des assurances pour que le peuple continue à s'exprimer librement à travers le poursuite de la grève dans un climat empreint de sérénité". Il a ajouté " celui qui maîtrise la paix et la sagesse, est également en mesure de mener la guerre en cas de besoin, car si notre démarche est pacifique, il reste entendu que nous refusons toute humiliation ou autres dépassements".

Il a ajouté qu'en cas d'échec des négociations en cours son parti utilisera d'autres moyens tout en précisant qu'il n'a peur ni de la police, ni de l'Armée, ni de la Gendarmerie Nationale. Il a affirmé par ailleurs "Nous sommes prêts à mourir en Martyrs pour chasser les enfants de la France comme nos parents ont expulsé le colonialisme d'hier".

En présence de 4.000 personnes rassemblées à la place du 1er Mai entre 22H50 et 23H10, ABASSI Madani a annoncé l'établissement de l'Etat Islamique à partir de ce jour précisant que la première Martyre est une jeune fille de 18 ans.

L'orateur a invité les services de sécurité de désobéir aux ordres tendant, à exprimer les manifestants, étant eux mêmes des musulmans et des citoyens qui ne voudront jamais de l'effusion de sang du peuple, déclarant que des policiers ont déposé leur démissions pour ne pas avoir à commettre des "crimes impardonnables".

S'adressant aux participants, il a mis en relief leur engagement en ces termes "vous avez prouvé par votre comportement exemplaire, votre foi en Dieu et votre souhait d'être gouverné par des lois Islamiques et non par des criminels".

Au sujet de l'éventualité d'un coup de force militaire, il a déclaré " si cela venait à se produire ou si l'Etat d'Urgence était instauré, nous proclamerons le Djihad Fi Sabil Allah et nous maintiendrons les rassemblement de jour comme de nuit". Il a ajouté "nous n'avons peur ni de la police ni de la Gendarmerie, ni de l'Armée, car se sont nos enfants".

Il a ajouté "les jeunes manifestants n'ont peur, ni de l'armée, ni de la police, ni encore moins de la gendarmerie nationale, qu'ils sont capables de les neutraliser" citant "que la plupart de ces jeune se sont entraînés ou ont effectué le service national et qu'ils savent manipuler les armes de guerre, piloter les avions, les chars et les blindés".

Par ailleurs, il a déclaré être en possession de documents officiels adressé aux walis et autres instances, ordonnant de prendre des mesures disciplinaires à l'encontre des travailleurs grévistes, allant jusqu'au licenciement, ceci devait- il dire prouve la faiblesse de "HAMROUCHE" le "BANDIT" et d'assurer les travailleurs licenciés que des quêtes seront organisées et qu'ils auront le montant de leur salaire, ceci parce que le peuple algérien est connu pour sa solidarité et son esprit d'entraide, avant d'inviter les travailleurs a être solidaires avec leurs collègues licenciés et de déclencher des grèves pour demander leur réintégration.

Il a ensuite critiqué le communiqué du Ministère de l'intérieur interdisant tous rassemblement dans les places publiques à partir du 04.06.1991.

Il a affirmé que " Si ces menaces sont mises à exécution pour les faire évacuer et proclameront le Djihad et que le peuple tout entier sortira dans la rue pour défier le pouvoir car il n'acceptera jamais l'humiliation".

M. ABASSI Madani, a déclaré que les fonctionnaires de police arrêtés par les éléments du FIS ont commis des crimes, qu'ils ont tué deux femmes et un enfant, mais qu'ils ont été relâchés par la prière du vendredi précisant que le pouvoir n'a pas encore libéré les manifestants arrêtés.

A cet égard, il a déclaré que la grève politique organisée par son parti était un succès total, il a ap; les militants et sympathisants de son parti à s'opposer par la violence aux actions des services de sécurité matière de perquisitions ou d'arrestations. Il l'est à exhortés à neutraliser et à ligoter les éléments de services opérant dans ce contexte.

Prenant la menace de vigilance BENHADJ Ali a déclaré que l'Islam recommande aux croyants de s'armer, "Nous allons alors prendre les armes et des Kalachnikovs, pour peu qu'on nous considère des hors la loi, pourvu qu'on ne soit pas hors de l'islam " sur le même———————" Si les règles du jeu ne sont pas respectées, nous prendrons les armes, pour répondre à l'usage des bombes lacrymogènes de fabrication juive".

Il a en outre déclaré "Je cite toute personne qui ne votera pas pour le FIS parti de Dieu. Sa prière son pèlerinage ses dons son union suivi de ses enfants ne seront pas acceptes par le bon "Dieu".

Il a ajouté que toute personne qui se dit musulmane et qui ————pas FIS sans considérée et jugée par Dieu comme traitre".

Prenant la parole le nommé SERRAR Salim Imam de la Mosquée de Ain-Tebiner, Sétif, a critiqué le Président de la République en déclarant " Il n'est pas apte à assumer la responsabilité de chef de l'Etat, n'ayant aucun diplôme si ce n'est son extrait de naissance et son acte de décès IN-CHALLAH".

En outre, il a souligné qu'il n"y aurait pas de changement même si le FIS remportera les législatives ant que le chef de l'Etat demeure toujours en place.

Il considère le recours au Djihad comme ultime action pour l'instauration d'un Etat Islamique. ABASSI :adani a déclaré que la grève Générale à travers le territoire national sera déclenchée prochainement et à iquelle prendraient part les policiers, les douaniers et les gendarmes.

Il a appelé l'Armée à " Se diriger vers Israël pour Libéré les territoires occupés au lieu de terroriser les citoyens".

BENHADJ Ali, a déclaré relativement à la loi concernant les mosquées " qu'il est prêts à être emprisonné mais n'abandonnera jamais la mosquées au sein de laquelle son parti en vue le jour". Il a juré également qu'il mènera sa politique au sein des mosquées et que même la prison sera convertie en lieu de culte.

A ANNABA, les dirigeants du FIS ont lancé un appel à leurs militants engagés dans la résistance AFGHANS pour rentrer et participer aux affrontements qui seront entrepris contre les Services de Sécurité.

مرسوم 11 فبراير 1992 المحدد لتنظيم، تسيير والنظام الداخلي لمراكز الأمن

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DE L'INTERIEUR
ET DES COLLECTIVITES LOCALES

Le Ministre

وزارة الداخلية
و الجماعات المحلية
الوزير

ARRETE DU 11 FEVRIER 1992 FIXANT L'ORGANISATION, LE FONCTIONNEMENT ET LE REGLEMENT INTERIEUR DES CENTRES DE SURETE

Le MiniStre de l'Interieur et des Collectivités Locales,

-Vu le décret présidentiel n°92-44 du 09 fevrier 1992 portant instauration de l'état d'urgence, notamment son article 5.

-Vu l'arrêté interministériel n° du 10 fevrier 1992 portant organisation générale des mesures de préservation de l'ordre public dans le cadre de l'état d'urgence. notamment son article 3,

ARRETE

ARTICLE 1/: Le présent arrêté a pour objet de fixer les modalités d'organisation et de fonctionnement ainsi que le réglement interieur applicables aux centres de sûreté prévus par le décret présidentiel n° 92-44 du 09 fevrier 1992 portant instauration de l'état d'urgence.

et sanitaire sont portés au registre des constatations médicales et sur la fiche sanitaire individuelle.

ARTICLE 45 : Le placé peut signaler au médecin du centre à l'occation de la visite médicale d'admission toute affection ou tout handicap dont il serait porteur et qui pourrait justifier un aménagement adéquat du régime de placement.

médicalement ordonnés avant son admission au centre .

ARTICLE 47 : Al'exception des traitements pouvant être différés sur appréciation médicale. il est garanti au placé l'accés aux soins et une assistance médicale diligente et appropriée à tout moment sur sa demande.

A titre exceptionnel et notamment en cas d'affection grave ou chronique. le placé peut demander la présence à son chevet de son médecin traitant habituel et ce. à ses propres frais.

ARTICLE 48 : Les propositions d'aménagement du régime de placement sont formulées d'une manière motivée par le médecin du centre.

CHAPITRE XII : RECOURS

ARTICLE 49 : Les placés ont la possibilité d'introduire des recours en annulation de la mesure de placement auprés de la direction du centre de sûreté.

ARTICLE 50 : Le directeur du centre de sûreté. transmet la demande de recours au conseil régional de recours assortis le cas échéant de toute pièces justificatives et observations utiles.

CHAPITRE XII : LEVEE DU PLACEMENT

ARTICLE 51 : La levée du placement et le départ du placé du centre, donnent lieu à l'accomplissement préalable des formalités suivantes:

ARTICLE 57 / Les dispositions du présent règlement interieur applicables aux centres de sûreté sont portées à la connaissance des personnels des centres et des personnes placées, notamment par voie d'affichage.

Un extrait du présent règlement est communiqué lors de l'admission à tout placé qui émarge, après en avoir pris connaissance, au registre des notifications du centre.

Fait à Alger, le 11 Fevrier 1992

LARBI BELKHEIR

ARRETS DE STRASBOURG DU 31 JUILLET 2001

COUR EUROPEENNE DES DROITS DE L'HOMME

TROISIÈME SECTION

AFFAIRE REFAH PARTISI (PARTI DE LA PROSPÉRITÉ)

ET AUTRES c. TURQUIE

(Requêtes n^os 41340/98, 41342/98, 41343/98, 41344/98)

ARRÊT

STRASBOURG

31 juillet 2001

matière de droit constitutionnel, rien n'obligeait les Etats à tolérer l'existence de partis politiques visant la destruction de la démocratie et du principe de la prééminence du droit (*rule of law*). De l'avis du procureur, le R.P., en se qualifiant d'Armée pour le *djihad* et en affichant son intention de remplacer la législation de la République par la *Charia*, avait montré que ses objectifs étaient incompatibles avec les exigences d'une société démocratique. Le but du R.P. d'établir un système multi-juridique (dans lequel chaque groupe serait régi par un ordre juridique conforme aux convictions religieuses de ses membres) constituait, selon le procureur, la première étape dans le processus visant à substituer un régime théocratique à la République.

a) Principes généraux

43. La Convention européenne des Droits de l'Homme doit se comprendre et s'interpréter comme un tout. Les droits de l'homme constituent un système intégré visant à protéger la dignité de l'être humain ; la démocratie et la prééminence du droit (*rule of law*) tiennent à cet égard un rôle clé.

La démocratie suppose de donner un rôle au peuple. Seules peuvent être investies des pouvoirs et de l'autorité de l'Etat des institutions créées par et pour le peuple ; les lois doivent être interprétées et appliquées par un pouvoir judiciaire indépendant. Il n'y a pas de démocratie lorsque la population d'un Etat, même majoritairement, renonce à ses pouvoirs législatif et judiciaire au profit d'une entité qui n'est pas responsable devant le peuple qu'elle gouverne, que cette entité soit laïque ou religieuse.

La prééminence du droit signifie que tous les êtres humains sont égaux devant la loi, en droits comme en devoirs. Toutefois, la loi doit tenir compte des différences, étant entendu qu'il s'agit de distinctions entre les personnes et les situations qui ont une justification objective et raisonnable, visent un but légitime, sont proportionnées et conformes aux principes qui règnent normalement dans les sociétés démocratiques. Or on ne saurait dire que la prééminence du droit règne sur le plan laïque lorsque des groupes de personnes subissent une discrimination au seul motif qu'ils représentent des sexes différents ou des convictions politiques et/ou religieuses différentes. Il ne règne pas non plus lorsque des systèmes juridiques entièrement différents sont créés pour de tels groupes.

Il existe un lien très étroit entre la prééminence du droit et la démocratie. La loi ayant pour fonction d'établir des distinctions sur la base de différences pertinentes, il ne saurait y avoir de réelle prééminence du droit sur une longue période si les personnes soumises aux mêmes lois n'ont pas le dernier mot au sujet de leur contenu et de leur mise en oeuvre.

proposé doit lui-même être compatible avec les principes démocratiques fondamentaux. Il en découle nécessairement qu'un parti politique dont les responsables incitent à recourir à la violence, ou proposent un projet politique qui ne respecte pas une ou plusieurs règles de la démocratie ou qui vise la destruction de celle-ci ainsi que la méconnaissance des droits et libertés qu'elle reconnaît, ne peut se prévaloir de la protection de la Convention contre les sanctions infligées pour ces motifs (voir, *mutatis mutandis*, les arrêts Parti socialiste et autres c. Turquie du 25 mai 1998, *Recueil* 1998–III, pp. 1256-1257, §§ 46 et 47, et Lawless c. Irlande du 1er juillet 1961 (*fond*), série A n° 3, pp. 45–46, § 7).

49. Par ailleurs, la Cour rappelle que, telle que la protège l'article 9, la liberté de pensée, de conscience et de religion représente l'une des assises d'une « société démocratique » au sens de la Convention. Elle figure, dans sa dimension religieuse, parmi les éléments les plus essentiels de l'identité des croyants et de leur conception de la vie, mais elle est aussi un bien précieux pour les athées, les agnostiques, les sceptiques ou les indifférents. Il y va du pluralisme – chèrement conquis au cours des siècles – consubstantiel à pareille société. Cette liberté implique, notamment, celle d'adhérer ou non à une religion et celle de la pratiquer ou de ne pas la pratiquer (arrêt Kokkinakis c. Grèce du 25 mai 1993, série A n° 260-A, p. 17, § 31 ; *Buscarini et autres c. Saint-Marin* [GC], n° 24645/94, § 34, CEDH 1999-I).

Commission du 3 mai 1993, Décision et rapports (DR) 74, p. 93). La Cour a également estimé que le fait d'empêcher un opposant islamique algérien de se livrer à des activités de propagande sur le territoire suisse était nécessaire, dans une société démocratique à la protection de la sécurité nationale et de la sûreté publique (*Zaoui c. Suisse* (déc.), n° 41615/98, 18 janvier 2001, non publiée).

encore actuel à nos jours. Selon le Gouvernement, l'Islam politique ne se limite pas au domaine privé des relations entre l'individu et Dieu, mais il prétend aussi organiser l'Etat et la communauté. En ce sens, il présenterait les caractéristiques d'un régime totalitaire. Pour parvenir à son but ultime de remplacer l'ordre juridique actuel par la *Charia*, l'Islam politique utiliserait la méthode de « *takiyye* », consistant à dissimuler ses convictions jusqu'à ce qu'il parvienne à ce but.

60. Le Gouvernement fait en outre observer que la population turque est à plus de 95 % de religion musulmane et que l'utilisation abusive des notions religieuses par les politiques constitue une menace

et un danger potentiel pour la démocratie turque. Il ajoute que les pays où le fondamentalisme islamique domine considèrent la Turquie, seul pays au monde qui est à la fois musulman et démocratique, comme dangereuse pour leur régime et tentent d'exporter leur régime théocratique en Turquie ; à cette fin, ils fournissent aux mouvements fondamentalistes une aide morale et financière. Par ailleurs, un mouvement anti-laïque serait en train de naître parmi les citoyens turcs vivant à l'étranger et le R.P. n'hésiterait pas à les appeler au *djihad*, par l'intermédiaire des organisations qui lui sont proches.

61. Pour le Gouvernement, le fait que la Turquie est le seul pays musulman adhérant à une démocratie libérale dans le sens des pays occidentaux s'explique par l'application stricte du principe de laïcité dans le pays. Il ajoute que la protection de l'Etat laïque en Turquie est une condition *sine qua non* de l'application de la Convention. A cet égard, il rappelle que l'Islam politique, bien que tolérant à l'égard des autres confessions, n'a jamais fait preuve de la même tolérance à l'égard de ses fidèles au cours de l'histoire. Les dispositions de la *Charia* concernant, entre autres, le droit pénal, les supplices en tant que sanctions pénales et le statut des femmes ne seraient aucunement compatibles avec la Convention.

62. Le Gouvernement maintient que face au risque que représente l'Islam politique pour un régime démocratique fondé sur les droits de l'homme, ce régime a le droit de prendre des mesures pour se protéger du danger. La « démocratie militante », c'est à dire un système démocratique qui se défend contre tous les mouvements politiques visant à le détruire, serait née à la suite de l'expérience vécue par l'Allemagne et l'Italie entre les deux guerres avec le fascisme et le national-socialisme, deux mouvements qui ont pris le pouvoir à l'issue d'élections plus ou moins libres. Selon le Gouvernement, la démocratie militante impose aux partis politiques, ses acteurs indispensables, la loyauté envers les principes démocratiques et, partant, envers le principe de laïcité. La notion de démocratie militante et la possibilité de réprimer les formations politiques qui utilisent abusivement la liberté d'association et d'expression seraient reconnues par des textes constitutionnels des Etats européens (par exemple l'article 18 et l'article provisoire XII de la Constitution italienne ; les articles 9 alinéa 2, 18 et 21 alinéa 2 de la Loi fondamentale allemande). Cette tendance serait confirmée également par la Résolution du 10 décembre 1996 du Parlement européen concernant le statut constitutionnel des partis politiques créés au niveau européen, selon laquelle le programme et les activités des partis politiques doivent respecter la démocratie, les droits de l'homme et les principes de base constitutionnels de l'Etat de droit reconnus dans la Convention de l'Union européenne. A l'appui de sa thèse, le Gouvernement se réfère également à la décision de la Commission déclarant irrecevable la requête introduite par le Parti communiste allemand (requête n° 250/57, décision du 20 juillet 1957, Annuaire 1, p. 222).

63. Se référant aux discours prononcés par plusieurs responsables du R.P. et retenus par la Cour constitutionnelle turque comme motifs de dissolution, le Gouvernement soutient que le R.P. avait « un comportement activement agressif et belliqueux contre l'ordre établi et tentait de façon planifiée d'entraver le fonctionnement de celui-ci pour ensuite le détruire ». Les discours incriminés appelleraient au soulèvement populaire et à l'emploi de la force, et renfermeraient des éléments d'exhortation à la violence la plus généralisée et absolue caractérisant toute « guerre sainte ». Dans ce

ainsi soumis aux droits et obligations découlant de la religion de sa communauté. La Cour constitutionnelle a rappelé qu'un tel système, qui avait ses origines dans l'histoire de l'Islam en tant que régime politique, s'opposait au sentiment d'appartenance à une nation ayant une unité législative et judiciaire. Un tel système porterait naturellement atteinte à l'unité judiciaire, puisque chaque mouvement religieux se doterait de ses propres juridictions et les tribunaux de l'ordre juridique général seraient tenus d'appliquer le droit selon la religion des comparants, obligeant ces derniers à

dévoiler leurs convictions. Pareil système saperait également l'unité législative, étant donné que chaque mouvement religieux aurait compétence pour édicter les règles de droit applicables en son sein.

70. A l'instar du Gouvernement, la Cour estime que le système multi-juridique, tel que proposé par le R.P., introduirait dans l'ensemble des rapports de droit une distinction entre les particuliers fondée sur la religion, les catégoriserait selon leur appartenance religieuse et leur reconnaîtrait des droits et libertés non pas en tant qu'individus, mais en fonction de leur appartenance à un mouvement religieux.

Selon la Cour, un tel modèle de société ne saurait passer pour compatible avec le système de la Convention, pour deux raisons :

D'une part, il supprime le rôle de l'Etat en tant que garant des droits et libertés individuels et organisateur impartial de l'exercice des diverses convictions et religions dans une société démocratique, puisqu'il obligerait les individus à obéir, non pas à des règles établies par l'Etat dans l'accomplissement de ses fonctions précitées, mais à des règles statiques de droit imposées par la religion concernée. Or, l'Etat a l'obligation positive d'assurer à toute personne dépendant de sa juridiction de bénéficier pleinement, et sans pouvoir y renoncer à l'avance, des droits et libertés garantis par la Convention (voir, *mutatis mutandis*, l'arrêt Airey c. Irlande du 9 octobre 1979, série A n° 32, p. 14, § 25).

D'autre part, un tel système enfreindrait indéniablement le principe de non-discrimination des individus dans leur jouissance des libertés publiques, qui constitue l'un des principes fondamentaux de la démocratie. En effet, une différence de traitement entre les justiciables dans tous les domaines du droit public et privé selon leur religion ou leur conviction n'a manifestement aucune justification au regard de la Convention, et notamment au regard de son article 14, qui prohibe les discriminations. Pareille différence de traitement ne peut ménager un juste équilibre entre, d'une part, les revendications de certains groupes religieux qui souhaitent être régis par leurs propres règles et, d'autre part, l'intérêt de la société toute entière, qui doit se fonder sur la paix et sur la tolérance entre les diverses religions ou convictions (voir, *mutatis mutantis*, l'arrêt du 23 juillet 1968 en l'affaire « linguistique belge », série A n° 6, pp. 33-35, §§ 9-10, et l'arrêt Abdulaziz, Cabales et Balkandali c. Royaume-Uni, série A n° 94, pp. 35-36, § 72).

71. Quant au second groupe des moyens retenus par la Cour constitutionnelle, celle-ci a estimé que le R.P. avait l'intention d'instaurer la *Charia* (la loi islamique) comme droit commun et comme droit applicable à la communauté musulmane. Or, pour la Cour constitutionnelle, la *Charia* serait l'antithèse de la démocratie, dans la mesure où elle se fonde sur des valeurs dogmatiques et est le contraire de la suprématie de la raison, des conceptions de la liberté, de l'indépendance, ou de l'idéal de l'humanité développé à la lumière de la science. Dans plusieurs interventions publiques des membres du R.P. mentionnés par la Cour constitutionnelle, l'objectif d'aboutir à un régime fondé sur la *Charia* avait été évoqué, parfois explicitement. La Cour prend note en particulier des propos suivants des membres du R.P. dévoilant explicitement l'intention de mettre en place un régime inspiré de la *Charia* :

72. A l'instar de la Cour constitutionnelle, la Cour reconnaît que la *Charia*, reflétant fidèlement les dogmes et les règles divines édictées par la religion, présente un caractère stable et invariable. Lui sont étrangers des principes tels que le pluralisme dans la participation politique ou l'évolution incessante des libertés publiques. La Cour relève que, lues conjointement, les déclarations en question qui contiennent des références explicites à l'instauration de la *Charia* sont difficilement compatibles avec les principes fondamentaux de la démocratie, tels qu'ils résultent de la Convention, comprise comme un tout. Il est difficile à la fois de se déclarer respectueux de la démocratie et des droits de l'homme et de soutenir un régime fondé sur la *Charia*, qui se démarque nettement des valeurs de la Convention, notamment eu égard à ses règles de droit pénal et de procédure pénale, à la place qu'il réserve aux femmes dans l'ordre juridique et à son intervention dans tous les domaines de la vie privée et publique conformément aux normes religieuses. En outre, les déclarations qui concernent le souhait de fonder un « ordre juste » ou un « ordre de justice » ou « ordre de Dieu », lues dans leur contexte, même si elles se prêtent à diverses interprétations, ont pour dénominateur commun de se référer aux règles religieuses et divines pour ce qui est du régime politique souhaité par les orateurs. Elles traduisent une ambiguïté sur l'attachement de leurs auteurs pour tout ordre qui ne se base pas sur les règles religieuses. Selon la Cour, un parti politique dont l'action semble viser l'instauration de la *Charia* dans un Etat partie à la Convention peut difficilement passer pour une association conforme à l'idéal démocratique sous-jacent à l'ensemble de la Convention.

74. La troisième catégorie de moyens de dissolution exposés par la Cour constitutionnelle concerne la référence par certains membres du R.P. à la notion de *djihad*, qui se définit, dans son sens premier, comme la guerre sainte et la lutte à mener jusqu'à la domination totale de la religion musulmane dans la société. La Cour observe qu'une ambiguïté règne aussi dans la terminologie utilisée par certains

la force afin de surmonter divers obstacles dans le chemin politique envisagé par le R.P. pour accéder au pouvoir et y rester (voir les extraits cités aux paragraphes 25 et 26 ci-dessus).

La Cour prend note des propos tenus par :

– Necmettin Erbakan, le 13 avril 1994, sur la question de savoir si l'accession au pouvoir se fera dans la violence ou de façon pacifique (si le changement sera sanglant ou non) ;

– Sevki Yilmaz, en avril 1994, concernant son interprétation du *djihad* et la possibilité pour les musulmans de s'armer après avoir accédé au pouvoir ;

– Hasan Hüseyin Ceylan, le 14 mars 1992, qui insulte et menace ceux qui soutiendraient un régime de type occidental ;

- Sükrü Karatepe qui, dans son discours du 10 novembre 1996, conseille aux croyants de préserver la rancune et la haine qu'ils ont en eux ; et

- Ibrahim Halil Çelik, le 8 mai 1997, qui désire que le sang coule afin d'éviter la fermeture des écoles religieuses.

S'il est vrai que les dirigeants du R.P. n'ont pas appelé dans des documents gouvernementaux à l'usage de la force et de la violence comme moyen politique, ils ne se sont pas concrètement désolidarisés en temps utile des membres du R.P. qui soutenaient publiquement le recours potentiel à la force contre des politiques qui leur étaient défavorables. Dès lors, les dirigeants du R.P. n'ont pas supprimé l'ambiguïté caractérisant ces déclarations quant à la possibilité de recourir aux méthodes violentes pour accéder au pouvoir et y rester (voir, *mutatis mutandis*, l'arrêt Zana c. Turquie du 25 novembre 1997, *Recueil* 1997-VII, p. 2549, § 58).

75. La Cour constate également que les propos tenus par Hasan Hüseyin Ceylan, le député d'Ankara, dans son discours du 14 mars 1993 dont les bandes vidéo ont été diffusées au sein des structures locales du R.P. (paragraphe 25 ci-dessus), traduisaient une haine profonde envers ceux qu'il considérait comme des opposants au régime islamiste. La Cour estime à cet égard que lorsque le comportement incriminé atteint un niveau élevé d'insulte et se rapproche d'une négation de la liberté de religion d'autrui, il perd pour lui-même le droit d'être toléré par la société (voir, *mutatis mutandis*, l'arrêt Otto-Preminger-Institut c. Autriche du 20 septembre 1994, série A n° 295-A, pp. 17-18, § 47).

76. La Cour ne saurait partager la thèse des requérants selon laquelle les propos retenus pour la dissolution du R.P. étaient cités en dehors de tout contexte et manquaient de cohérence entre eux. En fait, la lecture des déclarations politiques en question donne globalement le sentiment que le R.P. propose l'instauration d'un système multi-juridique instituant une discrimination entre les individus fondée sur leurs croyances religieuses, fonctionnant selon des règles religieuses différentes pour chaque communauté religieuse et dans lequel la *Charia* constituerait le droit applicable pour la majorité musulmane du pays et/ou le droit commun. En outre, ces propos donnent l'impression que le R.P. n'exclut pas le recours potentiel à la force dans certaines circonstances afin de s'opposer à certains programmes politiques, ou d'accéder au pouvoir et d'y rester. La Cour juge qu'une telle vision de la société s'inspire du régime théocratique islamique, qui a déjà été imposé dans l'histoire du droit turc. Elle conclut donc que les propos et les prises de position en cause des responsables du R.P. constituent un ensemble et forment une image assez nette d'un modèle d'Etat et de société organisé selon les règles religieuses, conçu et proposé par le parti.

77. La Cour juge également que le projet politique du R.P. n'était ni théorique ni illusoire, mais réalisable, pour deux raisons : la première s'appuie sur l'influence du R.P. en tant que parti politique et sur ses chances d'accéder au pouvoir, seule possibilité pour un parti politique de mettre en oeuvre ses promesses. A sa dissolution, le R.P., avec ses 157 députés, disposait de près d'un tiers des sièges à

مقالات صحفية

CENTRE DE DETENTION

Le constat mitigé de la LADH

Par ABDERREZAK MERAD

Les représentants de la ligue des Droits de l'Homme (LADH) sont rentrés d'une visite de deux jours au centre d'internement de Ouargla.

Première d'un large programme d'inspection autorisé par les autorités militaires, elle aura permis de s'enquérir sur les conditions de détention des militants islamistes impliqués de près ou de loin dans les derniers troubles qu'a connus le pays.

Selon les informations recueillies, ces conditions sont qualifiées de "*très difficiles*". Conçu pour accueillir quelque 600 à 800 internés, le centre de Ouargla s'est retrouvé avec plus de 2000 "*pensionnaires*", ce qui donne une idée sur les contraintes existantes et la pénibilité du séjour. On croit savoir que la LADH aurait très peu apprécié ces conditions de détention, bien que les éléments de l'armée, chargés de la surveillance des lieux, font beaucoup d'efforts pour rendre la vie dans le camp plus acceptable.

La LADH, cependant, aurait noté qu'il n'y a pas eu d'atteinte à la dignité des prisonniers. Les principes des droits de l'homme sont ainsi respectés à Ouargla où les visites des familles des internés sont bien organisées.

En effet, des dispositions sont prises pour permettre aux familles de communiquer avec leurs enfants sans aucun problème. Des tentes sont dressées pour la circonstance avec tous les aménagements nécessaires pour des visites qui durent plusieurs heures.

Du point de vue de l'hygiène et de la restauration, les avis de la LADH seraient par ailleurs, très



mitigés, allant du correct au moins correct.

Il faut signaler que la LADH compte visiter dans les prochains jours les autres centres d'internement, notamment celui d'Adrar. Mais si ces visites d'inspection ne sont pas trop rapprochées, c'est parce qu'il y a un problème de distance lié directement à la précarité des moyens de transports.

En ce qui concerne le centre de Reggane, il semble selon l'APS que les détenus auraient refusé catégoriquement de recevoir leurs familles venues depuis samedi leur rendre visite.

Protestation contre les mauvaises conditions d'accueil ou action politique? C'est la deuxième hypothèse qui serait plus plausible dans la mesure où l'on parle d'un "*groupe limité de détenus qui refusent les visites familiales dans le but de discréditer les autorités militaires*".

Le fait est que dans le camp de Reggane, une ambiance malsaine règne. Le ton serait à la contestation "*contre les arrestations arbitraires*", bien que, selon les autorités, une telle agitation n'a pas de raison de prendre d'aussi graves proportions vu que les conditions d'accueil des visiteurs sont réunies à proximité de Reggane.

De toute évidence, l'internement dans les centres ouverts par le ministère de l'Intérieur, n'est pas une affaire facile en matière de gestion et de fonctionnement.

La LADH reste en ce qui la concerne dans une position très délicate pour apporter un jugement de valeur sur un "*état des lieux*" qui échappe difficilement à la critique.

Elle donnera plus de détail sur ce qu'elle pense de la situation et sur ses impressions de visite au cours de la conférence de presse qu'elle organise aujourd'hui à 12h au siège de la Ligue.

El Watan du 09.03.92 N° 441 P/1

LADH / *Difficiles conditions d'"internement"*

Suite de la page 1

Dès leur arrivée au camp, les responsables de la ligue se sont entretenus avec les comités des internés sur les conditions de leur séjour dans le camp.

Un large débat s'est instauré entre les deux parties. Elles ont passé en revue tout ce qui se passe dans le camp depuis leur arrivée. Fathallah dira à ce sujet : *"Les représentants des internés, à l'unanimité, ont mis l'accent sur la difficulté du séjour. La restauration demeure insuffisante vu que la demande dépasse l'offre. Les autorités militaires, poursuit-il, nous ont promis de régler ce problème dans les meilleurs délais"*. Evoquant la question d'éventuels dépassements qui auraient été commis sur les détenus, Fathallah précisera *"aucun interné de Ouargla n'a parlé de dépassement dans le camp"* Il soulignera toutefois que *"des détenus ont fait état de sévices et de violences durant leur arrestation"*. D'aucuns ont même parlé de torture sans qu'ils puissent la prouver ou qu'on puisse le vérifier. *"A cet effet, soulignera-t-il, nous avons demandé aux médecins d'établir des certificats de torture si ces dépassements ont eu lieu effectivement"*.

Le médecin de la LADH pourra donné pour sa part, des précisions sur l'aspect médical. Le docteur Mourad Bouaigua fit un exposé détaillé sur la situation constatée sur place.

Concernant les conditions d'hébergement, il dira : *"Il y a des locaux en dur et des tentes. Les cellules font 3 mètres sur 2. Donc c'est un espace très réduit ou demeurent 6 à 7 personnes. Il y a 3 lits superposés, un lavabo et un VC séparés par un petit rideau. L'aération passe par le vasistas. Dans les tentes, c'est pareil. Il y a des lits de camp juxtaposés, pas d'espace entre les lits. Il y a une infirmerie, une équipe médicale. La cuisine où sont préparés les repas est petite par rapport aux repas à servir. Concernant l'alimentation j'ai trouvé la qualité énergétique moyenne. L'hygiène est insuffisante. J'ai dit aux responsables du centre de prévoir des médicaments anti-fièvre jaune"*. Questionné à son tour sur d'éventuelles tortures, le docteur Bouaigua dira : *"Personnellement, je n'ai constaté, sur place, aucune trace de torture. Toutefois, les internés ont fait état de deux cas de tortures au moment de l'arrestation de deux personnes, se trouvant au camp, l'une à Bordj-Bou-Arréridj et l'autre à Alger"*.

Il fera remarqué qu'en plus de l'équipe médicale sur place, *"Il y a 6 médecins parmi les internés qui s'occupent de leurs compagnons"*.

Abordant l'état d'esprit et le moral des internés, Youcef Fathallah dira: *"Ouïls vivent très mal cette situation. Ils sont habités par un sentiment de révolte et d'injustice pour ce qui leur arrive. Ils se sentent oubliés par la société. La plupart d'entre eux ne savent pas pourquoi ils sont là. Ils ne sont pas tous des militants du FIS. Parmi les internés, il y a entre 300 et 400 cadres, intellectuels, universitaires....L'écrasante majorité des internés ne savent pas quelle procédure ils doivent adopter pour se défendre. Ils ne savent même pas de quoi ils sont accusés"*.

Le président de la LADH se refusa à avancer un chiffre sur le nombre total des internés. Il se contenta de donner celui de Ouargla (2200) précisant que les internés se trouvent dans une prison militaire, que c'est l'armée qui gère le camp. Le centre de réception des familles se trouve à 400 mètres du camp avec des commodités.

Le président de la ligue a saisi cette occasion de la rencontre avec la presse pour lancer un appel au président du HCE et aux autorités pour libérer le plus tôt possible les internés arguant le retour à une situation normale.

Yazid Oushi'b

El Watan du 10.03.92

REGANE / *Trois islamistes hospitalisés*

Trois islamistes détenus dans le "CAMP de sureté" de Régane, dans le Sud ont été admis à l'hôpital de cette ville, a annoncé hier la radio.

Selon la radio, citant une enquête effectuée par le centre d'information de la Jeunesse d'Adrar, 3.000 islamistes sont détenus dans le camp de Régane vers lequel affluaient plusieurs familles venues rendre visite à leurs proches qui y sont détenus;

Mais, a précisé la même source, les détenus ont refusé de recevoir leurs familles, "pour provoquer des négociations sur les raisons de leur détention" avec les autorités.

Selon le Front islamique du Salut 30.000 personnes sont détenues, depuis début février dans les centres de sûreté ouverts pour recevoir les islamistes à Ouargla, Régane, Adrar, Timimoun, In Salah et Illizi.

Le bilan officiel fait état de 5.000 arrestations.

Dans une lettre intitulée "Cri d'un camp de déportation", transmise lundi à l'AFP, des détenus du camp de In Salah ont affirmé avoir été "sauvagement torturés" et avoir passé de trois à vingt jours dans les locaux de la police ou de la gendarmerie avant d'être transférés dans ce centre.

CENTRES DE DETENTION / *Le CICR reprend ses visites*

Le comité international de la Croix-Rouge (CICR) a repris les visites dans les centres de détention algériens, interrompues en novembre dernier, a annoncé hier à Genève un porte-parole de l'organisation humanitaire.

Une première équipe de quatre délégués a pu visiter samedi et dimanche des détenus du centre d'internement de Ouargla.

De prochaine visites dans les autres centres de détentions sont également prévues, a ajouté le porte-parole.

Le CICR avait commencé en novembre dernier une première série d'interventions, conformément à un accord signé en octobre dernier pour visiter des personnes arrêtées après les évènements de juin 1991. L'organisation humanitaire avait pu interrompre son action lors de la période électorale et à la suite de l'installation au pouvoir du Haut Comité d'Etat.

Depuis cette date, 6 à 7.000 islamistes ont été arrêtés d'après les autorités et mis en détention dans sept centres de sûreté du sud algérien.

Le CICR a obtenu du président du Haut comité d'Etat algérien, Mohamed Boudiaf, la réactivation de l'accord qui permettra ainsi à l'organisation de visiter toutes les personnes détenues actuellement dans les camps de détention algériens.

El Watan

AVEC LES DETENUS DU CENTRE DE SURETE DE OUARGLA

SUR LE CHEMIN DE RONDE

DE NOTRE ENVOYÉ SPÉCIAL, ROCHDI BEN MOHAMED
PHOTO : M. KAISSI

Après «La loi du silence» et «Des noms sur les tentes», nous publions ci-dessous la troisième et dernière partie du reportage réalisé par notre envoyé spécial parmi les détenus du centre de sûreté de Ouargla.



CHACUN S'OCCUPE COMME IL PEUT

LORSQU'ON croit avoir tout perdu, lorsqu'on s'inquiète du présent et de l'avenir de ses proches, lorsqu'on ne sait pas si les enfants ont le ventre creux, lorsqu'on a que l'agressivité comme compagne, le respect et la considération pour autrui ne comptent plus.

Les insultes et les invectives dont nous avons fait l'objet s'expliquent aisément par la colère, l'inimitié et le ressentiment vis-à-vis de tout ce qui représente la liberté. Nous, qui pouvons entrer et sortir dans ce centre, monter et descendre, nous déplacer partout, voir et revoir notre famille et nos proches quand on veut et où l'on veut, faire de notre temps ce que bon nous semble, nous, nous représentons pour ceux qui sont ici, placés dans ce centre, les «taughat», parce que nous ne sommes pas parmi eux, les «koufar» parce que leur «djihad» n'est pas le nôtre, les «CNN» parce qu'ils croient que nous allons rire et faire rire de leur infortune, de leur malheur.

Y aurait-il des gens qui ne sont ni de près, ni de loin, mêlés aux activités du FIS ou de la mouvance intégriste, ici ce sexagénaire rencontré à l'infirmerie ? Quand il s'agit de préserver la sécurité de 25 millions d'Algériens, la stabilité d'un pays, et en un temps très court, le risque d'erreurs n'est pas exclu.

Il y aussi des «durs», généralement, ce sont ceux qui ont été placés dans le même centre en juin dernier. A l'époque, ils avaient la télé, le frigo, la presse. Aujourd'hui, ce ne sont plus les mêmes conditions, d'autant plus, nous précise-t-on, qu'ils ont préféré les tentes...

Actuellement, ils reçoivent les journaux, ils estiment que c'est peu. Les «durs» ont aussi imposé une discipline de fer et mis au point un programme d'activités. D'après un représentant des détenus, rencontré le premier jour de notre visite, « *El hamdou li Allah, aujourd'hui, nous nous instruisons* ».

Il faut aussi signaler que la loi du plus grand nombre induit un comportement qui force à l'interrogation. Comment se fait-il que la majorité ne dit pas mot, lorsque trois ou quatre détenus « se prélavent » dans une tente, tandis que dix-sept s'entassent dans une autre ? Quelle est la fonction exacte des représentants des détenus qui ne peuvent pas prendre de décisions sans consulter certains ?

A notre deuxième visite, et après avoir sillonné le chemin de ronde, nous avons, encore une fois, demandé à nous entretenir avec les délégués. «*Ils se sont réunis dans la cour et ont décidé de ne pas rencontrer les journalistes*», nous répondra un autre officier.

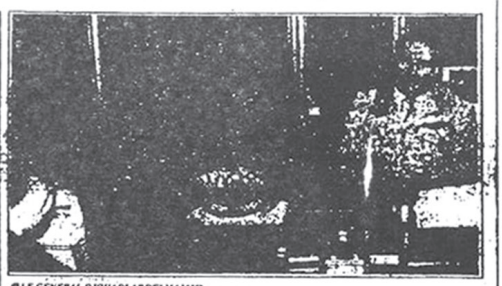
Ce jeune homme est extrêmement sollicité, son souci premier, après évidemment la sécurité du centre, reste le passage des familles. « *Les visites ont lieu de 8 h à 20 h. Nous faisons en sorte que les visiteurs qui viennent de loin puissent rencontrer les détenus, conformément au programme. Nous n'oublions pas que ce sont d'abord des Algériens, nos frères* », nous dira-t-il. Sur le registre de visite, nous constatons que le jour du 4 mai, 175 détenus ont reçu 384 familles (en moyenne 2 personnes par famille). Ceci nécessite tout un effectif à affecter pour l'orientation, l'inspection des colis, l'accompagnement des visiteurs. Et surtout, le respect du règlement intérieur du centre.

Avant notre visite, nous croyions qu'ils souffraient de faim et de soif. Ce que nous avons constaté : ils sont loin d'être traités comme des prisonniers.

Du haut des tentes, Mourad nous dira : « *La première caractéristique d'un Algérien est qu'il aime rire* ».

Ici, nous n'avons pas vu un de ces hommes sourire.

M. B.



LE GÉNÉRAL DJOUADI ABDELHAMID, COMMANDANT DE LA 4ème RÉGION MILITAIRE

« Dans le respect de la dignité »

Mon général, pouvez-vous nous dire, brièvement, comment se présente la situation dans les centres de sûreté ?

Pour ce qui est des centres de sûreté, vous pouvez vous y déplacer sans problème aucun. Vous pouvez aussi discuter avec les placés. Je ne pense pas que des Algériens puissent traiter d'autres Algériens en ennemi. Tout se moins en ce qui nous concerne. Pour Ouargla, il s'agit d'un centre où, effectivement, il y a beaucoup de monde. Il connaît des contraintes en matière de vie courante mais les personnes placées bénéficient d'une couverture sanitaire et médicale excellente. J'ai eu personnellement à intervenir pour que certains médicaments non disponibles sur le marché parviennent par avion en urgence. D'ailleurs, certains placés malades sont dans les hôpitaux. Ils ne sont pas détenus au centre. Actuellement, cinq parmi eux sont dans un hôpital civil.

Quant au qualificatif de camp de concentration, personnellement j'ai eu la chance de ne pas en connaître. Ce que je peux affirmer, c'est que les placés sont libres de leurs mouvements à l'intérieur. Ils reçoivent leurs familles. Ils sont nourris correctement. Ils sont respectés. Même dans les moments difficiles, ils sont toujours respectés. Aucune atteinte à leur dignité, à leur intégrité physique n'a été constatée. J'y veille personnellement. Pour moi, l'objectif du centre est la limitation de la liberté pour éviter des atteintes à l'ordre public. Il n'y a pas de plainte particulière. C'est possible qu'il y ait des choses qui manquent.

Ils reçoivent leurs familles. Ils reçoivent aussi les femmes de leurs familles que nous ne pouvons pas fouiller puisque le personnel spécialisé n'est pas disponible. A mon avis, le centre est correct. Il n'y a pas de fait notable à signaler. Ils sont relativement calmes.

Combien sont-ils ?

Je peux vous donner les chiffres. Il y a 1.122, 630 et 650 placés respectivement à Ouargla, Bordj Omar Driss et El-Menaa.

Durant le procès des assaillants de la caserne de Guemmar, il a été affirmé que les auteurs de l'attaque auraient bénéficié de complicités. Qu'en pensez-vous ?

Dans cette région, de nombreux jeunes se sont déplacés au Pakistan, en Afghanistan pour recevoir une formation dans les techniques de guérilla. Certains sont devenus spécialistes dans la fabrication de bombes artisanales, dans le maniement d'explosifs. D'autres dans l'utilisation d'armes. Tous les éléments les plus dangereux qui sont entrés dans la caserne ont été formés dans l'ANP. Dehane était un parachutiste. L'un des morts au combat par la suite avait servi dans cette caserne, il était dans les transmissions. Il connaissait parfaitement la caserne. Il n'y a pas de complicité à l'intérieur de la caserne. Les unités de l'ANP sont saines. J'ai moi-même dirigé les opérations. Je sais ce que valent nos djounoud et les cadres militaires.

Pensez-vous que la situation en matière de sécurité s'est améliorée dans la région ?

Ce groupe de Guemmar, selon les évaluations qui ont été faites, devait être le noyau constitutif d'un ensemble, d'une entité appelée Mouvement Islamique Armé. Cette organisation existe. A la 4ème Région, certains de ses éléments ont été arrêtés, d'autres sont identifiés et en fuite.

Cette organisation a un certain potentiel humain qui agit dans d'autres régions. Chez nous, c'est relativement plus calme, mais il n'est pas à exclure qu'il y ait des attentats isolés. Pour faire quelque chose de déterminant, ils ne pourront pas car nous sommes vigilants.

Comment expliquez-vous ces attaques préparées contre les casernes de l'ANP ?

D'abord, le but était de prendre des armes. Ensuite, de faire des exemples car lorsqu'on mutile un soldat on veut faire peur, intimider les autres. Hélas pour eux, nous n'avons pas peur.

Général, je voudrais revenir au procès. Le procureur militaire est capitaine. De par ce grade, n'obéit-il pas à la hiérarchie en matière, par exemple, de réquisitions?

Le président du tribunal est un magistrat civil qui a de grandes compétences. Le procureur travaille sur dossier avec les services qui ont arrêté ces personnes. Quant à moi, je leur ai dit et répété qu'ils avaient la loi, les faits et leur conscience. Je n'ai jamais interféré en aucune manière, en aucun moment, dans le déroulement du procès. Notre mission unique constitait à assurer la sécurité extérieure des lieux, parce qu'à l'intérieur c'est la gendarmerie qui est habilitée à intervenir. Les réquisitions et le verdict sont décidés sans aucune interférence. C'est simple, vous avez connu le verdict avant moi.

Je ne pense pas que la déstabilistion du pays soit une bonne chose pour les Algériens qui sont assez logiques et raisonnables. Il y a des groupes d'activistes qui tentent de faire quelque chose, mais je ne crois pas qu'ils obtiendront l'effet qu'ils recherchent. Malgré tout, les organes de l'Etat ont tenu bon. La volonté existe de faire de l'Etat algérien celui de tous les Algériens. Je suis convaincu que les capacités de faire échec à ces agressions existent et seront mises en œuvre en temps utile et de façon correcte. Nous pensons que ces actes seront éradiqués.

Propos recueillis par M.B.

* *Cet entretien a été réalisé avant la libération des 70 détenus.*

■ OBSERVATOIRE NATIONAL DES DROITS DE L'HOMME

Sept commissions chargées d'examiner les recours

"Un programme d'urgence sera élaboré par l'Observatoire National des Droits de l'Homme (ONDH) pour examiner la situation des personnes en détention administrative dans les centres de sûreté", a déclaré jeudi, M. Rezzag-Bara Abderrazak, président de l'Observatoire à la chaîne Une de la radio nationale.

"Sept commissions de recours administratif seront mises sur pied pour examiner les recours qui seront introduits par les personnes incarcérées, leurs familles ou leurs avocats", a indiqué M. Rezzag-Bara, ajoutant que "l'Observatoire des Droits de l'homme mettra tout son poids moral pour la libération du plus grand nombre possible de détenus dans les centres de sûreté qui n'ont pas commis de délits et qui ne représentent aucun danger pour l'ordre public et ce, dans les plus brefs délais".

Invité à donner son avis sur la création des centres de sûreté, le président de l'ONDH a précisé que "notre pays se trouve dans une situation exceptionnelle qui entraîne une restriction des droits et des libertés et qui permet à l'Etat de prendre certaines mesures, par principe, contraire aux Droits de l'homme, et de décider, pour des raisons qui le concerne, de la création de ces centres", a-t-il souligné, précisant que "l'Observatoire ne s'interroge jamais sur les raisons politiques ou de sécurité qui ont poussé l'Etat à recourir à ces décisions, mais en tant que militants des Droits de l'homme, il est de notre devoir d'attirer son attention sur les dangers de telles situations et d'œuvrer pour y mettre fin".

M. Rezzag-Bara a, par ailleurs, condamné "les actes terroristes" qu'a connus le pays ces derniers temps, indiquant qu'à travers ces actes, leurs auteurs veulent entraîner le pays dans un cycle de violence sans fin". Abordant les raisons de la création de cet observatoire, M. Bara a indiqué que "l'Etat, par l'intermédiaire de l'ancien ministre des Droits de l'homme, a estimé nécessaire la mise en place d'un appareil autonome pour la défense des Droits de l'homme. Le ministre, devait-il dire, fait partie d'une équipe gouvernementale chargé d'appliquer le programme du gouvernement, et le ministre, basé sur l'alternance, donc appelé à être changé. Partant de là, nous avons jugé impératif, la création d'un organisme public autonome non gouvernemental traduisant l'intérêt particulier qu'accorde l'Etat aux droits de l'homme. C'est de cette séparation entre l'Etat et l'Observatoire que découlera la crédibilité de cet organisme".

"La création de cet Observatoire, a ajouté M. Reggaz-Bara, n'est pas une expérience propre à l'Algérie. Outre les associations pour la défense des Droits de l'homme, ce genre d'organisme existe dans tous les régimes démocratiques".

D'autre part, M. Bara a tenu à préciser que l'Observatoire national des Droits de l'homme est "indépendant sur les plans financier et administratif. Son président et son vice-président sont élus par un scrutin à bulletin secret pour une durée de 4 années. Il est également indépendant de toute tutelle même celle du chef de l'Etat en sa qualité de garant des droits et des libertés des citoyens". M. Reggaz-Bara a également souligné que "l'utilisation de telles institutions à des fins politiques n'est pas à exclure, mais l'Observatoire tentera de demeurer indépendant et loin de toute considération politique et règlement de comptes conjoncturels". "Cette autonomie, a-t-il dit, ne doit pas se faire uniquement par rapport à l'Etat. Car en Algérie, l'Etat n'est plus l'unique source de violation des Droits de l'homme. Il existe des organisations qui constituent une source véritable de violation de ces droits, a encore ajouté, M. Reggaz-Bara.

APS

El Moudjahid le 15.04.92

P/22 N° 8342

CAMPS D'INTERNEMENT / *Une plaie insupportable*

Au-delà des critiques formulées par une partie de l'opposition et des médias à l'égard du nouveau pouvoir pour avoir décidé l'internement administratif pour de nombreux militants du FIS dans des camps aménagés à la hâte dans l'extrême-sud du pays, il est nécessaire de rétablir une vérité somme toute logique. Le Haut Comité d'Etat, avec à sa tête Mohamed Boudiaf, se serait bien passé de cette mesure qui s'était imposée à lui au vu de l'ampleur que commençaient à prendre les manifestations hostiles au nouveau pouvoir, en même temps qu'elles pouvaient compromettre ses objectifs immédiats et à venir. L'ouverture des camps d'internement était en effet une décision politiquement risquée aussi bien sur le plan intérieur qu'extérieur. D'où l'empressement des nouvelles autorités politiques à multiplier les démarches auprès des partenaires étrangers pour expliquer la situation du pays et donner des assurances sur le respect du pluralisme et des droits de l'homme. On aura vu ainsi le président du HCE donner maintes interviews et entretiens aux médias occidentaux et à quelques titres de la presse nationale. D'où également la mise en place d'un observatoire des droits de l'homme, indépendant de l'Etat et la création d'un Conseil consultatif national qui traduisent une certaine volonté politique. Par ailleurs, sous le masque imperturbable de Boudiaf qui s'est récemment déclaré prêt à interner jusqu'à 10.000 personnes s'il le fallait, se cache tout de même une certaine appréhension si le maintien des camps du sud venait à durer dans le temps. Dans la perspective d'une recomposition du champ politique et de la création d'un parti à travers le Rassemblement National Patriotique (RNP), le HCE aurait senti le moment venu pour faire un geste de bonne volonté, destiné aussi bien à détendre le climat social que pour rehausser l'image de marque de Mohamed Boudiaf. A ce titre, et selon des sources bien informées, le HCE envisage une réduction sensible du nombre des détenus avant l'approche de la période des grandes chaleurs et même la fermeture de certains camps du sud, notamment ceux qui présentent des conditions de vie moins favorables. La mise en place dans les prochains jours des six commissions de recours à Alger, Blida, Ouargla, Oran, Béchar et Constantine et l'étude des dossiers de tous les internés pourra faciliter la tendance vers l'assouplissement.

Déjà le nombre de détenus dans le camp de Ouargla est passé de 2.200 à 1.200, celui de Bordj Omar Driss de 700 à 300. Après une fronde de quelques semaines, les détenus acceptent de recevoir les visites de leurs familles. Le camp de Ouargla a reçu à lui seul 14.000 visites.

Cependant, il faudra considérer le camp de Reggane comme étant celui des irréductibles.

L'organisation de ce camp est tout à fait incroyable. Les allées entre les tentes deviennent des rues baptisées du nom de certains leaders islamistes. Exemple, rue Abassi Madani, rue Ali Benhadj. Les détenus de chaque wilaya sont représentés par un émir et l'ensemble des détenus obéissent à un grand émir qui n'est autre que le président de l'APC de Aïn-Taya, médecin spécialiste en néphrologie.

Les détenus jouissent d'une totale liberté à l'intérieur du camp et peuvent même s'adonner aux sports de combat comme le karaté.

Deux cents détenus sur les 1800 imposent une discipline de fer et empêchent quiconque de recevoir sa famille ou d'envoyer une correspondance. De rares lettres arrivent à sortir et à parvenir à leur destinataires qui décrivent l'enfer d'un'camp islamique".

C'est là un exemple d'une radicalisation qui avait pu s'étendre à tous les autres centres de détention. Cela n'a pas été le cas, mais les autorités n'éliminent pas ce danger. Ce qui crédite l'intérêt à éliminer les camps d'internement et confier les éléments impliqués dans des actes graves à la justice. Avant que ce problème ne devienne une plaie insupportable.

M.T. Messaoudi

El Watan 26.04.92



AIR ALGERIE الخطوط الجوية الجزائرية

OBSERVATOIRE NATIONAL
DES DROITS DE L'HOMME

COMMUNIQUE

Afin de faciliter le déplacement des familles rendant visite à leurs parents placés dans les centres de sûreté, la compagnie nationale Air Algérie et l'Observatoire National des Droits de l'Homme, ont décidé d'initier une action commune s'inscrivant dans un cadre strictement humanitaire.

cette action sera modulée autour des deux axes suivants :

-1ère - Priorité à la réservation sera accordée aux familles détentrices d'autorisation de visite pour les destinations suivantes : Ouargla - Adrar - Illizi - Ain Salah - Tamanrasset - Timimoun - El Goléa.

Cette priorité sera valable durant toute la période précédant les 48 heures avant le vol.

2ème - Renforcement des fréquences de vol vers les destinations susvisées connaissant une pression de la demande à compter du 26 avril 1992.

Le programme des vols est disponible au niveau de l'ensemble du réseau d'Air Algérie

El Watan du 26.04.92

BLIDA / *Les familles des détenus protestent*

BLIDA

De notre correspondant particulier

Répondant à un mot d'ordre diffusé dans des communiqués (non signés) distribués dans des mosquées à Blida, une centaine de personnes représentant les familles de détenus, interpellés lors des évènements de janvier, se sont rassemblées devant le siège de la wilaya de Blida, hier matin.

Une délégation a été reçue par un responsable de la wilaya qui s'est refusé à toute déclaration, puisque la teneur des discussions entre les deux parties n'a pas été révélée à la presse.

Les journalistes présents n'ont pas manqué de marquer leur indignation devant ce "black-out" inexplicable. Les parents des détenus sont venus s'enquérir sur la situation de leurs proches d'autant plus que la wilaya de Blida n'aurait pas délivré semble-t-il, suffisamment d'autorisation de visite aux camps de sûreté implantés au Sud du pays.

D'aucuns s'interrogent sur le rôle de la commission de coordination dans le sens où les informations, sur les personnes détenues, sont, aux dires de quelques parents rencontrés, filtrées au compte-gouttes.

Surtout, nous dit l'un d'eux, *que la wilaya de Blida enregistre le taux le plus élevé des personnes arrêtées*".

Le wali a refusé de recevoir la délégation des familles estimant qu'aucune demande d'audience n'a été déposée à son cabinet. Signalons enfin, que les familles rassemblées se sont dispersées dans le calme sous le regard vigilant des forces de l'ordre.

F. Métaoui

REGGANE / *Transfert vers une prison de la ville*

L'atmosphère semble se détendre à Reggane à l'issue d'un "forcing" de sept jours pour réconforter les nombreuses familles venues de différentes wilayas rendre visite aux 3004 détenus du centre de sûreté de Reggane qui refusent toujours de recevoir leurs parents.

Toutes les familles contactées par l'APS se déclarent convaincues que ce sont bien les détenus qui refusent, unilatéralement, sans pression aucune, de les recevoir.

A l'hôtel Touat d'Adrar, des groupes se formaient pour commenter la situation. Nombre de commentaires saluaient publiquement les efforts fournis par les autorités militaires pour décrisper l'atmosphère. De nombreux visiteurs ont été d'ailleurs invités par des familles de Reggane pour partager *"lo l'tour"*, d'autres ont été accueillis et hébergés par ces habitants.

D'autre part, le transfert de plusieurs centaines de détenus du camp de sûreté vers la prison de la ville a été confirmé mais l'idée qu'il s'agissait d'une première vague de détenus "libérables" s'est avérée sans fondement.

Une version présume que ce transfert vise tout simplement à alléger le surnombre de détenus que le centre de sûreté ne pouvait à lui seul accueillir.

Une source bien informée suggère, quant à elle, l'idée de transfert d'un "noyau dur" de détenus.

El Watan du 15.03.92

CENTRE DE OUARGLA /
Les détenus ne reçoivent pas...

Les détenus du centre de sûreté de Ouargla ont refusé dans la matinée de samedi de recevoir leurs parents et amis, venus leur rendre visite depuis la wilaya de Sétif programmée pour cette journée.

Des familles et amis venus en grand nombre pour rendre visite aux détenus placés à titre préventif au centre de sûreté de Ouargla, ont appris en début de matinée que les interpellés refusaient de les recevoir, apprend-on de sources sûres. Une véritable atmosphère de crainte était relevée aux alentours du centre d'accueil situé non loin du lieu de détention.

L'intervention des autorités locales et la désignation parmi les familles d'une délégation de quatre personnes qui a pris contact avec les détenus, ont permis de débloquer dans la matinée la situation qui risquait de connaître le même phénomène que connait actuellement le centre de Reggane (w. d'Adrar), où les parents et amis n'arrivent pas à rencontrer les détenus.

Ce qui est sûr, c'est que les visites ont repris durant l'après-midi à la satisfaction des parents venus de loin en cette période du Ramadhan.

Par ailleurs, indique-t-on de même source, plus de six mille (6000) personnes ont pu rendre visite à leurs proches internés au centre de sûreté de Ouargla durant la semaine écoulée. (APS)

El Watan du 15.03.92

LE JEUDI d'Algérie N° 163 — ATTENTE X



LE RETOUR D'UN "AKH"

Notre collègue Djamil Fahassi a été le premier détenu du camp de sûreté de Aïn Salah, à être libéré. Il nous raconte ses 30 jours dans le Sud...

Le teint bronzé, les joues pleines, les yeux pétillants de bonheur. A première vue, ma foi y a rien à dire : Djamil Fahassi qui nous vient de là-bas, pète la bonne santé. Et puis qu'est-ce que c'est que ce chèche vert qu'il nous ramène ? Cwi ! Et ni au lieu du retour d'un "Jet-set" on assistait tout bêtement au retour des néo-babas ?

"Le chèche je l'ai acheté à Aïn Salah, au début pour me protéger du vent de sable... et puis petit à petit, ça m'a fait un look, alors voilà je l'ai gardé..."

Ah ! enfin, nous voilà rassurés. Mais en voyant de plus près Djamil, on remarque quelques taches rougeâtres. Piqûres de moustiques ? " *Non c'brgo*". Et ces mèches de plus en plus blanches ? Bad trip ? Club Med ou le retour de l'enfer ? En exclusivité, notre collègue de la chaîne III raconte son expérience d'un ex-détenu au Sud...

LES JOURS D'AVANT

« Tout a commencé le jour où j'ai reçu une convocation. Je revenais de la prison d'El-Harrach où mon frère venait d'être arrêté, et déjà j'avais le pressentiment qu'un malheur me guettait à la maison, et effectivement il y avait des gendarmes qui m'attendaient avec une convocation pour le lendemain. J'ai passé une nuit blanche, mais fort heureusement, j'ai réussi à avoir tout le monde au téléphone, mes collègues, la direction de la radio, mes amis, tout le monde m'a dit : vas-y demain, tu n'as rien fait, tu n'as rien à craindre, on est là.

Bien sûr, je n'ai pas fermé l'œil de la nuit, mais j'étais décidé à aller le plus normalement du monde à la convocation.

Le lendemain je me suis donc présenté à la caserne de Bab-ez-Oun où on m'a transféré alors à la caserne de la garde républicaine ,où on était déjà nombreux à nous demander ce qu'on faisait là, dans ces grandes écuries transformées en grands hangars.

J'ai passé 5 jours, 6 nuits, là-bas. Les gardiens essayaient de nous remonter le moral : "On va bientôt vous libérer". Mais nous on savait que, complètement coupé de l'extérieur, on allait encore être détenu.

Un matin de très bonne heure, on nous a réveillé pour un grand rassemblement, on nous a passé les menottes,on nous a embarqués dans des grands camions. on voyait à peine les heures du jour quand on est arrivé à la base. Un avion nous attendait. Comme dans le film "*Hair*", c'était devenu totalement inévitable : on allait dans les camps du Sud.

Durant tout le trajet en avion, on a gardé nos menottes. Quand quelqu'un voulait aller aux toilettes, son copain enchaîné était obligé de le suivre. Avant même d'arriver à Aïn Salah je commençais à avoir le vertige ».

LET'S THE SUNSHINE IN

Embarqués comme on a été, je m'attendais au pire. Mais bonne surprise, on a été bien reçus.

Le commandant du secteur a été dès notre descente d'avion choqué de nous voir enmenottés, il a tout de suite exigé qu'on nous enlève les menottes.

Quelques heures plus tard on découvrait notre camp, lui-même déjà occupé par le premier sous-camp. Nous on était le deuxième sous-camp, quelques jours plus tard, le dernier arrivage ramenait un troisième sous-camp.

Donc sur place on était divisé, selon l'ancienneté en 3 camps. On s'appelait d'ailleurs, le deuxième camp. On était les *mal-lus*. Parmi nous il y avait des maires, des députés, des cadres, des profs, des étudiants, et même un ancien moudjahid, cadre à Air Algérie (J'ai peur pour lui, il est malade, il faut qu'il soit vite libéré). A côté, le premier camp était réputé "*dur*" et "*virulent*", et d'ailleurs côté contestations: ils étaient les plus actifs. Dans le troisième camp, il y avait un peu de tout, et des fois des cousins et des frères des autres camps. Il y avait même un détenu FLN, on l'appellait ainsi parce que les détenus qui l'habitaient n'avaient absolument rien à voir avec le FIS. Au début les autres frères boycottaient les habitants de la tente FLN, il a fallu que des cadres du camp N° 2 aillent persuader les frères d'arrêter ce boycott stupide.

LE CAMP N°2

Très vite on s'est organisé entre nous, et entre les deux autres camps. On commençait à faire des manifestations, des marches, des baisers de mains pour protester contre notre emprisonnement.

On a exigé d'avoir des informations sur la durée de notre "*séjour*", sur notre statut et sur notre règlement intérieur. Un jour que tout le

●●●

LES AIN-SALIHOIS

Ils sont extras les habitants de Aïn Salah. Il faut voir comment ils reçoivent nos visiteurs, comme des princes.

Cette hospitalité, comment l'oublier, comment en parler ? C'était très fort, je ne trouve pas les mots. Le premier soir de Ramadhan, ils avaient fait un énorme couscous pour tout le monde. Une famille est même venue demander aux autorités militaires de prendre en charge, durant tout le mois de carême, huit détenus au choix.

Je vais peut-être vous étonner, mais ça vous donne une âme de poète d'être la-bas. C'est vrai que les grands espaces sont faits pour les grands esprits. Le Sud est envoûtant. A Aïn Salah, les gens vivent la vie. Arrivés là-bas, devant l'immensité et la beauté du décor, nos problèmes minables de logement d'Alger paraissent soudainement très stupides. On redevient petit, humain, croyant, à Aïn Salah. On découvre des frères, et on se découvre nous mêmes !

Les gens de Aïn Salah adoraient nos chants religieux. Des fois, ils venaient jusqu'au camp pour faire la prière avec nous.

C'était magique. C'était magnifique. C'est l'Islam...

LES MILITAIRES

Cool. Ils étaient cools, et toujours près de nous, un soir, on nous a servi le repas avec quelques minutes de retard, mais tous les militaires étaient venus s'excuser. On mangeait les mêmes plats pratiquement, à la même heure. Pour la qualité de la nourriture et notre santé, les militaires étaient toujours très scrupuleux. Ils tenaient à ce que nous ne manquions de rien, et sincèrement ils ont toujours été très corrects.

Ils ont même placé, à notre demande un téléphone. Chaque camp avait un jour réservé pour ment consacrée à cet événement heureux. Loin de sa famille, on voulait faire une bonne fête pour notre frère, désormais père... La soirée a bien commencé, mais j'ai fait une énorme gaffe. J'avais entendu sur Medi 1 que 17 détenus de Ouargla étaient décédés, et en pleine soirée je lâche la nouvelle. Le frère à qui on faisait la fête est devenus blême. Un membre de sa famille était à Ouargla, et du coup on a passé toute la nuit, à capter les radios pour avoir des confirmations, et le silence des radios d'Alger devenait de plus en plus angoissant, de plus en plus terrifiant.

Ce soir, les frères ne m'ont pas pardonné d'avoir lâché cette sinistre nouvelle en pleine fête. Je m'en veux encore. Les jours passaient alors péniblement à cause de cela, et il a fallu attendre les visiteurs qui venaient de Ouargla pour qu'on aille mieux. Une famille qui a des membres détenus éparpillés dans deux camps, et qui fait

le jeudi du 2.04.92 n° 263

●●●

camp n° 3 avait baissé toutes les tentes en guise de protestation, un orage a éclaté. C'était l'enfer, très vite tout le monde, des fois en éclatant de rire, fut obligé de remonter sa tente...

Pour la nourriture, on était d'abord sous régime militaire, mais c'était très correct. Ensuite, on nous a donné des réchauds pour nous laver avec l'eau chaude, et on s'en est servi aussi pour faire notre propre manger...

LES VISITEURS

Les militaires étaient extrêmement sympas et compréhensifs. Pour les visites, ils acceptaient que nous parlions avec tout le monde sans isoloirs. Nos premiers visiteurs étaient des commerçants de M'Sila qui allaient au Niger, les grands nomades comme on les appelle. Ils ont eu l'idée d'aller faire un tour au camp au cas où ils trouveraient peut-être des gens de M'Sila. Ils nous ont beaucoup aidés, financièrement même, et surtout ils commençaient à donner les premières informations aux familles sans nouvelles qui s'inquiétaient de nous.

Au fur et à mesure, on recevait de plus en plus de visiteurs, donc de nouvelles. Nous de notre côté, on a vite fait de dresser la liste des détenus qu'on a transmise aux premiers visiteurs.

C'est cette liste qui a servi à donner des nouvelles à nos familles. Puisque dans les services de la wilaya, la liste de Ain Salah n'existait apparemment pas. Il y avait aussi des collectes d'argent des mosquées qui commençaient à arriver. D'ailleurs, dans le premier camp, la tente de secours qui était absolument vide, a tout de suite été transformée par les frères en dépôt de victuailles. Tout ce qu'on recevait des visiteurs, on le mettait là. C'était pour tout le monde. Un jour on a même reçu des bananes.

Un riche détenu nous avait fait cette commande...

téléphoner. Les plus malheureux étaient les Algérois. Qu'est-ce que c'est dur d'avoir Alger au bout du fil depuis Aïn Salah ! Un vent de sable, et puis hop, c'est foutu, il faut attendre deux jours avant d'espérer avoir la famille, les collègues, les amis, au bout du fil.

LES MEDIAS

Au début, les informations nous venaient des premiers visiteurs. Mais très vite, et là aussi il faut reconnaître que les militaires nous ont fait tout leur possible, on a acheté des postes radio. Les visiteurs sont allés piller le souk el-fellah pour nous. Avant même les ustensiles de cuisine, on a eu -chaque tente a eu - son propre poste. On captait R.F.I le matin, Medi 1 le soir, Alger chaîne 3 à tous les rendez-vous des informations.

C'est à la radio qu'on a appris la nomination de Gueshi au gouvernement. Au début, c'était un petit choc, certains n'y croyaient même plus, après en se rendant à l'évidence, Gueshi devenait ni plus ni moins qu'un suppôt de pouvoir...

Les jours d'après, on recevait même les journaux. La campagne déclenchée par mes confrères, j'ai pu la suivre, aussi bien à la radio que dans la presse écrite... Ça fait bizzare d'entendre à la radio des collègues parlant de moi ça fait bizzare, mais drôlement bien. ça réconforte...

UNE FETE QUI TOURNE AU TRAGIQUE

Je ne pouvais jamais oublié une sahra dans le camp de Aïn Salah. Je m'en veux, c'est de ma faute, j'ai fait une bêtise... Quand j'y pense, j'ai la chair de poule.

Un jour donc, un visiteur est venu nous dire qu'un de nos détenus était désormais père d'une fille, l'accouchement s'est très bien passé et sa femme allait bien. C'était le premier bébé d'un jeune d'Alger. Ensemble on a décidé d'organiser une petite fête surprise, on a préparé la *lémina*, et la *sahra* était spéciale-

donc le circuit Ouargla - Aïn Salah nous a remonté le moral : "il y a des malades, *certains sont gravement, malades, mais pas de mort*... El-Hamdoullah, on reprenait vie...même si la mort n'a jamais cessé de roder : Un soir on appris que les parents d'un détenu sur la route du retour, ont eu un accident de voiture. La consigne des frères était stricte : Surtout ne pas le dire au fils. Il ne fallait surtout pas aggraver le moral des détenus...

LE JOUR DE LA LIBERATION

Un jeudi, le capitaine du secteur m'a fait envoyer un message par un sous-lieutenant : "*prépare tes affaires*". J'ai compris : enfin, j'allais être le premier détenu libéré ! "*mais tu es une star à Alger, on reçoit beaucoup de coups de fil pour toi*" m'a t'on dit. J'avais la possibilité d'attendre un avion militaire, ou de prendre le bus. Par chance ce jour-là, il y avait un avion d'Air Algérie qui allait à Alger.

Par chance, la météo était bonne. Pour acheter mon billet, je n'avais pas assez d'argent, mais les militaires m'ont passé du fric, et un chic type, m'a accompagné à l'aéroport. L'avion a décollé ! c'était fantastique, je commençais à goûter au vent de la liberté. J'allais retrouver la maison, la famille, les amis, les collègues, la radio, la vie !

Je n'ai pas pu m'empêcher de verser de grosses larmes chaudes. Cette joie diffuse dans un drôle de sentiment de tristesse. Ces images de mes amis que j'ai laissés dans le camp.

A mon départ, les frères m'avaient demandé de faire le tour des camps pour faire un discours d'adieu. C'était poignant. Je leur disais, soyez patients, bientôt vous serez libres comme moi, soyez patients, cette étape n'est qu'une contingence de la vie. Patientez et restez unis, unis aujourd'hui plus que jamais...

Propos recueillis
(Leïlat El Qaddr) par Tewfik Hakem

CROISSANT ROUGE ALGERIEN

MISSIONS HUMANITAIRES

La nouvelle donne sur la scène politique nationale place la défense des droits de l'homme au premier rang des préoccupations tant des hautes instances du pays que de la société civile. Le Croissant Rouge Algérien, pour ne pas faillir à sa vocation humanitaire, a initié nombre d'actions en faveur des détenus dans les centres de sûreté ainsi qu'en direction de leur famille.

Son premier vice-président, le Dr said Ayachi, membre de l'Observatoire national des droits de l'homme installé récemment par le président du HCE, a fait le point pour notre collaborateur du bureau de Annaba, de l'action hautement humanitaire du CRA, entreprise dans ce cadre. En tant que président du Comité CRA, wilaya de Annaba, il dresse un premier bilan d'activités de l'institution locale qui a à son actif plusieurs actions qui méritent d'être soulignées.

S. L.

Une action notable d'envergure nationale a été initiée par le CRA en direction des détenus dans les centres de sûreté. Voulez-vous nous faire le point en votre qualité de premier vice-président ?

Nous tenons d'emblée à nous féliciter du fait que cette année «Meidate el-Hilal» soit généralisée pratiquement à toutes les régions. Notre vœu est que cette initiative soit permanisée dans une première étape pour la période hivernale avant qu'elle ne soit généralisée à tous les centres urbains. Ceci dit, il faut souligner qu'au plan national, les comités de wilaya ont été sollicités pour assister les familles dont les parents sont placés dans les centres de sûreté et d'organiser leurs visites au niveau de ces mêmes centres.

Par ailleurs, — et c'est aussi important — le CRA n'a pas manqué de remplir sa vocation humanitaire et de se soucier des conditions de séjour dans ces mêmes centres. Ainsi, le CRA a été la première institution à se rendre sur le terrain pour visiter les camps de sûreté en date du 27 janvier à Ouargla. L'occasion nous a été donnée de faire part de nos remarques et doléances aux autorités concernées dans la perspective d'améliorer les conditions de séjour qu'on souhaiterait acceptables.

Il faut dire que ces actions ont été menées dans la discrétion dans un souci d'efficacité. Je tiens à rappeler que les centres visités sont au nombre de quatre, en l'occurrence, Ouargla, Reggane, Aïn Salah et Bordj Omar Idriss.

Vous avez été élu membre de l'Observatoire national des droits de l'homme installé tout récemment par le président du HCE. Comment concevez-vous le rôle de cette institution ?

La mission de l'Observatoire national des droits de l'homme, qui répond à un souci des plus hautes autorités du pays, ainsi que de la société civile tout entière de promouvoir une culture de défense des droits de l'homme, ne peut que nous agréer en tant que Croissant Rouge Algérien. La défense des droits de l'homme est l'affaire de tous. Notre souhait est que l'ensemble des citoyens animés du souci de défense des droits de l'homme soient aux côtés des membres de cette institution pour les aider à mener à bien la mission dont ils sont investis.

Au plan local, quelles sont les actions menées par le Comité de wilaya en fonction de la situation que vit le pays ?

De par sa vocation, le CRA a eu à se pencher sur les besoins et préoccupations des familles dont les parents ont été placés dans des centres de sûreté. L'action s'est développée selon deux directions : d'abord, il s'est agi d'assister les familles nécessiteuses, ensuite, d'aider ces mêmes familles et les autres à se rendre sur le site d'internement de leurs parents.

A cet effet, le CRA a affrété un bus pour transporter les familles intéressées. De même qu'il a assuré leur encadrement sur les lieux de visite.

Quel bilan peut-on faire du 1er trimestre 92 des activités du Comité de wilaya ?

Il faut souligner que le Comité de wilaya a, à son actif, plusieurs actions qui entrent tant dans les activités traditionnelles que conjoncturelles. Parmi les activités traditionnelles, l'on peut citer la formation de jeunes en couture, la formation de secouristes au profit des entreprises. De même le Comité assure les secours traditionnels au bénéfice des nécessiteux, l'entraide inter-wilayas et apporte une contribution non négligeable en denrées alimentaires pour les cantines scolaires, notamment en milieu rural, et contribue également à approvisionner en denrées alimentaires les centres Elisa et Plaine-Ouest, ainsi que l'asile Lala Bouna.

Pour les activités conjoncturelles, le Comité de wilaya s'est distingué par l'organisation sans faille, durant le mois de ramadhan, de «Meïdate el-Hilal» à laquelle nombre de citoyens et entreprises de distribution ont participé pour en faire un succès.

Ainsi, 350 repas/jour, en moyenne, étaient servis en faveur des nécessiteux et des non-logés. Outre cela, des cérémonies de circoncision ont été organisées dans la région de Annaba, et particulièrement, en milieu rural.

Des perspectives ?

Des projets, notamment, en faveur des jeunes existent. Pour certains, ils sont d'ores et déjà bien cernés. A court terme, un club de jeunes est prévu pour ne citer que ce dernier. Parmi les projets inscrits à long terme et qui demandent un montage financier, figurent un centre de désintoxication et une petite unité industrielle pour l'autofinancement qui verront le jour à Berrahal, ainsi qu'un centre d'accueil pour personnes âgées et sans domicile fixe.

Propos recueillis par
S. LAMARI

المجلس الدستوري

République Algérienne
Démocratique et Populaire

DECLARATION

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المجلس الدستوري

Conseil Constitutionnel

Après avoir pris acte de la lettre de démission de la Présidence de la République présentée par Monsieur Chadli Bendjedid ~~Président~~ 11 Janvier 1992,

Le Conseil Constitutionnel الجزائر réuni ce jour 11 Janvier 1992,

Vu la Constitution,

Vu le reglement portant régles de procedure du Conseil Constitutionnel,

Vu le décret presidentiel du 4 Janvier 1992 portant dissolution de l'Assemblée Populaire Nationale,

Constate la vacance définitive de la Présidence de la Republique;

Considerant par ailleurs que la Constitution n'a pas prévu dans ses dispositions le cas de conjonction de vacances de l'Assemblée Populaire Nationale et de la Présidence de la Republique par démission,

Considerant les conditions dans lesquelles la démission du Président de la Republique est intervenue,lié à la situation qui prevaut dans le pays;

Déclare qu'il appartient aux institutions investies de pouvoirs constitutionnels,visées aux articles 24,75,79,129,130 et 153 de la Constitution ,de veiller à la continuité de l'Etat et de réunir les conditions necessaires au fonctionnement normal des institutions et de l'ordre constitutionnel.

M.Abdelmalek Benhabyles:Président.
M.Ahmed Metatla :Membre.
M.Mohamed Abdelwahab Bekhechi:Membre.
M.Kacem Kebir:Membre.
M.Ahmed Lamine Terfaya:Membre.
M.Azzouz Nasri:Membre.
M.Abdelkrim Sidi Moussa:Membre.

قرار حالة طوارئ 9 فبراير 1992

Art. 2. — Les dispositions du décret exécutif n° 91-60 du 2 mars 1991 sont abrogées.

Art. 3. — Le présent décret sera publié au *Journal officiel* de la République algérienne démocratique et populaire.

Fait à Alger, le 18 février 1992.

Sid Ahmed GHOZALI.

Décret exécutif n° 92-75 du 20 février 1992 fixant les conditions d'application de certaines dispositions du décret présidentiel n° 92-44 du 9 février 1992 portant instauration de l'état d'urgence.

Le Chef du Gouvernement,

Vu la Constitution, notamment ses arts 81 et 116 ;

Vu le décret présidentiel n° 91-198 du 5 juin 1991 portant nomination du Chef du Gouvernement ;

Vu le décret présidentiel n° 91-199 du 18 juin 1991, modifié, portant nomination des membres du Gouvernement ;

Vu le décret présidentiel n° 92-44 du 9 février 1992 portant instauration de l'état d'urgence ;

Décrète :

Article 1er. — Conformément à l'article 3 du décret présidentiel n° 92-44 du 9 février 1992 portant instauration de l'état d'urgence, le présent décret précise les conditions d'application de certaines dispositions dudit décret.

Art. 2. — Le placement dans un centre de sûreté est une mesure administrative à caractère préventif qui consiste à priver toute personne majeure dont le comportement est susceptible de compromettre dangereusement l'ordre et la sécurité publics ainsi que le bon fonctionnement des services publics, de sa liberté d'aller et venir en la plaçant dans un des centres, créés par arrêté du ministre de l'intérieur et des collectivités locales.

Art. 3. — La mesure de placement est prononcée par le ministre de l'intérieur et des collectivités locales ou par l'autorité qu'il aura déléguée. Cette mesure intervient sur la base de propositions des services de sécurité.

Art. 4. — La mesure de placement peut faire l'objet d'un recours introduit auprès du wali de la wilaya de lieu de résidence de la personne placée. Ledit recours, instruit et assorti de toutes observations utiles est soumis au conseil régional de recours prévu à l'article 5 ci dessous.

Art. 5. — Il est institué six conseils régionaux de recours à Alger, Blida, Oran, Béchar, Ouargla et Constantine dont la compétence territoriale s'étend aux wilayas ci-après :

1— conseil régional d'Alger : Alger.

2 — conseil régional de Blida : Blida, Boumerdes, Tizi-Ouzou, Bouira, M'Sila, Médéa, Djelfa, Ain Defla, Chlef, Tipaza.

3 — conseil régional d'Oran : Oran, Ain Témouchent, Relizane, Mostaganem, Tissemsilt, Tiaret, Saida, Mascara, Sidi Bel Abbès, Tlemcen, Naama, El Bayadh.

4 — conseil régional de Béchar : Béchar, Adrar, Tindouf.

5 — conseil régional d'Ouargla : Ouargla, El Oued, Biskra, Ghardaia, Laghouat, Illizi, Tamanghasset.

6 — conseil régional de Constantine : Constantine, Bordj Bou Arréridj, Béjaia, Jijel, Skikda, Mila, Annaba, El Tarf, Guelma, Souk Ahras, Tébessa, Oum El Bouaghi, Khenchela, Batna, Sétif.

Art. 6. — Le conseil régional de recours prévu à l'article 5 ci dessus est composé :

— d'un président désigné par le ministre de l'intérieur et des collectivités locales,

— d'un représentant du ministre de l'intérieur et des collectivités locales,

— d'un représentant du ministre de la défense nationale,

— de 3 personnalités indépendantes désignées par le ministre des droits de l'homme choisies pour leur attachement à l'intérêt général.

Art. 7. — Le conseil régional de recours se prononce dans les quinze (15) jours qui suivent sa saisine.

Art. 8. — Les personnes qui font l'objet de placement bénéficient des mesures d'assistance et de soins médicaux dans les conditions fixées par le règlement intérieur applicable au centre de sûreté.

Art. 9. — Les frais de mise en œuvre et de fonctionnement des centres de placement sont supportés par le budget de l'Etat.

Art. 10. — Les modalités de mise en œuvre des différentes mesures de l'état d'urgence, notamment celles d'assignation à résidence, d'interdiction de séjour et de perquisition sont précisées par instruction du ministre de l'intérieur et des collectivités locales.

Art. 11 — Les personnes placées conformément à l'article 2 ci-dessus et liées par une relation de travail avec des administrations, établissements ou services publics, se verront suspendre pendant la durée du placement, le versement de leurs traitements et salaires par l'organisme employeur, sans préjudice de toutes décisions de nouvelles affectations ou de changements d'emploi, dictées par les exigences de neutralité, de réserve et de continuité liées à la nature du poste occupé.

Art. 12. — Le présent décret sera publié au *Journal officiel* de la République algérienne démocratique et populaire.

Fait à Alger, le 20 février 1992.

Sid Ahmed GHOZALI.

قرارات مجلس الأمن

L'événement

APRES LA DEMISSION DU PRESIDENT CHADLI BENDJEDID

« IL INCOMBE AUX INSTITUTIONS INVESTIES DE POUVOIRS CONSTITUTIONNELS DE VEILLER A LA CONTINUITE DE L'ETAT »

souligne le Conseil constitutionnel



Le Conseil constitutionnel a publié, hier, un communiqué dont voici la traduction non officielle :

« Après avoir pris connaissance de la lettre de démission de M. Chadli Bendjedid de la Présidence de la République en date du 11/01/1992, le Conseil constitutionnel, lors de sa réunion, ce jour 11 janvier 1992.

« Conformément à la Constitution,

« Et en vertu du règlement intérieur portant dispositions de fonctionnement du Conseil constitutionnel, « En vertu du décret présidentiel daté du 4 janvier 1992 relatif à la dissolution de l'Assemblé Populaire Nationale.

« Constate la vacance définitive de la Présidence de la République.

« Considérant, d'autre part, que la Constitution ne prévoit pas, dans ses dispositions, le cas de figure de la vacance de l'Assemblée Populaire Nationale, par dissolution et la vacance de la Présidence de la République par démission.

« Considérant que les conditions dans lesquelles est intervenue la démission du Président de la République sont liées à la situation que traverse le pays.

« Déclare qu'il incombe aux Institutions investies de pouvoirs constitutionnels en vertu des articles 24, 75, 79, 129, 130, 153, de la Constitution de veiller à la continuité de l'Etat et de réunir les conditions nécessaires au fonctionnement normal des Institutions et du régime constitutionnel ».

Abdelmalek Benhabylès, Président du Conseil constitutionnel ;

— Ahmed Metatla : membre du Conseil constitutionnel ;

— Abdelwahab Bakhchi : membre du Conseil constitutionnel ;

— Kabir Kassem : membre du Conseil constitutionnel ;

— Ahmed Lamine Terfaia : membre du Conseil Constitutionnel ;

— Azzouz Naceri : membre du Conseil constitutionnel ;

— Abdelkrim Sidi Moussa : membre du Conseil constitutionnel.

APS

L'ANP réaffirme sa fidélité à la Constitution

Suite à la déclaration du Président de la République relative à sa démission de la charge de Chef de l'Etat, l'Armée Nationale Populaire réaffirme sa fidélité à la Constitution et sa présence dans les Institutions constitutionnelles en place», indique un communiqué du ministère de la Défense nationale publié dimanche.

« L'Armée Nationale Populaire s'acquittera de son devoir vis-à-vis de la Nation en répondant, résolument, à la réquisition du Chef du Gouvernement prise en vertu de la loi n° 91-23 du 6 décembre 1991, relative à la participation de l'Armée Nationale Populaire à des missions de sauvegarde de l'ordre public», ajoute le communiqué.

Ce que prévoient les articles 24, 75, 79, 129, 130, et 153 de la Constitution

Le Conseil constitutionnel « déclare, dans son communiqué, publié dimanche, qu'il incombe aux institutions investies de pouvoirs, en vertu des articles 24, 75, 79, 129, 130, 153 de la Constitution, de veiller à la continuité de l'Etat et de mettre au point les conditions nécessaires au bon déroulement des institutions et du régime constitutionnel ».

Voici la teneur de ces différents articles :

Article 24 :

« La consolidation et le développement du potentiel de défense de la nation s'organisent autour de l'Armée Nationale Populaire.

« L'Armée Nationale Populaire a pour mission permanente, la sauvegarde de l'indépendance nationale et la défense de la souveraineté nationale.

« Elle est chargée d'assurer la défense de l'unité et de l'intégrité territoriale du pays, ainsi que la protection de son espace terrestre, de son espace aérien et des différentes zones de son domaine maritime. »

Article 75 : « Le chef du Gouvernement présente les membres du Gouvernement qu'il a choisis au Président de la République qui les nomme ».

« Le chef du Gouvernement arrête son programme qu'il présente en Conseil des ministres ».

Article 79 : « Le chef du Gouvernement exécute et coordonne le programme adopté par l'Assemblée Populaire Nationale »

Article 129 : « Le pouvoir judiciaire est indépendant ».

Article 130 : « Le pouvoir judiciaire protège la société et les libertés. Il garantit à tous et à chacun la sauvegarde de leurs droits fondamentaux ».

Article 153 : « Il est institué un Conseil constitutionnel, chargé de veiller au respect de la Constitution ».

« Le Conseil constitutionnel veille, en outre, à la régularité des opérations de référendum, d'élection du Président de la république, d'élections législatives. Il proclame les résultats de ces opérations".

« L'intérêt du pays au-dessus de toute considération », soulignent les moudjahidine de la wilaya de Saïda

Les moudjahidine de la wilaya de Saida ont exprimé, dans un communiqué, signé du bureau wilayal et déposé dimanche au bureau de l'APS "leur inquiétude au sujet de la situation vécue par le pays et leur attachement aux principes et valeurs de la Révolution de Novembre 1954". Le communiqué précise, en outre, que les moudjahidine de la wilaya de Saida "s'interposeront contre quiconque touchera aux principes de la nation, représentés par l'unité nationale, tel contenu dans la Constitution". "Les moudjahidine soutiennent l'ANP héritière de l'ALN, dans ses missions de préservation et de protection de l'unité nationale, du territoire national et de l'ensemble des institutions de l'Etat, conformément à la Constitution", poursuit le communiqué, qui conclut en souhaitant que les "moudjahidine, les enfants de chouhada et les citoyens intègres mettent l'interet du pays au-dessus de toute considération".

APS

LE BUREAU POLITIQUE DU FLN

"L'attachement et le respect de la Constitution sont la voie la plus sûre pour sauvegarder l'unité nationale"

■ Le Bureau Politique du FLN s'est réuni hier, en fin d'après-midi, au Palais Zighout Youcef, sous la présidence de M. Abdelhamid Mehri Secrétaire général du Comité Central.

A l'issue de cette réunion un communiqué dont nous reproduisons le texte intégral a été rendu public.

"La démission inattendue du Président de la République dans les circonstances difficiles que traverse le pays peut compliquer davantage cette situation si tout un chacun ne fait pas face à ses conséquences avec beaucoup de sagesse et de clairvoyance.

"Quelles que soient les motivations et les circonstances qui ont conduit le Président de la République à choisir cette solution, ceux qui sont chargés par la Constitution, de gérer cette phase assument de grandes responsabilités dans la résolution des problèmes posés.

"Le BP du FLN rappelle sa déclaration du 1er janvier 1992 et réaffirme que l'attachement et le respect de la Constitution sont la voie la plus sûre pour assurer la stabilité et sauvegarder l'unité nationale.

Il enregistre, par ailleurs, l'engagement de l'ANP à respecter la Constitution et à sauvegarder les institutions républicaines.

"Le BP du FLN qui suit avec une attention particulière les développements de la situation appelle tous les militants et citoyens à faire preuve de sérénité et de vigilance".



L'événement

APRÈS LA DÉMISSION DU PRÉSIDENT CHADLI

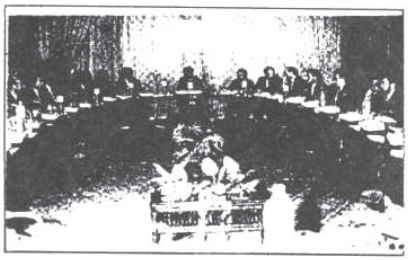
REUNION DU CONSEIL DE GOUVERNEMENT

Examen de la situation

Le Conseil de Gouvernement s'est réuni, hier 12 janvier 1992, sous la présidence de M. Sid Ahmed Ghozali, Chef du gouvernement, indique un communiqué des services du Chef du gouvernement.

Le Chef du gouvernement a informé le Conseil de la position du Conseil constitutionnel relative à la situation institutionnelle que vit le pays, situation non prévue par la Constitution, précise le communiqué.

Dans ces circonstances, poursuit le communiqué, la réunion immédiate du Haut Conseil de sécurité a été décidée.



LE HAUT CONSEIL DE SECURITE CONSTATE L'IMPOSSIBILITE DE LA POURSUITE DU PROCESSUS ELECTORAL

A l'issue de sa réunion hier, le Haut Conseil de sécurité a rendu publique

Président de la République en date du 11 janvier 1992 par laquelle il se démet de ses fonctions de Chef de l'Etat.

— Considérant la décision du Conseil Constitutionnel constatant la vacance définitive de la Présidence de la République conformément à l'article 84 paragraphe 4 de la Constitution.

— Considérant la déclaration du Conseil Constitutionnel en date de ce jour par laquelle il constate l'état de cessation définitive de la Présidence de la République par démission et de l'Assemblée Populaire Nationale par dissolution.

— Considérant que la déclaration du Conseil Constitutionnel citée plus haut, décide "qu'il appartient aux institutions investies de pouvoirs constitutionnels visées aux articles 24, 75, 129, 130 et 153 de la Constitution de veiller à la continuité de l'Etat et de réunir les conditions nécessaires au fonctionnement régulier des institutions et de l'ordre constitutionnel.

En conséquence,

le Haut Conseil de sécurité, réuni ce jour, à Alger, au siège du Gouvernement, statuant à l'unanimité :

1 - Constate l'impossibilité de la poursuite du processus électoral jusqu'à ce que soient réunies "les conditions nécessaires au fonctionnement normal des institutions", telles que visées dans le dernier paragraphe de la déclaration du Conseil Constitutionnel ;

2 - Décide de se saisir provisoirement de toute question susceptible de mettre en cause l'ordre public et la sécurité de l'Etat ;

3 - Se déclare en session permanente et siègera sans discontinuer pour faire face à ses obligations jusqu'à solution, par les instances constitutionnelles actuellement saisies, de la vacance de la Présidence de la République.

L'organisation et le fonctionnement du Haut Conseil de sécurité

ALGER, 12.01.1992 (APS) — L'institution du Haut Conseil de sécurité est prévue dans l'article 162 de la Constitution adoptée en 1989. Son organisation et son fonctionnement sont détaillés dans le décret présidentiel N° 89-196 du 24 octobre 1989, composé de 13 articles :

Article 1er : Présidé par le Président de la République, le Haut Conseil de sécurité comprend :

— Le président de l'Assemblée Populaire Nationale.
— Le Chef du gouvernement.
— Le ministre de la Défense nationale.
— Le ministre des Affaires étrangères.
— Le ministre de l'Intérieur.
— Le ministre de la Justice.
— Le ministre de l'Economie.
— Le chef de l'état-major de l'Armée Nationale Populaire.

Article 2 : Le Haut Conseil de sécurité se réunit à tout moment sur convocation du Président de la République.

Article 3 : L'ordre du jour du Haut Conseil de sécurité est arrêté par son président. Il est communiqué aux membres [illegible] article 2 ci-dessus, avant la date de la réunion.

Article 4 : Le Haut Conseil de sécurité donne son avis au Président de la République sur toute question de sécurité touchant aux domaines d'activités nationale ou internationale, notamment en ce qui concerne :

— La définition des objectifs en matière de sécurité de l'Etat.

— L'évaluation des moyens et des conditions générales de leur utilisation.

— Les mesures de coordination générale dans la mise en œuvre des ressources et des moyens en ce domaine.

Article 5 : Pour l'exercice de sa mission, le Haut Conseil de sécurité dispose d'un secrétaire chargé notamment :

— De réaliser les travaux de secrétariat.

— De tenir et de conserver les documents et archives du Haut Conseil de sécurité.

Article 6 :

Le Secrétaire du Haut Conseil de sécurité est nommé par décret présidentiel. Il est mis fin à ses fonctions dans les mêmes formes.

Article 7 :

Le Secrétaire du Haut Conseil de sécurité participe aux réunions et dresse les procès-verbaux y afférents. Il voit la mise en œuvre des décisions arrêtées par le président du Haut Conseil de sécurité.

Article 8 :

Dans le cadre de la préparation des travaux du Haut Conseil de sécurité, le Secrétaire est habilité à demander à l'ensemble des services de sécurité et autres administrations ou organismes publics toutes informations et documents en rapport avec la mission du Haut Conseil de sécurité. Il procède à l'étude, à l'évaluation des données recueillies et arrête des points de situation sur la sécurité interne et externe de l'Etat de nature à éclairer et à faciliter les activités du Haut Conseil de sécurité.

Article 9 :

Il prépare les éléments de la décision du président du Haut Conseil de sécurité et assure le suivi de l'application des décisions arrêtées.

Article 10 :

Le Secrétaire peut proposer au Président de la République toute mesure d'ordre juridique ou organisationnelle de nature à soutenir le Haut Conseil de sécurité dans l'exercice de sa mission.

Article 11 :

Le Secrétaire du Haut Conseil de sécurité suit le développement des situations de crises ou de conflits et en évalue l'incidence au plan de la sécurité.

Article 12 :

Les dispositions contraires à celles du présent décret, notamment celles du décret numéro 80-87 du 30 mars 1980 susvisé, sont abrogées.

Article 13 :

Le présent décret sera publié au Journal Officiel de la République Algérienne Démocratique et Populaire.

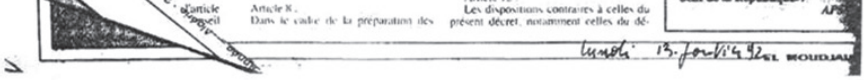
APS

Les prérogatives du Haut Conseil de sécurité

La Constitution adoptée le 23 février 1989 prévoit dans le chapitre IV réservé au contrôle des institutions consultatives, article 162, qu'il est institué un Haut Conseil de sécurité présidé par le Président de la République. Cet organe est chargé de donner à celui-ci son avis sur toutes les questions relatives à la sécurité nationale.

Il est également précisé dans le même article que l'organisation et les modalités d'organisation et de fonctionnement du Haut Conseil de sécurité sont fixées par le Président de la République.»

APS



قرار مراكز الأمن

-2-

26 juin 1991 JOURNAL OFFICIEL DE LA REPUBLIQUE ALGERIENNE N° 31 929

Décret exécutif n° 91-201 du 25 juin 1991 fixant les limites et conditions du placement dans un centre de sûreté en application de l'article 4 du décret présidentiel n° 91-196 du 4 juin 1991 portant proclamation de l'Etat de siège.

Le Chef du Gouvernement,

Vu la Constitution, notamment ses articles 81 et 85;

Vu le décret présidentiel n° 91-196 du 4 juin 1991 portant proclamation de l'Etat de siège ;

Vu le décret présidentiel n° 91-198 du 5 juin 1991 portant nomination du Chef du Gouvernement ;

Vu le décret présidentiel n° 91-199 du 18 juin 1991 portant nomination des membres du Gouvernement,

Décrète :

Article 1er. — Conformément à l'article 4 du décret présidentiel n° 91-196 portant proclamation de l'Etat de siège, le présent décret précise les conditions et les limites dans lesquelles les autorités militaires investies des pouvoirs de police peuvent prononcer des mesures de placement dans un centre de sûreté, contre toute personne majeure dont l'activité s'avère dangereuse pour l'ordre public, la sécurité publique ou le fonctionnement normal des services publics.

Art. 2. — La mesure de placement dans un centre de sûreté consiste à priver toute personne dont le comportement compromet dangereusement l'ordre public, la sécurité des personnes ou le bon fonctionnement des services publics, de sa liberté d'aller et venir, en la plaçant dans un des centres déterminés par décision de la haute direction des autorités militaires dûment investies des pouvoirs de police en application du décret n° 91-196 du 4 juin 1991 visé ci-dessus.

Art. 3. — La mesure de placement est prononcée par l'autorité militaire investie des pouvoirs de police, territorialement compétente, elle intervient sur la base de propositions régulières des services de police issues de l'avis du comité de sauvegarde de l'ordre public, tel que visé aux articles 5 et 6 du décret n° 91-196 du 4 juin 1991 susvisé.

Art. 4. — Les mesures de placement ne peuvent être prononcées qu'à l'encontre des personnes majeures dont l'activité met en danger l'ordre public, la sécurité publique ou le fonctionnement normal des services publics par :

— l'incitation au désordre et aux crimes et délits à l'encontre des personnes et des biens,

— l'appel par tout moyen à la désobéissance civile et à la grève,

— le port de toute arme en vue de commettre des infractions,

— l'incitation aux rassemblements dans tout lieu manifeste de trouble à l'ordre public et à la tranquillité des citoyens,

— le refus d'obtempérer à la réquisition écrite de l'autorité investie des pouvoirs de police et de maintien de l'ordre public, entravant gravement le fonctionnement de l'économie nationale,

— l'opposition à l'exécution d'une réquisition établie en raison de l'urgence et de la nécessité en vue d'obtenir des prestations de services de la part d'un service public ou d'une entreprise publique ou privée.

Peuvent en outre faire l'objet de mesures de placement, les personnes qui contreviennent en vue de provoquer des troubles à l'ordre public, à la réglementation administrative relative à la circulation et à la distribution des denrées alimentaires.

Art. 5. — La durée du placement dans un centre de sûreté est fixée à quarante cinq (45) jours, renouvelable une seule fois.

Art. 6. — La mesure de placement peut faire l'objet d'un recours intenté, dans les dix (10) jours de son prononcé, auprès du conseil régional de sauvegarde prévu à l'article 7 ci-dessous.

Art. 7. — Il est institué trois conseils régionaux de sauvegarde à Alger, Oran et Constantine, dont la compétence territoriale s'étend aux wilayate ci-après.

— **Conseil régional de sauvegarde d'Alger :**

Alger, Tipaza, Blida, Boumerdès, Tizi Ouzou, Médéa, Bouira, Aïn Defla, Ech Cheliff, Djelfa, Laghouat, El Oued, Ghardaia, Ouargla, M'Sila, Illizi, Tamanghasset, Biskra.

— **Conseil régional de sauvegarde de Constantine :**

Constantine, El Tarf, Annaba, Skikda, Jijel, Béjaia, Bordj Bou Arréridj, Sétif, Mila, Batna, Oum El Bouaghi, Guelma, Khenchela, Tébessa, Souk Ahras.

— **Conseil régional de sauvegarde d'Oran :**

Oran, Tlemcen, Aïn Témouchent, Mostaganem, Mascara, Relizane, Saïda, Tiaret, Tissemsilt, El Bayadh, Naama, Sidi Bel Abbès, Béchar, Tindouf, Adrar.

Art. 8. — Le conseil régional de sauvegarde prévu à l'article 7 ci-dessus est composé :

— d'un wali, président,

— d'un chef de secteur militaire ou d'un commandant de groupement de gendarmerie,

— d'un commissaire de sûreté de wilaya,

Art. 9. — Les associations, quels que soient leurs statuts ou vocation, dont les dirigeants ou les membres se livrent à des actions contraires aux lois, notamment la loi n° 89-11 du 5 juillet 1989 relative aux associations à caractère politique ou aux dispositions du présent décret, sont passibles d'une mesure de suspension de toutes activités, par voie de décret exécutif.

Dans ce cas, les dispositions de l'article 34 de la loi précitée interviennent de plein droit lorsqu'il s'agit d'une association à caractère politique.

Art. 10. — Lorsqu'en matière d'ordre public ou de fonctionnement des services publics l'action légale des pouvoirs publics est mise en échec ou entravée par des attitudes d'obstruction avérée ou d'opposition déclarée de la part d'assemblées locales ou d'exécutifs communaux élus, le Gouvernement prononce les mesures de suspension ou de dissolution.

Dans ce cas, l'autorité de tutelle procède à la désignation de délégations exécutives au niveau des collectivités territoriales concernées, jusqu'à l'annulation de cette suspension ou le pourvoi par voie électorale en temps opportun.

Art. 11. — Les tribunaux militaires peuvent être saisis de la connaissance de crimes et de délits graves commis contre la sûreté de l'Etat quelle que soit la qualité des auteurs ou complices.

Art. 12. — Les mesures et restrictions introduites par le présent décret sont levées dès que prend fin l'état de siège, à l'exception des poursuites engagées devant les juridictions.

Art. 13. — Le présent décret sera publié au *Journal officiel* de la République algérienne démocratique et populaire.

Fait à Alger le 4 juin 1991.

Chadli BENDJEDID.

Décret présidentiel n° 91-197 du 5 juin 1991 abrogeant le décret n° 91-84 du 3 avril 1991 portant convocation du corps électoral pour des élections législatives anticipées.

Le Président de la République,

Vu la Constitution, notamment ses articles 86 et 120 ;

Vu le décret n° 91-84 du 3 avril 1991 portant convocation du corps électoral pour des élections législatives anticipées ;

Décrète :

Article 1er. — Les élections législatives anticipées, initialement prévues pour le 27 juin 1991, sont reportées à une date qui sera ultérieurement fixée.

Art. 2. — Les dispositions du décret n° 91-84 du 3 avril 1991 susvisé, sont abrogées.

Art. 3. — Le présent décret sera publié *Journal officiel* de la République algérienne démocratique et populaire.

Fait à Alger, le 5 juin 1991.

Chadli BENDJEDID.

DECISIONS INDIVIDUELLES

Décret présidentiel du 1er juin 1991 mettant fin aux fonctions d'un ambassadeur extraordinaire et plénipotentiaire de la République algérienne démocratique et populaire.

Par décret présidentiel du 1er juin 1991, il est mis fin, à compter du 20 mars 1991, aux fonctions d'ambassadeur extraordinaire et plénipotentiaire de la République algérienne démocratique et populaire auprès du Koweit, exercées par M. Mohamed Kadri.

Décrets présidentiels du 1er juin 1991 portant nomination de sous-directeurs au ministère des affaires étrangères.

Par décret présidentiel du 1er juin 1991, M. Dani Benchaa est nommé sous-directeur de la documentation et publication à la division « communication et documentation » au ministère des affaires étrangères.

Par décret présidentiel du 1er juin 1991, M. El Hasnes Riache est nommé sous-directeur des conférences inter-régionales à la direction de la politique internationale au ministère des affaires étrangères.

Par décret présidentiel du 1er juin 1991, M. Mohand Ladjouzi est nommé sous-directeur des programmes et institutions spécialisées à la direction des relations économiques et culturelles au ministère des affaires étrangères.

Par décret présidentiel du 1er juin 1991, M. Mustapha Aidouni est nommé sous-directeur de la gestion et de la maintenance à la direction des moyens généraux au ministère des affaires étrangères.

قرار الإقامة الجبرية

930 JOURNAL OFFICIEL DE LA REPUBLIQUE ALGERIENNE N° 31 26 juin 1991

— de trois personnalités choisies pour leur attachement à l'intérêt général.

Art. 9. — Le conseil régional de sauvegarde statue à la majorité des voix. En cas de partage, la voix du président est prépondérante.

Le conseil régional de sauvegarde se prononce dans les dix (10) jours de sa saisine.

Art. 10. — Les personnes qui font l'objet de placement, bénéficient des mesures d'assistance et de soins médicaux dans les conditions fixées par le règlement intérieur, applicable au centre de sûreté.

Art. 11. — Les frais de mise en œuvre et de fonctionnement des centres de placement sont supportés par le budget du ministère de la défense nationale.

L'organisation et la sécurité des centres, visés à l'alinéa précédant, sont à la charge de l'autorité militaire.

Art. 12. — Le présent décret sera publié au *Journal officiel* de la République algérienne démocratique et populaire.

Fait à Alger, le 25 juin 1991.

Sid Ahmed GHOZALI.

Décret exécutif n° 91-202 du 25 juin 1991 fixant les limites et conditions d'assignation à résidence, en application de l'article 4 du décret présidentiel n° 91-196 du 4 juin 1991 portant proclamation de l'état de siège.

Le Chef du Gouvernement,

Vu la Constitution notamment ses articles 81 et 86 ;

Vu le décret présidentiel n° 91-196 du 4 juin 1991, portant proclamation de l'état de siège ;

Vu le décret présidentiel n° 91-198 du 5 juin 1991, portant nomination du Chef du Gouvernement ;

Vu le décret présidentiel n° 91-199 du 18 juin 1991, portant nomination des membres du Gouvernement ;

Vu le décret exécutif n° 91-201 du 25 juin 1991, fixant les limites et conditions de placement dans un centre de sûreté en application de l'article 4 du décret présidentiel n° 91-196 du 4 juin 1991 portant proclamation de l'état de siège,

Décrète :

Article 1er. — Conformément à l'article 4 du décret n° 91-196 du 4 juin 1991 portant proclamation de l'état de siège, le présent décret précise les conditions et les limites dans lesquelles les autorités militaires investies des pouvoirs de police peuvent prononcer des mesures d'assignation à résidence contre toute personne majeure dont l'éloignement et l'assignation sont de nature à restaurer et/ou à préserver l'ordre et la sécurité publics.

Art. 2. — La mesure d'assignation à résidence est prononcée par l'autorité militaire investie des pouvoirs de police, territorialement compétente. Elle intervient sur la base de propositions régulières des services de police, assorties de l'avis du comité de sauvegarde de l'ordre public tel que, visé par les articles 5 et 6 du décret n° 91-196 du 4 juin 1991 susvisé.

Art. 3. — La mesure visée à l'article 2 ci-dessus peut faire l'objet d'un recours intenté dans les dix (10) jours du prononcé, auprès du Conseil régional de sauvegarde institué par les dispositions des articles 7 et 8 du décret exécutif n° 91-201 du 25 juin 1991 susvisé et instruit suivant les conditions fixées par l'article 9 de ce même décret.

Art. 4. — La mesure d'assignation à résidence est notifiée et mise en application par le chef de la brigade de gendarmerie nationale ou le commissaire de police du lieu habituel de résidence.

Art. 5. — Les individus qui peuvent faire l'objet d'une assignation à résidence sont ceux qui :

— compromettent, par leurs activités, l'ordre et la sécurité publics.

— contreviennent aux dispositions et mesures prises en application de l'article 8 du décret n° 91-196 du 4 juin 1991 susvisé.

Art. 6. — Les individus assignés à résidence sont tenus de :

— résider au lieu fixé par la décision d'assignation à résidence ;

— faire viser, dans les délais fixés par la décision d'assignation à résidence, la fiche de renseignement et de pointage délivrée par l'autorité ayant prononcé la mesure, par le chef de brigade de gendarmerie ou le commissaire de police du lieu d'assignation.

La fiche de renseignement et de pointage comporte, en plus de la photo d'identité de l'intéressé, ses renseignements d'état-civil, son signalement, ses signes particuliers et ses empreintes digitales ainsi qu'un nombre de cases suffisant pour les contrôles auxquels l'individu est assujetti durant son assignation à résidence.

Art. 7. — Tout assigné à résidence doit être en mesure de présenter sa fiche à toute réquisition des autorités militaires, de gendarmerie ou de police.

Art. 8. — Si la personne concernée perd sa fiche, elle doit en faire la déclaration verbale dans les quarante huit (48) heures au commissaire de police ou au chef de brigade de gendarmerie du lieu dans lequel elle réside. L'autorité qui reçoit cette déclaration en délivre récépissé et réclame, sans délai, un duplicata du document à l'autorité militaire qui l'a délivré.

Art. 9. — Le visa de l'autorité de police, prévu à l'article 8 ci-dessus, comporte l'apposition, par le commissaire de police ou le chef de brigade du lieu d'assignation à résidence sur la fiche, d'un timbre humide et de sa signature.

Il est tenu à cet effet, par les commissariats de police et les brigades de gendarmerie, des registres qui sont signés à chaque visa, par l'individu faisant l'objet de la mesure.

Art. 10. Lorsque pour des raisons impérieuses ou urgentes, un assigné à résidence sollicite une autorisation temporaire de déplacement à l'intérieur du territoire, cette autorisation peut lui être accordée pour une durée maximale de quinze (15) jours par l'autorité militaire dont dépend la résidence assignée.

Art. 11. — L'assigné à résidence autorisé à s'absenter, doit, dans les vingt quatre (24) heures de son arrivée, faire viser sa fiche par le commissaire de police ou le chef de brigade du lieu où il se rend.

Il doit, en outre, à l'expiration du délai accordé pour le déplacement, faire viser sa fiche par les autorités de police du lieu d'assignation à résidence.

Art. 12. — Si, pendant la durée d'assignation à résidence, l'assigné vient à subir une condamnation à une peine privative de liberté, avis en est immédiatement donné par le chef de l'établissement pénitentiaire au commandement militaire qui a décidé la mesure d'assignation à résidence.

Mention de la condamnation et de la durée de la peine effectivement subie est faite sur la fiche par le chef de l'établissement pénitentiaire qui avise, en outre, le commandement militaire concerné de la date de délibération du condamné

Art. 13. — Les personnes assignées à résidence bénéficient de l'assistance sociale et des soins médicaux gratuits dont elles peuvent avoir besoin auprès des services sociaux et de santé publics du lieu de leur assignation.

Art. 14. — Le présent décret sera publié au *Journal officiel* de la République algérienne démocratique et populaire.

Fait à Alger, le 25 juin 1991.

Sid Ahmed GHOZALI

Décret exécutif n° 91-203 du 25 juin 1991 précisant les modalités d'application des mesures d'interdiction de séjour, prononcées conformément à l'article 8 du décret présidentiel n° 91-196 du 4 juin 1991 portant proclamation de l'Etat de siège.

Le Chef du Gouvernement,

Vu la Constitution, notamment ses articles 81 et 86 ;

Vu le décret présidentiel n° 91-196 du 4 juin 1991 portant proclamation de l'état de siège ;

Vu le décret présidentiel n° 91-198 du 5 juin 1991 portant nomination du Chef du Gouvernement ;

Vu le décret présidentiel n° 91-199 du 18 juin 1991 portant nomination des membres du Gouvernement ;

Vu le décret exécutif n° 91-201 du 25 juin 1991 fixant les limites et conditions de placement dans un centre de sûreté en application de l'article 4 du décret présidentiel n° 91-196 du 4 juin 1991 portant proclamation de l'Etat de siège ;

Décrète :

Article 1er. — Le présent décret a pour objet de préciser les modalités d'application de l'article 8 du décret présidentiel n° 91-196 du 4 juin 1991 susvisé, relatif à l'interdiction de séjour.

Art. 2. — La mesure d'interdiction de séjour est prononcée par l'autorité militaire investie des pouvoirs de police territorialement compétente. Elle intervient sur la base de propositions régulières des services de police, assorties de l'avis du comité de sauvegarde de l'ordre public tel que visé par les articles 3 et 6 du décret n° 91-196 du 4 juin 1991 susvisé.

Art. 3. — La mesure visée à l'article 2 ci-dessus peut faire l'objet d'un recours intenté, dans les dix (10) jours du prononcé, auprès du conseil régional de sauvegarde institué par les dispositions des articles 7 et 8 du décret exécutif n° 91-201 du 25 juin 1991 susvisé et instruit suivant les conditions fixées par l'article 9 de ce même décret.

Art. 4. — La décision d'interdiction de séjour doit mentionner la liste des lieux interdits et le régime de contrôle et de surveillance auquel l'interdit de séjour doit être soumis.

Art. 5. — La liste des lieux dont le séjour peut être interdit est établie compte tenu des faits qui ont motivé la mesure et de la personnalité de l'individu. Elle doit produire un effet préventif immédiat.

Art. 8. — Si la personne concerné perd sa fiche, elle doit en faire la déclaration verbale dans les quarante huit (48) heures au commissaire de police ou au chef de brigade de gendarmerie du lieu dans lequel elle réside. L'autorité qui reçoit cette déclaration en délivre récépissé et réclame, sans délai, un duplicata du document à l'autorité militaire qui l'a délivré.

Art. 9. — Le visa de l'autorité de police, prévu à l'article 6 ci-dessus, comporte l'apposition, par le commissaire de police ou le chef de brigade du lieu d'assignation à résidence sur la fiche, d'un timbre humide et de sa signature.

Il est tenu à cet effet, par les commissariats de police et les brigades de gendarmerie, des registres qui sont signés à chaque visa, par l'individu faisant l'objet de la mesure.

Art. 10. Lorsque pour des raisons impérieuses ou urgentes, un assigné à résidence sollicite une autorisation temporaire de déplacement à l'intérieur du territoire, cette autorisation peut lui être accordée pour une durée maximale de quinze (15) jours par l'autorité militaire dont dépend la résidence assignée.

Art. 11. — L'assigné à résidence autorisé à s'absenter, doit, dans les vingt quatre (24) heures de son arrivée, faire viser sa fiche par le commissaire de police ou le chef de brigade du lieu où il se rend.

Il doit, en outre, à l'expiration du délai accordé pour le déplacement, faire viser sa fiche par les autorités de police du lieu d'assignation à résidence.

Art. 12. — Si, pendant la durée d'assignation à résidence, l'assigné vient à subir une condamnation à une peine privative de liberté, avis en est immédiatement donné par le chef de l'établissement pénitentiaire au commandement militaire qui a décidé la mesure d'assignation à résidence.

Mention de la condamnation et de la durée de la peine effectivement subie est faite sur la fiche par le chef de l'établissement pénitentiaire qui avise, en outre, le commandement militaire concerné de la date de délibération du condamné

Art. 13. — Les personnes assignées à résidence bénéficient de l'assistance sociale et des soins médicaux gratuits dont elles peuvent avoir besoin auprès des services sociaux et de santé publics du lieu de leur assignation.

Art. 14. — Le présent décret sera publié au *Journal officiel* de la République algérienne démocratique et populaire.

Fait à Alger, le 25 juin 1991.

Sid Ahmed GHOZALI

Décret exécutif n° 91-203 du 25 juin 1991 précisant les modalités d'application des mesures d'interdiction de séjour, prononcées conformément à l'article 8 du décret présidentiel n° 91-196 du 4 juin 1991 portant proclamation de l'Etat de siège.

Le Chef du Gouvernement,

Vu la Constitution, notamment ses articles 81 et 86 ;

Vu le décret présidentiel n° 91-196 du 4 juin 1991 portant proclamation de l'état de siège ;

Vu le décret présidentiel n° 91-198 du 5 juin 1991 portant nomination du Chef du Gouvernement ;

Vu le décret présidentiel n° 91-199 du 18 juin 1991 portant nomination des membres du Gouvernement ;

Vu le décret exécutif n° 91-201 du 25 juin 1991 fixant les limites et conditions de placement dans un centre de sûreté en application de l'article 4 du décret présidentiel n° 91-196 du 4 juin 1991 portant proclamation de l'Etat de siège ;

Décrète :

Article 1er. — Le présent décret a pour objet de préciser les modalités d'application de l'article 8 du décret présidentiel n° 91-196 du 4 juin 1991 susvisé, relatif à l'interdiction de séjour.

Art. 2. — La mesure d'interdiction de séjour est prononcée par l'autorité militaire investie des pouvoirs de police territorialement compétente. Elle intervient sur la base de propositions régulières des services de police, assorties de l'avis du comité de sauvegarde de l'ordre public tel que visé par les articles 5 et 6 du décret n° 91-196 du 4 juin 1991 susvisé.

Art. 3. — La mesure visée à l'article 2 ci-dessus peut faire l'objet d'un recours intenté, dans les dix (10) jours du prononcé, auprès du conseil régional de sauvegarde institué par les dispositions des articles 7 et 8 du décret exécutif n° 91-201 du 25 juin 1991 susvisé et instruit suivant les conditions fixées par l'article 9 de ce même décret.

Art. 4. — La décision d'interdiction de séjour doit mentionner la liste des lieux interdits et le régime de contrôle et de surveillance auquel l'interdit de séjour doit être soumis.

Art. 5. — La liste des lieux dont le séjour peut être interdit est établie compte tenu des faits qui ont motivé la mesure et de la personnalité de l'individu. Elle doit produire un effet préventif immédiat.

1) restreindre ou interdire la circulation des personnes et des véhicules sur des lieux et selon des horaires déterminés.

2) réglementer la circulation et la distribution de denrées alimentaires et des biens de première nécessité.

3) instituer des zones à régime de séjour réglementé pour les non-résidents.

4) interdire de séjour ou assigner à résidence toute personne majeure dont l'activité s'avère nuisible à l'ordre public et au fonctionnement des services publics.

5) réquisitionner les travailleurs pour accomplir leurs activités professionnelles habituelles, en cas de grève non autorisée ou illégale. Ce pouvoir de réquisition s'étend aux entreprises publiques ou privées à l'effet d'obtenir les prestations de service d'intérêt public.

6) ordonner exceptionnellement des perquisitions de jour et de nuit.

Art. 7. — Le ministre de l'intérieur et des collectivités locales et le wali territorialement compétent sont habilités à ordonner, par voie d'arrêté, la fermeture provisoire des salles de spectacle, de lieux de réunion de toute nature et à interdire toute manifestation susceptible de troubler l'ordre et la tranquillité publics.

Art. 8. — Lorsque l'action légale des pouvoirs publics est mise en échec ou entravée par des attitudes d'obstruction avérée ou d'opposition déclarée de la part d'assemblées locales ou d'exécutifs communaux, le Gouvernement prononce, le cas échéant, les mesures de suspension ou de dissolution.

Dans ce cas, l'autorité de tutelle procède à la désignation de délégations exécutives au niveau des collectivités territoriales concernées jusqu'à ce qu'il y soit pourvu par voie électorale.

Art. 9. — Le ministre de l'intérieur et des collectivités locales peut confier par délégation à l'autorité militaire la direction des opérations de rétablissement de l'ordre à l'échelle de localités ou de circonscriptions territoriales déterminées.

Art. 10. — Les tribunaux militaires peuvent être saisis de la connaissance de crimes et délits graves commis contre la sûreté de l'Etat, quelque soit la qualité des instigateurs, auteurs ou complices.

Art. 11. — Sans préjudice des dispositions de l'article 8 ci-dessus, les mesures et restrictions introduites par le présent décret sont levées dès que prend fin l'état d'urgence, à l'exception des poursuites engagées devant les juridictions.

Art. 12. — Le présent décret sera publié au *Journal officiel* de la République algérienne démocratique et populaire.

Fait à Alger, le 9 février 1992.

Mohammed BOUDIAF.

ARRETES, DECISIONS ET AVIS

MINISTERE DE LA DEFENSE NATIONALE

Arrêtés du 1er novembre 1991 portant nomination de magistrats militaires.

Par arrêté du 1er novembre 1991 du ministre de la défense nationale, le commandant Tahar Mordjana est nommé magistrat militaire.

Par arrêté du 1er novembre 1991 du ministre de la défense nationale, le capitaine Allaoua Ouichene est nommé magistrat militaire.

Par arrêté du 1er novembre 1991 du ministre de la défense nationale, le capitaine Ahmed Zerrouk est nommé magistrat militaire.

MINISTERE DE L'ECONOMIE

Arrêté du 2 janvier 1992 portant nomination du chef de cabinet du ministre délégué au commerce.

Par arrêté du 2 janvier 1992 du ministre délégué au commerce, M. Smail Cherrak est nommé chef de cabinet du ministre délégué au commerce.

MINISTERE DE L'INDUSTRIE ET DES MINES

Arrêté du 2 janvier 1992 mettant fin aux fonctions d'un chargé d'études et de synthèse au cabinet de l'ex-ministre de l'industrie lourde.

Par arrêté du 2 janvier 1992 du ministre de l'industrie et des mines, il est mis fin aux fonctions de chargé d'études et de synthèse au cabinet de l'ex-ministre de l'industrie lourde, exercées par M. Belkacem El Hadjen, appelé à exercer une autre fonction.

Décret exécutif n° 91-204 du 25 juin 1991 fixant les conditions d'application de l'article 7 du décret présidentiel n° 91-196 du 4 juin 1991 portant proclamation de l'Etat de siège.

Le Chef du Gouvernement,

Vu la Constitution, notamment ses articles 81 et 86 ;

Vu le décret présidentiel n° 91-196 du4 juin 1991 portant proclamation de l'Etat de siège ;

Vu le décret présidentiel n° 91-198 du 5 juin 1991 portant nomination du Chef du Gouvernement ;

Vu le décret présidentiel n° 91-199 du 18 juin 1991 portant nomination des membres du Gouvernement ;

Décrète :

Article 1er. — Le présent décret a pour objet de préciser les modalités d'application des dispositions relatives aux perquisitions, à l'interdiction des publications, réunions et appels publics jugés de nature à provoquer ou à entretenir le désordre et l'insécurité, prévues à l'article 7 du décret n° 91-196 du 4 juin 1991 portant proclamation de l'état de siège.

Art. 2. — Dans les situations d'urgence telles que visées dans le code de procédure pénale, les perquisitions dans les locaux publics ou privés ainsi qu'à l'intérieur des habitations pour les cas énumérés à l'article 3 ci-dessous ou assimilés, peuvent s'opérer de jour comme de nuit à l'initiative :

— des officiers de police judiciaire de la Gendarmerie nationale,

— des officiers de police judiciaire relevant du département concerné au ministère de la défense nationale,

— des officiers de police judiciaire de la sûreté nationale,

— des personnels dûment habilités par les autorités militaires investies des pouvoirs de police au sens du décret n° 91-196 du 4 juin 1991 visé ci-dessus.

En dehors des conditions d'urgence, les perquisitions sont effectuées sur instructions écrites de l'autorité militaire présidant le comité de sauvegarde de l'ordre public institué à l'article 5 du décret n° 91-196 du 4 juin 1991 visé ci-dessus.

Art. 3. — Les perquisitions sont décidées dans les cas d'atteintes à la sûreté de l'Etat et pour les crimes et délits graves commis à l'encontre des personnels et des biens ainsi que pour les cas non limitatifs ci-après :

— caches d'armes, de munitions ou d'explosifs,

— refuges de malfaiteurs armés ayant participé à un attroupement séditieux,

— recherches d'individus ayant incité à la révolte,

— actes de rebellion contre l'autorité,

— actes de subversion et d'espionnage

— actes de sabotage,

— saisies de publications subversives et/ou qui appellent ou incitent au désordre.

Art. 4. — Les perquisitions ont lieu en présence du propriétaire du local ou du chef de maison, soit en cas d'urgence sur présentation des papiers d'identité attestant la qualité de l'agent soit de l'ordre écrit émanant de l'autorité militaire qui préside le comité de sauvegarde de l'ordre public hors les cas d'urgence.

En l'absence du chef de maison ou du propriétaire du local, la perquisition a lieu en présence de deux (2) témoins requis à cet effet.

Il est établi un procès-verbal des opérations effectuées lors de chaque perquisition.

Les saisies opérées dans ce cadre, sont inventoriées et scellées en présence du propriétaire des lieux, du chef de maison, ou des deux (2) témoins requis et donnent lieu à l'établissement d'un procès-verbal.

Art. 5. — Les personnes arrêtées pour les cas énumérés à l'article 3 ci-dessus sont présentées devant le procureur militaire compétent, sauf lorsque cette autorité en décide autrement. Dans ce cas, les individus arrêtés sont conduits devant l'autorité judiciaire territorialement compétente.

Les objets saisis dans le cadre de la perquisition sont déposés, accompagnés des pièces du dossier, au paquet militaire ou auprès du greffe du tribunal selon le cas.

Art. 6. — Les autorités militaires investies des pouvoirs de police peuvent sur proposition du comité de sauvegarde de l'ordre public institué par l'article 5 du décret n° 91-196 du 4 juin 1991 visé ci-dessus, interdire toute publication, réunion et appels publics jugés de nature à provoquer ou à entretenir le désordre et l'insécurité.

L'interdiction des publications donne lieu à saisie, en tout lieu et à toute heure de jour et de la nuit, des documents frappés par la mesure.

Les moyens d'impression, de reproduction et tout autre moyen utilisé pour appeler au désordre, sont confisqués et placés sous main de justice.

Art. 7. — Les walis apporteront l'assistance matérielle aux activités du comité de sauvegarde, notamment en matière de tenue des écritures, de consignation des recommandations et de traitement du courrier.

Art. 8. — Le présent décret sera publié au *Journal officiel* de la République algérienne democratique et populaire.

Fait à Alger, le 25 juin 1991.

Sid Ahmed GHOZALI.

قرار بيان المجلس الأعلى للدولة

31ème ANNEE — N° 03 Mercredi 15 janvier 1992

نيابة المديرية الدراسات
مكتب التوثيق

الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية

الجريدة الرسمية

اتفاقات دولية ، قوانين ، ومراسيم
قرارات وآراء ، مقررات ، مناشير ، إعلانات وبلاغات

Abonnement annuel	Algérie Tunisie Maroc Libye Mauritanie	ETRANGER (Pays autres que le Maghreb)
	1 An	1 An
Edition originale	150 D.A.	400 D.A.
Edition originale et sa traduction	300 D.A.	730 D.A. (Frais d'expédition en sus)

DIRECTION ET REDACTION :
SECRETARIAT GENERAL DU GOUVERNEMENT
Abonnements et publicité :
IMPRIMERIE OFFICIELLE
7, 9 et 13 Av. A. Benbarek — ALGER
Tél. : 65. 18. 15 à 17 – C.C.P. 3200 – 50 ALGER
Télex : 65 180 IMPOF DZ
BADR : 060.300.0007 68/KG
ETRANGER : (Compte devises):
BADR : 060.320.0600 12

Edition originale, le numéro : 3,50 dinars ; édition originale et sa traduction, le numéro : 7 dinars. – Numéros des années antérieures : suivant barème. Les tables sont fournies gratuitement aux abonnés. Prière de joindre la dernière bande pour renouvellement, réclamation et changement d'adresse. Tarif des insertions : 30 dinars la ligne.

JOURNAL OFFICIEL DE LA REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
CONVENTIONS ET ACCORDS INTERNATIONAUX — LOIS ET DECRETS
ARRETES, DECISIONS, AVIS, COMMUNICATIONS ET ANNONCES

(TRADUCTION FRANÇAISE)

SOMMAIRE

Proclamation du 14 janvier 1992 instituant un Haut Comité d'Etat, p. 64

DECRETS

Décret exécutif n° 92-20 du 13 janvier 1992 fixant la composition et précisant les attributions et les règles de fonctionnement du conseil de l'ordre national des experts comptables, commissaires aux comptes et comptables agréés, p. 66

Décret exécutif n° 92-21 du 13 janvier 1992 portant approbation de l'accord de prêt n° 3395 Al signé le 2 août 1991 à Washington (DC) entre la société nationale pour la recherche, la production, le transport, la transformation et la commercialisation des hydrocarbures (SONATRACH) et la Banque internationale pour la reconstruction et le développement (BIRD) relatif au financement du premier projet pétrolier ainsi que l'accord de garantie s'y rapportant n° 3395 Al signé le 2 août 1991 à Washington (DC) entre la République algérienne démocratique et populaire et la Banque internationale pour la reconstruction et le développement, p. 68.

64 JOURNAL OFFICIEL DE LA REPUBLIQUE ALGERIENNE N° 03 15 janvier 1992

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

AU NOM DE DIEU, LE CLEMENT, LE MISERICORDIEUX

PROCLAMATION DU 14 JANVIER 1992 INSTITUANT UN HAUT COMITE D'ETAT

Le Haut conseil de sécurité, en tant qu'institution constitutionnelle comptant parmi ses membres les autorités des institutions visées aux articles 24, 75, 79, 129 et 130 de la Constitution, réuni en session permanente depuis le dimanche 12 janvier 1992,

1) Considérant la déclaration du Conseil Constitutionnel selon laquelle la Constitution ne prévoit pas le cas de conjonction de la vacance de l'Assemblée populaire nationale par dissolution et la vacance de la Présidence de la République par démission,

2) En application de la déclaration du Conseil Constitutionnel, notamment en son dernier paragraphe précisant qu'il incombe aux institutions investies des pouvoirs constitutionnels en vertu des articles 24, 75, 79, 129, 130 et 153 de la Constitution de veiller à la continuité de l'Etat et de réunir les conditions nécessaires au fonctionnement normal des institutions et de l'ordre constitutionnel,

3) Rappelant sa déclaration du 12 janvier 1992,

4) Suite à la réunion consultative qui s'est tenue le 14 janvier 1992 au Palais du Gouvernement entre les institutions visées aux articles 24, 75, 79, 129, 130 et 153 de la Constitution,

— Après consultations et débats,

Le Conseil Constitutionnel et le Président de la Cour suprême consultés,

Le Chef du Gouvernement entendu,

DECLARE

— que la situation exceptionnelle que traverse le pays ne saurait perdurer sans risques graves pour l'Etat et la République,

— que la continuité de l'Etat exige de pallier la vacance de la Présidence de la République par l'institution de tel organe de suppléance disposant de tous les pouvoirs et attributs dévolus par la Constitution au Président de la République,

PROCLAME

1 — Il est institué un Haut Comité d'Etat composé de cinq membres :

— Mohammed BOUDIAF, Président,

— Khaled NEZZAR, membre,

— Ali KAFI, membre,

— Tedjini HADDAM, membre,

— Ali HAROUN, membre.

2 — Le Haut Comité d'Etat exerce l'ensemble des pouvoirs confiés par la Constitution en vigueur au Président de la République.

3 — En cas d'empêchement au sens Constitutionnnel du Président du Haut Comité d'Etat, de décès ou de démission, le Haut Comité d'Etat élit en son sein un nouveau Président.

4 — Le Haut Comité d'Etat accomplit sa mission jusqu'à réunion des conditions nécessaires au fonctionnement normal des institutions et de l'ordre constitutionnel.

Cette mission ne saurait excéder la fin du mandat présidentiel issu des élections de décembre 1988.

5 — Il siège à Alger au Palais de la Présidence de la République.

6 — Le Haut Comité d'Etat est assisté d'un Conseil Consultatif National.

7 — La réunion permanente du Haut Conseil de Sécurité prend fin dès la prestation de serment des membres du Haut Comité d'Etat.

8 — La présente proclamation, acte constitutif du Haut Comité d'Etat, sera publiée au Journal officiel de la République algérienne démocratique et populaire.

Fait à Alger, le 14 janvier 1992.

Signé : les membres du Haut Conseil de Sécurité :

Le Chef du Gouvernement,
ministre de l'économie,

Sid Ahmed GHOZALI

Le ministre de la défense nationale,

Général-Major Khaled NEZZAR

Le ministre de l'intérieur
et des collectivités locales,

Larbi BELKHEIR

Le ministre de la justice,

Hamdani BENKHELIL

Le ministre des affaires étrangères,

Lakhdar BRAHIMI

Le Chef d'Etat-Major de l'A.N.P.

Général-Major Abdelmalek GUENAIZIA

قرار تخويل رئيس المجلس الأعلى للدولة

31e ANNEE — N° 05 Mercredi 22 janvier 1992

نيابة المديرية الدراسات
مكتب التوثيق

الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية

الجريدة الرسمية

اتفاقات دولية ، قوانين ، ومراسيم
قرارات وآراء ، مقررات ، مناشير ، إعلانات وبلاغات

Abonnement annuel	Algérie, Tunisie, Maroc, Libye, Mauritanie	ETRANGER (Pays autres que le Maghreb)	DIRECTION ET REDACTION : SECRETARIAT GENERAL DU GOUVERNEMENT
	1 An	1 An	Abonnements et publicité : IMPRIMERIE OFFICIELLE 7, 9 et 13 Av. A. Benbarek — ALGER Tél. : 65. 18. 15 à 17 - C.C.P. 3200 - 50 ALGER Télex : 65 180 IMPOF DZ BADR : 060.300.0007 68/KG ETRANGER : (Compte devises): BADR : 060.320.0600 12
Edition originale	150 D.A.	400 D.A.	
Edition originale et sa traduction	300 D.A.	730 D.A. (Frais d'expédition en sus)	

Edition originale, le numéro : 3,50 dinars ; édition originale et sa traduction, le numéro : 7 dinars. – Numéros des années antérieures : suivant barème. Les tables sont fournies gratuitement aux abonnés. Prière de joindre la dernière bande pour renouvellement, réclamation et changement d'adresse. Tarif des insertions : 30 dinars la ligne.

JOURNAL OFFICIEL DE LA REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
CONVENTIONS ET ACCORDS INTERNATIONAUX — LOIS ET DECRETS
ARRETES, DECISIONS, AVIS, COMMUNICATIONS ET ANNONCES

(TRADUCTION FRANÇAISE)

SOMMAIRE

HAUT COMITE D'ETAT

Délibération n° 92-01 / HCE du 19 janvier 1992 habilitant le Président du Haut Comité d'Etat à signer tous actes réglementaires et individuels et à présider le conseil des ministres, p. 103.

DECRETS

Décret exécutif n° 92-17 du 9 janvier 1992 portant création et suppression d'établissements d'enseignement secondaire et de formation, p. 103.

Décret exécutif n° 92-18 du 9 janvier 1992 portant création et suppression d' écoles fondamentales, p. 106.

Décret exécutif n° 92-19 du 9 janvier 1992 fixant la procédure de paiement par accréditif des dépenses de l'Etat, des collectivités locales et des établissements publics à caractère administratif, p. 110.

HAUT COMITE D'ETAT

Délibération n° 92-01 / HCE du 19 janvier 1992 habilitant le Président du Haut Comité d'Etat à signer tous actes réglementaires et individuels et à présider le conseil des ministres.

Le Haut Comité d'Etat,

Vu la Constitution, notamment son article 74 ;

Vu la proclamation du 14 janvier 1992 instituant un Haut Comité d'Etat ;

Après en avoir délibéré,

Habilite son Président à signer tous actes réglementaires et individuels et à présider le conseil des ministres.

La présente délibération sera publiée au *Journal officiel* de la République algérienne démocratique et populaire.

Fait à Alger, le 19 janvier 1992.

Mohammed BOUDIAF,
Président,

Khaled NEZZAR,
Membre,

Ali KAFI,
Membre,

Tedjini HADDAM,
Membre,

Ali HAROUNE,
Membre,

DECRETS

Décret exécutif n° 92-17 du 9 janvier 1992 portant création et suppression d'établissements d'enseignement secondaire et de formation.

Le Chef du Gouvernement,

Sur le rapport du ministre de l'éducation,

Vu la Constitution et notamment ses articles 81-4 et 116 ;

Vu la loi n° 84-05 du 7 janvier 1984 portant planification des effectifs du système éducatif ;

Vu l'ordonnance n° 76-35 du 16 avril 1976 portant organisation de l'éducation et de la formation ;

Vu le décret n° 76-72 du 16 avril 1976 portant organisation et fonctionnement des établissements d'enseignement secondaire ;

Vu le décret n° 77-40 du 19 février 1977 relatif à la dénomination de certains lieux et édifices publics ;

Décrète :

Article 1er. — Les établissements d'enseignement secondaire figurant en annexe I du présent décret sont créés à compter de la rentrée scolaire 1990 - 1991.

Art. 2. — Les établissements d'enseignement secondaire figurant en annexe II du présent décret sont supprimés à compter de la rentrée scolaire 1990 - 1991.

Art. 3. — Les établissements d'enseignement secondaire visés à l'article 1er ci-dessus sont régis par les dispositions du décret n° 76-72 du 16 avril 1976 susvisé.

Art. 4. — Le présent décret sera publié au *Journal officiel* de la République algérienne démocratique et populaire.

Fait à Alger, le 9 janvier 1992.

Sid Ahmed GHOZALI.

ANNEXE I

LISTE DES ETABLISSEMENTS D'ENSEIGNEMENT SECONDAIRE ET DE FORMATION CREES

CODE DE WILAYA	WILAYA	CODE DE COMMUNE	COMMUNE	NUMERO D'IDENTIFICATION	DENOMINATION	ADRESSE
02	Chlef	22	Abou El Hassen	03274	Lycée Abou El Hassen	Abou El Hassen
03	Laghouat	19	Aflou	03277	Lycée Aflou	Route de Laghouat

TITRE V

DISPOSITIONS PARTICULIERES ET FINALES

Art. 20. — Les membres du Conseil sont soumis à l'obligation de secret pour tout fait ou information porté à leur connaissance en raison de leur qualité de membre du Conseil ou à l'occasion de l'exercice de celle-ci.

Ils sont en outre astreints à une obligation de réserve.

Art. 21. — La qualité de membre du Conseil n'est pas rémunérée.

Toutefois les membres du Conseil bénéficient d'un régime indemnitaire déterminé par le règlement intérieur.

Art. 22. — La position administrative et statutaire des agents du secteur public et des fonctionnaires, membres du Conseil, est déterminée par les autorités administratives dont ils relèvent.

En cas de position de détachement ; ils continuent de relever organiquement et statutairement de leur administration et corps d'origine, dans les conditions fixées par la réglementation en vigueur.

Un décret exécutif précisera, en tant que de besoin, les modalités d'application du présent article.

Art. 23. — Les avis, recommandations, rapports et conclusions du Conseil peuvent faire l'objet de publication et de diffusion selon les modalités fixées par le réglement intérieur.

Art. 24. — Les dispositions du présent décret, seront en tant que de besoin, précisées par décret présidentiel.

Art. 25. — Le présent décret sera publié au *Journal officiel* de la République algérienne démocratique et populaire.

Fait à Alger, le 4 février 1992.

Mohammed BOUDIAF.

Décret présidentiel n° 92-44 du 9 février 1992 portant instauration de l'état d'urgence.

Le Président du Haut Comité d'Etat,

Vu la Constitution, notamment ses articles 74-6, 86 et 116-1 ;

Vu la déclaration du Conseil Constitutionnel du 11 janvier 1992 ;

Vu la déclaration du 14 janvier 1992 portant création du Haut Comité d'Etat ;

Vu la délibération n° 92-01/HCE du 19 janvier 1992, habilitant le Président du Haut Comité d'Etat, à signer toutes les décisions réglementaires et individuelles et à présider le Conseil des ministres ;

Considérant les atteintes graves et persistantes à l'ordre public enregistrées en de nombreux points du territoire national ;

Considérant les menaces visant la stabilité des institutions et les atteintes graves et répétées portées à l'encontre de la sécurité des citoyens et de la paix civile ;

Le Haut Conseil de Sécurité réuni ;

Le Chef du Gouvernement et le Président du Conseil Constitutionnel consultés ;

Le Haut Comité d'Etat ayant délibéré ;

Décrète :

Article 1er. — L'état d'urgence est instauré pour une durée de douze (12) mois à compter du 9 février 1992, sur toute l'étendue du territoire national.

Il peut être levé avant terme.

Art. 2. — L'état d'urgence vise à restaurer l'ordre public et à mieux assurer la sécurité des personnes et des biens ainsi que le bon fonctionnement des services publics.

Art. 3. — Le Gouvernement prend toute mesure d'ordre réglementaire de sa compétence en vue de répondre à l'objet visé par l'instauration de l'état d'urgence.

Art. 4. — Le ministre de l'intérieur et des collectivités locales, pour tout ou partie du territoire national, ainsi que le wali, pour sa circonscription, sont habilités à prendre, par voie d'arrêté, les mesures de préservation ou de rétablissement de l'ordre public conformément aux dispositions ci-après, dans le respect des directives gouvernementales.

Art. 5. — Le ministre de l'intérieur et des collectivités locales peut prononcer le placement en centre de sûreté, dans un lieu déterminé, de toute personne majeure dont l'activité s'avère dangereuse pour l'ordre public, la sécurité publique ou le bon fonctionnement des services publics.

Les centres de sûreté sont créés par arrêté du ministre de l'intérieur et des collectivités locales.

Art. 6. — La mise en vigueur de l'état d'urgence donne au ministre de l'intérieur et des collectivités locales pour tout le territoire national et au wali, pour l'étendue de sa wilaya, le pouvoir, dans le respect des directives gouvernementales, de :

1) restreindre ou interdire la circulation des personnes et des véhicules sur des lieux et selon des horaires déterminés.

2) réglementer la circulation et la distribution de denrées alimentaires et des biens de première nécessité.

3) instituer des zones à régime de séjour réglementé pour les non-résidents.

4) interdire de séjour ou assigner à résidence toute personne majeure dont l'activité s'avère nuisible à l'ordre public et au fonctionnement des services publics.

5) réquisitionner les travailleurs pour accomplir leurs activités professionnelles habituelles, en cas de grève non autorisée ou illégale. Ce pouvoir de réquisition s'étend aux entreprises publiques ou privées à l'effet d'obtenir les prestations de service d'intérêt public.

6) ordonner exceptionnellement des perquisitions de jour et de nuit.

Art. 7. — Le ministre de l'intérieur et des collectivités locales et le wali territorialement compétent sont habilités à ordonner, par voie d'arrêté, la fermeture provisoire des salles de spectacle, de lieux de réunion de toute nature et à interdire toute manifestation susceptible de troubler l'ordre et la tranquillité publics.

Art. 8. — Lorsque l'action légale des pouvoirs publics est mise en échec ou entravée par des attitudes d'obstruction avérée ou d'opposition déclarée de la part d'assemblées locales ou d'exécutifs communaux, le Gouvernement prononce, le cas échéant, les mesures de suspension ou de dissolution.

Dans ce cas, l'autorité de tutelle procède à la désignation de délégations exécutives au niveau des collectivités territoriales concernées jusqu'à ce qu'il y soit pourvu par voie électorale.

Art. 9. — Le ministre de l'intérieur et des collectivités locales peut confier par délégation à l'autorité militaire la direction des opérations de rétablissement de l'ordre à l'échelle de localités ou de circonscriptions territoriales déterminées.

Art. 10. — Les tribunaux militaires peuvent être saisis de la connaissance de crimes et délits graves commis contre la sûreté de l'Etat, quelque soit la qualité des instigateurs, auteurs ou complices.

Art. 11. — Sans préjudice des dispositions de l'article 8 ci-dessus, les mesures et restrictions introduites par le présent décret sont levées dès que prend fin l'état d'urgence, à l'exception des poursuites engagées devant les juridictions.

Art. 12. — Le présent décret sera publié au *Journal officiel* de la République algérienne démocratique et populaire.

Fait à Alger, le 9 février 1992.

Mohammed BOUDIAF.

ARRETES, DECISIONS ET AVIS

MINISTERE DE LA DEFENSE NATIONALE

Arrêtés du 1er novembre 1991 portant nomination de magistrats militaires.

Par arrêté du 1er novembre 1991 du ministre de la défense nationale, le commandant Tahar Mordjana est nommé magistrat militaire.

Par arrêté du 1er novembre 1991 du ministre de la défense nationale, le capitaine Allaoua Ouichene est nommé magistrat militaire.

Par arrêté du 1er novembre 1991 du ministre de la défense nationale, le capitaine Ahmed Zerrouk est nommé magistrat militaire.

MINISTERE DE L'ECONOMIE

Arrêté du 2 janvier 1992 portant nomination du chef de cabinet du ministre délégué au commerce.

Par arrêté du 2 janvier 1992 du ministre délégué au commerce, M. Smail Cherrak est nommé chef de cabinet du ministre délégué au commerce.

MINISTERE DE L'INDUSTRIE ET DES MINES

Arrêté du 2 janvier 1992 mettant fin aux fonctions d'un chargé d'études et de synthèse au cabinet de l'ex-ministre de l'industrie lourde.

Par arrêté du 2 janvier 1992 du ministre de l'industrie et des mines, il est mis fin aux fonctions de chargé d'études et de synthèse au cabinet de l'ex-ministre de l'industrie lourde, exercées par M. Belkacem El Hadjen, appelé à exercer une autre fonction.

إختطاف وحجز إطارات وأعوان الأمن

ENLEVEMENTS ET SEQUESTRATIONS DE CADRES

ET AGENTS DES SERVICES DE SECURITE

Durant les derniers événements des extrémistes religieux ont entrepris des opérations visant l'enlévement et la séquestration de Policiers et de Militaires.

Ainsi **en date du 4 JUIN 1991**, l' **AOP HAMADOUCHE Abdenour** a été enlevé et séquestré à la **Mosquée " SALAH Eddine El AYOUBI " dite "KABOUL" de Belcourt** par un groupe d'individus barbus qui l'ont délesté de son arme de service et d'une paire de menottes.

Les auteurs nommés :

- KENANE Said,
- HAMANI Smaine
- MOULOUD mohamed

ont été arrêtés, l'arme et la paire de menottes récupérées.

La victime a fait l'objet de coups et blessures volontaires.

Dans la même journée à 14 heures, des militants du FIS ont enlevé et séquestré pendant plus de deux (2) jours les fonctionnaires ci-après:

- BELAIDI Slimane, Officier de Police,
- DJEBAILI Larbi, Agent de l'Ordre Public,
- MAAMAR Ahmed, Militaire,
- NAHAL Raouf, Militaire,

.../...

.../...2

- CHADLI Baghdad, Gendarme, qui a été blessé au ventre avec un objet tranchant et hospitalisé.

Ces éléments ont été relachés dans la soirée du 6 JUIN 1991.

Le 5 JUIN 1991, L'Officier de Police, CHAKOUR Mohamed et l'Agent de Recherches BENSAFIA Abdennour ont été enlevés par un groupe du FIS et séquestrés à la Mosquée "Salah Eddine El AYOUBI" dite "KABOUL" à Belcourt

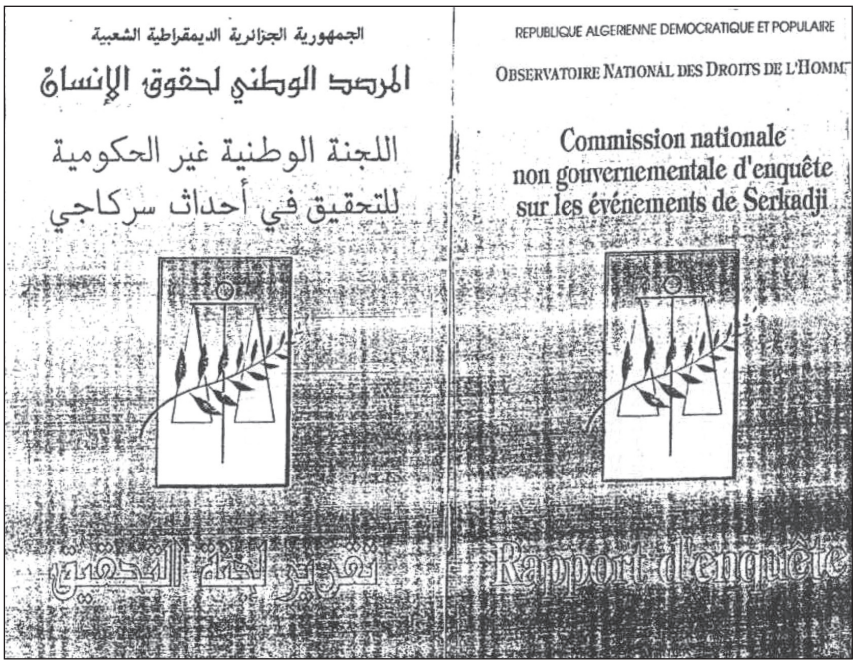
Ils n'ont été relachés que trois jours plus tard.

Le 7 JUIN 1991 à 13H45 à Bab-El-Oued, un groupe de militants du FIS ont enlevé et séquestré à la Mosquée ES SOUNA de Bab-El-Oued, l'Inspecteur de Police TIMSIT khaled et les Agents de Recherches BENIA Mohamed et AZOUNE Hocine.

Dans le même laps de temps, les Officiers de Police, BAHIDI Slimane et CHELOUCHE Rachid ont été également enlevés et séquestrés au sein de la même Mosquée.

Le quotidien EL WATAN du 8 JUIN 1991 a publié en page 3, un article intitulé " MOSQUEE ES SOUNA " que BENHADJ Ali " a reconnu que ses militants ont séquestré des agents de sécurité qui seraient relachés en échange de la libération des militants du FIS arrêtés par les Services d'Ordre".

تحقيق غير حكومي في أحداث سركاجي



V - CONCLUSIONS

Il est apparu à la Commission que :

I - Les événements de Serkadji s'analysent comme une tentative d'évasion rapidement mise en échec, qui s'est transformée en mutinerie dans l'aile de la prison réservée aux détenus poursuivis dans le cadre de la loi portant répression du terrorisme et la subversion.

II - La tentative d'évasion de Serkadji suivie de mutinerie semble présenter des similitudes avec les évasions réussies ou les tentatives qui ont échoué dans les établissements pénitentiaires de Tazoult, Berrouaghia, Tiaret, Mers El Kebir, Cherchell, El Harrach, Tebessa, etc., depuis fin 1992.

Selon un grand nombre de témoignages recoupés, il semblerait que pour cette catégorie de détenus, l'action commencée au dehors doit se poursuivre à l'intérieur du centre de détention.

Ces diverses actions ont bien sûr été facilitées par les défaillances du système de garde et de surveillance, mais chaque fois, l'apport de la complicité d'agent intérieur a été déterminant.

III - Beaucoup de témoignages concordent à dire que le régime de détention appliqué aux détenus poursuivis dans le cadre de la loi réprimant le terrorisme et la subversion est plus sévère par comparaison au régime appliqué aux détenus de droit commun.

Toutefois, il n'est pas apparu à la Commission que le régime de détention soit à l'origine de la tentative d'évasion et de la mutinerie.

IV - La Commission a constaté que le fonctionnement de l'établissement pénitentiaire de Serkadji ne correspondait nullement à son statut initial d'établissement de rééducation, puisqu'il fait fonction aussi bien d'établissement de prévention que de réadaptation.

A ce statut hybride s'ajoutent les effets négatifs induits par la surpopulation carcérale composée principalement de détenus poursuivis ou condamnés dans le cadre de la loi réprimant le terrorisme et la subversion.

En outre, la Commission a relevé l'inadaptation du système de sécurité en vigueur à l'intérieur du quartier de détention et l'inadéquate préparation des agents de rééducation affectés à ce type de détenus, en particulier l'absence de mesures de sécurité préventives appliquées aux personnels de surveillance et de soutien, à leur entrée et sortie de l'établissement et spécialement à leur entrée et sortie du quartier de détention, a été un facteur déterminant dans la mise en œuvre de l'opération.

Par ailleurs, la Commission déplore l'inexistence d'équipements modernes de sécurité aptes à pallier l'éventuelle défaillance humaine ou la complicité active.

V - Après l'échec des négociations entre la cellule de crise et les médiateurs des détenus qui a duré de 7 h 30 à 16 h du mardi 21 février 1995, l'intervention des forces de sécurité qui a consisté à se déployer à l'intérieur de la détention a permis la reddition progressive du plus grand nombre des mutins.

S'accompagnant d'appels incessants au retour au calme, cette intervention a duré du mardi 21 février 1995 vers 16 h au mercredi 22 février 1995 vers 10 h.

La Commission déplore tout autant le nombre important de morts après l'assaut donné par les services de sécurité que la logique de l'épreuve de force imposée par un groupe de détenus irréductibles, probablement ceux responsables de l'assassinat des quatre (4) agents ainsi que la prise d'otages des vingt six (26) détenus de droit commun.

Estimant avoir accompli son mandat en toute âme et conscience, les membres de la Commission espèrent que ce rapport servira à promouvoir l'Etat de Droit en Algérie et se félicite des facilités qui lui ont été accordées pour mener à bien sa mission.

Fait à Alger, le 16 mai 1995

Le rapporteur de la Commission

M. Kamel Rezzag Bara

خـــاتمـــة

بدا للجنة بأن :

ا ـ أحداث سركاجي يمكن تحليلها على أنها محاولة للفرار تم إفشالها بسرعة، قبل ان تتحول الى تمرد بجناح السجن المخصص للسجناء المتابعين في إطار القانون المتضمن مكافحة الارهاب والتخريب.

اا ـ محاولة الفرار لسركاجي التي تحولت الى تمرد تبدو أنها تحمل أوجه الشبه مع المحاولات الناجحة وتلك الفاشلة التي نظمت في المؤسسات العقابية الاخرى لتازولت، والبرواقية، تيارت، المرسى الكبير، شرشال الحراش، تبسة وغيرها منذ نهاية سنة 1992.

وحسب العدد الكبير من الشهادات المتطابقة، بدا بالنسبة لهذه الفئة من السجناء بأن العملية التي بدأت خارج مركز الاعتقال ستتواصل داخله.

هذه الاعمال ساعدتها التساهلات الناتجة عن النقائص الملاحظة في نظام الحراسة والمراقبة، وفي كل مرة كان التواطؤ من طرف بعض الحراس من الداخل كعامل حسم.

ااا ـ حسب الكثير من الشهادات المتوافقة، يمكن إعتبار بأن نظام السجن المطبق على الساجين المتابعين في إطار قانون مكافحة الارهاب والتخريب هو أكثر صرامة من النظام المطبق على سجناء القانون العام إلا أنه بدا للجنة بأن نظام الحبس ليس هو مصدر محاولة الفرار والتمرد.

١٧ ـ لاحظت لجنة التحقيق. أن تسيير المؤسسة العقابية لسركاجي لا يتطابق بتاتا مع قانونها الاساسي. حيث تعتبر كمؤسسة لإعادة التربية، إلا أنها تقوم بدور مؤسسة للوقاية وإعادة التأهيل.

ويضاف الى هـذا الوضع المختلط ، الاثار السلبية النـاجمة عن اكتظاظ السجناء الذين يتكونون أسـاسا من المعتقلين المتابعين أو المحكوم عليهم في إطار قانون مكافحة الارهاب والتخريب .

عـلاوة على ذلك ، أكتشفت اللجنـة عدم تكيف نظـام الأمن القـائم داخل أروقة السجن والتحضير غير الفعال للعنـاصر المكلفين بإعادة التربية الموجهين لهذا النوع من السجنـاء وخاصة غيـاب الاجراءات الامنية الوقـائية المطبقة على الاشخاص المكلفين بـالمراقبة أثناء دخولهم وخـروجهم من أروقة السجن وقد كان هذا العامل حاسما في التحضير للعملية .

ومن جهـة اخرى تتأسف لجنـة التحقيق لانعـدام التجهيزات الامنيـة العصرية التي من شأنها تجنيب النقائص البشرية أو التواطؤ النشيط .

٧ـ بعد فشـل المفـاوضات بين خلية الازمـة والسـطاء التي انطلقت من الساعة 7 و 30 د ودامت الى السـاعـة 16 من يوم الثـلاثاء 21 فيفـري 95، سمح لقـوات الامن بـالتـدخل حيث قـامت بنشر عنـاصر وحـداتها داخل المؤسسـة مما أدى الى استسلام تدريجي لأكبر عدد من المتمردين .

وقد امتـد هذا التدخل الـذي رافقه توجيـه نداءات متتاليـة للعودة الى الهدوء من السـاعة 16 من يوم الثلاثاء 21 فيفري 95 الى يوم الاربعاء 22 فيفري 1995 على السـاعة 10 .

تتأسف اللجنة للعدد الكبير للقتلى على إثر تدخل مصالح الامن وكذا لمنطق استعمال القوة الذي فرضته مجمـوعة من المتمردين والذين يحتمل جدا أنهم مسؤولين عن إغتيال الحراس الاربعة (04) واحتجاز ستة وعشرين (26) سجينا من سجناء القانون العام كرهائن .

ويأمل أعضاء اللجنة ، الذين يعتقدون بأنهم أنهوا فترة التحقيق بكل ذمتهم وضميرهم، بأن يعمل هذا التقرير على ترقية دولة القانون في الجزائر ويعربون عن إرتياحهم للتسهيلات التي قدمت لهم لاتمام مهمتهم الى غايتها .

حرر بالجزائر في يوم 16 ماي 1995 .

مقرر اللجنة

السيد : كمال رزاق بارة .

أمثلة عن أحكام القضاء الجزائري وأحكام دولية ضد الإرهاب

TRADUCTION CONFORME A L'ORIGINAL

ضريبة الطابع المحصل لفائدة الخزينة
Taxe de Timbre Perçue au Profit du Trésor

TRADUCTION

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

Ministère de la justice

Cour d'Alger
Tribunal criminel
Jugement du 02/12/1996
N°227
Le Parquet / contre SAADI Sid Ahmed et consorts.

2/ ***BOUKEZOUHA Ahmed***, né le 05 mars 1973 à Alger, fils de ***Ouaheb*** et de *BENNACER Alili*, de nationalité algérienne, demeurant cité Benboulaid Bt 8 A N°70, Bourouba, prévenu, sans antécédents judiciaires et poursuivant l'action par l'organe de ses conseils Maîtres *GRANDI et HAMANE*, avocats à la cour.

Question 17 : Est ce que le prévenu BOUKEZOUHA Ahmed est coupable d'avoir commis durant l'année 1994 à Alger depuis une période ne dépassant pas la prescription du ressort du tribunal criminel près la cour d'Alger le crime de vol par arme et menace en réunion d'un groupe terroriste en vue de collecter de l'argent à un groupe terroriste armé et causer préjudice à l'agence Air Algérie en lui extorquant le montant de trente mille centimes fait prévu et puni par l'article 353 du code pénal.

Réponse : Le tribunal criminel et les membres du jury ont répliqué par oui dans leur majorité.

Question 18 : Est ce que le prévenu susmentionné est coupable d'avoir commis durant l'année 1994 à Alger et pour une période ne dépassant pas la prescription du ressort du tribunal criminel près la cour d'Alger le crime de vol par arme et menace en réunion avec un groupe terroriste en vue de collecter de l'argent destiné à un groupe terroriste armé et causer préjudice à l'entreprise DISTRICH fait prévu et puni par l'article 353 du code pénal.

Réponse : Le tribunal criminel et les membres du jury ont répliqué par oui dans leur majorité.

Question 19 : Est ce que le prévenu susmentionné est coupable d'avoir commis durant l'année 1994 dans les mêmes conditions de temps et de lieu et pour une période ne dépassant pas la prescription du ressort du tribunal criminel près la cour d'Alger le crime de vol et menace en réunion d'un groupe terroriste en vue de collecter de l'argent destiné à un groupe terroriste armé et causer préjudice à l'entreprise ENADITEX ainsi que le vol de vêtements de prêt à porter d'une valeur de 65380, 85 DA.

Réponse : Le tribunal criminel et les membres du jury ont répliqué par oui dans leur majorité.

Maître MAYOUF Fatiha
Traducteur Officielle agréé
du Tribunal d'El Harrach

الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية

باسم الشعب الجزائري

حكم جنائي

وزارة العدل
مجلس قضاء الجزائر
محكمة الجنايات

حكم في 96/12/02
رقم: 227

النيابة العامة
ضد
سعدي سيد أحمد
و من معه.

الطبيعة: الانتماء الى جماعة مسلحة بغرض القيام باعمال ارهابية والسرقة الموصوفة والقتل العمدي مع سبق الاصرار والترصد وحيازة أسلحة بدون يوم: الخ.

طريقة التقديم:

حافظ رقم:

في الجلسة العلنية المنعقدة بمقر مجلس قضاء الجزائر سنة ألف وتسعمائة وستة وتسعون تسعة عشر والتاريخ الثاني من شهر ديسمبر على الساعة التاسعة صباحا.

بالتأليف التالي:

برئاسة السيد: بكير رئيسا

وعضوية السادة: يوسفي والسيد(ة): حدوش

مستشارين منتدبين بموجب امر صادر عن رئيس المجلس

وبحضور السيد: قصار ممثل النيابة العامة

وبمساعدة السيد: عواد كاتب الضبط.

و السادة المحلفين: 1) عليلي الصادق 2) تيجاني بشير

صدر الحكم الاتي بيانه:

بعد المداولة القانونية طبقا للقانون.

في القرار الصادر عن غرفة الاتهام لمجلس قضاء الجزائر المؤرخ في 96/04/09 تحت رقم: 96/132.

والذي احال على محكمة الجنايات المتهمين:

01) سعدي سيد أحمد المولود في 1969/07/30 بسيدي امحمد ابن محمد و امه الهاشمي ام الخير جزائري الجنسية الساكن: رقم 34 شارع روشاي بوجلا م بلكور الجزائر المتهم غير مسبوق قضائيا و المدعو الخصام بواسطه الاستاذ بوفاي (غائب) و الاستاذ / داودي المحامي لدى المجلس.

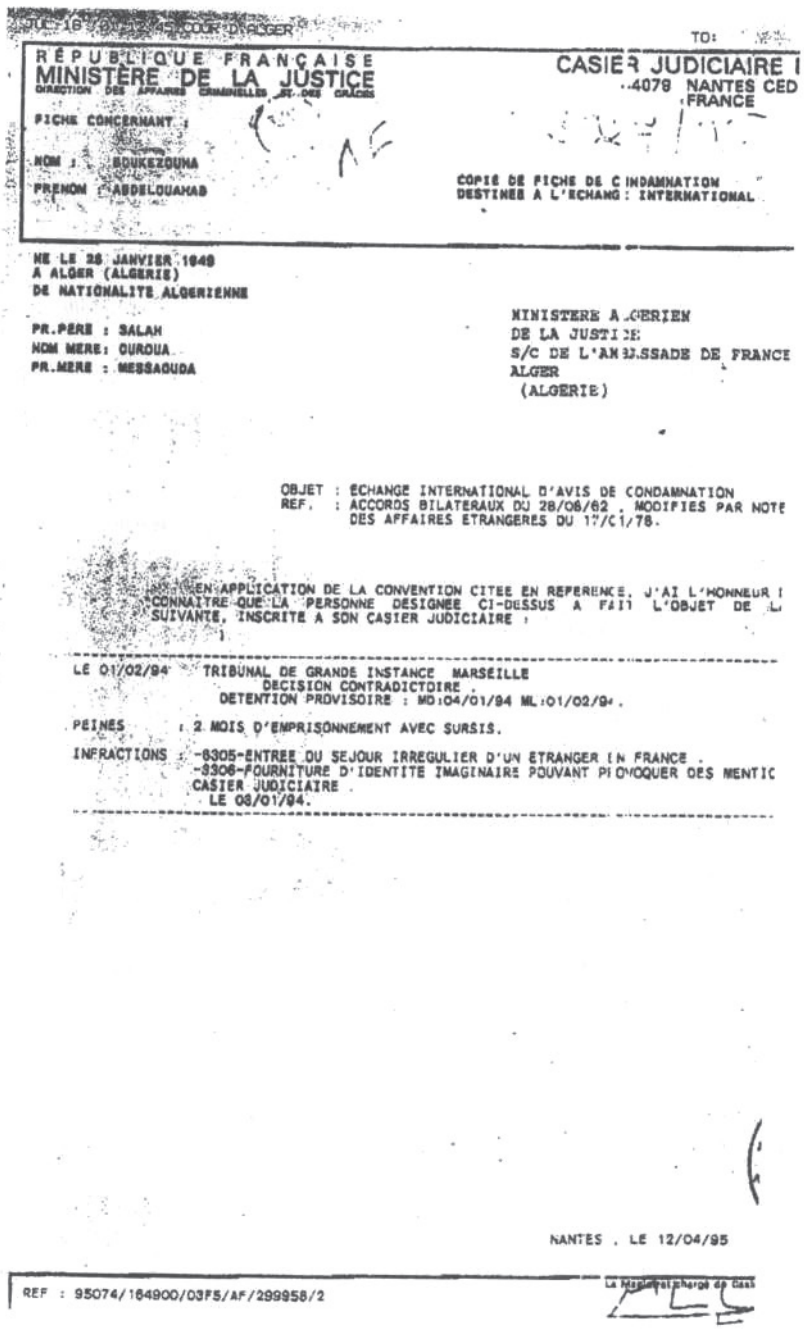
02) بوقروحه أحمد المولود في 1973/03/05 بالجزائر الوسطى أبوه الوهاب و امه بن ناصر طيبي جزائري الجنسية الساكن: في حي بن بوعيد عطره 18 رقم 70 بوزريعه المتهم غير مسبوق قضائيا و العاشر الخصام بواسطه الاستاذ: قواندي و الاستاذ / حمان المحاميان لدى المجلس.

03) الصادق جبير المولود في 1973/09/15 بحسين داي ابوه عطر و امه عسول وريده جزائري الجنسية الساكن: حي الجبل مجموعة 7/6 بوزريعه الجزائر المتهم غير مسبوق قضائيا و العاشر الخصام بواسطه الاستاذ: شكيرو والاستاذ حماش المحامي لدى المجلس.

04) جفافله محفوظ المولود في 1971/04/25 بملكور الجزائر أبوه محمد و أمه سعاد بعيته جزائري الجنسية الساكن: رقم 08 شارع عبد القادر سويداني بلكور الجزائر المتهم غير مسبوق قضائيا و له عاشر الخصام بواسطه الاستاذ: سهل أحمد المحامي بالمجلس

05) قدون نصر الدين المولود في 1968/06/06 بالجزائر لبنه محمد و أمه دريار حميده جزائري الجنسية الساكن: رقم 03 شارع عبد القادر سويداني بلكور الجزائر

قرار محكمة عليا
مؤ 99-1-26
رقم 183914



TO:

RÉPUBLIQUE FRANÇAISE
MINISTÈRE DE LA JUSTICE
DIRECTION DES AFFAIRES CRIMINELLES ET DES GRACES

CASIER JUDICIAIRE I
4078 NANTES CED
FRANCE

FICHE CONCERNANT :

NOM : BOUKEZOUHA
PRENOM : ABDELOUAHAB

COPIE DE FICHE DE CONDAMNATION
DESTINEE A L'ECHANG : INTERNATIONAL

NE LE 28 JANVIER 1949
A ALGER (ALGERIE)
DE NATIONALITE ALGERIENNE

PR.PERE : SALAH
NOM MERE: OUROUA
PR.MERE : MESSAOUDA

MINISTERE ALGERIEN
DE LA JUSTICE
S/C DE L'AMBASSADE DE FRANCE
ALGER
(ALGERIE)

OBJET : ECHANGE INTERNATIONAL D'AVIS DE CONDAMNATION
REF. : ACCORDS BILATERAUX DU 28/06/62 . MODIFIES PAR NOTE DES AFFAIRES ETRANGERES DU 17/01/78.

EN APPLICATION DE LA CONVENTION CITEE EN REFERENCE, J'AI L'HONNEUR I CONNAITRE QUE LA PERSONNE DESIGNEE CI-DESSUS A FAIT L'OBJET DE LA SUIVANTE, INSCRITE A SON CASIER JUDICIAIRE :

LE 01/02/94 TRIBUNAL DE GRANDE INSTANCE MARSEILLE
DECISION CONTRADICTOIRE .
DETENTION PROVISOIRE : MD:04/01/94 ML:01/02/94 .

PEINES : 2 MOIS D'EMPRISONNEMENT AVEC SURSIS.

INFRACTIONS : -6305-ENTREE OU SEJOUR IRREGULIER D'UN ETRANGER EN FRANCE .
-3306-FOURNITURE D'IDENTITE IMAGINAIRE POUVANT PROVOQUER DES MENTIC
CASIER JUDICIAIRE .
LE 08/01/94.

NANTES , LE 12/04/95

REF : 95074/164900/03F5/AF/299958/2

Le Magistrat chargé du Casi

JUL 18 '01 12:46 COUR D'ALGER

TO:

RÉPUBLIQUE FRANÇAISE
MINISTÈRE DE LA JUSTICE
Direction des Affaires criminelles et des Grâces
Casier judiciaire national
44079 NANTES CEDEX 1

ENTRAIDE REPRESSIVE INTERNATIONALE

AVIS DE CONDAMNATION

Document édité le 30 octobre 1999

Références :
N° 9921701274DZ
BOUKEZOUHA Abdehouabad
28/01/1949

Mme./M. Le Ministre
Ministère de la Justice

ALGER
(ALGERIE)

Texte : ART.33 AL.1 DU PROTOCOLE JUDICIAIRE DU 28/08/1962.

En application de l'accord international ci-dessus, j'ai l'honneur de vous communiquer les informations suiv.

Identité(s) utilisée(s) par la personne condamnée :

BOUKEZOUHA ABDERHOUABAD né le 28 janvier 1949 à ALGER (ALGERIE)
de nationalité ALGERIENNE

BOUKEZOUHA ABDELOUHABAD né le 28 janvier 1949 à ALGER (ALGERIE)
de nationalité INCONNUE

Condamnation :

28 janvier 1999
TRIBUNAL CORRECTIONNEL DE PARIS - 11CH

contradictoire
mandat de dépôt : 12/11/1994 mise en liberté : 06/07/1996

6 mois d'emprisonnement

00630502 : ENTREE OU SEJOUR IRREGULIER D'UN ETRANGER EN FRANCE
de courant janvier 1994 au 8 novembre 1994

Cette information devrait être effacée du Casier Judiciaire français le 23/03/2014.

MINISTÈRE DE LA JUSTICE
CASIER JUDICIAIRE NATIONAL

Réf : 9921701274/DP992170013/1119/03195318K/CJNN1486701N

TRADUCTION CONFORME A L'ORIGINAL

TRADUCTION

Tribunal militaire de Blida
2eme chambre d'instruction

PROCES-VERBAL D'INTERROGATOIRE

L'an mil neuf cent quatre vingt treize, le six du mois de juin à onze heures du matin, par-devant nous, Lieutenant *KESSAS Abdelkrim*, juge d'instruction près du tribunal militaire de la première région militaire assisté de monsieur *ALI RAHMANI Abdelkader*, greffier.

A comparu en notre cabinet le nommé : ***LARIBI Lyes*** dont la première comparution est constatée par procès-verbal en date du 09/03/1993.

Lequel nous déclare qu'il n'avait pas encore fait choix d'un défenseur, qu'il consentait à subir cet interrogatoire assisté d'un conseil en la personne de Maître *CAOUA Badia* dont il aurait pu démentir d'office la désignation.

Réponse : Je nie tous les faits qui me sont imputés concernant la destruction des biens de l'Etat.

Réponse : Je n'ai jamais proféré d'insultes contre les corps constitués.

Réponse : Je n'ai pas désobéi aux ordres de l'autorité militaire et pour ce qui concerne le repas servi par la cantine militaire, je refusais de le manger car il y avait manque d'hygiène.

Réponse : Je n'ai pas participé à la grève de la faim.

Réponse : En date du 29 mars 1992, j'ai été transféré au camp de concentration de Aïn M'guel bien que j'ignore pour quel motif.

Réponse : Je suis malade car j'ai été opéré et je souffre toujours de ma maladie.

Réponse : Je n'ai aucune relation avec le parti du FIS dissous.

Réponse : C'est tout ce que j'ai à déclarer.

Telle a été la déclaration du prévenu sur laquelle il persiste et signe avec nous et le greffier.

Le prévenu **Le greffier** **Le juge d'instruction militaire**

Maître MATOUK Fatiha
Traductrice Officielle auprès du Tribunal d'El Harrach

محضر استجواب

TRADUCTION CONFORME A L'ORIGINAL

TRADUCTION

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

Ministère de la Défense Nationale

Première Région Militaire de Blida
Affaire N°787/93
Arrêt N°33/99
Du 29/11/1995.

Le Procureur militaire de la République / contre
AKSSA Djamel et consorts.

Dispositif de l'arrêt : Reçoit l'arrêt en la forme et prononce au fond, la liberté provisoire à l'encontre de l'ensemble des prévenus susmentionnés.

Le tribunal militaire de Blida en son audience tenue à la chambre d'accusation réunie en date du 29 novembre 1995.

Après présentation du rapport oral par Monsieur le président pour connaître la cause pendante à l'encontre des prévenus ci-après mentionnés, savoir :

1/ ***AKSSA Djamel***, né le 15 février 1964 à Boussaâda, M'sila, fils de ***Ahmed*** et de ***MANSOURI Aïcha***, marié et père de 04 enfants, Imam à la mosquée du 05 juillet, Bab Ezzouar, Alger, demeurant cité du 05 juillet, Bab Ezzouar.

2/ ***GUELLATI Abdelhamid***, né le 11 décembre 1955 à Ain Kercha, Oum El Bouaghi, fils de ***Larbi*** et de ***TOUATI Yamina***, marié et père de 06 enfants, fellah, demeurant à Ain Kercha (Oum El Bouaghi).

3/ ***BOUSSEBHA Rachid***, né le 30 mars 1958 à Alger-centre, fils de ***Chérif*** et de ***HAMIDI Hadda***, marié et père d'un enfant, fonctionnaire, demeurant cité Diar Echems Bt G N°81, El Madania, Alger-centre.

4/ ***YAMANI Mohamed***, né le 25 mai 1972 à El Biar, fils de ***Farid*** et de ***SAYED Meriem***, célibataire, commerçant, demeurant 70, rue Ali Khodja, El Biar, Alger.

5/ ***YAHIA Djafar***, né le 10 février 1967 à Bordj El Kiffan, fils de ***Ahmed*** et de ***YAHIA Yamina***, célibataire, étudiant, demeurant rue C N°88, cité El Djanina, Bordj El Kiffan, Alger.

6/ ***MOULAY Hacene***, né le 08 mai 1962 à El Harrach, fils de ***Omar*** et de ***ALLAOUI Fatma***, marié et père de 10 enfants, artisan, demeurant 53, rue Climat de France, Alger.

7/ ***GOUAZRA Karim***, né , le 05 septembre 1969 à Rouiba, Boumerdes, fils de ***Djilali*** et de ***GUETTACHE Khedidja***, célibataire, sans profession, demeurant 53, rue Djouabi Rabah, Khemis El Khechna, Boumerdes.

33/ ***LARIBI Lyes***, né le 08 juin 1965 à El Harrach, fils de ***Mohamed-Salah*** et de ***HAMANE Louisa***, célibataire, sans profession, demeurant cité mer Méditerranée Bt K N°07, Mohammadia, El Harrach, Alger.

Au fond :

Attendu que l'instruction judiciaire été clôturé Monsieur le juge d'instruction a ordonné le renvoi du dossier au tribunal pour y être statuer.

Attendu qu'il n'est plus nécessaire d'ordonner la détention préventive vu que la liberté provisoire n'a pas d'incidence sur les faits imputés aux prévenus durant le jugement.

Attendu que la détention préventive a dépassé les trois années et est considérée comme étant longue et peut perdurer pour une autre période dans l'attente que l'affaire soit jugée compte tenu du nombre important des affaires qui attendent d'être juger dans le rôle des affaires.

Attendu que de ce qui précède, les réquisitions de Monsieur le Procureur militaire de la République sont justifiées du point de vue juridique et au fond en conséquence, le tribunal militaire siégeant en sa chambre d'accusation a jugé qu'il y avait lieu de répondre favorablement aux dites réquisitions et ordonne la liberté provisoire à l'endroit des prévenus susmentionnés.

Maître MATOUK Fatiha
Traductrice Officielle auprès
du Tribunal d'Alger





PAR CES MOTIFS

Le tribunal militaire siégeant en sa chambre d'accusation reçoit la requête en la forme.

Au fond, ordonne la liberté provisoire à l'encontre des prévenus susmentionnés.

Où siégeaient les sieurs :

BOUCHIREB Lakhdar, président.
Le capitaine : *BACHOUNDA Fouad*, adjoint du juge.
Le capitaine : *DJOUHRI Smail*, adjoint du juge.

TRADUCTION CONFORME A L'ORIGINAL

En présence du capitaine *OUARGHI Nouar*, le Procureur militaire de la République, représentant du parquet.

Assisté de soldat *BENNINA Farid*, greffier.

Ainsi jugé et prononcé publiquement le jour, mois et année que dessus mentionnés lequel a été signé par le président avec le greffier.

Le président **Le greffier**

Maître MATOUK Fatiha
Traductrice Officielle auprès
du Tribunal d'Alger



REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
MINISTERE DE LA JUSTICE
COUR D'ALGER
TRIBUNAL CRIMINEL
DOSSIER N°255/00
Jugement du 13/06/2000



LE PROCUREUR GENERAL
c/
CHEMLOUL Ahmed et
LARIBI Lyas

Au nom du Peuple Algérien
Jugement criminel

CHEF D'INCULPATION: CRIME D'HOMICIDE VOLONTAIRE AVEC PREMEDITATION ET DELIT DE VOL DE DOCUMENTS APPARTENANT A LA SOCIETE SONATRACH CONSISTANT EN BONS DE COMMANDES ET CHEQUES, FAUX ESCROQUERIE ET USAGE D'ECRITURES COMMERCIALES BANCAIRES SACHANT QU'ELLES SONT FALISIFIEES.

En l'audience publique tenue au siège de la Cour d'Alger, par le tribunal criminel, en date du 13 Juin 2000;

Où siégeaient:
M. YOUNCI Noureddine, président
M.BENHAMIMI Ahmed
Madame CHOUCHOU Hafsa
Conseillers désignés suivant ordonnance de Monsieur le Président de la Cour.
En présence de Monsieur BENNACHI Hakim, représentant du Ministère Public;
Assistés par Monsieur BENZAOUI Hocine, Greffier assermenté;

Et Messieurs les Jurés:1.-LAYOUR Azeddine
2.-MENASRIA Djillali

A été rendu le jugement dont la teneur suit:

-Vu l'arrêt rendu en date du 02/11/1999, sous le n°1116/99 par la Chambre d'Accusation de la Cour d'Alger, qui a prononcé le renvoi devant le tribunal criminel des prévenus:

Q.6-Est-ce-que le prévenu **LARIBI Lyes,** né le 08/06/1965 à El Harrach, fils de **Mohamed Salah** et de **HAMANE Louiza,** de nationalité Algérienne, célibataire, demeurant cité Méditerranée, Ingénieur en hydraulique, sans antécédents judiciaires, est coupable d'avoir commis dans les mêmes circonstances de temps et de lieu visés dans la première question, le crime d'escroquerie consistant à déclarer à la victime qu'il est stagiaire au service matériels de SONATRACH, créant de l'espoir, faits prévus et punis par l'article 372 du CP?

Réponse: Le tribunal criminel avec la composition de ses jurés à répondu: Oui en majorité.

Q.7-Est-ce que le dit prévenu **LARIBI Lyes,** nommé à la question n°06, e coupable d'avoir commis dans les mêmes circonstances de temps et lieu visés dans la première question, le crime d'usage d'écritur commerciales, consistant en bons de commandes, et chèques émis nom de SONATRACH, sachant qu'ils sont des faux-article 221 du CP?

Oui en majorité.

Q.8-Est-ce que le dit prévenu **CHEMLOUL Ahmed**, nommé à la premièi question, bénéficie des circonstances atténuantes conformément l'article 53 du CP?

Réponse: Le tribunal tribunal criminel avec la composition de ses jurés répondu: Oui en majorité.

Q.9-Est-ce que le dit prévenu **LARIBI Lyes**, nommé à la sixième questior bénéficie des circonstances atténuantes conformément à l'article 53 d CP?

Réponse: Le tribunal tribunal criminel avec la composition de ses jurés répondu: Oui en majorité.

Le tribunal criminel, avec ses magistrats et ses jurés, et après le réponses faites aux questions posées, et après en avoir délibéré ce qu de droit.

-Déclare coupable les prévenus coupables des faits qui leur sor reprochés.

-Vu les articles 310 et 367 du CPP, portant sur le prononcé du jugement e les dépens;
-Après en avoir délibéré conformément à la loi,

PAR CES MOTIFS

Le tribunal criminel, avec ses magistrats et ses jurés, et à la majorité de avis, publiquement, en dernier ressort et condtradictoirement,

-Déclare coupable:

Fixe la durée de contrainte par corps à son délai maximum, conformément aux articles 309, 810, 311, 312, 313, 314 et 315 du Code de Procédure Pénale.

Ainsi jugé et prononcé en audience publique, à la date sus-visée.

Suivent les signatures du Président et du Greffier sur la minute.

Le Président

Le Greffier
signé illisiblement le Greffier

TRADUCTION CERTIFIÉE CONFORME
Me AMARA Mohamed
TRADUCTEUR-ASSERMENTÉ

Maître AMARA Mohamed

وزارة العدل
مجلس قضاء الجزائر
مكتب السيد قاضي التحقيق
الغرفة : 8
رقم النيابة :
رقم التحقيق :

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

محضر استجواب أساسي

بتاريخ 1993/12/20 سنة الف وتسعمائة و وتسعون

انا منا نحن قاضي التحقيق لدى المجلس القضائي الحاص بالجزائر

وبمساعدة الأستاذ كاتب الضبط المحلف لدى نفس المجلس

حضر المتهم / السيد مزراق محمد ياسين (موقوف)

الذي سبق استجوابه وأثبت حضوره لأول مرة في محضر يوم 93/6/10

و الأستاذ

محامي المتهم الذي وجهت اليه الدعوى بموجب خطاب موصى عليه أرسل في

وقد وضعت القضية تحت تصرفه قبل هذا الاستجواب بـ 48 ساعة على الأقل

وفي حضور أو غيبة السيد النائب العام الذي أبدى رغبته في الحضور وقد

أعلن بمذكرة من كاتب الضبط المجلس بتاريخ

تابعنا استجواب المتهم على النحو الآتي /

س/ اعلمي لا ادلي باقوالي الا بحضور محامي

ج/ لا وتعرفة المتهم واصر عليه ووقع معنا نحن وكاتب الضبط

القاضي الكاتب المتهم

TRADUCTION CONFORME A L'ORIGINAL

ضريبة الطابع المحصل لفائدة الخزينة
Taxe de timbre perçue au Profit du Trésor

TRADUCTION

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

Ministère de la justice
Cour spéciale d'Alger
Parquet général
Chambre de contrôle

DEMANDE DEFINITIVE DE RENVOI DEVANT LA CHAMBRE DE CONTROLE

Le Procureur Général auprès de la cour d'Alger,

- Vu les articles 27, 28, 29 et 42 du décret législatif N°92/03 du 30/09/1992 portant lutte contre le terrorisme et la dévastation;
- Vu le décret exécutif N°387/92 du 20/10/1992 fixant la compétence des cours spéciales;
- Vu l'ordonnance de notification du 04/09/1994 émanant de Monsieur le juge d'instruction auprès de la chambre 06;
- Attendu que la procédure d'enquête menée contre les prévenus ci-après nommés, savoir :

1/ ***MADI Abdelhamid***, né le 16 février 1967 à El Madania, fils de ***Khaldi*** et de ***SID ALI Djouher***, de nationalité algérienne, demeurant cité Brossette Bt C, Hussein Dey, détenu.
2/ ***TOUATI Messaoud***, né le 27 juin 1971 à Oran, fils de ***Rabah*** et de ***HARMLI Yamina***, de nationalité algérienne, demeurant avenue Aïn Dheb N°07, Sougheur, détenu.
3/ ***REMIT Rabah***, né le 27 août 1959 à Si Mustapha, fils de ***M'hamed*** et de ***LEBANI Daouia***, de nationalité algérienne, demeurant à la cité Omar, Thénia, Boumerdes, détenu.
4/ ***BENSLIMANE Mabrouk***, né le 11 mai 1961 à Kouba, fils de ***Mohand*** et de ***HAMMA Hania***, de nationalité algérienne, demeurant cité Diar El Khedma, Gué de Constantine, Alger, détenu.
5/ ***SI MEZRAG Mohamed-Yacine***, né le 19 janvier 1971 à Ouled Djella, Biskra, fils de ***Ahmed*** et de ***BOUDCHICHA Hafsa***, de nationalité algérienne, demeurant cité El Fahs El Djadid, Birkhadem, Alger, détenu.
6/ ***BOUAMRANE Boualem***, né le 23 février 1964 à Alger, fils de ***Belkacem*** et de ***MERIEM Khedidja***, de nationalité algérienne, demeurant 64, rue Larbi Tébessi, Alger, détenu.
7/ ***TADJOURI Kacem***, né le 04 octobre 1951à Sidi Abdelli, Tlemcen, fils de ***Slimane*** et ***ZOUANI Hamaria***, demeurant à Sidi Abdelli N°12, rue de la mosquée, Tlemcen, détenu.
8/ ***DELISSI Fouad***, né le 21 août 1949 à Bouzaréah, fils de ***Mohamed*** et de ***DERROUCHE Safia***, de nationalité algérienne, demeurant cité CNEP N°422, Larbaâ, détenu.
9/ ***AÏT TERGA Amar***, né le 05 mai 1948 à Bougaâ, Sétif, fils de ***Chérif*** et de ***YOUSFI Dehbia***, demeurant au douar Kheraissia, Douéra, Wilaya de Tipaza, détenu.
10/ ***ROUABHI Mohamed-Khellil***, né le 01 juillet 1942 à Tébessa, fils de ***Khellil*** et de ***Djemaâ bent El Hadj Mohamed BOUZIDI***, de nationalité algérienne, demeurant cité Berzali Bt A N°08, Hussein Dey, détenu.
11/ ***ZOUITA Ali***, né le 01 juillet 1954 à Souk Ahras, fils de ***Ahmed*** et de ***KHEMMAR Haddi***, de nationalité algérienne, demeurant cité des fonctionnaires Bt D N°26, Bourouba, El Harrach, détenu.

46/ ***SI MEZRAG Ahmed***, né le 05 octobre 1942 à Ouled Djellal, Biskra, fils de ***Bouzid*** et de ***HARZALLAH Aïchouche***, de nationalité algérienne, demeurant 2, rue Baudin 93400 Saint-Antoine, Paris, France, en fuite.
47/ ***LOUNICI Djamel***, né le 01 février 1962 à Alger, fils de ***Abdelkader*** et de ***BIROUCHE Djouher***, demeurant 9, rue Balache, Scala, El Biar, Alger, en fuite.
48/ ***KEBIR Rabah***, né le 01 janvier 1957 à Ouled Hamidache, fils de ***Tayeb*** et de ***GAICHE Khedidja***, de nationalité algérienne, demeurant cité Boussekine Ali, Collo, Béjaïa, en fuite.
49/ ***REDJAM Abderrezak***, né le 18 novembre 1956 à Alger, fils de ***Mohamed*** et de ***FALIOUT Drifa***, de nationalité algérienne, demeurant 19, rue Tebesta, Kouba, Alger, en fuite.
50/ ***GHEMATI Abdelkrim***, né le 31 mars 1961 à Cherchell, fils de ***Mohamed*** et de ***MAAMAR Yamina***, de nationalité algérienne, demeurant à Cherchell, Wilaya de Tipaza, en fuite.

Prévenu[illegible] t commis contre l'autorité de l'Etat et l'intégrité du territoire national, [illegible]torité de l'Etat, crimes tendant à porter le massacre et la dévastati[illegible] mouvement insurrectionnel et attroupement armé, vols qualifiés, tentative d'homicide volontaire avec préméditation et guet-apens, constitution de bandes armées, association de malfaiteurs, constitution, organisation et adhésion à des groupes terroristes armés, encouragement et incitation à des actes terroristes, détention d'armes à feu et munitions de guerre, incitation des citoyens au port d'arme contre l'autorité de l'Etat, faux et usage de faux.

Attendu que l'enquête a confirmé les faits suivants :

BENBACHIR Yahia qui était blessé lors de l'accrochage avec les forces de sécurité [illegible] hébergé également d'autres personnes appartenant au groupe armé, le dénommé SOUSSENE Saïd lui a remis la somme de 5.000 DA en contrepartie de cette tâche et il percevait le montant mensuellement en contrepartie de l'hébergement de terroristes; Après l'arrestation de SOUSSENE Saïd et de HOCINE Abderrahim et la fuite de RESSAF Djamel en France suite à leur implication dans l'attentat à la bombe qui a ciblé l'aéroport Houari Boumediene, le sieur REMIT Rabah a arrêté toute activité jusqu'à ce qu'il héberge le dénommé MADI Abdelhamid atteint de blessures cependant, les services de sécurité ont pu arrêté ce dernier et le dénommé REMIT Rabah a pu fuir de son domicile et depuis, il vivait dans la clandestinité jusqu'à sa rencontre avec le dénommé TADJOURI Belkacem lequel l'a aidé à se faire délivrer de faux papiers administratifs de l'état civil pour lui faciliter le déplacement ensuite il l'a informé qu'il lui a trouvé une cache à Birkhadem dans la villa appartenant au dénommé SI MEZRAG Ahmed, avocat des responsables du FIS dissous lequel résidait en France et qui a ne s'est pas opposé à l'hébergement de ce dernier à son domicile qui était habité par son fils SI MEZRAG Mohamed-Yacine mais il a exigé en contrepartie du dénommé TADJOURI Belkacem d'obliger le dénommé REMIT Rabah à lui transmettre des copies de la publication NEVERS en utilisant le fax se trouvant dans sa villa lequel a été mis à sa disposition par SI MEZRAG Mohamed-Yacine qui lui a remis également le montant de 100.000,00 DA pour l'acquisition d'une photocopieuse laquelle a été transportée dans le véhicule de marque 405 appartenant à SI MEZRAG Mohamed-Yacine; Le dénommé REMIT Rabah a entamé la transmission de ladite publication par le biais du fax et à partir de la chambre de SI MEZRAG Mohamed-Yacine lequel savait que le destinataire était son père avec lequel il entretenait régulièrement des conversations téléphoniques.

MADI Abdelhamid, TOUATI Saoud, REMIT Rabah, BENSLIMANE Mabrouk, SI MEZRAG Mohamed-Yacine, BOUAMRANE Boualem, TADJOURI Kacem, DELLISSI Fouad, AIT TERGA Amar, ROUABHI Mohamed-Khelil, ZOUITA Ali, BENMIRADI Fethallah, DERRADJ Nadir, LAYADA Abdelhak, NEMOUCHI Fouad, HAMMOUDI Nadir, CHERRATI Ykhlef, MEHAR Sahraoui, GUESSOUM Youcef, DJOUGHLAF Samir, DJEMAA Mohamed, DJEBBAR Nabil. KOBBI Mohamed, AOUN Mohamed, BOUGROUMI Smail, ABDELLAOUI Zineddine, ALLEL Moussa, BOUHOUGA Rabah, CHEMALA Mohamed, CHEBOUTI Abdelkader, ZINEDDINE CHIFI Omar, LEHAOUS Djamel, FARDI Houssam, GUESSOUM Omar, HAMIDI Rachid, LARABI Abdelaziz, LAIDANI Mohamed, MOKRANI Youcef, MAKHLOUFI Said, MOUSLI Meftah, REHAF Djamel, SAOUDI Rabah, SI ABDELLAH Mohamed, TOUATI Achour, HOCINE Ahmed, SI MEZRAG Mohamed-Yacine, LOUNICI Djamel, Rabah KEBIR, REDJEM Abderrezak, GHOUMATI Abdelkrim, LOUNICI Belkacem, ALI AMAR Noureddine, ZAOUI Ahmed, BENTIB Brahim, Anouar HEDDAM, MEZRAR Djamel, AOUFI Abdelghani, DENIDENI Mohamed, LAMARA Abdelouaheb et HANTAILI Samir-Abdelmadjid lesquels ont commis durant une période ne dépassant pas la prescription du ressort de la compétence de la juridiction de la cour spéciale d'Alger, les crimes d'attentat commis contre l'autorité de l'Etat et l'intégrité du territoire national, complot contre l'autorité de l'Etat, crimes tendant à porter massacre et dévastation, organisation d'un mouvement insurrectionnel et attroupement armé, vols qualifiés, tentative d'homicide volontaire avec préméditation et guet-apens, constitution de bandes armées, association de malfaiteurs, constitution, organisation et adhésion à des groupes terroristes armés, encouragement et incitation à des actes terroristes, détention d'armes à feu et munitions de guerre, incitation des citoyens au port d'arme contre l'autorité de l'Etat, faux et usage de faux.

faits prévus et punis par les articles 01, 02, 03, 04, 05, 07, 08 du décret législatif N°03/92 du 30/09/1992 relatif à la lutte contre le terrorisme et la dévastation et les articles 77, 78, 84, 85, 90, 100, 03, 05, 30, 42, 254, 255, 256, 257, 261, 263, 86, 176, 177 et 222 du code pénal.

Maître MATOUK Fatima
Traductrice Officielle auprès
du Tribunal d'Elharrach

وزارة العدل
مجلس القضاء الخاص
الجزائر
النيابة العامة
غرفة المراقبة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

طلب تعقيبي للاحالة
امام غرفة المراقبة

النائب العام لدى المجلس القضائي الخاص بالجزائر.

بعد الاطلاع على المواد 42،29،28،27 من المرسوم التشريعي رقم 92/03 المؤرخ في 92/09/30 المتعلق بمكافحة التخريب و الارهاب.

بعد الاطلاع على المرسوم التنفيذي رقم 92/337 المؤرخ في 92/10/20 المحدد لاختصاص المجالس القضائية الخاصة.

بعد الاطلاع على الامر بالابلاغ 1994/09/04 الصادر عن قاضي التحقيق الغرفة السادسة (06).

حيث ان اجراءات التحقيق العلنية ضد المتهمين :

1) ماضي عبد الحميد المولود في 1967/02/16 بالعدية، ابن خالدي و سيد علي جوهر، جزائري الجنسية، الساكن بحي بروسات عمارة س حسين داي الجزائر، (موقوف).

2) تواتي مسعود المولود في 1971/06/27 بوهران، ابن رابن و مرطي بهيجة جزائري الجنسية، الساكن بدهمي عين الدفلى رقم 7 السوفر، (موقوف).

3) رحيم رابح المولود في 1959/03/27 بسي مصطفى، ابن احمد ولباني الغالي جزائري الجنسية، الساكن بحي عمر الواشية بومرداس، (موقوف).

4) ابن سليمان مبروك المولود في 1961/05/11 بالقبة، ابن محمد و حامة حنيفة جزائري الجنسية، الساكن بحي ديار الخدمة جسر قسنطينة الجزائر، (موقوف).

5) سي مزوار محمد ياسين المولود في 1971/01/19 باولاد جلال بسكرة، ابن احمد و بودبابة جميلة، الساكن 13 حي الفحم الجديد بئرخادم الجزائر، (موقوف).

6) بوعمران بوعلام المولود في 1964/02/23 بالجزائر، ابن بلقاسم و مريم خديجة جزائري الجنسية، الساكن 64 شارع العربي التبسي الجزائر، (موقوف).

7) جابوري قاسم المولود في 1951/10/04 بسيدي عبد الي طمسان، ابن سليمان و زواني حمارية، الساكن بسيدي عبد الي رقم 12 شارع المسجد طمسان، (موقوف).

8) داسي فؤاد المولود في 1942/08/21 ببوزريعة، ابن محمد و دروش صفية جزائري الجنسية، الساكن بحي الصندوق التوفير و الاحتياط 422 الابيار، (موقوف

9) ايت ترقية عمار المولود في 1948/05/05 ببوقاعة سطيف، ابن الشريف و يوسف هيبة، الساكن بدوار خرايسية الدويرة ولاية تيبازة، (موقوف).

10) رزايحي محمد المولود في 1942/07/01 بتنمة، ابن خليل و جمعة بنت الحاج بوزيدي، جزائري الجنسية، الساكن بحي البرزالي عمارة 1 رقم 8 حسين داي، (موقوف

11) زرمتة طي المولود في 1954/07/01 بسوق اهراس، ابن احمد و خضار حسا جزائري الجنسية، الساكن بحي المؤلفين عمارة د رقم 26 بوزريعة الحراش، (موقوف

12) بن ميرادي عبد الله المولود في 1952/01/23 بالمدية، ابن عيسى وبن ، فاطمة الزهرة، جزائري الجنسية، الساكن بدوار باهلي الجمعة بوفاريك البليدة، (موقوف

13) دراج الذهير المولود في 1960/12/12 ببراقي، ابن لخضر و عرابي فاطمة جزائري الجنسية، الساكن بحي البركة رقم 607 براقي الجزائر، (موقوف).

14) العيادة عبد الحق المولود في 1959/01/06 ببراقي، ابن بشير و الحفون الباد جزائري الجنسية، الساكن بقدر 133 براقي الجزائر، (موقوف).

15) بعزيشي فؤاد المولود في 1954/12/30 بسكيكدة، ابن ابراهيم و جروني ، جزائري الجنسية، الساكن بحي ، الى بوالكرمة رقم 7 عمارة 25 سكيكدة، (موقوف

16) حمدوني النذير المولود في 1945/10/20 بالجزائر، ابن عبد الرحمان و عنترى بوزار جزائرية الجنسية، الساكن 10 شارع بوفورطة الجزائر، (موقوف).

17) [illegible] المولود في 1950/05/29 بالمدية، ابن محمد و بوحمد الياقو جزائري الجنسية، الساكن بمسجد طارق ابن زياد حي الجبل بوروبة الحراش، (موقوف

18) مختار محمراوي المولود في 1951/12/13 ببانتة، ابن عمار و قادرش الزهر جزائري الجنسية، بحي 619 مسكن عمارة 34 مدخل ب رقم 7 المحمدية الحراش، (موقو

19) قسوم يوسف المولود في 1971/04/04 بحسين داي، ابن الحبيب و طاوالي خديج جزائري الجنسية، الساكن بحي الاستعجال مجموعة 2 رقم 55 بوروبة الحراش، (موقو

20) جغلال بشير المولود في 1971/11/30 بباب الوادي، ابن الشيخ و بوشيبة سع جزائري الجنسية، الساكن بحي 204 مسكن براقي الجزائر، (موقوف).

21) جعيبة محمد المولود في 1952/07/11 بتيزي وزو، ابن السعيد و جلال فروج جزائري الجنسية، الساكن 9 شارع المدارس الابيار الجزائر، (موقوف).

22) بشير نبيل المولود في 1974/05/20 بوهران، ابن مصطفى و مايب جزائري الجنسية، الساكن 150 جنان بن عمر القبة الجزائر، (موقوف).

23) تيبي محمد المولود في 1960/04/17 بالجزائر، ابن بلقاسم و منقلاتي امباركة جزائري الجنسية، الساكن 255 براقي الجزائر، (موقوف).

24) عمون محمد المولود في 1950/12/20 بخميزان، ابن بوزيد و غانم مري جزائري الجنسية، الساكن بحي الاقامة رقم 19 غليزان، (موقوف).

25) بوقرومي اسماعيل المولود في 1960/08/12 براقي، ابن علال و دنداني فاطمة جزائري الجنسية، الساكن بقطعة 101 براقي الجزائر، (موقوف).

26) عبد اللاوي زين الدين المولود في 1967/06/15 بالقصبة، ابن محمد و بن شعلال جزائري الجنسية، الساكن 27 شارع احمد ووزينة القصبة الجزائر، (في حالة فرار

27) علال موسى المولود في 1966/05/15 بموقارة البليدة، ابن عمار و علال حوري جزائري الجنسية، الساكن بحي اللوز بوقارة ولاية البليدة، (في حالة فرار).

28) بوموشة رابح المولود في 1970/12/11 بالاخضرية، ابن عمر و معلومي فاطمة جزائري الجنسية، الساكن شارع 17 اكتوبر الاخضرية ولاية البويرة، (في حالة فرار).

29) شطلة محمد المولود في 1956/09/25 بالجزائر، ابن لخضر و مناني الزه جزائري الجنسية، الساكن بحي السرجة براقي الجزائر، (في حالة فرار).

30) شبوطي عبد القادر المولود في سنة 1957 بسيدي نعمان المدية، ابن محفوظ و مـ سعودة، جزائري الجنسية، الساكن بحي المعلمين بوقارة ولاية البليدة، (في حالة فـ

31) شيخي عمر المولود في 1968/02/01 بمعالة البويرة، ابن محمد و بغداد جزائري الجنسية، الساكن بـ 24 شارع العربي رمضان الاخضرية البويرة، (في حالة فـ

32) الحوس جمال المولود في 1964/05/10 بالجزائر، ابن رشيد و الحوس حليمـ جزائري الجنسية، الساكن 1 ساحة احمد زيابي بوزريعة الجزائر، (في حالة فرار)

33) فارحي حسام المولود في 1969/02/07 بالجزائر، ابن احمد و ايت اعراب زهي جزائري الجنسية، الساكن بحي 3004 مسكن عمارة 21 رقم 11 براقي الجزائر، (في حالة فـ

34) قسوم عمر المولود في 1955/09/13 بالجزائر، ابن عبد الله و توبي خديجـ جزائري الجنسية، الساكن 4 شارع الاخوة بوشافة الجزائر، (في حالة فرار)

35) حميدي رشيد المولود في 1962/06/14 بحسين داي، ابن عبد القادر و قطوش جزائري الجنسية، الساكن بحي عين النعجة حسين داي الجزائر، (في حالة فرار

36) لعرابي عبد العزيز المولود في 1962/05/20 بحسين داي، ابن صالح و موفق عا جزائري الجنسية، الساكن بحي 70 مسكن عمارة 11 درج 1 بوقارة ولاية البليدة، (في حالة

37) العيداني محمد المولود في 1960/09/03 بالمدية، ابن حمداني و بن زروقي مـ جزائري الجنسية، الساكن بوزريعة المدية، (في حالة فرار).

- 38) عقراني يوسف المولود في 1974/04/28 بالجزائر، ابن الكلي و كيسة فاطمة جزائري الجنسية، الساكن بحي 2004 مسكن عمارة 4 رقم 5 براقي الجزائر (في حالة فرار).
- 39) مخلوفي السعيد المولود في 1956/10/23 ببشار، ابن محمد و عائشة بنت محمد جزائري الجنسية، الساكن 22 شارع احمد بوجلال وهران، (في حالة فرار).
- 40) موسلي مختار المولود في 1965/07/07 ببوقارة، ابن العيد و سعداد الزاهم جزائري الجنسية، الساكن 22 و 27 شارع حميدة محمد بوقارة البليدة، (في حالة فرار).
- 41) رمضاني جمال المولود في 1964/07/20 بالجزائر، ابن محمد و حواس حوريه جزائري الجنسية، الساكن بحي لعمارة احمد رقم 10 بوزريعة الجزائر، (في حالة فرار).
- 42) سعودي رابح المولود في 1957/07/13 بحسين داي، ابن السعيد و سعودي امباركة جزائري الجنسية، الساكن بحي واد اوشايح رقم 2 عمارة 19 الجزائر، (في حالة فرار).
- 43) بي عبد الله محمد المولود في 1956/07/02 بباتنة، ابن موسى و مايحي مريا جزائري الجنسية، الساكن بحي بي عمروش بوعقرون باتنة، (في حالة فرار).
- 44) تواتي عاشور المولود في 1940/05/25 بسور الغزلان، ابن محمد و الحمري فاطمة جزائري الجنسية، الساكن لبعزيز الاربعاء ولاية البليدة، (في حالة فرار).
- 45) حسين احمد المولود في 1951/07/16 بالمغرب، ابن محمد و دباح عائشة جزائري الجنسية، الساكن بحي الموظفين عمارة بن رقم 4 الجزائر، (في حالة فرار).
- 46) بن مزراق احمد المولود في 1942/10/05 باولاد جلال بسكرة، ابن بوزيد و عيشوش حورالله، جزائري الجنسية، الساكن 6 شارع بودان 93400 سانت اتيان باريس فرنسا، (في حالة فرار).
- 47) لونيسي جمال المولود في 1962/02/01 بالجزائر، ابن عبد القادر و بيروش جوهر الساكن 9 شارع بالاركالة الابيار الجزائر، (في حالة فرار).
- 48) بكير رابح المولود في 1957/01/01 باولاد حميدان، ابن الطيب و قايش خديجة جزائري الجنسية، الساكن بحي بوكين طي الفك بجاية، (في حالة فرار).
- 49) رجام عبد الرزاق المولود في 1956/11/19 بالجزائر، ابن محمد و فليوات شريفة جزائري الجنسية، الساكن 19 شارع قسنطينة القبة الجزائر، (في حالة فرار).
- 50) شعباني عبد الكريم المولود في 1951/03/31 بشرشال، ابن محمد و امرابعينة جزائري الجنسية، الساكن بشرشال ولاية تيبازة، (في حالة فرار).
- 51) لونيسي بلقاسم المولود في 1945/07/03 بحين الحمام تيزي وزو، ابن السعيد و ايت قاسي سعدية، جزائري الجنسية، الساكن بحي ارشاف عمارة 1 رقم 9 الابيار الجزائر، (في حالة فرار).
- 52) علي عمار نور الدين المولود في 1966/05/10 بالجزائر، ابن محمد و ايت حمو حماه جزائري الجنسية، الساكن 70 ساحة الشهداء الدواودة تيبازة، (في حالة فرار).
- 53) زاوي احمد المولود في 1960/02/07 بالجلفة، ابن لخضر و تحرى بعينة جزائري الجنسية، الساكن بشارع الحاج الهندي المدية، (في حالة فرار).
- 54) بن الطيب ابراهيم المولود في 1952/02/15 بتيزي وزو، ابن موسى و حمراني فاطمة جزائري الجنسية، الساكن بشارع ستيتي طي تيزي وزو، (في حالة فرار).
- 55) أنور هدام المولود في 1954/11/04 بطمسان، ابن مختار و خبوش حمدان جزائري الجنسية، الساكن بقفر 4 عمارة 10 المحمدية الجزائر، (في حالة فرار).
- 56) مزوار جمال المولود في 1956/04/26 بفرنسا، ابن لخضر و باهي تسعديت جزائري الجنسية، الساكن بـ 56 شارع خليفة بوخالفة الجزائر، (في حالة فرار).
- 57) عوفي عبد القدوس المولود في 1957/04/23 بالجزائر، ابن موسى و شنافي فاطمة جزائري الجنسية، الساكن بقطعة لونشان رقم 16 بوقارة البليدة، (في حالة فرار).
- 58) دبيدي محمد المولود في 1957/01/01 بسيدي عيسى المدية، ابن ابراهيم و محمودي عائشة، جزائري الجنسية، الساكن بمكان كوريفة رشيد الحراش، (في حالة فرار)

TRADUCTION CONFORME A L'ORIGINAL

قسيمة الطابع المحصل
للقابة الخارجية
Taxe de Timbre Perçue
au Profit du Trésor

TRADUCTION

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

Ministère de la justice

Cour d'Alger
Cabinet de Monsieur le juge d'instruction
Chambre 08

-0- PROCES-VERBAL D'AUDITION AU FOND -0-

En date du 26 décembre 1993 et par-devant nous, juge d'instruction auprès de la cour spéciale d'Alger assisté du greffier assermenté auprès de la même cour, a comparu le prévenu :

Le nommé : ***SI MEZRAG Mohamed-Yacine (détenu)*** ----------

Lequel a préalablement subi un interrogatoire lors de la première comparution conformément au procès-verbal du 20/08/1993.

Et Maître *TAHRI Mohamed* ----------

Le dossier de l'affaire a été mis à la disposition de l'avocat 24 heures avant la présente audition en présence ou en l'absence de Monsieur le Procureur Général lequel a émis le souhait d'être présent par le biais d'un mémoire déposé au greffe de la cour en date du ----------

Nous avons poursuivi l'audition du prévenu ainsi qu'il suit :

Le prévenu : Je ne connais pas le dénommé REMIT Rabah lequel était employé comme gardien de notre villa de Birkhadem, il était détenteur d'un faux permis de conduire au nom de BENARAB Meziane, je l'ai hébergé lui et sa famille en sa qualité de gardien de la villa appartenant à mon père lequel se trouve en France.

Le prévenu : J'ai accepté que le dénommé REMIT Rabah et sa famille logent chez moi sur demande de mon père et j'ignore complètement qu'il faisait l'objet de recherche et de poursuites par les services de sécurité, que ce dernier ne m'a pas prévenu qu'il faisait l'objet de poursuites par les services de sécurité.

Le prévenu : Effectivement, j'ai fait croire à REMIT Rabah et sa famille que ma mère et mes frères et soeurs allaient rentrer de l'exil et je lui ai demandé de quitter la maison.

Le prévenu : Pour ce qui est du fax, je l'utilise dans mon activité d'import/export, quant à la photocopieuse, je l'utilise pour faire des copies des factures, la voiture m'appartient et je l'utilise à des fins personnels, la machine à écrire en arabe appartient à mon père qui est avocat de profession.

Le prévenu : Je nie les faits relatifs à l'hébergement, la rédaction de lettres subversives ou d'assistance à des groupes terroristes ainsi que l'ensemble des faits qui me sont imputés.

Le prévenu : C'est tout ce que j'ai à déclarer.

Après lecture faite, le prévenu a maintenu ses propos et a signé avec nous et le greffier.

Le juge	**Le greffier**	**Le prévenu**
signé illisible	signé illisible	signé illisible

Maître MAYOUF Fatiha
Traductrice Officielle auprès
du Tribunal de Sidi Mhamed

وزارة العدل
مجلس قضاء الخاص الجزائر
مكتب السيد قاضي التحقيق
الغرفة : 08
رقم القيلة :
رقم التحقيق :

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

محضر استجواب اساسي

بتاريخ 1998/12/26 سنة ألف وتسعمائة و وتسعون
أنا نحن قاضي التحقيق لدى المجلس القضائي الخاص بالجزائر
وبمساعدة الأستاذ كاتب الضبط المحلف لدى نفس المجلس
حضر المتهم / سي مـــــزراق محمد ياسين (موقوف)
الذي سبق استجوابه وأثبت حضوره لأول مرة في محضر يوم 1998/08/20
و الأستـــاذ طاهري محمد
محامي المتهم الذي وجهت اليه الدعوى بموجب خطاب موصى عليه ارسل في
وقد وضعت القضية تحت تصرفه قبل هذا الاستجواب بـ 48 ساعة على الأقل
وفي حضور أو غيبة السيد النائب العام الذي أبدى رغبته في الحضور وقد
أعلن بمذكرة من كاتب الضبط المجلس بتاريخ

تابعنا استجواب المتهم على النحو الآتـــي /

بس/ انني لا اعرف المسمى رميت رابح والذي كان يحرس عندما بالفيلا بمثرخادم وكان يحمل رخصة السياقة مزورة باسم بن اعراب مزيان وانني قمت بايواءه رفقة عائلته بصفته كحارس وزوجته التي هي ملك لابي الموجود بفرنسا
بس/ان رضاي لاقامة المدعو رميت رابح وعائلته كان بطلب من ابي وانني لم اكن اعلم بانه محل بحث ومطاردة من قبل مصالح الامن وانه لم يفصح رميت رابح بانه محل مطاردة ولم اطهذلك
بس/بالفعل لقد اوهمت رميت رابح بان امي واخواني سوف يقدمون من المغرب وطلبت منه مغادرت البيت
بس/انه فيما يخص جهاز الفاكس فاستعمله في عملي التصدير والاستيراد اما الة التصوير فانني استعملها لاصور الفاتورات والسيارة ملكي واستعملها للاعمال الشخصية اما الالة الراقنة العربية فهي ملك لابي وباعتباره محامي يستعمل في عمله
بس/انني انكر واقعة ايواء او تحرير بيانات او مساعدة لمجموعات ارهابية وباقي التهم الاخرى
بس/هذا مالدي التصريح به لكم
تمت التلاوة وتمعرفة المتهم وامر عليه ووقع معنا نحن وكاتب الضبط

القاضي الكاتب المتهم

TRADUCTION CONFORME A L'ORIGINAL

شريط الطابع المحصل
لفائدة الخزينة
Taxe de Timbre Perçue
au Profit du Trésor

TRADUCTION

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

Ministère de la justice

Cour d'Alger

AU NOM DU PEUPLE ALGERIEN

ARRET PENAL

Tribunal criminel
Arrêt du 19/12/1996
Dossier N°278/96
Parquet contre/*MADI Abdelhamid et consorts*

Nature du crime : Crime commis contre l'autorité de l'Etat et l'intégrité du territoire national, conspiration contre l'Etat ....etc.

En l'audience publique tenue au siège de la cour d'Alger en l'an mil neuf cent quatre vingt seize et le dix neuf du mois de décembre à neuf heure du matin sous la présidence de Monsieur *MEZDOUR Amar*, juge-président assisté de Messieurs *KERKAR* et *BENYOUCEF*, conseillers désignés en vertu de l'ordonnance émanant de Monsieur le président de la cour d'Alger et en présence de Monsieur *BENHAMIMI*, représentant du droit commun assisté de Monsieur *ALLEM Mustapha*, greffier assermenté auprès de la cour.

Messieurs les membres du jury :

ALLILI Sadek et ASMANI Rabah.

L'arrêt dont la teneur suit a été rendu dans la cause pendante :

- En vertu de l'arrêt rendu par la chambre d'accusation de la cour d'Alger en date du 05/12/1994 sous le N°597/94 lequel a statué par le renvoi devant le tribunal criminel des prévenus dont les noms suivent, savoir :

1/ *TOUATI Saoud*, né le 27 juin 1971 à Oran, fils de ***Rabah*** et de ***HARMLI Yamina***, de nationalité algérienne, demeurant avenue de Aîn Dheb N°07, Sougueur, prévenu arrêté et poursuivant l'action par l'organe de ses conseils, Maître *DJOUAHRA* et Maître *BENMOUFFOK*, avocats à la cour.

2/ *BENSLIMANE* ***Mabrouk***, né le 11 mai 1961 à Kouba, fils de ***Mohand*** et de ***HAMMA Hanifa***, de nationalité algérienne, demeurant cité Diar El Khedma, Gué de Constantino, Alger, prévenu, arrêté et poursuivant l'action par l'organe de son conseil, Maître *LAZHAR*, avocat à la cour.

Prévenus poursuivis pour avoir commis les crimes d'attentat contre l'autorité de l'Etat et l'intégrité du territoire national, complot contre l'autorité de l'Etat, crimes tendant à porter massacre et dévastation, organisation d'un mouvement insurrectionnel et attroupement armé, vols qualifiés, tentative d'homicide volontaire avec préméditation et guet-apens, constitution de bandes armées, association de malfaiteurs, constitution, organisation et adhésion à des groupes terroristes armés, encouragement et incitation à des actes terroristes, détention d'armes à feu et munitions de guerre, incitation des citoyens au port d'arme contre l'autorité de l'Etat.

17/ *REMIT* ***Rabah***, né le 27 août 1959 à Si Mustapha, fils de ***Mohamed*** et de *LEBANI* ***Dounia***, de nationalité algérienne, demeurant cité Omar Loua, Thénia, Wilaya de Boumerdes, prévenu, arrêté.

18/ ***SI MEZRAG Mohamed-Yacine***, né le 19 janvier 1971 à Ouled Djellal, Biskra, fils de ***Ahmed*** et de ***BOUDCHICHA Hafsa***, de nationalité algérienne, demeurant N°13, cité El Fahs El Djedid, Birkhadem, Alger, prévenu, arrêté.

19/ ***TADJOURI Kacem***, né le 04 octobre 1951 à Sidi Abdelli, Tlemcen, fils de ***Slimane*** et de ***ZOUANI Hamaria***, de nationalité algérienne, demeurant à Sidi Abdelli N°12, rue de la mosquée de Tlemcen, prévenu, arrêté.

20/ ***BENMIRADI Fethallah***, né le 22 janvier 1959 à Médéa, fils de ***Aïssa*** et de ***BENMAMI Fatma-Zohra***, de nationalité algérienne, demeurant au douar d'Ahly Soumaâ, Boufarik, Blida, prévenu, arrêté.

Considérant les questions posées et les réponses y attachées et en application de l'article 305 du code de procédure pénale :

Question 1 : Est ce que le prévenu LAYADA Abdelhak est coupable pour avoir commis pour une période ne dépassant pas la prescription du ressort du tribunal criminel d'Alger et durant les années 92, 93 et 94, le crime d'attentat contre l'autorité de l'Etat fait prévu et puni par l'article 78 du code de procédure pénale.

Réponse : Le tribunal criminel et les membres du jury ont répliqué par oui par la majorité des voix.

Question 2 : Est que le prévenu susmentionné est coupable d'avoir commis dans les mêmes conditions de temps et de lieu le crime tendant à porter massacre et dévastation dans une ou plusieurs régions de l'Algérie fait prévu et puni par l'article 85 du code de procédure pénale.

Réponse : Le tribunal criminel et les membres du jury ont répliqué par oui par la majorité des voix.

Question 33 : Est ce que le prévenu susmentionné est coupable d'avoir commis dans les mêmes conditions de temps et de lieu le crime d'incitation et d'encouragement par quelque moyen qu'il soit des actes terroristes et de dévastation fait prévu et puni par l'article 4 du décret législatif N°03/92 du 30/09/92.

Réponse : Le tribunal criminel et les membres du jury ont répliqué par non par la majorité des voix.

Question 34 : Est ce que le prévenu BENSLIMANE Mabrouk est coupable d'avoir commis durant les années 92/93 et pour une période ne dépassant pas la prescription du ressort du tribunal criminel d'Alger le crime d'acte terroriste ou de dévastation fait prévu et puni par l'article premier du décret législatif N°03/92 du 30/09/92.

Réponse : Le tribunal criminel et les membres du jury ont répliqué par oui par la majorité des voix.

Question 35 : Est ce que le prévenu susmentionné est coupable d'avoir commis dans les mêmes conditions de temps et de lieu le crime d'incitation et d'encouragement d'actes terroristes ou de dévastation fait prévu et puni par l'article 4 du décret législatif N°03/92 du 30/9/92.

Réponse : Le tribunal criminel et les membres du jury ont répliqué par oui par la majorité des voix.

Question 36 : Est que le prévenu HAMMOUDI Nadir est coupable d'avoir commis durant les années 92/93 et pour une période ne dépassant pas la prescription du ressort du tribunal criminel d'Alger le crime d'acte terroriste ou de dévastation fait prévu et puni par l'article premier du décret législatif N°03/92 du 30/09/92.

Réponse : Le tribunal criminel et les membres du jury ont répliqué par non par la majorité des voix.

Question 37 : Est ce que le prévenu susmentionné est coupable d'avoir commis dans les mêmes conditions de temps et de lieu le crime d'édition et de publication de documents et tracts subversifs fait prévu et puni par l'article 5 du décret législatif N°03/92 du 30/09/1992.

Réponse : Le tribunal criminel et les membres du jury ont répliqué par non par la majorité des voix.

Question 38 : Est ce que le prévenu DELLIS Fouad est coupable d'avoir commis durant les années 92/93 et pour une période ne dépassant pas la prescription du ressort du tribunal criminel d'Alger le crime d'acte terroriste ou de dévastation fait prévu et puni par l'article premier du décret législatif N°03/92 du 30/09/1992.

Réponse : le tribunal criminel et les membres du jury ont répliqué par non car il a été déjà statué dans la cause.

Question 39 : Est ce que le prévenu susmentionné est coupable d'avoir commis dans les mêmes conditions de temps et de lieu le crime d'édition et de publication de documents ou de tracts subversifs fait prévu et puni par l'article premier du décret législatif N°03/92 du 30/09/1992.

Question additive 46 : Est ce que le prévenu BENSLIMANE Mabrouk a bénéficié des circonstances atténuantes conformément à l'article 53 du code pénal.

Réponse : Le tribunal criminel et les membres du jury ont répliqué par oui par majorité des voix.

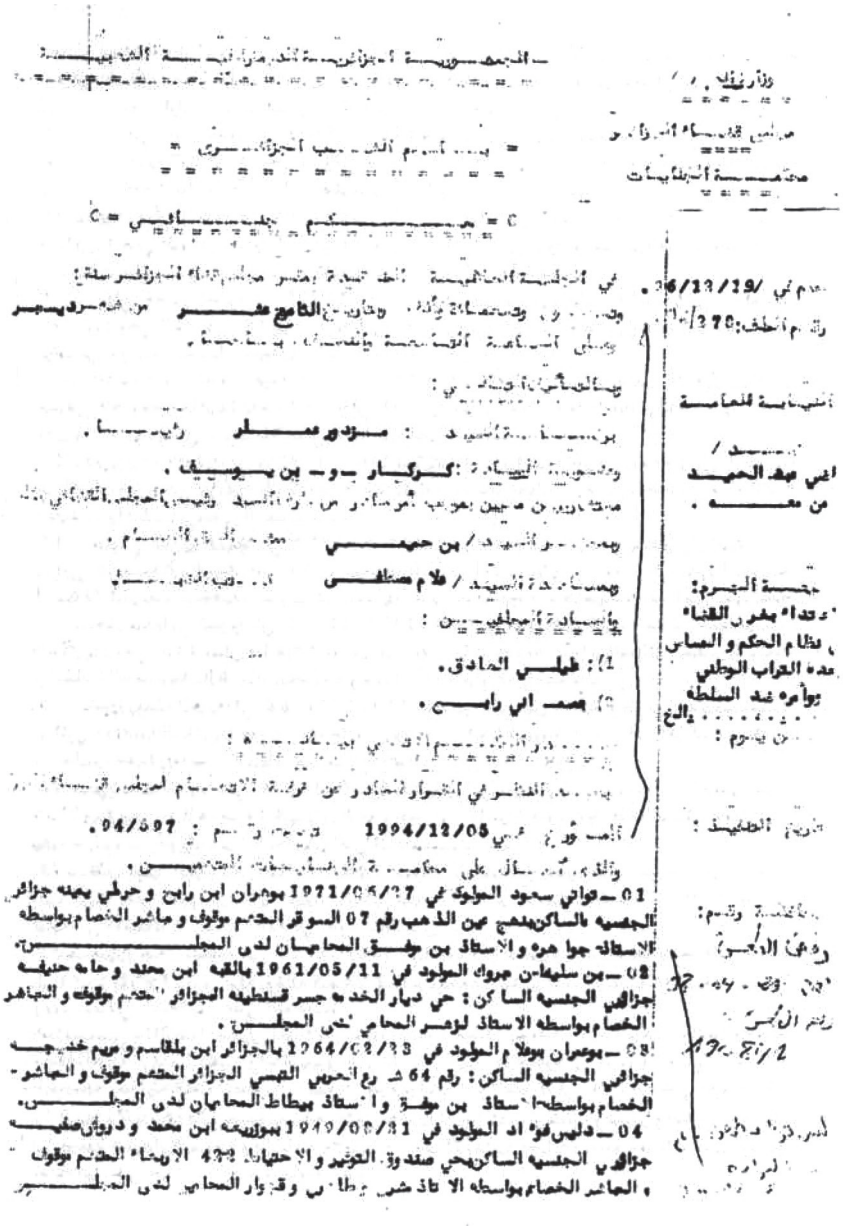
Question additive 47 : Est ce que le prévenu TOUATI Saoud a bénéficié des circonstances atténuantes conformément à l'article 53 du code pénal.

Réponse : Le tribunal criminel et les membres du jury ont répliqué par oui par la majorité des voix.

Attendu qu'il ressort de l'ensemble des réponses données aux questions posées que les prévenus sont considérés comme étant coupables des faits à eux imputés.

Il ressort en outre, l'existence des circonstances atténuantes pour les prévenus conformément à l'article 53 du code pénal.

Maître MAYOUF Fatiha
Traductrice Officielle auprès
du Tribunal de Bir Mourad Raïs



01 ـ قواني سعود المولود في 1971/06/27 بوهران ابن رابح و حرلي يمينه جزائر
الجنسيه بالساكن بمنتج عين الذهب رقم 07 السوقر الخصم موقوف و عاشر الخصام بواسطه
الاستاذه جوا هره و الاستاذ بن موفق المحاميان لدى المجلس.
02 ـ بن سليمان جروك المولود في 1961/05/11 بالقبه ابن محند و حامه حنيفه
جزائري الجنسيه الساكن : حي ديار الخدمه جسر قسنطينه الجزائر الخصم موقوف و الجاهر
الخصام بواسطه الاستاذ لزهر المحامي لدى المجلس .
03 ـ بوعمران بوبلام المولود في 1964/02/23 بالجزائر ابن بلقاسم و مريم خذيجه
جزائري الجنسيه الساكن : رقم 64 ش رع الحريق القبي الجزائر الخصم موقوف و العاشر -
الخصام بواسطه الاستاذ بن موفق و الاستاذ بيطاط المحاميان لدى المجلس.
04 ـ دليس فؤاد المولود في 1949/08/31 بوهرينه ابن محند و دروش عليه
جزائري الجنسيه الساكن بحي صندوق التوفير و الاحتياط 432 الابيار الخصم موقوف
و العاشر الخصام بواسطه الاستاذ شني وطاس و قوار المحامي لدى المجلس

.../...

05 ـ آيت ترقه عطار المولود في 1948/05/05 بموقاعه سطيف ابن الشريف و يوسفي ذهبيه الجنسيه جزائريه الساكن بدوار خرايسية الذيوه و لايا تهيازه المحتم موقوف و العاشر الخصام بواسطه الاستاذ بن توتي ـ و ـ قوار ـ و ـ شكيرو المحامين لدى المجلس.

06 ـ روابحي محمد المولود في 1942/07/01 بتيمسه ابن خليل و جمعه بنت الحاج محمد بوزيد جزائري الجنسيه الساكن : بحي المروالي عماره (أ) رقم 05 حسين داي الجزائر المحتم موقوف و العاشر الخصام بواسطه الاستاذ شكيرو المحامي لدى المجلس .

07 ـ زهيته علي المولود في 1954/07/01 بسوق أهراس ابن أحمد و خضار حده جزائري الجنسيه الساكن : بحي الموطنين عماره (د) رقم 26 بوزريعه الحراش المحتم موقوف و العاشر الخصام بواسطه الاستاذ / شكيرو ـ و ـ عقاميه ـ شعابنيه المحامين لدى المجلس .

08 ـ دواج الغدير المولود في 1960/12/12 ببراقي ابن لخضر و عرابي فاطمه جزائري الجنسيه الساكن : بحي الوركه رقم 697 براقي الحراش المحتم موقوف و العاشر الخصام بواسطه الاستاذ بوقرين ـ و ـ بوزكريا المحاميان لدى المجلس.

09 ـ العياده عبد الحق المولود في 1959/01/06 ببراقي الحراش ابن بشير و العقول الماتول جزائري الجنسيه الساكن: بقسم 188 براقي الحراش الجزائر المحتم موقوفوالعاشر الخصام بواسطه الاستاذ / سيدعلي ـ و ـ بلقاضي المحاميان لدى المجلس.

10 ـ دموش فؤاد المولود في 1954/12/20 بسكيكده ابن ابراهيم و جروني بهيه جزائري الجنسيه الساكن / بحي صالح بوالكروه رقم 07 عماره 25 سكيكده المحتم موقوف و العاشر الخصام بواسطه الاستاذ بوزكريا المحامي لدى المجلس .

11 ـ حمودي الغدير المولود في 1965/10/29 بالجزائر ابن عبد الرحمان و عنتربوزار زهيده جزائري الجنسيه الساكن: رقم 10 شارع بوفورطة الجزائر المحتم موقوف و العاشر الخصام بواسطه الاستاذ/ قوار ـ و ـ بلخيضر ـ و ـ عشي ـ ابراهيمي ـ مجحوده ـ و عقاميه المحامين لدى المجلس

12 ـ عمار صحراوي المولود في 1951/12/13 بباتنة ابن عمارو قارش الزهره جزائري الجنسيه الساكن: بحي 513 مسكن عماره 34 مدخل (ب) رقم 07 المحمدية الحراش الجزائر المحتم موقوف و العاشر الخصام بواسطه الاستاذ بلحسينيه و مفتاح المحاميان لدى المجلس.

13 ـ قسوم يوسف المولود في 1971/04/04 بحسين داي ابن العيد و طواني خديجه جزائري الجنسيه الساكن: حي الاستعجال مجموعه 01 رقم 55 بوزريعه الحراش الجزائر المحتم موقوف و العاشر الخصام بواسطه الاستاذ مفتاح المحامي لدى المجلس .

14 ـ عون محمد المولود في 1950/12/20 بفالميزان ابن بوزيد و فاتم مريم جزائري الجنسيه الساكن: بحي الاقامه رقم 19 فيلوزان المحتم موقوف و العاشر الخاصام بواسطه الاستاذ / بوشاشي رشيد ـ و ـ أبو زكريا المحاميان لدى المجلس .

15 ـ هلال موسى المولود في 1965/05/15 بموقاعه البليده ابن عمار و هلال حوريه جزائري الجنسيه الساكن: بحي اللوز بوفاره ولايه البليده المحتم موقوف و العاشر الخصام بواسطه الاستاذ / بوقرين نيابه عن الاستاذ : شعبي المحامي لدى المجلس .

16 ـ مزوار جمال المولود في 1956/04/26 ابقزنسا ابن لخضر و باهي تسعديت جزائري الجنسيه الساكن : رقم 56 شارع نيفه بوخاله الجزائر المحتم موقوف و العاشر الخصام بواسطه الاستاذ شعبي و بوشاشي المحاميان لدى المجلس .

المتهمين بـ: الاعتداء بغرض القضاء على نظام الحكم و المساس بوجده التراب الوطني و الحوزه ضد سلطه الدوله و نشر التقتيل و التخريب و اداره تنظيم و تزويد حركة تعود و اجتمعو المسلح و السرقه الموصوفه و محاوله القتل العمدي مع سبق الاصرار و الترصد و المشاركه في القتل العمدي مع سبق الاصرار و الترصد و المشاركة تولين عصابات مسلحه تكون جمعيه أشرار انشاء و تنظيم و تسيير و انخراط و مشاركه في مجموعات ارهابية مسلحة و الاشاده وتشجيع الاعمال الارهابيه حيازه أسلحة و ذخائر حربيه و تحريض المواطنين على حمل السلاح ضد سلطه الدولة

.../...

ـ 17) رميت رابح المولود في 1959/08/27 بسي مصطفى ابن محمد ولما بي الضاوية جزائري الجنسية الساكن / بحي عمر الواشية بومرداس المتهم موقوف .

ـ 18) سيّ مزراق محمد ياسين المولود في 1971/01/19 بأولاد جلال بسكرة ابن أحمد و بودشيشة خضرة جزائري الجنسية الساكن : رقم 3 في الفحص الجديد بئر خادم الجزائر المتهم موقوف .

19) طاجوبي قاسم المولود في 1951/10/04 بسيدي عبد الي لطفان ابن سليمان و زواني حمارية جزائري الجنسية الساكن / بسيدي عبد الي رقم 12 شارع المسجد لطفان المتهم موقوف .

20) ابن ميرادي فتح الله المولود في 1959/01/23 بالحدية ابن عيسى وبن عامي فاطمة الزهراء جزائري الجنسية الساكن / بدوار باهلي السوسعة بوفاريك البليدة المتهم موقوف .

21) شواطي يخلف المولود في 1950/05/20 بالحدية ابن محمد وبوحمد الياقوت جزائري الجنسية الساكن بمسجد طارق ابن زياد حي الجبل بوزيعة الحراش المتهم موقوف .

22) جهار نبيل المولود في 1974/05/20 بوهران ابن مصطفى وصارب نذرة جزائري الجنسية الساكن : 150 جدان بن عمر القبة الجزائر المتهم موقوف .

23) عبي محمد المولود في 1960/04/17 بالجزائر ابن بلقاسم و منلاتي لمباركة جزائري الجنسية الساكن : 255 براقي الحوانت الجزائر المتهم موقوف .

24) بوقرومي اسماعيل المولود في 1969/08/12 ببراقي ابن طلال و دندادي فاطمة الزهراء جزائري الجنسية الساكن بقطعة 101 براقي الرانش الجزائر المتهم موقوف .

المتهمون :

الاعتداء بخرق القضاء على نظام الحكم و المس بوحدة التراب الوطني و المؤامرة ضد سلطة الدولة و نشر التقتيل و التخريب و ادارة تنظيم و تزييد حركة تعبد و التجمهر المسلح و السرقة الموصوفة و محاولة القتل العمدي مع سبق الاصرار و الترصد و المشاركة في القتل العمدي مع سبق الاصرار و المشاركة تراس عصابات مسلحة تكوين جمعية أشرار انشاء و تنظيم و تسيير و انخراط و مشاركة في مجموعة ارهابية مسلحة و الاشادة و تشجيع الاعمال الارهابية حيازة أسلحة و ذخائر حربية و تحريض المواطنين على حمل السلاح ضد سلطة الدولة .

.../...

.../...

- حيث ان هاته الجلسه كانت تدور في جلسه علنيـــــــــه .
- بعد الاستماع الى التماسات السيد ممثل النيابه العامـــــــه .
بعد الاستماع الى دفاع المتهـــم . - -
بعد النظر الى الاسئلة المطروحه والاجوبة عنها عملا بمقتضيات الماده 305 من قانون الاجراءات الجزائيه التي كانت كما يلـــــي : -

السؤال الاول :هل المتهم العياده عبد الحق مذنب لارتكابه هذه زمن لم يمض عليه التقادم بدائره اختصاص محكمه الجنايات بالجزائر وخلال سنوات 92و 93 و 94 جرم الاعتداء قصد القضاء على نظام الحكم الفعل المخصوص والمعاقب عليه بالماده 78 من قانون الاجراءات الجزائيـــــــه

الجـــواب المحكمة الجنائية أجابت بهيئة محلفيها بنعم بأغلبية الاصـــــــــــوات.

السؤال الثاني :-هل المتهم المذكور أعلاه مذنب لارتكابه في نفس الظروف الزمانيه والمكانيه جرم نشر التقتيل والتخريب في منطقه أو أكثر من مناطق الجزائر الفعل المخصوص والمعاقب عليه بالماده 85 من قانون الاجراءات الجزائيـــــه .

الجـــواب: المحكمه الجنائيه بهيئه محلفيها أجابت بنعم بأغلبية الاصـــــــــــوات

السؤال الثالث: هل المتهم المذكور أعلاه مذنب لارتكابه في نفس الظروف الزمانيه والمكانيه جرم القيام بالعمل الارهابي أو التخريب الفعل المخصوص عليه بالماده الاولى من المرسوم التشريعي 92/03 الصادر في 92/09/30 . المتعلق بمكافحه التخريب والارهـــاب ــــــــــ

الجـــواب: المحكمه الجنائيه بهيئه محلفيها أجابت بنعم بأغلبيه الاصـــــــــــوات.

السؤال الرابع: هل المتهم المذكور أعلاه مذنب لارتكابه في نفس الظروف الزمانية والمكانية جرم انشاء أو تاسيس أوتسيير منظمه أو مجموعه ارهابية الفعل المخصوص والمعاقب عليه بالماده 03 من المرسوم التشريعي 92/03 المتعلق بمكافحه التخريب والارهـــاب . ــــــــــ

الجـــواب:المحكمه الجنائيـه بهيئه محلفيها أجابت بنعم بأغلبيـه الاصـــــــــــوات

السؤال الخامس: هل المتهم دراج النذير مذنب لارتكابه خلال سنتي 91 / 92 و 93 وهذ زمن لم يمض عليه التقادم بدائرة اختصاص محكمه الجنايات جرم الاعتداء قصد القضاء على نظام الحكم الفعل المخصوص والمعاقب عليه بالماده 78 من قانون العقـــوبات.

الجـــواب: المحكمه الجنائيـه بهيئه محلفيهـا أجابت بلا باغلبيـه الاصـــــــــــوات

السؤال السادس: هل المتهم المذكور أعلاه مذنب لارتكابه في نفس الظروف الزمانيه والمكانية جرم نشر التقتيل والتخريب في منطقه أو أكثر من مناطق الجزائر الفعل المخصوص والمعاقب عليـــه بالماده 85 من قانون العقـــوبات . ــــــــــ

الجـــواب: المحكمة الجنائيه بهيئه محلفيها أجابت بلا باغلبيه الاصـــــــــــوات

السؤال السابع: هل المتهم المذكور أعلاه مذنب لارتكابه في نفس الظروف الزمانيه والمكانيه جرم قياده عصابه الفعل المخصوص والمعاقب عليه بالماده 87 من قانون العقوبات الجزائـــــــري

الجـــواب: المحكمه الجنائيـه بهيئه محلفيها أجابت بلا باغلبيـه الاصـــــــــــوات.

السؤال الثامن : هل المتهم لوشي فتواه مذنب لارتكابه خلال سنتي 91 / 92 و هذ زمن لم يمض عليه التقادم بدائره اختصاص محكمة الجنايات جرم الاعتداء قصد القضاء على نظام الحكم الفعل المخصوص والمعاقب عليه بالماده 78 من قانون العقـــوبات.

الجـــواب: المحكمه الجنائيه بهيئه محلفيهـا أجابت بلا لصـــــــــــــق الفصـــــــــــل .

.../...

TRADUCTION CONFORME A L'ORIGINAL

Taxe de Timbre Perçue au Profit du Trésor

TRADUCTION

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

Direction de l'application des peines
Et de la Rééducation.

Etablissement de Rééducation d'El Harrach

-0- POSITION PENALE -0-

Le dénommé ***SI MEZRAG Mohamed-Yacine*** ----------

N° d'écrou : **68340** ----------

Né le 19 janvier 1971 à Ouled Djellal ----------

Fils de ***Ahmed*** et de ***BOUDCHICHA Hafsa*** ----------

Situation familiale : **Célibataire** ----------

Profession : **Employé** ---------- Nationalité : **Algérienne** ----------

Domicilié : **N°13 El Fahs El Djedid, Birkhadem** ----------

Poursuivi pour le crime de conspiration contre l'autorité de l'Etat ----------

Mandat de dépôt délivré par Monsieur le juge d'instruction auprès de la cour spéciale d'Alger sous le N°182/93.

Emprisonné en date du 10/08/1993. ----------

Observation : L'intéressé a été transféré à la prison de Bab Ejdid en date du 09/10/1994.

El Harrach, le 27 août 2001

Le greffier judiciaire
Signé illisible
Sur l'empreinte du cachet officiel de l'établissement pénitentiaire.

Maître MATOUK Fatiha
Traductrice Officielle auprès
des Tribunaux d'El Harrach

AUG. 27 2001 11:02AM P1

FROM : E.R. BAB.EDJED:D PHONE NO. 97 25 37

وزارة العدل

مديرية ادارة السجون واعادة التربية

مؤسسة اعادة التربية باب الحديد - الجزائر -

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الوضعية الجزائية

رقم السجن 33761

اللقب ...

الولود في ... 1977/01/24 ب: اولاد جلال بسكرة

أبوه ... أمه ...

الوضعية الحالية ... عدد الاولاد //

المهنة ... الجنسية جزائرية

العنوان رقم 12 الحي الجديد بئر خادم الجزائر

التهم : الصوماعيرة ضد سلطة الدولة

المحكوم عليه في ... // ... من طرف // ... الغرفة 06

بعقوبة ... //

تخفيض العقوبة // ...

المفرج عنه في // ...

ملاحظة :

المعني بالامر حول من مؤسسة الحراش الى مؤسسة باب الحديد بتاريخ : 1994/10/09

- امر ارسال اوراق القضية الى السيد النائب العام بتاريخ : 1994/10/12

المعني بالامر توفي اثناء ... التمرد ومحاولة الفرار التي تمت يوم 1995/02/22 ب: مؤسسة باب ...

ب ... باب الحديد ... في ... اوت 2001 ... 30

رئيس المؤسسة - كاتم الضبط المتمرن (ة)

(ة) شطب العبارة الزائدة.

14 م ، ا ، ع ، ت ،
14 D. A. P. R.

TRADUCTION CONFORME A L'ORIGINAL

TRADUCTION

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

Ministère de la justice

Cour d'Alger
Parquet général
N°1130/94

De Monsieur le Procureur Général auprès de la cour d'Alger,

A

Monsieur le Chef de sûreté de la Wilaya d'Alger,
Monsieur le Directeur de l'établissement pénitentiaire d'El Harrach,
Monsieur le Directeur de l'établissement pénitentiaire de Bab Ejdid,

J'ai l'honneur de vous demander d'œuvrer au transfert des prisonniers ci-après nommés de l'établissement pénitentiaire d'El Harrach à celui de SERKADJI sous étroite surveillance stop, savoir :

- ***GRICHE Boualem.***
- ***CHEBIRA Hocine.***
- ***AKRICHE Ahmed.***
- ***Si MEZRAG Mohamed-Yacine.***
- ***ABIZA Lakhdar.***
- ***BRIKI Ali.***
- ***AYOUH Mohamed.***
- ***BOUSSOUS Kamel.***

Alger, le 08 octobre 1994

Le Procureur Général
Signé illisible
Sur l'empreinte du cachet officiel de la cour d'Alger.

Maître MATOUK Fatiha
Traductrice Officielle auprès du Tribunal d'El Harrach

FROM : ETB READAPT EL HARRACH PHONE NO. : 02 511637 AUG. 27 2001 10:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة العدل

لس قضاء الجزائر

ابة العامة

م : 9u/ 01 1150 .

الموضوع :

الرجع :

النائب العام لدى مجلس القضاء بالجزائر

الى

السيد / رئيس الأمن لولاية الجزائر

السيد / مدير مؤسسة الحراش

السيد / مدير مؤسسة باب الجديد

يشرفني ان اطلب منكم العمل على احضار ... المذكورين ادناه من مؤسسة الحراش الى مؤسسة بوكياجي قصد مؤسسة متخصصة للعلاج :

X — ...

X — ...

— ...

— ...

— ...

X — ...

X — ...

X — ...

حرر بالجزائر في :

النائب العام

E.R. - EL - HARRACH

ARRIVEE

Le 29/10/01 No 1111

رسالة تعميمية لوزارة الدفاع الوطني لتنفيذ تدابير حصار 4 جوان 1991

REPUBLIQUE ALGERIENNE
DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DE LA DEFENSE
NATIONALE

ETAT-MAJOR
DE
L'ARMEE NATIONALE POPULAIRE

N° 238 /91/EM-ANP/SES

سري جدا

LETTRE - CIRCULAIRE

O B J E T : Mise en oeuvre des mesures de sûreté relatives à l'état de siège proclamé par le décret présidentiel n° 91-196 du 4 Juin 1991.

La présente Lettre-Ciculaire a pour objet de préciser les modalités de mise en oeuvre des décrets exécutifs n° 91-201, 202, 203 et 204 du 25 Juin 1991 pris en application des dispositions du décret présidentiel n° 91-196 du 04 Juin 1991 portant proclamation de l'Etat de Siège.

A - MESURE DE PLACEMENT DANS UN CENTRE DE SURETE :

A.1 Création et ouverture des Centres de Sûreté :

Conformément à l'article 2 du décret exécutif n° 91-201 du 25 Juin 1991, les Centre de Sûreté sont créés et ouverts par voie de décision du Chef d'E[illegible] Major de l'Armée Nationale Populaire, sur proposition des a[illegible]tés militaires investies des pouvoirs de police : le Commanda[illegible]es Forces Terrestres pour la wilaya d'Alger et les Commandants de [illegible]gion Militaire pour leurs circonscriptions territoriales respec[illegible]s.

A.2 Règlement Intérieur des Centres de Sûreté :

Les Centres de Sûreté sont régis par un réglement intérieur fixé par voie de décision du Chef d'Etat-Major de l'Armée Nationale Populaire, conformément à l'article 10 du décret exécutif n° 91-201 du 25 Juin 1991.

A.3 Décision de placement en Centre de Sûreté :

Cette mesure est prononcée par les autorités militaires investies des pouvoirs de police territorialement compétentes, conformément à l'article 3 du décret exécutif n° 91-201 du 25 Juin 1991.

.../...

Ladite décision est formalisée sur formulaire joint à la présente Lettre-Circulaire intitulé "Décision de placement en Centres de Sûreté" et annexé au règlement intérieur.

A.4 Motifs de placement :

Les agissements et activités pouvant motiver le placement en Centre de Sûreté sont ceux énumérés à l'article 4 du décret exécutif n° 91-201 du 25 Juin 1991.

A.5 Conditions de placement :

Au sens de l'article 3 du décret exécutif n° 91-201 du 25 Juin 1991, la mesure de placement en Centre de Sûreté est fondée :

- d'une part, sur les propositions régulières et rapports émanant des services de police (Sûreté Nationale et Gendarmerie Nationale) ;

- d'autre part, sur l'avis des Comités de Sauvegarde de l'Ordre Public institués à l'échelon de chaque wilaya du Pays.

Le Comité de Sauvegarde de l'Ordre Public se présente comme une instance consultative et le texte gouvernemental précité ne dispose pas que l'autorité militaire investie des pouvoirs de police est liée par les avis de ce Comité.

Néanmoins, en règle générale, les autorités militaires recueilleront systématiquement l'avis dudit Comité préalablement à la prise de toute décision de placement en Centre de Sûreté.

A.6 Recours :

Le recours hiérarchique susceptible d'être intenté par les personnes ayant fait l'objet d'une mesure de placement - en vertu de l'article du décret présidentiel n° 91-196 du 04 Juin 1991 portant proclamation de l'Etat de Siège - est introduit auprès d'un "Conseil Régional de Sauvegarde".

.../...

A.7 Conseils Régionaux de Sauvegarde :

Le décret exécutif n° 91-201 du 25 Juin 1991 a institué trois (03) Conseils Régionaux de Sauvegarde auprès desquels sont introduits et formulés les recours.

La compétence territoriale desdits Conseils Régionaux est arrêtée ainsi qu'il suit à l'article 7 du décret exécutif précité.

- Conseil Régional de Sauvegarde d'Alger :

- ALGER - TIPAZA - BLIDA - BOUMERDES - TIZI-OUZOU - MEDEA - BOUIRA - AIN-DEFLA - CHLEF - DJELFA - LAGHOUAT - EL-OUED - GHARDAIA - OUARGLA - ILLIZI - TAMANRASSET - M'SILA - BISKRA .

C.R.S. CONSTANTINE :

- CONSTANTINE - EL-TARF - ANNABA - SKIKDA - JIJEL - BEJAIA - BORDJ-BOU-ARRERIDJ - SETIF - MILA - BATNA - OUM-EL-BOUAGHI - GUELMA - KHENCHELA - TEBESSA - SOUK-AHRAS .

C.R.S. ORAN :

- ORAN - TLEMCEN - AIN-TEMOUCHENT - MOSTAGANEM - MASCARA - RELIZANE - SAIDA - TIARET - TISSEMSSILT -EL-BAYADH - NAAMA - SIDI-BEL-ABBES - BECHAR - TINDOUF - ADRAR .

A.8 Saisine du Conseil Régional de Sauvegarde :

La saisine du Conseil intervient impérativement dans un délai de dix (10) jours suivant le prononcé de la mesure de placement.

Le Conseil saisi du recours se prononce dans un délai de dix (10) jours suivant la date de sa saisine.

A l'effet d'assurer une formulation normale et dans les délais impartis des recours susceptibles d'être intentés et de prévenir toute forclusion indue, les autorités militaires investies des pouvoirs de police s'attacheront à réaliser, au niveau des Centres de Sûreté érigés sur leur territoire de compétence, les conditions et les mécanismes d'une transmission diligente des recours vers le Conseil Régional de Sauvegarde concerné.

.../...

A.9 Désignation des Présidents et Membres des Conseils Régionaux de Sauvegarde :

La composition et la compétence territoriale de ces Conseils sont fixées respectivement aux articles 8 et 7 du texte gouvernemental précité.

La désignation de ces Conseils n'est pas dans les attributions du Ministère de la Défense Nationale.

Elle relève de la compétence d'autres départements ministériels.

Les autorités militaires investies des pouvoirs de police territorialement compétentes (C.F.T. pour le C.R.S. d'Alger, Commandants 2' et 5' R.M. pour respectivement les C.R.S. d'Oran et Constantine) se borneront à désigner et à tenir prêts leurs représentants destinés à siéger en tant que membres ès qualités au sein desdits Conseils.

Elles s'emploient à faciliter la tâche du Conseil Régional de Sauvegarde en faisant diligence pour l'application de ses décisions sur les recours introduits et en répondant aux demandes d'informations et d'éclaircissements éventuelles.

A.10 Organisation et Sécurité des Centres de Sûreté :

En vertu des articles 10 et 11 du décret exécutif précité, elles sont à la charge des autorités militaires, en application des directives et instructions édictées en la matière ainsi que sur la base du réglement intérieur applicable aux centres de Sûreté.

Les frais de mise en oeuvre et de fonctionnement des Centres sont à la charge du Ministère de la Défense Nationale, par le canal des organes financiers régionaux compétents, selon les modalités arrêtées au réglement intérieur applicable auxdits Centres.

.../...

A.11 Nature et rôle des instances mises sur pied :

A.11.a Le Comité de Sauvegarde de l'Ordre Public (C.O.S.O.P), mis sur pied à l'échelon de la wilaya et présidé par un représentant de l'autorité militaire dûment désigné par celle-ci, conformément aux dispositions des articles 5 et 6 du décret présidentiel n° 91-196 du 04 Juin 1991 portant proclamation de l'Etat de Siège, constitue une instance consultative qui rend un avis préalable avant le prononcé de toute mesure :

- de placement en Centre de Sûreté ;
- d'assignation à résidence ;
- d'interdiction de séjour;
- d'interdiction des publications, réunions et appels publics.

L'autorité militaire investie des pouvoirs de police territorialement compétente n'est pas formellement liée par les avis rendus par les C.O.S.O.P. et, en cas d'avis contraire de ce dernier, peut passer outre et rendre effective la mesure de placement, d'assignation à résidence ou d'interdiction de séjour.

A.11.b Le Conseil Régional de Sauvegarde :

Alors que les Comités de Sauvegarde de l'Ordre Public de wilaya sont consultés en amont de l'exercice des prérogatives de police conférées aux autorités militaires, les 3 Conseils Régionaux de Sauvegarde ont pour unique attribution de statuer sur les recours formulés par les personnes ayant fait l'objet des mesures de placement en Centre de Sûreté, d'assignation à résidence ou d'interdiction de séjour.

La simple introduction d'un recours auprès du Conseil Régional de Sauvegarde compétent et dans les délais impartis par une personne ayant fait l'objet de l'une des trois mesures ne suspend pas leur application effective. Pour le cas particulier du placement en Centre de Sûreté, la personne est effectivement placée dans l'attente de la suite réservée par le Conseil.

Les suites réservées aux recours par les Conseils Régionaux de Sauvegarde constituent des décisions exécutoires. Elles sont notifiées à l'autorité militaire investies des pouvoirs de police territorialement compétente.

.../...

Dans le cas où le Conseil Régional de Sauvegarde territorialement compétent se prononce en faveur de la levée d'un placement en centre de sûreté, cette décision est appliquée, dès sa notification, par l'autorité militaire concernée qui procède aussitôt à la mise en liberté de la personne placée, sauf si cette dernière, dans l'intervalle de son placement, a déjà fait l'objet d'une décision de justice régulièrement rendue par les juridictions compétentes et se traduisant par l'émission d'un mandat de dépôt.

B/ - ASSIGNATION A RESIDENCE :

B.1. - Définition :

Il s'agit d'une mesure prononcée par les autorités militaires investies des pouvoirs de police contre toute personne majeure dont l'éloignement ou l'assignation sont de nature à restaurer et/ou à préserver l'ordre et la sécurité publics.

B.2. - Motifs et buts de l'assignation :

Peuvent faire l'objet d'une assignation à résidence les personnes majeures qui compromettent, par leurs activités, l'ordre et la sécurité publics et celles qui contreviennent aux dispositions et mesures prises en application de l'article 8 du Décret n° 91-196 du 04 Juin 1991 portant Proclamation de l'Etat de Siège.

L'assignation à résidence est prononcée sur la base des rapports de Police et de Gendarmerie Nationale et intervient après avis des Comités de Sauvegarde de l'Ordre Public de Wilaya.

B.3. - Consistance de la mesure.

Obligations des assignés

Les assignés à résidence sont tenus de :

- résider au lieu fixé par la décision d'assignation à résidence qui n'est pas forcément leur domicile ou le lieu habituel de leur résidence ;

- faire viser, dans les délais fixés par la décision d'assignation à résidence, la fiche de renseignement et de pointage délivrée par l'autorité ayant prononcé la mesure, par le Chef de la Brigade de Gendarmerie Nationale ou le Commissaire de Police du lieu de résidence.

.../...

C.8 - Autorisation de séjour provisoire :

Lorsque, pour des raisons impérieuses, un interdit de séjour sollicite l'autorisation de séjourner provisoirement dans un lieu qui lui est interdit, cette autorisation peut lui être accordée pour une durée maximale de 15 jours par le Président du Comité de Sauvegarde de l'Ordre Public de la Wilaya de résidence de l'interdit.

Avis en est donné, le cas échéant, au Président du Comité de Sauvegarde de l'Ordre Public de la Wilaya de la nouvelle résidence.

En cas de refus, l'interdit a droit à un recours auprès de l'Etat-Major de l'Armée Nationale Populaire . Ce dernier est, par ailleurs, seul habilité à délivrer des autorisations de séjour dans un lieu interdit pour une durée supérieure à 15 jours.

L'interdit de séjour, autorisé provisoirement à séjourner dans les lieux qui lui étaient interdits, est tenu de se soumettre aux prescriptions de la décision d'interdiction relatives aux mesures de contrôle et de surveillance évoquées en C.7 ci-avant.

C.9 - Cas d'emprisonnement de l'interdit :

Si pendant la durée de l'interdiction de séjour, l'interdit est condamné à une peine d'emprisonnement, l'autorité militaire ayant pris la décision d'interdiction de séjour en reçoit immédiatement avis par le parquet de la juridiction qui a prononcé ladite peine.

C.10 - Durée de l'interdiction de séjour :

Cette durée n'étant pas fixée par le texte exécutif réglementant l'interdiction de séjour, l'autorité militaire peut procéder à sa levée, soit à la disparition avérée des faits et raisons ayant motivé son prononcé, soit la maintenir effective jusqu'à la levée de l'Etat de Siège.

C.11 - Recours :

Les conditions et modalités de formulation des recours par saisine du Conseil Régional de Sauvegarde ainsi que les effets des suites y réservées par ledit Conseil sont les mêmes que ceux prévus en A.6 - A.7 - A.8 - A.9 et A.11.b ci-avant.

D/ - PERQUISITIONS - INTERDICTION DE PUBLICATION, REUNIONS ET APPELS PUBLICS :

Objet du Décret exécutif n° 91-204 du 25 Juin 1991.

D.1 Perquisitions :

D.1.a Motifs :

Les perquisitions sont décidées dans les cas d'atteinte à la sûreté de l'Etat et pour les crimes et délits graves commis à l'encontre des personnes et des biens ainsi que pour les cas non limitatifs ci-après :

- Caches d'armes, de munitions ou d'explosifs ;
- Refuges de malfaiteurs armés ayant participé à un attroupement séditeux ;
- Recherches d'individus ayant incité à la révolte ;
- Actes de rebellion contre l'autorité ;
- Actes de subversion et d'espionnage ;
- Actes de sabotage ;
- Saisies de publications subversives et/ou qui appellent ou incitent au désordre.

D.1.b - Autorités habilitées :

* Pour les motifs non exhaustifs ci-avant indiqués et dans les situations d'urgence telles que prévues dans le Code de Procédure Pénale, les perquisitions dans les locaux publics ou privés ainsi qu'à l'intérieur des habitations peuvent s'opérer de jour comme de nuit, à l'initiative :

- des O.P.J. de la Gendarmerie Nationale ;

.../...

التدابير الصادرة عن المحكمة العسكرية للبليدة

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

TERE DE LA JUSTICE

ETAT ILLUSTRATIF DES PROCEDURES JUDICIAIRES ENGAGEES CONTRE LES AUTEURS DE DEPASSEMENTS

JURIDICTION COMPETENTE	NOMBRE D'INCULPES	FONCTION	INCULPATION	PROCEDURES JUDICAIRES ENGAGEES
SIDI-BEL-ABBES	01	Agent d'ordre public	Assassinat , menace,tentative de meurtre.	Mandat dépot, Affaire en cours
//	01	Agent d'ordre public	Assassinat	Mandat dépot , Affaire en cours
//	01	Gendarme	Assassinat	Mandat dépot, Affaire en cours
//	02	Garde communal	Coups et blèssuresvolontaire	Information judiciaire en cours
//	01	Garde communal	Tentatives d'assassinat	Condamné le 25/08/92 à 3 ans d 'emprisonnement ferme.
BATNA	09	G.L.D	Assassinat	Arrêtés le 18/12/1995 condamnés le 22/06/97 à la peine capitale.
LAGHOUAT	01	Officier de police	Assassinat	Arrêté le 26/06/93 condamné le 10/05/97 à la peine capitale
SKIKDA	01	Agent d'ordre public	Viol, détournement de mineure	Ecroué le 26/11/96 condamné le 03/11/98 à 08 années de réclusion criminelle.
BOUIRA	09	G.L.D	Assassinat et détention arbitraire	Condamnés le 09/07/96 à des peines allant de 06 mois à 20 années de réclusion , pourvoi en cassation devant Cour Suprême
BLIDA	01	Garde Communale	Coups et blèssures volontaires ayant entrainé la mort.	Ecroué le 14/06/98 , condamné le 14/06/98 à la peine de 10 années de réclusion pourvoi en cassation.
SIDI-BEL-ABBES	01	Agent d'ordre public	Assassinat et tentative de meurtre	Arrêté le 20/05/93 , condamné le 24/04/94 à 10 années de réclusion criminelle.
CHLEF	01	Garde Communale	Attentat à la pudeur avec violence sur mineur	Arrêté le 16/10/96 condamné le 10/02/98 à la peine de 10 années de réclusion criminelle.
//	01	Agent d'ordre public	Assassinat	Arrêté le 24/12/95 complément d'information par la chambre d'accusation en cours.
BLIDA	01	Agent d'ordre public	Viol	Condamné le 17/06/98 à peine de 04 années d'emprisonnement .
CHLEF	01	Garde Communal	Assassinat	Arrêté le 16/07/95 condamné le 28/10/96 à une peine de 10 ans
//	01	Garde communal	Assassinat	Arrêté le 27/01/96 condamné le 03/02/97 à la peine ans de réclusion criminelle.
BLIDA	01	G.L.D	Viol contre mineur ,CBV avec arme blanche , violation de domicile	Arrêté le 06/01/96 condamné le 29/06/ 97 à la peine de 06 années de réclusion criminelle.
//	01	Garde communal	Assassinat	Arrêté le 07/12/96 condamné le 18/12/97 à 05 années d'emprisonnement.
CHLEF	01	G.L.D	Homicide volontaire	Arrêté le 14/12/97 condamné le 16/06/98 à la peine de 05 années de réclusion .
//	01	G.L.D	Assassinat	Arrêté le 14/04/98 information judiciaire en cours.
TIZI-OUZOU	01	Agent d'ordre public	Assassinat avec préméditation et guet-apens.	Mandat dépôt
BEJAIA	01	Agent d'ordre public	Meurtre	Incarcéré le 11/03/98 affaire en cours
//	01	Agent de police	Homicide volontaire	Arrêté le 06/04/96 condamné le 23/03/97 à 12 mois de prison
LAGHOUAT	01	Agent de police	Coups et blèssures ayant entrainé la perte d'un oeil.	Arrêté le 26/08/97 condamné le 09/03/98 à 03 ans de prison ferme.
//	01	Fonctionnaire	Trafic d'influence	Condamné le 24/09/97 à 03 ans de prison.
TLEMCEN	02	Officier de police Agent de police judiciaire	Assassinat	Placés en détention préventive Information judiciaire en cours.
TLEMCEN	02	Officiers de police	Violation de domicile , abus de pouvoir, vol.	Détention préventive , affaire en cours.
ADRAR	01	Agent d'ordre public	Assassinat	Arrêté le 12/10/94 condamné le 25/05/95 à la réclusion criminellle à perpétuité.
BEJAIA	01	Garde communal	Coups et blèssures par arme blanche	Arrêté le 24/03/98 condamné le 16/06/98 à 06 mois de prison ferme.
TLEMCEN	01	Garde communal	Tentative de meurtre	Arrêté le 21/03/98 Affaire en cours
TENES	01	G.L.D	Assassinat	Arrêté le 26/08/97 information judiciaire en cours
TENES	01	G.L.D	Assassinat	Arrêté le 05/10/97 affaire en cours
MOSTAGANEM	01	Commissaire principal de police	Coups et blèssures volontaires ayant entrain une infirmité, détention arbitraire.	Renvoyé devant la cour d'Oran par arrêt de la cour suprême .
BLIDA	01	Commissaire de police	Homicide volontaire non assistance à personne en danger .	Condamné le 14/03/98 à la peine de. 06 années de réclusion criminelle.
Skikda	02	Garde communal	Menaces de mort	Incarcéré le 17/02/98 condamné le 20/04/98 à 18 mois de prison.
TENES	01	Militaire	Vol qualifié	Arrêté le 11/07/98 information en cours.
//	01	G.L.D	Violation de domicile , attentat à la pudeur.	Arrêté le 23/06/98 affaire en cours.
D'ELFA	03	G.L.D	Enlèvement et détention arbitraire.	Arrêté le 22/03/98 affaire en cours.
//	01	Garde communal	Détournementde mineure	Arrêté le 29/11/97 affaire en cours.

TEBESSA	01	Policier	Homicide volontaire	Arrêté le 26/11/97 , affaire en cours.
TLEMCEN	01	Agent d'ordre public	C.B.V Ayant entrainé la mort.	Condamné le 24/12/97 à 05 années d 'emprisonnement ferme.
TLEMCEN	01	Policier	Menace de mort avec arme à feu et CBV	Condamné le 05/10/1997 à la peine de six mois de prison ferme.
TLEMCEN	01	Garde communal	C.B.V	Condamné le 19/10/97 à 06 mois de prison ferme.
TLEMCEN	01	Garde Communal	Abus de pouvoir	Condamné le 07/10/97 à 03 mois de prison ferme.
TLEMCEN	01	G.L.D	Homicide volontaire	Condamné le 30/09/97 à 08 années de prison ferme.
TLEMCEN	01	G.L.D	Menace de mort	Condamné le 19/05/98 à 06 mois de prison ferme.
ALGER	04	Policier	Association de malfaiteurs , détention arbitraire , violation de domicile	Arrêtés le 11/06/97 condamnés le 22/03/98 à 10 ans de prison ferme.
	01	Policier	Coups et blessures volontaires avec arme à feu.	Arrêté le 22/06/98 condamné le 26/07/98 à 04 ans de prison ferme.
OULED MIMOUN	01	Garde communal	Attentat à la pudeur	Arrêté le 09/07/98 information en cours.
OUIRA	01	Garde communal	Enlèvement - Assassinat	Arrêté le 23/01/95 condamné le 08/10/95 à la peine de mort.
UM-EL-OUAGHI	01	Militaire	Tentative d'homicide volontaire - destruction de biens.	Arrêté le 10/05/95 condamné le 10/12/94 à 10 ans de prison ferme .
	01	Garde communal	Tentative d'homicide	Arrêté le 02/08/95 condamné le 16/03/97 à 10 ans de prison ferme.
ATNA	01	Policier	Homicide volontaire	Arrêté le 06/12/97 condamné le 07/06/98 à 10 ans de prison ferme.
	01	G.L.D	Assassinat	Arrêté le 06/12/95 condamné le 09/11/97 à la peine de mort.
	01	Policier	Coups et bles ures avec arme blanche	Condamné le 10/11/97 à peine de 08 ans ferme.
	01	G.L.D	Assassinat	Arrêté le 07/02/96 condamné le 05/04/97 à 20 ans de prison.
NABA	01	Agent de l'ordre public	Homicide volontaire	Arrêté le 26/06/95 condamné le 21/12/96 à 15 ans de prison
IKDA	01	Policier	Menaces à arme à feu détention arbitraire.	Arrêté le 01/04/98 condamné le 03/06/98 à 01 an ferme.
EL	01	Militaire	Menaces avec arme falsification d'identité	Arrêté le 02/07/97 condamné le 10/03/98 à 04 ans ferme.
BESSA	01	G.L.D	Assassinat	Arrêté le 20/05/98 en cours d'information.
	01	Policier	C.B.V ayant entrainé la mort sans intention de la donner.	Arrêté le 05/05/96 condamné le 06/04/97 à 05 ans ferme.
	01	policier	Vol qualifié et menace avec arme à feu	Arrêté le 04/03/97 condamné le 16/11/97 à 10ans ferme.
GHOUAT	01	Policier	détention arbitraire.	Arrêté le 06/07/97 condamné le 21/06/98 à 01 an ferme.
IKDA -COLLO	01	G.L.D	Violation de domicile , tentative d'attentat à la pudeur , menaces .	Arrêté le 19/05/1998 en cours d'instruction.

SAIDA	01	Agent de l'ordre public	Homicide volontaire	Arrêté le 29/06/98 en cours d'information .
//	01	Garde communal	Destruction de biens	Arrêté le 06/05/98 condamné le 16/06/98 à 04 mois de prison.
//	01	Policier	Tentative d'assassinat , menaces avec arme, violation de domicile.	Arrêté le 29/11/97 condamné le 04/04/98 à la réclusion perpetuelle.
//	01	G.L.D	Destruction de biens - viol - menace de mort.	Arrêté le 12/04/97 condamné le 21/02/98 à la réclusion perpetuelle.

N.B :Les auteurs de ces dépassements ont bénéficié de l'assistance d'avocats dont les noms peuvent être communiqués si besoin est.

ANNEXE

Affaires traitées par les juridictions militaires ayant trait à des infractions commises par certains éléments des forces de l'ordre dans le cadre de l'accomplissement d'un service commandé.

Ces affaires, au nombre de soixante huit (68) se répartissent par tribunal militaire comme suit:

TRIBUNAL MILITAIRE DE BLIDA/1°RM

A/ PERSONNES CONDAMNEES

Cas n°1: Lieutenant BADAOUI Noureddine

Au cours des mois d'octobre et novembre 1995, cet officier a séquestré dans une enceinte militaire et menacé de mort certains citoyens de la localité de ANANE/TIPAZA pour leur extorquer des sommes d'argent. De plus, il s'est rendu coupable de viol sur la personne de trois (03) femmes.

le 16 février 1997, le tribunal militaire de Blida a condamné le lieutenant BADAOUI à vingt (20) ans de réclusion criminelle.

Cas n°2: Lieutenant BENYAKOUB Mahfoud, Adjudant KEBAILI Benmehal, Sergents-Chefs BOUDJOURES Ahmed et KERRAB Kamel:

Le 30 juillet 1995, à Alger, les susnommés ont commis un attentat à la pudeur sur une citoyenne, qu'ils ont enlevée, et à laquelle ils ont volé des bijoux.

Cas n° 05 : Sous-Lieutenants SOUAIDIA Lahbib, BENHALIMA Houari, BELKEBACHE Abdelkader et Sergent BOUNAB Abdellah

Le 23 décembre 1994 à THENIA puis à BOUMERDES, les susnommés ont établi, de leur propre chef, des barrages routiers où ils ont dépossédé de leurs véhicules, sous la menace de leurs armes, de nombreux usagers de la route. Lesdits véhicules ont été revendus en l'état pour une partie et sous forme de pièces détachées pour le reste.
Le 16 avril 1996, ils ont été condamnés par le Tribunal Militaire de Blida, respectivement, à quatre (04) ans de réclusion criminelle pour le Sous- Lieutenant SOUAIDIA, dix (10) ans de prison ferme pour le Sous-Lieutenant BENHALIMA, un (01) an de prison ferme pour le Sous-

TRIBUNAL MILITAIRE DE BECHAR/3°RM

PERSONNES CONDAMNEES:

Cas n° 1: Sergent-Chef Contractuel TALEB Abdelkader

Le 24 juin 1997 , le susnommé, en service commandé à Beni Abbès/Béchar, a tenté de pénétrer illégalement dans une école, usant de violence et agressant les gardiens chargés de la sécurité de cet établissement.

Il a été condamné par le Tribunal Militaire de Béchar, en son audience du 23 décembre 1997, à six (06) mois de prison ferme .

Cas n°2: Sergent-Chef contractuel ACHOURENE Djelloul

Le 22 octobre 1995, au niveau d'un barrage routier au niveau d'Abadla/Béchar, le conducteur d'un camion n'ayant pas respecté le panneau de signalisation « stop » dudit barrage, le susnommé, croyant avoir affaire à une personne suspecte voulant « forcer » le barrage, a tiré sur le camion occasionnant le décès du conducteur et blessant son accompagnateur.

Le 18 juillet 1996, le susnommé a été condamné par le Tribunal Militaire de Béchar à six (06) mois de prison.

النقاط الهامة لنداء العصيان المدني

Document 2

Les points forts de l'Appel à la désobéissance civile

La désobéissance civile ses bases, ses objectifs, ses voies et moyens
Le communiqué, la plate-forme, la manifestation, la marche, le boycott, la grève générale, la substitution au pouvoir en place.
Par Saïd Mekhloufi
Membre du *madjliss echoura* (Conseil consultatif) du FIS
(...) Le régime en place ne peut pas imposer son pouvoir à plus de vingt millions de personnes avec seulement quatre cent mille soldats et policiers. Et pour mettre fin à la perversion, nous devons retirer notre confiance au pouvoir en place, ne pas collaborer avec lui et lui désobéir.
(...) L'essence même de la cause réside dans la résistance à la volonté du gouvernement pervers (...) parce que le pouvoir est en voie de commettre de nouveaux impairs en choisissant le libéralisme, en ouvrant le pays sur ses ennemis et en mettant ses capacités entre les mains des chrétiens et des juifs.
(...) Un peuple qui se soumet aux injustes, par peur ou par cupidité, devient l'allié du pouvoir qui l'opprime. Dès lors, il ne suffit plus de s'opposer à lui, mais il faut briser tous les liens de coopération avec le régime en place, faire pression sur lui et lui résister.
(...) La démocratie est un moyen utilisé pour pousser la personne et l'obliger à se soumettre aux pervers, tant ce n'est pas l'opinion de la majorité qui désigne et définit le droit et la justice, car Dieu seul dispose (...) L'avis de la majorité ne compte point. De même qu'il ne revient pas à la loi de nous dicter le droit et la justice, car seule la Loi divine nous dicte le chemin à suivre. Tous ceux qui ont pour mission de contraindre les gens à respecter la loi injuste, qu'ils soient une autorité exécutive, c'est-à-dire le gouvernement, les *walis* (préfets), la police et la gendarmerie, judiciaire, c'est-à-dire les tribunaux et juges, ou législative, c'est-à-dire l'Assemblée populaire nationale, participent tous à un même crime qui consiste à trahir Dieu et Son prophète.
(...) Le meilleur moyen qui s'offre à nous en ce moment, pour changer le régime, c'est de boycotter complètement ses éléments et institutions.
(...) Ce serait, contrevenir à tout ce qui précède de limiter l'action politique et syndicale à une simple condamnation et dénonciation par le biais de marches, de communiqués et de grèves partielles.
(...) La seule solution réside dans le renversement du régime par le biais d'une résistance populaire basée sur le principe de l'insoumission (la désobéissance civile).

Les voies et moyens pour mener l'action
entre les actions armée et politique et la désobéissance civile

La désobéissance civile ou l'insoumission se place entre l'action politique et l'action armée (...) Aller vers la violence donnerait au pouvoir l'argument pour abandonner ses responsabilités et justifierait l'utilisation, par lui, de la violence et de la force, tandis que le recours à la désobéissance civile lui ôte cet argument et met à nu son vrai visage, bâti qu'il est sur l'injustice, le despotisme et l'utilisation de la force.
Les principaux moyens à utiliser pour atteindre cela dans le cadre de la stratégie de la désobéissance civile :
1 - Le communiqué : Rédaction de communiqués dans lesquels sont exposés les raisons et les buts de l'action syndicale et politique (du FIS) et ses positions par rapport aux événements, aux politiques, aux lois, aux décisions et, également, aux articles et autres informations.
2 - La plate-forme : Elle consiste à recueillir le maximum de signatures en bas d'un texte rédigé contre une injustice, une perversion ou d'un texte revendiquant une solution donnée. Lesquelles signatures font foi d'un soutien et de l'expression d'une position d'adhésion, de même qu'elles expriment une volonté.
3 - La manifestation : Elle consiste en des marches sous formes de rangs à travers les rues, dans lesquelles sont brandies des banderoles qui mettent en exergue les revendications des manifestants.
4 - La marche : Nous parlons de marche lorsqu'il s'agit de déplacer les manifestants d'une ville à une autre dans le but de mobiliser les gens.
5 - Le dernier avertissement : Quand toutes les tentatives de dialogue (entendre pressions et menaces) sont épuisées, il devient impératif de passer une seconde phase qui consiste en action directe sur le terrain.
6 - Le conflit direct et ses moyens : Quand il devient nécessaire et impératif de s'engager dans un conflit et une bataille contre le régime après l'échec des moyens de persuasion, il devient utile de recourir à des moyens plus violents. Lors de cette phase l'opinion publique est non seulement invitée à faire connaître sa position par rapport au problème posé, mais il devient nécessaire de l'inviter à prendre part à l'action et à descendre sur le terrain et le champ de la confrontation.
Les voies et moyens à utiliser dans cette confrontation sont :
1 - L'abandon de poste : C'est une journée de grève générale où il est demandé à tout le peuple de déserter leur lieu de travail et les rues pour inaugurer la phase de la lutte et de la confrontation directe.
2 - Le boycott : (...)
3 - Le sit-in : (...)
4 - La grève : (...)
5 - La grève générale : (...)

6 - La substitution au pouvoir : Dans le but d'affaiblir le régime, il faut le remplacer de l'intérieur en refusant d'appliquer ses ordres, ses orientations et en n'exécutant que ceux émanant des directions syndicale et politique du FIS. Cette méthode appelle à transgresser toutes les lois et règlements et à ne respecter que celles dictées par la direction syndicale et politique du FIS qui devient l'autorité effective dans le pays.
N.B. : Ce document a été établi au début de l'année 1991 et a vu son début d'application pendant la grève des 15 jours, courant mai de la même année.

DECLARATIONS ET PRECHES VIRULENTS AU SEIN DES MOSQUEES

Il a réaffirmé en outre, qu'en cas de rejet des revendications exprimées par son parti, concernant l'organisation simultanée d'élections législatives et présidentielles, il n'hésiterait pas à faire sortir le Peuple dans son ensemble dans la rue pour manifester. Dans ce contexte, il a souligné qu'en cas d'intervention de l'Armée " Nous nous opposerons à elle et lui ferons face sous l'emblème de Dieu, car nous sommes prêts au sacrifice".

Le Vendredi 13 AVRIL 1991, à la même mosquée, devant une assistance évaluée à 2500 fidèles, ABASSI Madani a évoqué la situation de crise que traverse les Nations islamiques qu'il attribue à la non application des principes de la charia par les Gouvernements qui se sont succédés.

Il devait préciser également que les élections présidentielles anticipées sont un droit pour le peuple Algérien tout en réitérant son intention d'appeler à la grève générale "si le pouvoir ne répond pas favorablement à la demande du FIS d'anticiper l'organisation des élections Présidentielles".

LE VENDREDI 20 AVRIL 1991, à la MOSQUEE BEN BADIS de Kouba, le sieur ABASSI Madani est intervenu devant une assistance évaluée à 14.000 fidèles environ et a souligné que son parti est aujourd'hui responsable devant la communauté Islamique qui lui a accordé sa confiance pour l'instauration d'un régime basé sur la Chariaa.

LE VENDREDI 4 MAI 1991, à la même mosquée, ABASSI Madani a déclaré << que les Autorités se préparent activement pour réprimer ce mouvement de grève >>. A cet égard des bombes lacrymogènes de fabrication Américaines ont été achetées et testées, selon lui, sur des détenus de SERKADJI. Il a ajouté sur un ton ironique << que la France a testé sa première bombe atomique à REGGANE, et les notres ont fait de même pour des bombes lacrymogènes à SERKADJI >>.

Dans ce contexte, il a déclaré << que la grève sera accompagnée de marches et de discours sur l'ensemble du territoire National >>. Il a précisé que la première marche sera ouverte par de jeunes enfants et que sans la solution Islamique le pays sera vendu à la France dont le Ministre des Affaires étrangères se trouve précisément à Alger.

L'orateur a affirmé que la grève organisée par son Parti a été une réussite totale et qu'elle avait été suivie à 100 % dans certaines régions du pays. Il a ajouté que les revendications du Peuple Algérien, concernant l'avénement d'un Etat Islamique et l'application de la Charia, seront satisfaites prochainement. Il a précisé que des négociations étaient en cours entre la Direction du FIS et le nouveau Gouvernement tout en rappelant que des élections législatives et présidentielles anticipées auront lieu avant la fin de l'année en cours.

LE VENDREDI 21 JUIN 1991, à la même mosquée, le sieur ABASSI Madani a devant une assistance évaluée à 8.000 fidèles environ, déclaré sur un ton menaçant " **Si les Elections ne seront pas organisées comme prévu, nous sommes prêts à nous sacrifier pour défendre l'Islam et notre pays".**

Il a ajouté qu'il s'agit là d'un devoir pour tous le Peuple Agérien qui désire vivement l'intauration d'un Etat Islamique.

LE VENDREDI 28 JUIN 1991, à la Mosquée BEN BADIS de Kouba, ABASSI Madani a devant 8.000 fidéles affirmé, à propos des déclarations du Chef du Gouvernement que ce responsable n'a pas tenu ses promesses. A cet égard, il a déclaré " Nous refusons le dialogue tant que les chars seront présents". Il a ajouté par ailleurs " **que le Djihad sera décrété si l'Armée ne se retire pas de la rue pour rejoindre ses casernes** ". (CASSETTE AUDIO N° 21 et 22).

Axant son exposé sur certains thémes d'actualité, il a évoqué briévement l'affaire du sang avant d'aborder les événements d'Octobre dont il impute la responsabilté au Président CHADLI. Dans ce contexte, il a menacé de constituer des tribunaux Islamiques pour "juger" et "chatier" les responsables restés selon lui impunis.

A propos des échéances électorales, l'orateur a adressé des critiques acerbes à l'endroit du Chef de l'Etat l'accusant d'avoir manqué à ses engagements quant à l'annonce des élections présidentielles dans le cadre du processus démocratique, affirmant que son parti appellera le cas échéant à une grève générale illimitée seul moyen pour lui de forcer le départ du Président de la république.

Evoquant la guerre du Golfe, M. ABASSI Madani a déclaré que si les circonstances n'ont pas permis à l'époque au Peuple Algérien de pratiquer la Guerre sainte, il n'hésitera pas à proclamer le Djihad en Algérie pour contrecarrer les visées du régime.

Il a également cité les cas de certains "jeunes Musulmans" porteurs de sabres et de couteaux pour affirmer qu'ils portent ces armes pour se défendre contre toute agression dirigée contre eux.

Il a par ailleurs démenti catégoriquement les informations relatives aux déclarations d'un Ministre Séoudien sur l'aide financière accordée au FIS, par les Séoudiens.

Concernant la situation politique prévalant actuellement dans notre pays, il a déclaré que toutes les lois votées par le parlement étaient contraires aux principes religieux. A ce titre, il a qualifié le Président de l'APN de "grand hypocrite (Mounafek).

le sieur BENHADJ Ali a dénoncé par ailleurs les moyens d'information et leur partialité à l'égard du FIS, pour affirmer ensuite que son parti ne croit plus à la sincérité des lois promulguées par le Pouvoir et s'engage à ne pas les observer. Il a fait part de la détermination de son parti à mener sa campagne électorale à partir des mosquées en dépit de l'interdiction édictée par la loi.

Il a enfin affirmé que l'Armée ne lui fait pas peur et que les véritables Musulmans sont prêts à se sacrifier et ne craignent que le créateur.

Le VENDREDI 20 AVRIL 1991, à la Mosquée BEN BADI de Kouba, le sieur BENHADJ Ali a devant 14.000 fidè soutenu la position exprimée par le Porte Parole du sur la question des élections législatives et souligné le départ du Président de la République constitue priorité absolue.

LE VENDREDI 4 MAI 1991, à la Mosquée BEN BADI de Kouba, BENHADJ Ali a déclaré devant une assistance évalué à 12.000 fidèles environ " nous ne sommes pas contre l'unité mais nous n'acceptons pas les conditions imposées en vu d'affronter les élections législatives avec une liste uniqu et l'application progressive du programme islamique à l'APN Nous tenons à appliquer les lois Divines dès notre arrivé à l'APN, car tout autre Parti appliquera son programm immédiatement après".

LE VENDREDI 11 MAI 1991, à la même Mosquée, e présence de 10.000 fidèles environ, BENHADJ Ali a reproch à la presse d'avoir passé sous silence le communiqué dan lequel il avait demandé la traduction en justice du Che de l'Etat pour les crimes d'Octobre 1988.

Le VENDREDI 24 MAI 1991, à la Mosquée ES SOUN de Bab El Oued, le sieur BENHADJ Ali devant une assistanc évaluée à environ 18.000 fidèles, a précisé que le revendications proposées par le FIS au Chef de l'Etat e qui n'ont pas encore reçues de réponse, visaient à garanti l'indépendance de l'APN et qu'en cas de succés les Islamiste pourront gouverner comme ils le désirent et ne seront plu entravés comme c'est le cas actuellement pour les APC. L'Etat islamique sera ainsi instauré et les élus auront un droit de regard sur les décisions de la Présidence de la Républiqu et pourront légiférer conformément à la Charia.

Devant l'échec de ces opérations, le Chef de l'Etat a proclamé l'Etat de siège et fait appel à l'Armée qui a dû utiliser des armes à feu contre les manifestants. La détérioration rapide de la situation a eu pour conséquence directe, selon l'orateur, la démission du Gouvernement HAMROUCHE et la désignation d'un nouveau Chef du Gouvernement.

L'orateur a lancé un appel invitant les citoyens en possession d'armes et d'explosifs à s'abstenir de les restituer car l'Islam recommande selon lui, le port d'arme. Il devait ajouter en substance " Si nous n'avons pas d'armes, nous les attaquerons pour nous emparer de leurs armes" avant de s'exclamer " Comment est ce possible que les mécréants possédent des armes, alors que les Musulmans en sont dépourvus".

Sur l'éventualité de la dissolution du FIS, BENHADJ Ali a souligné qu'elle était impossible à mettre en oeuvre, car le FIS selon lui est un Parti qui représente la majorité du Peuple Algérien et que son agrément a été arraché aux prix de lourds sacrifices, avant de dire " S'ils prononcent la dissolution du FIS, ils devront s'attendre au pire ".

Avant de clôturer son prêche, l'orateur a sévèrement critiqué l'intervention de l'Armée pour avoir enlevé les frontons des " APC ISLAMIQUE" qualifiant cette action d'immixtion dans les affaires politiques et de provocation. Il a ajouté que la présence de l'Armée constitue un danger imminent en soulignant que " la patience du Peuple a des limites.

Il a affirmé en outre que le Pouvoir hésite à dissoudre le FIS par crainte d'un soulévement populaire, alors il tente de torpiller le parti de l'intérieur par des campagnes médiatiques sans fondement faisant allusion au ressortissant français GUILLON DIDIER Roger et la déclaration télévisée la veille des 3 membres du Madjless Echoura du FIS.

Rapportant l'information de l'AFP reprise par le journal ES SALAM, BENHADJ Ali a confirmé avoir dit << que s'il devait prendre les armes il demanderait au Peuple Algérien de s'en procurer par tous les moyens >>.

Après avoir dénoncé l'utilisation des gros moyens pour la répression dans le cadre des récents troubles, BENHADJ Ali a déclaré << qu'aucune puissance ne pourrait entamer leur volonté et leur détermination pour l'instauration d'un Etat Islamique >>.

LE VENDREDI 15 FEVRIER 1991, à la Mosquée " BEN BADIS de Bordj Bou Arreridj, le sieur CHIGARA Nourredine s'est violemment attaqué successivement au Président Irakien le qualifiant de mécréant, tout en vantant le Peuple Irakien, à Feu Houari BOUMEDIENNE et au Président CHADLI, à la suite de quoi, il a fait le serment solennel << Que le Gouvernement Algérien n'existera plus au delà de la fin Mars 1991 >>.

Il a ajouté << Que le front Islamique luttera jusqu'à la mort pour instituer l'Etat Islamique >>.

Abordant la visite du Ministre Français des Affaires Etrangères, il a affirmé qu'elle vise essentiellement à briser la renaissance de l'Islam dans notre pays. Il a ajouté que pour cela, la France utilise de nombreux moyens, notamment la pression, l'argent ainsi que ses serviteurs.

LE VENDREDI 21 JUIN 1991, à la même Mosquée, devant une assistance évaluée à 1500 fidèles, GUEMAZI Kamel a dénoncé les actions des Pouvoirs Publics qu'il a qualifiées de provocations à l'égard des Musulmans, traduites par l'enlèvement des hauts parleurs au niveau des Mosquées, car a t-il précisé " Le Pouvoir sait pertinemment que la vérité émane des Mosquées".

LE VENDREDI 28 JUIN 1991, à la Mosquée ES SOUNA de Bab El Oued, GUEMAZI Kamel a demandé aux Militaires, Policiers et Gendarmes de craindre Dieu car étant responsables des préjudices que subit la Nation.

A propos de cette situation, l'orateur a souligné que le plus grave des cas c'est l'incarcération des leaders du FIS auxquels sont imputés les troubles ayant découlé de la grève générale prônée par son Parti.

Rapport du Comité contre la torture

Assemblée générale
Documents officiels • cinquante-deuxième session
Supplément No 44 (A/52/44)

Nations Unies • New York, 1997

68. Le Comité recommande que la présence du conseil soit autorisée durant les interrogatoires, d'autant que cela contribuerait à la mise en oeuvre de l'article 15 de la Convention.

69. Le Comité espère que la République de Corée reconsidérera sa position concernant les articles 21 et 22 de la Convention et qu'elle fera les déclarations prévues dans ces articles.

C. Algérie

70. Le Comité a examiné le deuxième rapport périodique de l'Algérie (CAT/C/25/Add.8) lors de ses 272e et 273e séances tenues le 18 novembre 1996 (voir CAT/C/SR.272 et 273) et a adopté les conclusions et recommandations suivantes :

1. Introduction

71. Le Comité se félicite de la présentation du deuxième rapport périodique de l'Algérie et remercie la délégation algérienne de la présentation orale dudit rapport.

72. Le Comité remercie également la délégation des bonnes dispositions qu'elle a montrées pour maintenir le dialogue avec le Comité, ainsi que des renseignements précieux qu'elle lui a fournis sur la situation en Algérie.

2. [Aspects positifs]

73. Le Comité note avec satisfaction l'engagement pris par l'Algérie d'instaurer un État de droit et de promouvoir la protection des droits de l'homme, engagement manifesté notamment par sa ratification de la Convention, sans réserve et avec les déclarations concernant les articles 21 et 22, au Pacte international relatif aux droits civils et politiques, ainsi qu'à la Charte africaine des droits de l'homme et des peuples.

74. Le Comité note également avec satisfaction l'adoption des nouvelles mesures d'ordre législatif, comme la criminalisation de la torture, l'assujettissement des perquisitions à l'accord du maître de maison et au mandat d'un juge, la limitation de la durée de la détention préventive, l'institution du contrôle judiciaire pour suppléer à la détention préventive.

75. Le Comité se félicite de l'institution, au mois de mars 1995, de la fonction de médiateur de la République et de la fermeture des centres de détention administrative.

76. Le Comité remercie l'État partie de sa contribution au Fonds des contributions volontaires pour les victimes de la torture. Le Comité a pris acte avec une très grande satisfaction du projet de modification de la Constitution, de la création projetée d'un conseil d'État, de la création de l'observatoire national des droits de l'homme, et de la convocation des élections législatives et municipales pendant la période de mars à juin 1997.

3. Facteurs et difficultés entravant la mise en oeuvre de la Convention

77. Le Comité est tout à fait conscient que dans la période actuelle de transition et eu égard à la violence endémique et multiforme prévalant

actuellement, l'application effective de toutes les dispositions de la Convention rencontre des obstacles.

4. Sujets de préoccupation

78. Le Comité exprime sa préoccupation sur les sujets suivants :

a) L'absence d'une définition plus complète de la torture, conformément à l'article premier de la Convention;

b) La possibilité de prolonger la garde à vue jusqu'à 12 jours;

c) La possibilité donnée par le décret No 9244 du 9 février 1992, au Ministre de l'intérieur ou à son délégué, d'ordonner des placements administratifs dans des centres de sûreté, sans aucun contrôle judiciaire.

79. Tout en se félicitant du fait qu'aucune exécution capitale n'ait eu lieu depuis 1993, le Comité reste préoccupé par les informations que des organisations non gouvernementales de défense des droits de l'homme ont fournies concernant des exécutions extrajudiciaires, des disparitions et la recrudescence de la torture depuis 1991, alors que celle-ci avait pratiquement disparu entre 1989 et 1991.

5. Recommandations

80. Tout en étant conscient des difficultés engendrées par l'existence de groupes terroristes, le Comité rappelle qu'aucune circonstance exceptionnelle ne peut être invoquée pour justifier la torture. En gardant cela à l'esprit, le Comité recommande à l'État partie les mesures suivantes :

a) Pour éviter toute situation équivoque, assurer la publication dans le Journal officiel du texte intégral de la Convention contre la torture;

b) Reprendre la définition de la torture pour la rendre conforme à l'article premier de la Convention;

c) Envisager les mesures propres à assurer une plus grande indépendance au pouvoir judiciaire, et l'exercice effectif des attributions qui lui sont internationalement reconnues;

d) Prendre les mesures adéquates pour que les décisions portant atteinte à la liberté individuelle soient du seul ressort d'une autorité judiciaire;

e) En conformité avec les obligations conventionnelles de l'État partie, notamment l'article 12 de la Convention, veiller à ce qu'il soit immédiatement procédé à une enquête objective chaque fois qu'il y a des motifs raisonnables de craindre qu'un acte de torture a été commis sur le territoire de sa juridiction et assurer la publication des résultats des enquêtes;

f) Fournir au Comité des renseignements sur tous les cas individuels signalés au cours de la présentation du deuxième rapport et fondés sur des allégations d'organisations non gouvernementales de défense des droits de l'homme.

État partie	Date d'entrée en vigueur	Date à laquelle devait être présenté le rapport initial	Date de présentation	Cote
		Rapports initiaux attendus en 1989 (10)		
Chili	30 octobre 1988	29 octobre 1989	21 septembre 1989 et 5 novembre 1990	CAT/C/7/Add.2 et 9
Chine	3 novembre 1988	2 novembre 1989	1er décembre 1989	CAT/C/7/Add.5 et 14
Colombie	7 janvier 1988	6 janvier 1989	24 avril 1989 et 28 août 1990	CAT/C/7/Add.1 et 10
Équateur	29 avril 1988	28 avril 1989	27 juin 1990, 26 février 1991 et 26 septembre 1991	CAT/C/7/Add.7, 11 et 13
Grèce	5 novembre 1988	4 novembre 1989	8 août 1990	CAT/C/7/Add.8
Guyana	18 juin 1988	17 juin 1989		
Pérou	6 août 1988	5 août 1989	9 novembre 1992 et 22 février 1994	CAT/C/7/Add.15 et 16
République fédérative tchèque et slovaque	6 août 1988	5 août 1989	21 novembre 1989 et 14 mai 1991	CAT/C/7/Add.4 et 12
Tunisie	23 octobre 1988	22 octobre 1989	25 octobre 1989	CAT/C/7/Add.3
Turquie	1er septembre 1988	31 août 1989	24 avril 1990	CAT/C/7/Add.6
		Rapports initiaux attendus en 1990 (11)		
Algérie	12 octobre 1989	11 octobre 1990	13 février 1991	CAT/C/9/Add.5
Australie	7 septembre 1989	6 septembre 1990	27 août 1991 et 11 juin 1992	CAT/C/9/Add.8 et 11
Brésil	28 octobre 1989	27 octobre 1990		
Finlande	29 septembre 1989	28 septembre 1990	28 septembre 1990	CAT/C/9/Add.4
Guinée	9 novembre 1989	8 novembre 1990		
Italie	11 février 1989	10 février 1990	30 décembre 1991	CAT/C/9/Add.9
Jamahiriya arabe libyenne	16 juin 1989	14 juin 1990	14 mai 1991 et 27 août 1992	CAT/C/9/Add.7 et 12/Rev.1
Pays-Bas	20 janvier 1989	19 janvier 1990	14 mars 1990, 11 septembre 1990 et 13 septembre 1990	CAT/C/9/Add.1 à 3
Pologne	25 août 1989	24 août 1990	22 mars 1993	CAT/C/9/Add.13
Portugal	11 mars 1989	10 mars 1990	7 mai 1993	CAT/C/9/Add.15
Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande du Nord	7 janvier 1989	6 janvier 1990	22 mars 1991 et 30 avril 1992	CAT/C/9/Add.6, 10 et 14
		Rapports initiaux attendus en 1991 (7)		
Allemagne	31 octobre 1990	30 octobre 1991	9 mars 1992	CAT/C/12/Add.1
Guatemala	4 février 1990	3 février 1991	2 novembre 1994 et 31 juillet 1995	CAT/C/12/Add.5 et 6
Liechtenstein	2 décembre 1990	1er décembre 1991	5 août 1994	CAT/C/12/Add.4
Malte	13 octobre 1990	12 octobre 1991	3 janvier 1995	CAT/C/12/Add.7
Nouvelle-Zélande	9 janvier 1990	8 janvier 1991	29 juillet 1992	CAT/C/12/Add.2
Paraguay	11 avril 1990	10 avril 1991	13 janvier 1993	CAT/C/12/Add.3
Somalie	23 février 1990	22 février 1991		

État partie	Deuxième rapport périodique attendu le	Date de présentation	Cote
Sénégal	25 juin 1992	27 mars 1995	CAT/C/17/Add.14
Suède	25 juin 1992	30 septembre 1992	CAT/C/17/Add.9
Suisse	25 juin 1992	28 septembre 1993	CAT/C/17/Add.12
Togo	17 décembre 1992		
Ukraine	25 juin 1992	31 août 1992	CAT/C/17/Add.4
Uruguay	25 juin 1992	25 mars 1996	CAT/C/17/Add.16
	Deuxièmes rapports périodiques attendus en 1993 (9)		
Chili	29 octobre 1993	16 février 1994	CAT/C/20/Add.3
Chine	2 novembre 1993	2 décembre 1996	CAT/C/20/Add.5
Colombie	6 janvier 1993	4 août 1995	CAT/C/20/Add.4
Équateur	28 avril 1993	21 avril 1993	CAT/C/20/Add.1
Grèce	4 novembre 1993	6 décembre 1993	CAT/C/20/Add.2
Guyana	17 juin 1993		
Pérou	5 août 1993	20 janvier 1997	CAT/C/20/Add.6
Tunisie	22 octobre 1993		
Turquie	31 août 1993		
	Deuxièmes rapports périodiques attendus en 1994 (11)		
Algérie	11 octobre 1994	23 février 1996	CAT/C/25/Add.8
Australie	6 septembre 1994		
Brésil	27 octobre 1994		
Finlande	26 septembre 1994	11 septembre 1995	CAT/C/25/Add.7
Guinée	8 novembre 1994		
Italie	10 février 1994	20 juillet 1994	CAT/C/25/Add.4
Jamahiriya arabe libyenne	14 juin 1994	30 juin 1994	CAT/C/25/Add.3
Pays-Bas	19 janvier 1994	14 avril 1994, 16 juin 1994 et 27 mars 1995	CAT/C/25/Add.1, 2 et 5
Pologne	24 août 1994		
Portugal	10 mars 1994	7 novembre 1996	CAT/C/25/Add.10
Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande du Nord	6 janvier 1994	25 mars 1995	CAT/C/25/Add.6
	Deuxièmes rapports périodiques attendus en 1995 (7)		
Allemagne	30 octobre 1995	17 décembre 1996	CAT/C/29/Add.2
Guatemala	3 février 1995	13 février 1997	CAT/C/29/Add.3
Liechtenstein	1er décembre 1995		
Malte	12 octobre 1995		
Nouvelle-Zélande	8 janvier 1995	25 février 1997	CAT/C/29/Add.4
Paraguay	10 avril 1995	10 juillet 1996	CAT/C/29/Add.1
Somalie	22 février 1995		

تقرير مجموعة الشخصيات البارزة

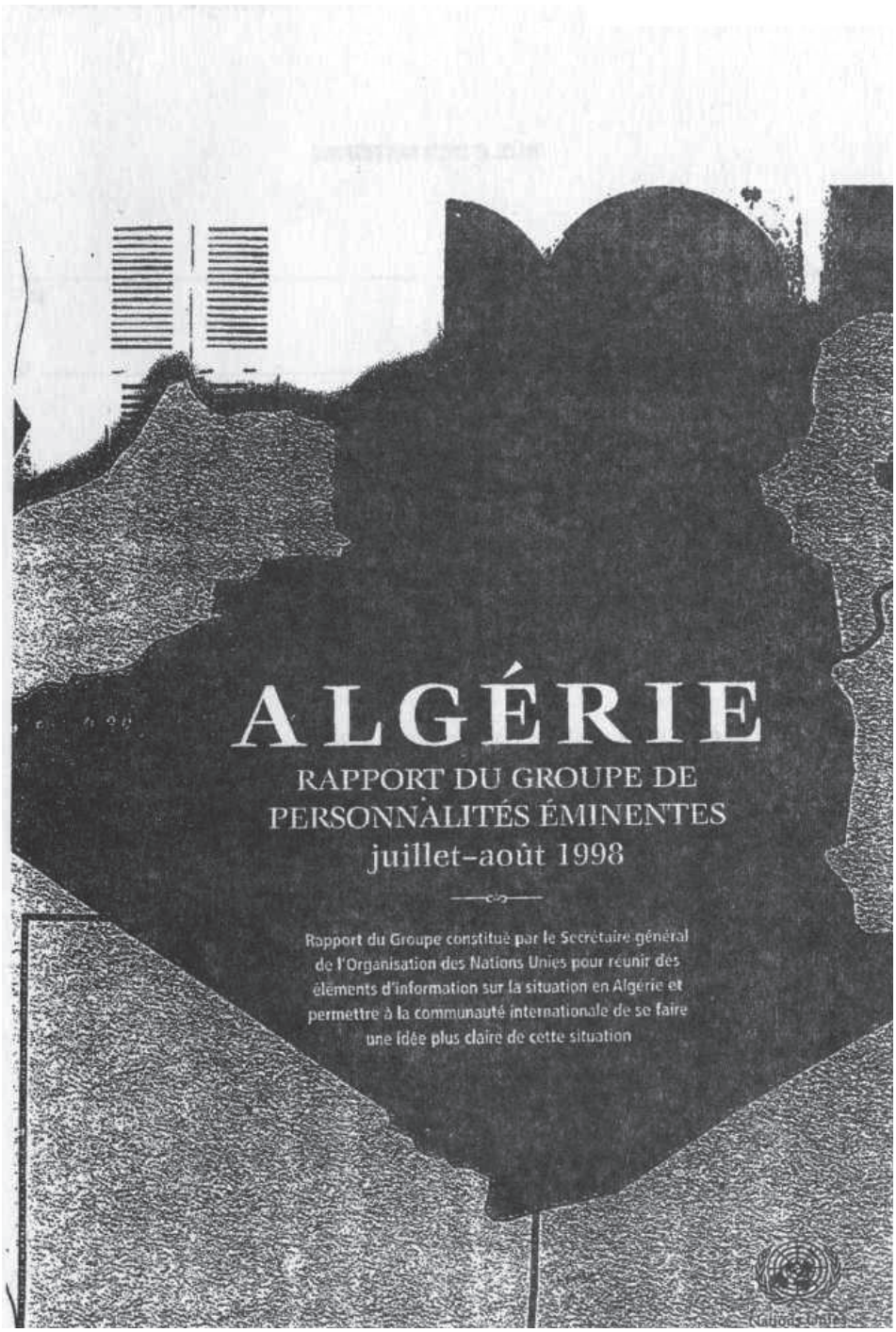


TABLE DES MATIÈRES

Introduction 5

Première partie : activités du groupe 6

Deuxième partie : bref historique des événements, 1954-92 8

Troisième partie : l'approche tridimensionnelle adoptée par le gouvernement pour gérer la situation en Algérie 11

A. Situation politique 11
B. Situation économique et sociale 13
C. Sécurité 13

Quatrième partie : informations réunies par le groupe 17

1. Démocratisation et structure générale des pouvoirs publics 17
2. Problèmes économiques et sociaux 18
3. Terrorisme 20
4. Droits de l'homme et libertés fondamentales 22
   a) Disparitions 23
   b) Torture 24
5. Les médias 26
6. Diversité 26
7. Situation des femmes 27
8. Situation des enfants 29

Cinquième partie : observations finales 30

Annexe I 33

Annexe II 36

CINQUIÈME PARTIE
OBSERVATIONS FINALES

Avant de conclure le présent rapport, nous tenons à remercier tous les Algériens que nous avons rencontrés pour leur coopération et leur soutien. Les autorités algériennes ainsi que tous les Algériens avec lesquels nous nous sommes entretenus nous ont accueillis cordialement et nous leur sommes reconnaissants de tous les efforts qu'ils ont déployés pour que notre séjour porte ses fruits.

En guise d'observations, nous tenons à déclarer, en premier lieu, que nous rejetons catégoriquement le terrorisme sous toutes ses formes et manifestations. Le terrorisme a été condamné sans équivoque par la communauté internationale et est illégal au regard du droit international. L'Algérie mérite le soutien de la communauté internationale dans les efforts qu'elle déploie pour combattre ce phénomène.

Nous condamnons de même toute forme d'extrémisme ou de fanatisme qui pourrait être invoquée pour justifier les actes de terrorisme. Rien ne saurait justifier le terrorisme. Nous sommes convaincus que la société algérienne est capable d'exprimer des vues politiques et d'en débattre dans le cadre de la légalité.

En deuxième lieu, les efforts déployés pour combattre le terrorisme doivent s'inscrire dans le cadre de la légalité, de la proportionnalité et du respect des droits fondamentaux de la population algérienne. Les forces de police, de sécurité et d'autodéfense devraient être tenues d'observer les règles les plus strictes afin de convaincre la population algérienne et la communauté internationale dans son ensemble que l'état de droit prévaut en Algérie. C'est en renforçant la démocratie et en assurant mieux le respect des droits de l'homme que l'on pourra combattre le terrorisme.

Nous estimons que l'Algérie mérite le soutien de la communauté internationale dans l'application des grandes lignes de la stratégie qui nous a été exposée pour consolider les institutions démocratiques, relever les défis économiques, juguler le terrorisme, et maintenir la sécurité sous réserve du respect scrupuleux de l'état de droit et des droits de l'homme dans la pratique de tous les jours.

Nous pensons qu'il est indispensable de renforcer le pluralisme démocratique et l'élément civil dans les institutions gouvernementales, ce qui peut maintenant être fait.

En troisième lieu, nous estimons que des efforts énergiques doivent être faits pour implanter dans la société et toutes les instances publiques la légalité et le respect de l'état de droit ainsi que pour encourager une plus grande ouverture politique. Il importe de s'employer de façon résolue à changer les mentalités dans l'appareil judiciaire, dans les institutions chargées de faire respecter les droits de l'homme, dans la police et dans l'armée, ainsi que dans l'ensemble du corps politique algérien.

En quatrième lieu, nous estimons qu'il est tout à fait possible d'accélérer le rythme de la privatisation de l'économie algérienne. La privatisation libérera les énergies créatrices du peuple algérien, contribuera à dynamiser davantage l'économie et aidera à dégager les ressources nécessaires pour s'attaquer à des problèmes sociaux tels que le taux de chômage élevé, les pénuries de logement et la diminution du revenu par habitant. Par ailleurs, il est d'une importance cruciale que le Gouvernement envisage sérieusement de lancer des programmes de réforme sociale de nature à réduire le sentiment de désespoir qui, d'après ce que nous avons appris, est très répandu parmi de nombreux jeunes Algériens. À moins qu'elle ne s'attaque d'urgence et de façon efficace à ces problèmes sociaux urgents, l'Algérie risque de connaître, à l'avenir, encore davantage de tensions et de bouleversements sociaux.

En cinquième lieu, la communauté internationale devrait envisager des moyens ou programmes de coopération et manifester, par son soutien, sa solidarité avec l'Algérie dans les efforts que ce pays déploie pour chercher à résoudre les problèmes pressants qu'il connaît. L'Algérie aura besoin du soutien de la communauté internationale pour mettre en oeuvre ses programmes politiques et économiques et mener sa lutte antiterroriste, tels qu'ils sont exposés dans le présent rapport. Le pays aura tout particulièrement besoin d'un soutien pour s'attaquer aux problèmes sociaux dont seront étroitement tributaires la stabilité interne et le progrès dans les années à venir. Si la situation en Algérie se détériore, des répercussions très négatives pourraient en découler dans la région méditerranéenne, en Europe et dans la communauté internationale.

En sixième lieu, une redynamisation et un renforcement plus poussés des institutions algériennes chargées de la promotion et de la protection des droits de l'homme ainsi que l'examen rapide des plaintes concernant les arrestations arbitraires, les exécutions extrajudiciaires et les disparitions seraient autant de mesures allant dans la bonne direction.

Il conviendrait enfin que les autorités algériennes étudient les mesures qui pourraient être prises pour améliorer la transparence de leurs décisions ainsi que le dialogue et la communication avec les citoyens algériens.

Mário Soares
Président

Inder Kumar Gujral
Membre

Abdel Karim Kabariti
Membre

Donald McHenry
Membre

Simone Veil
Membre

Amos Wako
Membre

Le 10 septembre 1998

تقرير مهمة مركز الأمن برڤان

OBSERVATOIRE NATIONAL DES DROITS DE L'HOMME

RAPPORT DE MISSION

SUR LA VISITE DU CENTRE DE SURETE

DE REGGANE

17 ET 18 MARS 1992

Apres l'election de l'Emir El Mouminine (appelations employees et rapportees par les autorites militaire) les detenus ont pris la decision de ne pas recevoir leurs parents, ni repondre au courrier, ni recevoir ou communiquer avec les delegations de Droits de l'Homme ou autres organisations humanitaires qu'elles soient nationales ou internationales, ni d'etablir des recours.

Toujours dans le cadre de la discipline, il nous a ete rapporte que des actes de vandalismes sont operes, soit au niveau du centre de sûrete, soit au niveau de la prison civile : les robinets sont arraches, les pommes de douches enlevees, les fils électriques sectionnes, des lits de camp deteriores (toile lacérée), les carrelages descelles, les portes de geoles à la prison casses.

Les besoins naturels sont faits à l'exterieur des sanitaires, à proximite des tentes.

Les militaires seraient insultes. Un officier aurait ete agresse.

A l'ecart, ils suivaient comme nous les discussions. Nous avons remarques des gestes de denegation sans savoir pour autant suivi la discussion, puis les militaires nous ont rejoint pour nous expliquer que les representants etaient categoriques, et que n'ayant aucun statut, il se demandaient en quelle qualite ils allaient nous recevoir. De toute maniere, d'apres eux, le rapport d'Amnesty International etait arrivee à cette conclusion.

REMARQUE :
La decision a ete prise par le seul "Emir".
Nous ne savons s'il s'agit d'une decision arrêtee au préalable avec l'accord des detenus.

IL nous ont declare qu'ils acceptaient de converser avec nous, car ils auraient ete pieges par la delegation d'Amnesty U national qui leur a rendu visite.

Très agressifs au debut, surtout le Professeur de Tissemsilt, qui a refuse de nous donner son nom, nous avons instaure malgre cela une discussion qui a été à un certain moment très animee et passionnée.

Nous avons ete etonnes de l'intensite de haine contre les gendarmes.

A la question de savoir s'ils avaient été victimes de brimades ou tortures, ils nous ont tous les trois confirmé qu'au niveau du centre de sûrete, ils étaient bien consideres et aucun dépassement n'avait ete relevé. Le bon traitement, tant au niveau du centre qu'à l'hôpital où les meilleurs traitements leurs sont prodigues.

Cette action permettrait par ailleurs de regler le probleme d'identification qui se pose, car il a été constaté que le nombre d'internés étaient inscrits sous de faux noms, ce qui expliquerait le probleme des personnes non retrouvées. En outre, l'isolement que se sont infligés les internés sera brisé puisque leurs revendications auraient été retenues.

S'agissant de militaire de carriere et de jeunes du service national qui sont confrontes à des brimades et insultes touchant à leur honneur d'homme, oblige de supporter et ne pas repondre aux provocations , vivent sous tension.

Par ailleurs, il nous a été signalé qu'ils avaient un statut moindre que celui des internés, en plus de la tension psychologique permanente.

ILs beneficient :
- de tentes non doublees.
- leur restauration en cette periode de Ramadhan se fait apres qu'ils aient servi les detenus.
- obliges de supporter les insultes injustifiees bafouant leur honneur et leur dignite.

Ce sont là quelques informations sur le centre de sûreté de Reggane.
Nous déplorons le manque de temps et la decision de non recevoir du collectif des internes qui nous a empêché de mener à bien notre mission.

بسم الله الرحمن الرحيم

الجبهة الإسلامية للإنقاذ
المكتب التنفيذي الوطني

قال الله تعالى : " الذين قال لهم الناس إنّ الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم إيمانا وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل "

تعليمة

نظرا لتصعيد السلطة الموقف واعتدائها على المسلمين بالقتل العشوائي والجماعي والزج بالزجاس في مقاتل الإنسان ، فإن الهيئة المكلفة بمتابعة الإضراب المنبثقة عن المجلس الشوري الوطني ترى لزاما متابعة الخطوات التالية .

1 - كس حمر التجوّل ليلا على الساعة الثانية عشر بالتكبير والتهليل المتصلة بسرعة عبر الأحياء .

2 - لابد من الدفاع عن النفس والمقاومة في الأحياء ولكل حي تحديد الطريقة التي يراها كفيلة بتحديد أدوات المقاومة

3 - حراسة بيوت الله تعالى والمراكز الحساسة في البلدية مع التكثيف وهذا تفاديا لهتكها يا أكثر

4 - الإبتعاد عن المواجهة الجماعية للجيش وإنما لابد من تحديد خطة مقاومة فعالة .

5 - جعل حواجز في طرق البلدية منعا للإنتعام .

6 - تحديد دوريات على مدى 24 ساعة متوالية في داخل البلدة أو الحي ولكل دورية 8 ساعات .

7 - تعطيل الأجهزة والأماكن الفعالة للشرطة خاصة والدرك والجيش عامة (الإدارة ومراكزه)

8 - عدم التجاوب بأحد وامتناع الجميع من مساعدة الجيش أو تفتيش من طرف المقاومة .

الجبهة الإسلامية للإنقاذ

٨و٩ - في حالة إختلاف القيادات في الجبهة الإسلامية للإنقاذ
لابد من المعاملة بالمثل للشخصيات المعتقلة مع عدم التعذيب
والإعتداء الجسدي عملا بأحكام الشريعة الإسلامية
١٠ - العناصر المقاتلة المتحركة لابد لها من عدم التمركز في الأماكن
المعلومة لدى أجهزة الأمن.
١١ - تحضير جامات للمبلغات النفسية المتكلمة على المراكز
الحساسة التي تهيب الحق أو الإلتحاق بالولايات المجاورة أو...
١٢ - تنظيم مسيرات سلمية في الأحياء ومناطق الشعبية منها
في غير وقت الحظر.
١٣ - المساجد لابد لها أن تقوم بدورها في الدعوة ورفع المعنويات
في كل وقت.
١٤ - في حالة إلقاء القبض على رجال المخابرات والشرطة يجب عدم
تعذيبهم مع المحافظة والإحتفاظ بهم قدر الإمكان تطبيقا
وعدم تسليمهم لأي جهة إلا بأمر من قيادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ
مع الشريعة التامة بما كتبهم.
١٥ - كل بلدية أو ولاية أو دائرة أسلوبها في تحديد الكتلة الإجرائية
الأساسية
١٦ - تعطيل إنارة الشوارع ليلا
١٧ - إمداد العدة الكاملة للرد دفاعا عن الدين والنفس والمال
١٨ - تسجيل المرتدين والمتمردين والمجرمين في كل حي
١٩ - تقريب الجنود والشرطة والدرك الذين سلموا أنفسهم
٢٠ - ضرورة استراتيجية الإضراب مع التصعيد
٢١ - على التجار فتح المحلات عاديا إلى غاية آذان الظهر
وغلق الشهر.
٢٢ - لا يتم توقيف الإضراب إلا بإعلان من طرف الشيخين
عباسي مدني وعلي بن حاج وذلك بتفويض من مجلس
الشورى الوطني



هذه أهم النقاط التي ينبغي اتباعها لأنها كفيلة بردع المعتدين وفي نفس الوقت تحقق مبدأ الدفاع عن الدين والنفس والمال والعرض والحريات

يقول الله تعالى

" ولا تهنوا ولا تحزنوا وأنتم الأعلون إن كنتم مؤمنين

عن اللجنة الوطنية لمتابعة وتسيير الإضراب

الجزائر في ٢٤ ذو القعدة ١٤١١ هـ

٥٦ جوان ١٩٩١ م

عباسي مدني

علي بن حاج

Le Soir d'Algérie — ALGERIE — Mercredi 1er Janvier 1992 - Page 2

LEGISLATIVES 91

LES CHIFFRES OFFICIELS

Le Conseil Constitutionnel a rendu public lundi après midi un communiqué portant résultats officiels du premier tour des élections législatives du 26 décembre dont voici le texte :

- En vertu des dispositions de la constitution et conformément à la loi électorale et au règlement intérieur du Conseil Constitutionnel.

- Après examen de tous les procès-verbaux établis par les commissions électorales et les observations qui y sont portés et révision des chiffres enregistrés.

- Après délibération, le Conseil Constitutionnel proclame les résultats du premier tour des élections législatives et ouvre la voie au dépôt des recours à compter de la présente proclamation, conformément aux dispositions de la loi électorale

- Nombre d'électeurs inscrits: 13.258.554

- Nombre des électeurs votants: 7.822.625 soit 59 % des inscrits.

- Nombre d'abstentions: 5.435.929 soit 41% des votants

- Nombre des suffrages exprimés: 6.897.719 soit 88,18% des votants

- Nombre des bulletins nuls: 924.906 soit 11,82% des votants.

- Nombre des sièges pourvus au premier tour: 231 répartis dans l'ordre comme suit:

1 - Front Islamique du Salut (FIS): 188 sièges
Nombre de voix obtenus: 3.260.222
2 - Front des Forces Socialistes (FFS) : 25 sièges
Nombre de voix obtenues: 510.661
3 - Front de Libération Nationale (FLN): 15 sièges
Nombre de voix obtenues: 1.612.947
4 - Candidats indépendants: 3 sièges

APS

FIS
188 SIEGES
FFS
25 SIEGES
FLN
15 SIEGES
INDEPENDANTS
3 SIEGES

CE QU'IL FAUT SAVOIR

L'abstention

Le scrutin du 26 décembre pour le renouvellement de l'Assemblée Populaire Nationale (APN) a connu un fort taux d'abstention, à 41% des quelque 13,2 millions d'électeurs inscrits, soit un total de 5.435.929 abstentions.

Le nombre de bulletins nuls s'est élevé à 924.906, soit 11,82% des 7.822.625 votants. Les abstentions touchent l'ensemble du territoire national sans spécificité régionale notable. Le taux le plus élevé a été enregistré à Adrar avec 57,05% d'abstention, suivie de Djelfa (54,05 %), Jijel (53,38 %) et Tissemsilt (50,70%).

C'est la wilaya de Béchar qui détient le taux d'abstention le plus faible à 28,76% du nombre des votants. Viennent ensuite Aïn-Témouchent (29,16%), El-Tarf (30,20%), Sidi Bel-Abbès (31,02%), Tipasa (31,84), Ghardaïa (34,81%), Guelma (34,81%), Blida (35,10%), Tlemcen (36,27%), Constantine (36,55%), Mascara (37,96), Boumerdès (38,62%), Oran (38,25%) et 38,99% à Alger.

Dans le reste des wilayas, la moitié des 48 que compte le pays, les taux d'abstention varient de 40 à 50%.

Le délai du dépôt des recours repoussé à jeudi

Le délai légal de dépôt des recours concernant le premier tour des élections législatives a été prorogé d'un jour à compter de mardi 0 h 00 (nuit de lundi à mardi), a indiqué lundi le président du Conseil constitutionnel, M. Abdelmalek Benhabyles, à l'annonce des résultats officiels du premier tour du scrutin.

En vertu de la loi électorale, le dépôt des recours doit intervenir 48 heures après la proclamation des résultats officiels du scrutin, mais en raison du nouvel an, jour férié, ce délai a été prolongé d'une journée.

Une centaine de lettres et correspondances émanant de candidats partisans et indépendants et contestant la régularité du scrutin, sont déjà parvenus au Conseil constitutionnel, apprend-on de sources proches du Conseil.

Dans un communiqué publié dimanche, le Conseil constitutionnel avait souligné, rappelle-t-on, que ces documents ne pouvaient constituer des recours "légaux" que s'ils étaient déposés au greffe du Conseil dans les 48 heures qui suivent la proclamation des résultats officiels du vote.

Outre les recours, le Conseil constitutionnel procédera, indique-t-on de même source, à un examen "approfondi" des bulletins déclarés nuls lors du dépouillement. Le nombre de ceux-ci atteint 924.906 soit 11,82 P.C. de l'ensemble des votants.

C.S.I.
Campagne du 4 au 13 janvier

En application de la décision n°91-04 du 19 novembre modifiant et complétant la décision N° 91-03 du 8 mai 1991 fixant les conditions de production, de programmation et de diffusion par les établissements publics de la télévision et de la radiodiffusion sonore des émissions relatives à la campagne officielle des élections législatives, le Conseil supérieur de l'information informe les partis et les groupements de candidats indépendants en lice pour le second tour des élections législatives du 16 janvier 1992 que le tirage au sort des dates et ordre de diffusion des émissions radiophoniques et télévisuelles relatives à la campagne électorale du 4 au 13 janvier 1992 aura lieu le mardi 31 décembre 1991 à quinze (15) heures au siège du Conseil (Palais de la Culture - Kouba).

A cet effet, les mandataires desdits partis et groupements peuvent d'ores et déjà prendre attache avec le Conseil.

APS

La décision du jour

APN : fin de mandat

Le président de l'Assemblée Populaire Nationale (APN) M. Abdelaziz Belkhadem a annoncé officiellement la clôture de la session de l'automne et la fin du mandat parlementaire (1987-1991).

Au cours d'une séance tenue, lundi après-midi, en présence de M. Ghozali et des membres du gouvernement, M. Belkhadem a fait une rétrospective sur le rôle de l'APN depuis son premier mandat en, 1977 jusqu'en 1991 en passant par l'ère du multipartisme consacrée par la constitution du 23 février 1989.

Après avoir souligné le rôle de l'Assemblée dans la mise en place du processus démocratique et l'aboutissement des réformes, le président de l'APN a mis en relief les circonstances dans lesquelles intervient la fin du mandat parlementaire marqué, a-t-il dit, par des mutations profondes tant au plan politique et économique que social.

M. Belkhadem a, enfin, émis le vœu de voir la future assemblée populaire œuvrer dans le sens de la préservation de l'unité et de la dignité du peuple algérien.

PROPOS DE...

Le Dr Sadi (RCD)
"Bloquons le second tour"

Le secrétaire général du Rassemblement pour la Culture et la Démocratie (RCD) M. Saïd Sadi a appelé lundi à bloquer le second tour des élections législatives, prévu le 16 janvier prochain, dans un entretien avec la radio algérien. "Tous les moyens qui peuvent empêcher la tenue du second tour doivent être utilisés", a notamment déclaré M. Sadi en ajoutant "il y a des moments dans l'histoire où chaque homme doit prendre ses responsabilités même si la légalité doit en partir".

M. Nahnah (Hamas)
"Main tendue au FIS"

Le Mouvement Islamiste Algérien Hamas, qui n'a obtenu aucun siège au premier tour des premières élections législatives pluralistes en Algérie, a affirmé qu'il restera dans l'opposition "tout en voulant tendre la main au Front Islamique du Salut (FIS)", dont la victoire a été écrasante. Dans une interview lundi au quotidien séoudien "Ach-chark Al-Aouilat" publié à Manama, le dirigeant de Hamas M. Mahfoudh Nahnah, a indiqué que son mouvement "restera un mouvement d'opposition tout en voulant tendre la main au FIS, pour collaborer avec lui s'il y consent".

PAGS
"Pour l'annulation des résultats"

Le parti de l'avant garde socialiste (PAGS) a demandé lundi l'annulation des résultats du premier tour des élections législatives algériennes et la non-tenue du second tour, prévu le 16 janvier prochain.

Dans un communique de son bureau, le PAGS affirme que "la tâche nationale la plus essentielle et la plus immédiate est la mobilisation de toutes les forces patriotiques et démocratiques pour exiger l'annulation des élections et la non-tenue du second tour"

L'AIPTDF
"Barrons la route au FIS"

L'Association Indépendante pour le Triomphe des droits de la femme a lancé lundi, dans un communiqué, un appel à barrer la route au Front Islamique du Salut (FIS), lors du second tour des élections législatives.

"Les électeurs du FIS, 25 % de l'électorat, imposeront-ils à toute l'Algérie de basculer dans le Moyen âge ? Imposeront-ils que les femmes soient enterrées vivantes ? Imposeront-ils que l'avenir de nos enfants soit confisqué par les "tribunaux populaires" du FIS ?", s'interroge l'Association."L'heure est grave, mais pas désespérée, conclut le communiqué. Refusons le suicide.

L'abstention est aujourd'hui un crime contre l'Algérie. Barrons la route au FIS", conclut le communiqué.

LOUISA HANOUN (PT)
"Nous sommes pour une assemblée constituante souveraine"



Le "Soir" : Quelle est votre impression sur ce premier scrutin pluraliste ?

L. Hanoun : Je voudrais rappeler que le Parti des Travailleurs avait appelé au boycott en menant une campagne active, appuyée par les affichages, les meetings nationaux et les conférences régionales. Il faut dire que là où nous passions, les salles étaient combles.

Nous avons donné les raisons de cet engagement qui remettait en cause la loi électorale anti-démocratique, le mode de scrutin et les condtions politiques qui n'étaient pas réunies. Nous avons voulu aussi par notre position, pointer un doigt accusateur sur le pouvoir qui, en adoptant ces lois, espérait préserver sa légitimité, faisant même participer certaines forces politiques. Dans tous les cas, le gouvernement en place ne pouvait et ne voulait organiser des élections démocratiques. Les premiers résultats nous confortent dans notre analyse et les 5 millions d'abstentions nous donnent raison. La chose principale à laquelle il faut s'arrêter, est que cette catégorie de population avait totalement rejeté ces élections législatives. A cela s'ajoutent tous les bulletins nuls dont on ne connaît pas encore le nombre exact.

La question qui s'impose à présent est la suivante : peut-on parler de représentativité de la première assemblée de manière générale, car au-delà de ceux qui boycottent et des bulletins nuls, il faudra aussi penser à tous les Algériens et Algériennes qui ont voté pour d'autres partis. Ce boycott n'est au fait que synonyme de refus aux élections organisées par un régime auquel la quasi-totalité des citoyens avaient dit non. Le nombre de sièges (16) remportés dans cette bataille en est la preuve flagrante.

Le "Soir" - Comment envisagez-vous la démocratie sous le règne de la République Islamique ?

L. H. : D'abord nous n'envisageons pas de démocratie sous le règne de la République islamique, parce que celle-ci n'existe pas encore. Depuis les résultats du premier tour, nous avons remarqué de nouveau que certains tentaient de brandir la menace d'un Etat islamique, afin d'amener le peuple à voter au deuxième tour en leur faveur. Sincèrement le pouvoir semble ne pas avoir tiré le bon enseignement de ces expériences et s'acharne même à empêcher le peuple de manifester sa volonté par un subterfuge désuet.

Nous sommes pour une assemblée constituante souveraine. Le peuple doit être le seul décideur de son sort. Il a prouvé son attachement à cette démocratie, en optant pour le changement. Mais ce qui nous inquiète aujourd'hui, ce sont toutes les manœuvres et opérations tendentieuses pour terroriser le peuple.

Propos recueillis Par O. Haddadou

فهرس الأسماء

ا

آيت أحمد حسين 20، 134، 154، 155، 156، 157، 158، 161، 176، 177، 178، 214، 215، 216

آيت احسن 31

آيت منقلات 97

آيت مهدي مقران 10

ألكسندر فيليب 150

أمغشوش صالح 105، 117

أوليمبيو سيلفانوس 31

أونو كيوتو 183

إبراهيمي أحمد طالب 218

إبراهيمي عبد الحميد 39، 40، 42، 76

إبراهيمي ميلود 60

إحدادن عبد الحفيظ 31

إيليش راميزاز سانشيز 232

إيمان محمد 122

إيمانويلّي هنْري 184

الأشرف مصطفي 65

الإبراهيمي الأخضر 163

البشير عمر 31

الترابي حسن 127، 130، 153، 167

الخذيري الهادي 40، 65

الخطيب يوسف 235

الخميني أيات الله 86

الزنداني عبد الوالي 71

السادات أنور 69، 71

الشاه مسعود 212

الصفصاف محمد 132

العدلاني تميمي 70

العُلمي عُمَر 249

العماري إسماعيل 245

العماري محمد 11، 51، 99، 118، 130، 245، 249

العيادة عبد الحق 241

الغزالي محمد 45، 113، 114، 115

الغنوشي راشد 70

القذافي معمر 30، 31، 93، 113، 152

القرضاوي يوسف 70

اليابس جيلالي 153، 238

امعمر يوسف 209

ب

بتشين محمد 55، 57، 76، 243، 244

بتّو الحاج 194

بخوش عمار 124

بدر الدين 53

برزيزينسكي زبينيو 72

بغلي عبد الحميد 84

بلحيمر عمّار 92
بلخادم عبد العزيز 105، 117، 118، 121، 130، 133، 154، 178
بلخنشير جيلالي 238
بلخير العربي 87، 105، 107، 111، 117، 118، 121، 133
بلقاسم شريف 29، 43
بلقاسم كريم 146
بلقايد أبو بكر 153، 160، 163، 201
بلهوشات عبد الله 33
بلهوشات عمر 115
بلّوصيف مصطفى 191، 192، 193
بن باديس عبد الحميد 64
بن بلّة أحمد 31، 43، 66، 94، 95، 191، 192، 193، 200، 214، 216، 222
بن بوعلي حسيبة 118
بن بولعيد مصطفى 31
بن جديد الشاذلي 11، 13، 14، 17، 21، 30، 32، 33، 34، 35، 38، 39، 42، 43، 44، 45، 46، 50، 52، 53، 54، 55، 56، 61، 62، 63، 64، 67، 69، 76، 79، 81، 82، 87، 92، 93، 96، 98، 99، 100، 107، 108، 110، 111، 112، 113، 114، 115، 116، 121، 122، 123، 127، 128، 129، 131، 133، 138، 139، 140، 141، 142، 143، 144، 157، 158، 159، 161، 166، 171، 177، 178، 180، 191، 192، 205، 209، 212، 225، 228، 230، 231، 232، 243، 247
بن حاج علي 57، 58، 78، 79، 80، 81، 85، 94، 117، 121، 122، 123، 127، 130، 138، 156، 170، 210، 216، 225، 245، 250
بن حمودة عبد الحق 153، 157، 165
بن خليل حمداني 159
بن سالم عبد الرحمن 29
بن طوبال لخضَر 219، 221
بن علي زين العابدين 77
بن قربة امْعمر 208
بن قرطبي 142
بن لادن 71
بن محمد عليّ 88
بن مصابيح محمد 10
بن معطي عبد العزيز 50
بن معلم حسين 116
بوا بيكي مونسيرا 183
بوتجي هارم 183
بوتفليقة عبد العزيز 16، 29، 30، 33، 34
بوحيرد زكية 185
بوخبزة محمد 153، 238
بوذراع (الطبيب) 225
بوزبيد عبد المجيد 62
بوزيدي عبد المجيد 234
بوسبسي محفوظ 238
بوشارب لخضر 178
بوصوف عبد الحفيظ 182
بوضياف محمد 18، 20، 21، 129، 163، 164، 165، 166، 167، 170، 173، 174، 175، 176، 180، 186، 187، 188، 189، 190، 191، 192، 193، 194، 195، 199، 200، 201، 202، 203، 204، 205، 206، 209، 210، 211، 212، 213، 214، 215، 217، 218، 221، 222، 226، 228، 229، 230، 231، 233، 235، 237
بوعبد الله أمينة 185
بوعتّورة مريم 225
بوغتي حكيم 185

بوكراع إلياس 26، 66، 68، 128، 211
بولحروف الطيب 31
بومدين هواري 13، 21، 23، 24، 25، 26، 27، 29، 30، 31، 33، 34، 35، 42، 43، 44، 45، 48، 49، 50، 54، 61، 63، 65، 66، 67، 95، 113، 126، 129، 146، 156، 182، 200، 221، 222، 232، 233، 247
بومعراف السَّبْتي 225
بومعرافي لُمْبارك 20، 207، 209، 210، 211، 214
بومعزة بشير 92، 93
بونوة ()عبد الله أنس 70
بونيفة الكابران 112
بويعلي مصطفى 45، 55، 81، 83، 84، 114، 122
بيرك جاك 65، 66

ت

تاغريرت عبد المجيد 235
تشاوشيسكو 111
تواتي محمد 51، 118، 142، 160، 163، 216، 233، 235، 237، 238، 240، 248
توفيق مصطفى 70
تومي 225
تيتو 93
تيجاني الشيخ الهاشمي 66

ج

جاب الله عبد الله 74، 80، 138
جاووت طاهر 153
جبار أحمد 20، 151
جدي علي 85
جَعفر الأفغاني 249
جنتيل كاترين 128
جنوحات أحمد 51، 142، 143
جوادي عبد الحميد 115، 118
جودي رشيد 185
جودي علي 212
جوغري الشريف 50
جولي سيرج 150

ح

حربي محمد 219
حشاد فرحات 31
حشاني عبد القادر 98، 136، 150، 156، 157، 161، 167، 171، 172، 174
حمبلي 238
حمدي الطاهر 208
حمروش مولود 14، 41، 44، 45، 54، 55، 56، 63، 76، 77، 85، 97، 104، 105، 113، 116، 117، 118، 119، 122، 124، 132، 191، 192، 220
حويذق مصباح 66
حيدوسي غازي 41، 85، 132
حيو 153

خ

خان اليمين 225
خليفة رحيم 107
خليل محمد 8
خيضر 43

د

داعش 12
داغوبيرت الملك 80
دراجي الطيب 118، 235، 240
دراية أحمد 65
دماغ العتروس العربي 159
دهان محمد 84

ديغول شارل 228
دي غويا فرانسيسكو 78
ديفيجان إدوارد 240

ذ

ذيب مخلوف 142

ر

راجعي عمّار 210
راندو الجنرال 150، 151
رجّام عبد الرزاق 174
رزّاق بارة كمال 250
روكار 113

ز

زبيري الطاهر 24، 29، 34، 139
زرهوني فرحات 31
زرهوني يزيد 182
زروال اليمين 21، 227، 235، 240، 241، 242، 243، 244، 245، 246، 247، 248، 249، 250، 252
زمّوشي الدكتور 8
زوڤار مسعود 30
زوڤار مسعود 232
زياري عبد العزيز 159، 188
زيغوت يوسف 219

س

ساحلي محمد الشريف 238
سانكارا توماس 31
سبتمبر دولسي 31
سحنون محمد 57، 66
سعدي سعيد 134، 155، 157، 230
سعدي سليم 32
سعدي عثمان 65، 216
سعيد محمد 130، 134
سعيدي فضيل 36، 87
سلطاني عبد اللطيف 66، 128
سليمان الرائد 29
سليمان كلاتة 29
سنحضري حفيظ 153، 238
سنكلير آن 151
سيفي مقداد 208

ش

شابو عبد القادر 50، 65
شاقنْدي عبد القادر 249
شال الجنرال 198
شبوطي عبد القادر 83
شراطي يخلف 123، 167، 170
شلوفي اللواء 39
شوفنمان جان بيير 183
شوو برنار 7

ص

صاري ردوان رضا 238
صدام حسين 86، 87، 91، 92، 93، 94
صنهاجي أحمد 240

ع

عباسي مدني 21، 46، 63، 64، 78، 79، 80، 82، 84، 85، 94، 95، 96، 100، 105، 117، 118، 122، 124، 125، 126، 127، 129، 130، 134، 135، 138، 159، 170، 174، 177، 178، 189، 190، 207، 210، 221، 227، 245
عبد الرحمن عمر 71
عبد الرحمن كمال 36
عبد السلام بلعيد 21، 40، 42، 138، 228، 231، 232، 233، 234

عبد الصمد عمر 46
عبد الغني أحمد بن أحمد 171
عبد النور علي يحي 236
عبيد سعيد 29
عزام عبد الله 70، 71
عزام فايز 71
عزيز طارق 92، 93
عسلاوي ليلى 97، 126، 160
عصامي محمد 78
عطايلية محمد 33، 107، 122، 171، 244
علاّهم عبد المجيد 129، 213
عنان كوفي 163
عياط لكحل 57، 62
عيسات إيدير 31

غ

غريب 94
غزالي سيد أحمد 21، 40، 87، 123، 124، 125، 126، 131، 133، 158، 159، 160، 199، 220، 228، 229، 230، 231
غزيل بن عباس 51، 60، 117، 133
غيزو 40
غيفارا تشي 42

ف

فانوكسيم بول 10
فاي سيمون 183
فروخي مصطفى 31
فقيه بشير 122
فليسي الهادي 238
فوكار جاك 31
فولك جيرار 184

ق

قايد أحمد صالح 29، 43، 213
قلال الصادق 30
قنايزية عبد المالك 51، 60، 117، 118، 243
قنيفد محمد 77
قوجيل صالح 92، 93

ك

كافي علي 19، 20، 138، 164، 166، 214، 219، 220، 221، 222، 225، 228، 231، 234، 237، 240
كبير رابح 134
كربان قمر الدين 207
كوشنير برنار 31، 151
كوغان شارل 41، 70
كيرمان عبد الوهاب 234
كيسنجر هنري 42

ل

لزهر عمار 84
لطرش عبد الحميد 32، 33
لطرش يوسف 9، 10
لمسين عائشة 213
لوبان جان ماري 179
لوموميا باتريس 31
لويس برنارد 72، 73
ليفي برنار هنري 31، 123
ليفيّي موحْ 249، 250

م

مالك رضا 19، 208، 226، 227، 248، 253
مامير نوئيل 31
ماو تسي تونغ 55
مبا ليون 31

مبروكين صالح 233
محمد الصديق بن يحي 92، 93، 94، 137
محمدي محمد صالح 77
مخلوفي سعيد 79، 101، 103
مدغري أحمد 29
مدين محمد 51
مراني أحمد 122
مرباح قاصدي 32، 33، 34، 35، 62، 65، 76، 130، 131، 182، 192
مزراق مدني 245
مساعدية محمد الشريف 40، 44، 54، 55، 62، 171
مسعودي عيسى المدعو الطيب الأفغاني 84
مسكود عبد المجيد 97
مصالي الحاج 219
معارفيّة محمد 3، 5، 22
معاوية الرائد 35
معزوزي محمد سعيد 217
ملياني منصوري 249
منتوري بشير 217
منتوري محمد صالح 217
منتوري محمود 217
منجلي علي 29
مهدي سعاد 185
مهري عبد الحميد 20، 62، 106، 108، 113، 118، 119، 121، 157، 159، 185، 187، 188، 214، 247
موغني عبد القادر 134
مولود محمد 81
ميتران فرانسوا 53، 113، 178

ن

نايت بلقاسم مولود قاسم 114
نحناح محفوظ 82، 214، 217
نداداي البوروندي 31
نزار خالد 7، 9، 10، 11، 12، 13، 14، 16، 17، 19، 20، 21، 22، 35، 146، 253

هـ

هارون عليّ 19، 20، 142، 143، 160، 163، 164، 166، 179، 201، 209، 222، 223، 224، 237، 250
هدام أنور 134
هدام تيجاني 19، 164، 166، 224، 225، 226
همرشولد داغ 31
هيسال ستيفان 183

و

ولايتي علي أكبر 124

ي

يحياوي محمد الصالح 33، 34، 35، 65، 130
يعلا الحاج محمد 40
يمناي زكي 232

ڤ

ڤنز محمود 95
ڤوسمي شريف 245، 250

الفهرس

تقديم 7

الفصل الأول

البيت الجزائري يوم رحيل هواري بومدين 23

الفصل الثاني

الجزائر في الثمانينيات 37

الفصل الثالث

الانفتاح الديمقراطي 63

الفصل الرابع

سنوات المجلس الأعلى للدولة 169

ملاحق 1988 255

ملاحق 1992 279

فهرس الأسماء 398

أنـجـز طبعــه على مطابــع
- chihab print - ع. قــرفي - باتنـــة